عبد الهادي الخماسي

الأمير عبد الإله

(١٩٣٩-١٩٥٨)



الأمير عبد الإله

١٩٣٩ - ١٩٥٨

الأمير عبد الإله (١٩٣٩ - ١٩٥٨) / تاريخ سياسيّ
عبد الهادي الخماسي / مؤلّف من العراق
الطبعة الأولى ، ٢٠٠١

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية برج الكارلتون ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٨٠٧٩٠١
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس : ٥٦٨٥٥٠١
E-mail : mkayyali@nets.com.jo
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
صورة الغلاف :
من ملتقيات عطا عبد الوهّاب / العراق
الصفّ الضوئي :
حكمت مشموشي / المؤسّسة العربيّة ، بيروت

عبد الهادي الخماسي

الأمير عبد الإله

(١٩٣٩-١٩٥٨)

دراسة تاريخيّة سياسيّة

المحتويات

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وما أوتيتُم مِنَ العِلمِ إلاّ قليلا﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء/ آية (٨٥)

الإهــــداء

* اللهمَّ بِكَ استَعنتُ
وإليكَ انتهيتُ

شكر وتقدير

بفضل من الله سبحانه وتعالى تمكّنت من إعداد أطروحتي هذه، فالحمد لله الذي تصاغر عند تعاظم آلائه شكري. وبعد يشرّفني أن أقدّم عظيم امتناني وخالص شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف الدكتور صالح محمد العابد لما أبداه من حسن الإشراف على الأطروحة بعد سفر المشرف الأول المفاجئ، فأنقذ البحث من محنة حقيقية لا يعرفها إلاَّ مَن كابدها. فقد أحاطني بفيض رعايته الكريمة، وغمرني بأدبه الجم، وبذل جهداً استثنائياً مركزاً وحرصاً بالغاً، عبّرت عنه ملاحظاته العلمية الدقيقة وتصويباته السديدة التي كان لها عظيم الأثر في انجاز هذه الأطروحة، فكان بذلك مثالاً فريداً للمعلم والإنسان، فجزاه الله خير الجزاء.

وحقاً علي أن أحيي عالياً جهود النخبة الفاضلة من أساتذتي الأجلاء الذين قدموا لنا خلاصة جهودهم العلمية أثناء السنة التحضيرية وهم كل من المرحوم الدكتور عبد القادر أحمد اليوسف والدكتور كمال مظهر أحمد والدكتور هاشم صالح التكريتي والدكتور إبراهيم خلف العبيدي والدكتور صادق حسن السوداني والدكتور نوري السامرائي والدكتور فاضل بيات، الذين مزجوا بين العلم الغزير والخلق الرفيع فكانوا بحق عناوين مشرفة للأستاذ الجامعي المثالي، وسأبقى أذكر فضلهم ما حييت.

ويفيض العرفان بالجميل أسدي جزيل شكري وتقديري إلى الأخ الدكتور علاء جاسم محمد الذي تفضّل بمراجعة الفصول الثلاثة الأولى، وأمدّني بملاحظات قيمة أغنت الاطروحة كثيراً. وأسجل شكري الخالص وتقديري البالغ إلى الأخ الوفي الدكتور منعم العمار لمساعدته العلمية القيمة التي لا تنسى.

ولا بدَّ لي أن أشيد بالمعونة البالغة الأثر التي قدّمها الأخ صلاح فريق الفرعون الذي سمح لي بالاطلاع على محتويات مكتبة (آل فرعون الخاصة)،

وزوّدني بأندر ما لديه في موضوع بحثي. ولن يفوتني أن أذكر بتقدير بالغ الجهود الصادقة التي قدّمها لي كل من الدكتور محمد الدعمي والدكتور خضير البديري والأستاذ يحيى المعموري والدكتور عبد علي حسين صالح والدكتور سعيد عدنان والدكتور فائز طه عمر، إذ تراوحت مساعدتهم بين تقديم المصادر، وتزويدي بجملة من الوثائق البريطانية، وتقويم البحث لغوياً، فلهم جميعاً تقديري وامتناني.

ويطيب لي أيضاً أن أسجّل شكراً خالصاً وثناءً عطراً إلى جميع السادة الأفاضل اللذين سمحوا لي بمقابلتهم، وأجابوا على أسئلتي برحابة صدر، جزاهم المولى خير الجزاء، وهم كل من المرحوم عبد الرزاق الحسني والدكتور كمال السامرائي واللواء المتقاعد فؤاد عارف والسيد ساطع الحيدري والأساذ فيصل سعيد الذي أمدّني بمعلومات مهمة أفادت الاطروحة وزوّدني ببعض المصادر التي أسهمت في إغناء الدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر بامتنان جهود العاملين في دار الكتب والوثائق والمكتبة الوطنية والمكتبة المركزية الأولى والثانية ومكتبة كلية الآداب ومكتبتي الدراسات العليا وقسم التاريخ في كلية الآداب ومكتبة قسم التاريخ في كلية التربية (ابن رشد) ومكتبة كلية العلوم السياسية ومركز وثائق بغداد ودار صدام للمخطوطات والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية ومكتبة كلية الآداب في جامعة الكوفة ومكتبة أمير المؤمنين (ع) في النجف والمكتبة العامة في المشخاب، لما قدّموه لي من تسهيلات قيمة وتعاون مخلص، فلهم جميعاً جزيل شكري وبالغ تقديري.

وإن أنس فلا أنسى فيض الحب الذي غمرني به أهل بيتي الذين تحملوا منغصات البحث الكثيرة، وقدّموا لي شتى ضروب المساعدة، فكانوا حافز لي على مواصلة دراستي الأكاديمية، وبالمقدمة منهم والدني وأشقائي وزوجتي الفاضلة وقرتا عيني زيد وزينب اللذين شغلني البحث عنهما في وقت كانا فيه بأمس الحاجة إلى البقاء بجانبهما.

كما أقدّم شكري وتقديري للأخ أسعد تقي لجهوده المبدعة في إخراج الرسالة بحلتها الجميلة. أمّا أولئك الذين لم أستطع ذكرهم، فلهم شكري الجزيل وامتناني الكبير.

وفي الختام أود أن أسجّل شكري العميق وامتناني الكبير لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في تصويب هفوات الرسالة. وأدعو من المولى العلي القدير أن يوفّق الجميع لما فيه الخير... والله من وراء القصد.

* المختصرات المستخدمة في البحث:

- د.ك.و. دار الكتب والوثائق.
- بلا مكان وتاريخ طبع مجهول.

- P.R.O. Puplic Record Office
- F.O. Foreign Office
- Air Air Ministry
- FRUS Foreign Relation of the United States, Deplomatic Papers
- USNA United States National Archives
- ed Edition

المقدمة

شهدت مؤسساتنا العلمية ميلاً ملحوظاً من الباحثين لدراسة الشخصيات السياسية، التي أدّت أدواراً مهمة في تأريخ العراق المعاصر، بهدف التعمق في كشف أسرار حياتها وخبايا فعلها السياسي[1] وصولاً إلى فهم معمق لتطورات الأحداث. واستكمالاً لذلك الجهد، وقع اختياري على شخصية الأمير عبد الإله، لا لما تحمله من صفات قيادية، كانت وما زالت مثيرة للجدل في تقويمها، بل لطول المرحلة التي كان فيها محوراً مؤثراً في عمر العهد الملكي. ولا يخفى أن المرحلة ما بين ١٩٣٩ و١٩٥٨، شهدت أحداثاً ومتغيرات محلية وعربية بات استجلاء موقف الأمير عبد الإله منها غاية في الأهمية.

إنَّ هذا الجانب من سيرة الأمير عبد الإله، لم يبحث بحثاً أكاديمياً مستقلاً، يلتزم الموضوعية الصارمة[2]. من هنا غدا تخصيص رسالة علمية لتقصي خفايا تلك الشخصية أمراً منطقياً تبرره الحاجة إلى سد بعض الثغرات في تدوين مسار الأحداث.

إنَّ التصدي لدراسة شخصية بمستوى الأمير عبد الإله ليست بالأمر اليسير، لاسيما عندما يصطدم التصور المسبق بالواقع. ولهذا فقد تطلّب الأمر دراسة الأسباب التي حركت الأحداث وصاغتها وبلورت نتائجها، بتأمل مجرد يهدف إلى

---

(١) كرست العديد من الرسائل الجامعية لدراسة الشخصيات السياسية التي أدّت أدواراً في تأريخ العراق المعاصر، منها على سبيل المثال لا الحصر، الملك فيصل الأول، والملك غازي، ونوري السعيد، ومحمد رضا الشبيبي، وياسين الهاشمي، جعفر العسكري، وعبد المحسن السعدون، وعلي جودة الأيوبي.

(٢) نشرت ثلاث مؤلفات عن حياة الأمير عبد الإله لمؤلفيها: عبد الرضا كاشف الغطاء، سلمان التكريتي، طارق الناصري، عنها راجع قائمة المصادر.

استيعابها ومحاولة تفسيرها للوصول إلى الحقيقة ذخيرتنا في ذلك المصادر المتوفرة الرسمية وغير الرسمية على اختلاف نزعاتها، مراعين الأمانة العلمية المقترنة بالموضوعية. هدفنا دراسة ما حدث لا ما كان يجب أن يحدث. إذ «لا يوجد بين ساسة العهد الملكي وكبار مسؤوليه، شخص شوهت سمعته مثل الأمير عبد الإله»[1] على حد وصف آخر رئيس وزراء عراقي أحمد مختار بابان، الذي اطلع عن كثب على الكثير من أسرار السياسة العراقية، بحكم منصبه رئيساً للديوان الملكي لثمان سنوات.

لقد واجهت الباحث أثناء إعداد الأطروحة الكثير من المعوقات، منها امتناع بعض الجهات الرسمية عن إفساح المجال له للإطلاع على ما هو موجود في أرشيفاتها من وثائق رسمية وغير منشورة تمت بصلة لموضوع البحث. وامتناع العديد ممن يحتفظون بمعلومات عن حياة الأمير عبد الإله الخاصة ونشاطه السياسي عن الإدلاء بتلك المعلومات، وفي المقدمة منهم الأميرة هيام الحبيب، الزوجة الأخيرة للأمير عبد الإله التي لم يحالفنا الحظ في مقابلتها لأسباب خارجة عن ارادتنا. فقد رفضت الرد على الرسالة التي كان الباحث قد بعث بها إليها. ومثلها فعل المرحوم الدكتور فاضل الجمالي، الذي عاصر الأمير عبد الإله واشترك في صنع الأحداث. فضلاً عن، أن عنوان البحث شكّل بحد ذاته حاجزاً كبيراً حال دون مقابلة الباحث للكثير من الشخصيات السياسية التي عاصرت الأمير عبد الإله أو أبناء المتوفين منهم. ولا نعلم بالضبط إن كانوا يحملون للأمير عبد الإله مديحاً يخشون لحد الآن الإفصاح عنه، أو تجريحاً أبت نفوسهم الإشارة إليه. وقد استوجب كل ذلك الاطلاعَ على ما هو متوفر ومتاح من المصادر من أجل تجاوز تلك المعوقات.

اقتضى انجاز هذه الأطروحة، الرجوع إلى كم كبير من المصادر والمراجع في مقدمتها الوثائق غير المنشورة، وفي الصدارة منها، الوثائق العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد، التي احتوت على معلومات قيمة ومهمة مما ساعدنا على فهم أكثر. كما ساعدتنا الوثائق البريطانية لوزارتي الخارجية والطيران، والأمريكية (المايكروفلم) على تسليط الضوء على وجهة النظر البريطانية والأمريكية من الوقائع السياسية التي كان للأمير دور فيها.

واحتلت الوثائق المنشورة مكان الصدارة في البحث، أبرزها محاضر مجلسي

(١) مقتبس في: «مذكرات أحمد مختار بابان». عنها راجع قائمة المصادر.

الأعيان والنواب، على امتداد سنوات البحث، والتي كشفت لنا ما كان يجري داخل أروقة مجلس الأمّة من وجهات نظر وصراعات تمس توجهات الأمير عبد الإله السياسية. كما استفاد الباحث من المحاضر الرسمية للمحكمة العسكرية العليا الخاصة، وبعض الإصدارات الرسمية الأخرى التي عكست لنا وجهة النظر الرسمية من الأحداث.

أسهمت الوثائق البريطانية المنشورة في تعزيز الحقائق الواردة في البحث، لاسيما تلك التي اعتمد أصحابها على أرشيف الوثائق البريطانية التي لا غنى عنها لكل مَن يتصدى لسبر أغوار تأريخ العراق المعاصر، وأخص بالذكر منها كتاب الدكتور مؤيد الونداوي: العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨. في حين زوّدتنا الوثائق الأمريكية المنشورة، وهي عبارة عن تقارير منظمة كتبها الدبلوماسيون الأمريكان، بمعلومات مهمة عن طبيعة الأوضاع السياسية في العراق.

كما أمدّتنا المذكرات الشخصية للساسة الذين عاصروا الأحداث وشاركوا في كثير من الأحيان في صنعها، بمعلومات لا غنى عنها في الكشف عن بعض الجوانب للوقائع والأحداث المهمة. وهنا تكتسب مذكرات أحمد مختار بابان غير المنشورة، أهمية خاصة لاسيما وأن صاحبها كان في قلب الأحداث، فجاء الجزء المكرّس للحديث عن شخصية الأمير عبد الإله حافلاً بالتفصيلات والتحليلات التي يظهر قسم كبير منها لأول مرة. كما أغنت الأطروحة المعلومات القيمة التي وردت في العديد من المذكرات المنشورة لساسة العهد الملكي[1]. وينبغي أن نشير هنا إلى المقابلات الشخصية التي أجريناها مع عدد من معاصري الأحداث هدفها الأساس تأكيد الوقائع، إذ لا يخفى أن الاعتماد على الذاكرة بعد مرور أربعين عاماً أمر لا يقره الواقع.

احتلت الصحافة العراقية مكانة بارزة في الأطروحة، ولاسيما ما يتعلق منها بنشاط الأمير عبد الإله، ومشاكل البلاد وأزماتها، وعلاقاتها الخارجية، فضلاً عن أنها كانت تعكس في الوقت نفسه، وجهات نظر الأوساط الحاكمة، واتجاهات الرأي العام، وموقفه منها. فيما رفدت البحوث المنشورة في المجلات المحلية

---

(١) أمثال: طه الهاشمي وتوفيق السويدي وكامل الجادرجي وعلي جودة الأيوبي وصلاح الدين الصباغ ومحمد مهدي كبة وعبد الكريم الأزري وناجي شوكت وطالب مشتاق وموسى الشابندر.

والعربية والأجنبية الأطروحة بمعلومات مفيدة أغنت البحث. ينطبق القول نفسه على المعلومات المقتبسة من الرسائل العلمية غير المنشورة، فقد أسهمت في تسليط الضوء على الكثير من خفايا الأحداث.

شكلت المصادر العربية والمترجمة والأجنبية مصدراً أساسياً ومهماً لتوثيق الحقائق الواردة في الأطروحة، نشير على نحو خاص إلى الأجزاء الستة الأخيرة من سفر المرحوم عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية الذي لا يمكن لباحث الاستغناء عنه، وكتابي الدكتور جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، وكتاب سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، فضلاً عن كتاب ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، وتكمن أهمية هذه المؤلفات في كونها غطت سنوات البحث. كما أغنت المعلومات الواردة في كتابي «ثلاثة ملوك في العراق» لمؤلفه العقيد جيرالد دي غوري، و«مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٩ ـ ١٩٤٦»، مادة البحث بتفصيلات مهمة افتقرت إليها بعض المصادر الأخرى، وذلك بحكم قرب مؤلفيهما من دائرة الأحداث والأمير عبد الإله تحديداً.

أمّا أهم مصدر أجنبي يستحق الإشارة فهو كتاب العراق المستقل «Independent Iraq 1932-1958»، لمؤلفه مجيد خدوري M. Khadduri الذي لامست تحليلاته واقع السياسة العراقية إلى حد كبير. استفدنا أيضاً من المعلومات الواردة في بعض الكتب المكرّسة أصلاً لدراسة حياة نوري السعيد مثل كتاب «Nuri as Said - study in Arab Leadership» لمؤلفه «Lord Birdwood»، حيث وردت فيه تفصيلات خاصة بالأمير عبد الإله من خلال علاقة الأخير بنوري السعيد.

إنّ إلقاء نظرة فاحصة على هوامش وقائمة المصادر كفيلة بتكوين صورة واضحة عن مجمل المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الأطروحة والتي لا يسع هذه المقدمة الموجزة الإحاطة بها تفصيلاً.

توزّعت الأطروحة على مقدّمة وخمسة فصول وخاتمة. تابع الفصل الأول منها الجوانب المختلفة من حياة الأمير عبد الإله قبل توليه العرش، فتناولها بشيء من التفصيل: نشأته، وثقافته، وصفاته، وملامحه الشخصية، وكل ما يتعلق بحياته المبكرة في الحجاز، وعمان، مع الإشارة إلى الظروف التي تمخّض عنها سقوط مملكة أسرته في الحجاز. سلط هذا الفصل أيضاً الضوء على حياة الأمير اللاحقة

في بغداد، ودراسته في كل من القدس والإسكندرية ولندن، وعمله الدبلوماسي في وزارة الخارجية العراقية، وبعض الجوانب من حياة الأمير الخاصة. ثم تناولنا موقفه من انقلاب بكر صدقي، ودوره في قضية حلمي عبد الكريم المعروفة بـ «مؤامرة حكمت سليمان». وأفضى بنا تسلسل الأحداث إلى بيان موقف الأمير عبد الإله من مصرع الملك غازي مؤشرين بنظرة حيادية، جهد الإمكان، جميع الآراء التي قيلت بصدد ذلك.

مثلت الفترة الممتدة ما بين نيسان ١٩٣٩ ـ حزيران ١٩٤١ المرحلة المبكرة من وصاية الأمير عبد الإله، وهي مرحلة جديدة في حياته تصدّى لها الفصل الثاني من الأطروحة، حين تطرقنا إلى الظروف والملابسات التي رافقت اختياره لمنصب الوصاية، وبيان موقفه من أبرز الأحداث الدولية مثل اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أفضت لاحقاً إلى الخلاف بين الوصي ورشيد عالي الكيلاني في وزارته الثالثة، مما دفع بالأول إلى الالتجاء إلى لواء الديوانية، وسيلة ضغط لإقالة الوزارة القائمة. وكان لا بد من استعراض موقف الوصي من وزارة طه الهاشمي للوقوف على الأسباب الحقيقية لانفجار الموقف مجدداً بين الوصي وقادة الكتلة القومية في الجيش الذي أسفر عن فراره إلى البصرة التي اتخذ منها مقراً مؤقتاً لنشاطه المضاد لحكومة الدفاع الوطني، التي قررت من جانبها تنحيته عن وصاية العرش، فاضطر إلى الإنتقال الى القدس في خطوة استهدفت الجيش الأردني في مقدمة الحشود التي أعادت الأمير عبد الإله إلى العراق، والتي أفضت تحركاتها العسكرية في القضاء على حركة مايس، وهرب قادتها إلى خارج العراق، مما مكّن الأمير عبد الإله من استعادة منصبه ثانية.

لقد أشرت عودة الأمير عبد الإله بالكيفية المشار إليها تصاعد دور السفارة البريطانية في السياسة العراقية، فكان لزاماً عليه ان يتعاون معها في الكثير من المواقف التي تطرق لها الفصل الثالث من الأطروحة الذي اختص ببيان نشاط الوصي السياسي بعد نهاية الحرب العراقية ـ البريطانية ١٩٤١ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥. ودرس دور الوصي في سياسة تصفية الحساب مع قادة حركة مايس، وعملية تطهير الجيش بتناغم جلي مع نوري السعيد الذي أمسك بزمام الحكم للمدة بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٤، وسعى خلالها الى تعزيز مركز الوصي الدستوري من خلال تعديل «القانون الأساسي» عام ١٩٤٣ في خطوة استهدفت سد الثغرات الدستورية للحيلولة دون تكرار أحداث عام ١٩٤١. ثم عرجنا على بيان موقف الوصي من إعلان العراق الحرب على دول المحور، ونشاطه من أجل توثيق

علاقات بلاده الخارجية مع معسكر الحلفاء. ولم نغفل عن سياسة الوصي على الصعيد العربي، ولاسيما موقفه من قيام الجامعة العربية.

وكرّس الفصل الرابع على موقف الوصي من التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء وصايته في الثاني من آذار ١٩٥٣، وهي من المراحل المهمة في تاريخ العراق المعاصر، فقد اشتدت حركة التطلع الجماهيري نحو الديمقراطية التي توّجت بقيام الأحزاب السياسية عام ١٩٤٦، وكان لا بد من استعراض موقف الوصي من سياسة العهد الجديد التي اضطلعت بها وزارة توفيق السويدي الثانية. كما عالج الفصل دور الوصي في معاهدات بوتسموث ١٩٤٨، وموقفه من القضية الفلسطينية التي احتلت مكان الصدارة في اهتماماته، وتمّ تسليط الضوء على مسألة مهمة تباينت الآراء حولها وهي العلاقة بين العراق وسوريا وما أشيع حول طموح الأمير بالعرش السوري. ولبيان موقف الوصي من الاتحاد العراقي - الأردني تطرّقنا إلى طبيعة العلاقات العراقية - الأردنية بعد عام ١٩٥٠.

أمّا على الساحة العراقية فقد تصاعدت الأحداث بوتائر عالية بعد عام ١٩٥١، الأمر الذي أفضى إلى حدوث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، التي أدّت إلى اتساع الهوة بين البلاط والرأي العام، مما استوجب بيان موقف الوصي من ذلك. واختتم الفصل بانتهاء وصاية الأمير عبد الإله وتولّي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية.

استوجب تنحي الأمير عبد الإله رسمياً عن الموقع الأول في الدولة، واحتفاظه بولاية العهد، تكريس الفصل الأخير الذي تابع نشاطه حتى فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨. فتابعنا مواقفه من أبرز الأحداث المحلية والإقليمية المهمة مثل حلف بغداد، وتأميم قناة السويس، والاعتداء الثلاثي على مصر، ومبدأ آيزنهاور، وقيام الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد العربي (الهاشمي). ويبحث الفصل موضوع موقف الأمير عبد الإله من تنظيم الضباط الأحرار الذي تمكّن في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ من الإطاحة بالنظام الملكي بعد تصفية رموزه: الملك وولي عهده.

أمّا الخاتمة فركّزت على أبرز الاستنتاجات التي توصّل إليها الباحث من خلال تتبعه لمواقف الأمير عبد الإله من مجريات الأحداث السياسية طوال حياته.

اعتمد الباحث على امتداد مساحة الأطروحة منهجاً مفاده أن فهم الحدث التاريخي، يستوجب تبني رؤية تحليلية تجمع بين المراجعة التاريخية لوقائع الحدث وبين القراءة الواقعية المتأنية وصولاً لتكوين منظور شامل يسمح بتقييم شخصية

الأمير عبد الإله تقيماً منصفاً يمنح الأخير ما له، ويؤشر ما عليه.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وُفّقت في إعداد هذا البحث على نحو يرضي المنصفين، وأن يجد طريقه إلى المكتبة العربية التاريخية، والله من وراء القصد.

الفصل الأول

الأمير عبد الإله... ما قبل الوصاية على العرش

نسبه

تعد العائلة المالكة في العراق من أعرق الأُسر من حيث النسب. إذ ينتمي الأمير عبد الإله بن الملك علي بن الملك حسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون، إلى الأُسرة الهاشمية المعروفة بنسبها الذي يرجع إلى الإمام الحسن السبط بن علي بن أبي طالب (ع)[1].

إنَّ الموطن الأصلي لأسرة الأمير عبد الإله هو الحجاز الذي كان حتى عام ٣٥٨ هـ/ ٩٦٩ م ولاية تابعة لبغداد العباسية. ولما استولى الفاطميون على مصر اغتنم الأشراف الحسنيون الفرصة واستقلوا بالحجاز، حيث استطاع جعفر بن محمد بن الحسين بن محمد الثائر، أن يؤسِّس «شرافة مكة»[2]. وقد توارثت إمارة مكة وشرافتها أربع عوائل هاشمية، هي الموسوية (بنو موسى)، والسليمانية (بنو سليمان)، والهواشم (بنو هاشم)، وقد حكمت هذه الأُسَر مكة نحو مائتين وأربعين عاماً ٣٥٨ هـ ـ ٥٩٨ هـ/ ٩٦٩ م ـ ١٢٠٥ م، ثم انتقل الحكم إلى الفرع الرابع (بنو قتادة) نسبة إلى الشريف قتادة بن إدريس، الذي تولّى شرافة مكة عام ٥٩٨ هـ/ ١٢٠٥ م، وإليه يرجع نسب العائلة المالكة في العراق، وحافظت تلك الأُسرة على «مؤسسة الشرافة» حتى عام ١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٥ م، عندما أطاح بها ابن سعود[3]. وعندما انتزع العثمانيون مصر من المماليك إثر معركة «الريدانية» مطلع عام

---

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣٦٧٣/ ٣١١، نبذة عن تاريخ حياة العائلة المالكة العراقية ١٩٥٧، وثيقة رقم ١٣، ص ٢٥، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، بغداد ١٩٣٦، ص ص ٤ ـ ٥، (انظر الملحق رقم/ ٢).

(٢) د. سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦ ـ ١٩١٦، الموصل ١٩٩١، ص ١٢١.

(٣) سليمان موسى، الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى، عمان ١٩٥٧، ص ١٣.

١٥١٧[١]، بعث شريف مكة بركات الثاني، ابنه الشريف محمد أبو نمي الثاني إلى القاهرة ليعلن ولاءه للسلطان العثماني سليم الأول الذي أبقاه في مركزه[٢]، ومن ذلك الحين، تمتع الحجاز بالاستقلال الداخلي في إدارة شؤونه، إذ تكاد سيادة العثمانيين عليه تكون اسمية، حيث يختار سادة وأشراف[٣] الحجاز أميرهم، فيصدر السلطان العثماني، فرماناً (مرسوماً) بتعيينه رسمياً، لكن هذا النهج في الاختيار لم يستمر، إذ أتاح تفاقم الخلافات الشخصية داخل «مؤسسة الشرافة»، الفرصة لتدخل السلطة المركزية بشكل أكبر من السابق، ولاسيما بعد انسحاب القوات المصرية من الحجاز عام ١٨٤٠[٤]، فأصبح أمر شرافة مكة منوطاً بالسلطان العثماني، الذي بدأ يرسل والياً مما جعل السلطة ثنائية بين الوالي والشريف، وولّد حالة من التنافس بينهما، وغالباً ما كانت السلطة المركزية تتدخل في الأمر لصالح الوالي[٥] مثلما حدث عام ١٨٥١، حينما اعتقلت الشريف محمد عون[٦]، ونفته مع ولديه عبدالله وعلي، إلى إسطنبول، خشية تمرده عليها[٧]، وأثناء إقامته في المنفى، رزق ابنه علي في عام ١٨٥٣ بولد أطلق عليه اسم (الحسين)[٨]،

---

(١) للتفاصيل ينظر: يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، اسطنبول ١٩٨٨، ص ص ٢٢٦ ـ ٢٣٠.

(٢) Gerald De Gury, Rulers of Mecca,London 1951, p. 124.

(٣) يطلق لقب السادة على أبناء الإمام الحسين، ولقب الأشراف على أبناء الإمام الحسن السبط.

(٤) بدأت الحملة المصرية على الحجاز عام ١٨١١ بقيادة طوسون بن محمد بن علي، والي مصر، وأتمت السيطرة عليه بعد ستين من ذلك، وبعد أن عقد الصلح بين السلطان عبد الحميد «١٨٣٩ ـ ١٨٦٤» ومحمد علي عام ١٨٣٩، انسحبت القوات المصرية من الحجاز وحلّت محلها القوات العثمانية. للتفاصيل ينظر: لونسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة د. عفيفة البستاني، موسكو ١٩٧١، ص.ص ١٠٣ ـ ١٠٩.

(٥) سليمان موسى، المصدر السابق، ص ١٤.

(٦) يخطئ دي غوري، في تاريخ اعتقال الشريف محمد عون ويجعله ١٨٥٢ والصحيح ما ذكرناه ينظر: De Gaury, Op. Cit., P. 248.

(٧) كان الشريف محمد عون يحظى بدعم وإسناد محمد علي والي مصر، حيث انضم إلى الحملة المصرية التي أرسلت إلى الحجاز عام ١٨١١، ومكافأة له على موقفه هذا أسندت إليه شرافة مكة أول مرة عام ١٨٢٧، وظلّ كذلك حتى تاريخ اعتقاله. ينظر: إسماعيل حقي أوزون جارشلي، أمراء مكة في العهد العثماني، ترجمة د. خليل علي مراد، البصرة ١٩٨٥، ص ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٨) أحمد السباعي، تاريخ مكة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مطابع قريش ١٣٨٢ هـ، ص ١٥٩.

انتقل مع أسرته إلى مكة المكرمة، وله من العمر ثلاث سنوات. بعد ان أسندت إلى جده محمد عون شرافة مكة ثانية في عام ١٨٥٦[1]. تأدّب الحسين في (أم القرى)، بمدارس خاصة بالأشراف، وحينما غادر والده علي ثانية إلى اسطنبول في أعقاب وفاة أبيه محمد عون عام ١٨٥٨، مكث الحسين في مكة، يتابع تعليمه تحت رعاية عمه الشريف عبدالله باشا، الذي آلت إليه شرافة مكة عام ١٨٥٨ خلفاً لوالده[2].

حظي الحسين بمكانة خاصة من لدن عمه الذي أحبه كثيراً، فزوّجه ابنته عابدية[3]، عام ١٨٧٥[4]، التي أنجبت منه أولاده الثلاثة: علي وعبدالله وفيصل[5]. وكان الأمير علي أكبر أنجال الشريف حسين، وُلِدَ في مكة المكرمة في عام ١٨٧٩[6] وتلقّى فيها مع أشقائه تعليمه على يد أساتذة مشهود لهم بالفضل والكفاءة، وقد أشار شقيقه الملك عبدالله في مذكراته، إلى تلك المرحلة من حياتهم، بالقول: «ولقد أقمنا على هذه الحالة من طلب الدراسة الابتدائية، حتى سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٣ م)، عندما طلب الوالد إلى الآستانة»[7]. فبعد وفاة عم الحسين الشريف عبدالله باشا عام ١٨٧٦ انتقلت شرافة مكة، إلى عمه الثاني الشريف عون الرفيق[8]، الذي لم يحتمل تدخل الحسين في شؤون الإمارة، فرفع

---

(١) سليمان موسى، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢) دار صدام للمخطوطات، عبد الرزاق البيطار، صورة ترجمة الشريف عبدالله باشا، رقم المخطوط ٤٠٠٤١، ص ص ٤ ـ ٥. ويشير الريحاني الى أن الحسين كان قد زار والده قبل وفاته في اسطنبول وظلّ هناك حتى وفاته ثم عاد ثانية إلى الحجاز. ينظر: أمين الريحاني، ملوك العرب، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٢٩، ص ٥٥.

(٣) هي عابدية بنت عبدالله بن محمد بن عبد المعين بن عون بن محسن بن الحسن بن عبدالله، وهو الفرع الذي ينتمي إليه العبادلة من شرفاء مكة. ينظر: الملك عبدالله، مذكرات الملك عبدالله، الطبعة الثانية، عمان ١٩٤٧، ص ١٧.

(٤) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ملحق الجزء السادس، بغداد ١٩٧٩، ص ٤٧.

(٥) للحسين ابن رابع هو الأمير زيد من زوجته التركية التي اقترن بها بعد وفاة زوجته الأولى عام ١٨٨٧. وقد أنجبت، فضلاً عن الأمير زيد ثلاث بنات. ينظر: أمين الريحاني، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٦) جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، لندن ١٩٨٨ ص ١١٠.

(٧) الملك عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٨) بعد وفاة الشريف عبدالله باشا تولى الإمارة أخوه الشريف حسين بن محمد، الذي قتل في جدة عام ١٨٨٠، فآلت شرافة مكة إلى الفرع الهاشمي الآخر، المتمثل بآل زيد، حيث

أمره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، الذي استدعاه إلى اسطنبول للإقامة فيها مع عائلته، وكانت «إقامة جبر وإكراه، وتعلّم وعِبَر»، في رأي الملك عبدالله[1]، استمرت ستة عشر عاماً تقريباً. انصرف الحسين خلالها، إلى العناية بأولاده، والإشراف على تربيتهم ومواصلة تعليمهم، تحت إشراف معلمين خصصوا لهذا الغرض[2]، إلى أن نما عودهم، واكتملت رجولتهم. فرغب الحسين في زواج ابنه البكر علي، فعقد قرانه على ابنة عم أبيه نفيسة[3] بنت الشريف عبد الإله باشا في عام ١٩٠٨[4]. وقد تزامن ذلك مع انتقال شرافة مكة إلى والده الشريف حسين وعودته ثانية إلى الحجاز[5].

أنجبت السيدة نفيسة ثمانية أطفال: خمساً من الإناث، وثلاثة من الذكور، بقي منهم على قيد الحياة أربع بنات هنَّ: عابدية وعالية وبديعة وجليلة، وولد واحد هو عبد الإله[6].

أعيد عبد المطلب بن غالب الذي حكم من قبل مرتين، ثانية إلى إمارة مكة، ولكنه عُزل بعد عامين من هذا التاريخ. حيث تمكّنت أسرة آل عون من إعادتها إلى فرعهم ثانية عام ١٨٨٢، ممثلة في شخص الشريف عون الرفيق (١٨٨٢ ـ ١٩٠٥). ينظر: De Gaury, Op. Cit., PP. 253-354.

(١) الملك عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٢) منهم صفوة العوا، الشيخ محمد قضيب البان، الأديب التركي محمد عارف باشا.

(٣) وصفها د. كمال السامرائي ـ طبيب الملكة عالية ـ هكذا: «ذات حجم صغير، وبدن نحيف، وسحنة سمراء يستشف منها حزن دفين، وهي تبدو صارمة دوماً، ونطقها ذو رنة آمرية، إلا مع حفيدها الملك فيصل الثاني فهو يلين بتعاطف وحلوية». ينظر: د. كمال السامرائي، الأيام الأخيرة من حياة الملكة عالية في قصر الزهور ببغداد، «آفاق عربية» (مجلة)، العدد الثامن، بغداد، آب ١٩٨٧، ص ٣٢.

(٤) كاتب عربي معروف، الملكة عالية، بغداد بلا، ص ١٩.

(٥) بعد وفاة الشريف عون الرفيق تولى الإمارة الشريف علي بن عبدالله بن محمد بن عبد المعين، لكنه استقال ولجأ إلى مصر خشية من الاتحاديين اللذين آلت إليهم السلطة في عام ١٩٠٨، فخلفه الشريف عبد الإله الذي توفي فجأة وهو يستعد للسفر إلى الحجاز. ينظر: أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، بيروت بلا، ص ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٦) عبد الرضا كاشف الغطاء، حياة الوصي الأمير عبد الإله، الجزء الأول، النجف ١٩٤٥، ص ص ٨ ـ ٩.

* وُلِدَ الأمير عبد الإله يوم الاثنين الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٣، الموافق للرابع والعشرين من ذي الحجة عام ١٣٣٦ هـ، في مدينة الطائف، في بيت جده لوالدته نفيسة، الشريف عبد الإله باشا، أمير مكة، وعم الشريف حسين بن علي[١]. وبعد مرور ستة أشهر على ولادته، أرسل الأمير عبد الإله إلى مكة المكرّمة على عادة أهلها حينما يرزقون بمولود جديد، ووضع في شهره السابع على باب الكعبة، وطيف به داخلها، ليترعرع بعدها في قصر (الخاصكية) المطل على الحرم الشريف بين الصفا والمروة[٢].

* نشأته وثقافته:

عاش الأمير عبد الإله سنوات طفولته المبكرة في مكة المكرمة، تحت رعاية جده الحسين، وبحكم الأوضاع القلقة التي كانت سائدة في الحجاز، اضطر والده الأمير علي أن يبقى بعيداً عن أسرته، وبعد أن بلغ عبد الإله الثانية من عمره سافر والده إلى المدينة المنورة، ومكث هناك سنة كاملة لغرض تهيئة الحملة التي كان مقرراً إرسالها إلى مصر، بناءً على أوامر جمال باشا وزير الحربية، فضلاً عن الإشراف على بعض الشؤون العسكرية هناك[٣]. ولم تكد تمضي مدة من الزمن،

---

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٤٥٣١/٣١١، ترجمة حياة الوصي وولي العهد، وثيقة رقم ٦٢، ص ٦٦، د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣٦٧١/ ٣١١، كتاب عن سيرة حياة سمو الأمير عبد الإله، وثيقة رقم ١١٦، ص ١٢٩. ورد خطأ في وثيقة بريطانية، أن تاريخ ميلاده كان في عام ١٩١٢. ينظر: «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، اختيار وترجمة وتحرير نجلة فتحي صفوة، البصرة ١٩٨٣، ص ٥٢. كما وقعت أيضاً وثيقة عراقية رسمية بنفس الخطأ، حينما جعلت من عام ١٩١٤ تاريخاً لميلاده. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢١٥٨/ ٣١١ متفرقة برقم ك، ملاحظات تتعلق بالأسرة المالكية في العراق وفروعها، وثيقة رقم ١، ص ١. في حين تجمع المصادر التي تصدّت لحياة الأمير عبد الإله بما فيها لفته الشخصية على التاريخ الذي ذكرناه أعلاه. ينظر على سبيل المثال: باقر أمين الورد، بغداد خلفاؤها، ولاتها، ملوكها، رؤساؤها منذ تأسيسها عام ١٤٥ هـ/ ٧٦٢ م إلى عام ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م، بغداد ١٩٨٤، ص ٢٠٥، طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨ «حياته ودوره السياسي»، الجزء الأول، بغداد ١٩٩٠، ص ٦، سلمان التكريتي، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش ١٩٣٩ ـ ١٩٥٣، بيروت ١٩٨٩، ص ٩. (ينظر الملحق رقم/ ٣).

(٢) عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٣) أحمد فوزي، فيصل الثاني عاهله... حياته... مؤلفاته، بغداد ١٩٨٨، ص ٣٥.

على ذلك، حتى أعلن الشريف حسين ثورته في الحجاز، في التاسع من شعبان ١٣٣٤ هـ (العاشر من حزيران ١٩١٦ م). وكان الأمير عبد الإله وقت إعلان الثورة قد بلغ من العمر سنتين ونصف السنة، فأمر الحسين قبل الثورة بجمع أحفاده، في قصر جدته، الواقع في (شعب علي). «فحُمل الأمير عبد الإله على عَجل، على ظهر أحد العبيد، إلى مكان مرتفع في المدينة ليواصل بعد ذلك سيره من هناك في طريق مظلم، إلى الملجأ، الذي كان قد أعدَّ لنساء العائلة وأطفالها، قبل الشروع في إعلان الثورة عام ١٩١٦»[1]. بعدها أمضى الأمير عبد الإله مع ابن عمه الأمير غازي، شطراً من حياته بين القبائل البدوية ـ ضمن تقليد هاشمي ـ وهي تجربة لم يتذوّقها، مثلما فعل ابن عمه غازي[2]. فأعيدَ إلى أهله، لتحاول والدته تعويضه عن غياب أبيه وانشغال جده، فقد كانت امرأة مثقفة، وحازمة، عُهِدَ إليها بتربية أطفالها، وكانت لها كلمة مسموعة في أكثر المسائل التي تهم الأسرة[3].

حرص جده الملك حسين[4]، بالرغم من مسؤولياته الكثيرة على تعليمه، ولم تختلف بداية تعلمه عن أقرانه، فقد كان من عادة كبار أشراف الحجاز أن يأتوا بمعلمين لأبنائهم يحفظونهم القرآن، ويدرسونهم الحساب والتاريخ والجغرافية، ويؤدّبونهم في داخل قصورهم، كما كانوا يعلمونهم اللغة التركية، كتابة وتكلماً، لأنّها لغتهم الخاصة. كذلك الفروسية، منذ الصغر، ويدربونهم على استعمال السلاح، فيشبون فرساناً يحسنون الرماية[5]. فقد عهد الملك حسين إلى الشيخ ياسين البسيوني، وهو من أفاضل الحجازيين، وأحد علمائهم المشهورين، وإمام الملك حسين الخاص، مهمة تعليم الأمير عبد الإله علوم الدين والفقه ومبادئ

---

(١) هذا ما رواه الأمير عبد الإله إلى العقيد جيرالد دي غوري، الملحق العسكري في السفارة البريطانية في بغداد. ينظر: جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد ١٩٢١ ـ ١٩٥٨، ترجمة سليم طه التكريتي، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٩١، ص ١٨٤.

(٢) هاري سندرسن، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكية في العراق ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، ترجمة سليم طه التكريتي، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٢، ص ٢٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٤) أعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٦، إذ كانت رسائله مذيلة بتوقيع «ملك البلاد العربية وشريف مكة وأميرها». ينظر: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، الجزء الأول، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٠٥.

(٥) محمد عابدين حمادة ومحمد تيسير ظبيان، فيصل بن الحسين من المهد إلى اللحد الجزء الأول، دمشق ١٩٣٣، ص ٢٤.

اللغة العربية[1]. وقد بقي تحت إشرافه حتى نهاية عام ١٩١٩، حيث رحل الأمير عبد الإله إلى سوريا. فبعد أن قرّر المؤتمر السوري العام[2] المناداة بالأمير فيصل ملكاً على سوريا. وُجِّهت الدعوة إلى أحد أمراء البيت الهاشمي في الحجاز لحضور حفل التتويج. ولما كانت ظروف والده الأمير علي لا تسمح له بمغادرة المدينة المنورة لكثرة مسؤولياته، فقد ارتأى إرسال ولده عبد الإله إلى سوريا لحضور حفل التتويج، بصفته ممثلاً للعائلة الهاشمية[3].

غادر الأمير عبد الإله إلى الشام عام ١٩٢٠، بصحبة والدته وشقيقاته، وعدد كبير من أفراد الأسرة الهاشمية والمرافقين وكان عمره آنذاك ست سنوات[4]. وبعد الانتهاء من مراسيم التتويج التي جرت في ساحة الشهداء، في الثامن من آذار ١٩٢٠، جرى ختان الأمير عبد الإله، بناءً على رغبة عمه الأمير زيد، في حفل أقيم بهذه المناسبة، في دار رئيس الوزراء، رضا باشا الركابي[5]. وبهدف مواصلة تعليمه الذي انقطع عنه في الحجاز، التحق الأمير عبد الإله بإحدى المدارس السورية، بناءً على رغبة عمه الملك فيصل[6].

مكث الأمير عبد الإله في سوريا، مدة بقاء الحكومة العربية بالحكم في دمشق، التي أخذت تواجه ضغطاً فرنسياً متزايداً ينذر بوقوع مواجهة حتمية غير متكافئة بين الطرفين، نتيجة لتمسك فرنسا بفكرة الانتداب وتنفيذها. لذلك أمر الملك فيصل بترحيل أفراد عائلته، وذويه من دمشق، استعداداً للمواجهة الحاسمة. وهكذا اضطرت عائلة الأمير عبد الإله إلى العودة ثانية للمدينة المنورة، وفي طريق عودتها استقبلها في محطة معان الشيخ عودة أبو تايه، شيخ عشائر الحويطات، الذي رحَّب بأفراد العائلة، وأقام على شرفها مأدبة غداء، في مضاربه الواقعة خارج

---

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٥٣١، ترجمة حياة الوصي وولي العهد، وثيقة رقم ٦٢، ص ٦٧.

(٢) عن المؤتمر ومقرراته. ينظر: د. أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق ١٩٥٦، ص ص ١٢١ ـ ١٢٨.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٥٣١، ترجمة حياة الوصي وولي العهد، وثيقة رقم ٦٢، ص ٦٧، توفيق الفكيكي، سمو الوصي غذي الثورة العربية التحريرية، «الأخبار» (جريدة)، العدد ٨٠٥، ١١ آب ١٩٤٣.

(٤) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٥) عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٦) كاتب عربي معروف، المصدر السابق، ص ٢١.

المدينة، فصحب الشيخ عودة الأمير عبد الإله، وشقيقته عالية في عربته الجميلة التي كانت تجرها الخيول، وطول الطريق، كان الشيخ يتحدّث لإليهما عن التضحيات التي قدّمتها الثورة العربية في سبيل الحرية والاستقلال، ويشير بسيفه الذهبي، بين الحين والآخر، إلى قبور شهداء تلك الثورة التي تناثرت في الوادي، على طول الطريق. بعدها وجه كلامه مباشرة إلى الأمير عبد الإله قائلاً: «أمّا أنت أيّها الأمير فلا نريد منك، أو من الذين مَن هم في سنك من أبناء العرب إلاّ المحافظة على هذا الاستقلال الذي سفكنا في سبيله الغوالي»[1]. وبعد الانتهاء من تلك المأدبة عادا إلى محطة معان ثانية، ليواصل الأمير عبد الإله وعائلته سفره إلى المدينة المنورة، إلاّ أنّه لم يمكث فيها طويلاً، فسرعان ما ارتحل مع عائلته إلى مكة المكرمة. وما أن استقر هناك، حتى أمر جده الحسين، بمتابعة تعليمه مرة أخرى، فعهد إلى القائد محمد بك خلوصي، أحد ضباط الأركان في الجيش العثماني، مهمة تعليم الأمير عبد الإله المبادئ العسكرية، والعلوم المدنية. فيما تولّى الدكتور خليل الحسيني، أحد أطباء الثورة العربية، تدريسه مبادئ تاريخ العرب والجغرافية، وكان ذلك في عام ١٩٢٣[2]. الذي شهد من جانب آخر، تأزماً متصاعداً في العلاقات بين الملك حسين وابن سعود[3]، سرعان ما تحوّل إلى مواجهة عسكرية ضارية، اشتدّ أوارها في النصف الثاني من عام ١٩٢٤، عندما صمّم (السعوديون)، على استئصال النفوذ الهاشمي نهائياً من الحجاز[4]. فهاجموا في آب من عام ١٩٢٤ الطائف ومكة، وبعد معركة الهدى[5] الفاصلة، اضطر

---

(١) محمد حمدي الجعفري، الملكة عالية امرأة خلف الأحداث، بغداد ١٩٩١، ص ١٧.

(٢) د.و.ك. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٥٣١، ترجمة حياة الوصي وولي العهد، وثيقة رقم ٦٢، ص ٦٧.

(٣) توترت العلاقات بين الطرفين، في أعقاب فشل «مؤتمر الكويت»، الذي عقد في ١٧ كانون الأول ١٩٢٣، بهدف تسوية الخلافات بينهما، وقد تخلّف ممثل الحجاز عن حضوره.

(٤) كان ذلك طبقاً لمقررات مؤتمر الرياض المنعقد في حزيران ١٩٢٤، والمتضمن إجلاء الحسين وأسرته عن الحجاز بقوة السلاح. ينظر: د. جلال يحيى، العالم العربي الحديث بين الحربين العالميتين، الاسكندرية ١٩٨٠، ص ٤٤.

(٥) تقع منطقة الهدى غرب الطائف، وتبعد عنها مسافة خمس ساعات، وقد جرت المعركة فيها يوم ٢٦ أيلول ١٩٢٤. ينظر: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦ ـ ١٩٢٥. دراسة في الأوضاع السياسية، البصرة، ١٩٨٢، ص ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

الملك حسين إلى ترحيل أهل بيته وذويه إلى جدة[1]. من جانب آخر طالب الشعب الحجازي الملك حسين بالتنازل عن الحكم لصالح ولي عهده ونجله الأمير علي[2]. فأصبح الأمير عبد الإله بحكم ذلك، ولياً للعهد. إلاّ أن حراجة موقف الملك علي العسكري، واستمرار الخطر السعودي، الذي ظلّ محدقاً بالهاشميين، اضطره إلى ترحيل عائلته، وعلى رأسها ولي عهده الجديد، الأمير عبد الإله إلى العقبة، ومنها إلى عمان، حيث كان في استقبالهم عمه الأمير عبدالله، الذي خصّص لهم (قصر الحسين) مقراً لسكناهم[3].

وفي عمان عُهِدَ إلى الدكتور جميل التوتونجي، مهمة تدريس الأمير عبد الإله، مواد العلوم المدنية، والفلسفة، ومبادئ اللغة الفرنسية[4]. أمّا الملك علي، فبعد تنازله[5] غادر مدينة جدة في الثاني والعشرين من كانون الأول من عام ١٩٢٥، متوجهاً إلى بغداد التي وصلها في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٢٦، حيث كان في استقباله في محطة القطار الملك فيصل الأول، وابنه الأمير غازي[6]. وبمغادرة الملك علي الحجاز إلى العراق، انتهى حكم أسرة (آل قتادة) في الحجاز. وبعد مضي ثلاثة أشهر على استقرار الملك علي في بغداد، دعا الملك فيصل الأول، الأمير عبد الإله وعائلته، للتوجه إلى بغداد كي يكونوا بالقرب من والدهم الملك علي[7].

---

(١) كاتب عربي معروف، المصدر السابق ص ٣٢.

(٢) نودي بالأمير علي ملكاً على الحجاز فقط، وجرت له البيعة في الرابع من تشرين الأول ١٩٢٤، ينظر: محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، بيروت ١٩٥٩، ص ٢٠. وكان الملك علي قد بعث برسالة إلى أخيه الملك فيصل الأول يخبره بتنازل والده جاء فيها: بناءً على تنازل جلالة سيدي ومولاي الوالد عن عرش الملك فقد أجمعت الأمّة على بيعتي وبايعوني بالملك وقبلت بيعتهم. ينظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٣١٦/ ٣١١، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، رسالة من الملك علي إلى الملك فيصل الأول، وثيقة رقم ١١، ص ١١.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٥٣١، ترجمة حياة الوصي وولي العهد، وثيقة رقم ٦٢، ص ٦٧.

(٤) روفائيل بطي، الترجمة الجامعة لسمو الأمير عبد الإله، «الاستقلال» (جريدة)، العدد ٣٣٢٥، ١٦ نيسان ١٩٣٩، سلمان التكريتي، المصدر السابق، ص ١١.

(٥) للتفاصيل ينظر: طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٦) «العراق» (جريدة)، العدد ١٧٣١، ٩ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٧) عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١٠٦.

استجاب الأمير عبد الإله لدعوة عمه الملك فيصل الأول، وغادر عمان برفقة عائلته متوجهاً إلى بغداد. وبهدف تأمين حمايتهم، رافقت بعض الطائرات البريطانية موكب الأمير حتى الحدود العراقية، الأمر الذي استوجب شكر وتقدير الملك علي شخصياً للمندوب السامي البريطاني[1].

وما أن دخل الأمير عبد الإله مدينة الرمادي، حتى اتصل هاتفياً بوالده يعلمه بقدومه، فنقل الملك علي ذلك الخبر إلى أخيه الملك فيصل الأول الذي أصرَّ على الخروج شخصياً لاستقبال الأمير عبد الإله وعائلته عند مدخل مدينة الفلوجة، واصطحابه بعد ذلك بسيارته الخاصة، والعودة به إلى دار ابيه الملك علي، ليجتمع شمل العائلة مجدداً، ويلتقي الأب بالابن بعد فراق دام سنتين[2]. ولتنتهي بذلك هذه الصفحة المبكرة من تاريخ حياة الأمير عبد الإله التي شهدت سنوات طفولته الأولى، واتسمت بقلق الأوضاع، وعدم استقرارها، في تلك المرحلة من حياته، وعدم انتظام دراسته[3]، فضلاً عن ضياع ملك أبيه في الحجاز، الأمر الذي انعكس سلباً على مجرى حياته اللاحقة وأثّر في تكوينه الشخصي.

* ملامح الأمير عبد الإله وصفاته الشخصية:

كان الأمير عبد الإله مديد القامة[4]، نحيف البنية، رشيقها، أسود الشعر، أبيض البشرة، طويل الوجه، رخيم الصوت، ذا عينين واسعتين جميلتين[5]، رزين

---

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣١٧، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، رسالة رئيس الديوان الملكي إلى سكرتير المعتمد البريطاني في بغداد، الرقم ش/ ١/ ٣٣٠ في ١٦ حزيران ١٩٢٦، وثيقة رقم ١٩، ص ٢٢.

(٢) عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١٠٦، فيصل الثاني ملك العراق، دار منشورات البصري، بيروت ١٩٥٣، ص ٢٠.

(٣) ذكر ساطع الحصري ما نصه: «كان الصبي الوحيد لوالديه. فنشأ مدللاً ليس له اهتمامات، عزوفاً عن الدراسة حتى عن الدراسة الخاصة التي حاول والده أن يعدها له في البيت. وقد عاش عبد الإله قسماً من حياته في هذا الجو المشحون بالنوازع الشخصية والمحروم من الدوافع الوطنية». ينظر: ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧ ـ ١٩٤١، الجزء الثاني، بيروت ١٩٦٨، ص ٥٨٠.

(٤) اشتهر عنه قوله: بأنّه أطول أفراد الأسرة الهاشمية وكان فخوراً بذلك. ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(٥) طاهر طناحي، نصف ساعة مع الوصي على عرش العراق، «البلاد» (جريدة)، العدد ١٠٢٢، ١٧ أيار ١٩٣٩.

الحركة، ثقيل الخطى، ارستقراطي المظهر، ميالاً للتلاؤم مع مظاهر الحياة الغربية، شديد الاهتمام بها[1].

عرف الأمير عبد الإله في مقتبل عمره شاباً مهذباً يحمل الكثير من قيم الخلق الرفيع، إلاّ أنه تخلّى عن بعضها خلال حياته العملية. وفي تقويم يتسم بالإنصاف، يقول طالب مشتاق في هذا الخصوص: «أمّا والأمير عبد الإله قد انتقل إلى رحمة الله بميتة محزنة فجيعة، أرى من الإنصاف وأنا أدوّن أوراق أيامي أن أقول: إنّ هذا الأمير كان في المراحل المبكرة من عمره شاباً مهذباً وقوراً هادئاً، يتصف بأخلاق حميدة، ولكن طباعه هذه تغيّرت تغيراً واضحاً ملموساً بعد مدة وجيزة من توليه الوصاية»[2]. فصار يدخن بكثرة، ويشرب الويسكي، حتى تنتفخ جفونه وتحمر عيناه، وحينذاك ينكمش في غرفته[3]، فقد كان قليل الكلام، ويؤثر العزلة، ويفضّل الصمت، حتى كأنّه يعيش في عالم آخر مستقل، ويطغي عليه الشعور بالوحدة[4].

كان الأمير عبد الإله بطبعه منطوياً على نفسه، لذلك لم يستطع أن يجمع حوله مريدين وأصدقاء. فقد اقتصر اختلاطه على طبقة معينة لا شأن لها لدى الرأي العام، فهي كانت تتألف إمّا من مرافقيه، أو من الموظفين والأصدقاء الخصوصيين غير المحبوبين بين أوساط الناس. وكانت لقاءاته مع المسؤولين تقتصر على الأوقات الرسمية، وكذلك كان شأنه مع النواب والأعيان، ووجوه البلاد، عندما يطلبون هم ذلك، وقلما كان يقيم الولائم الضرورية لتقرّبه من الناس، ولتقوية أواصر صلاته بهم، أمّا تلك التي كانت تقام فإنّها كانت تجري بحكم التقاليد الملكية بمناسبة حلول شهر رمضان، أو في ختام دورة مجلس النواب، أو في عيد ميلاد الملك فيصل الثاني[5].

---

(١) «الاستقلال»، العدد ٣٣٢٥، ١٦ نيسان ١٩٣٩، جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٢) طالب مشتاق، أوراق أيامي، بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٩، ص ٥٨١.

(٣) د. كمال السامرائي، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٤) «الاستقلال»، العدد ٣٣٢٤، ١٤ نيسان ١٩٣٩.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس وزراء عراقي في العهد الملكي»، إعداد وتقديم وتعليق د. كمال مظهر أحمد، الموضوع الرابع: شخصية الوصي على العرش الأمير عبد الإله، (معد للطبع)، ص ٣. في الهوامش القادمة «مذكرات أحمد مختار بابان...».

وكان أمراً طبيعياً أن تترك هذه الصفات اثراً سلبياً على علاقة الأمير عبد الإله بالشعب الذي كان لا يراه إلاَّ أثناء مروره بشارع الرشيد في طريقه إلى البلاط الملكي، أو إيابه منه. وحتى هذه الحالة أثارت حفيظة الناس وانتقادهم بسبب الازدحام الذي يسببه مرور موكبه، بحجة اتخاذ التدابير الأمنية، وعلى الرغم من إبلاغ الأمير بذلك، لم يهتم باتخاذ أي تدابير من شأنها أن تخفف من ضجر الناس وتأففهم[١]، ولعل ذلك يعود إلى شعور الأمير أنه غير محبوب من قبل الشعب، فقد أفضى إلى رئيس ديوانه أحمد مختار بابان قائلاً: «إنَّ نظرة الناس إليّ، ولاسيما طلاب كلية الحقوق، هي نظرة كره، إنَّني أحس بذلك عندما أمر بسيارتي في الشارع»[٢].

كان الأمير عبد الإله يتمتع بذاكرة قوية، ولعل هذه أبرز صفاته على حد وصف الشاشيبي[٣]، فهو لا ينسى مهما طال الزمن، فبالرغم من وجود أكثر من أربعين ضابطاً في كتيبة الخيالة، كان يعرفهم واحداً واحداً بأسمائهم[٤]. وعلى عكس عادته كان الأمير عبد الإله يحب الاختلاط مع الضباط ويود كسب رضاهم لأنَّه كان يعتقد بأنَّ الجيش لن يخونه[٥]. وفي هذا الخصوص يشير فالح زكي حنظل، إلى أن ضباط الحرس الملكي كانوا يقضون ساعات مرحة مع الأمير عبد الإله في أوقات انشراحه[٦].

وعلى الرغم من أن الأمير عبد الإله لم يكن مثقفاً من الطراز الرفيع، ولم يكمل دراسته العالية، «إلاَّ أنه كان ذكياً ذكاءً مفرطاً، ومع عدم ميله للمطالعة كانت آراؤه صائبة». وكانت شخصيته تظهر وقت الأزمات، ولكن عندما كانت الأزمة تمر بسلام كان هو أيضاً يعود إلى طبيعته الكسول المعهودة، ولا يحسب للمستقبل حساباً[٧].

عرفت عن الأمير عبد الإله شجاعته، وهي حقيقة أقرَّ بها كل مَن خالطه، فقد

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥.
(٣) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٢، ص ٢٧٨.
(٤) سلمان التكريتي، المصدر السابق، ص ٢٣.
(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٥.
(٦) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ٧٠.
(٧) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٥.

ذكر الباحث عبد الجبار العمر قائلاً: «ذكر لي بعض الضباط المتصلين به أنه كان شجاعاً، وحازماً في اتخاذ القرار وتنفيذه»[1]. ويزيد السفير البريطاني في بغداد، موريس بترسون M. Peterson تلك الصفة قائلاً: «وشجاعته الشخصية لا شك فيها، حتى قبل أحداث عام ١٩٤١، وقد أظهرتها السرعة التي رفض بها أن ترهبه مؤامرة عسكرية في أوائل سنة ١٩٣٦»[2].

أمّا رئيس ديوانه أحمد مختار بابان فيقول عنه: «لم يكن الأمير عبد الإله جباناً بل أعتقد كان شجاعاً بما فيه الكفاية، وكان يتلقى الصدمات بهدوء أعصاب»[3]. لكن النشاشيبي له رأي آخر مفاده «إن شجاعة الأمير هذه تغيب عنه أحياناً في المعارك السياسية التي كان يخوضها. فهو عصبي، ينطق كلماته بسرعة... ويأكل بعض حروف تلك الكلمات، ولا يكاد يقوى على أن يكمل النطق بالشيء الذي يريد أن يقوله»[4]. لذلك لم يكن الأمير عبد الإله بالمتكلم المفوه، والخطيب البليغ. كان يتكلم العربية بلهجة عراقية تشوبها مسحة خفيفة من لهجة حجازية، لا يكاد المرء يلتقطها إلاّ إذا أطال الإصغاء إلى حديثه[5].

لقد مرَّ الأمير عبد الإله بطفولة قلقة، أثّرت في عاطفته لاحقاً، فكان عاطفياً إلى أبعد الحدود، يتأثر بسرعة وتبدو علائم تأثره على وجهه. وقد ترجم عاطفته تلك تجاه عائلته وفي مقدمتهم والدته الملكة نفيسة التي كان يحترمها، ويخشى سخطها، ولا يجرؤ أن يقابلها وهو مخمور، أو في فمه لفافة دخان[6]. وكذلك أخته الملكة عالية التي كان يجلها ويحترمها، ويقدر مواهبها تقديراً عالياً، فقد كان يقول: «لا أستطيع ان أعمل بدونها فهي لازمة لعملي ولمركزي، فإذا ما ماتت فلسوف أتخلى عن الحكم»[7]. ووصف لنا الدكتور كمال السامرائي حال الأمير عبد الإله عند عودته من رحلة العلاج، التي رافق بها الملكة عالية إلى لندن عام ١٩٥٠ قائلاً: «حينما دخل الأمير عبد الإله الصالة التي كنا متواجدين فيها كان

---

(١) عبد الجبار العمر، الكبار الثلاثة، ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة، بغداد ١٩٩٠، ص ٦٩.

(٢) Maurice Peterson, Both Sides of the Curtain, London 1950, P. 140.

(٣) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٥.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي، المصدر السابق، ص ٢٧٩.

(٥) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ٧٠.

(٦) د. كمال السامرائي، حديث الثمانين سيرة وذكريات، الجزء الثاني، بغداد ١٩٩٦، ص ٢٠٠.

(٧) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

مشتت الأفكار، عصبي المزاج، ثائراً حينما يتحدّث عن أخته الملكة المريضة، وكان يستنجد بمَن معي من الأطباء لتسكين أوجاع اخته المريضة، ويكرّر كلمة «اعملوا شيئاً بالله عليكم فإنَّ الملكة تتألم»[1]. وقد حرص الأمير حتى آخر لحظة على عدم اطلاع أخته على حقيقة مرضها، فقد خاطب الأطباء موضحاً «إن الملكة لا تعرف طبيعة مرضها فاحذروا أن يفلت من لسانكم ما يشير إلى ذلك»[2]. ويبدو أن الأمير كان يائساً من شفائها. ولكن مشاعره كانت تدفعه إلى هذا التصرف[3].

لقد كان الأمير عبد الإله هاشمياً بتفكيره، وقلبه وطبيعته، وكان يعتقد أنه المسؤول عن كل هاشمي، إذ كان يقول لأصدقائه أنا هاشمي أولاً، وإنسان ثانياً، وله مواقف عديدة في هذا الخصوص مع أفراد الأسرة الهاشمية الكبيرة[4].

عرف عن الأمير عبد الإله حرصه على تنفيذ القانون، ولعل من شأن الحادثة التي نقلها لنا الدكتور كمال السامرائي في مذكراته ما يدعم ذلك، فقد ذكر قائلاً: «بينما كان الأمير عبد الإله يتابع لعبة الشطرنج ذات يوم في قاعة مكتبة قصر الرحاب، بين الطبيب البيطري البريطاني جادوك، والدكتور دكسن فرث، أخبره تحسين قدري رئيس الديوان الملكي، بأنّ هناك جماعة يودون مقابلته لأمر عاجل. فوافق الأمير عبد الإله على مجيئهم، وبعد نصف ساعة حضر خمسة أشخاص، عرفت من بينهم جواد جعفر، وذبيان الغبان، فرفع الأمير رأسه عن رقعة الشطرنج قائلاً: تفضّل أستاذ جواد خير إن شاء الله، ما هو الأمر العاجل لهذه الزيارة؟ فردَّ جواد جعفر على الأمير قائلاً: تعرفون سموكم أن للسيد عبد المهدي [المنتفكي] خدمات كثيرة لسموكم ولهذا البلد، وهو الآن موقوف في مركز شرطة الكرادة، وهنا قاطعه عبد الإله ليسأله: مَن هو الذي أمر بتوقيفه؟ فأجابه جعفر جواد: أستاذ جواد «أنت أشلون» تقبل أن أتدخل باختصاصات القضاء، ثم أردف بغضب: اتصلوا بالحاكم بالطرق الأصولية والأمر بيده، لا بيدي، ولا تجعلوني وسيطاً لكم، لا، هذا ما لا أعمله»[5].

ويؤكّد أحمد مختار بابان في مذكراته، أن الأمير عبد الاله كان نزيهاً، فهو

---

(١) مقابلة مع د. كمال السامرائي بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٩٥.
(٢) د. كمال السامرائي، الأيام الأخيرة... ص ٣٠.
(٣) مقابلة مع د. كمال السامرائي بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٩٥.
(٤) ناصر الدين النشاشيبي، المصدر السابق، ص ٢٧٨.
(٥) د. كمال السامرائي، حديث الثمانين، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

لم يستغل مركزه قطعاً للحصول على ثروة، أو مكاسب خاصة، ومع هذا تعرّض للانتقاد لحيازته على بعض الأسهم في عدد من الشركات كالغزل والنسيج وغيرها[1]، لكنه في الواقع حصل على تلك الأسهم باستقراض مبلغ من الأوقاف العامة، ومن الخزينة الخاصة، وقد سدد القرض فيما بعد، ومن ثم تنازل عن جميع هذه الأسهم وسجلها باسم الملك فيصل الثاني، وقد علل الأمير ذلك بقوله: «إن ثمن الأسهم قد دفع من مال الملك لذا يجب أن يكون ربحها له»[2]. وفي هذا الخصوص يقول دي غوري: «لقد أدت مشاركة عبد الإله في المشاريع الاقتصادية، وتشجيعه الصناعات الخفيفة إلى جلب المزيد من المتاعب له. ولقد اعتبر منتقدوه أن منفعته المادية كانت هي السبب الرئيس لاهتمامه بكل حالة من تلك الحالات»[3]. في حين يرى رأي آخر أن الأمير عبد الإله «أحبَّ المال وراح يقتني منه أكثر ما يستطيع حتى شعر بالتخمة، فرغب في ترك العراق لقضاء بقية حياته في المنزل الريفي الذي اشتراه مع الملك فيصل الثاني بالقرب من مطار لندن»[4].

كان الأمير عبد الإله بالرغم من شخصيته القوية وذكائه، قلّما يستعمل قابلياته هذه في الظروف الاعتيادية، وذلك بسبب تغلغل روح الكسل والاتكالية فيه. وهو، فضلاً عن ذلك كان عنيداً يصر بإفراط على الخطأ، مما سبَّب له أتعاباً، وللبلاد أضراراً. إنه كان يحب بشدة ويكره بشدة[5]. وفي هذا الخصوص يقول فالح زكي حنظل، إذا أحب الأمير عبد الإله شخصاً ما «رفعه في ليلة وضحاها إلى القمة، ثم لا تلبث أن تخبو جذوة الحب والصداقة في قلبه لينزله مرة أخرى إلى طبيعته الأولى وهي الحضيض عينه، إذا ما قورنت بالأيام الحلوة التي عاشها مع الأمير»[6].

كان من خصائص طبائعه ونفسيته الملل، وكان قلقاً دوماً لا يستقر على

---

(١) عرف بمعمل الوصي وهو شركة مساهمة أكثر أسهمها لنجيب الجادر. أمّا حصة الأمير عبد الاله فكانت تبلغ ١,٤٪ من رأس مال الشركة وكانت حصة الخزينة الخاصة ٣٠٪. ينظر: د. كمال السامرائي، الأيام الأخيرة، ص ٣٤.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ٦ ـ ٧.

(٣) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي، المصدر السابق، ص ٢٧٩.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٨.

(٦) مقتبس في: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ٧٠.

قرار، وكان يكره العديد من الساسة والشخصيات المهمة في البلاد لأسباب تافهة مفضلاً عليهم أشخاصاً لم يتمتعوا بمزايا وخصال سوى أنه كان يستلطف مجالستهم، ولم يكن يقبل النصح من أحد، ولاسيما فيما يتعلق بأسفاره الكثيرة من دون مسوغ، الأمر الذي أثار انتقاد الشعب ورجال السياسة، وسبب لومهم له[1].

بهذه الصفات والخصال احتك الأمير عبد الإله بالمجتمع العراقي بعد خروجه من الحجاز وكانت بغداد أولى محطاته.

* عبد الإله في بغداد:

بعد أن استقر الأمير عبد الإله إلى جوار أسرته في بغداد، أمر الملك فيصل الأول بمواصلة تعليمه الذي كان قد بدأه من قبل في الحجاز وعمان. فاختير لهذا الغرض مجموعة من الأساتذة والعلماء الأكفاء، أمثال العلامة يوسف العطاء، مفتي بغداد، الذي قام بتدريسه الفقه والتوجيه، والأستاذ نعمان الأعظمي، الذي أعطاه دروساً في اللغة العربية وآدابها، والأستاذ إبراهيم الدباس، الذي تولى مهمة تعليمه اللغة الانكليزية[2]. على صعيد آخر، كان الأمير عبد الإله يقضي قسطاً من أوقات فراغه في مقاطعة (البغيلة) الزراعية، الواقعة في النعمانية، في لواء الكوت التي كان عمه الملك فيصل الأول قد أهداها إلى والده الملك علي[3]. وبالرغم من أن غالبية مساحتها كانت في البداية أراضي صحراوية إلاّ أنّ عمليات الاستصلاح التي جرت عليها، حوّلتها إلى أراض خصبة. لذلك كان الأمير عبد الإله وعائلته يمكثون هناك أياماً، بهدف تحسينها من جهة، ولقضاء بعض الوقت في أجواء مغايرة لأجواء المدينة، من جهة أخرى[4].

أمضى الأمير عبد الإله سنتين من عمره بعد قدومه إلى بغداد بين الدراسة

---

(١) «مذكرات احمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٨.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٥٣١، ترجمة حياة الوصي وولي العهد، وثيقة رقم ٦٢، ص ٦٧، «الاستقلال»، العدد ٣٣٢٥، ١٦ نيسان ١٩٣٩.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣١٨، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، كتاب وزارة الري والزراعة، مديرية الأملاك/ الأميرية العامة إلى متصرفية لواء الكويت، مستعجل، العدد ١ الرقم ٤٧٠٧ في ٢٤ كانون الثاني، مقاطعة البغيلة، وثيقة رقم ٢٨، ص ٢٩.

(٤) هادي حسن عليوي، رحلة التسعة والثلاثين عاماً للملكة عالية، «آفاق عربية»، العدد السابع، تموز ١٩٩٠، ص ٤٣.

والتردّد على المزرعة. وبعد أن قطع شوطاً من دراسته في بغداد استعد للسفر إلى فلسطين بهدف إكمال تعليمه في الكلية العربية في القدس، عام ١٩٢٨[١]، وهي عبارة عن كلية دينية، وقد بلغ الخامسة عشرة من عمره، وكانت رغبة والده الملك علي الذي عُرِفَ بتديّنه إذ «كان عالماً بالشريعة والدين، شديد الورع إلى درجة الخيال»[٢]، دافعاً وراء قرار الأسرة إرسال الأمير لإكمال دراسته في القدس. وربما كان يهدف من وراء ذلك أن يقتدي الأمير أثره في هذا المجال، ولكن يبدو أن اتجاهات وميول عبد الإله لم تتفق مع طبيعة تلك الدراسة التي اقتصرت على العلوم الدينية فقط. لهذا لم يمكث الأمير طويلاً في القدس، فسرعان ما حزم أمره، وقرّر الالتحاق (بكلية فكتوريا)[٣] بالإسكندرية، بهدف التوسع في دراسة اللغة الإنكليزية وآدابها، وكذلك دراسة العلوم المعرفية، وكان ذلك في شهر تشرين الأول من عام ١٩٢٨[٤].

* دراسته في الإسكندرية ولندن:

وصل الأمير عبد الإله إلى مصر عن طريق الأردن - فلسطين للالتحاق بكلية فكتوريا في الأسكندرية[٥]. وبهدف تهيئة الأجواء الملائمة لدراسته هناك، بعث رئيس الديوان الملكي، رستم حيدر، برسالة إلى سكرتير المعتمد السامي البريطاني في العراق، الكابتن هولت V. Holt نقل فيها رغبة الملك علي في إرسال ولده الأمير عبد الإله[٦] إلى الإسكندرية لإكمال تعليمه هناك، وأهمية إرسال توصية

(١) سعدي خليل، وحينا الجامعي، «البلاد»، العدد ٢٣٦٨، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٤. يخطئ صاحب المقال في سنة التحاق الأمير بالدراسة في القدس ويجعلها ١٩٢٧ والصحيح ما ذكرناه.

(٢) توماس أ. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٦٣، ٣٧.

(٣) هي مدرسة عامة تتبع النظام البريطاني، كان عميدها وقت التحاق الأمير عبد الإله بها المستر ريد M. Reed، ينظر: جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٥٣١، ترجمة حياة الوصي وولي العهد، وثيقة رقم ٦٢، ص ٦٧، عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣١٨، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، رسالة رستم حيدر إلى سكرتير المعتمد السامي البريطاني (أمبسون)، وثيقة رقم ٦، ص ٦.

(٦) ورد اسم عبدالله في نص الوثيقة، وكنا نعتقد أن ذلك خطأ مطبعياً، لكن السيد ساطع =

خاصة إلى اللورد لويد L. Lioyed المندوب السامي البريطاني في مصر، للاعتناء بالأمير عبد الإله، وجعله مشمولاً برعايته طوال إقامته في الكلية[1]. وقد أبدى استعداده للقيام بذلك[2].

لا تتوفر لدينا معلومات تفصيلية عن حياة الأمير عبد الإله الدراسية الجديدة، ومستواه العلمي، وطبيعة علاقاته التي أقامها هناك سوى إشارات قليلة لا تكفي لرسم صورة واضحة عن طبيعة تلك الحقبة من حياته. فقد ذكر ناجي شوكت في مذكراته، أن الأمير عبد الإله عند التحاقه بكلية فكتوريا «كان مضرب المثل في الكسل وسوء الخلق، وكانت تقارير عمادة الكلية[3]، لا تبشر بخير، فأعيد إلى العراق قبل أن يتمم دراسته فيها»[4]. في حين يقول الدكتور سندرسن «إن الأمير عبد الإله واصل تعلمه في كلية فكتوريا بالأسكندرية، وأمضى أيامه فيها هانئاً، ومع أنه كان واسع الذكاء إلاّ انه لم يفكر في الحصول على شهادة من الجامعة»[5].

أمّا بخصوص العلاقة بين الأمير عبد الإله وعمادة كلية فكتوريا، فقد أخبرنا عبد الرزاق الحسني، أنه سمع من الطلاب العراقيين الذين كانوا يدرسون مع الأمير عبد الإله في كلية فكتوريا، إن عميد الكلية إذا غضب على عراقي في كليته قال له مؤنباً «ليزي عبد الإله Lazy Abdul Illah»[6]. في الوقت الذي يصف فيه العقيد دي غوري تلك العلاقة بقوله: «كان هذا العميد رجلاً يحبه جميع الفتيان ويحترمونه وظلّ يحتفظ بتأثيره فيهم حتى بعد أن غادروا وكبروا، لقد تركت الأحاديث الخاصة

= الحيدري، المستشار الثقافي في السفارة العراقية في لندن عام ١٩٥٦، أكّد لنا أنّ الأمير عبد الإله كان يُعرف ايضاً باسم عبدالله، مقابلة مع ساطع الحيدري بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٩٥.

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣١٨، ملفة ش/ ١ (الملك علي وعائلته)، رسالة رستم حيدر إلى سكرتير المعتمد السامي البريطاني في بغداد هولت، الرقم س/ ٥١، بغداد في ٢٥ أيلول ١٩٢٨، وثيقة رقم ٣٦، ص ٤١.

(٢) المصدر نفسه، رسالة هولت إلى رستم حيدر، الرقم أ ر. أ و/ ٢٦٠، بغداد في ٢٧ أيلول ١٩٢٨، وثيقة رقم ٣٥، ص ٤٠.

(٣) لم نعثر على تلك التقارير، بالرغم من الجهد الذي بذلناه في هذا الخصوص.

(٤) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٧، ص ٥٤٩.

(٥) سندرسن، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٦) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٥.

مع هذا العميد انطباعاً ثابتاً في نفس عبد الإله، هيّأت له، إضافة إلى خلفيته ذاتها، إحساساً قوياً بالمسؤولية والفخر بالدور الذي تمارسه عائلته في العالم العربي»[1].

ويبدو أن كلية فكتوريا بقيت تحتفظ للأمير عبد الإله بذكرى طيبة بعد مغادرته لأروقتها عام ١٩٣٢. ففي الحفلة التي أقامتها الكلية عام ١٩٣٩ تكريماً لطلبتها القدماء، والتي حضرها رئيس الوزراء المصري محمد محمود، والوزير المفوض العراقي في القاهرة، خص عميد الكلية بكلمته التي ألقاها بالمناسبة «صاحب السمو الملكي الوصي بالتقدير، ورجاء من الحاضرين أن يشاركوه في تقديم أطيب التمنيات لسموه بالتوفيق في مهمته السامية، كما طلب عميد الكلية من الوزير المفوض العراقي نقل هذه التمنيات إلى سموه»[2]. وقد بعث رئيس الديوان الملكي شكر الأمير عبد الإله إلى عميد الكلية، على ما أظهره من شعور نبيل باسمه واسم أساتذة الكلية وطلابها أثناء حفلتها السنوية مؤكّداً أن الأمير يذكر ذلك لهم بكل تقدير[3].

إنَّ استقراءً سريعاً لواقع العلاقة بين الأمير عبد الإله وعمادة كلية فكتوريا خلال وجوده فيها يعكس أمامنا أكثر من حقيقة منها: أن العلاقة بين الطرفين لم تكن سيئة، إضافة إلى أن الأمير عبد الإله لم يكن «غبياً» بالشكل الذي شاع عنه، لأنَّ معلومات السيد عبد الرزاق الحسني اعتمدت السماع والنقل وليس المشاهدة والاختلاط. كما أن السيد ناجي شوكت كان متحاملاً على الأمير عبد الإله[4].

إنَّ فشل الأمير عبد الإله في كلية فكتوريا لا يعود إلى غبائه، لأنَّه كان واسع الذكاء[5]، ولكن يرجع إلى همومه وانشغاله بأحزانه ومحاولته التغلب على هذه

---

(١) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٧٢٨/ ٣١١، ملفة ٥/ ٢/ ٣/ ١، كتاب وزارة الخارجية/ المكتب الخاص إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم خ/ ٩٣٨٦/ ٣٣٦ في ٢٦ حزيران ١٩٣٩، حول كتاب المفوضية العراقية في مصر، الرقم ٥٣ في ١٣ حزيران ١٩٣٩، وثيقة رقم ٣١، ص ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى وزارة الخارجية، الرقم ت/ ١٦ في ٤ تموز ١٩٣٩، وثيقة رقم ٣٠، ص ٧٦.

(٤) كان ناجي شوكت وزيراً للدفاع في وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة أثناء حركة مايس ١٩٤١ حيث اعتقل وحُكِمَ عليه بالسجن مدة سبع سنوات.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٥، سندرسن، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

الهموم والابتاد عن التفكير بها، مركزاً طاقاته على الرياضة والفروسية، والصيد وتربية الخيول[1]. فقد عرف عن الأمير عبد الإله ولعه باقتناء الجياد الأصيلة، حتى يقال أنه أخذ معه جياده إلى الإسكندرية حين انتقل إلى هناك للدراسة[2] وهذا ما شغله عن الدراسة، فضلاً عن علم حبه للمطالعة.

ومهما يكن من أمر، فقد أمضى الأمير عبد الإله ثلاث سنوات في الكلية، وتوثقت علاقاته مع عدد من طلابها، وقد ظلَّ الأمير يتذكّرهم حتى بعد تسنمه الوصاية[3]. ثم أبدى الأمير عبد الإله بعد ذلك رغبة في اكمال تحصيله في بريطانيا للتخصص في علمي السياسة والاقتصاد[4].

غادر الأمير عبد الإله إلى لندن، عن طريق مصر، في السادس والعشرين من آب ١٩٣٢[5]، للالتحاق بكلية هارو، وكان والده يرغب في إلحاقه بكلية أكسفورد أو كيمبردج[6]. وفي لندن اختير بيت أحد المعلمين البريطانيين ليكون مقراً لسكناه[7]. إلاّ ان الأمير عبد الإله لم يمكث طويلاً لشعوره بصعوبة الدراسة،

---

(١) سلمان التكريتي، المصدر السابق، ص ص ١٥ ـ ١٦.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٢. كان الأمير عبد الإله مغرماً بالخيول، شديد المعرفة بها، وكان يمتلك مجموعة نادرة من الجياد الأصيلة تعد من خيرة الجياد في الأقطار العربية. كانت أحبها إلى نفسه فرس بيضاء اسمها (قيلة) وعمرها ٢٠ سنة وهي من الدليم. ينظر: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٣) منهم على سبيل المثال: علي حيدر الركابي سوري الجنسية، وسعدي خليل عراقي الجنسية.

(٤) في طريقه إلى بريطانيا عام ١٩٤٣ توقّف الأمير عبد الإله في القاهرة، حيث أقام حفلة عشاء راقصة دعا إليها عدداً من زملائه السابقين في كلية فكتوريا وزوجاتهم. ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ٣١٢. وأبدى الأمير عبد الإله رغبته في فتح فرع لكلية فكتوريا في بغداد. ينظر: ساطع الحصري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٩٢.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣٦٧٣/٣١١، نبذة عن تاريخ حياة العائلة المالكة، وثيقة رقم ١٣، ص ٢٥.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٣١٩/٣١١، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، كتاب مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية، مستعجل، الرقم ٣٣٣٥ في ٢٤ آب ١٩٣٢، وثيقة ١٢١، ص ١٤٧.

(٧) P.R.O., F.O., 371 - 18948, E 431/431/93, Confidential, Records of Leading Personalities in Iraq. the Royal Family, No. 8 - Archives, 21 st. January, 1933, P. 47.

(٨) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٢٠.

واشتداد حنينه إلى الوطن فغادر بريطانيا[1]، وقد علقت وثيقة بريطانية على ذلك قائلة: «كان من المشكوك فيه جداً أن لدى الأمير عبد الإله من التعليم ما يجعله قادراً على الاستفادة من دراسة جامعية»[2]. وفي تصوّرنا أن من الأسباب التي تكمن وراء قرار الأمير عبد الإله ترك الدراسة في كلية هارو، عدم قدرته على التكيّف مع الحياة الجديدة، اذ واجه عالماً جديداً بتقاليده، وعاداته وأنظمته. «فالفارق كان كبيراً جداً بين هارو وفكتوريا»[3]، فضلاً عن عدم شعوره بالسعادة في المنزل الذي استقر فيه[4]. لكن كل ذلك لا يعفي الأمير من المسؤولية بتحمله جزءاً من الإخفاق في دراسته، لأنّه كان يحب الأنس، والكسل، والهدوء، بالإضافة إلى هوايات الفروسية[5]، وقد أبعدته هذه الأمور عن مواصلة دراسته.

وهكذا أضاع الأمير عبد الإله فرصة تعلمه في أوروبا، وعاد إلى العراق، وكان والده الملك علي يأمل أن يعود ولده إلى استئناف دراسته مجدداً في بريطانيا، بعد وقت قصير، لذا نراه يطلب من العقيد دي غوري، الذي كان يعتزم السفر آنذاك إلى بريطانيا، الاهتمام بولده قائلاً: «أرجو أن تبدي عناية خاصة بعبد الإله»[6]. إلاّ أن الأمير فضّل البقاء في العراق وأقام في كنف عائلته. وفي النصف الأول من عام ١٩٣٣ ذهب إلى اسطنبول ليقضي مع والدته قسطاً من الوقت، حيث رغبت الملكة نفيسة بزيارة والدتها مَلَكْ خانم، المقيمة هناك منذ أكثر من عشرين عاماً»[7]. إلاّ أن إقامته تلك لم تدم طويلاً، فبعد سماعه بنبأ وفاة عمه الملك فيصل

---

(١) سندرسن، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٢) O.R.O., F.O., 371-18948, E 431/431/93, Confidential, Records of Leading Personalities in Iraq, The Royal Family. No. 8-Archives, 21 st. January, 1933, p. 47.

(٣) مقتبس في: حسين بن طلال (الملك)، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة د. غازي غزيل، نشر لريدون صاحب جم، مؤسسة مصري للتوزيع ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٤) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٥) سندرسن، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٦) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٧) جرت بين وزارة الخارجية العراقية والقنصلية الملكية العامة في اسطنبول بناءً على رغبة الأمير عبد الإله بعد تسنمه الوصاية مراسلات بخصوص عودة جدة الوصي إلى بغداد إلاّ انها بالنهاية فضّلت البقاء هناك. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٦٣٧/ ٣١١، ملفة ٦/١، كتاب وزارة الخارجية إلى القنصلية الملكية العراقية العامة في اسطنبول، سري ومستعجل للغاية، الرقم ت/ ١٢٨٧/ ٢٠٠٠ في ٢٣ كانون الأول ـ

الأول، في الثامن من أيلول ١٩٣٣[١]، شدَّ رحاله إلى بغداد ليشارك في مراسيم التشييع التي جرت في الرابع عشر من أيلول ١٩٣٣[٢]. وبعد اتفاق العائلة، وجهود الأمير عبدالله الذي حضر إلى بغداد بتلك المناسبة، وتنفيذاً لرغبة الملك فيصل الأول تمت خطوبة الملك غازي لابنة عمّه الأميرة عالية[٣] الموجودة في اسطنبول، فعاد الأمير عبد الإله في اليوم التالي لعقد القران بتكليف من والده الملك علي، إلى اسطنبول ثانية ليصطحب والدته وشقيقته إلى بغداد، التي وصلها في الثاني من كانون الأول ١٩٣٣، لإكمال مراسيم الزواج بعد انتهاء مدة الحداد الرسمي[٤].

ظلَّ الأمير عبد الإله يتلقى رعاية خاصة لكونه أحد أفراد العائلة المالكة، وتدفع له خزينة الملك الخاصة مخصصات شهرية، إلى جانب ما كان يتلقاه من مساعدات شقيقته الملكة عالية. ولما اشتهر عنه من كياسة، قرّر رئيس الوزراء ياسين الهاشمي تعيينه ملحقاً في وزارة الخارجية[٥].

باشر الأمير عبد الإله عمله الجديد في وزارة الخارجية، وقد سرد طالب مشتاق في مذكراته قصة تعيينه على الشكل الآتي:

«في سنة ١٩٣٥ زارني يوماً ياسين الهاشمي في مكتبي في وزارة الخارجية، وكان حينذاك رئيساً للوزارة[٦]، وقال لي إنّي أرغب في أن ينشأ الأمير عبد الإله

= ١٩٤٣، وثيقة رقم ١٧، ص ٢٠.

(١) ذكر طالب مشتاق أنه تعرّف أول مرة على الأمير عبد الإله في الثامن من ايلول ١٩٣٣، في تركيا عن طريق الأمير زيد، الذي صحبه معه إلى منزل الأمير عبد الإله حيث أخبره بوفاة عمه الملك فيصل الأول. ينظر: طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٥٧٥.

(٢) كاتب عربي معروف، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٢٨٤ كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى سكرتيرية مجلس الوزراء، مستعجل، الرقم ح/ ٧٣٣ في ١٩ أيلول ١٩٣٣، وثيقة رقم ٣، ص ٤.

(٤) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص ص ٢٤ ـ ٢٥. في مساء يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٤ تمّ زفاف الملك غازي على الأميرة عالية التي أصبحت تدعى «الملكة عالية». وصدر عن مجلس الوزراء بيان بهذه المناسبة. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٩٤، عقد قران الملك غازي، وثيقة رقم ٣، ص ٣.

(٥) د. لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، بغداد ١٩٨٧، ص ٢٦٣.

(٦) هي وزارته الثانية التي تشكّلت في ١٧ آذار ١٩٣٥ وسقطت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦.

موظفاً دبلوماسياً، فإنَّ بعض مظاهره تدل على قابليته بهذا المسلك، وأرى من المفيد أن يعمل في وزارة الخارجية (ملحقاً فخرياً) بإشرافك مباشرة، وفي اليوم التالي هيأنا غرفة قريبة من غرفتي، فباشر الأمير في وظيفته الجديدة، ولقد قمت بمسؤولياتي نحوه خير قيام على ما أعتقد، كنت أعطيه ملفات بعض القضايا وأطلب إليه أن يدرسها ويقدّم لي تقريراً بخلاصتها، وأكلفه أحياناً بتحضير مسودات أجوبة على بعض المخابرات الرئيسية التي تمر بالدائرة القنصلية، وقد هيأت له كتاباً في القانون الدولي، طالباً أن يطالعه في أوقات فراغه، وكان هو من جانبه يسعى إلى تنفيذ ما يطلب إليه، ولم أر فيه طوال دوامه في وزارة الخارجية تكاسلاً أو تماهلاً في أداء واجباته»[1]. أمّا عبد الرزاق الحسني، فيؤكّد أن ياسين الهاشمي لأجل أن يحسن وضع عبد الإله المالي امر بتعيينه بوزارة الخارجية، براتب ضئيل جداً، ولكنه لم يلازم الوزارة، ولم يذهب إليها على الرغم من الراتب الذي كان يصرف له في نهاية كل شهر للغرض المذكور[2]. في الوقت الذي يؤكد فيه السهروردي، أن صهره رشيد عالي الكيلاني، رئيس الديوان الملكي، هو الذي تبنى تعيينه كاتباً بوزارة الخارجية[3]. في حين يرى عبد الرضا كاشف الغطاء، أن الأمير عبد الإله هو الذي طلب شخصياً من ابن عمه الملك غازي تعيينه ملحقاً فخرياً، في وزارة الخارجية[4].

ومهما يكن من أمر تعيينه، فقد استهل الأمير عبد الإله، عمله الجديد بوظيفة «التشريفاتي»، في وزارة الخارجية[5]. ومن المؤكّد أن وجوده في وزارة الخارجية قد وسع معلوماته، وأكسبه خبرة دبلوماسية.

في صيف عام ١٩٣٦ سافر الأمير عبد الإله ووالدته وشقيقاته إلى الإسكندرية لغرض الاصطياف، وهناك تعرّف على عائلة آل فيضي، وهي من كبار العائلات المصرية، حيث تمَّ زواجه الأول.

---

(١) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٥٧٦.
(٢) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٥.
(٣) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً. حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و٥٨ في العراق، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٩، ص ٢٦.
(٤) عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١١٢.
(٥) سلمان التكريتي، المصدر السابق، ص ١١٢.

* زواج الأمير عبد الإله:

عقد الأمير عبد الإله قرانه على الآنسة مَلَكْ فيضي كريمة صلاح الدين بك فيضي[1]. وهي فتاة صغيرة، جميلة، عصرية التربية، على حد وصف سندرسن[2]. وتلقّى بتلك المناسبة برقية تهنئة من الملك غازي وزوجته الملكة عالية[3]. لكن تلك الزيجة كان نصيبها الفشل، والانفصال بالطلاق، الذي لم نجد له تاريخاً محدداً[4]. لكننا نرجح أنه حصل في النصف الثاني من عام ١٩٤٠. إذ أشارت وثيقة عراقية رسمية، إلى أن مَلَكْ كانت قد زارت عائلتها في الاسكندرية، وعادت إلى العراق في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٠[5]. كما ان سندرسن يؤكّد في مذكراته أنه اشترك، بتكليف من الأمير عبد الإله، في مسألة طلاق مَلَكْ، إذ قام باستدعائها هاتفياً من مصيف سرسنك في شمال العراق، حيث كانت تمضي الصيف مع الملك فيصل الثاني، وسيدات العائلة المالكة[6].

لقد كان هناك أسباب كثيرة وراء هذا الانفصال، منها عدم انسجام مَلَكْ مع والدة الأمير عبد الإله الملكة نفيسة، بسبب تفتحها، وانطلاقها، مما كان لا يتناسب وحشمة البيت الهاشمي[7]، فضلاً عن تصرفات ملك الصبيانية[8]. في حين

---

(١) «الاستقلال»، العدد ٣٣٢٥، ١٦ نيسان ١٩٣٩.

(٢) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣٢٣، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، برقية من الملك غازي إلى الأمير عبد الإله، الرقم ط/ ٢٥٤ في ١٠ أيلول ١٩٣٦، وثيقة رقم ١١، ص ١٢.

(٤) طُلّقت الأميرة ملك دون سابق انذار، وكان نوري السعيد، هو الذي سلّمها كتاب طلاقها، في الطائرة التي كانت تقلها إلى مصر بحجة زيارة والدها المريض، ينظر:

Confidential U.S. Diplomatic Post, Record, The Middle East. Iraq (Reel 24 of 24). Film 33, From Knabenshue to the Secretary of State, No. 1630, Dated on September 19, 1940, about the Regent Divorces his Wife. Hereafter cited as Reel 24.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣٤٠، ملفة ش/٤، كتاب وزارة الخارجية/ المكتب الخاص إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم خ/٣٦٥/ ٣٦٥/ ٥٠٠/ ١١٢٨ في ١١ شباط ١٩٤٠، وثيقة رقم ٢٧، ص ٢٧.

(٦) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

(٧) طارق الناصري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ١٥.

(٨) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

تشير وثيقة أمريكية إلى أن سبب الطلاق يعود إلى «مزاج الأمير العصبي»[1]. لكن على ما يبدو أن السبب الأهم، كان طلب العائلة الملح من مَلَكْ الإنجاب دون أن تعلم أن الأمير عبد الإله «كان عقيماً»[2].

ولم يكتب النجاح لمقترح زواج جديد بين الأمير عبد الإله وأخت الملك فاروق، الذي اقترحته الملكة نازلي والدة الملك فاروق، على الدكتور سندرسن الذي كان برفقة الأمير عبد الإله، في فندق الملك داود، أثناء الزيارة التي قام بها إلى القدس، بعد مدة قصيرة من انفصاله عن زوجته الأولى، إلاّ أن الأمير لم يكترث بالأمر، ولم يوله ما يستحق من اهتمام، بل لم يكلف نفسه بلقاء الملكة نازلي لمعرفة المزيد من التفاصيل[3]. في حين يذكر طه الهاشمي في مذكراته أن الدكتور سامي شوكت هو الذي عرض هذا المقترح على الأمير عبد الإله في بغداد. فرفضه الأمير لأسباب تتعلق بالعائلة المالكة في مصر[4]. ومن المحتمل أن يكون سبب عزوف الأمير عن ذلك العرض يعود إلى رغبته الاقتران بـ (الآنسة الحيدرية)، بنت داود الحيدري، التي «أصبح غرام الأمير بها حديث الخاص والعام، لكن موقف العقلاء المعارض منها لاعتقادهم بأنّها «عميلة بريطانية»، حال دون إتمام ذلك الزواج، بالرغم من امتعاض الأمير من تدخلهم في شؤونه الخاصة[5]. في حين تشير وثيقة أمريكية إلى أن الأمير عبد الإله أبدى رغبته، أكثر من مرة للاستقران بابنة خاله، لكن ذلك لم يتحقّق أيضاً[6]. ولم نعثر على ما يؤيد ذلك من مصدر آخر.

في الثالث من تشرين الأول ١٩٤٨، أعلنت رئاسة التشريفات الملكية عن خطوبة الأمير عبد الإله، على الآنسة المصرية فائزة كمال الطرابلسي في القاهرة،

---

(١) Reel 24, Film 33, From Knabenshue to the Secretary of State, No. 1630, Dated on September 19, 1940, about the Regent Divorces his wife.

(٢) مقابلة مع د. كمال السامرائي بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٥. ومما يذكر ان ملك بعد طلاقها من الأمير عبد الاله، تزوّجت من ضابط في الجيش المصري وأنجبت منه أطفالاً. ينظر: جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٣) سندرسن، المصدر السابق، ص ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(٤) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥، الجزء الثاني (العراق ـ سورية ـ القضية الفلسطينية)، تحقيق وتقديم د. خلدون ساطع الحصري، بيروت ١٩٧٨، ص ١٤٢.

(٥) للتفاصيل ينظر: صلاح الدين الدباغ، فرسان العروبة في العراق، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٣، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٥.

(٦) Reel 24, Film 33, From Knabenshue to the Secretary of State, No. 1630, Dated on September 19, 1940, about the Regent Divorces his wife.

وتمّ زواجهما في العراق، يوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه، فأنعم عليها الأمير عبد الإله، بحكم منصبه يومئذ، بلقب (صاحبة السمو الملكي). وكانت أم كلثوم قد بذلت مساعيها في سبيل إتمام هذه الزيجة، وتلقى الأمير عبد الإله بمناسبتها عدداً كبيراً من الهدايا من داخل العراق وخارجه، حتى قيل إنها تجاوزت (ربع مليون استرليني)، وقد أصدر الأمير عبد الإله إرادة ملكية بتلك المناسبة، خفض بموجبها مدة بعض المحكومين[1]. كما تلقى تهاني وهدايا الملك السعودي، والرئيسين السوري، واللبناني[2]. وقد بقيت فائزة الطرابلسي في عصمة الأمير عبد الإله مدة سنتين إذ طلّقها في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٠، تجاوباً مع رغبتها، كما جاء في بيان التشريفات الملكية الصادر في بغداد في اليوم التالي[3].

وفي منتصف حزيران ١٩٥٦ تمّ في بغداد عقد قران الأمير عبد الإله على الآنسة هيام كريمة الشيخ محمد الحبيب، أمير ربيعة، في حفل حضره الملك فيصل الثاني، ورؤساء الوزارات، ورئيسا مجلسي الأعيان والنواب، وعدد من كبار المسؤولين في الدولة. وبعد ثلاثة أيام، طار الأمير عبد الإله وعروسه إلى مصيف سرسنك، فأخذت الهدايا تنهال عليه، كما حدث في زواجيه الأول والثاني[4]. وقد أقامت هيام في قصر الرحاب مع الأسرة المالكة وانسجمت مع نسائه، وعاشت منزوية عن الناس طوال مدة وجودها فيه، وقد ظلت على قيد الحياة بعد إصابتها بجروح صبيحة ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨[5].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، الطبعة السابعة، بغداد ١٩٨٨، ص ص ١٥ ـ ١٦.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣٧٢٥/٣١١، رسالة من الملك عبد العزيز آل سعود إلى الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق وولي العهد، مكة المكرمة، ١١ محرم الحرام ١٣٦٨ هـ، وثيقة رقم ١١، ص ١٣، المصدر نفسه، رسالة من الرئيس السوري شكري القوتلي إلى الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق وولي العهد، دمشق، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٨، وثيقة رقم ١٦، ص ١٨، المصدر نفسه، رسالة جوابية من الأمير عبد الاله إلى الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، في ٧ شباط ١٩٤٩، وثيقة رقم ١، ص ١.

(٣) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، الطبعة السابعة، بغداد ١٩٨٨، ص ص ٣١ ـ ٣٢.

(٥) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصبيحتها، بغداد ١٩٨٩، ص ١٢٥.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه بعد مرور وقت قصير على زواج الأمير الأول وعودته إلى العراق، وقع انقلاب بكر صدقي.

* موقف الأمير عبد الإله من انقلاب بكر صدقي:

فوجئت وزارة ياسين الهاشمي، في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٦ بانقلاب بكر صدقي، الذي أسفر عن استقالتها، ومجيء وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان[١].

لقد بدا الأمير عبد الإله أشد حنقاً على القائمين بالانقلاب، اللذين شدّدوا من إجراءاتهم ضده، وقيّدوا حركته[٢]. إذ يروي طه الهاشمي في مذكراته قائلاً: «منعت حكومة الانقلاب الأمير عبد الإله من قبول الزائرين، وأقامت شرطياً على داره، وضغطت عليه لتزويج أخته من محمد علي جواد»[٣]. في حين يؤكّد عبد الرزاق الحسني أن عبد الإله، كان حاقداً على بكر صدقي، الذي أعرب عن رغبته في الزواج من إحدى شقيقات الأمير، ولم تكن تقر ذلك التقاليد الهاشمية[٤]. وفي الوقت الذي ينفي فيه اللواء المتقاعد فؤاد عارف مرافق الملك غازي، صحة تلك

---

(١) حول الانقلاب وظروفه تنظر:

O.R.O., F.O., 371 - 20015, E 7625/1419/93, Coupd'etat in Iraq, from Sir A. C. Keer, Baghdad, to the Mr. Rendle, 6th. December 1936.

(٢) ورد في إحدى جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، التي تألفت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لمحاكمة أقطاب العهد الملكي في العراق، ما يلي:

«إن الشعب العراقي أراد القضاء على الأمير عبد الإله في سنة ١٩٣٦ الذي التجأ إلى السفارة البريطانية، والتي هرّبته بدورها إلى سن اللبان في (الحبانية) في عهد بكر صدقي». تنظر: وزارة الدفاع، «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، الجزء الثاني، بغداد ١٩٥٩، ص ٧١٢. في الهوامش القادمة «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة». إنَّ هذا الادعاء يفتقر إلى الموضوعية والدقة كما نعتقد، لأنَّ الأمير عبد الإله، لم يكن معروفاً في تلك الحقبة إلى حد الشهرة على المستوى الشعبي، فضلاً عن أن الأمير لم يكن له ثقل سياسي بارز يجعل منه هدفاً للانتقام.

(٣) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، الجزء الأول، تحقيق د. خلدون ساطع الحصري، بيروت ١٩٦٧، ص ٣١١.

(٤) عبد الرزاق الحسني، مصرع الملك غازي، «آفاق عربية»، العدد العاشر، حزيران ١٩٨٣، ص ٣٩. وكان بكر صدقي قد هجر زوجته النمساوية. ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١١١.

الرواية لفارق السن الكبير بين بكر صدقي وشقيقات الأمير[١]، يبدو أن السبب الأهم لتلك الخطوة، إذا ما صحت، رغبة بكر صدقي بتوثيق أواصر علاقته بالعائلة المالكة عن طريق المصاهرة.

وبعد الانقلاب غادر الأمير عبد الإله بغداد إلى مصر، ربما لخشيته من عواقب بقائه في العراق، ولاسيما أن عهد حكومة الانقلاب شهد حوادث واغتيالات واسعة، وكثر فيه الإرهاب[٢]. ولقد وفّر وجود نوري السعيد، في مصر، بعد انقلاب بكر صدقي، فرصة لتوثيق علاقته مع الأمير عبد الإله، فكان ذلك أول تماس مباشر بين الرجلين، سيترك أثره في علاقاتهما مستقبلاً[٣]. فقد أخذ الأمير عبد الإله يشكو إلى نوري السعيد، من تلك المعاملة، ويجتمع به تارة في الإسكندرية، وتارة في القاهرة[٤]. ويبدو أنه كان لمعرفة نوري السعيد بالمداولات التي جرت في وزارة الخارجية البريطانية قبل انقلاب بكر صدقي، والتي تمّ خلالها مناقشة موضوع الأمير عبد الإله، كأحد المرشحين لعرش العراق، دورها في تركيز اهتمام نوري السعيد بعبد الإله[٥]. لذلك كرّس نوري السعيد، جل وقته في القاهرة، للإطاحة بنظام الانقلاب، الذي كان يستند برأيه على ركيزتين أساسيتين هما: الملك وبكر صدقي، فإذا اختفى أحدهما، أخذت الأمور منحى آخر، فكتب بهذا الصدد رسالة إلى معزز برتو[٦]، يقول: «إذا ذهب الملك فإنّ عبد الإله، الذي سيتولى الوصاية، ليس من المحتمل أن يسير مع بكر، في وقت من الأوقات وسوف تنتهي أعمال هذه العصابة»[٧].

وهذا يعني أن نوري السعيد كان يتمنى زوال الملك، وتولي عبد الإله الوصاية، لذا تفاهم مع الأمير عبد الإله، بعد أن حدّد الأخير موقفه في السياسة العراقية، بما ينسجم وموقف نوري السعيد[٨]. ولعل نوري الذي خبر الأمير عبد

(١) مقابلة مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٦.
(٢) للتفاصيل. ينظر: حازم المفتي، العراق بين عهدين. ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد ١٩٩٠، ص ص ١٠٥ ـ ١١١.
(٣) سيكون لذلك اللقاء أثره في موضوع الوصاية الذي أدّى فيه نوري السعيد دوراً متميزاً.
(٤) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، بغداد ١٩٧٩، ص ٦٣.
(٥) د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٦٣.
(٦) سيدة تركية الأصل تسكن بيروت، كان نوري السعيد على صلة وثيقة بها.
(٧) خيري العمري، المصدر السابق، ص ٥٠.
(٨) عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب أمام المجلس العرفي، القضية بين الثأر لمقتل جعفر ـ

الإله، وراقبه عن كثب في القاهرة، أدرك ما يجول في ذهنه من طموح بعيد، فاستطاع نوري بما عرف عنه من حنكة سياسية، أن يحرك طموحه باتجاه الحصول على مركز مهم في العراق، في المستقبل القريب[1]. ومهما يكن من أمر، ظلّ الأمير عبد الإله، في مصر مدة من الزمن، وخلال إقامته تلك أصدرت وزارة الخارجية أمراً بتعيينه ملحقاً في السفارة العراقية في برلين[2]. وبهذا يكون الأمير عبد الإله، وقت اغتيال بكر صدقي في الحادي عشر من آب ١٩٣٧، موجوداً في برلين وليس في بغداد، وفي ذلك تصويب لما أورده خطأ طارق الناصري[3]، أو في كلية فكتوريا بهدف الدراسة، على حد رواية خيري العمري[4]. ونستدل على ذلك من البرقية التي كان قد بعث بها الأمير عبد الإله، إلى الملك غازي من برلين في الثالث عشر من آب ١٩٣٧، أي بعد اغتيال بكر صدقي بيومين، جاء فيها ما نصه: «الجميع في الصحة، أفكارنا عندكم، طمنونا»[5].

وفي صيف العام نفسه، زار الأمير عبد الإله تركيا، وقد سجل لنا ناجي شوكت، وزير العراق المفوض في أنقرة، تفاصيل تلك الزيارة في مذكراته قائلاً: «كنت قد انتقلت من أنقرة إلى اسطنبول في صيف ١٩٣٧ على جاري عادتي في كل عام، فنقل إليّ السيد كامل الكيلاني القنصل العام في اسطنبول يومئذ، بأنّه تلقّى برقية من المفوضية العراقية في برلين تقول: أن الأمير عبد الإله، متوجه إلى اسطنبول فيرجى استقباله، وسألني عمّا إذا كنت سأكون في عداد مستقبليه، فأجبته بأن لا حاجة لحضوري لاستقباله، إذ ليست له أي صفة رسمية، تبرّر مثل هذا الاستقبال سوى أنه ابن عم الملك، وملحق هناك، ويمكنك أنت أن تخرج إلى استقباله بصفتك الشخصية لا الرسمية إذا أحببت، وقد علمت فيما بعد أن عبد الإله كان ممتعضاً من عدم خروجي أنا فأسرها في نفسه»[6].

- العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي، «آفاق عربية»، العدد الثاني عشر، آب ١٩٧٦، ص ١٢٦.

(١) د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٦٣، خيري العمري. المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(٣) طارق الناصري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٥٩.

(٤) خيري العمري، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣٢٣، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، برقية من الأمير عبد الإله إلى الملك غازي، الرقم ٢٣٨، برلين في ١٣ آب ١٩٣٧، وثيقة رقم ٣، ص ٣. ينظر (الملحق رقم/ ٤).

(٦) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

ويذكر ناجي شوكت أيضاً، أن الأمير عبد الإله اشترى خلال تلك الجولة، بدلات رجالية بمبلغ قدره مائتان وأربعون ليرة تركية. ويبدو أن هذا المبلغ لم يكن بحوزته آنذاك، فوعد بتسديده حال وصوله إلى بغداد، إلاّ أنه لم يف بالتزامه ولم يسدد المبلغ المطلوب بالرغم من مرور تسعة أشهر على ذلك التاريخ، مما دفع بصاحب المحلات إلى إرسال مذكرة إلى المفوضية العراقية في أنقرة، يطلب فيها مساعدته باستحصال المبلغ الباقي بذمة الأمير[١]. وقد بعثت المفوضية العراقية بصورة من تلك المذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية، التي أرسلتها إلى رئاسة الديوان الملكي[٢]. وجاء في رد البلاط الملكي على ذلك أن الأمير عبد الإله كان قد أرسل المبلغ المطلوب إلى صاحب الشأن مباشرة في اسطنبول قبل وصول تلك المذكرة[٣].

فضّل الأمير عبد الإله العودة إلى بغداد والاستقرار فيها، ولم يعد ثانية إلى برلين، بعد زوال حكم الانقلاب، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في حياته تمثّلت ببداية بروزه على المسرح السياسي. فبعد أن تمكّن نوري السعيد من العودة إلى العراق في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٧[٤]، باشر في الحال، نشاطه ضد وزارة المدفعي الرابعة[٥]. وقد تبيّن من الرسائل السرية التي عثرت عليها الوزارة القائمة في حزيران ١٩٣٨، أن نوري السعيد أخذ يسعى من بيروت، وبواسطة ناصر الكيلاني، الذي أخذ يتردّد بين بغداد وبيروت، لترويج المطالبة بترشيح الأمير عبد الإله لرئاسة الوزارة، وقد وجدت مع تلك الرسائل بطاقتان كاريكاتوريتان ضد الوزارة القائمة[٦]، وقصاصات من جريدة الحديث البيروتية،

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣٢٤، ملفة ش/١ (الملك علي وعائلته)، كتاب المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم خ/ ٨/ ١/ ١٢٨٩ في ٥ نيسان ١٩٣٨، بخصوص المبلغ العائد إلى الخياط ليتكين، والباقي في ذمة الأمير عبد الإله، وثيقة رقم ٩، ص ١١.

(٣) المصدر نفسه، كتاب رئاسة البلاط الملكي إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم ة/ ٢٧ في ٩ نيسان ١٩٣٨ ، وثيقة رقم ٩، ص ١١.

(٤) رغب نوري السعيد في العودة إلى بغداد بعد اغتيال بكر صدقي مباشرة. إلاّ أن معارضة الملك غازي ورئيس الوزراء جميل المدفعي حالا دوّن ذلك طوال شهرين.

(٥) للتفاصيل تنظر: سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ ـ ١٩٤٥، بغداد ١٩٨٨، ص ص ٣٨ ـ ٤٤.

(٦) يؤكد البعض أن معزز برتو هي التي هرّبت من بيروت المنشورات التي تحمل الصور ـ

تتضمن مقالاً تحت عنوان: «هل يؤلِّف نجل الملك علي وزارة وطنية كبرى في العراق؟»، جاء فيه: «إن الشعب العراقي بصراخه وصمته، بحركاته وسكناته، يستغيث اليوم مطالباً بحكومة وطنية، شعبية، مثقفة. فحق على الأحرار من أبنائه أن ينجدوه» للملك «تتجه الأنظار في كثير من الأوساط العراقية إلى سمو الأمير عبد الإله بن الملك علي، في تأليف وزارة وطنية كبرى، تأخذ على عاتقها، تصفية المشاكل الداخلية، بالمرونة والحزم، وتضع الأُسس اللازمة لنهضة شاملة، يحميها دستور معدّل، وقوانين كافلة، لإعلاء كلمة الشعب، وجل ما نتمناه أن يشرق فجر السلام والرفاه على ربوع الرافدين، فقد كفى ما عانته»[1].

من جانب آخر، ساعد سوء العلاقة بين الملك غازي، ونوري السعيد، على تقوية أواصر العلاقة بين الأخير وضباط الكتلة القومية[2] في الجيش، اللذين كانوا أصلاً غير راضين عن دعم الملك، لرئيس وزرائه جميل المدفعي. وفي الوقت ذاته، بدأت تلك الصلات تعزز أيضاً، بين ضباط الكتلة القومية والأمير عبد الإله، الذي سعى من جانبه إلى التقرّب اليهم، والإشادة بمواقفهم، والثناء عليهم. فعندما حضر العقيد صلاح الدين الصباغ بصفته معاوناً لرئيس أركان الجيش، لتهنئة الأمير عبد الإله، بمناسبة عيد الفطر عام ١٩٣٨، خاطبه الأمير عبد الإله قائلاً: «بارك الله بكم يا إخواني إنكم في طليعة العرب المخلصين وأنتم اللذين أنقذتم البلاد من شرور بكر صدقي وأعوانه»[3]. وبفضل ضغط قادة الكتلة القومية في الجيش، سقطت وزارة جميل المدفعي الرابعة[4]، ليؤلف نوري السعيد بدعم منهم وزارته

= الكاريكاتورية ضد وزارة المدفعي. ينظر: خيري العمري، المصدر السابق، ص ٥٢.

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/١٢١٦، ملفة د/٧ (قانون منع الدعايات الضارة)، كتاب مديرية الشرطة العامة إلى وزارة الداخلية، سري ومستعجل، العدد بلا، في ٧ حزيران ١٩٣٨، حول موضوع ناصر الكيلاني، وثيقة رقم ٢٦، ص ٤٩.

(٢) انبثقت الكتلة القومية عام ١٩٢٧ ويمكن اعتبار كل من فهمي سعيد وصلاح الدين الصباغ الهيئة المؤسّسة لها وبعد فترة وجيزة انضم إليهما محمود سلمان وعدد محدود من الضباط، اما انضمام كامل شبيب فقد تمّ بعد مقتل بكر صدقي في آب/ ١٩٣٧. وقد أدّت الكتلة دوراً واضحاً في الأحداث السياسية التي شهدتها الساحة العراقية في المرحلة التي أعقبت انتهاء الانتداب البريطاني ووفاة الملك فيصل الأول. للتفاصيل ينظر: نضر علي أمين محي الدين الشريف، محمد فهمي سعيد وأثره السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٦٠ ـ ٧٢.

(٣) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٤) للتفاصيل ينظر: نضر علي، المصدر السابق، ص ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

الثالثة، في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٣٨، لتبدأ صفحة أخرى في العلاقة بين نوري السعيد والأمير عبد الإله. فهل «كانت هناك ثمة جذور للتفاهم بين الاثنين»[١]؟ على الأرجح كانت قضية حلمي عبد الكريم فاتحة لها.

* الأمير عبد الإله وقضية حلمي عبد الكريم:

سعى نوري السعيد بعد تأليف وزارته الثالثة إلى العمل على تصفية خصومه، فأحال أولاً مجموعة من كبار الضباط على التقاعد[٢] بدعوى مؤازرتهم للوزارة المدفعية السابقة، ثم التفت إلى حكمت سليمان وبقية أنصار بكر صدقي، لتصفية الحساب معهم. ففي السادس من آذار ١٩٣٩، استمع الشعب العراقي إلى بيان مفصل عن: إحباط السلطات المختصة «المؤامرة» خطَّط لها واشترك فيها «فئة من عبيد الشهوات والمطامع وعمال الفوضى» الذين «قاموا على قلتهم، وضعف تقديرهم لمغبة أعمالهم» بخداع نفر من الضباط من أجل «تجديد المآسي السالفة» وقد فاتهم «أن الجيش الذي يشعر بمجموعه بواجب الإخلاص والتضحية نحو قائده الأعلى وسلامة الوطن، لا بد أن يبرأ من المفسدين»[٣].

لقد كان سبب الاتهام هذه المرة هو العمل على قلب نظام الحكم والمجيء بالأمير عبد الإله وتنصيبه ملكاً بدلاً من الملك غازي، والقيام بحملة اغتيالات تستهدف عدداً من السياسيين بضمنهم رئيس وأعضاء الوزارة الحالية وقادة الكتلة القومية في الجيش[٤]. وبحجة الحفاظ على سلامة أمن الدولة سارعت الجهات المختصة إلى اعتقال المتهمين في تلك القضية، وفي مقدمتهم حكمت سليمان، وعدد من أنصاره، منهم: العقيد صالح صائب الجبوري، والرئيس (النقيب) البيطري حلمي عبد الكريم، والرئيس (النقيب) عبد الهادي كامل، والرؤساء (النقباء) المتقاعدون جواد حسين (الطيار) وعلي غالب عريان (الأعرج) وإسماعيل

---

(١) د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

(٢) هم اللواء الركن نظيف الشاوي، والعميدان إبراهيم خلف وبهاء الدين نوري، والعقيدان يوسف العزاوي وسعيد التكريتي. ينظر: نضر علي، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٣) ينظر نص البيان في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، الطبعة السادسة، بيروت ١٩٨٣، ص ص ١٩٨ ـ ٢٠٠.

(٤) خليل كنة، العراق أمسه وغده، بيروت ١٩٦٦، ص ٥٨.

P.R.O., F.O., 371 - 23201, E 2749/72/93, From Houstoum Boswall, Baghdad, to the Viscount Hallifax, No. 130, 30 th. March 1939, PP. 39-41.

العباوي ويونس العباوي[1]. وزجت بهم في السجن، تمهيداً لمحاكمتهم، وشكلت لهذا الغرض مجلساً عرفياً عسكرياً، برئاسة العقيد عبد العزيز ياملكي[2].

إنَّ الذي يهمّنا هو دور الأمير عبد الإله في تطور القضية، ولاسيما أن الأحكام التي صدرت في نهاية المحكمة استندت بالدرجة الأساس، إلى شهادته التي أدلى بها أمام المجلس العرفي العسكري.

لقد كان حلمي عبد الكريم يعلم بالمؤامرة المدبرة لاغتيال الملك غازي قبل وقوعها بما يقرب من الشهرين وقد اتصل بالملك لتحذيره[3]، الأمر الذي أكّده طه الهاشمي في مذكراته[4]. لكن الملك لم يكترث للأمر ولم يوله ما يستحقه من متابعة واهتمام لدرء الخطر عن نفسه، فلجأ حلمي عبد الكريم إلى الأمير عبد الإله يستعين به للمحافظة على حياة ابن عمه فكان كالمستجير من الرمضاء بالنار[5]. وقد تحدّث الأمير عبد الإله عن تفاصيل ذلك اللقاء قائلاً:

«جاءني عبد الهادي كامل[6] ذات يوم وطلب أن يكلمني فلمّا اختليت به قال: إنَّ ضابطاً يريد مقابلتي فإذا به حلمي عبد الكريم، وقد ذكر لي أن بعض الضباط يريدون القيام بمؤامرة ضد الوطن. وأن الواجب ساقه إلى إخباري بذلك فطلبت إليه أن يذكر لي أسماء هؤلاء الضباط، فلم يذكر اسم أي أحد، على الرغم من إلحاحي عليه فسألته، وكيف أستطيع الوثوق بأناس لا أعرف أسماءهم؟ فجاءني بعد مدة بقائمة تضم بعض الأسماء، فذهبت بها إلى عمّي الأمير زيد[7]،

---

(1) د. رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ ـ ١٩٤١، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٢، ص ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(2) P.R.O., F.O., 371-23200, E 1704/ 72/ 93, Decypher, from M. Peterson, Baghdad, to F.O., No. 56, 7th. March 1939, P. 195.

(3) عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب... ص ١٢٥.

(4) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٠٣.

(5) عبد الجبار العمر، قضايا من تاريخ العراق الحديث، «آفاق عربية»، العدد الأول، أيلول ١٩٨٠، ص ١١.

(6) كان عبد الهادي كامل الملقب «بالأسود» يعمل مرافقاً لوالد الأمير عبد الإله الملك علي في الحجاز. ينظر: محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، بيروت ١٩٦٩، ص ١٠٠.

(7) ذكرت جريدة الأهرام القاهرية خبراً وصلها من بيروت مفاده «أن القائمين بالمؤامرة أرادوا أن يكون الأمير زيد ملكاً على العراق، إلاّ أن الأمير لم تكن له صلة بهم»، وقد نفت المفوضية الملكية العراقية في مصر ذلك الخبر جملة وتفصيلاً. تنظر: د.ك.و. «ملفات ـ

في الوزيرية وأطلعته عليها. وبعد أيام جاءني العقيد محمود سلمان، مرسلاً من قِبَل وزير الدفاع طه الهاشمي، وسألني عمّا قلت لعمي، فأدركت أن عمي قد أفشى السر، وما لبثت أن دعيت إلى الحضور أمام المجلس العرفي العسكري، فاستأذنت الملك غازي وحضرت أمامه، قصصت على أعضائه القصة كما وقعت»[1].

أمّا العقيد عبد العزيز ياملكي، رئيس المجلس العرفي العسكري، فقد ذكر: أن حلمي عبد الكريم اتصل بالأمير عبد الإله بعد أن توسط عبد الهادي كامل للتعارف بينهما، وقد تكرّرت اجتماعاتهما عشر مرات، بيّن خلالها حلمي للأمير عبد الإله علم مشروعية الحكومة الحاضرة ووجوب التخلص منها ويقترح لنجاح هذه المؤامرة تنفيذ الخطة التي وضعها والتي تنص على أن يقيم الأمير مأدبة يدعو إليها أركان الوزارة القائمة مع بقية الضباط حيث يتم الإجهاز عليهم جميعاً هناك. لكن الأمير عبد الإله ذكر له بأنَّ داره الحالية[2] لا تساعد على مثل هذه الدعوة، واقترح أن تكون الحفلة في داره الجديدة[3]، وقد أخذ حلمي خارطة الدار الجديدة لدرسها مع أصحابه وقد بقيت معه يومين كاملين. ولم يكتف بمطالعة المخطط بل ذهب بذاته وكشف على مشتملات القصر الجديد، ثم بيّن حلمي للأمير عبد الإله بأنّه سيذهب إلى كركوك والموصل لاستكمال الترتيبات المتعلقة بهذه المؤامرة. فسرَّب الأمير عبد الإله اتصال حلمي إلى المراجع المختصة، التي أوصت باستمرار الأمير عبد الإله على إدامة صلته بحلمي لمعرفة ماذا بجعبته[4]. فاستمر الأمير عبد الإله يخادع البيطري حلمي عشرين يوماً «على زعم»[5]. واستناداً إلى الأدلة والقرائن التي تجمعت لدى السلطات المختصة ألقي القبض على المتهمين وسيقوا إلى المجلس لإجراء محاكمتهم عن التهمة الموجهة إليهم.

أدلى الأمير عبد الإله بشهادته أمام المجلس العرفي العسكري يوم السابع من

= البلاط الملكي»، ت ٣١١/٧٢٨، ملفة ٣/٢/٣/١، (تقارير المفوضية العراقية في مصر)، كتاب وزارة الخارجية/ المكتب الخاص، سري، الرقم خ/ ٤٢٠/ ١٠٤٢/٤؛ في ٢٣ آذار ١٩٣٩، وثيقة رقم ٤٨، ص ١٢٥.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، الطبعة السابعة، بغداد ١٩٨٧، ص ٧٠.

(٢) وهي دار صغيرة تقع في جانب الكرخ استأجرها من مصلحة السكك الحديد.

(٣) المقصود قصر الرحاب الذي انتقل إليه الأمير بعد تسنمه الوصاية ويقع قرب جسر الخر.

(٤) للتفاصيل ينظر: عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب... ص ص ١٢٨ ـ ١٤٧.

(٥) صلاح الدين الدباغ، المصدر السابق، ص ٩٦.

آذار ١٩٣٩، دون أداء اليمين القانونية[١]. ويذكر صلاح الدين الصباغ أن الأمير ذكر في شهادته أن حلمي عبد الكريم عرض عليه الاشتراك في المؤامرة، وأطلعه على أسماء بعض المتآمرين، لكنه اعتذر عن كتابة أسمائهم بخط يده، فدوّن الأمير قائمة بأسماء أكثر من عشرين ضابطاً من رتب مختلفة[٢]، وسلّمها للسلطات المختصة. ثم استمع المجلس لبقية الشهود ومنهم العقيد محمود سلمان الذي جاءت شهادته مطابقة تماماً لأقوال الأمير عبد الإله[٣]. ولدى التأمل بعد التدقيق والمذاكرة ثبت للمجلس أنه دبرت «مؤامرة» خفية مركزها بغداد من أكثرية المتهمين لقلب الحكومة الحاضرة، واغتيال عدد من المسؤولين من مدنيين وعسكريين عن طريقة إقامة وليمة في قصر الأمير عبد الإله، وعليه قرّر المجلس في السادس عشر من آذار ١٩٣٩ الحكم بالإعدام على كل منْ حكمت سليمان وحلمي عبد الكريم وجواد حسين والشقيقين إسماعيل ويونس العباوي، وبالسجن ولمدد مختلفة على عدد آخر منهم[٤].

أثار موضوع الأحكام ردود فعل واسعة، وعلى مختلف الصعد، فقد اعترض وزيرا الداخلية ناجي شوكت، والعدلية محمود صبحي الدفتري على قرارات المجلس العرفي، مما أثّر بدرجات متفاوتة على مواقف الوزراء الآخرين[٥]. ومن خارج مجلس الوزراء طالب العديد من الساسة أمثال الشيخ محمد رضا الشبيبي وجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي وإبراهيم كمال بإعادة النظر في هذه القرارات[٦]، التي لم تحظ أيضاً بارتياح البريطانيين، لاسيما ما كان يتصل منها بحكمت سليمان، مما دفع بالسفير البريطاني موريس بترسون إلى التدخل في الموضوع شخصياً[٧]، فضلاً عن مساعي المستر لويد Lioyed رئيس جمعية التمور العراقية في هذا الخصوص[٨].

---

(١) عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب... ص ١٢٦.

(٢) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٣) عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب... ص ١٣٢.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٧٢.

P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 2042/ 72/ 93, Tel. From M. Peterson, Baghdad, to F.O., No/ 81, 18th March 1939.

(٥) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، الجزء الثالث، ص ٢٠١.

(٧) M. Peterson, Op. Cit., P. 143.

(٨) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق،

ونتيجة هذه الجهود أبدل حكم الإعدام بالسجن مدداً مختلفة للجميع عدا الضابط حلمي عبد الكريم الذي استقر الرأي على تنفيذ حكم الإعدام فيه، ولكن سرعان ما صدرت إرادة ملكية بتبديل عقوبة الإعدام هذه بالسجن المؤبد[١]. وفي هذا الصدد ذكر وزير العدلية محمود صبحي الدفتري في حديث له مع عبد الرزاق الحسني «وصلت إليّ الأوراق المختصة بإعدام الضابط حلمي عبد الكريم، فتذكّرت أن هذا الضابط لم يشهد أحداً ضده سوى الأمير عبد الإله، وإنّ إعدامه سيعرض حياة الأمير للخطر، فأقنعت الجهات المختصة بوجوب تبديل عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد»[٢]. في حين يشير السفير البريطاني في بغداد، إلى أنّ تخفيف حكم الإعدام بحق حلمي عبد الكريم جاء بمناسبة عيد ميلاد الملك غازي المصادف في الحادي والعشرين من آذار ١٩٣٩[٣]، وتؤيد السيدة نوار حلمي عبد الكريم هذا الرأي إلى حد ما، فتنسب تخفيف الحكم الصادر بحق والدها إلى الملك غازي نفسه[٤].

إن تلك القضية كانت وما زالت مثار شك وجدل لدى دارسي تاريخ العراق المعاصر. ويبدو أن دوافع ذلك الشك تعود إلى:

أولاً - فقدان ملف القضية، الأمر الذي أدّى إلى اختفاء الكثير من ملابسات القضية موضوعة البحث. وفي هذا الصدد يقول عبد الرزاق الحسني: عندما اطلع الأمير عبد الإله على الطبعة الأولى من كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) استدعى مؤلف الكتاب إلى البلاط الملكي في العشرين من شباط ١٩٥٤، وعاتبه بحضور رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان، على زج اسمه في موضوع المؤامرة المزعومة، فلما أوضح المؤلف للأمير عبد الإله أن ذلك مما جاء في قرار المجلس العرفي، ذكر الأمير للمؤلف معلوماته بهذا الخصوص، ثم قال له: عليك أن تسأل رئيس المحكمة عن مصير أوراق القضية. ويتابع

- سليم طه التكريتي، الجزء الثاني، بغداد ١٩٨٨، ص ٤٥٥.

(١) ينظر نص الارادة في: «الوقائع العراقية» (جريدة)، العدد ١٦٩١، ٣ نيسان ١٩٣٩.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٧٤.

(٣) P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 2240/ 72/ 93, Tel. From Houstoun Boswall, Baghdad, to F.O., No. 32, 22th. March 1939.

(٤) عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب... ص ١٤٥.

الحسني قائلاً: «وقد سألنا العقيد عبد الرزاق ياملكي، عما يقوله الأمير عبد الإله فأجابنا قائلاً: إنَّ أوراق الدعوى تحوي (٢٠٥٣) صفحة وقد أخذها إسماعيل نامق إلى نوري باشا ولم تعد إلينا»[١]. في حين يذكر محمود الدرة نقلاً عن عبد العزيز ياملكي ايضاً: «إنَّ قرار الحكم وملف القضية قد فقدا بالنظر للاختلاطات التي لازمت الموضوع برمته»[٢].

ويفهم من كتاب المشاور العدلي في وزارة الدفاع الموجه إلى المدعي العام بوزارة العدلية في الثامن عشر من آذار ١٩٣٩، أن ملف القضية كان قد سلّم إلى الأمير عبد الإله، ولم يعثر عليه أثناء جرد ممتلكاته بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ كما جاء في كتاب مديرية الاستخبارات الموجه إلى المستشار العدلي في وزارة الدفاع في الرابع عشر من آذار ١٩٥٩[٣].

ثانياً ـ تعارض شهادات المعنيين بالقضية والمطلعين عليها، ومرد هذا التعارض نابع من انقسام هؤلاء إلى فريقين، الأول ينفي صحة وجود المؤامرة. ومنهم العقيد عبد العزيز ياملكي رئيس المجلس العرفي، الذي أكّد «عدم وجود مؤامرة في الحقيقة، وأن كل الأمور كانت مدبّرة من قبل نوري وعبد الإله»[٤]. ويقول الفريق الأول الركن المتقاعد صالح صائب الجبوري، أحد المتهمين بالقضية: «حصلت لدي قناعة بأنَّ بعض رجال الحكم والجيش قائمون بتدابير مؤامرة وهمية للإيقاع بخصومهم بطريقة دنيئة في حقيقتها، قانونية في مظهرها»[٥]. وينضم إلى هذا الفريق اللواء

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات الخامس، ص ص ٧٠ ـ ٧١.

(٢) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٩٩. من الذين أكّدوا فقدان الملف السيدة نوار حلمي عبد الكريم، فقد ذكرت في حديث لها مع الباحث عبد الجبار العمر، وعزّزت روايتها بمستندات أطلعته عليها، بأنها عندما تابعت موضوع راتب والدها التقاعدي سنة ١٩٥٨ كانت تصطدم بفقدان ملف القضية المذكورة الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد طبيعة الدعوى وتعيين بعض التواريخ التي تكون الحاجة ماسة إليها لإنجاز المعاملة. ينظر: عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب... ص ١٢٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٧١.

(٤) د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٥) مذكرات الفريق الأول الركن المتقاعد صالح صائب الجبوري، «القادسية» (جريدة)، العدد ٣٢٣١، ٢٠ نيسان ١٩٩٠.

المتقاعد فؤاد عارف، الذي ينفي صحة تلك القضية[١]. وكذلك عبد الرزاق الحسني الذي اعتبرها «مؤامرة مزعومة»[٢]. أمّا الفريق الثاني فيؤكّد على ان القضية ليست ملفقة او مفتعلة بمجملها، ومنهم المدان الأول حلمي عبد الكريم، الذي تفوه في السجن بعبارات توحي بوجود مؤامرة حقيقية هدفها اغتيال الملك غازي[٣]. كما انه بعث في نهاية آذار ١٩٥٢ برسالة إلى محمود الدرة[٤] «نفى فيها كونه مخرج رواية المؤامرة، وذكر أنه أخبر الأمير عبد الإله بأنّ نوري سوف يقتل غازي»[٥]. وأكّد لنا فيصل فهمي سعيد في لقاء معه، على صحة وجود المؤامرة بدليل القاء القبض على الشخص المكلف باغتيال والده، ولكن القضية في رأيه، ليست بتلك السعة التي أثيرت بها[٦]. ويميل الباحث عبد الجبار العمر الى هذا الرأي أيضاً[٧].

ويبدو أن هذه المؤامرة التي غدت تعرف بقضية حلمي عبد الكريم، قد أبرزت صورة الأمير عبد الإله لتمثل الصدارة[٨]، بعد أن أدّى أول أدواره على مسرح السياسة العراقية بنجاح[٩]. فهل كانت تلك القضية ضمن مخطط تهيئة الأمير عبد الإله للجلوس على عرش العراق، بعد أن أصبحت إزاحة الملك غازي عن منصبه مجرد مسألة وقت؟

---

(١) مقابلة مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٦.

(٢) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتارخ ١٨/٦/١٩٩٥.

(٣) من طريف ما قصّه حكمت سليمان للحسني أكثر من مرة قوله: «بينما كنت في السجن في أواخر شهر آذار ١٩٣٩، إذ جاءني سجانان، ونقلا إليّ حديثاً أفضى به إليهما السجين في قضيتنا حلمي عبد الكريم. وكان نص الحديث: «ماذا عملنا حتى جيء بنا إلى هنا؟ انتظروا أسبوعاً فسيقتل الملك غازي حتماً»، فقلت للسجانين: «الرجل يهذي فلا تصدّقا هذيانه» ولكنهما عادا إليّ بعد خمسة أيام لينقلا إليّ خبر مصرع الملك. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٧٦.

(٤) وذلك رداً على ما نشره محمود الدرة في العدد التاسع من مجلة «المواطن» في ٢٣ شباط ١٩٥٢، ص ٨.

(٥) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٦) مقابلة مع الأستاذ فيصل فهمي سعيد بتاريخ ٨/٩/١٩٩٧.

(٧) عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب... ص ١٤٣.

(٨) طارق الناصري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٥٩.

(٩) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٩٨.

* الأمير عبد الإله ومصرع الملك غازي:

يعد مصرع الملك غازي بسبب اصطدام سيارته بعمود كهرباء ليلة الثالث من نيسان ١٩٣٩[١] من أكثر وقائع تاريخ العراق المعاصر غموضاً وإثارة، ما زال حتى يومنا هذا ينال اهتماماً بالغاً من المؤرخين. وفي ظل غياب الدليل المادي القاطع للواقعة، تبقى تلك القضية تثير تساؤلاً تقليدياً فيما إذا كانت حادثة مدبرة؟ أم وليدة القضاء والقدر؟. وإذا كان هناك إجماع من الرأي العام على توجيه الاتهام إلى بريطانيا ونوري السعيد، بأنّها وراء تلك الحادثة، فإنّ الذي بقي يحتاج إلى إماطة اللثام عنه، هو هل كان للأمير عبد الإله إسهام في نهاية ابن عمه الملك غازي؟

تولى الملك غازي الحكم بعد وفاة والده الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣، وتصاعدت بفضل دعمه وتشجيعه الحركة القومية العربية، المناهضة للبريطانيين، والعمل على تهديد مصالحهم، الأمر الذي جعله مصدر قلق دائم لهم[٢]، فبدؤوا يفكرون في إزاحته عن العرش منذ حزيران ١٩٣٦. فقد جرت في وزارة الخارجية البريطانية مشاورات تهدف إلى إيجاد بديل للملك غازي، ولكن هذا البديل يجب أن لا يكون من خارج الأسرة الهاشمية، لأنّ الشعب العراقي لا يرضى بأمير آخر، كما أن الرأي العام لم ينضج بدرجة يتقبل معه فكرة الجمهورية[٣].

وبناءً على ذلك، تمّت دراسة التقرير الذي أعدّه جي وارد J. Ward من القسم الشرقي، في وزارة الخارجية البريطانية، المتضمن دراسة مفصلة عن أمراء البيت الهاشمي، والشخصيات الممكن ترشيحها بديلاً عن الملك غازي، جاء فيه: «إن للملك فيصل الأول شقيقان أحدهما علي، ملك الحجاز السابق، والآخر عبد الإله (أمير شرق الأردن)، وأخ غير شقيق هو الأمير زيد، وقد توفي الملك علي في السنة الماضية[٤]، وخلف ولداً اسمه عبد الإله يتميز بالدماثة والخجل، ولا

---

(١) للتفاصيل تنظر: «الاستقلال»، العدد ٣٣١٧، ٦ نيسان ١٩٣٩؛ د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ص ٢٦٨ ـ ٢٧٦.

(٢) «كان من المعروف جيداً أن الملك قد أثار البريطانيين وأزعجهم بإذاعته في محطة قصر الزهور». للتفاصيل ينظر: معن حمدان علي، مصرع الملك غازي الأول. دراسة وثائقية، «البلاغ» (مجلة)، العدد الخامس، بغداد ١٩٧٦، ص ٤٦.

(٣) د. رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، بغداد ١٩٨٥، ص ١٧.

(٤) توفي الملك علي في ١٤ شباط ١٩٣٥، وقد نشرت مجلة الرسالة القاهرية رثاءً قيماً بقلم رئيس تحريرها، أشاد فيه بخصال ومزايا الملك الراحل معتبراً وفاته خسارة فادحة. =

يقوم بأي دور في الحياة العامة. أمّا الأمير عبدالله، فإنَّ اختياره كملك للعراق سيكون اختياراً غير مناسب بسبب مركزه في الأردن. ومن بين ولدي الأمير عبدالله، يبدو نايف أفضل من طلال[١]، إلاّ أنه «لا يزال صغيراً، ولم يظهر منه ما يشير إلى أنّه مؤهل لتحمل تلك المسؤولية أمّا بخصوص الأمير زيد يبدو البديل المناسب الوحيد»[٢].

وهكذا نجد أن مفاتحة نوري السعيد لرئيس الوزراء ياسين الهاشمي، في الخامس عشر من حزيران ١٩٣٦، حول إزاحة الملك غازي عن العرش كانت مرتبطة بما كان يدور من مداولات في وزارة الخارجية البريطانية[٣]. ويبدو أن أخبار تلك المشاورات لم تكن قد وصلت بعد إلى السفير البريطاني في بغداد، السير أرشيبالد كلارك كير Sir A.K. Keer، الذي التقاه ياسين الهاشمي مستفسراً منه، فيما اذا كانت بريطانيا هي وراء فكرة نوري السعيد، الهادفة إلى التخلّص من الملك غازي، فنفى علمه بذلك، وكتب إلى حكومته في السابع عشر من حزيران ١٩٣٦، مستفسراً حول ما سمعه من ياسين الهاشمي. فردّت وزارة الخارجية البريطانية على استفساره، بأنَّ هناك ثمة اقتراحاً تقدّم به السير روبرت فانسيتارت Sir R. Vansittart الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، حول التفكير ببديل للملك غازي[٤].

ويبدو أن أوساطاً سياسية عراقية مؤثرة فكّرت، فضلاً عن البريطانيين أنفسهم، في إحتمال تولي الأمير عبد الإله عرش العراق قبل وفاة الملك غازي بسنوات. فقد ورد في تقرير خاص للسفير البريطاني كير بعثه إلى خارجية بلاده في التاسع عشر من حزيران ١٩٣٦ ما نصه: إن ياسين الهاشمي كان «حريص على أن

- للتفاصيل ينظر: أحمد حسن الزيات، الملك علي، «الرسالة» (مجلة)، العدد الخامس والثمانون، القاهرة ١٨ شباط ١٩٣٥، ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(١) يحاول البريطانيون التقليل من قيمة الأمير طلال، الذي كان متعاوناً مع الثورة الفلسطينية الأمر الذي أغاظهم ودفعهم إلى عدم الاهتمام به وتجاهله. عن حياته ينظر: ممدوح رضا، مذكرات الملك طلال، القاهرة ١٩٦٢.

(٢) P.R.O., F.O., 371 - 20017, E 3984, «Possible alternatives to the present king of Iraq», From J.G. Ward to Eastern Department, F.O., 20th. July 1936, PP. 115 - 118.

(٣) كان نوري السعيد في زيارة لبريطانيا وعاد منها في الثاني عشر من حزيران ١٩٣٦.

(٤) د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

يصون، بأي ثمن كان، سمعة عبد الإله التي لم توصم لحد الآن، لأنَّ العراق، في الملاذ الأخير، قد يضطر إلى الاتجاه إلى عبد الإله لاتخاذه ملكاً»[١]. وعندما حضر السفير كير إلى لندن في العشرين من تموز ١٩٣٦ لحضور مداولات اختيار بديل للملك غازي، كان من رأيه «أن عبد الإله له مؤهلات جيدة، وبأنّه مرغوب من جانب عدد كبير من السياسيين العراقيين البارزين لأنّه جدي ونشيط بطبعه، ولم يظهر عليه ما يسيء إلى شخصيته»[٢]. والواقع أن السفير كير لم يسبق له أن التقى الأمير زيد أو الأمير نايف حتى يصل إلى مفاضلة دقيقة بينهما والأمير عبد الإله[٣].

ومهما يكن من أمر، فقد انتهى النقاش في الخارجية إلى أن أفضل المرشحين لإشغال مركز الملك غازي هما الأمير عبد الإله والأمير زيد، وكان من رأي السفير البريطاني كير انه «لو ترك الاختيار للطبقة الحاكمة العراقية، فإنّها سوف تختار الأمير عبدالله، على اعتبار أن للأمير زيد مؤهلات عالية، لذلك فإن الساسة العراقيين لا يميلون إلى تفضيله، لأنَّ تجربته وإرادته القويتين ستمكنانه من السيطرة عليهم، بينما لا يتمكن شاب غير متمرس مثل عبد الإله أن يفعل ذلك»[٤]. وقد عزّز الدكتور سندرسن، طبيب العائلة المالكة، ذلك الرأي عندما زار لندن في الخامس من تشرين الأول ١٩٣٦، والتقى جورج راندل G. Rendel رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، المسؤول المباشر عن شؤون العراق، وقدّم له تصوراً شاملاً عن رجال القصر الملكي في بغداد. فقد أثنى كثيراً في هذا اللقاء على شخصية الأمير عبد الإله بديلاً محتملاً، فيما إذا أصبح الملك غازي عاجزاً عن الاحتفاظ بالعرش[٥]. لكن وقوع انقلاب بكر صدقي دفع البريطانيين إلى صرف النظر عن فكرة إزاحة الملك غازي عن العرش، بدعوى أن الانقلاب أبعد العناصر السياسية التي كان بإمكان البريطانيين أن يعتمدوا عليها في تغيير الملك غازي من جهة، وللعلاقات الإيجابية التي ظهرت بين الأخير ورجال

---

(١) «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، ص ٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٣) د. رجاء الخطاب، المسؤولية التأريخية، ص ١٨.

(٤) P.R.O., F.O., 371 - 20017, E 3984, «Possible alternatives to the present king of Iraq». From J.G. Ward to Eastern Department, F.O., 20th. July 1963, PP. 115 - 118.

(٥) «العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦»، ص ٢٦٤.

الانقلاب من جهة ثانية[1].

عاد نوري السعيد للترويج لفكرة إزاحة الملك غازي عن العرش. فقد أكّد للمسؤولين البريطانيين في القاهرة[2] أن «الملك غازي غير كفؤ للعرش، مقترحاً إبعاده عن بغداد مدة ثلاثة أشهر يتم خلالها خلعه ليحل محله أحد الأميرين زيد أو عبد الإله[3]. لكن البريطانيين لم يقروا هذا الإجراء[4]. وعندما اضطلع نوري السعيد بمهام وزارته الثالثة في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٣٨، طلب من السفير البريطاني موريس بترسون مفاتحة الملك غازي بأمر تعيين الأمير زيد مستشاراً للقصر، ورقيب ذي صلاحيات واسعة بحيث يستطيع أن يوجه الملك[5]. وقد تردّد السفير في ذلك بحجة أن «الملك غازي كان يتحسّس من أي نشاط يظهر من عمه الأمير زيد أو من ابن عمه الأمير عبد الإله»[6]. لكن السفير سرعان ما عاد ووافق على أن يقوم بدور الوسيط بعد أن تلقى موافقة بلاده بهذا الصدد[7].

لقد ظنَّ نوري السعيد أن في مقدرته تسخير الأمير زيد لتنفيذ أفكاره في كل ما يريد، لكنه سرعان ما وجد أن الأخير يرفض أن يكون أحد أتباعه، فتوجّه إلى التعاون مع الأمير عبد الإله[8]، ولاسيما ان الموقف البريطاني من الملك غازي بدأ يتغير منذ آذار ١٩٣٩، بعد أن يأس البريطانيون من حمل الملك غازي على مجاراة سياستهم، أو التوقف عن إثارة الرأي العام ضدهم، وتهديد مصالحهم، لذا عادوا للتفكير بإزاحته عن العرش، أو تحجيم تصرفاته، وقد أوضح ذلك السفير البريطاني موريس بترسون للأمير عبد الإله في زيارته الوداعية له، بمناسبة انتهاء

---

(١) د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٢) تمّ ذلك قبل أن يغادر نوري السعيد القاهرة عائداً إلى بغداد التي وصلها في ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٨.

(٣) P.R.O., 371 - 21847, E 2186, Tel. From C.H. Bateman, Cario, to M. Peterson, Baghdad, No. 21st. November 1938.

(٤) عبد الرزاق الحسني، مصرع الملك غازي، ص ٣٩.

(٥) P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 448/72/93, Confidedential, Tel. From M. Peterson, Baghdad, to F.O., No. 5, 11th. Janiary 1939.

(٦) P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 72/72/93, British Embassy, Baghdad, to F.O., «Political Situation in Iraq», No. 631, 27th. December 1938, PP. 123-124.

(٧) P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 448/72/93, Cypher Tel. From F.O., to M. Peterson, Baghdad, No. 4, 27th. January 1939.

(٨) د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٦١.

عمله الرسمي في العراق[1] قائلاً: «إنَّه أصبح من الواضح أن الملك غازي يجب أن يسيطر عليه أو يخلع»[2]. وبعد أسبوعين من قول السفير البريطاني توفي الملك غازي.

من خلال ما تقدّم نجد أن اسم الأمير عبد الإله بدأ يبرز ويلفت الأنظار إليه منذ سنة ١٩٣٦ أي قبل ثلاث سنوات من مصرع الملك غازي. مما يدل على أن بريطانيا كانت قد هيأت نفسها لاستقبال البديل الملكي في العراق على حد رأي أحد الباحثين[3].

وعوداً على بدء، هل كان للأمير دور في ذلك؟ لقد اختلفت التفسيرات وتضاربت الآراء إلى حد التقاطع، بخصوص موقف الأمير عبد الإله من حادثة مصرع الملك غازي، فناجي شوكت يصر على الاعتقاد «أن للأمير عبد الإله ونوري السعيد مساهمة فعلية في فاجعة الملك غازي، بالتعاون مع السفارة البريطانية في بغداد»[4]. ويرى صلاح الدين الصباغ أن «الملك غازي قتل بموجب الخطط الإنكليزية وعلل القتل بحادث سيارة لكن الشعب والجيش لم يصدقا هذا التلفيق، واتضح أن للوصي ولنوري أصبعاً في الموضوع»[5]. ومن جانبه يعتقد رشيد عالي الكيلاني «أن نوري وعبد الإله متواطئان في جريمة مقتل الملك غازي»[6]. أما عبد الرزاق الحسني فيعلق قائلاً: «وكان معروفاً عند الناس أجمعين، أن الملك غازي كان يكره ابن عمه عبد الإله كرهاً شديداً، حتى أنه كان لا يستطيع أن يراه في مآدبه الخاصة، كما أنه لم يكن على وفاق مع زوجته الملكة عالية شقيقة الأمير عبد الإله وإن لم يكن مشتركاً في تدبير وتنفيذ مؤامرة قتل الملك غازي، فإنَّه بالتأكيد كان يعلم بتلك المؤامرة المحاكة والمدبرة لقتله التي نفذها الإنكليز عن طريق نوري السعيد»[7]. ويذكر الكاتب الصحفي أحمد فوزي: «أن

---

(١) غادر موريس بترسون العراق إلى إسبانيا لتسلّم مهام منصبه الجديد سفيراً لبلاده هناك.

(٢) M. Peterson, Op. Cit., P. 151.

(٣) د. فاروق صالح العمر، حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية، «آداب المستنصرية» (مجلة)، العدد الثامن، بغداد ١٩٨٤، ص ٥٥٨.

(٤) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٥) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

(٦) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٨١. رغب الملك غازي الاقتران بـ (نعمت) صغرى بنات ياسين الهاشمي، إلاّ أن معارضة نوري السعيد حالت دون ذلك. ينظر: د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٦٧.

الملكة عالية كانت قد أخبرت هشام الدباغ[1] بإحدى لقاءاته معها في قصر الرحاب، وقبيل وفاتها، بأنّها على يقين بأنّ الإنكليز هم وراء اغتيال زوجها، وأن شقيقها الأمير عبد الإله قد علم، بعد اتمام الاغتيال، بالفاعل الأصلي وبالمحرضين ولكنه بناءً على نصيحة من نوري السعيد، قد أسدل الستار على ذلك»[2]. ويبدو أن ذلك الرأي فيه قدر من الحقيقة لأنّ «الحادث إذا كان مدبراً فإنّ نوري كان بطله حتماً»[3]. من هنا لا يستبعد أن حذّرَ نوري السعيد الأمير عبد الإله من مغبة كشف الفاعل الحقيقي كي لا يكون مصيره مثل مصير ابن عمه «الذي غدر به نوري ودبّر قتله بالتعاون مع الإنكليز»[4].

وبالرغم ما أشيع عن الأمير عبد الإله بأنّه كان يكنّ في أعماقه غيرة دفينة من ابن عمه الملك غازي، بسبب ما يتمتع به الأخير من عرش يوفر له مظاهر الملك والنفوذ وما حرم هو من فرص تولي العرش في الحجاز بسبب ظروف سياسية جعلته يعيش عالة على ابن عمه. إلاّ أننا لم نعثر على دليل يشير إلى وجود محاولات من قبل الأمير عبد الإله للإطاحة بالملك غازي، باستثناء ما ذكره محمود الدرة قائلاً: «اجتمعنا في أواخر تموز ١٩٣٧ نحن الزمرة القومية في كلية الأركان بمعاون الشرطة مزاحم ماهر، والنقيب عبد عبدالله المضايفي، لوضع خطة لاغتيال بكر صدقي خلال وجوده مع الملك غازي (في قصر الملح) الريفي بطريق أبي غريب، حين كانا يقضيان أمسياتهما هناك. وتكشف لنا بعد تعقيب مراحل خطة الاغتيال أن وراء المؤامرة الأمير عبد الإله الذي هيأ لتنفيذها أحد الخدم، وإنها تهدف إلى التخلص من الملك غازي أيضاً، مما دعا رفاقي إلى التخلي عن الخطة حرصاً على حياة الملك غازي»[5]، وحتى هذا الطرح يبقى بحاجة إلى دليل مادي لإثبات صحته، لأنّ الأمير عبد الإله كان، في هذا الوقت، خارج العراق أصلاً، كما ذكرنا ذلك سابقاً.

ومما يعزز ما ذهبنا إليه رأي آخر مفاده: «إن السجل الشخصي للأمير عبد

---

(١) سلمان التكريتي، المصدر السابق، ص ١٥، مقابلة مع فؤاد عارف بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٠.

(٢) هشام عبدالله الدباغ الذي قاد مظاهرات الموصل في أعقاب وفاة الملك غازي، واتهم بقتل القنصل البريطاني في الموصل مونك ماسون، وحكم عليه بالإعدام وأفرج عنه في بداية ١٩٤٨.

(٣) أحمد فوزي، أشهر الاغتيالات السياسية في العراق، بغداد ١٩٨٧، ص ١٦٣.

(٤) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٥) د. عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية، لندن ١٩٨٩، ص ٢٧٢.

الإله لا يظهر أي توجهات مبكرة للعمل ضد الملك غازي، وعندما يكون من الصعب تحديد دوافعه فبالتأكيد من الصعب وضعه في صف الذين يريدون القتل، صحيح أن الأمير عبد الإله تمادى بالخضوع إلى المطالب البريطانية غير أن هذا جاء لاحقاً وفي سبيل الاحتفاظ بمنصبه وصياً على العرش»[1]. ويجب أن نشير هنا إلى حقيقة أشار إليها أحمد مختار بابان، هي «إن الرأي العام كان مضطرباً أثناء حادثة الملك غازي فتولّدت عنده شكوك واستنتاجات أن الملك قتل، وقد جرى التركيز بين الناس في البداية على اتهام البريطانيين، ثم بعد ذلك جاء دور نوري السعيد، ثم الأمير عبد الإله بعد تعيينه وصياً على العرش»[2].

إنَّ اختفاء الملك غازي عن المسرح السياسي أدخل السرور حقاً إلى الأوساط البريطانية، لأنَّ وفاته باعتراف وثائقهم كانت «أحد الجوانب المفيدة جداً للمصالح البريطانية»[3]. وبالدرجة نفسها من السرور تلقت الأوساط البريطانية الحاكمة تعيين الأمير عبد الإله وصياً على العرش. وقد عبَّر السفير البريطاني عن ذلك بالقول: «إنَّ من المفرح أن يعيّن ابن عمه عبد الإله وصياً على العرش»[4]. لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في حياة الأمير عبد الإله السياسية، تمثّلت بتسنمه الموقع الأول في السلطة وصياً على عرش العراق.

---

(١) مقتبس في: د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٢) د. رجاء الخطاب، المسؤولية التاريخية، ص ٥١.

(٣) مذكرات أحمد مختار بابان. . .، الموضوع الثاني، وفاة الملك غازي، ص ص ٣ ـ ٤.

(٤) P.R.O., F.O., 371 - 24559, E 500/500/93. Confidential, From B. Newton, Baghdad, to Halifax, No. 31, 20th. January 1940.

(٥) Ibid.

الفصل الثاني

الأمير عبد الإله وصياً على العرش

وصايته

على إثر مصرع الملك غازي في الرابع من نيسان ١٩٣٩ انتقلت حقوق الملك الدستورية إلى مجلس الوزراء، الذي بدأ يمارس صلاحياته طبقاً للمادة الثانية والعشرين من «القانون الأساسي»[1]، ريثما يتم الانتهاء من اختيار خلف للملك الراحل. وقد فجر هذا الانتقال والمداولات والاتصالات السابقة له هواجس جهات متعددة، ما لبثت أن تبدّدت بفضل الاجتماع السريع الذي عقد في البلاط الملكي في اليوم نفسه، برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد، وحضره رئيسا مجلسي الأعيان والنواب: السيد محمد الصدر ومولود مخلص، وعدد من رؤساء الوزارات السابقين والوزراء، ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني[2]. وأجمع المجتمعون على أن يكون المرشح للوصاية من أمراء البيت الهاشمي حصراً. بعدها جرى استعراض صفات وظروف الأشخاص المرشحين وهم: الأمير عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن والأمير زيد بن الحسين والأمير عبد الإله بن علي[3]. وقد وجد المجتمعون في انشغال الأمير عبدالله بأمور شرق الأردن تسويغاً مقبولاً لإبعاد ترشيحه. أمّا أخوه الأمير زيد، وإن كان أفضل وأنسب شخص في رأي الجميع لأداء المهمة، إلاّ أنّه استبعد من الوصاية

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٨١؛

Reed 24, Film 31, Tel. From Knabenshue, to the Secretary of State, No. 12, Dated on April 4, 1939.

وكانت المادة المذكورة قد خوّلت مجلس الوزراء بتولي حقوق الملك الدستورية باسم الأمّة العراقية «إذا انتقل العرش إلى مَن هو دون السن القانونية، وقبل أن يعيّن وصي عليه».

(٢) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٣) علي جودة الأيوبي، ذكريات ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨، بيروت ١٩٦٧، ص ٢٢٤.

لاعتبارات عديدة، أدى نوري السعيد دوراً بارزاً في إثارتها[1]، فلم يبق سوى مرشح واحد هو عبد الإله.

اختلفت الآراء حول الدافع الحقيقي الذي كان يدفع نوري السعيد ويحفزه على ترجيح كفة الأمير عبد الإله على الأمير زيد. فهناك مَن يرى أن نوري كان يعتقد بسهولة وجدوى ترويض الأمير عبد الإله، القليل التجربة والخبرة[2]. وربط رأي آخر هذا الدافع بولاء السعيد للبريطانيين الذين لو رغبوا في «تنصيب زيد بدلاً من عبد الإله لكان نوري أذعن للأمر، وأقنع الناس بمزايا زيد وماضيه، وأظهر لهم نواقص عبد الإله وعيوبه»[3]. وأشار باحثون إلى أن عزوف نوري عن الأمير زيد كان بسبب ما تردّد عن ميوله تجاه الألمان مما لا يجعله مرشحاً مقبولاً لدى البريطانيين[4]. ويبدو لنا أن الرأي الأول غير بعيد عن الصواب وقد ذهب إليه غير نوري السعيد، فخيري العمري يقول: إن طه الهاشمي كان يعتقد أيضاً بسهولة السيطرة على الأمير عبد الإله «لخموله وقلة ثقافته وعدم معرفته بالأمور السياسية»[5].

---

(١) منها كونه متزوجاً من امرأة تركية، وقد يؤدي ذلك في المستقبل إلى انتقال العرش إلى شخص لا ينتمي إلى أرومة هاشمية، من جهة والدته. وأن إدمانه للخمر لا يشجع على قبوله مرشحاً للوصاية. فضلاً عن وقوعه «تحت التأثير والسيطرة الشديدة لزوجته الموالية للألمان». للتفاصيل ينظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣٣٠، ملفة ش/ ٤، كتاب وزارة الخارجية/ المكتب الخاص إلى سكرتيرية مجلس الوزراء، الرقم س ٥٣٥ في ٢١ نيسان ١٩٣٤، وثيقة رقم ٨، ص ١٨

P.R.O., F.O., 371 - 23021, E 2606/72/93, Tel. From Houstoum Boswall, Baghdad, to R.O., No. 122, 6th. April 1939, P. 15.

(٢) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٣) موسى الشابندر، ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، لندن ـ قبرص ١٩٩٣، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٤) خيري العمري، المصدر السابق، ص ٦٣. أورد موسى الشابندر في ذكرياته، ان «فخر النساء» زوجة الأمير زيد، قد أخبرته مطلع شباط ١٩٣٩ أثناء حضوره دعوة عشاء أقامها زوجها، ومن باب التفاخر، عن تفاصيل مقابلتها للزعيم النازي هتلر في برلين، وما أظهره من اهتمام خاص بها، الأمر الذي أساء إلى سمعة الأمير زيد وجعله مصبوغاً بالنازية، وإن لم يكن له علاقة بالموضوع. ينظر: موسى الشابندر، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٥) يحيى كاظم حمود المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأولى، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٠٤.

بعد أن تمكّن نوري السعيد من إزاحة كبير البيت الهاشمي وأخيه، سعى هو وأنصاره إلى إقرار وصاية الأمير عبد الإله الذي تنطبق عليه الصفات والشروط المطلوبة. فقد ذكر عبد الرزاق الحسني، نقلاً عن الدكتور صائب شوكت، الذي فحص الملك غازي، وتأكّدت لديه وفاته، أنّه شاهد الأمير عبد الإله وتحسين قدري، رئيس التشريفات في ممر القصر، وقد رجا الأخير الدكتور صائب، أن يدلي بشهادته لصالح الأمير عبد الإله، إذا كان يائساً من نجاة الملك. فرفض الدكتور صائب الاستجابة لتلك الرغبة، الأمر الذي أغضب الأمير عبد الإله وقال: «إن أخته ستشهد بذلك»[1]. وقد كرّر وزير المالية رستم حيدر، المحاولة ذاتها مع طبيب العائلة المالكة، الدكتور سندرسن، لحمله على القول إنّ الملك قد عبّر قبل وفاته عن رغبته بأن يكون الأمير عبد الإله وصياً على العرش من بعده، لكن سندرسن رفض أن يفعل ذلك لأنّ الملك لم يستعد وعيه لحظة واحدة بعد الحادثة. «وإذا ما قرّر مثل هذا الادعاء الكاذب، فلا بد أن يكون هناك الكثير من المستعدين لتكذيبه»[2].

بعد أن أخفقت محاولات استمالة الأطباء لهذا الأمر، أوعز نوري السعيد إلى الملكة عالية أن ترفع كتاباً إلى مجلس الوزراء، المنعقد للنظر في إقامة وصي على العرش، تشهد فيه أن الملك غازي كان قد أوصاها، فيما إذا وقع أمر يؤدّي بحياته، بأن يكون الوصي على العرش من بعده هو الأمير عبد الإله[3]. وبناءً على ذلك اتخذ مجلس الوزراء قراراً في الرابع من نيسان ١٩٣٩، يقضي بتتويج ولي العهد الأمير فيصل ملكاً على العراق، وبتسمية الأمير عبد الإله وصياً عليه، بالنظر لعدم بلوغه سن الرشد القانونية، ونزولاً عند وصية الملك الراحل غازي المستندة إلى إفادتي الملكة عالية، والأميرة راجحة شقيقة الملك غازي، أمام مجلس الوزراء[4].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٨١.

(٢) سندرسن، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٣) علي الشرقي، الأحلام، بغداد ١٩٦٣، ص ١٧٠؛

P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 2459/72/93, Political Situation in Iraq, Tel. From Houstoun Boswall, Baghdad, to F.O., No. 108, 4th. April 1039, PP. 215 - 216.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٩٠، قرارات مجلس الوزراء في ٤ نيسان ١٩٣٩، وثيقة رقم ١٥، ص ١١٥؛

P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 2508/72/93, Tel. From Houstoun Boswall, Baghdad, . to F.O., No. 114, 4th. April 1939, PP. 231 - 232.

لقد أثير حول صحة وصية الملك غازي جدل بين دارسي تاريخ العراق السياسي المعاصرة، لأسباب عديدة منها:

أولاً - إن الملك غازي لم يكن على وفاق مع زوجته الملكة عالية وشقيقها الأمير عبد الإله[1].

ثانياً - لقد ثبت، بما لا يقبل الشك، من التقرير الطبي الذي أعد بعد وقوع الحادثة مباشرة أن الملك غازي ظلَّ فاقد الوعي بعد الضربة مباشرة حتى وفاته[2]. فمتى استعاد الملك وعيه حتى يتسنى له تعيين خلف له؟ وقد ذكرت مديحة السلمان زوجة العقيد محمود سلمان، أنه في إحدى زياراتها المتكررة للملكة عالية، وصفت لها وضع الملك غازي بعد الحادثة بأنّه كان فاقد النطق، وليس فيه ما يدل على الحياة سوى دقات قلبه ونظراته[3]، الأمر الذي يجعلنا نستبعد رأي العقيد دي غوري، الذي يشير فيه إلى أن «النسوة اللائي كن قد خفضن رؤوسهن عليه سمعنه يئن ويتمتم باسم عبد الإله»، ويفسرها دي غوري، على أن الملك غازي حاول أن يوصي للأمير عبد الإله من بعده[4].

ثالثاً - لقد استبعد قانون الأسرة المالكة رقم (٤٩) سنة ١٩٣٨، الصادر في

كما اتخذ المجلس أيضاً مقررات أخرى منها: دعوة مجلس النواب المنحل تمهيداً لاجتماع مجلس الأمّة، وإعلان الحداد العام في المملكة مدة أربعين يوماً، وتنكيس الأعلام مدة سبعة أيام. تنظر: «العراق»، العدد ٥٥٤١، ٥ نيسان ١٩٣٩؛

P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 3459/72/93, Tel. From Houstoun Boswall, Baghdad, to F.O., No. 119, 4th. April 1939, P. 219.

(١) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٥. ذكر سامي عبد القادر، مرافق الملك، أن غازي قد أمره عدة مرات بمنع الأمير عبد الإله من دخول قصر الزهور، ومع تدني العلاقة بين الملك والأمير، فإنَّ الأول قد أمر بطرد الثاني إذا ما حاول دخول القصر مرة أخرى. ينظر: د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٧١. وقارن ذلك بما ورد على لسان كاشف الغطاء من «أن العلاقة بين الملك غازي والأمير عبد الإله كانت أخوية». ينظر: عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٢) ينظر نص التقرير في: معن حمدان علي، مصرع الملك غازي الأول. دراسة وثائقية، القسم الثاني، «البلاغ»، العدد السادس، ١٩٧٦، ص ٥٣.

(٣) مديحة السلمان، الأسيرة رقم ٩٣: مذكرات مديحة السلمان زوجة الشهيد محمود سلمان، إعداد شاكر علي التكريتي، بغداد ١٩٩٠، ص ٨٨.

(٤) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٨٠.

عهد الملك غازي، الأمير عبد الإله ضمناً من تشكيلة هذه الأسرة[1]. فقد نصت المادة الثانية منه على: «تتألف الأسرة المالكة من فروع الملك فيصل الأول وزوجة الملك ويكون الملك رئيساً لها»[2]. فكيف يوصي الملك غازي للأمير عبد الإله بعد توقيعه على ذلك التشريع؟

رابعاً ـ إنّ استعراض ساسة البلاد المجتمعين في البلاط الملكي في الرابع من نيسان ١٩٣٩ لصفات وظروف أمراء البيت الهاشمي: عبدالله وزيد وعبد الإله، يدل على عدم ترك الملك غازي للوصية القائلة بإسناد منصب الوصاية للأمير عبد الإله، إذ كان بالإمكان الاستناد إليها، وعرضها على مجلس الأمّة، الذي يبت في الأمر استناداً إلى أحكام «القانون الأساسي» فينتهي الأمر[3].

خامساً ـ إن الملك غازي لو أراد أن يترك وصية كهذه لما نطق بها شفهياً أمام زوجته وأخته، بل استعد لها وكتبها بخط يده وأودعها في أقل تقدير بمكان أمين. للملك وصف طالب مشتاق تلك الوصية في مذكراته قائلاً: «إنّها وأيم الحق شهادة ملفقة، لحمتها الكذب وسداها التزوير والافتراء»[4].

سادساً ـ إذا كانت الوصية موجودة فعلاً، فلماذا تدخّل ضباط الجيش لصالح مَن كانت الوصية بجانبه؟ ولاسيما أنه لم تكن قوة أي من المرشحين الآخرين تستدعي مثل هذا التدخّل[5]. فقد أعرب رئيس أركان الجيش، الفريق حسين فوزي، لوزير الدفاع طه الهاشمي، عن «استعداده لسفك الدماء إلى الركبة، إذا ما عورض انتخاب الأمير عبد الإله»[6]. ومارس العقيد محمود سلمان، دوراً فعالاً في الدعاية للأمير عبد الإله داخل

---

(١) علي جاسم العبيدي، رئيس الدولة في العراق ٢٣ آب ١٩٢١ ـ ١٦ تموز ١٩٦٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ١٢٣.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣٧٨، قانون الأسرة المالكة رقم (٤٩) لسنة ١٩٣٨، وثيقة رقم ١، ص ١.

(٣) علي جاسم العبيدي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٤) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

(٥) علي جاسم العبيدي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٦) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

الجيش[1]، وقال: «يهمني ويهم إخواني [العقداء] أن يكون الأمير عبد الإله وصياً على العرش لأنّه من صميم العائلة الهاشمية أولاً، ولأنّه شاب عاقل يقدر مسؤولياته تجاه العرش والبلاد»[2]. لذلك نقل طه الهاشمي تحذير ورغبة الجيش هذه إلى السيد محمد الصدر، عضو اللجنة الخاصة للاختيار[3]، ولم يكن مصادفة أن يخرج الهاشمي من الاجتماع الطارئ لمجلس الوزراء ليخبر صلاح الدين الصباغ الذي حضر إلى قصر الزهور بأنّ الوزراء قرّروا ترشيح الأمير عبد الإله وصياً للعرش[4].

سابعاً ـ آراء الشخصيات التي اسهمت في إقرار وصاية الأمير عبد الإله: لقد اعترف طه الهاشمي، في مذكراته بعدم صحة الوصية المنسوبة إلى الملك غازي[5]، لكنه سوغ اندفاعه إلى ترشيح الأمير عبد الإله «لأنّه خال الملك وأخو الملكة، وميله للصدق والعفة، وعدم شيوع ما يمس بسمعته»[6]. وعدّ نوري السعيد انتخاب الأمير عبد الإله وصياً على العرش خطوة غير صحيحة، وتمنّى لو تم انتخاب الأمير زيد بدلاً عنه[7]. فيما أشار صلاح الدين الصباغ، في مذكراته، إلى أن العقيد محمود سلمان «يعض على أنامله من الندم» لما بذل من مساع أوصلت الأمير عبد الإله إلى مقام الوصاية[8].

ثامناً ـ ذكر سعيد حقي: ناظر الخزينة الملكية الخاصة، أنه حضر في أحد أيام

---

(1) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(2) مديحة السلمان، المصدر السابق، ص ٨٧.

(3) هي اللجنة التي أقرّت الشروط والصفات الواجب توفرها في المرشح للوصاية. وتألّفت من نوري السعيد رئيساً، وعضوية رئيسي مجلسي الأعيان والنواب، وعدد من الوزراء.

(4) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(5) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٢٤١.

(6) يحيى المعموري، المصدر السابق، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(7) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٣٥. ومما تجدر الإشارة إليه أن نوري السعيد قد ذكر ذلك الرأي بعد اشتداد خلافه مع الأمير عبد الإله.

(8) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٠٩. ذكر الأستاذ فيصل فهمي سعيد: «ان والده كان قد عاتب في طهران محمود سلمان على تأييده ترشيح الأمير عبد الإله، وتمنّى لو كان محله الأمير زيد لكان أفضل». مقابلة مع الأستاذ فيصل فهمي سعيد بتاريخ ٨/٩/ ١٩٩٧.

الجمع مجلساً لدى الأسرة المالكة ضم الملك غازي والأمير عبد الإله ونوري السعيد. وقد أفصح الملك في هذا اللقاء، عن رغبته في «تولّي عمه الأمير زيد الوصاية على ابنه فيصل لو حدث شيء على حياته». ويضيف سعيد حقي أن الملكة عالية قد اتصلت به، بعد وفاة الملك غازي، وطلبت منه أن لا يدلي بشهادته عمّا سمعه من الملك الراحل بخصوص إعطاء الوصاية إلى الأمير زيد، وأن يدلي برأيه لصالح الأمير عبد الإله، الذي تفضله الملكة على الأمير زيد، لكونه أخاها، وأنه أعلم بشؤون العائلة وأمور المملكة من الأمير زيد[1]. فطلب سعيد حقي من الملكة، في هذه الحالة، استبعاده عن الإدلاء بشهادته، لكي لا تتعارض مع شهادتها: «فحظي موقفه هذا بتقدير الملكة، على عكس الأمير عبد الإله الذي ظلّ يمقته ولا يرتاح له»[2].

تاسعاً ـ آراء الشخصيات المعاصرة للأحداث: أشار عبد الرزاق الحسني «أن الوصية المشار إليها كانت مفتعلة وغير صحيحة»[3]، ويعلّل الحسني ذلك بأنّ الملك غازي لو كان يفكّر في إسناد منصب الوصاية إلى الأمير عبد الإله، لأعده لهذه المهمة إعداداً تاماً، ولأوكل إليه بعض الأمور والأعمال الجسيمة التي تكسبه الخبرة والتمرّس في تصريف الأمور السياسية، بدلاً من أن يهمله إهمالاً مشهوداً، مكتفياً بوجوده موظفاً صغيراً في الخارجية العراقية[4]. وأخبرنا الدكتور كمال السامرائي طبيب الملكة عالية، «إن الملكة لم تتحدث عن فترة ما بعد غازي»[5].

إنّ لدى الباحث قناعة شخصية بأنّ الوصية، إن كانت موجودة فعلاً، فهي بخصوص الأمير زيد، المؤهّل حقاً للوصاية، لأنّه أكثر نضجاً وخبرة من الأمير عبد الإله، لكن ضعف الكتلة السياسية التي وقفت إلى جانب ترشيحه، فضلاً عن عزوف البريطانيين عنه، أدّى إلى ترجيح رأي نوري السعيد، المعزز بقوة الجيش، بانتخاب الأمير عبد الإله وصياً، بدلاً من الأمير زيد الذي، عدته وثيقة بريطانية،

---

(١) يتفق عبد الرزاق الحسني مع هذا الرأي. مقابلة معه بتأريخ ١٨/٦/١٩٩٥.

(٢) مقتبس في: د. كمال السامرائي، الأيام الأخيرة... ص ٣٥.

(٣) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني بتأريخ ١٨/٦/١٩٩٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٨٢.

(٥) مقابلة مع د. كمال السامرائي بتأريخ ١٣/١٢/١٩٩٥.

بديلاً محتملاً للأمير عبد الإله في حالة حدوث أي طارئ[1].

ومهما يكن من أمر، ولأجل اكتساب ترشيح الأمير عبد الإله الصفة الشرعية، فقد عقد مجلس الأمة جلسة مشتركة برئاسة السيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان، في السادس من نيسان ١٩٣٩، للموافقة على تسمية مجلس الوزراء، الأمير عبد الإله بن علي وصياً على العرش[2]. وقد ألقى نوري السعيد كلمة أبّن فيها الملك الراحل، ثم لفت نظر مجلس الأمّة إلى ممارسة حقه في اختيار وصي على العرش. فبوشر بالاقتراع الذي أسفر عن إقرار وصاية الأمير عبد الإله بالاجماع[3] ثم أدى الأمير عبد الإله اليمين الدستورية، وتعهّد أمام المجلس، بأن «يحافظ على أحكام الدستور» ويصون «استقلال البلاد» ويكون «مخلصاً للوطن والأمّة»[4].

تمَّ بهذا الأسلوب انتخاب الأمير عبد الإله وصياً على ابن اخته الملك فيصل الثاني[5]، وقد قدّم طلباً إلى وزير الداخلية ناجي شوكت، ليكتسب الجنسية العراقية، بعد أن ظلّ يحتفظ بجنسيته الحجازية[6].

لقد أحدثت وصاية الأمير عبد الإله، انقساماً في الرأي بين رجال السياسة البارزين[7]، فقد أبدى علي جودة الأيوبي اعتراضه عليها، مؤكّداً أنه ليس من الحكمة ولا من المصلحة، أن يكون رجل بمثل عمر الأمير عبد الإله، وافتقاره

---

(١) P.R.O., F.O., 371 - 23200, E 2459/72/93, Decypher, From Houstoun Boswall, Baghdad, to F.P., No. 112, 4th April 1939, P. 217.

(٢) عبد الزهرة مكطوف يوخان الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ١٣٠؛

P.R.O., F.O., 371 - 23201, E 2544/72/93, Tel. From Houstoun Boswall, Baghdad, to F.O., No. 121, 6th. April 1939, P. 249.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٣١١، كتاب رئاسة مجلس الأعيان إلى رئيس الوزراء، مستعجل، الرقم ٧٩ في ٦ نيسان ١٩٣٩، وثيقة رقم ٧، ص ١٧؛

Reed 24, Film 31, Tel. From knaben abue, to the Secretary of State, No. 14, Dated on April 6, 1939.

كان عدد أعضاء مجلس الأمة (١٢٢) عيناً ونائباً.

(٤) عبد الرضا كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٥) «العراق»، العدد ٥٥٤٤، ٨ نيسان ١٩٣٩.

(٦) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٣٦١.

(٧) P.R.O., F.O., 371 - 23021, E 2606/72/93, Tel. From Houstoun Boswall, Baghdad, to F.O., No. 122, 6th. April 1939, P. 16.

للتجربة، ولاسيما في تلك الظروف[1]، وصياً على الملك مدة طويلة، قد تقع خلالها أحداث جسيمة، تستوجب معالجتها جمع ساسة البلاد، وترؤسهم للتشاور معهم، فيما تقتضيه مصلحة البلاد، لذا رجح الأيوبي أن يعهد بمنصب الوصاية إلى رجل ذي حنكة ومرونة، ليتمكن من قيادة البلاد «في المدلهمات من الأحداث»[2].

أمّا جميل المدفعي، فكان ميالاً إلى تولية الأمير زيد، ولكنه في الوقت نفسه كان متحفظاً في تصريحاته ضد ترشيح الامير عبد الإله[3]. وحينما لم يجد كل من الأيوبي والمدفعي مَن يشاطرهما الرأي، قالا: «المجالس أمانات»، إذ كانا يخشيان أن ينقل شيء من موقفهما إلى الأمير عبد الإله[4]. لكن محمد مهدي كبة تمسّك برأيه الداعي إلى ترشيح الأمير زيد لكبر سنه وكياسته[5]. ويبدو أن السيد محمد الصدر وإبراهيم كمال، كانا أيضاً يميلان إلى ترشيح الأمير زيد[6]. وبعث توفيق السويدي، الذي كان وقت وفاة الملك غازي خارج العراق، ببرقية إلى رئيس الوزراء رجّح فيها تكوين «مجلس الوصاية» بدلاً من تعيين «وصي واحد»[7].

لكن هذا الرأي لم يكن من القوة بحيث يجد مَن يؤازره. فقد تزعّم نوري السعيد الكتلة التي نادتِ بوصاية الأمير عبد الإله، وضمت طه الهاشمي ورستم حيدر ورشيد عالي الكيلاني[8]، والتي اكتسبت من تأييد الكتلة العسكرية لها قوة مضافة، فقد كان الهاشمي ينطق باسم الجيش، وباسم كتلة صلاح الدين الصباغ بالذات،

---

(١) تميّزت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بعدم الاستقرار والاضطراب، وسرعان ما بدأت الأحداث تشير إلى أن العالم مقبل على حرب جديدة بالرغم من أن شعار السلم كان «على كل شفة ولسان». للتفاصيل ينظر: عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الموصل ١٩٨٦، ص ٤٩.

(٢) علي جودة الأيوبي، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٣) طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩١، ص ١١٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، الجزء الأول، الطبعة السادسة، بغداد ١٩٩٠، ص ٤٨.

(٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، بيروت ١٩٦٥، ص ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٦) خيري العمري، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٧) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٢٧.

(٨) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٩٦.

التي كان لها ثقل سياسي وعسكري، تستطيع بموجبه تحريك سياسة البلاد، فكان من الطبيعي، والحال هذه، أن تختفي كل الأصوات التي عارضت ترشيح الأمير عبد الإله[1]. وهكذا تمكّن نوري السعيد من أن يختار من بين أمراء البيت الهاشمي أقرب شخص إليه هو الأمير عبد الإله، الذي، فضلاً عن ذلك، كان البريطانيون يميلون أيضاً إلى اختياره، ليصبح وصياً على عرش العراق[2]. ولتبدأ بذلك مرحلة جديدة في حياة الوصي السياسية.

* بدايات حياة الوصي السياسية:

عندما باشر الوصي مهامه الدستورية[3]، كان قد بلغ من العمر السابعة والعشرين، ولقلة تجربته السياسية وحداثة سنه، سار في بادئ الأمر «سيراً متئداً»، على حد تعبير الحسني[4]. فترك تصريف شؤون البلاد إلى الوزارة المسؤولة وفقاً لأحكام «القانون الأساسي»[5].

استهل الوصي نشاطه الرسمي بقبول استقالة الوزارة السعيدية الثالثة، في السادس من نيسان ١٩٣٩، عملاً بالتقاليد الدستورية، وتكليف رئيسها المستقيل بإعادة تشكيلها في اليوم نفسه[6]، الأمر الذي كان من المنتظر أن يقع، بعد الدور الفعال لنوري السعيد في توليته منصب الوصاية[7]. والواقع أن الوصي، القليل التجربة والخبرة يومئذ، كان أحوج ما يكون إلى شخص قوي مثل نوري السعيد

---

(١) يحيى المعموري، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٧١.

(٣) تلقّى الوصي بهذه المناسبة عدداً من برقيات التهنئة من رؤساء وملوك الدول الشقيقة والصديقة. تنظر على سبيل المثال: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٤٠٣ ملفة ل/٢، كتاب وزارة الخارجية، مديرية التشريفات إلى رئاسة التشريفات الملكية، الرقم ت/ ٧١٤٥/ ٥٢٨٨/ ٢٠٠ في ١١ أيار ١٩٣٩، وثيقة رقم ١٦، ص ٢٥.

(٤) مقابلة مع عبد الرزاق الحسني، بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٥.

(٥) ساطع الحصري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٩٣.

(٦) إلياس القطار، العراق في الربع الثاني من القرن العشرين، «الصياد» (مجلة)، العدد ٢٣٦٣، بيروت آذار ١٩٨٨، ص ٥. ضمّت الوزارة، فضلاً عن رئيسها الذي احتفظ لنفسه بحقيبة الخارجية وكالة، كلاً من ناجي شوكت للداخلية ورستم حيدر للمالية ومحمود صبحي الدفتري للعدلية وطه الهاشمي للدفاع وعمر نظمي للاقتصاد والمواصلات، وصالح جبر للمعارف. تنظر: «العراق»، العدد ٥٥٤٣، ٧ نيسان ١٩٣٩.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٨٩.

يتمتع برضا البريطانيين وتأييد كبار ضباط الجيش[1].

لم يكن الوصي، يوم تسنمه لمنصبه، خبيراً بأساليب الحكم وفنونه، فسعى إلى تجاوز ذلك بالعمل على توطيد حكمه بالتقرّب إلى الشعب من جهة، وتوثيق علاقته بساسة البلاد المتنفذين، من جهة ثانية[2]. ولم يكن خطاب الثالث عشر من نيسان ١٩٣٩، الذي خصَّ به الوصي الشعب إلا خطوة بهذا الاتجاه. فقد رثى في مستهله، الملك الراحل، وشكر للشعب ما أبداه من عواطف نبيلة، خفّفت هول المصاب الجلل، ثم قال: «شاءت الأقدار أن أقوم بأعباء المقام الذي اعتلى بفيصل (الأول)، وأضاء بغازي، إلى أن يشتد ساعد وديعته العزيز جلالة الملك فيصل الثاني. . . وإنّي أعاهد الشعب، على قيادة البلاد بعزيمة صادقة[3]، طبقاً للأهداف العالية المرسومة، ومجابهة المستقبل بثقة واطمئنان، مستمداً القوة من فيض هذا الشعور النبيل، والمعونة من رجالكم المخلصين الذين جاهدوا لإقامة هذا الكيان»[4].

وبالاتجاه نفسه، أدرك الوصي، في مستهل حكمه، أهمية توثيق علاقته بالعقداء الأربعة، لتعاظم نفوذهم، وإحكام قبضتهم على شؤون البلاد السياسية، فسعى إلى توظيفه لمصلحة العرش. لذا لم يكن غريباً أن يبدأ هو بطرق أبواب الود معهم، فخلال الشهر الثاني من وصايته دعاهم إلى حفلة شاي خاصة، في ملعب التنس المجاور لقصر الرحاب، استهل بها مسامراته معهم، واستمر ذلك طويلاً، وفق رواية الصباغ الذي أضاف أن الوصي قد أسمعهم، في هذا اللقاء، وعوداً عن نفسه، عززها بالأيمان الغليظة، من أنه سيكون عند حسن ظنهم به، وأنه سيشد من أزرهم كواحد منهم حتى النهاية[5]. ويبدو أن الوصي قد أظهر للعقداء، من الأدب الجم ما لفت نظرهم، ودفع بأقربهم زلفة لديه، محمود سلمان، إلى التفاخر أمام بقية رفاقه بأنَّ «الوصي أرفع من غازي أخلاقاً وأعمق إدراكاً»[6].

---

(١) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢) طارق الناصري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٧٤.

(٣) ورد في النص «فأعاهدكم على السير بالأمور بعزيمة صادقة».

(٤) ينظر نص الخطاب في: «الاستقلال»، العدد ٣٣٢٤، ١٤ نيسان ١٩٣٩، «العراق»، العدد ٥٥٤٩، ١٤ نيسان ١٩٣٩.

(٥) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

بادل العقداء الوصي الرغبة في توطيد علاقاتهم بالبلاط. ويبدو أن كلاً من الطرفين تصوّر أنه كسب الطرف الآخر، الاعتقاد الذي سعى من أجله العقداء إلى تعزيز مكانة الوصي وزيادة هيبته. فقد اقترح الصباغ على وزير الدفاع طه الهاشمي، تخصيص موكب لمرافقة الوصي في ذهابه إلى البلاط وعودته منه، على غرار موكب الملك غازي، إلاّ أن الهاشمي، رفض ذلك مسوغاً أنه لا يرغب في أن يكون الوصي مثل ابن عمه، الملك غازي، يدفعه الغرور والمظاهر الفخمة إلى الطيش، فيسيء استعمال منصبه. وأضاف الهاشمي «أن عبد الإله وصي لا ملك وليس له ما للملك من حقوق»[1]. وازدادت الصلة عمقاً بين العقداء والوصي، فكانون حريصين على لقائه مرة في الأسبوع في قصر الرحاب للتحدث في مواضيع شتى، ليعيرهم الوصي «أذناً صاغية وعيناً واعية» وفق تعبير الصباغ[2].

على صعيد آخر افتتح الوصي، في الثاني عشر من حزيران ١٩٣٩، الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس النيابي الجديد[3]، بأول خطاب عرش له، استعرض فيه التطورات والحوادث التي شهدتها البلاد في المرحلة الماضية، ثم حدّد المنطلقات الجديدة لسياسة البلاد الخارجية القائمة على توثيق أواصر الأخوة مع الأقطار العربية، والاهتمام بقضية سوريا وفلسطين على نحو خاص. أمّا على الصعيد الدولي، فقد نالت دول الجوار اهتماماً خاصاً، حيث ستكون العلاقات مع إيران وتركيا، قائمة على أساس ميثاق سعد أباد[4]. وخلص خطاب العرش إلى استعراض مشاريع الوزارة على الصعيد الداخلي[5].

زاول الوصي نشاطا ملموساً من أجل الوقوف على أحوال البلاد وشؤونها

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٣) بوشر بانتخاب أعضائه في عهد الوزارة السعيدية الثالثة وأكمل في عهد الوزارة السعيدية الرابعة.

(٤) وقع ميثاق سعد آباد الذي يعرف أيضاً بـ «حلف الشرق الأدنى» في قصر سعد آباد في ضواحي طهران في ٨ تموز ١٩٣٧ بين كل من العراق وإيران وتركيا وأفغانستان. للتفاصيل ينظر: «Documents on International Affairs 1928-1937», London 1937, PP 531-533

(٥) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة المشتركة في ١٢ حزيران ١٩٣٩، بغداد ١٩٣٩، ص ص ١ ـ ٣، «البلاد»، العدد ١٠٤٠، ١٣ حزيران ١٩٣٩.

عن كثب، الواقع الذي تجسّد في الزيارات التفقدية التي قام بها الى ألوية (محافظات) القطر المختلفة. ففي الخامس عشر من آب ١٩٣٩، توجّه إلى شمال العراق على متن طائرته الخاصة (النسر الذهبي) لزيارة لوائي الموصل وأربيل، بصحبة رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني، ثم لحق به رئيس الوزراء نوري السعيد[١]. وكان من المقرّر أن تشمل هذه الزيارة لوائي كركوك والسليمانية أيضاً، إلاّ أن مرضاً مفاجئاً أصاب الوصي في مدينة أربيل اضطره إلى العودة إلى بغداد في السادس والعشرين من آب ١٩٣٩[٢]. ويبدو أمراً مقبولاً أن الوصي توخى من وراء هذا النشاط توثيق علاقته بأبناء الشعب، والاطلاع على أحوالهم، فضلاً عن مد وشائج تعارف جديدة مع المتنفذين من شيوخ العشائر وكبار التجار ورجال الدين البارزين[٣].

لم يمضِ أكثر من أسبوع على عودة الوصي من هذه الجولة، حتى هزّ العالم نبأ اندلاع الحرب العالمية الثانية في الثالث من أيلول ١٩٣٩، الحدث العالمي الأول، الذي تعامل الوصي معه، بحكم موقعه في الدولة. فالعراق أسوة بأقطار الشرق الأوسط، لم يكن بمنأى عن انعكاسات الحرب، ولا عن اهتمامات المعسكرين المتحاربين، لكثرة موارده الاقتصادية، ولاسيما النفطية منها، وموقعه الاستراتيجي المهم، مما جعل بريطانيا تبذل جهودها لضمان بقاء العراق إلى جانبها، وحثه على قطع علاقاته بألمانيا، وإعلانه الحرب عليها[٤] لهذا بادر السفير البريطاني بازل نيوتن B. Newton، في اليوم الأول من الحرب إلى مقابلة رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الخارجية علي جودة الأيوبي، ليعرض عليهما مطالبة بلاده، والأرجح أنه تلقى وعداً منهما بتلبية الطلبين[٥].

---

(١) تنظر تفاصيل هذه الزيارة في: «البلاد»، الأعداد ١٢٧٨ ـ ١٢٨٦، ١٥ ـ ٢٤ آب ١٩٣٩، «العراق»، الأعداد ٥٦٥٢ ـ ٥٦٥٦، ١٥ ـ ١٩ آب ١٩٣٩.

(٢) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٣) طارق الناصري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٧٤.

(٤) نفير علي، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٥) حسين طعمة شذر، العلاقات العراقية ـ الالمانية ١٩٣٢ ـ ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٤٢. ينفي الأيوبي أنه وعد السفير البريطاني بإعلان الحرب على ألمانيا، كما ذكر ذلك رشيد عالي الكيلاني للحسني في كتابه الأسرار الخفية. ينظر: علي جودة الأيوبي، المصدر السابق، ص ٢٢٧. في حين يشير تقرير للمفوضية الملكية العراقية في القاهرة أن رئيس الوزراء المصري كان قد استدعى القائم بالأعمال العراقي هناك في ٣٠ آب ١٩٣٩، وأخبره بأنّ السفارة البريطانية ـ

ومما يؤكد ذلك أن السفير البريطاني أظهر عند مقابلته للوصي في الرابع من أيلول ١٩٣٩، ومن قبله لرئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني، برقية شكر من حكومته على ما عده السفير قراراً من جانب الحكومة العراقية بالدخول في الحرب إلى جانب بريطانيا[1]. ويذكر الهاشمي، أن الوصي قد دهش لهذا الخبر، وأنكر هذا التسرع من السعيد والأيوبي[2]، وكان من المفترض أن يخبر الوصي وعملاً بالتقاليد المتبعة، رئيس ديوانه بما دار بينه وبين السفير، ليقوم رئيس الديوان بنقل مضمون الاجتماع الى مجلس الوزراء، لغرض الاطلاع. لكن الوصي لم يفعل ذلك هذه المرة، كما اعتاد في المرات السابقة[3]. ويبدو أن الوصي أراد أن يكتم عن رئيس ديوانه محتوى البرقية التي أطلعه عليها السفير، دون أن يعلم أنه سبق أن أحيط بها علماً. ومن شأن المحاورة التي جرت بين الوصي ورئيس الديوان، أن تلقي ضوءاً على موقف الوصي من الحرب في أيامها الأولى. فقد سأل الكيلاني الوصي فيما إذا كان السفير البريطاني قد عرض عليه في الاجتماع المذكور أمراً يتعلق بالحكومة؟ فنفى الوصي ذلك، وعندما أخبره الكيلاني بموضوع البرقية التي أطلعه عليها السفير قبل الاجتماع، أجاب الوصي بأنّه ليس على علم بهذا الأمر. وأراد الكيلاني استدراج الوصي فأخبره أنه في حالة وجود قرار وزاري بخصوص إعلان الحرب فيجب أن يعرض على البلاط عن طريق الديوان الملكي. وأنه، بصفته رئيس الديوان، لم يرد إليه مثل ذلك القرار. فرد الوصيّ «من الجائز أن نوري والأيوبي أبلغا السفير بذلك، دون أخذ موافقة مجلس الوزراء». عندها اقترح الكيلاني على الوصي دعوة مجلس الوزراء إلى جلسة طارئة تعقد برئاسته لمناقشة هذا الموضوع الخطير، فوافق الوصي مضطراً»[4].

ترأس الوصي الاجتماع الطارئ لمجلس الوزراء، في الخامس من أيلول ١٩٣٩، وعلى مدى ست ساعات تبادل المجتمعون وجهات النظر في الموقف

= في القاهرة، قد أبلغته قرار الحكومة العراقية بإعلان الحرب على ألمانيا عند إعلان بريطانيا الحرب عليها. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٧٢٨، كتاب وزارة الخارجية، مديرية الأمور الغربية إلى سكرتيرية مجلس الوزراء، الرقم غ/ ١٣٢٩٢/ ٤٨٣٦/ ٣ في ٣ أيلول ١٩٣٩، وثيقة رقم ٢٩، ص ٧٥.

(١) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣١٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.

الواجب اتخاذه من الصراع العالمي القائم. فكانت وجهة نظر نوري السعيد أن يبادر العراق إلى قطع علاقاته مع ألمانيا ويعلن الحرب عليها، وقد وافق على اقتراحه معظم الوزراء، في حين اعترض عليه وزيرا الدفاع طه الهاشمي والعدلية محمود صبحي الدفتري[1]. بينما أيّد الوصي الاكتفاء بقطع العلاقات، إلى أن يقرر العراق موقفه الأخير في ضوء الأحداث والتطورات اللاحقة[2]. وعلى هذا الأساس انفض الاجتماع باتخاذ قرار يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وبرلين، وتسفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق[3]. فغادر فريتز غروبا F. Grobba، الوزير الألماني المفوض، الأراضي العراقية يوم السادس من أيلول[4].

جاء موقف الوصي منسجماً مع موقف العديد من الشخصيات المتنفذة خارج مجلس الوزراء، التي وقفت أيضاً ضد إعلان الحرب، ورأت التريث بانتظار ما تسفر عنه تطورات الأحداث، ولاسيما أن معاهدة ١٩٣٠ لا تلزم العراق بأكثر من حفظ المواصلات البريطانية داخل القطر، وكان من أبرز هؤلاء: رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي، وحسين فوزي رئيس أركان الجيش، وأمين العمري قائد الفرقة الأولى[5]. كما ذكر موسى الشابندر، في ذكرياته، أنه اطلع في الخارجية العراقية، على وثيقة بريطانية سرية تشيد باستعداد العراق لدخول الحرب إلى جانب بريطانيا، ولكنها تقترح أن يكتفي في الوقت الحاضر، بقطع العلاقات مع ألمانيا[6]. وبالرغم من ذلك لا يمكن الجزم بأنّ موقف الوصي جاء متوافقاً مع الموقف البريطاني. فليس من المعقول أن بريطانيا لا ترغب بإعلان العراق الحرب، وأن ما جاء في الوثيقة هو إقرار لما حدث.

لم يكتف العراق بقطع علاقاته مع برلين، بل أعلن تمسكه بمعاهدة التحالف نصاً وروحاً، واستعداده «لدعم المجهود الحربي لبريطانيا، حتى تنتصر المبادئ التي دخلت الحرب من أجلها»، المضمون الذي جسّدته برقية الوصي إلى الملك

---

(١) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٧٩.
(٢) حازم المفتي، المصدر السابق، ص ٢٤٥.
(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٩٥، قرارات مجلس الوزراء في ٥ أيلول ١٩٣٩، وثيقة رقم ٤٨، ص ٨٠.
(٤) Elizabeth Monroe, Philby of Arabia, London 1973, P. 221.
(٥) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ١٠٦، سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٧٩.
(٦) موسى الشابندر، المصدر السابق، ٣٢٩.

البريطاني جورج السادس، في الثامن من أيلول ١٩٣٩[١]. وقد أعرب الأخير في برقيته الجوابية إلى الوصي، في اليوم نفسه، عن تقديره الكبير لهذا الموقف، وعن استعداده للدفاع عن العراق في حالة تعرضه لأي اعتداء[٢]، الرد الذي عدّته جريدة البلاد دليلاً صادقاً «العواطف المودة والولاء» بين بغداد ولندن[٣].

في خلال تلك المرحلة القلقة من الحرب، حلّ في بغداد منتصف تشرين الأول ١٩٣٩ مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني، قادماً من لبنان، دون إشعار سابق للحكومة العراقية[٤]. وفي اليوم التالي لوصوله، قام المفتي بزيارة البلاط الملكي، فاستقبله الوصي استقبالاً حسناً[٥]، كما رحّب به رئيس الوزراء باعتباره ضيفاً رسمياً على الحكومة العراقية[٦].

وبالرغم من أن المفتي قد وعد نوري السعيد بعدم التدخل في السياسة العراقية ونشاطاتها، إلاّ أن الأحداث اللاحقة أشارت إلى خلاف ذلك، فقد انغمر فيها منذ اليوم الأول لوصوله، متنكراً لوعوده. إذ كانت لديه أهداف محدّدة يعمل على تحقيقها[٧]. فأصبحت داره مقراً للاتصالات الواسعة، حتى أن الذين يقصدون

---

(١) ينظر نص البرقية في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٠١.

(٢) «البلاد»، العدد ١٣٠٣، ١٣ أيلول ١٩٣٩.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ٦١. ذكر أحد الباحثين، إعتماداً على وثائق الخارجية العراقية أن المفتي قد استحصل موافقة الحكومة العراقية قبل مجيئه إلى العراق. ينظر: كريم مطر حمزة الزبيدي، المفتي محمد أمين الحسيني وأثره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٤٤، ص ١٠٠. في حين ذكر باحث آخر أن دخول المفتي وأعوانه العراق قد تم من دون جوازات سفر، نتيجة لتظافر جهود عدد من الساسة والمسؤولين العراقيين، منهم وزير العراق المفوض في بيروت طالب مشتاق ووزير الخارجية علي جودة الأيوبي ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني والعقيد محمود سلمان. ينظر: د. محمد حسين الزبيدي، الحاج أمين الحسيني في بغداد من ١٥ تشرين الأول ١٩٣٩ ـ ٢٩ مايس، «الدراسات الفلسطينية» (مجلة)، العدد الأربعون ـ الحادي والأربعون، بغداد كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨١، ص ٤٥.

(٤) صباح علي غالب، محمد أمين الحسيني ودوره في أحداث مايس ١٩٤١ في العراق، بغداد ١٩٩٠، ص ٥٥.

(٥) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ص ٦١ ـ ٦٢.

(٦) د. سامي عبد الحافظ القيسي، المفتي أمين الحسيني في بغداد الأسباب والنتائج «آفاق عربية»، العدد الثاني عشر، كانون الأول ١٩٨٩، ص ٥٧.

الوصي في الأعياد الرسمية والمناسبات المختلفة، من ساسة البلاد وقادة الجيش وحملة الأقلام، على اختلاف ميولهم، كانوا يخرجون من البلاط ليقصدوا دار المفتي[1]، والواقع أن الوصي لم يبد تذمراً من نشاط المفتي أول الأمر، ويبدو أن السبب يكمن في استمرار العلاقات الحسنة بين الوصي ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني، الصديق الحميم للمفتي، من جهة، وبين الوصي وكتلة العقداء الأربعة الذين أيدوا قدوم المفتي إلى بغداد، من جهة أخرى. وفي هذا الخصوص يقول الصباغ «وكان الوصي آنذاك على وفاق معه [الكيلاني] ومعنا [العقداء]»[2].

أصبح نشاط المفتي المتصاعد واتساع نفوذه في بغداد، مصدر قلق واستياء السفير البريطاني الذي ذكر لوزير الخارجية علي جودة الأيوبي، أن نشاط المفتي السياسي ضد حكومته معروف، وأن وجوده هنا قد يتحوّل إلى خطر على العلاقات العراقية ـ البريطانية[3]. لكن الوصي بدّد شكوك السفير البريطاني بتأكيده متانة العلاقات بين البلدين، في خطاب العرش، الذي ألقاه في افتتاح الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب، في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٩، حيث أشار إلى تمسّك العراق بمعاهدة التحالف مع بريطانيا، والعمل على تطبيق بنودها، بدليل مبادرة حكومته إلى قطع علاقاتها مع ألمانيا، بعد يومين فقط من اندلاع الحرب. وأضاف الوصي «ولا بد أنكم اطلعتم على نصوص البرقيات التي تبادلناها مع الملك جورج السادس، وسررتم لما انطوت عليه من تبادل الثقة، واحترام العهود الكائنة بيننا، والدفاع عن مصالحنا المشتركة»[4].

في هذا الجو العاصف الذي كان يؤرجح الوزارة السعيدية الرابعة وقع حادث

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ٦٢.

(٢) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٣) علي جودة الأيوبي، المصدر السابق، ص ٢٤٠. هناك مَن يرى أن البريطانيين كانوا على علم بهرب المفتي ولكنهم لم يمنعوه، بل عملوا على تيسير دخوله العراق ليكون تحت رقابتهم وفي متناول قبضتهم. ينظر: فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، الجزء الثاني، بغداد ١٩٧٩، ص ١٥٠، ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٤) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩/ ١٩٤٠، الجلسة الأولى في ١ تشرين الثاني ١٩٣٩، بغداد ١٩٤٠، ص ١، «العراق»، العدد ٥٧١٩، ٢ تشرين الثاني ١٩٣٩.

اغتيال عضوها البارز، وزير المالية رستم حيدر على نحو مثير[1]. ومن بين الآراء العديدة التي حدّدت أسباب الجريمة[2]، ينفرد الصباغ بوضع الوصي في عداد المحرضين على اغتيال رستم حيدر بسبب «اطلاعه على تفاصيل مقتل غازي»[3]. ومع افتقار هذا الرأي إلى الدليل، يبقى من الصعب الجزم بأنَّ للوصي ضلعاً في مقتل رستم حيدر الذي «سيبقى سراً مكتوماً وأمراً غامضاً وكل ما شاع عنه لا يخرج عن نطاق التخريج، أمَّا السبب الحقيقي فقد أخذه القاتل معه إلى القبر»[4].

كان وقع الحادث كبيراً على نوري السعيد الذي عدَّه موجهاً على نحو ما ضده، فألقى المسؤولية على خصومه، وأثارت إجراءاته بحق المتهمين[5]، أزمة وزارية بسبب محاولته التدخل في التحقيق وحرفه عن مجراه الطبيعي[6]، مما دفع بعدد من رؤساء الوزارات السابقين إلى مقابلة الوصي، حيث قدموا احتجاجاً على تصرفات السعيد، وتدخله في التحقيقات والمحاكمات الجارية بحق المتهمين

---

(١) «القبس السورية» (جريدة)، العدد ١٨٨٠، ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٠. في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ أطلق حسين فوزي توفيق، مفوض شرطة مفصول، النار على رستم حيدر في ديوان وزارته، ليموت بعد أربعة أيام متأثراً بجراحه. وقد أمر الوصي بدفن الوزير الراحل في المقبرة الملكية إلى جانب مثوى رئيس الوزراء السابق جعفر العسكري. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ص ١١١ ـ ١١٣.

(٢) ادعى البريطانيون أن القتيل كان ضحية «المؤامرة الإلمانية التي كانت تعمل في الخفاء في العراق» وأن القاتل كان «يعطف على الألمان». ينظر: جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ١٨٨. أمَّا الألمان فقد ادعوا أن البريطانيين وراء اغتيال رستم حيدر لما عرف عنه من تأييد لفكرة بقاء العراق على الحياد في الحرب. ينظر: فريتز غروبا، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٣) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٤) مصطفى علي، تعليق على مذكرات الجادرجي والأيوبي والسويدي والهاشمي، «آفاق عربية»، العدد السادس، حزيران ١٩٨٥، ص ٦٦.

(٥) اعترف الجاني أوّل الأمر اعترافاً صريحاً بأنّه هو القاتل وأن لا شريك له في هذه الجريمة، ولمَّا أحيط نوري السعيد علماً بهذه الإفادة دهش لها، وسعى بعد منتصف الليل إلى مقابلته في السجن مقابلة قصيرة، شرعت الشرطة بعدها بتوقيف الوزيرين السابقين صبيح نجيب وإبراهيم كمال، والمحامين المعروفين نجيب الراوي وشفيق نوري السعيد، والمتصرفين المفصولين من الخدمة أحمد عارف قفطان وحسن فهمي المدفعي، وغيرهم من الذين اتهمهم الجاني «بالتحريض على القتل، أو كانوا يجاهرون الوزارة القائمة بالعداء السافر». ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ص ١١١ ـ ١١٢.

(٦) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ص ٨٦ ـ ٨٧.

الآخرين[1]. فأكّد لهم الوصي «أن العدل سيأخذ مجراه»[2]. وقابل السفير البريطاني الوصي، وأطلعه على برقية وردت إليه من حكومته، تشير إلى ضرورة محاكمة المتهمين في تلك القضية في إحدى المحاكم المدنية[3].

أدّت مضاعفات الحادث إلى تقديم السعيد استقالته إلى الوصي في الثامن عشر من شباط ١٩٤٠، واتجهت النية إلى تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة، الأمر الذي استعرضه كبار الضباط[4] باجتماعهم في دار الفريق حسين فوزي رئيس أركان الجيش، وانتهوا بأكثرية الآراء إلى نقل رغبتهم إلى الوصي بتكليف الكيلاني برئاسة الوزارة ومنحه حرية الاتفاق مع السعيد والهاشمي[5].

أقلق نبأ الاجتماع وما تسرّب منه كتلة العقداء الأربعة فاجتمعوا بالسعيد في داره بحضور طه الهاشمي، وتقرّر في الاجتماع سحب استقالة السعيد وتكليف العقيد صلاح الدين الصباغ مقابلة الوصي لإقناعه برغبتهم دون أن يخشى مسعى الفريق حسين فوزي الذي لا يمثّل سوى «مبادرة شخصية» لا تحظى بتأييد الجيش[6].

علّق رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي، في رسالة بعث بها في آذار ١٩٥٢ إلى مجلة المواطن على ملابسات الأحداث في تلك المرحلة[7] بقوله: «كنت أظن أن قضية استقالة نوري السعيد جدية، ولم أدرك أنها كانت لعبة سياسية

---

(١) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١١٢.

(٣) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٤٠. وكان نوري السعيد قد قرّر عرض القضية على المحكمة العرفية، باعتبارها جريمة سياسية، الأمر الذي اعترض عليه وزراء الخارجية علي جودة الأيوبي والعدلية محمود صبحي الدفتري والمواصلات جلال بابان، وهدّدوا بالاستقالة إذا لم يقتصر التحقيق على القاتل وحده. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١١٤.

(٤) أبرزهم رئيس الأركان الفريق حسين فوزي واللواء أمين العمري واللواء إسماعيل نامق والعقيد عبد العزيز ياملكي.

(٥) P.R.O., F.O., 371-24557, E 1019/448/93, Confidential, Sir B. Newton, Baghdad, to Viscount Halafax, No. 86, 27th. February 1940, P. 338

(٦) Mohammad A. Trabush, The Role of the Military in Politics (A case Study of Iraq to 1941), London 1982, P. 163

(٧) كادت تطورات القضية أن تؤدي إلى صدام بين قيادة الجيش. للتفاصيل تنظر: «المواطن» (مجلة)، العدد الرابع عشر، بغداد ٢٩ آذار ١٩٥٢، ص ص ٧ - ١٨

Eliezer De'eri, Army Officers in Arab Politics and Society, Jerusalem 1969, P. 29

في الواقع»[1]. وبالنتيجة أذعن الوصي، الذي تبيّن له قوة كتلة نوري ـ طه ـ العقداء الأربعة للأمر الواقع، وصدر الأمر بإحالة حسين فوزي وأمين العمري والعقيد عبد العزيز ياملكي[2]، على التقاعد، لتجاوزهم سلسلة المراجع، والإخلال بالضبط العسكري»[3]، وكلّف السعيد بمهمة تأليف وزارة جديدة، على أساس قبول استقالة وزارته السابقة[4]. وهكذا «في ليلة واحدة نال نوري ما تمناه، وأثبت قوة مركزه لدى عبد الإله» وفق رواية الصباغ[5].

ألّف نوري السعيد وزارته الخامسة في الثاني والعشرين من شباط ١٩٤٠، دون أن يضع منهاجاً لها، بل اكتفى بتقديم كلمة شكر للوصي لاستيزاره[6]. ولم يكتب لهذه الوزارة أن تبقى في الحكم أكثر من خمسة أسابيع، أدرك نوري خلالها ضعف وزارته، وعجزها عن اتخاذ قرارات حاسمة، ولاسيما فيما يتعلق بالموقف من دول المحور[7]، كما أن العناصر الوطنية كانت تضغط لمجيء وزارة قادرة على انتهاج سياسة تبعد العراق من أن يكون طرفاً في الحرب، الأمر الذي، بدا واضحاً عند استقالة نوري السعيد من رئاسة الوزارة في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٤٠، واختيار رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء استجابة لتلك الضغوط[8].

* موقف الوصي من وزارة الكيلاني الثالثة:

على إثر استقالة الوزارة السعيدية الخامسة استأنف الوصي اتصالاته مع أبرز الشخصيات السياسية لتأليف الوزارة الجديدة، فاقترح رشيد عالي الكيلاني، رئيس الديوان الملكي، على الوصي تشكيل وزارة ائتلافية، قادرة على تفادي ضغوط الجيش وتدخله في السياسة. فدعا الوصي إلى عقد اجتماع في البلاط الملكي، حضره نوري السعيد، ورؤساء الوزارات السابقون[9]، أسفر عن حصول الوصي

(١) ينظر نص الرسالة في: «المواطن»، العدد العاشر، ١ آذار ١٩٥٢، ص ٨.
(٢) هو قائد النقل الآلي، ومن المؤيدين لرئيس أركان الجيش وقائد الفرقة الأولى.
(٣) «البلاغ» (جريدة)، العدد ٨٥٤، ٢٥ شباط ١٩٤٠.
(٤) «القبس»، العدد ١٩٠٥، ٢٥ شباط ١٩٤٠.
(٥) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١٦٤.
(٦) ينظر نص الكلمة في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٢١.
(٧) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٩٧.
(٨) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٩) وهم: ناجي السويدي وجميل المدفعي وناجي شوكت وعلي جودة الأيوبي وتوفيق السويدي.

على وعد من المجتمعين بتأييد أية حكومة دستورية يختارها. وقد حظي اقتراح نوري السعيد، في هذا الاجتماع، تكليف رشيد عالي الكيلاني برئاسة الوزارة الجديدة بموافقة الوصي[1].

اعتذر رشيد عالي الكيلاني، بادئ الأمر، من الاضطلاع بأعباء الحكم، ونتيجة إلحاح الوصي ونوري السعيد وطه الهاشمي[2] استجاب الكيلاني لرغبة الوصي، بعد أن تولى المفتي الحسيني إقناعه بها[3]. فوافق على تشكيل الوزارة، شريطة قيام رؤساء الوزارات السابقين وساسة البلاد البارزين بكتابة «تعهّد خطي»، تطلق بموجبه يده لرسم السياسة التي يراها مناسبة لصالح البلاد. فوافق الجميع على إقرار ذلك التعهد، الذي عدّه الكيلاني «وثيقة تاريخية هامة»[4]، واتفقت آراء الموقعين على تأليف وزارة ائتلافية يختار الوصي رئيسها، وفق التقاليد الدستورية، تحظى بدعم السياسيين في داخلها وخارجها، ومن يتعذّر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى الوصي، فإنّه يؤيدها ويتجنب مناوأتها[5] والمرجّح أن دور نوري السعيد كان مؤثراً في تنظيم هذه الوثيقة[6] لأنّه أراد أن يجمع كبار الساسة في

(١) لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٧. ويعلق خليل كنة على ذلك قائلاً: رأى نوري السعيد أن يبتعد عن المسؤولية، وان يمهّد لمجيء وزارة ائتلافية برئاسة الكيلاني، تتبنى سياسته وتعمل على تحقيقها، فاقترح على الوصي أن يكلّف الكيلاني بتأليف الوزارة المقبلة، ينظر: خليل كنة، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٢) أشار صلاح الدين الصباغ في مذكراته إلى «أن الوصي ونوري السعيد وطه الهاشمي، كانوا يردّدون ويعيدون أنه من الضروري أن تؤلّف الوزارة برئاسة رشيد عالي الكيلاني»، ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ١٧٠. وقارن ذلك بما أورده ناجي شوكت قائلاً: «في اعتقادي أن نوري لم يقدم على هذه الخطوة ويوافق على تشكيلها إلاّ بعد استشارة السفير البريطاني بذلك واتفق وإياه على هذا النهج، ولا يستبعد أن يكون للأمير عبد الإله، علم بما اتفقا عليه». ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٣) E. Be'eri, Op. Cit., P. 30.

(٤) إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت ١٩٧٤، ص ٤٩.

(٥) Majid Khadduri, Independent Iraq 1932-1958, A. Study In Iraqi Politics, 2nd. ed., London 1960, P. 136

(٦) لقد اختلف السياسيون الرأي بخصوص تنظيم الوثيقة. فجميل المدفعي صرّح أمام مجلس الأعيان بأنّ الوثيقة كانت تأييداً للوصي، وقد نظمت بناء على طلبه. ينظر: «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣، الجلسة الثانية ـ

وزارة قوية، يضمن فيها الهيمنة على سياستها الخارجية، وصولاً إلى تحقيق هدفه في التعاون المطلق مع بريطانيا، في ظل تلك الظروف الصعبة البالغة التعقيد.

ألّف الكيلاني وزارته الثالثة في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٤٠، واستجابة لرغبة الوصي، عهد بحقيبة الخارجية إلى نوري السعيد، كي يثبت للبريطانيين أن ابتعاد الأخير عن رئاسة الوزارة لا يعني حدوث أي تغيير في سياسة العراق الخارجية وموقفه تجاه بريطانيا[١]. ومع ذلك، تلقت الأوساط الشعبية والسياسية نبأ تأليف الوزارة الكيلانية الثالثة بارتياح، وقابلها الرأي العام باحترام وحماسة وأطلقت عليها الصحافة العراقية «وزارة الائتلاف الوطني»[٢].

أكّد الكيلاني في منهاج وزارته، الذي استعرضه أمام مجلس النواب في السادس من نيسان ١٩٤٠، على أن سياسة حكومته لا تختلف عمّا ورد في أكثر مناهج الوزارات السابقة، وأنها ستؤكد على تعزيز أسس التحالف العربي[٣]،

= والعشرون في ٩ حزيران ١٩٤٣، بغداد ١٩٤٣، ص ٥٠٤. في حين يشير أمين الحسيني إلى أنه هو الذي اقترح وضعها بناء على فكرة قدّمها لنوري السعيد، وفاتح بها الوصي الذي سرَّ بها كثيراً، وشجع على تحقيقها فاتصل المفتي برؤساء الوزارات السابقين الذين أبدوا ارتياحهم للفكرة، واجتمعوا في داره ووقّعوا الوثيقة، التي سلّمها بنفسه للوصي، فقبلها شاكراً. ينظر: مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني يتذكر، «آخر ساعة» (مجلة)، العدد ١٩٧٧، القاهرة ١٣ أيلول ١٩٧٢، ص ١٢. أمّا رشيد عالي الكيلاني، فيذكر: أن الوثيقة أعطيت بناء على طلبه شخصياً، حيث كان مرشحاً لرئاسة الوزارة، وذلك كوسيلة لصد احتمال ألاعيب وكيد خصومه السياسيين بعد تأليفها. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٣١.

(١) P.R.O., F.O., 371-24557, E 762, Very Confidential, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 47, 17th. February 1940

وقد احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بحقيبة الداخلية وكالة، وأسند حقيبة الدفاع لطه الهاشمي والمالية لناجي السويدي والعدلية لناجي شوكت والمعارف لصادق البصام والأشغال والمواصلات لعمر نظمي والاقتصاد لمحمد أمين زكي والشؤون الاجتماعية لرؤوف البحراني. تنظر: «البلاد»، العدد ١٣٧٢، ١ نيسان ١٩٤٠.

(٢) حازم المفتي، المصدر السابق، ص ٢٧٢. وصف السفير البريطاني بازل نيوتن، وزارة الكيلاني بـ «انها أول وزارة تولّت الحكم بطريقة دستورية منذ وفاة فيصل الأول». تنظر:

P.R.O., F.O., 371-27100, E 658/653/93, Confidential, Tel. From B. Newton, Baghdad, to Eden, No. 8, 17th. January 1941

(٣) تنفيذاً للملك أرسل الكيلاني وفداً إلى السعودية برئاسة نوري السعيد في الرابع من نيسان ١٩٤٠، أسفر عن توقيع اتفاق «روضة التنهات» لتسوية قضايا الحدود بين البلدين.

وتوثيق أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أسس المصالح المتبادلة[1].

وجدت التطورات السياسية والعسكرية على الساحة الدولية، انعكاساً لها داخل الوزارة الكيلانية الثالثة، الأمر الذي بدا واضحاً عند دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا في العاشر من حزيران ١٩٤٠[2]، ومطالبة السفير البريطاني بازل نيوتن، الحكومة العراقية مقاطعة روما سياسياً، وقد أيّد وزير الخارجية نوري السعيد طلب السفير البريطاني، في الاجتماع الذي كُرّس لهذا الغرض في العاشر من حزيران ١٩٤٠، بينما أيّد أغلب الوزراء فكرة التريث حتى انجلاء الموقف العربي في أوروبا[3]، واتضاح مواقف الدول الأعضاء في (ميثاق سعد آباد)، والوقوف على موقف مصر التي بات خطر الحرب محدقاً بها[4]. عندها طلب السعيد من المجلس أن يتخذ قراراً رسمياً بهذا الصدد، فأرجأ المجلس جلسته إلى اليوم التالي لوضع صيغة القرار[5].

ترأس الوصي اجتماع مجلس الوزراء في البلاط الملكي يوم الحادي عشر من حزيران ١٩٤٠، استمع فيه إلى آراء الوزراء التي سبق أن طرحت في اجتماع اليوم السابق، وبعد مناقشة مستفيضة للموضوع، أقرّ المجلس التريث في موضوع قطع العلاقات مع إيطاليا مع تأكيد تمسك العراق بمعاهدة التحالف مع بريطانيا القرار الذي أبلغ رسمياً إلى السفير البريطاني[6]. وعلى هذا الأساس، انفض الاجتماع الوزاري، دون أن يبدي الوصي رأياً صريحاً في الموضوع[7].

ويبدو أن الوصي، لم يرغب في الإفصاح عن حقيقة رأيه، بل تركه أسير تطورات الأحداث، لأنه أراد الاحتفاظ بهامش مناورة مع دول المحور، وإن كانت

للتفاصيل ينظر: منسي شرموط محمد، العلاقات العراقية ـ السعودية ١٩٣٢ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ص ١٠٢ ـ ١٠٦.

(١) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩/١٩٤٠، الجلسة المشتركة في ٦ نيسان ١٩٤٠، ص ٣٢١.

(٢) P.R.O., Air 23, 5912 X/M 6847, 142/8, Secret Cypher Message, From Secretary of State for Foreign Affairs to Baghdad,No. 436, 7th. June 1940, P. 11

(٣) P.R.O., F.O., 371-27100, E 658/653/93, Confidential, Tel. From B. Newton, Baghdad, to Eden, No. 8, 17th. January 1941

(٤) M. Khadduri, Op. Cit., P. 196

(٥) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٦) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٧) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٥٩.

عواطفه مع الحلفاء، لأنَّ الموقف الحربي آنذاك كان في صالح المحور، وكأن لسان حاله يقول: «إذا كان النازيون هم الذين سيفوزون، فإنَّ أملنا الوحيد هو أن لا نعمل شيئاً يستفزهم الآن»[1]. من هنا لا نتفق مع رأي ساطع الحصري الذي مفاده أن الوصي عمل في هذا الاجتماع، «على تلبية جميع الرغبات البريطانية دون تردّد أو مناقشة»[2]. إنَّ الوصي كان قد استشار عدداً من السياسيين، من أمثال السيد محمد الصدر وجميل المدفعي وتوفيق السويدي، في موضوع قطع العلاقات مع إيطاليا، الذين نصحوه بعدم إغضاب البريطانيين في هذه القضية[3]. لكن مع ذلك، لم يكن هدف الوصي الوحيد في هذا الاجتماع، وكما يشير إلى ذلك أحد الباحثين، هو تأييده المطلق لقطع تلك العلاقات، أو محاولة منه للتأثير في بعض الوزراء، ودفعهم إلى تغيير موقفهم المعارض لقطع تلك العلاقات في أقل تقدير[4]، فالوصي كان «هادئاً مرتاحاً نوعاً ما من القرار» حسبما يؤكّد ذلك طه الهاشمي، الذي حضر الاجتماع، وناقش القرار، وأيّد الوصي بـ «ضرورة التريث»[5].

شعرت الحكومة البريطانية بعدم الارتياح من التوجهات الجديدة للحكومة العراقية، ولاسيما بعد تسرّب أنباء عن اتصالات رسمية عراقية بجهات ألمانية[6]، والاهتمام بالقضية العربية، فضلاً عن تقوية الجيش العراقي بضمان تسليحه[7] فأوعزت إلى سفيرها في بغداد بازل نيوتن، بمقابلة الوصي تحديداً للموقف. وفي السابع من تشرين الثاني ١٩٤٠ التقى السفير بالوصي بحضور وزير الخارجية نوري السعيد حيث عبَّر عن استياء حكومته الكبير من سياسة الكيلاني ولاسيما بعد صدور

---

(١) مقتبس في: جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، الجزء الثاني، بغداد بلا، ص ٢٠.

(٢) ساطع الحصري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٩٢.

(٣) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٤٦.

(٤) صباح علي غالب، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٤٦.

(٦) كُلّف ناجي شوكت وزير العدلية وعثمان كمال حداد سكرتير المفتي، مفاتحة دولتي المحور لمعرفة موقفيهما من موضوع استقلال الأقطار العربية وتسليح الجيش العراقي. للتفاصيل ينظر: د. كمال الدين جلال، حقيقة الاتصالات السرية بين الزعماء العرب وألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، «آخر ساعة»، العدد ١٩٧٠، ٢٦ تموز ١٩٧٢، ص ص ١١ ـ ١٢.

(٧) د. وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد بلا، ص ٢١٠.

تصريح المحور[١]. وقد عبّر الوصي للسفير البريطاني عن استيائه من الحكومة القائمة للأسباب نفسها[٢] وتحدّث معه في موضوع تغيير الوزارة ذاكراً له أن وزير الخارجية نوري السعيد، يرغب في الاستقالة ليسبب سقوطها، لكنه (أي الوصي) يفضّل تأجيل ذلك حالياً ليتسنى لمجلس النواب أن يهاجم الوزارة أولاً، مما يجعل استقالة وزير الخارجية أكثر تأثيراً. وأضاف الوصي، أنه يفضّل أن يكون نوري السعيد وزيراً للدفاع في الوزارة القادمة، ليتمكن من السيطرة على الجيش. فنقل السفير البريطاني تفاصيل هذا الاجتماع إلى حكومته برقياً[٣].

أدرك البريطانيون ضرورة التخلّص من الكيلاني، «الذي يقيم علاقات سرية مع المحور» في أقرب فرصة، ليس فقط رئيساً للوزراء، بل إخراجه من الوزارة نهائياً، المضمون الذي تضمنته برقية الخارجية البريطانية إلى سفيرها في بغداد[٤]، الذي قابل الوصي ثانية، في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٠، وأبلغه بحضور نوري السعيد أن حكومته لم تعد تثق بالوزارة الكيلانية القائمة[٥].

---

(١) أصدرت الحكومة الألمانية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٠، بياناً أعلنت فيه عطفها على القضية العربية. للتفاصيل ينظر: محمد كمال الدسوقي، ثورة رشيد عالي الكيلاني والقومية العربية، «السياسة الدولية» (مجلة)، العدد الحادي والعشرون، القاهرة تموز ١٩٧٠، ص ٨١. وكانت الحكومة الإيطالية قد أصدرت في السابع من حزيران ١٩٤٠، تصريحاً تضمّن «تأمين الاستقلال التام للأقطار العربية». ينظر:

M. Khadduri, Op. Cit., P. 181

(٢) يعلّق الوصي في خطابه على ذلك قائلاً: «أمّا الخلاف حول السياسة الخارجية فقد نشأ عن إقدام رشيد عالي الكيلاني على إيفاد أحد الوزراء إلى خارج العراق، لمفاوضة بعض الدول الأجنبية، بدون أن يكون لي أو لمجلس الوزراء علم بذلك، وعن اتصالاته الوثيقة ببعض مفوضي دول المحور مباشرة وبدون علم وزير الخارجية، مما كان موضع الشك والريبة وباعثاً لي على شدة الحذر واليقظة». ينظر: مديرية الدعاية العامة، خطاب صاحب السمو الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، بغداد ١٩٤١، ص ٣. في الهوامش القادمة «خطاب الأمير عبد الإله».

(٣) P.R.O., F.O., 371-24558, E 2911, Confidential, Tel. From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 633, 7th. Nouvember 1940

(٤) P.R.O., F.O., 371-24558, Tel. Immediate, From F .O., to B. Newton, Baghdad, No. 580, 14th. November 1940

(٥) عبد الرزاق الحسني، الحرب العراقية ـ البريطانية في مايس ١٩٤١، «آفاق عربية»، العدد التاسع، مايس ١٩٨٤، ص ٨؛

B. Be'ari, Op. Cit., P. 32

بعد مرور ثلاثة أيام على هذا اللقاء، أبرق بازل نيوتن إلى حكومته يعلمها بنقل توصياتها إلى الوصي، بشأن إقالة وزارة الكيلاني، وعن خطة «المراحل» التي يرغب نوري السعيد باعتمادها لإسقاط الوزارة تدريجياً، وذلك لتجنب المواجهة العسكرية التي قد يبديها العقيد صلاح الدين الصباغ، قائد الفرقة الثالثة المرابطة قرب بغداد، «والخاضع لسيطرة الألمان، حسب اعتقاد الوصي، إلى أن يتم معالجة أمره»[1]. لكن الخارجية البريطانية، لم تقتنع بخطة نوري، وأيّدت في برقية بعثتها لسفيرها في بغداد، في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٠، استقالته من الوزارة والتي إن لم تؤدِ في رأيها الى سقوط حكومة الكيلاني حالاً، فإنها حتماً ستضعفها كثيراً. وشدّدت الخارجية البريطانية على سفيرها، بضرورة إبلاغ الوصي من أنه في حالة مجيء حكومة معادية تماماً لبريطانيا، فإنّ الأخيرة لن تتردد باتخاذ الإجراء اللازم لضمان مصالحها الحيوية التي نصت عليها معاهدة التحالف[2]، التي يعتقد البريطانيون أن الحكومة العراقية قد خرقتها نصاً وروحاً بأعمالها ومناوراتها، مثل إعادة تأسيس الاتصالات البرقية الحديثة بين بغداد وبرلين وروما، وتعتقد لندن أيضاً أن التصريح الألماني الصادر في تشرين الأول ١٩٤٠، جاء بتحريض مباشر من شخص الكيلاني، لذا طالب السفير البريطاني خلال مقابلته للوصي مجدداً، في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٠، بتغيير موقف الحكومة العراقية تجاه بريطانيا، الأمر الذي يتطلب استبعاد الكيلاني الذي فقدت بريطانيا ثقتها في حسن نواياه[3].

كان على الوصي أن يتصرف بسرعة وحسم لإنهاء مشكلة وزارة الكيلاني، مستفيداً هذه المرة من المذكرة المطولة التي قدّمها وزير الخارجية نوري السعيد، في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٤٠، إلى رئيس الوزراء التي أشار في مقدمتها إلى انعدام التضامن والصراحة بين أعضاء الوزارة اللتين تعدان من العوامل الجوهرية لنجاح أية وزارة في حكومة دستورية[4]. وقد أرسل نوري بنسخة من

---

(١) P.R.O., F.O., 371-24558, Confidential, Tel. From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 696, 19th. November 1940

(٢) P.R.O., F.O., 372-24559, Tel. Immediate, From F.O., to B. Newton, Baghdad, No. 600, 24th. November 1940

(٣) FRUS, 1940, Vol. III, From the Minister Tesident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State, Tel. No. 111, Ist. December 1940, PP. 714-715

(٤) Ditto, Tel. No. 127, 29th. December 1940, PP. 725-726

مذكرته إلى الديوان الملكي لعرضها على الوصي[1].

ترأس الوصي الاجتماع الطارئ لمجلس الوزراء في البلاط الملكي، يوم السابع عشر من كانون الأول ١٩٤٠، وكانت إمارات الغضب والانفعال بادية عليه، حيث افتتح الجلسة بارتباك ظاهر، مشيراً إلى افتقاد التضامن الوزاري، استناداً إلى مذكرة نوري، وأن الاختلافات بين أركانها في تزايد مستمر، ولاسيما فيما يتعلّق بسياسة العراق الخارجية، وعلاقاته مع الدول الحليفة بريطانيا، فأنكر الوزراء وجود مثل هذا الخلاف بين أعضاء الوزارة، ما عدا نوري السعيد الذي أصرَّ على وجوده[2]، وعلى هذا الأساس انفض الاجتماع. وفي أثناء ذلك أرسل الوصي رئيس الديوان الملكي عبد القادر الكيلاني، إلى رئيس الوزراء يطلب منه تقديم استقالة وزارته لغياب التضامن الوزاري اللازم، ولعدم إحراجه مع البريطانيين[3].

أدرك الوزراء خطورة الموقف، واعتقد أكثرهم أن السفير البريطاني ضغط على الوصي بالاتفاق مع نوري السعيد، واعتبروا ذلك تحدياً للدستور[4]، وحسماً للأمر، توجّه رشيد عالي الكيلاني يرافقه طه الهاشمي وناجي السويدي لمقابلة الوصي، حيث عبروا له عن استغرابهم لطلبه مؤكّدين أن اقتراحه باستقالة الوزارة غير دستوري ولاسيما إذا كان ذلك استجابة لتدخل قوى أجنبية[5]، فرد الوصي «لست بالذي يريد أن يقيل الوزارة على صورة غير دستورية، ولكنني أرى أن إبقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة، أمر لا يتفق ومصلحة البلاد... إن

---

(١) ينظر نص المذكرة في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ص ١٧٤ ـ ١٧٨.

(٢) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤؛
FRUS, 1940, Vol. III, From the Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State, Tel. No. 123, 18th. December 1940, P. 724

(٣) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٤) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٦٧. ويعلّق جورج كيرك على ذلك قائلاً: «كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليماتها في نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٤٠ إلى سفيرها بازل نيوتن ان يلح على الوصي كي يستقيل نوري السعيد من وزارة رشيد عالي الكيلاني، وينتهز الوصي هذه الفرصة ليقيل الوزارة، ولتأتي إلى الحكم وزارة أخرى برئاسة وزراء أكثر صداقة وولاء لبريطانيا من الكيلاني». ينظر:
George Kirk, The Middle East in the War 1939-1945, London 1952, P. 63

(٥) جيمس موريس، الملوك الهاشميون، منشورات المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت بلا، ص ١٩٠، لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٦١.

علينا جميعاً أن نسعى إلى خدمة هذا الوطن، وفق تقاليده القومية، ونستهدف تأمين مصالحه، والمحافظة على دستوره، فإذا كانت الوزارة ـ خلافاً لرأيي ـ بصفتي غير مسؤول دستورياً ـ أترك للوزراء تقرير موقفهم، لافتاً نظرهم، إلى أن تبعة الحوادث التي يحتمل أن تنشأ عن هذا الإصرار واقعة على عواتقهم»[1].

لم يخضع رشيد عالي الكيلاني لطلب الوصي، ولكنه قَبِلَ اتفاقاً خلال هذه المقابلة يقوم بموجبه بإصدار تصريح يطمئن فيه الحكومة البريطانية، ويزيل شكوكها حول التزام العراق بمعاهدة التحالف. وقد أذاع الكيلاني بعد تردّد ذلك التصريح، أثناء اجتماع لجنة الأمور المالية في المجلس النيابي[2].

وإمعاناً في الضغط على الوزارة، بيّن الوصي أنه قد يضطر إلى الانقطاع عن الدوام في البلاط الملكي، ويمتنع عن توقيع الكتب الرسمية. وعندما بلغ الأمر هذا الحد الخطير الذي من شأنه شل أعمال الحكومة توسط بعض الساسة لإيجاد حل وسط، أملاً في أن يفضي إلى تخفيف آثار الأزمة، قبل أن تبلغ نقطة اللاعودة، وكان الوصي يميل إلى مخرج من هذا القبيل، إذ لم يكن من اللائق له أن يطلب استقالة الوزارة ترضية لبريطانيا[3].

بادر طه الهاشمي إلى رأب الصدع بين الوصي والكيلاني، فقابل الوصي وعرض عليه حلاً من مقترحين: يقضي الأول ببقاء الكيلاني رئيساً للوزراء، مقابل استقالة ناجي شوكت ونوري السعيد، باعتبارهما الطرفين المتناقضين داخل الوزارة، على أن يحل توفيق السويدي محل السعيد وزيراً للخارجية. أمّا الثاني فيدعو إلى استقالة الوزارة على أن يتولى ناجي السويدي رئاسة الوزارة الجديدة. وكان الوصي يفضّل الاقتراح الثاني، بينما فضّل الهاشمي المقترح الأول[4]. لكن هذين المقترحين لم يلقيا ترحيباً من السفير البريطاني[5]. ويبدو أن ميل الوصي لمقترح الهاشمي الثاني دون الأول يعود إلى رغبته في التخلّص من وزارة

---

(١) خطاب الأمير عبد الإله، ص ٦.

(٢) ينظر نص التصريح في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٣) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٤) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٦٨.

(٥) P.R.O., F.O., 371-27061, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 604, 7th. June 1941.

الكيلاني، تلك الرغبة الصعبة التحقيق آنذاك في أقل تقدير، لأنَّ العقداء الأربعة ما كانوا مستعدين للتخلّي عن الكيلاني بسهولة، فضلاً عن التأييد الشعبي الواسع الذي بدأ يتمتع به.

وخلال اجتماعه بالسفير البريطاني في الثاني من كانون الثاني ١٩٤٦، عرض الوصي ما دار بينه وبين طه الهاشمي، مؤكّداً رغبته في استقالة الوزارة الكيلانية، التي توقّع سقوطها تلقائياً عند انسحاب عدد من أعضائها[١]. ويبدو أن الوصي قد أخبر السفير في هذا اللقاء أن الانظار متجهة الى إسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى طه الهاشمي. فأبرق السفير إلى خارجية بلاده، في اليوم نفسه، يقول: «أبلغت صاحب السمو بأنَّ أية حكومة يشترك فيها طه الهاشمي رئيساً، أو وزيراً للدفاع لن تكون مرضية مدة طويلة»، وأشار السفير إلى أنه «ذكّر الوصي بأنَّ الكيلاني نفسه، قد عزا الاتجاه المعادي لبريطانيا، الذي تقفه الصحافة العراقية من حين لآخر، إلى نفوذ طه الهاشمي»، وتابع السفير أنه لمّح للوصي «بأنَّ حكومته تعلم تماماً أن رشيد عالي يتآمر مع المحور»، فردَّ عليه الوصي بقوله «إنه يستطيع الآن أن يبلغه سراً أن رشيد عالي، قد كشف له في المصيف عن محادثات تمّت بينه وبين الوزير المفوض الإيطالي»[٢]، كما أخبر الوصي السفير «بالهدف السري لزيارة ناجي شوكت لتركيا وكانت أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت الوصي يرغب في التخلّص من رشيد عالي»[٣].

استمر طه الهاشمي في مسعاه لرأب الصدع بين البلاط والوزارة، فقابل الكيلاني، في العاشر من كانون الثاني ١٩٤١، وعرض عليه فكرة انسحابه من رئاسة الوزارة، وقبول منصب وزير الداخلية فيها، فأبدى الكيلاني امتعاضه، بالرغم من عدم اعتراضه على الاقتراح[٤]. إلاَّ أن قادة الكتلة القومية في الجيش عارضوا ذلك، الأمر الذي دفع بالهاشمي إلى زيارة الوصي، في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٤١، وأخبره بإمكانية تنفيذ الاقتراح الأول دون الثاني، ما دام نوري السعيد مصراً على الاستقالة، فوافق الوصي على ذلك مضطراً»[٥].

---

(١) P.R.O., F.O., 371-27061, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 604, 7th. June 1941

(٢) P.R.O., F.O., 371-27061-HP 00320, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to. F.O., No. 3, 2nd January 1941, P.40

(٣) ليوجي غبريالللي Luigi Gabrielli.

(٤) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٧٥.

في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٤١ استقال نوري السعيد، متذرعاً بفقدان التضامن المنشود الذي لم يتحقق إلى الآن[١]. وقد أرسل نوري بنسخة من استقالته إلى الوصي راجياً قبولها. لكن وزير العدلية ناجي شوكت، لم يقدم استقالته وفقاً لما تمَّ الاتفاق عليه، مما جعل الوصي يرتاب في الأمر، ويعد ذلك خطة مدبرة لإبعاد نوري وحده من الوزارة، فاحتفظ باستقالته. ويبدو مما ورد في مذكرات ناجي شوكت[٢]، إن رشيد عالي كان يفكّر فعلاً في أمر كهذا، إلاّ أن تدخّل طه الهاشمي في الموضوع، وموقف الوصي الذي بدأ فعلاً ينقطع عن الدوام في البلاط الملكي، فوّتا عليه فرصة تنفيذ خطته[٣]. فقدّم ناجي شوكت استقالته في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٤١، فحملها الكيلاني برفقة الهاشمي إلى الوصي، وطلبا اليه قبول الاستقالتين معاً»[٤]. ولما كان الوصي مصمّماً على إقالة الكيلاني، فقد أصرّ على أن تستقيل الوزارة فتوسّط العقيد محمود سلمان لإقناع الوصي بقبول الاستقالتين[٥]. في حين يذكر الحسني أن العقيدين صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد قد تدخلا في الأمر، وحملا الوصي على ضرورة قبول الاستقالتين معاً فقبلهما[٦]. أمّا طه الهاشمي فينفي وقوع تهديد القادة للوصي، وأن «المرجع الأعلى وافق على قبول استقالة الوزيرين، بعد أن ذهب رئيس مجلس الأعيان، السيد محمد الصدر، وتذاكر معه»[٧].

لم يكن بمقدور هذه الخطوة أن تعمل على احتواء الأزمة بين الوصي والوزارة «لأنَّ وجود الكيلاني على رأس الحكم هو الأزمة بعينها»[٨]، في نظر

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٨٤.

(٢) كتم رشيد عالي الكيلاني نبأ استقالة السعيد عن ناجي شوكت، فلمّا عاتبه الأخير على ذلك، ردَّ عليه الكيلاني قائلاً «ليلعب نوري وتبقى أنت». ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٤٢٦.

(٣) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٤) خطاب الأمير عبد الإله، ص ٧.

(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٨٢.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٨٥.

(٧) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/ ١٩٤١، الجلسة الخامسة والعشرون في ٢٤ شباط ١٩٤١، ص ٣١٦.

(٨) قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٥٥.

الوصي. وقد ساند العقداء الأربعة وزارة الكيلاني، ووقفوا بوجه المحاولات التي استهدفت إزاحتها[1]. فقصدوا قصر الرحاب، من أجل حمل الوصي على تغيير رأيه في الكيلاني. ومما قاله العقيد فهمي سعيد للوصي في هذا الصدد: «إن رشيداً ما قَبِلَ رئاسة الوزارة إلاّ نزولاً عند إرادتكم، وبعد إصراركم عليه... إن الشعب يريد الكيلاني، والجيش يراعي شعور الشعب، ويحترم رأيه، لأنّه يتكوّن منه، للملك نسترحم منك يا سيدي أن لا تشجع مَن نبذته الأمّة... وأن تكتفي بما كان من إذعان الكيلاني، إذ لبّى إرادتك وأخرج ناجي شوكت من وزارته»[2]. لكن الوصي ردَّ على القادة بقوله: «على الجيش أن لا يتدخل في السياسة... وعلى وزارة الكيلاني أن تستقيل فوراً»[3]. وهدَّد بالتخلّي عن منصبه، ومغادرة البلاد، في حالة عدم تلبية طلبه[4]. وأمام موقف الوصي المتشدِّد ناقش مجلس الوزراء خلال اجتماعه الطارئ، في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٤١، الموقف وأسفر الاجتماع عن موافقة جميع الوزراء باستثناء وزير الشؤون الاجتماعية رؤوف البحراني على الاستقالة، فقدَّم كلٌّ من طه الهاشمي وصادق البصام وعمر نظمي استقالتهم من الوزارة، في اليوم نفسه، إلاّ أن الكيلاني احتفظ بها ولم يقدّمها للوصي لتكتسب صفة النفاذ القانونية[5]. وفي المساء أبلغ الكيلاني الوصي أن صادق البصام قد عدل عن الاستقالة، وصار رئيس الوزراء يمارس ضغطاً شديداً على الوصي لحمله على توقيع «إرادة ملكية» بتعيين عمر نظمي وزيراً للعدلية وكالة وناجي السويدي وزيراً للخارجية وكالة أيضاً، وقد رفض الوصي ذلك في أول الأمر، إلاّ أنه أذعن أخيراً تحت ضغط العقيد صلاح الدين الصباغ[6].

لكن الوصي، من جانب آخر كان يعتقد أن بقاء وزارة الكيلاني على تلك الوضعية: «مضر بمصالح البلاد، ومخالف للدستور»[7]، لذا استدعى وكيل رئيس

---

(١) نفير علي، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٢) للتفاصيل ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٦.

(٣) M. Khadduri, Op. Cit., P. 202

(٤) Ibid

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣، النجف ١٩٧٦، ص ٣١.

(٦) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٧) نصت المادة (٦٤) من (القانون الأساسي) على أن: «لا يتجاوز عدد وزراء الدولة عن تسعة، ولا يقل عن الستة».

أركان الجيش ومدير الشرطة العام، وأوضح لهما الموقف وبيّن لهما «عدم مشروعية» وزارة الكيلاني، وأوصاهما «بعدم إطاعة الأوامر»، التي قد تصدر إليهما «خلافاً للقوانين المرعية والدستور»[1]. وعلّق السفير البريطاني، على هذه التطورات، ببرقية بعث بها إلى خارجية بلاده، في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤١، قائلاً: «من الواضح أن رئيس الوزراء، لا يستطيع الاستمرار في الحكم مدة طويلة بخمسة زملاء فقط، ولا بد من التنبؤ بأنّه سوف يستمر في الضغط على الوصي لتعيين وزراء آخرين»[2]. ولقد صدق حدس السفير، فقد عقد الكيلاني مساء السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤١ اجتماعاً مع وكيل رئيس أركان الجيش والعقداء الأربعة، للتباحث معهم حول موقف وزارته قائلاً لهم: «لقد دعوتكم الساعة لأنّي لم أجد وسيطاً بيني وبين الوصي غيركم، فهو يعطف عليكم ولا يرد لكم رجاء، فهل تقومون بهذه المهمة، وتؤكّدون لسموه، أنّني أوّل الناس في الإخلاص للعائلة المالكة بعد البلاد، وأن إصراري على عدم الاستقالة ليس تحدياً مني له، فإنّ ذلك لم يجل بخاطري يوماً، وأنا الذي ما قبلت الرئاسة إلاّ نزولاً عند إرادته وخلافاً لرغبتي... ولو اتبعت الأصول القانونية في إقالة الوزارة، فأنا أوّل مَن يمتثل برحابة صدر، أمّا أن يأخذ الوصي أمر الإقالة على عاتقه فهذا تصرّف دكتاتوري لا يقرّه الدستور، وأنا لا أمتثل لأمر غير دستوري». ثم رجاهم أن يحصلوا من الوصي، على «إرادة ملكية» بتسمية محمد يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ علي، وزيرين بدلاً من ناجي شوكت ونوري السعيد[3].

انتدب العقداء محمود سلمان، لمقابلة الوصي، حيث نقل له رغبة الجيش في بقاء الكيلاني بمنصبه، مهما كلّف الأمر، فأجابه الوصي، أن القوانين المرعية تحظّر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية، وأن اختيار رئيس الوزراء حق من حقوقه الدستورية[4]. فانصرف محمود سلمان، ليحضر اجتماعاً في وزارة الداخلية، ضمّ رشيد عالي وقادة الجيش، ثم عاد ثانية إلى مقابلة الوصي فأبلغه إصرار رفاقه على طلبهم. عندها استدعى الوصي إلى قصره، وكيل أركان الجيش

---

(١) خطاب الأمير عبد الإله، ص ٨.

(٢) P.R.O., F.O., 371-17061, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 14, 27th. January 1940

(٣) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٤) خطاب الأمير عبد الإله، ص ٩.

الفريق أمين زكي والعقداء الأربعة، حيث استقبلهم «بوجه عابس»، على حد وصف الصباغ، فاستفسر من أمين زكي عما يجري، فأجابه: «لا شيء يا سيدنا، إنما هي قضية رشيد عالي التي ألتمس من سموك...» فقاطعه الوصي قائلاً: «لا أستطيع أن أسمع هذا، فإنَّ على الجيش ان لا يتدخل فيما لا يعنيه، وأن يطيعني إطاعة عمياء، وما طلبت حضورك إلاَّ بعد أن بلغني نبأ اجتماعكم عند رشيد عالي»[1]، ثم غادر الوصي القاعة.

حاول السيد محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان، الذي صادف وجوده هناك، إقناع القادة بعدم التدخل، لكنهم أصروا على موقفهم، حتى ولو أدى ذلك إلى ترك الوصي لمنصبه، فأشار السيد الصدر على الوصي بأن يتلافى الموقف، ويجاريهم ريثما يتيسر الوقت لحل الأزمة[2]. ونزولاً عند إرادة القادة وتشبثهم بالوزارة من جهة، ومشورة السيد الصدر من جهة أخرى، اضطر الوصي أخيراً إلى التوقيع على «إرادة ملكية» تقضي بتعيين محمد يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ علي وزيرين في الوزارة، كما وافق على استقالة ناجي السويدي وزير المالية[3]، ومقابل هذا، وباقتراح من محمود سلمان، قصد وكيل رئيس أركان الجيش والعقداء الأربعة، قصر الرحاب لتقديم فروض الشكر للوصي، بعدما لبّى إرادتهم. وسجّل لنا صلاح الدين الصباغ تفاصيل هذا اللقاء بقوله: «كان الوصي هادئ الأعصاب، ولمّا حاولنا بالتعاقب أن نُقبّل يده كان يمانع تواضعاً واستحياء، وكان كامل شبيب أجرأنا في ذلك إذ جذب يد الوصي بقوة وهو يقول: «هات يدك لأقبّلها والله». فرد الوصي على القادة: «أنا لا أريد منكم أن تقبّلوا يدي، واعلموا أنّني لن أتردّد بعد اليوم في التوقيع على جميع الإرادات والمراسيم التي تقدّمها لي الحكومات القائمة، متبعاً في ذلك نصوص الدستور التي تصونني من المسؤولية»[4].

ظنَّ القادة أن الأزمة قد انتهت، ولاسيما بعد أن وافق الوصي، في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤١، على تعيين محمد علي محمود وزيراً للمالية وموسى الشابندر وزيراً للخارجية[5]. لكن الواقع أثبت عدم استسلام الوصي،

---

(١) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٤٢.
(٢) خطاب الأمير عبد الإله، ص ص ١٠ ـ ١١.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٩٠.
(٤) للتفاصيل ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٩٠.

الذي طرق باباً آخر بلجوئه إلى تحريض النواب المؤيّدين له داخل مجلس النواب. فعندما عقد المجلس النيابي في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١، تعرّضت الوزارة إلى انتقادات عنيفة من بعض النواب أبرزهم علي جودة الأيوبي وجمال بابان وأحمد الجليلي. أما الشيخ زامل المناع، نائب المنتفك (ذي قار)، فتساءل عن الدوافع التي تقف وراء اعتكاف الوصي في قصره، وعدم حضوره للبلاط لمزاولة أعماله، وبعد أن أكّد ثقة المجلس بالوصي قال: إن الكيلاني قدّم خدمات جليلة لهذه الأمّة... ولكن الوصي يطلب منه الاستقالة فيرفض ذلك، فرضا الأمّة من رضا الوصي. أعقبه إبراهيم عطار باشي، نائب الموصل (نينوى) فقال: في حالة حصول خلاف بين رئيس الوزراء والوصي، فعلى رئيس الوزراء أن يطلب الثقة من المجلس، وإذا لم يمنحه الثقة فعليه أن يستقيل[1].

وحين أصرَّ الكيلاني على حل المجلس النيابي، لجأ الوصي إلى مناورة ذكية، بعد أن استمهل رئيس الوزراء للتوقيع على «الإرادة الملكية» بحل المجلس النيابي إلى المساء تحت ذريعة مشاورة الشخصيات السياسية في الأمر، كما تقتضيه التقاليد الدستورية، تخلصاً من ضغط الوزراء والقادة[2]. لأنّه كان يرى أن مجرد موافقته على حل المجلس، يعني تقييداً لحريته في ممارسة حقوقه الدستورية، وخضوعاً لأهواء رئيس وزرائه، وأن لا سبب أو مصلحة في الحل المذكور الذي كان من وجهة نظره سيؤدي إلى فقدانه السلطة التشريعية[3].

وبهدف إيجاد مخرج لهذا المأزق الذي وضع فيه الوصي، استدعى ستندرسن، الذي وافاه في قصر الرحاب، حيث وجد الوصي محاطاً بعدد من أفراد عائلته، وكان الجو متوتراً، فبادره الوصي قائلاً: «إنَّ الكيلاني قادم إلى هنا، لكي يطلب مني حل مجلس النواب، وإنّني أرى أن أتجنب هذا اللقاء معه، فكيف السبيل إلى ذلك؟». فأشار عليه ستندرسن بضرورة «أن يتغيب عن القصر» وكان هذا هو ما قرّره الوصي أن يبتعد عن بغداد واختار الديوانية (محافظة القادسية) للاعتكاف إلى أن ينجلي الوضع في بغداد، وتتكشف الحقائق[4].

---

(١) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/١٩٤١، الجلسة العشرون في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١، ص ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) نضر علي، المصدر السابق، ص ١٧٠؛ M. Khadduri, Op. Cit., PP. 203-204

(٣) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٢.

(٤) ستندرسن، المصدر السابق، ص ٢٥٧، يعلق إبراهيم الراوي على ذلك في مذكراته قائلاً: إن الوصي كان قد اتصل به هاتفياً قبل مجيئه للديوانية بيومين، وشكا له من موقف رشيد

غادر الوصي العاصمة الى الديوانية، عصر يوم الثلاثاء من كانون الثاني ١٩٤١، بعد ان اتفق مع الدكتور سندرسن على ترتيب أمر الاتصال الهاتفي بينهما عن طريق الشريف حسين بن ناصر[١]، كما أحاط سندرسن السفير البريطاني علماً بمغادرة الوصي[٢]. ويبرر الوصي خطوته هذه بقوله: «غادرت بغداد من فوري إلى الديوانية تخلصاً من ضغط الكيلاني وأعوانه من الضباط الذين كانوا كل مرة يضعون الجيش في الانذار، ويجلبون إليّ الارادات الملكية ليلاً لإجباري على التوقيع عليها»[٣].

* نشاط الوصي في الديوانية:

بعد أن وصل الوصي إلى الديوانية اتخذ من دار قائد الفرقة الرابعة، اللواء الركن إبراهيم الراوي، مقراً له. وقد أسرع متصرف اللواء (المحافظ) احمد السوز، يرافقه مدير الشرطة عبد الجبار الجسام، إلى مقابلته، إذ لم يكن اللواء الراوي موجوداً في مقره وقت وصول الوصي، حيث كان بضيافة متصرف لواء الحلة (محافظة بابل)، فلما أحيط علماً بوجود الوصي في داره، عاد إلى الديوانية فوراً[٤].

عالي الكيلاني، ومن تصرفات القادة، واضطراره إلى توقيع الإرادات الملكية بتعيين وزراء لا يثق بهم. وأن نوري السعيد وعلي جودة الأيوبي نصحاه أن يلتجئ إليه. ينظر: إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث. ذكريات، بيروت ١٩٦٩، ص ١٩٩. في حين يرى رشيد عالي أن قرار الوصي بترك العاصمة ما هو إلاّ خطة رسمها البريطانيون ولقنت للوصي تلقيناً، هدفها إحراج موقفه ودفعه إلى الاستقالة. ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٤٩. يتضح لنا أن قرار الوصي بترك العاصمة إلى الديوانية، لم يكن وليد لحظته كما يحاول سندرسن أن يصوّر لنا ذلك، بل كان امراً مبيتاً.

(١) زوج الأميرة بديعة، شقيقة الأمير عبد الإله.

(٢) غادر الوصي قصر الرحاب في الساعة الثالثة إلاّ خمس دقائق عصراً، وكان من المؤمل أن يكون رشيد عالي موجوداً في القصر الساعة الثالثة عصراً. ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ٢٥٧. فيما ذكر موسى الشابندر أن الوصي قد غادر العاصمة بغداد الساعة السادسة مساء. ينظر: موسى الشابندر، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(٣) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٩٥. يعلق إبراهيم الراوي على ذلك قائلاً: «بينما كنت في ضيافة متصرف لواء الحلة ليلة ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١،

ويصف عبد الرحمن الخوجة، مرافق قائد الفرقة الرابعة، حالة الفوضى عند وصوله إلى الديوانية، بأنّه كان متوتر الأعصاب، ويتابع الخوجة قائلاً: وقبل أن يصل قائد الفرقة، أمرني الوصي بالتوجه إلى محطة قطار الديوانية، لأطلب من صالح جبر (متصرف البصرة آنذاك)، أن يقابل الوصي في دار الراوي، وكان صالح جبر قد غادر بقطار تلك الليلة بغداد إلى البصرة، وطلب مني أن يحاط هذا الأمر بالسرية التامة، لذا استوقفت القطار قبل وصوله إلى الديوانية بعشرة كيلومترات، وأبلغت صالح جبر بالأمر، واصطحبته معي إلى دار الراوي، بعد أن أبقيت القطار متوقفاً في مكانه إلى حين عودتنا إليه[1].

لقد استهدف الوصي، من خلال وجوده في الديوانية، ايجاد تكتل عسكري مضاد للكتلة القومية في الجيش. فالديوانية كانت مقراً لإحدى فرق الجيش الأربعة، التي عرف عن قائدها ولاؤه الشخصي للعائلة الهاشمية منذ الثورة العربية، فضلاً عن أنها مركز لعشائر الفرات الأوسط، التي أدّت دوراً مهماً في ثورة العشرين[2]. لذا سعى الوصي، بعد أن استقر به المقام في دار الراوي، إلى تأليب مراكز القوى والقادرين على احراج الكيلاني، من أجل دفعه إلى تقديم استقالة وزارته. فاتصل بمعظم متصرفي الألوية وقائد الفرقة الثانية في كركوك العميد قاسم مقصود وبعدد من أمراء وحدات الفرقة الرابعة، وطلب إليهم أن ينحازوا إلى صفه من أجل التخلّص من وزارة الكيلاني، فاستمال بعضاً من هؤلاء، وانصاع بعضهم على مضض، في حين التزم الباقون جانب الحياد[3].

اتصل بي رشيد عالي هاتفياً، وأخبرني بأنّ الوصي قد غادر العاصمة إلى جهة مجهولة، ويستفسر عما إذا كانت لدي معلومات عن جهة سموه، فأجبته بالنفي. وبعد مدة وجيزة على ذلك، اتصل بي أخي المقدم عبد الكريم من الديوانية، طالباً حضوري إليها فوراً، فأدركت أن سمو الوصي قد وصل الديوانية». ينظر: إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(١) أحداث مهمة في ذكريات دبلوماسي عراقي سابق، لقاء مع عبد الرحمن الخوجة أجراه ماجد العزي، «آفاق عربية»، العقد العاشر، تشرين الأول ١٩٨٥، ص ص ٥٢ ـ ٥٤.

(٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٣٤؛ E. Be'eri, Op. Cit., P. 33.

ذكر رشيد عالي «أن الوصي اتصل بالعشائر محرضاً إياها على الثورة والعصيان، وقد قابل لهذا الغرض محسن أبو طبيخ». ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٣) أحداث مهمة في ذكريات دبلوماسي عراقي سابق... ص ٥٤. بينما يذكر رشيد عالي الكيلاني بأنّ متصرفي الألوية، أكدوا له وقوفهم إلى جانب حكومته وتأييدهم لما تقتضيه الأصول الدستورية. ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

وصل اللواء إبراهيم الراوي إلى الديوانية في منتصف الليل، وقبل لقائه الوصي، عرج على وكيل المتصرف، واتفق معه على ضرورة تشديد الحراسة لأجل المحافظة على سلامة الوصي، بعدها ذهب لمقابلة الوصي، الذي أحاطه علماً باتصالاته التي أجراها حال وصوله إلى الديوانية. وبعد أن شرح الوصي الموقف للراوي، طلب منه أن يضع قوات فرقته في «الانذار». فأدرك الراوي في الحال أن الغرض من كل ذلك، كان تهيئة الجو لمقابلة حكومة الكيلاني بالقوة إذا اقتضى الأمر، وتهيئة الرأي العام في الفرات الأوسط ضدها إذا أصرّت على البقاء في الحكم. وختم الوصي حديثه مع الراوي قائلاً: «ما جبتونا إلى هنا لكي تهينونا، وليست لدي حنكة فيصل، وأريد منك قرارك النهائي»[1]. فحاول الراوي، أوّل الأمر، أن يثني الوصي عن خطوته تلك بلباقة وأدب، باعتباره جندياً ليس من مبدئه التدخل في السياسة، وأن واجبه العسكري يحتّم عليه الاتصال بمرجعه الرسمي، رئيس أركان الجيش[2].

أصيب الوصي بخيبة أمل كبيرة من جواب الراوي، ولم يقتنع بما سمعه، فاتصل هاتفياً بعمه الأمير عبدالله في عمان، وأخبره بتفاصيل ما حدث. فطلب الأمير عبدالله التحدّث إلى الراوي قائلاً له) «لقد قلبت الدست يا إبراهيم (أي قلبت لنا ظهر المجن) وتنكرت لنا». لكن الراوي أكّد ولاؤه للعائلة الهاشمية، شريط أن لا يؤدي هذا الولاء إلى كارثة يقتتل فيها العراقيون[3]. ويبدو أن الوصي، أراد أن يحرج موقف الراوي بتلك المكالمة، بحكم العلاقة الوثيقة التي تربطه بأبناء الشريف حسين، الذي أسهم معهم في الثورة العربية في الحجاز ١٩١٦، للتخلّص من الهيمنة العثمانية، إلاّ أن تلك المحاولة باءت بالفشل، إذ ظلّ الراوي ملتزماً جانب الحياد.

ومهما يكن من أمر، أمضى الوصي تلك الليلة في دار الراوي، الذي خصّص له غرفة شقيقه. وقد شُدّدت الحراسة، وتمّ رفع العلم العراقي على دار الراوي، إشعاراً للآخرين بأنّ الملك او مَن ينوب عنه يستظل بالعلم تحسباً للطوارئ[4]. وبالرغم من ذلك، لم يفارق الوصي القلق، فاستدعى بعد منتصف

---

(١) إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٩٤.

(٣) أحداث مهمة في ذكريات دبلوماسي عراقي سابق. . . ص ٥٤.

(٤) ذكر عبد الرحمن الخوجة مرافق قائد الفرقة الرابعة قائلاً: «جرحت كفي وحشوته بالملح كي لا أنام، وبقيت أنا والرئيس (النقيب) عبيد المضايفي مرافق الوصي يقظين حتى

تلك الليلة، اللواء الراوي ليتأكّد من إجراءات حمايته[1].

على صعيد آخر أدى تغيب الوصي عن العاصمة، إلى شل حركة الوزارة، فتطلّب الوضع الجديد اجتماعاً لمجلس الوزراء، الذي انعقد مساء الثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١، برئاسة الكيلاني لدراسة الحالة. وحضر الاجتماع رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر، ووكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي والعقداء صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد. وقد أشار السيد محمد الصدر وطه الهاشمي، على الكيلاني، بوجوب التقيّد بأحكام الدستور[2]. فيما أجمع القادة على ثقتهم بوزارة الكيلاني، وأبدوا استعدادهم للاستيلاء على السلطة وقد انتقد فهمي سعيد سلوك الوصي[3]. وطالب محمود سلمان بعدم الرضوخ لإرادته[4]. أمّا صلاح الدين الصباغ، فقال: «ليس بيننا من يجهل الغاية من تصرفات الوصي هذه، أو يجهل الذين يشجعونه عليها من وراء الستار، فلماذا يريد الوصي أن يتصرف كالدكتاتور، هو ليس بالسياسي ولا بالعسكري... ولكن دفعاً لكل التباس قد يتخذه الإنكليز ومواليهم حجة، أقول ليكن للوصي ما يريد، ولتستقل الوزارة، ثم نرى ما سيكون»[5].

لقد وقع اقتراح صلاح الدين الصباغ، باستقالة الوزارة، كالصاعقة على يونس السبعاوي، الذي كان يدعو بالثبات بوجه العاصفة وعدم الاستقالة، لأنّها انصياع لهوى الوصي[6]. ثم تكلّم الكيلاني، فأشار إلى فشل الوصي في إشغال البلاد بحرب داخلية، بعد أن أصبح وحيداً ضعيفاً نتيجة تخلّي المتصرفين عنه، وخذلان زعماء العشائر له[7]. ومع ذلك عزم الكيلاني على الاستقالة[8]، التي عُهِد

الصباح نشرف على حراسة البيت»، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١) إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ١٣٩.

(٣) نضر علي، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٤) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٥) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٦) خيري العمري، يونس السبعاوي. سيرة سياسي عصامي، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٠، ص ٨١.

(٧) وقارن ذلك بما ورد على لسان اللواء الركن إبراهيم الراوي من أن: «موقف الفرقة كان قريباً للوصي، ومعظم العشائر إلى جانبه، لأنّ الوصي ابن بنت رسول الله». ينظر: إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٨) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

إلى يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ علي أمر صياغتها.

وفي صباح الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١، اتصل السيد محمد الصدر من بغداد بالوصي هاتفياً، وأخبره باستقالة الكيلاني، ولم تلبث الاستقالة أن بعثت برقياً إلى الوصي[١]، وقد أكّد الكيلاني في كتاب استقالته أن الوصي كان يرغب في إزالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين، غير أن الأيدي والمصالح الأجنبية، التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بين البلاط والوزارة القائمة، حملت الوصي على عدم الارتياح منها، الأمر الذي بدا واضحاً في احتكافه في قصر الرحاب، مما عرقل أعمال الوزارة، ثم ابتعاده عن العاصمة، وامتناعه عن توقيع الإرادات المعروضة عليه، ولاسيما الإرادة المتعلقة بحل مجلس النواب[٢]. وسارع الوصي إلى قبول الاستقالة ببرقية مماثلة، شكر فيها الكيلاني على موقفه «الذي ساعد على إنهاء الأزمة، التي لم تكن مرغوبة من الجميع»[٣].

لقد كانت استقالة الكيلاني، أعنف استقالة في تاريخ الوزارات العراقية من حيث صرامة أسلوبها، وشدة لهجتها[٤]، التي كانت «بعيدة عن القواعد المتبعة في هذا الشأن» في نصر الوصي[٥]. وشبّه باحث آخر نص الاستقالة بصحيفة سوداء تهاجم الوصي والبريطانيين[٦]، وتتهمه بشل أعمال الوزارة استجابة للمطالب الأجنبية[٧]. لذلك حاول بعض المجتمعين تخفيف لهجة الاستقالة، لكن السبعاوي رفض أن يغيّر من هذه الصيغة شيئاً، وأصرّ عليها، ولم يكتف بذلك بل بادر إلى طبع الاستقالة، ووزعها على الجماهير في محاولة منه تستهدف تأليب الرأي العام ضد الوصي[٨].

---

(١) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٢) ينظر نص الاستقالة في: «العالم العربي» (جريدة)، العدد ٤٦٧١، ١ شباط ١٩٤١.

(٣) عبد الحميد الكتين، الأيام السود، بغداد ١٩٤١، ص ص ٧٣ ـ ٧٤. عُهِدَ إلى صالح جبر كتابة الرد على استقالة الكيلاني، وقد رجا إبراهيم الراوي من الوصي، أن يكون الجواب غير قاس. ينظر: ابراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٤) خيري العمري، يونس السبعاوي، ص ٨١.

(٥) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٣.

(٦) موسى الشابندر، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٧) M. Tarbush, Op. Cit., P. 172.

(٨) خيري العمري، يونس السبعاوي، ص ص ٨١ ـ ٨٢. أخبرنا عبد الرزاق الحسني بأنّه كان يحتفظ بالنسخة الأصلية للاستقالة. مقابلة معه بتأريخ ١٨/٦/١٩٩٥.

ويبدو أن الكيلاني وأنصاره القادة، كانوا يعتقدون بانحياز اللواء الركن إبراهيم الراوي بفرقته إلى صف الوصي، الأمر الذي قلب حسب ظنهم موازين القوى، وحسم الموقف لصالح الوصي، لذا آثروا تقديم استقالة الوزارة حفاظاً على وحدة الجيش، وحقناً للدماء. ولو كان الكيلاني والقادة يعلمون بموقف الراوي المحايد، وإصراره على عدم زج فرقته في صراع كهذا، لأصرَّ هو والعقداء الأربعة على موقفهم في حل المجلس النيابي والاستمرار بالوزارة[1].

لا يمكن أن نعد استقالة الكيلاني انتصاراً ظاهراً لسياسة الوصي، كما يحلو لبعض الباحثين تصويرها[2]. لأنَّ الأزمة لم تنته، وتأجَّل مفعولها إلى وقت آخر، فهي لم تكن مجرد خلاف بين الوصي والكيلاني، فرئيس الوزراء المستقيل كان متغلباً لسياسة تبناها تيار قومي على رأسه قادة الجيش. وكان الوصي يعلم أن القادة لا يوافقون على إسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى شخصية لا تحظى برضاهم، وهم في هذا الموضوع متفقون مع المفتي[3]. فكان ذلك أحد الأسباب التي حملت الوصي على اختيار طه الهاشمي، لتأليف الوزارة الجديدة.

* موقف الوصي من وزارة طه الهاشمي:

على إثر قبول استقالة وزارة الكيلاني الثالثة حضر إلى مقر إقامة الوصي في الديوانية، بناءً على رغبته، عدد من الشخصيات السياسية منهم: السيد محمد الصدر وطه الهاشمي وصادق البصام وجميل المدفعي وتوفيق السويدي ومولود مخلص وإبراهيم كمال، للتباحث معهم في أمر تشكيل الوزارة المقبلة. وفور وصولهم، عقد الوصي اجتماعاً منفرداً مع السيد الصدر، الذي عرض عليه أحد حلين: إمَّا إسناد رئاسة الوزارة إلى طه الهاشمي، الذي لا يزال يحظى بثقة العقداء وإسنادهم. أو البقاء في الديوانية، بانتظار ما تسفر عنه تطورات الموقف[4].

ويبدو أن الوصي، بعد أن أخفق في جذب مراكز القرار في الديوانية إلى صفه، ولاسيما قائد الفرقة الرابعة اللواء الركن إبراهيم الراوي، وبعد أن اعتذر السيد الصدر عن الاضطلاع بأعباء الوزارة الجديدة، قرَّ رأيه أن يعهد بتأليف

---

(١) أحداث مهمة في ذكريات دبلوماسي عراقي سابق... ص ٥٤.

(٢) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٣) صباح علي غالب، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٣٥.

الوزارة إلى طه الهاشمي، القرار الذي عزاه السفير البريطاني بازل نيوتن، إلى شعور الوصي بأهمية تأليف وزارة جديدة، بأسرع وقت ممكن، فضلاً عن الدور الذي مارسه السيد محمد الصدر في إقناع الوصي بأنّ الهاشمي أفضل مَن يتعامل مع الجيش، في حين أن اختيار المدفعي رئيساً للوزراء، سيشجع بعض القادة على القيام بانقلاب عسكري(١). أمّا الوزير المفوض الأمريكي في بغداد بول نابنشو P. Knabenshue، فقد نسب اختيار الهاشمي إلى اعتقاد الوصي بأنّه الشخص الوحيد القادر على الحد من نشاط العقداء الأربعة في ظل الظروف الراهنة(٢).

ومهما يكن من أمر، فقد استدعى الوصي الهاشمي وكانت «دلائل الارتياح مرسومة على محياه»، وكلّفه، بحضور السيد الصدر، بتشكيل الوزارة. وبعد تقديم فروض الشكر، رغب الهاشمي في معرفة رأي الوصي بالقادة، فطمأنه الوصي بأنّه كان قد أخبر القادة من قبل: بأنّ الهاشمي لو تقدّم بأمر إحالتهم على التقاعد لرفض ذلك(٣). ويؤكّد قائد الفرقة الرابعة اللواء الركن إبراهيم الراوي، أن الهاشمي اشترط عند قبوله تشكيل الوزارة أن يرضى الوصي عن العقداء الأربعة(٤). في حين يقول الوصي: «لقد كانت موافقتي على هذا الشرط اضطرارية»(٥). أمّا المطلع عبد الرزاق الحسني، فيذكر: أن الوصي قال لصادق البصام بحضور الهاشمي: «أشهد يا صادق أن طه تعهّد فوافقتني على تشتيت العقداء الأربعة. فرد طه على ذلك قائلاً: «العفو إنني لم أتعهّد بذلك، وإنّما قلت إن هذا يتم مع الزمن»(٦).

ويبدو أن الوصي لم يكن راضياً، في قرارة نفسه، عن تعيين الهاشمي رئيساً للوزراء، الأمر الذي أفضى به إلى السفير البريطاني الذي ذكر أن الوصي قد أكّد له، «أن طه ضعيف وغير مناسب، بشكل دائمي لمنصب رئيس الوزراء»(٧). لكن حصول ما يشبه الإجماع لدى ساسة البلاد، على تولي الهاشمي مقاليد الحكم، قد

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) P.R.O., F.O., 371-27061, E 353/1/93, Important, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 102, 4th. February 1941.

(٣) USNA, R 15, 890 G. 00/534, Confidential, Political Situation in Iraq, No. 25, February 7, 1941.

(٤) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٣٣٨ ـ ٣٨٩.

(٥) إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٦) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٤.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٩٧.

شجع الوصي على هذا الاختيار. فقد كشفت وثيقة بريطانية أن علي جودة الأيوبي وجميل المدفعي، قد أكّدا للوصي «بأنّهما غير مستعدين لتأليف حكومة وقد دعما فكرة تأليف الهاشمي للحكومة الجديدة»[1].

وفضلاً عن دعم ساسة البلاد له، كان الهاشمي، قد ضمن سلفاً موافقة قادة الجيش في حالة إسناد رئاسة الوزارة الجديدة إليه، حينما اجتمع بهم لهذا الغرض، في دار العقيد محمود سلمان بحضور وكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي، حيث أحاطهم علماً بطلب الوصي مقابلته في الديوانية، واستعداده لقبول رئاسة الوزارة «اتقاء شر ما يحدث»، مع تأكيد فسح المجال واسعاً أمام الوصي، لاختيار رئيس وزراء جديد من الرجال الذين «لا يخشى شرهم»، فرشّح القادة حينئذ السيد محمد الصدر لتلك المهمة، فأضاف الهاشمي إليه ناجي السويدي لتتسع حلقة الاختيار[2].

ألّف طه الهاشمي وزارته في الأول من شباط ١٩٤١، وكان للوصي الرأي المطاع في اختيار معظم أعضائها[3]، بعد أن قدّم له الهاشمي، عند تكليفه، قائمة بأسماء عدد من ساسة البلاد[4]. وبالرغم من، انبثاق وزارة العميد الهاشمي، فإنّ الوصي رفض العودة إلى بغداد وقرّر أن يمكث في الديوانية مدة أخرى[5]. وفي

---

(١) P.R.O., F.O., 371-27061, E 353/1/93, Important, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 102, 4th. February 1941.

(٢) P.R.O., F.O., 371- 27061, E 323/1/93, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 94, 1st. February 1941.

(٣) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ١٨٠. وجاء على لسان صلاح الدين الصباغ، أن الهاشمي قد ذكر للقادة أن الوصي قد يكلفه بتأليف الوزارة، وأنه سيقبل بها إن حظي بتأييدهم. فاشترط الصباغ أن تعمل الوزارة ضمن حدود معاهدة التحالف، وأن لا يتدخل أحد في شؤون الجيش بصورة مخالفة للقانون. فوافق الهاشمي على ذلك. ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦. وهكذا يكون الهاشمي قد أعاد ما فعله سلفه الكيلاني عندما اجتمع بالقادة وضَمَن تأييدهم.

(٤) ضمّت الوزارة فضلاً عن رئيسها الذي احتفظ لنفسه بحقيبة الدفاع وكالة كلاً من عمر نظمي للداخلية والعدلية بالوكالة وعلي ممتاز الدفتري للمالية والأشغال والمواصلات وكالة وصادق البصام للمعارف وعبد المهدي المنتفكي للاقتصاد وحمدي الباجة جي للشؤون الاجتماعية، وفي الرابع من شباط أسندت حقيبة الخارجية لتوفيق السويدي. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٩٨.

(٥) P.R.O., F.O., 371-27061, E 323/1/93, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 94, 1st. February 1941.

اليوم التالي أوفد الهاشمي كلاً من وزير داخليته عمر نظمي، ووكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي، إلى الديوانية لإقناع الوصي بالعودة إلى بغداد، إلاّ أنه اشترط إبعاد العقداء الأربعة عن العاصمة بعد أن «تصرفوا معه بشكل مزعج جداً»[1]، الشرط الذي حرص الوصي على تلبيته، بعد أن راجت شائعة مفادها وجود مؤامرة تستهدف حياته، عند رجوعه إلى بغداد، وأدّى المفتش العام البريطاني في الجيش العراقي، دوراً كبيراً في إذكائها، من خلال تحذيره لرئيس الوزراء[2] الذي يعتقد أن الشريف حسين بن ناصر وباقر أحمد (سركشك)، من موظفي البلاط الملكي، هما اللذان نقلا للوصي هذه الشائعة[3] التي تبدو لنا، محاولة جديدة من البريطانيين لإدخال الرعب والخوف في نفس الوصي، ومنعه من العودة إلى بغداد، بعد أن لاحت بوادر انفراج الأزمة بين البلاط والوزارة.

ونتيجة لإخفاق وزير الداخلية ووكيل رئيس الأركان، في حمل الوصي على العودة إلى بغداد، قرّر الهاشمي التوجه إلى الديوانية، في الثالث من شباط ١٩٤١، فاجتمع بالوصي وعرض عليه رغبة الوزارة في عودته إلى العاصمة، ووضع حد للشائعات التي راجت بسبب بقائه في الديوانية[4]، فردَّ الوصي، وعلامات القلق بادية عليه، أنه لا يأمن البقاء في قصره ما دام القادة في بغداد، ومع أنه لا يريد أن يعاقب أحداً منهم، ولا يريد أن يلحق أذى بهم، لكنه يصر على وجوب نقلهم من العاصمة، ليتمكّن من العودة إليها، فطمأنه الهاشمي من جهة الجيش، وأوضح له أن رغبته بنقل القادة خارج بغداد أمر يتم مع مرور الأيام، وأنه ليس من اللائق أن يصر الآن على جعل نقلهم شرطاً أساسياً لهذه العودة[5].

وبالرغم من موافقته على العودة إلى العاصمة، أبدى الوصي رغبته بالبقاء في الديوانية مدة أخرى. في محاولة منه للتأثير في الهاشمي لكي يفي بوعده في إبعاد القادة عن العاصمة. ومع أن الهاشمي كان «تواقاً إلى حرمانهم من تأثيرهم

(١) P.R.O., F.O., 371-27061, E 353/1/93, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 96, 3rd. February 1941.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٩٤.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٠٠.

(٤) جاء في مذكرات الهاشمي، أن توفيق السويدي سأله عن صحة شائعة مفادها أن الوصي لا يريد العودة إلى بغداد، وأنه يود الذهاب إلى البصرة، فأنكر الهاشمي ذلك. ينظر: طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٩٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

السياسي»[1]. إلاّ أنّه كان يفضّل ألا يحصل ذلك فجأة، وإنما بمرور الأيام، تجنباً لوقوع الصدام المباشر مع القادة[2].

رغب الهاشمي في أن تكون عودة الوصي إلى بغداد سرية، خشية تعرضه لحادث ما أثناء الاستقبال[3]، الرغبة التي لم تحظ بتأييد الوصي، الذي عاد إلى بغداد عصر الثالث من شباط ١٩٤١، وجرى له استقبال رسمي، شارك فيه رئيس الحكومة وأعضاؤها، ورئيس مجلسي الأعيان والنواب، وكبار موظفي الدولة وقادة الجيش[4]. وقد سُرَّ الوصي «بالاستقبال الذي تلقاه»، حسبما يؤكّد ذلك السفير البريطاني بازل نيوتن، الذي زار الوصي، بناء على طلبه، مساء يوم عودته، وأبرق في اليوم التالي إلى خارجية بلاده يقول: «قمت ببحث الوصي أن يأخذ الخطوات اللازمة للحصول على التقدير الذي يستحقه نتيجة للمخاطر التي مرّ بها، والنجاح الذي حقّقه». وأضاف السفير «إن الوصي يتوق إلى ذلك بترتيب يقوم به مع بعض أعضاء مجلس النواب»[5]. وأصدرت الحكومة بلاغاً رسمياً بعودة الوصي، لتبديد الشكوك الأوهام التي حيكت حول بقائه في الديوانية[6].

لم تكن مهمة الهاشمي المهمة اليسيرة، بسبب صعوبة الظروف التي أحاطت البلاد، والتي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي، والصراع الحاد بين الوصي وقادة الجيش[7]، الذين كانوا، في نظر الهاشمي مستعدين لتقديم الولاء للوصي، إذا وعد بالعفو عنهم[8]. وبالمقابل كان القادة يعتقدون أن الهاشمي هو الشخص القادر على إزالة الجفاء بينهم وبين الوصي[9]. فلما

---

(١) P.R.O., F.O., 371-27061-HP 00320, E 385/1/93, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 120, 8th. February 1941.

(٢) د. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، بغداد ١٩٧٧، ص ٣٥٩.

(٣) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٩٤.

(٤) «العالم العربي»، العدد ٤٦٧٣، ٤ شباط ١٩٤١.

(٥) P.R.O., F.O., 371-27061, E 353/1/93, Important, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 102, 4th. February 1941.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٠٠.

(٧) يحيى المعموري، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٨) M. Khaddurl, Op. Cit., P. 206.

(٩) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٦٥.

سنحت الفرصة لاجتماع الوصي بالقادة أحبط السفير البريطاني المحاولة وأقنع الوصي برفض مقابلتهم[١].

وبالرغم من ذلك، حاول الهاشمي أن يرضي الوصي والبريطانيين عن طريق إبعاد الجيش عن السياسة، ومحاولة إقناع بريطانيا بتزويد الجيش العراقي بالأسلحة الحديثة، المطلب الرئيس للعقداء الأربعة، إلاّ أنّ الأمور سارت عكس ما كان يخطط له، فلم يمضِ وقت طويل حتى وجد الهاشمي نفسه وجهاً لوجه تجاه المطالب الوطنية والبريطانية[٢]. ففي الرابع من شباط ١٩٤١، زاره السفير البريطاني، وأخبره أن الفرصة سنحت لتحسين علاقات الصداقة والتعاون مع بريطانيا، وعرض عليه مسألتين عدهما السفير السبب الرئيس في زعزعة الثقة بين البلدين، الأولى عدم قطع العلاقات مع إيطاليا، والثانية وجود معلومات لدى الحكومة البريطانية عن قيام مساع لإعادة العلاقات بين العراق وألمانيا، وشائعات عن اتصالات مع اليابان، وفي ختام المقابلة، نقل السفير للهاشمي عزم حكومته ارسالها السير كينهان كورنواليس Sir K. Cornwallis[٣] سفيراً جديداً في العراق، وطلب إليه موافقة الوصي على ذلك[٤].

أمّا موقف الوصي من موضوع قطع العلاقات مع إيطاليا، فقد أوضحه السفير قائلاً «عندما التقيت الوصي مؤخراً أوضحت له أهمية هذا الموضوع لدينا. وفي حين كنت على ثقة بأنّ سموه يرحب بمثل هذا القطع، إلاّ أنه منحني شعوراً بأنّه

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ١٩٧. ويؤكّد المفتي الحسيني أنه بذل مجهوداً كبيراً لجمع الشمل بين الوصي والقادة، بعد أن كلّفه وزير الخارجية توفيق السويدي بذلك، إلاّ أن السفير البريطاني أحبط مسعى المفتي في آخر لحظة. ينظر: كريم مطر الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٢) يحيى المعموري، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٣) لقد جاء اختيار كورنواليس في هذا الوقت بالذات لمعرفته ببواطن الأمور ولعلاقته مع العشائر العراقية والساسة العراقيين إذ سبق له العمل في العراق مستشاراً لوزارة الداخلية بين سنة ١٩٢١ ـ ١٩٣٥.

ينظر: د. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية، ص ٣٦٣.

(٤) P.R.O., F.O., 371-27061-HP 00320, E 333/1/93, Important, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 109, 5th. February 1941.

ومن الجدير بالذكر أن الهاشمي لم يوافق على المسألة الأولى لعدم وجود ما ينص عليها في معاهدة التحالف فيما نفى بشدة ما أورده السفير بشأن المسألة الثانية. للتفاصيل ينظر: طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٩٦.

يأمل أن لا أضغط على هذا الموضوع كثيراً»[1].

ويبدو أن الهاشمي أراد مسايرة بريطانيا وعدم الاصطدام معها، لأنّه أدرك أن العراق لم يكن مستعداً لهذا الاصطدام[2]. فخلال اجتماع مجلس النواب في السادس من شباط ١٩٤١، ألقى الهاشمي بياناً جاء فيه: «إن الوزارة السابقة قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الأعلى بخصوص حل المجلس النيابي، ولم يكن مبعثها كما قيل تلاعب الأيدي والمصالح الأجنبية»[3]، الأمر الذي عدته وثيقة بريطانية تفنيداً للعبارات «المتحيزة والعابثة» التي وردت في استقالة الكيلاني، وإظهار حسن النية من بريطانيا[4].

لقد كان الوصي يرى أن مهمة الهاشمي، مؤقتة وتستلزم منه بذل الجهد من أجل التوصل إلى حل قد يؤدي في النهاية الى استقرار داخلي متين، يضمن اجتياز أزمة عدم الثقة مع البريطانيين بسلام، وكان من أولويات تلك المهمة، في نظره، تحجيم دور القادة السياسي بنقلهم من بغداد، وقطع العلاقات السياسية مع إيطاليا[5]، وهو ما يتفق وأماني البريطانيين، الذين كانوا يعتقدون «أن بوسع الوصي أن يساعدهم ويسهّل تدخلهم في السياسة الداخلية للعراق»[6].

لكن الهاشمي لم يتمكن من تحقيق رغبة الوصي والسفير البريطاني الذي أوضح في رسالة بعث بها إلى حكومته في الأول من آذار ١٩٤١، أن الهاشمي لم يتخذ أية خطوات من أجل تحسين العلاقات مع الحكومة البريطانية، ولم يعمل أي شيء من أجل كبح جماح القادة العسكريين بالرغم من مرور شهر على تسنمه

---

(١) P.R.O., F.O., 371-27061-HP 00320, E 333/1/93, Important, Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 109, 5th. February 1941.

(٢) يحيى المعموري، المصدر السابق، ص ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٣) «محاضر مجلس النواب» الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/١٩٤١، الجلسة الثانية والعشرون في ٦ شباط ١٩٤١، ص ٢١٥.

(٤) P.R.O., F.O., 371-27061-E 1806/1/93, Confidential, From K. Cornwallis, Baghdad, to Eden, No. 122, 6th. April 1941.

(٥) للتفاصيل ينظر: محمود الدرة، المصدر السابق،، ص ١٨١ ـ ١٨٣.

(٦) P.R.O., F.O>, 371-24559, E 3020/448/93, Secret Cipher, Tel. From Mico to W.O., No. 931, 4/12/1940, P. 56.

نقلاً عن: د. رجاء الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص ٢٣٥.

الحكم[1]. والواقع أن رئيس الوزراء قد وضع نفسه في مأزق حرج، عندما تعهّد للوصي بحل مشكلة القادة بمرور الزمن، وتعهّد للقادة بعدم المساس بهم، ولكي يخرج من هذا المأزق سعى الهاشمي لتحقيق لقاء بين الوصي والقادة، وقد فاته أن الخلاف أعمق من أن ينتهي بمجرد لقاء بينهم[2]. لأنّه تحوّل إلى «أزمة ثقة»، فالقادة بنظر الوصي ثلاثة أو أربعة ضباط شقوا عصا الطاعة، ولا يمكن أن يستقيم له السلطان ما داموا على رأس قطعاتهم العسكرية. والوصي في نظر القادة ما هو إلاّ «ولد ليست له القابلية ولا اللياقة الكافيتان للقيام بأعباء الوصاية»[3]. لذلك جاء تقويم صلاح الدين الصباغ للوصي بقوله: «وهل أنت يا عبد الإله أعقل العرب وأتقاهم لتكون مولاهم؟ أم أنّك لو جردت من الحسب والنسب، ونزعت عنك الكسرة والمنصب، لغدوت ضعيف العقل واهن الجسم بلا مزية»[4]، لذا استحال التقارب بين الوصي والقادة، حتى أنه لم يكن بمقدور رئيس الوزراء، أن ينتهج سياسة تحظى برضا الطرفين، بالرغم من مسعاه لرأب الصدع، وحرصه على إصلاح الموقف، إلاّ أنه عجز عن إقناع الوصي بالتفاهم معهم[5]. فالرجل، كما يعترف هو بذلك، كان «ضعيفاً» في موقفه السياسي، وغير قادر على الحسم، مما جعل القادة يقفون منه موقف الحذر القلق، ويقف الوصي منه موقف الحانق المشتبه[6]، ونتيجة لذلك أخذ الهاشمي يتعرض لضغط الوصي الذي أوعز إلى النواب المؤيدين لسياسته بتوجيه انتقادات قاسية لخصومه عن طريق مجلس النواب. ويبدو أن «رفض الوصي حل المجلس النيابي في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١، قد شجّع النواب على الكلام بحرية أكبر مما اعتادوا عليه بعض السنين»[7]. فشنوا حملة مركزة على وزارة الكيلاني المستقيلة، لسماحها بإقحام

---

(١) P.R.O., F.O., 371-27063, E 5/110/41, From B. Newton, Baghdad, to F.O., NO. 89, 1st. March 1941.

(٢) صباح علي غالب، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٣) عبد الجبار العمر، أسرار هروب الأمير عبد الإله من قصر الرحاب ليلة ١ نيسان ١٩٤١، «آفاق عربية»، العدد الخامس، مايس ١٩٨٥، ص ٧١.

(٤) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٥) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٦) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٤١٠.

(٧) P.R.O., F.O., 371-27067, E 1806/1/93, Confidential, From K. Cornwallis, Baghdad, to Eden, No. 122, 6th. April 1941.

الجيش في السياسة، إلى الحد الذي دفع الوصي للجوء إلى الديوانية، وطالبوا الحكومة القائمة ببيان إجراءاتها لوقف هذا التدخل في المستقبل[1]. وسجل لنا الهاشمي وصفاً معبراً لهذا الوضع، في مذكراته، بقوله: «أخذ النواب والأعيان المعارضون لا يتركون فرصة تمر إلاّ ويندّدون بأعمال القادة، وينتقدون الجيش، مما زاد في قلق الضباط، وشجع رشيد عالي الكيلاني وأعوانه على توسيع الثغرة بين الأمير والقادة. وظلَّ المعارضون يخوفون الأمير من القادة، ويلحون عليه بطلب معاقبتهم. وظلَّ رشيد عالي وأعوانه يحذرون القادة من الأمير، ويقنعونهم بأنّه لا بد أن ينتقم منهم»[2].

إزاء هاجس الخطر هذا، ما عاد أمام القادة خيار، سوى توحيد الصفوف، وتوطيد علاقاتهم بالجناح المدني للحركة القومية، الأمر الذي تمخّض عنه تأليف لجنة عُرفت باسم «اللجنة العربية»[3] التي اتخذت جملة من القرارات منها، رفض قطع العلاقات مع إيطاليا، والعمل على تعديل «القانون الأساسي» في أقرب فرصة ممكنة لتحديد صلاحيات الوصي، والتوسل بالوسائل كافة لجعل الوصي يرضى عن قادة الجيش، وإقالة الهاشمي إذا رفض الإذعان لمقررات اللجنة العربية، وإرسال وفد عالي المستوى لمقابلة الوصي والطلب منه تكليف الكيلاني بتشكيل وزارة جديدة، فضلاً عن تعهّد الجيش بعدم التدخل في السياسة[4].

كان من الطبيعي أن لا تحظى تلك المقررات بقبول الوصي أو الوزارة على حد سواء، مما أدّى إلى تأزم الموقف بين قادة الجيش والهاشمي الذي عانى في

---

(١) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/١٩٤١، الجلسة الخامسة والعشرون في ٢٤ شباط، ص ٣١٦.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٣) M. Tarbush, Op. Cit., P. 173.

تعرف أيضاً بـ «اللجنة السبعة» وقد أقسم أعضاؤها الذين حملوا اسماء مستعارة، على إنقاذ البلاد العربية من الاستعمار وتحقيق استقلالها، وهم المفتي الحسيني (مصطفى)، رئيس اللجنة، ورشيد عالي الكيلاني (عبد العزيز)، ويونس السبعاوي (فرهود)، وناجي شوكت (أحمد)، وصلاح الدين الصباغ (رضوان)، وفهمي سعيد (نجم)، ومحمود سلمان (فارس). وقد بدأت اجتماعات اللجنة في دار المفتي الكائنة في شارع الزهاوي. ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ M. Khadduri, Op. Cit., P. 164.

(٤) عبد الرزاق الحسني، وثبة مايس التحررية ١٩٤١، «المثقف العربي» (مجلة)، العدد السادس، بغداد حزيران ١٩٧٢، ص ص ٩ ـ ١٠.

الوقت نفسه، من ضغط الوصي، والسفير البريطاني، لحمله على قطع العلاقات مع إيطاليا، الموضوع الذي حاول الهاشمي إقناع قادة الجيش به[1]. لكنه سرعان ما وجدهم مستميتين في معارضة هذه الخطوة، مما دفع مجلس الوزراء في سبيل حرية التصرف، إلى التفكير بجدية بـ «إزالة هؤلاء الضباط من مراكزهم»[2].

في هذا الوقت أدرك القادة أن مراكزهم أصبحت مهدّدة، وأن الوصي يحاول استعادة سلطته بنقلهم من بغداد، وربما إحالتهم على التقاعد في مرحلة لاحقة[3]. وقد أسهم أنصار الكيلاني بقسط وافر في هذا الموضوع، من خلال مبالغتهم في تصوير عداء الوصي للقادة من جهة، والإيعاز إليهم بمناوءة الوصي ومقاومة مخططاته من جهة ثانية، فضلاً عن الإشاعات والدعاية التي كان يغذيها المحور، والتي أسهمت في خلق جو من الخوف وعدم الثقة بين الطرفين[4]. وإصلاحاً للموقف المتأزم حاول الهاشمي مجدداً، إقناع الوصي بالتفاهم مع القادة، لكن مسعاه باء بالفشل[5]، الأمر الذي، اضطره أخيراً أن يجهر برأيه قائلاً: «لا بد من الموافقة على ما يريده الإنكليز، أمّا رضا الوصي على قادة الجيش فمستحيل»[6]. ومما زاد في تفاقم الأزمة بين الوصي والقادة، صدور «إرادة ملكية» في السادس والعشرين من آذار ١٩٤١ تقضي بنقل العقيد كامل شبيب من قيادة الفرقة الأولى ببغداد، إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية، بدل اللواء الركن إبراهيم الراوي، الذي كان الوصي يرتاح له لاعتداله وعدم تدخله في السياسة، كما صدرت الأوامر إلى العقيد صلاح الدين الصباغ بنقل مقره من بغداد إلى جلولاء[7].

كان هذا القرار يعني لدى القادة أن الوصي قد وطّد العزم على تنفيذ ما يدور

---

(١) للتفاصيل ينظر: طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٤١١ ـ ٤١٣.

(٢) P.R.O., F.O., 371-2707, E 3286/1/93, Confidential, From K. Cornwallis, Baghdad, to Eden, No. 143, 28th. April 1941.

(٣) د. فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، بغداد ١٩٧٩، ص ١٩٤.

(٤) M. Khadduri, Op. Cit., P. 208.

(٥) نضر علي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٦) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

(٧) عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، صيدا بلا، ص ١٠٠؛ P.R.O., F.O., 371-27067, E 1806/1/93m Confidential from, K. Cornwallis, Baghdad, to Eden, No. 122. 6th. April 1941.

في خلده. لذا رفضوا الامتثال لهذه الأوامر، التي عدوها مؤامرة بريطانية تستهدف تفريق شملهم بالتعاون مع الوصي، وبتنفيذ من رئيس الوزراء بصفته وزيراً للدفاع[1]. و«انتشرت إشاعات تقول بأنّ هؤلاء الضباط قد مزّقوا الأوامر، وبأنّ التمرد أصبح محتماً»[2]. وخلال اجتماعهم بالهاشمي، بحضور وكيل رئيس أركان الجيش، أعلن العقداء الأربعة أنهم لا يوافقون على تنفيذ أمر النقل مهما تكن النتائج. لكن الهاشمي طالبهم بتنفيذ الأمر الذي عده قراره الشخصي وليس تنفيذاً لرغبة الوصي[3].

إنّ كلام الهاشمي هذا لا يمثل جوهر الحقيقة لسببين: الأول: أن الهاشمي اجتمع بالوصي، بعد ثلاثة أيام من صدور قرار النقل، وشرح له موقف القادة، ملقياً اللوم عليه، لرفضه استقبالهم بهدف عرض إخلاصهم له، وليعلن لهم رضاه عنهم ولو «بصورة ظاهرية»، وقد ختم حديثه مع الوصي بالقول: «لا يجوز لي أن أبقى متفرجاً والنار تلتهب»، فكان جواب الوصي له الإمهال مدة قصيرة قبل أن يقبل حضورهم أمامه، فتأكّد الهاشمي، أن الوصي يريد استشارة بعض مَن يثق بهم قبل استقبالهم[4]. الثاني: محاولة الهاشمي تجنّب دفع القادة إلى التمرّد، بعد أن أدرك عدم جدوى الإصرار على تنفيذ قرار النقل، وآثر البقاء على علاقاته الطيبة معهم، فوعدهم بتجاهل القرار مقابل حصوله على وعد منهم بعدم تدخلهم بعد ذلك في السياسة[5]. إلاّ أن الوصي أصرّ لي أنه ليس من اللائق بهيبة الحكومة، ولا من مصلحة البلاد التراجع عن قرار النقل، وإبقاء «هؤلاء الضباط القلائل مسيطرين على شؤون الدولة ينفذون ما يشاؤون ويرفضون ما يشاؤون»[6]. وهذا ما أكّده السفير البريطاني بازل نيوتن، في برقية بعث بها في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٤١ إلى خارجية بلاده بقوله: «إن الوصي بعث إليه يوم أمس أنباء مفادها أنه منذ بضعة أيام صدر أمر نقل كامل شبيب، أحد العقداء الأربعة، إلى الديوانية، إلاّ أنّه رفض أن ينفذ الأمر. وقد رجا رئيس الوزراء من الوصي أن يستقبل هؤلاء الضباط

---

(١) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٢) P.R.O., F.O., 371-27067, E 1806/1/93, Confidential, From K. Cornwallis, Baghdad, to Eden, No. 122, 6th. April 1941.

(٣) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٤) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٤١٧ ـ ٤١٨.

(٥) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ١٨٩؛ M. Khadduri, Op. Cit., P. 209.

(٦) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٤.

الأربعة، وأن يقبل اعتذارهم، ومن ثم تعد مسألة سلوكهم خلال الأزمة الأخيرة منتهية، ولكن الوصي رفض هذا الاقتراح»[1].

ترأس الوصي، اجتماع مجلس الوزراء، في قصر الرحاب، صباح الحادي والثلاثين من آذار ١٩٤١ وحضره رئيسا مجلسي الأعيان والنواب، السيد محمد الصدر ومولود مخلص. وقد أثار الوصي ما طلبه الهاشمي منه بخصوص موافقته على استقبال القادة لتقديم الولاء له ليتم نزع فتيل الأزمة، لكنه تردّد في الأمر خشية أن يعود القادة إلى افتعالها من جديد. إلاّ ان جميع الوزراء أيدوا طلب الهاشمي، فقد قال وزير الخارجية توفيق السويدي، لا يحق للوصي «أن يغضب بصفته الشخصية، بل يجب أن يعتبر نفسه أميراً بمثابة ملك، ويكظم غيظه، ويعمل بمشورة رئيس حكومته»[2]. ويقول الوصي أن الهاشمي قد دافع، في هذا الاجتماع، عن القادة بحرارة، وأكّد أنهم قد أقسموا له بشرفهم العسكري على عدم التدخل في السياسة، فانفض الاجتماع باكتفاء المجلس بضمانات الهاشمي[3]، الذي ينفي أنه دافع عن القادة أو قدّم ضمانات عنهم، لكنه حاول تنقية الأجواء ما بين الوصي والقادة، إلاّ أن مسعاه باء بالفشل[4].

ولئن فشل رئيس الوزراء، في الاجتماع المذكور، في إقناع الوصي بالتفاهم مع القادة، فإنه نجح في حمله على إصدار «ارادة ملكية» بتأجيل جلسات مجلس النواب[5]، مما ولّد ارتياحاً لدى قادة الجيش، لأنّهم أصبحوا أكثر قدرة على الحركة[6]. فقرّروا الأخذ بالمبادرة، واتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة الموقف الراهن[7]. فأعلنوا مساء الأول من نيسان ١٩٤١ حالة الطوارئ في معسكري الرشيد والوشاش، وأصدروا الأوامر لبعض وحدات الجيش بمحاصرة قصر الرحاب مقر الوصي والسيطرة على المواقع الحساسة في بغداد[8]. وفي الوقت

---

(١) P.R.O., F.O., 371-27062m Decypher, From B. Newton, Baghdad, to F.O., No. 354, 31st. March 1941.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٤١٨ ـ ٤١٩.

(٣) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢١٣.

(٥) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢١٣.

(٧) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٤٥٨.

(٨) M. Khadduri, Op. Cit., P. 209.

نفسه، توجّه وكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي وآمر القوة الآلية العقيد فهمي سعيد، إلى دار رئيس الوزراء طه الهاشمي، وأخبروه أنهم لا يطمئنون إلى سلوك الوصي الذي عزم على الفتك بهم بتحريض من خصومهم، مما جعل حياتهم في خطر، ودفع بهم إلى تغيير الوضع بشكل يُطمئن إليه، ثم طلبوا منه التعاون مع الكيلاني لتأليف وزارة جديدة غير أن الهاشمي حاول جاهداً إقناعهم بالعدول عن هذه الخطوة، ووعدهم بأن يعمل ما بوسعه لإصلاح الأمر، ولاسيما أن الوصي وافق على مقابلة القادة والمصالحة معهم[1]. وبعد أن اتضح للهاشمي إصرارهم على إقالة الوزارة، أخبرهم بضرورة عرض الأمر على الوصي، الذي حاول الهاشمي الاتصال به هاتفياً، لكنه لم يتلق رداً من قصر الرحاب[2]، عندها أسقط في يده، وسلمهم كتاب استقالته حقناً للدماء[3].

أمّا الوصي، الذي أيقظه من نومه أحد خدمه، على إثر مشاهدته حركة غير اعتيادية لبعض قطعات الجيش حول منطقة القصر، فقد عزم على إنقاذ نفسه، وتمكّن من الهرب، وهو بلباس النوم، إلى دار عمته الأميرة صالحة في جانب الرصافة[4]. ويبدو أن القوة التي حاصرت قصر الرحاب لم تكن مخوّلة باعتقال الوصي، وإن كان ذلك بإمكانها، بقدر ما كانت تهدف إلى تضييق الخناق عليه ومنعه من تكرار ما قام به سابقاً[5].

على إثر اختفاء الوصي، قرّر الكيلاني وقادة الجيش الالتقاء بالهاشمي للتباحث حول الوضع الحرج الذي نجم عن ذلك، فالتقى الطرفان في دار الهاشمي، صباح الثاني من نيسان ١٩٤١، بحضور أعضاء الوزارة كافة، فأوضح لهم الكيلاني أن الجيش ما عاد يثق بالوصي، إثر هربه المرة الثانية، وأنه يتعيّن إيجاد حل للأزمة الجديدة، من خلال موافقة الهاشمي على الاشتراك معه في

---

(١) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٤١٩.

(٢) كان الوصي لحظة اتصال الهاشمي نائماً، لكن خادمه رفض إيقاظه، عندها طلب الهاشمي الاتصال بسيدات القصر لأجل أن يوقظن الوصي، فأخبره الخادم بعدم تمكنه من الوصول إلى جناح السيدات، فهدّده الهاشمي قائلاً: «إن المسألة ضرورية جداً». لكن الخادم أقفل الخط، فحاول الهاشمي الاتصال مرتين بعد ذلك من غير جدوى. ينظر: عبد الجبار العمر، أسرار هروب الأمير... ص ٧٤.

(٣) للتفاصيل ينظر: طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ١٦٨.

(٥) عبد الجبار العمر، أسرار هروب الأمير... ص ص ٦٥ ـ ٦٧.

الحكم، إلاّ أنّ الأخير رفض العرض قائلاً: «إني لست خصماً للوصي حتى أتفق على حركة تحدث ضده»[1]. وبعد مناقشات طويلة انتهى الطرفان إلى اتفاق يقضي ببقاء وزارة الهاشمي والتنسيق بينها وبين أبرز ساسة البلاد لإنقاذ الموقف، وامتناع الجيش عن التدخل في السياسة مستقبلاً، وتشكيل وفد يقوم بعرض الأمر على الوصي لإقناعه بالموافقة على هذا الاتفاق، وعودته إلى بغداد إن كان غائباً عنها[2]. ويعلّق السفير البريطاني، على تلك التطورات قائلاً: «يبدو أن طه الهاشمي لم يقرر ما يفعل، إلاّ أنه وافق على ما يظهر على أن يستمر بالحكم حتى يعثر على الوصي»[3].

وفيما يتعلق بالوصي، يؤكّد الدكتور سندرسن أن الأميرة بديعة، شقيقة الوصي، قد طلبته هاتفياً في الساعة الثالثة من فجر الثاني من نيسان ١٩٤١ للحضور إلى دار عمتها الأميرة صالحة بحجة مرض الأخيرة، فلما حضر اطلعه الوصي، الذي كان «متهيجاً»، على شهادة طبية تثبت وفاته بـ «السكتة القلبية»[4]. وقد رغب الوصي باللجوء إلى دار السفارة البريطانية، إلاّ أن سندرسن أقنعه بأنّ من الأفضل له أن «ينشد الأمان في المفوضية الأمريكية»، وبهدف التمويه، وعملاً بنصيحة سندرسن، تنكّر الوصي بمساعدة عمته بملابس نسائية، وركب عربة تجرها الخيول قاصداً دار المفوضية الأمريكية، وهي الخطة التي حظيت بموافقة السفارة البريطانية[5].

ويؤكّد الوزير المفوض الأمريكي بول نابنشو، في برقية بعثها إلى خارجية بلاده مساء الثاني من نيسان ١٩٤١، وصول الوصي إلى دار المفوضية صباح اليوم نفسه مرتدياً «عباءة نسائية فوق البجامة». ويبدو من البرقية أن نابنشو قد دبّر عملية هرب الوصي إلى الحبانية دون أن يشعر بها أحد، حيث يقول: «وبعد تبادل الآراء

---

(١) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٤٢٢، إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٢) د. فاضل البراك، المصدر السابق، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٣) P.R.O., F.O., 371-27062, Decypher, From B. Newton Baghdad, to F.O., No. 41, 2nd. April 1941.

(٤) يبدي أحد الباحثين شكه في صحة تلك الشهادة الطبية، حيث يقول: إذا كان قادة الحركة قد هيأوا مثل تلك الشهادة لاستخدامها في تبرير وفاة الأمير إذا حتمت الأمور القضاء على حياته، فكيف وصلت مثل تلك الوثيقة الخطيرة إلى يده وهي تمثل أدق الأسرار التي يجب أن تحجب عنه. ينظر: عبد الجبار العمر، أسرار هروب الأمير... ص ٧٥.

(٥) للتفاصيل ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩.

بيني وبين الوصي والسفير البريطاني في المفوضية، أخذت الوصي بسيارتي إلى القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية، ترافقنا عقيلتي للتمويه، وكان الوصي ملقى على أرضية المقعد الخلفي في السيارة مغطى ببساط، ومررنا دون اعتراض من وحدات الجيش المتمركزة على طول الطريق حيث كانت السيارات توقف ويجري تفتيشها»[1]. وهكذا تمكّن الوصي ومرافقه عبيد المضايفي، الذي أقلته سيارة أخرى تابعة للقوة الجوية البريطانية، من الوصول إلى الحبانية بصحبة ضابط الاستخبارات البريطاني دونفيل Donvill[2].

وفي الحبانية، التقى الوصي السفير البريطاني الجديد كورنواليس الذي أبلغه بأنّه يعتقد أن الحلول السلمية قد فات أوانها، وأن قادة الجيش والكيلاني مصمّمون على تسلّم السلطة، وانهم إمّا يعزلوه من الوصاية أو يجعلونه العوبة في أيديهم، وشجعه على القيام بعمل قوي وفعّال لاستعادة السيطرة على الموقف، فطرح الوصي فكرة السفر إلى البصرة، وتشكيل حكومة هناك، الرأي الذي حظي بموافقة السفير شريطة أن يكون الأيوبي أو المدفعي رئيساً لهذه الحكومة[3]. واقترح السفير على الوصي أن يقوم باستدعاء أعضاء مجلس الأمّة إلى البصرة للحصول على تأييدهم لقضيته، وأن يوجه بياناً إلى الشعب العراقي يهاجم فيه الحركة، ويعد بالعفو العام عن جميع الضباط والجنود الذين أعلنوا ولاءهم لقادة الجيش مقابل أن ينبذوا هذا الولاء. وقام السفير بتزويد الوصي بالأموال اللازمة لمقاومة الحركة الجديدة، وكلّف مستشار السفارة هولمان Holman، بمرافقة الوصي إلى البصرة، للتحقق مما يفعله، ومساعدته في إنجاز مهمته[4].

---

(١) USNA, R 15, 890 G. 00/535, Confidential, Tel. No. 54, April 2, 1941.

(٢) J.A. Thorpe, «The United States and the 1940-1941 Anglo-Iraq crisis», American Policy in Transition, «The Middle East Journal», Washington, Vol. 25, Winter 1971, P. 84, Freya Stark, East is West, London 1945, P. 139.

(٣) كان الوصي يرغب في أن يأخذ ناجي السويدي على عاتقه مهمة تأليف الوزارة الجديدة، على أن تطلق يده في اختيار أعضاء وزارته، الأمر الذي نقله الشريف فواز إلى العقيد محمود سلمان. ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ١٧٧.

(٤) P.R.O., F.O., 371- 27062, Confidential, From K. Cornwallis, to F.O., No. 267, 4th. April 1941.

ويذكر باحث أن المستشار البريطاني في وزارة الداخلية ادموندز (Edmonds) هو الذي رافق الوصي، في رحلته من الحبانية إلى البصرة. ينظر: د. فاضل البراك، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

اكتشف الكيلاني وقادة الجيش، غداة الثاني من نيسان ١٩٤١، هرب الوصي من العاصمة إلى القاعدة البريطانية في الحبانية ثم إلى البصرة، بعون ومساعدة السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية في بغداد، فعدوا ذلك خطوة متفقاً عليها ضمن مؤامرة بريطانية واسعة، تستهدف النيل من استقلال وسيادة العراق[١]. فاجتمعوا صباح اليوم التالي في معسكر الرشيد، وقرّروا تأليف «مجلس للدفاع الوطني»[٢]، لتسيير شؤون البلاد طوال غياب الوصي الذي لا بد من تقرير مصيره إذا أصرَّ على موقفه، ولم يستجب لرغبات قادة الجيش[٣]. بعد ذلك قابل الكيلاني الهاشمي، حيث أحاطه علماً بعزم الجيش على تسلّم السلطة، إلاّ أنَّ الهاشمي حذره، المرة الأخيرة، بأن لا يصطدم مع الوصي، وعليه أن يفكّر في أن محاولته قد تفشل[٤].

في خضم هذه الأحداث، قرّرت الكتلة العسكرية في بغداد أن تسرع في إقامة حكومة الدفاع الوطني، في الثالث من نيسان ١٩٤١، برئاسة الكيلاني، وضم مجلسها العقداء الأربعة وعلي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي[٥].

وقد عدَّ الوصي قيام هذه الحكومة خروجاً على «دستور الدولة وقوانينها، وسياستها التقليدية، بقصد خدمة دول المحور»، ووصفها «بالحركة الهدّامة»، التي أقدم عليها الكيلاني «مستعيناً بنفوذ زمرة من الضباط... ومساندة بعض الضيوف الذين بالغنا بإكرامهم فأساؤوا المقابلة[٦]، وبحماسة بعض قصار النظر من المواطنين الذين لا يرون أبعد من أنوفهم»[٧].

---

(١) د. وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، بغداد ١٩٨٧، ص ٤٧.

(٢) تألف من الكيلاني رئيساً وعضوية كلٍّ من وكيل رئيس أركان الجيش وقادة الفرق الأربعة وآمر القوة الجوية ومدير الحركات العسكرية ومدير شؤون الدفاع، فضلاً عن يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ علي. ينظر:
P.R.O., Air 23, 2927 X/M 6979, Extracts on Military Information From File No. S. 10868/45/ Air I, «Baghdad Political Crisis», April 1941, P. 17

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٤٠ ـ ٤١.

(٤) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٥) يونس بحري، أسرار ٢ مايس ١٩٤١ أو الحرب العراقية ـ الانكليزية، بغداد ١٩٦٨، ص ٧٠؛ M. Tarbush, Op. Cit., P. 174.

(٦) إشارة إلى المفتي الحسيني ورفاقه.

(٧) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٧.

أمّا الكيلاني، فقد كشف النقاب عن دوافع قيام هذه الحكومة بقوله: في الوقت الذي انتزع فيه قادة الجيش استقالة الهاشمي، اختفى الوصي عن العاصمة، وتعذّر تشكيل حكومة جديدة لإدارة شؤون البلاد، التي أصبحت دون حكومة رسمية، الأمر الذي دفع بالجيش إلى التدخل خشية أن تدب الفوضى بالبلاد[1].

فيما أعلن الجيش في اليوم نفسه بيان لوكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي، عن أهداف هذه الحكومة وأسباب تكوينها التي عزاها إلى سوء تصرفات الوصي، ومخالفته لواجبات الوصاية» حتى بلغ به أنه لم يتورع عن التشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة من بعض الناس[2]، فتحدّى العرش الذي اؤتمن عليه، واندفع لتحطيم «الجيش الوطني». وأضاف البيان «وبدلاً من أن يكون سموه في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية، مجرداً من الحزبية والاندفاعات الشخصية، ترك واجبات الوصاية، ساخراً من حقوق الأمّة، معطلاً لأحكام دستورها»، لهذه الأسباب، وحرصاً على المحافظة على كرامة الشعب وسلامة الوطن اضطر الجيش إلى أن يعهد بإدارة دفة الأمور إلى حكومة الدفاع الوطني[3].

وكشف السفير البريطاني كورنواليس، عن رأيه في حكومة الدفاع الوطني، بقوله: «إن الكيلاني وراء الخطة التي يتوخى منها تسلّم الحكم بنفسه بتخويل من الجيش، وإن هدفه الآن انتزاع إرادة ملكية من الوصي لتعيينه رئيساً للوزراء، واذا ما فشل في ذلك، فإنّه سيجبر الوصي على الاستقالة»[4].

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) شرع الساسة المؤيدون للوصي بتنظيم مضابط تأييداً له، فلما عرضت على الشيخ عبد الواحد سكر والسيد علوان الياسري للتوقيع عليها رفضا ذلك، وقالا: إن الدستور العراقي ينص على أن «الملك مصون غير مسؤول» فلماذا يقحم الوصي نفسه في مثل هذه الأمور؟ ثم نقل الشيخ عبد الواحد القصة لرئيس الوزراء الذي أنكر صحتها. فلما برهن شيخ آل فتله على صدق روايته، كلّفه الهاشمي أن يزور وزير الداخلية عمر نظمي، ويطلعه على طبيعة هذه المضابط. فلما تأكّد الوزير من صحة ذلك، توجه مع الهاشمي إلى الوصي، وشجبا أمامه فكرة تنظيم هكذا مضابط، فردّ عليهما الوصي أنه لا علم له بهذا الموضوع. ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ١٨٥.

(٣) ينظر نص البيان في: «العالم العربي»، العدد ٤٧٢١، ٥ نيسان ١٩٤١، الوثبة ١٩٤١، منشورات مطبعة النجاح، بغداد ١٣٦٠ هـ، ص ص ٢٥ ـ ٢٨.

(٤) P.R.O., F.O., 371-27067, E 1806/1/93, Confidentialism From K. Cornwallis to Edan, No. 122, 6th. April 1941.

لقد استهدف الوصي من وراء اختياره البصرة تنظيم مقاومة منظمة أمام النظام الجديد الذي أراد أعداؤه وأده في المهد، عن طريق خلق ند قوي له بنقل الوصي ورهطه إلى البصرة، وجعلها مقراً مؤقتاً «لحكومة العراق الشرعية المعترف بها دولياً»[1].

* نشاط الوصي في البصرة:

في الساعة الثامنة من مساء الثالث من نيسان ١٩٤١، وصل الوصي إلى مطار الشعيبة على متن طائرة بريطانية قادماً من الحبانية، التي غادرها برفقة علي جودة الأيوبي[2]، ومرافقه الشخصي عبيد المضايفي، ثم انتقلوا إلى البصرة، واستقروا في فندق شط العرب في المعقل[3].

لم يكن اختيار الوصي للبصرة ناجماً عن فراغ، بل توجد جملة من الدوافع جعلته يعتقد أنها ستكون ملجأ ومقراً مثالياً له منها: أن البصرة فضلاً عن كونها ميناء العراق الذي يتصل من خلاله بالعالم الخارجي، تقع على الخليج العربي، الذي هو من ضمن مناطق نفوذ حلفائه البريطانيين، إلى جانب اعتقاده بأن المعسكرات البريطانية في البصرة (المعقل والشعيبة) ستدعمه للقيام بحركة مضادة لحكومة الدفاع الوطني، وتوقّعه إمكانية تجنيد عشائر المنطقة الجنوبية لخدمة قضيته، فضلاً عن وجود صالح جبر متصرفاً، وهو من العناصر المعروفة بولائها له[4].

استهل الوصي نشاطه في البصرة، بإجراء اتصالاته بكبار موظفيها، وضباط الجيش هناك، للعمل المضاد لحكومة الدفاع الوطني. وكان أول مَن حضر للقاء الوصي، متصرف اللواء صالح جبر، الذي اتصل بآمر حامية البصرة العقيد رشيد

---

(١) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٢٣.

(٢) توجه الأيوبي إلى القاعدة البريطانية في الحبانية، بعد أن تعذّر عليه الوصول إلى الموصل، وهناك التقى الوصي وقرّر مرافقته إلى البصرة. ينظر: جمعة عليوي فرحان ساجت الخفاجي، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ١٩٥.

(٣) د. رجاء خطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص ٣٧٣..

(٤) للتفاصيل ينظر: زينب كاظم أحمد العلي، البصرة خلال ثورة مايس ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.

جودة، ودعاه مع قائد قوات شط العرب اللواء الركن أحمد رشدي لمقابلة الوصي الذي اجتمع بهم بحضور علي جودة الأيوبي وصالح جبر حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، لمناقشة الوضع الراهن مشيراً إلى إقالة الجيش للهاشمي وقيامه بمحاصرة قصره وشرح لهم كيفية هربه من بغداد[1].

ويذكر الرائد الركن محمد حسن الطريحي، ضابط ركن مدفعية الفرقة الثالثة أن الوصي خاطب آمر الحامية خلال هذا الاجتماع، بقوله: «إن رشيد عالي بمساعدة شرذمة من ضباط حامية بغداد المعروفين بأطماعهم الشخصية التي يظهرونها باسم الصالح العام، تمكّن من إسقاط وزارة الهاشمي، وتسلّم الحكم عن طريق القوة. أمّا بقية أفراد الجيش وأبناء الأمّة، فهم بريئون من هذه الأعمال المنكرة التي يقوم بها نفر من الضباط المهووسين... وإني عزمت الآن على القضاء على هذه الفئة، وتخليص البلاد من أشرارهم ونواياهم الدنيئة، وسوف أجعل مقري الآن هنا مؤقتاً، حتى يتم لنا القضاء عليهم»[2]. فيما يؤكّد مقدم اللواء السابع عامر حسك أن الوصي طالب آمر الحامية، خلال الاجتماع المذكور، بتهيئة اللواء السابع للتقدم نحو بغداد، للقضاء على حكومة الدفاع الوطني. وأنه أكّد أن «بقية الضباط في بغداد، وقطعات الجيش في المناطق الأخرى، غير راضية عن تصرفات أولئك الضباط المتمردين، وأنهم سينضمون إلينا»[3].

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الوصي طلب في ختام الاجتماع من العقيد رشيد جودة مؤازرته وعدم إطاعة أوامر حكومة بغداد «غير الشرعية»، فأبدى الأخير ولاءه وتعلّقه بالبيت الهاشمي[4]. ولكنه، في الوقت نفسه، طلب من الوصي أن يمهله وقتاً كي يتسنى له الاتصال بمقر فرقته، لاستيضاح الموقف منهم، والعودة إليه ثانية[5]. وفي طريق عودة العقيد رشيد جودة إلى داره ليلاً أخبره صالح جبر بقرب وصول قوات بريطانية إلى البصرة للقضاء على حكومة الدفاع الوطني بمساعدة

---

(١) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٢٤.

(٢) عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس لسنة ١٩٤١، «آفاق عربية»، العدد الثالث، تشرين الثاني ١٩٧٩، ص ٨.

(٣) عامر حسك، أحداث البصرة في ثورة ٢ مايس ١٩٤١، بغداد ١٩٧٧، ص ٢٢.
ومن الجدير بالذكر أن آمر حامية البصرة لم يذكر هذا الأمر في تقريره المرفوع إلى رئاسة أركان الجيش في ٦ نيسان ١٩٤١. تنظر: زينب العلي، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٤) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٥) عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس... ص ٨.

قوات البصرة وقوات الموصل المؤيدة للوصي، فأيقن آمر الحامية أن الأمر ما هو إلاّ لعبة بريطانية محضة هدفها تدمير البلاد[1].

كان الوصي يهدف من وراء تكثيف اتصالاته بقادة الجيش في البصرة، إحراج موقف حكومة الدفاع الوطني، التي توجست خيفة من موقف آمر الحامية، الذي استماله الوصي إلى جانبه، فاتخذت التدابير اللازمة لإحباط تلك المحاولة، فاتصل الكيلاني بمتصرف لواء العمارة ماجد مصطفى، وحثه على الاتصال بقريبه العقيد رشيد جودة، وتوضيح أهداف حكومة الدفاع الوطني له، ومغبة انشقاق الجيش على نفسه وقد أفلحت جهود المتصرف في وقوف آمر الحامية إلى جانب حكومة الدفاع الوطني[2].

لم يقتصر نشاط الوصي على استمالة قادة الجيش في البصرة، بل طلب من الهاشمي وأعضاء وزارته الالتحاق به في البصرة، للعمل بعيداً عن «الضغط الموجود في بغداد»، وتعزيز موقفه لمجابهة حكومة الدفاع الوطني، لكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول إلى هناك[3]. وفي هذا الصدد يذكر الهاشمي في مذكراته، أنه تلقى رسالة من الوصي، صادرة من البصرة في الخامس من نيسان ١٩٤١، أعرب فيها عن أسفه «لانتحال» رشيد عالي لنفسه صفة رئيس الوزارة، وأنه لا يعترف بمشروعية عمله، ويعد وزارة الهاشمي هي الوزارة الشرعية التي طالب الوصي هيئتها بالتوجه إلى البصرة، حيث تمَّ تهيئة الأماكن الخاصة للإقامة والعمل، غير أن الهاشمي رفض الاستجابة لذلك[4]. وحاول عدد من الوزراء، منهم: وزير الخارجية توفيق السويدي ووزير المالية علي ممتاز الدفتري ووزير المعارف صادق البصام ووزير الاقتصاد عبد المهدي المنتفكي اللحاق بالوصي في البصرة بوسائل شتى وبمساعدة المفوضية الأمريكية في بغداد، لكن محاولاتهم باءت بالفشل[5].

---

(١) د. رجاء الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص ٣٨٧، محمود الدرة، المصدر السابق، ص ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ١٨٣. يشير الأستاذ فيصل فهمي سعيد أن رشيد عالي لم يتصل بشكل مباشر مع ماجد مصطفى بل عن طريق والده فهمي سعيد. مقابلة مع الأستاذ فيصل فهمي سعيد بتاريخ ١٩٩٧/٩/٨.

(٣) خطاب الأمير عبد الإله، ص ص ١٥ ـ ١٦.

(٤) طه الهاشمي: المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٤٢٧.

(٥) للتفاصيل ينظر: توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ص ٣٥١ ـ ٣٥٣.

ويؤكّد السفير البريطاني كورنواليس، في برقية بعث بها إلى خارجية بلاده، في الرابع من نيسان ١٩٤١، محاولة هؤلاء الوزراء اللحاق بالوصي في البصرة بقوله: «نتيجة للحديث الذي أجريته مع توفيق السويدي، فإنّه وعلي ممتاز وزميلين آخرين من الوزارة السابقة يحاولون الوصول إلى البصرة بمساعدتنا، وقد أرسلوا إلي رسالة يستفسرون فيها عن المساعدة العسكرية التي ستكون الحكومة البريطانية مستعدة لتقديمها إلى الوصي، في حالة إرسال المتمردين قوات إلى البصرة للقضاء على الحكومة الشرعية التي نأمل إقامتها هناك، فلم أرد على استفسارهم»(١). ويبدو أن السيطرة المحكمة للجيش على منافذ العاصمة، قد حالت دون التحاق الوزراء بالوصي(٢)، فلم يلتحق به سوى جميل المدفعي وداود الحيدري(٣).

على صعيد آخر ذكر قائد الفرقة الرابعة اللواء الركن إبراهيم الراوي، أن الوصي حاول استمالته، ليكون على رأس القطعات الزاحفة إلى بغداد، لتقويض حكومة الدفاع الوطني، فبعث إليه بهذا الخصوص رسالة شفوية نقلها ضابط الاستخبارات البريطاني دونفيل الذي كلّف ضابط الشرطة حسين فوزي الخيال بنقل فحوى رسالة الوصي إلى الراوي ومعرفة ردّه الذي جاء مخيباً لآمال الوصي(٤).

لم تكن مهمة الوصي في البصرة يسيرة، ولاسيما أن الكتلة العسكرية في بغداد قد وقفت بالمرصاد لتحركاته جميعاً، وحاولت قدر الإمكان، تجريده من أنصاره هناك. فخلال اليوم الأول لتأليفها، وجدت حكومة الدفاع الوطني، في وصول طرادتين بريطانيتين إلى البصرة، دون استحصال موافقة بغداد مسوغاً لانعقاد مجلس الدفاع الأعلى الذي قرّر الحيلولة دون اتصال الوصي برؤساء عشائر البصرة، واعتقال صالح جبر الذي انحاز كلياً إلى جانب الوصي، فضلاً عن تعزيز حامية البصرة بقوة إضافية، ومطالبة الحكومة البريطانية بالكف عن التدخل في شؤون العراق الداخلية(٥).

---

(١) مقتبس في: اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٢) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٤٤٢.

(٣) لجأ داود الحيدري إلى أمير ربيعة محمد الحبيب، في لواء الكوت، فدبّر أمر التحاقه بالوصي في البصرة. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٢٣. ويبدو لنا أن التحاق الحيدري قد تمّ بعد مغادرة الوصي لفندق شط العرب، حيث لم يشر أحد إلى وجوده في الفندق، وربما يكون قد التحق بالوصي مباشرة على ظهر البارجة البريطانية.

(٤) إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٥) M. Khadduri, Op. Cit., P. 214.

وبالاتجاه نفسه، سعى قادة الجيش في بغداد الى إضعاف موقع الوصي في البصرة، بتجريده من صفته الرسمية، ففي الرابع من نيسان ١٩٤١، تسلّم العقيد رشيد جودة برقية من رئاسة أركان الجيش جاء فيها نصاً: «الأمير عبد الإله عندكم في البصرة، وليست له صفة الوصاية. سيطروا على الموقف في البصرة. تتلقون أوامركم من رئاسة أركان الجيش مباشرة»[١]. وبذلك يكون قادة الجيش في بغداد أوّل مَن سعى إلى خلع الوصي عن منصبه، بالرغم من وجوده داخل الأراضي العراقية.

والواضح أن التزام كبار ضباط البصرة بمضمون البرقية الآنفة الذكر، قد أفقد الوصي الكثير من نفوذه هناك فبعد اجتماعه بضباط الحامية كشف العقيد رشيد جودة عن مضمون البرقية، وشرح لهم تفاصيل لقائه بالوصي، في الليلة الماضية، وطالبهم باتخاذ القرار المناسب في مثل هذا الموقف[٢]. فأجمع الضباط على أن عمل الوصي ليس في مصلحة البلاد وقرّروا، من بين عدة قرارات، عدم السماح بتشكيل حكومة في البصرة برئاسة الوصي، الذي لا بد من المحافظة على حياته، واعتبار رئاسة أركان الجيش المرجع الرئيس لتلقي الأوامر، وعدم السماح بنزول قوات بريطانية في البصرة إلاّ بموافقة حكومة الدفاع الوطني[٣].

على هذا الأساس اصطحب العقيد رشيد جودة ضباط حاميته إلى مقابلة الوصي، الذي استقبلهم بحضور صالح جبر وعلي جودة الأيوبي، وكرّر على مسامعهم ما أفضى به لآمر الحامية في الليلة الماضية[٤]. وأضاف قائلاً: «إن القائمين بالحركة «شرذمة قليلة» لا يؤيدها الجيش ولا البلاد، وأن الجيش المرابط في الموصل، مستعد للقضاء على الحركة، في الوقت الذي تتقدّم فيه قواتكم نحو بغداد، وختم حديثه بقوله: «سأذيع على الشعب منشوراً بهذا الخصوص من محطة إذاعة خاصة»[٥]. وأثناء حديث الوصي، كان صالح جبر يتصل هاتفياً بمتصرفي ألوية الجنوب والفرات الأوسط، لحثهم على مؤازرة الوصي، الذي ما ان أنهى حديثه، حتى أعلن صالح جبر أمام الحاضرين أن جميع الألوية المشار إليها تؤيد

---

(١) عامر حسك، المصدر السابق، ص ٢١.
(٢) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٢١٤.
(٣) عامر حسك، المصدر السابق، ص ٢١٤.
(٤) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ١٨٠.
(٥) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٢١٤.

الوصي وتساندهُ»[1].

بعد ذلك طلب الوصي من صالح جبر أن يلقي على مسامع الضباط البيان الذي اتهم فيه الكيلاني «باغتصاب الملك بالقوة بالتعاون مع الضباط المتمردين» وأنه «ساخط أشد السخط على هذه الأعمال المنافية للدستور»، التي تعرِّض البلاد لأوخم النتائج، ثم طالب الشعب بتقدير الموقف الدقيق الذي يستدعي منهم التكاتف في سبيل صيانة الدستور و«القضاء على هذه الحركات المقلقة التي تقوم بها هذه العصابة المتمردة»[2]. وتحدَّث الأيوبي، خلال هذا اللقاء، موضحاً للضباط «عدم شرعية» حكومة الدفاع الوطني، ثم حثَّهم على العمل الجاد لدعم الوصي وتأييده[3].

ولكن الأمور جرت على نحو لا يتفق مع رغبات الوصي، فقد قرَّر آمر الحامية وضباطه السيطرة على المطابع في البصرة ومصادرة البيان المزمع نشره في جريدة الثغر[4]، وعدم نشر أي بيان صادر باسم الوصي الذي يتحتم منعه وحاشيته من الاتصال مع أي جهة كانت، وإحكام السيطرة على دوائر البرق والبريد والهاتف هناك[5].

ومما زاد من صعوبات موقف الوصي في البصرة، إقدام حكومة الدفاع الوطني على تنفيذ قرارها باعتقال صالح جبر وإرساله مخفوراً إلى بغداد وذلك في الرابع من نيسان ١٩٤١[6]. الأمر الذي، استشف الوصي من خلاله تصميم قادة

---

(١) عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس... ص ١٣.

(٢) ينظر نص المنشور في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٢٥.

(٣) زينب العلي، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٤) أسهم شاكر النعمة، صاحب جريدة الثغر، مع صالح جبر في صياغة البيان الذي قرّر الوصي إذاعته إلى الشعب ومن ثم نشره في الجريدة المذكورة.

(٥) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٦) تنظر: «السجل» (جريدة)، العدد ٢٢٨/٧٨، البصرة، ٨ نيسان ١٩٤١. وكانت الدفاع الوطني مصمِّمة على إجراء محاكمة صورية لصالح جبر، بهدف إعدامه بتهمة التآمر على سلامة الدولة. فتوسّط كلٌّ من السيد علوان الياسري والحاج عبد الواحد سكر، وأفلحا في إنقاذه من الحكم. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٣٢. لكن ناجي شوكت يدَّعي أن الفضل يعود إليه في إطلاق سراح صالح جبر والسماح له بالسفر إلى إيران. ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣. ويبدو لنا أن الرأي الأول أقرب إلى الصواب.

الجيش في بغداد على تضييق الخناق عليه تمهيداً لإنهاء أمره. وقد صدق حدس الوصي، فلم تمضِ سوى ساعات قليلة على وصول أمر اعتقال صالح جبر، حتى وردت برقية أخرى من رئاسة أركان الجيش تفيد بفرض الإقامة الجبرية على الوصي[1]، فتمَّ قطع خطوط الهاتف عن فندق شط العرب، مقر إقامة الوصي، ثم اصطحب مقدم اللواء السابع عامر حسك، الذي أنيطت به تلك المهمة، عشرين جندياً لأجل حراسة الفندق ومنع الوصي من مغادرته أو الاختلاط بالآخرين، إلاَّ أن مقدم اللواء فوجئ بعدم وجود الوصي في الفندق[2]، وأثناء تفتيشه للفندق بحثاً عن الوصي التقى عامر حسك بجميل المدفعي، وكان بينهما سابق معرفة، فسأله المدفعي عن دوافع وجوده هنا، فأجاب عامر حسك «أتيت لحراسة الوصي» فردَّ المدفعي «لحراسته أم للقضاء عليه؟». وقد اتضح لمقدم اللواء، أن الوصي قد غادر الفندق قبل وقت قصير بصحبة الكولونيل جون وارد J. Ward، مدير ميناء البصرة. وبعد أن تأكّد مقدم اللواء بنفسه من عدم وجود الوصي في دار الكولونيل وارد، نقل تفاصيل مهمته إلى العقيد رشيد جودة، الذي أبرق إلى بغداد يعلمها بأنَّ الوصي قد غادر البصرة إلى جهة مجهولة[3].

ويمكن تحديد أسباب مغادرة الوصي لمقر إقامته بشعوره بإجراءات حامية البصرة ضده، واعتقال أنشط أنصاره صالح جبر، وعدم نشر البيان الذي كان ينتظره بفارغ الصبر، فضلاً عن قطع خطوط الهاتف عن مقر إقامته[4].

وبعد أن فشلت حامية البصرة في العثور على الوصي، لجأت إلى التحري عن الكولونيل وارد، للاستفسار منه عن مكان وجود الوصي، لكنه اختفى هو أيضاً، ولم يهتد أحد إلى محله. وفي هذه الأثناء أصدرت حكومة الدفاع الوطني أوامرها إلى حامية البصرة باعتقال جميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي، المهمة التي عهد إلى المقدم عامر حسك بتنفيذها، لكنه فشل أيضاً في العثور عليهما في مقر إقامة الوصي الذي غادراه خفية[5].

وهكذا بقيت حامية البصرة مقتنعة بأنَّ الوصي وحاشيته، قد غادروا البصرة

---

(١) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٢١٥.
(٢) د. رجاء الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص ٣٦٧.
(٣) عامر حسك، المصدر السابق، ص ٢٨.
(٤) زينب العلي، المصدر السابق، ص ص ٣٣ ـ ٣٤.
(٥) عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس... ص ٩.

بطائرة بريطانية، وبقي هذا الاعتقاد سائداً حتى الخامس من نيسان ١٩٤١، حين وصل البصرة وفد حكومة الدفاع الوطني المؤلّف من الرائد الركن محمود الدرة والرائد الركن محمد حسن الطريحي، الذي ذكر أنه كُلِّف من قائد الفرقة الثالثة، العقيد صلاح الدين الصباغ، بالذهاب إلى البصرة مع محمود الدرة لإلقاء القبض على الوصي[١]، وجلبه إلى بغداد لاعتقاله أو تسفيره من الأردن. وأنه اتصل هاتفياً، قبل سفره إلى البصرة، بالمقدم عامر حسك لتنفيذ الأمر. وأضاف الطريحي، أن الاستخبارات البريطانية تمكّنت، أغلب الظن، من التقاط المكالمة الهاتفية مما أتاح للوصي فرصة الهرب من مقر إقامته، قبل أن يصل إليه المقدم عامر حسك، الواقع الذي أطلعنا عليه عند وصولنا إلى البصرة، ونقلته هاتفياً إلى العقيد صلاح الدين الصباغ، الذي أمرنا بالعودة إلى بغداد في اليوم نفسه، لكن سوء الأحوال الجوية اضطرنا إلى المكوث في البصرة يوماً آخر، وخلال ذلك نقل لنا ضابط الاستخبارات طارق الزهير، أنه شاهد الوصي على البارجة البريطانية في شط العرب[٢]. الحقيقة التي أشار اليها السفير البريطاني كورنواليس، في تقريره الذي رفعه الى خارجية بلاده حول احداث عام ١٩٤١ في العراق بقوله: «كان الوصي في الحقيقة يأمل أن يفرض وجوده في البصرة، لكن الجيش انقلب ضده، فاضطر إلى الالتجاء هو والمدفعي والأيوبي إلى باخرة بريطانية»[٣].

لقد اتضح لحامية البصرة أن الكولونيل وارد عندما اصطحب الوصي من الفندق توجّه به إلى القاعدة الجوية البريطانية القريبة من داره، ومن هناك استقلا زورقاً بخارياً أوصلهما إلى البارجة البريطانية (كوك شبير)[٤] الراسية في المعقل لغرض الصيانة، وقد ظلّ الوصي على متنها حتى الساعة التاسعة مساءً حين غادرها برفقة الكولونيل وارد إلى محطة اللاسلكي القريبة من دائرة الميناء[٥]. فأذاع بياناً

---

(١) ذكر محمود الدرة أنه لا يعرف السبب الذي دعا الطريحي إلى كتابة هذه الفقرة المخالفة للحقيقة والمتناقضة مع الواقع في تقريره الذي رفعه إلى قيادة الفرقة الثالثة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٤١. ينظر: محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

(٢) مقتبس في: زينب العلي، المصدر السابق، ص ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) P.R.O., F.O., 371-31371, E 460/1/42, Confidential, From K. Cornwallis to F.O., No. 55, 8th. March 1942.

(٤) ورد ذكرها في بعض المصادر «فالمادث». ينظر جمعة الخفاجي، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٥) عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس... ص ١٣.

إلى الشعب العراقي، هاجم فيه الكيلاني، وقادة الجيش، اللذين أرغموا الهاشمي على الاستقالة التي تعد في نظره «غير شرعية» لأنها لم تقترن بموافقته. ثم كشف النقاب عن أسباب مغادرته العاصمة التي عزاها إلى محاصرة الجيش لقصره والعمل المضاد بحرية أكبر. وطالب الشعب، في ختام بيانه، بتأييده ضد حكومة الدفاع الوطني حتى يتم القضاء على «الفتنة»[1]، وقد أعيدت إذاعة البيان مرتين بين الساعة التاسعة والعاشرة مساء كما قامت السفارة البريطانية في بغداد بطبع مئات منه ووزعتها في أنحاء مختلفة من العراق[2].

على أثر إذاعة البيان، وجه وكيل متصرف البصرة صالح حمام، أمراً إلى مديرية شرطة البصرة بالتحري عن محل وجود الوصي ومكان الإذاعة التي بثت بيانه، وانتهى التحري إلى نتيجة مفادها أن الوصي ما يزال على البارجة البريطانية، أمّا الاذاعة فهي المحطة اللاسلكية العائدة إلى مديرية الميناء التي هيأها الكولونيل وارد نفسه[3]. ومع أن البريطانيين أنفسهم أكّدوا، في وثائقهم الخاصة نتيجة هذا التحقيق[4]. إلاّ أنّ بعض الدراسات العراقية قد اختلفت في تحديد مكان هذه الإذاعة، فقد ذكر صلاح الدين الصباغ أن البريطانيين نصبوا للوصي إذاعة سرية في مطار الشعيبة كانت «تذيع باسم عبد الإله ما عنَّ لها وطاب من طعن وقدح بأحرار العرب وجيش البلاد»[5]. في حين أشار الحسني أن الحكومة البريطانية قد نصبت للوصي محطة الإذاعة اللاسلكية في البارجة البريطانية، كما عينت العقيد جيرالد دي غوري G. De Gaury سفيراً لها لدى الوصي الذي تسلّم أوراق اعتماده على ظهر البارجة البريطانية[6].

ولمعالجة الموقف أصدرت حكومة الدفاع الوطني بعد إذاعة ذلك البيان أوامرها إلى حامية البصرة بمراقبة الوصي مراقبة صارمة، ويستدل من تقارير مديرية شرطة البصرة أن الوصي خلال مدة مكوثه في البصرة البالغة ثلاثة عشر يوماً لم يغادر البارجة البريطانية خلالها سوى مرة واحدة، في التاسع من نيسان ١٩٤١،

---

(١) ينظر نص البيان في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٣٣.

(٢) زينب العلي، المصدر السابق، ص ص ٣٦ ـ ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤) P.R.O., F.O., 371-27064, E 1423, From F.O., to K. Cornwallis, Baghdad, 12th. April 1941.

(٥) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٣٢.

عندما أصيب بمرض نقل على أثره إلى مستشفى المعسكر البريطاني في المعقل[1]. مع ذلك هناك مَن يؤكّد أن أوامر حكومة الدفاع الوطني فيما يتصل بمراقبة الوصي، لم تكن سوى حبر على ورق، لأنّه بقي يتنقل بكامل حريته بين مقر القوة البريطانية في المعقل والبارجة البريطانية التي كان على متنها، لأنّ هذا المقر كان من المناطق المحظور على القوات العراقية دخوله[2].

وكان الوصي خلال ذلك يراقب الأحداث عن كثب ويسعى إلى استطلاع آراء الناس في التطورات الراهنة آنذاك، فقد أوضح تقرير لمديرية شرطة البصرة أن زورق المراقبة العائد إليها كان قد شاهد شخصاً في زورق صغير يقترب من البارجة التي يقيم فيها الوصي، وبعد عودته، استدعته الشرطة وحققت معه، فتبيّن أن صاحب الزورق من سكنة البصرة، وقد عبر إلى جهة المعقل بحثاً عن عمل، وحينما أصبح على مقربة من البارجة، أشار إليه شخص كان واقفاً في مؤخرتها بالاقتراب منه، لم يكن ذلك الشخص سوى الأمير عبد الإله، الذي استفسر منه فيما إذا كان هناك وجود لقوات الجيش أو الشرطة على ضفة شط العرب، وعن طبيعة الزوارق التي تجوبه، وعن رأي الناس في البصرة، وما يُشاع بينهم حول التطورات الراهنة، ولكي يخدع الوصي صاحب الزورق، ادّعى أمامه بأنّه شخص أجنبي، جاء على متن هذه البارجة، وأنه تعلّم اللغة العربية حديثاً، لكن صاحب الزورق فاجأ الوصي بمعرفته لشخصيته الحقيقية، حيث سبق له أن عمل مستخدماً في فندق شط العرب في العام الماضي، عندما نزل الوصي فيه أثناء زيارته للبصرة آنذاك، فأنكر الوصي ذلك، وعلى أثر مشاهدته تحرّك أحد زوارق الشرطة في الجانب الأيسر لشط العرب، طلب الوصي من صاحب الزورق الانصراف على أمل أن يعود اليه في الساعة الرابعة عصراً»[3].

وبالاتجاه نفسه، لا يستبعد أن اتصلت بالوصي بعض الشخصيات البصرية التي لم تحدّد موقفها بعد من التطورات التي حصلت في بغداد. وكان الكولونيل وارد واسطة هذا الاتصال، مع ذلك، لم تكن تلك الأخبار التي وصلت إليه مشجعة[4]. فقد كشفت وثيقة بريطانية عن حقيقة الوضع في البصرة بالقول: أن

(١) للتفاصيل تنظر: زينب العلي، المصدر السابق، ص ٤١.
(٢) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ١٩٢.
(٣) زينب العلي، المصدر السابق، ص ١٧٠.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤١.

السلطات المحلية هناك لم تفصل نفسها عن حكومة رشيد عالي، وهي غير مستعدة للتعاون معنا في إقامة نظام حكم إداري محلي بديلاً، خوفاً من الانتقام الشديد. واذا ما أقدمت بريطانيا على طرد الموظفين العراقيين المعادين وعيّنت بدلاً منهم آخرين متعاونين، فإنّ ذلك سوف يقدّم دعاية أخرى جيدة إلى رشيد عالي. وأضافت الوثيقة تقول: إن الطريقة الوحيدة لتجاوز هذا هي قيام الوصي بتشكيل حكومة بديلة تعترف بها حكومة صاحب الجلالة. وأن هذا سوف يزيل المخاوف الكامنة لحاشية الوصي من أنّنا قد عزمنا على تسلّم إدارة البلاد[١].

وظلّ الوصي على ظهر البارجة البريطانية يبذل قصارى جهده لمقاومة حكومة الدفاع الوطني دون جدوى، وفي هذا الصدد كتب السفير البريطاني كورنواليس، إلى خارجية بلاده في التاسع من نيسان ١٩٤١ يقول: «لقد تلاشت فرص الوصي لتنظيم مقاومة فعالة في المستقبل القريب، فهو منعزل في البصرة، وليس له أنصار في البلاد لديهم الجرأة الكافية للتحرك علناً لصالحه...»، وأضاف «وربما انقضى وقت طويل قبل أن يصبح بالإمكان تنظيم معارضة نشيطة ضد هذا النظام، وليس هناك شيء يمكن ان يلحق ضرراً في الوقت الحاضر برشيد عالي سوى التدخل المسلح من جانبنا»[٢] الرأي الذي لقي ترحيباً من لدن الحكومة البريطانية التي عدت على لسان رئيس وزرائها ونستون W. Churchill أن «الوضع في العراق مخالف للحياة النيابية مخالفة صريحة، وهي تنتظر معلومات عن تأليف وزارة دستورية»[٣].

وإزاء ذلك، طرح رشيد عالي على السفير البريطاني مقترحين لحل الأزمة القائمة، تضمّن الأول: قبول الوصي استقالة الهاشمي[٤]، وتكليف الكيلاني بتأليف وزارة جديدة تقوم بتعيين الشريف شرف نائباً عن الوصي الذي سيمنح إجازة مدة أربعة أشهر يقضيها خارج البلاد. وكان هذا الاقتراح بديلاً عن دعوة مجلس

---

(١) P.R.O., Air 23, 5912 X/M 6847, Secret Cypher Massage, From Mideast to A.O.C. Iraq, No. 136, 14th. May 1941, P. 38.

(٢) P.R.O., F.O., 371-27063, Tel. Immediate, From K. Cornwallis to F.O., No. 292, 9th April 1941.

نقلاً عن: إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٣) مقتبس في: المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤) أكّد الوصي أن هذه الاستقالة لم تصل إليه بل اطلع عليها في الصحف المحلية. ينظر: خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٦.

الأمة لتعيين الشريف شرف وصياً على عرش العراق، بعد تجريد الأمير عبد الإله من منصبه. أمّا الثاني فقد تضمّن التزام الكيلاني مقابل ذلك تنفيذ التعهدات الواردة في معاهدة التحالف على نطاق أكبر من ذي قبل، وتوجيه حملة إعلامية ضد الدعاية الألمانية يدحض فيها موالاة حكومته لدول المحور، وعدم مطالبة بريطانية بتطبيق الكتاب الأبيض[1] الخاص بالقضية الفلسطينية حتى انتهاء الحرب، وتخويل المستشار البريطاني في وزارة الداخلية ادمونلز، الصلاحيات للإشراف على الدعاية وهجرة الفلسطينيين، فضلاً عن تهيئة الرأي العام العراقي لقبول قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا[2]. غير أن السفير البريطاني رفض المقترحين لشكه في عدم قبول الوصي بهما، وتوجسه من قادة الجيش بعدم السماح للكيلاني بإجراء هذا التغيير في موقفه، فضلاً عن شكه في إخلاص الكيلاني[3]. لكن السبب الحقيقي هو المماطلة لكسب الوقت حتى وصول القوات البريطانية إلى العراق بهدف إسقاط حكومة الدفاع الوطني.

على صعيد آخر كان لا بد من إيجاد مخرج للأزمة الدستورية الناجمة عن ترك الوصي مهام منصبه، فقد تبلورت بعد إقالة العميد الهاشمي فكرتان متناقضتان، دعت الأولى إلى إعلان الحكم الجمهوري في البلاد، الفكرة التي روّج لها ناجي شوكت، أمّا الثانية فقد عدت الوصي بهربه إلى البصرة، ثم لجوئه إلى البارجة البريطانية قد خرج من الأراضي العراقية، وترك واجبات الوصاية، وعطّل أحكام الدستور، فيكون قد خلع نفسه بنفسه، والملك ما يزال دون السن القانونية، فيجب تعيين وصي جديد عليه، وقد التزم الكيلاني بهذه الفكرة ودعا إليها. وبعد أن انتصرت الفكرة الثانية، اختلفت الآراء في شخصية الوصي الجديد، هل يكون عراقياً أم حجازياً. وقد أشيع أن العقداء الأربعة نجحوا في

---

(١) هو الكتاب الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ٧ أيار ١٩٣٩، والذي أعلنت فيه سياستها الجديدة بشأن قضية فلسطين إثر فشل مؤتمر لندن. وأبرز ما جاء فيه: إعلان الحكومة البريطانية أن ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية، ولكنها وفي الوقت نفسه لا توافق على أن تكون فلسطين دولة عربية بل هدفها إقامة دولة فلسطين المستقلة خلال عشر سنوات يشترك في حكومتها العرب واليهود بطريقة تضمن صيانة مصالح الطائفتين الأساسية. للتفاصيل ينظر: د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٢.

(٢) M. Tarbush, Op. Cit., P. 175.

(٣) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ١١٢.

صرف النظر عن المرشح العراقي، السيد محمد الصدر[1]، فيما يؤكّد فريق أن الأخير قد اعتذر من التكليف بسبب علاقته الودية بالوصي[2]. وعندما اتفقت الآراء على وجوب كون الوصي حجازياً تقرَّر اختيار الشريف شرف[3] بعد أن تمّ صرف النظر عن المرشحين الآخرين وهما الأمير طلال بن عبدالله[4] والأمير زيد بن الحسين[5].

على إثر ذلك قرّرت حكومة الدفاع الوطني دعوة مجلس الأمّة لإقرار ترشيح الوصي الجديد، ومع بروز ما يعرقل هذه الخطوة[6]. اقترح العقداء الأربعة أن يتولى الكيلاني نفسه منصب الوصاية، لكنه رفض الاقتراح ورأى وجوب انعقاد مجلس الأمّة فوراً للنظر في الأمر المذكور[7]. وما أن أحيط الوصي علماً بذلك،

---

(١) د. محمد حسن سلمان، صفحات من حياة د. محمد حسن سلمان، بيروت ١٩٨٥، ص ٦٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٣٨، إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٣) هو الشريف شرف بن الشريف راجح بن فواز بن ناصر بن فواز بن عون. وُلِدَ سنة ١٨٨١ في مدينة الطائف، اشترك في حملة عسير عام ١٩١٢، وتولى إمارة الطائف سنة ١٩١٥، أسهم في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ضد العثمانيين، والتحق بجيش فيصل، وعُيِّنَ أميراً على منطقة الوجه بعد تحريرها، ثم عاد إلى الطائف ليتولى إمارتها ثانية حتى عام ١٩٢٥. ناب عن الملك فيصل الأول في العراق أثناء سفره إلى أوروبا عام ١٩٢٧. وبعد فشل حركة مايس ١٩٤١، ألقي القبض عليه ونفي إلى جنوبي أفريقيا، ثم أعيد إلى بغداد عام ١٩٤٤ حيث تمّت محاكمته وأودع السجن حتى عام ١٩٤٧ فأطلق سراحه وغادر إلى عمان ومكث فيها حتى وفاته في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٥٥. ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، لندن ١٩٨٧، ص ٥٥.

(٤) تمّ توجيه الدعوة أولاً إلى الأمير طلال بن عبدالله للحضور إلى بغداد لإشغال منصب الوصاية، غير أن بريطانيا عارضت تلك الفكرة وحثّت الأمير عبدالله على رفض الموضوع. ينظر: د. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية، ص ٣٦٢.

(٥) تقرّر إيفاد ناجي شوكت إلى إسطنبول لدعوة الأمير زيد للإضطلاع بتلك المهمة. لكن بُعد المسافة بين العراق وتركيا، وضيق الوقت، فضلاً عن اقتران الأمير زيد بسيدة تركية حال دون ذلك. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٣٨.

(٦) اعتذر رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر عن حضور هذه الجلسة، كما تعمّد رئيس مجلس النواب مولود مخلص التغيب عن العاصمة وعدم المشاركة في الأحداث. فاستقر الرأي على أن يكلّف نائب رئيس مجلس النواب محمد حسن حيدر بالقيام بدعوة مجلس الأمة إلى الإجتماع المرتقب. ينظر: د. فاضل البراك، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٧) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

حتى وجه من البصرة في الثامن من نيسان ١٩٤١، كتاباً الى رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر احتج فيه بشدة على «جمع مجلس الأمّة بالقوة» من دون صدور إرادة ملكية منه بصفته الوصي على عرش العراق، الأمر الذي «ينافي أحكام الدستور» مذكراً بأنّ اضطراره إلى مغادرة العاصمة كان نتيجة «للمؤامرة والتهديد» اللذين دبرهما الكيلاني والعقداء الأربعة، الذين أحاطوا قصره بالقوة المسلحة لإجباره على إسناد الوزارة الى شخص الكيلاني، بعد أن أرغموا الهاشمي على الاستقالة من قبل[١]. وبعث الوصي بنسخة من كتابه هذا إلى العميد الهاشمي[٢].

لم يكن لعمل الوصي هذا أي أثر يذكر، فقد التأم مجلس الأمّة في العاشر من نيسان ١٩٤١، برئاسة أكبر أعضائه سناً، السيد علوان الياسري، وقرّر بناءً على اقتراح الكيلاني وموافقة أعضائه[٣] تنحية الأمير عبد الإله من منصبه وانتخاب الشريف شرف بدلاً عنه. وقد أدى الأخير اليمين الدستورية، أمام المجلس، واستهل نشاطه بقبول استقالة وزارة العميد الهاشمي، وتكليف الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة، وبذلك انتهى حكم «حكومة الدفاع الوطني»[٤].

من جانب آخر أدرك البريطانيون حراجة موقف الوصي نتيجة هذه التطورات، الواقع الذي جسدته برقيات السفير كورنواليس الثلاث إلى خارجية بلاده في الحادي عشر من نيسان ١٩٤١، فقد ذكر في الأولى: «إن التدخل لصالح الوصي قد غدا متأخراً جداً»[٥]. وأوضح في الثانية: «أن العراقيين قد تفرّقوا من حول الوصي، الذي لن نفعل له خيراً بل سنضر أنفسنا، إذا بنينا عملنا على أساس الأمل

---

(١) خطاب الأمير عبد الإله، ص ٢٠.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٤٢٧.

(٣) حضر الاجتماع (٩٤) عضواً من أصل (١١٢).

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٨٩، كتاب رئاسة مجلس الأعيان إلى رئاسة حكومة الدفاع الوطني المرقم ١٦٤ في ١٠ نيسان ١٩٤١، وثيقة رقم ٥، ص ٦، «العالم العربي»، العدد ٤٧٢٦، ١١ نيسان ١٩٤١. وقد ألّف الكيلاني وزارته الرابعة في ١٢ نيسان ١٩٤١، وضمّت فضلاً عن رئيسها الذي احتفظ لنفسه بحقيبة الداخلية كلاً من موسى الشابندر للخارجية وناجي شوكت للدفاع وناجي السويدي للمالية وعلي محمود للعدلية ومحمد علي محمود للأشغال والمواصلات ويونس السبعاوي للاقتصاد ورؤوف البحراني للشؤون الاجتماعية ومحمد حسن سلمان للمعارف. تنظر: «الاستقلال»، العدد ٤٠١٣، ١٣ نيسان ١٩٤١.

(٥) P.R.O., F.O.,371-27064, E 1410, From K. Cornwallis to F.O., No. 314, 11th. April 1941, P. 12.

في تجميع قوى العراقيين سريعاً»[1]. وأكّد في الثالثة: «أن قضية الوصي ميؤوس منها في الوقت الحاضر، وأنني أرى أنه لا يمكن استغلال هذه القضية وسيلة لاستعادة وضعنا في الظروف الراهنة، لأنَّ القوة العسكرية المقترحة لا تملك القدرة الكافية لبسط سيطرتها وراء البصرة، كما أن وصولها المفاجئ لن يغيِّر من الواقع شيئاً. لأنَّ أياً من ساسة البلاد البارزين والموالين للوصي لن يتحرك علناً» وأضاف السفير: «ومن الضروري أن لا نربط فتح خطوط المواصلات بحماية قضية الوصي والدفاع عنها، بل يجب أن ينسحب الوصي إلى بلد آخر مدة من الزمن، وأن ينتظر هناك حتى يحين يوم أفضل. وإذا وافقتم على ذلك فإنَّني أود أن أعلم الحكومة العراقية بمغادرة الوصي للبلاد في الوقت الذي أثير فيه مسألة خطوط المواصلات»[2].

وفي اليوم التالي أبرق السفير البريطاني إلى خارجية بلاده يقول: «إذا حظي اقتراحي الخاص بتجربة الاتصال بموافقتكم، فإنَّ من المؤكّد أن رشيد عالي لن يكتفي بموافقتنا على تنحية الوصي حسب، بل سيطلب منا الاعتراف بشرعية الحكم القائم الذي توطّد كثيراً في نظر الرأي العام منذ اجتماع مجلس الأمّة في العاشر من نيسان ١٩٤١»[3]. وهكذا فقد الأمير عبد الإله كل أمل في استعادة منصبه وهو على ظهر البارجة البريطانية، واضطر إلى مغادرة البصرة إلى خارج العراق نتيجة «التصرفات التي جرت باسم حكومة الدفاع الوطني، وكانت مخالفة للدستور، ونظراً لضرورة معالجة الحالة في جو صالح»[4]. وفي هذا الصدد ذكر علي جودة الأيوبي أن حاشية الأمير عبد الإله في البصرة أدركوا خطورة الأمر الذي بيّته قادة الجيش في بغداد للأمير عبد الإله الذي اقتضت سلامته واستقرار البلاد إلى «إسراع سموه... حالاً إلى محل أمين ريثما تنقشع الغمة»[5].

غادر الأمير عبد الإله البصرة على متن طائرة حربية بريطانية إلى عمان ومنها

(١) P.R.O., F.O., 371-27064, E 1408, From K. Cornwallis to F.O., No. 319, 11th. April 1941, P. 13.

(٢) P.R.O., F.O., 371-27064, E 1408, From K. Cornwallis to F.O., No. 318, 11th. April 1941, P. 13.

(٣) P.R.O., F.O., 371-27064, F 1778, Confidential From K. Cornwallis to F.O., No. 321, 12th. April 1941, P. 12.

(٤) خطاب الأمير عبد الإله، ص ١٧.

(٥) «العالم العربي»، العدد ٤٩٩٦، ٣١ آذار ١٩٤٢.

إلى القدس[1]، التي اتخذها مقراً لنشاطه في المنفى، الأمر الذي أكّده بيان الحكومة العراقية الصادر بهذا الخصوص[2]، فضلاً عن الوثائق البريطانية[3].

* الأمير عبد الإله في المنفى:

وصل الأمير عبد الإله إلى القدس مساء السادس عشر من نيسان ١٩٤١، يرافقه كلاً من علي جودة الأيوبي وجميل المدفعي وداود الحيدري وعبيد المضايفي[4]. واستقروا في فندق (الملك داود) حيث انضم اليهم كلٌ من نوري السعيد[5] والشريف حسين بن ناصر والعقيد دي غوري[6].

استهدف الأمير عبد الإله من وراء لجوله إلى القدس بمشورة بريطانية مواصلة

---

(١) د. فاضل البراك، المصدر السابق، ص ٢١١. ذكرت سعاد جميل المدفعي أن الأمير عبد الإله ووالدها وعلي جودة الأيوبي استقلوا من البصرة سفينة حربية بريطانية توجهت بهم إلى ميناء العقبة عن طريق الخليج العربي والبحر الأحمر، ثم انتقلوا بالسيارات إلى عمان ومنها إلى القدس. ينظر: طارق السراج، المصدر السابق، ص ١٣٦. ولم نجد ما يدعم الرأي الذي أورده صهر الكيلاني نجم الدين السهروردي، الذي مفاده أن الأمير عبد الإله قد انتقل إلى الكويت بعد مغادرة البصرة. ينظر: نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص ٤٧. كما ورد أيضاً في دراسة أكاديمية، اعتماداً على وثيقة عراقية رسمية «أن الأمير عبد الإله نتيجة ضعف موقفه وخيبة أمله قد غادر البصرة في الثاني عشر من نيسان ١٩٤١ متوجهاً إلى تركيا ثم إلى إيران». تنظر: ملفات وزارة الخارجية العراقية، برقية من القنصلية العراقية في تركيا برقم خ/ ١٢٦٧/ ١٢٦٧/ ٥٠٠ في ١٤ نيسان ١٩٤١. نقلاً عن: حنان عبد الكريم خضير الألوسي، الحركة القومية العربية في العراق بين عامي ١٩٣٢ ـ ١٩٤١ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ص ١٥٦. وعلى افتراض حصول مثل هذا المسعى الذي لا يتفق ومسار الأحداث، ربما يكون الأمير عبد الإله توخى من خلاله معرفة موقف كلٌ من أنقرة وطهران من الحركة الجديدة في بغداد.

(٢) ينظر نص البيان في: «العالم العربي»، العدد ٤٧٣٢، ١٧ نيسان ١٩٤١.

(٣) P.R.O., Air 2, 7879 N/O 2205, Despatch on Operations in the Middle East From 7 Feb. 1941 - 15 July, Revolt in Iraq, P. 36.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٧٧٠، ملفة ق/ ٢/ ١٣، الموقف في العراق، وثيقة رقم ١١١، ص ٤٢٨.

(٥) هرب نوري السعيد في ٣٠ آذار ١٩٤١، قبل حل مجلس الأمة، إلى الحبانية ومنها نقلته طائرة حربية بريطانية إلى عمان ثم انتقل إلى القدس. تنظر: سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٦) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

العمل المضاد لحكومة بغداد. وفي هذا الصدد رغب الأمير عبد الإله في استمالة القنصل العراقي في القدس طالب مشتاق الذي كان أوّل مَن زاره في مقر إقامته، بعد أن علم بوجوده عن طريق جميل المدفعي[١]. وخلال هذا اللقاء بادر الأمير عبد الإله طالب مشتاق مستفسراً: «ما هو رأيك في ما جرى في بغداد؟» فردّ الأخير بأنّ معلوماته في هذا الوضوع قليلة وهي مقتصرة على ما اطلع عليه من بيان رئيس أركان الجيش وما تبثه الإذاعات، وأنه ما زال يجهل الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأحداث الأخيرة في بغداد، وخلص القنصل العراقي إلى القول: أن طبيعة عمله تحتم عليه أن «يتلقى أوامره من حكومته المركزية» وخيّب هذا الرد أمل الأمير عبد الإله فيه، وأدى إلى امتعاضه منه. فقد كان يأمل أن يقف طالب مشتاق إلى صفه دون تردّد، لكن القنصل العراقي بالرغم من الإحراج الذي وقع فيه، تجاهل علاقته الشخصية بالأمير عبد الإله الذي كان يتوقع منه أن يعلن تمرده على حكومة بغداد وأن يجعل من دار القنصلية مقراً لنشاطه المضاد لها[٢].

من جانب آخر أراد البريطانيون الاستفادة من وجود الأمير عبد الإله تحت حمايتهم في القدس، لاستخدامه بمثابة وسيلة ضغط على الكيلاني من منطلقين متناقضين. فمن ناحية أخذت لندن تلح على الأمير عبد الإله بأن يؤلف حكومته في المنفى برئاسة نوري السعيد، الأمر الذي اعترض عليه عبد الإله بسبب مقت العراقيين لنوري[٣]. ومن ناحية أخرى كاد الأمير عبد الإله ينفض يده من الوصاية تماماً حينما عرض البريطانيون على الكيلاني استعدادهم لنقل الأمير عبد الإله إلى لندن والحيلولة دون عودته إلى العراق، والاعتراف بحكومة بغداد، مقابل أن تقوم الأخيرة بمنح مزيد من التسهيلات للبريطانيين[٤]. وحينما لم تجد لندن استجابة لذلك، قرّرت دعم الامير عبد الإله وإسناده، فطرحت عليه فكرة انشاء «جيش تحرير» في المنفى لكن تلك الفكرة لم تتحقق[٥].

---

(١) اتصل جميل المدفعي هاتفياً بطالب مشتاق وأخبره بوجود الأمير عبد الإله وحاشيته في القدس، فرغب القنصل العراقي في زيارتهم، لكن المدفعي حذّره خشية سخط حكومة بغداد عليه، فطمأنه طالب مشتاق بقوله: «سأزوركم بصفتي الشخصية كأصدقاء». ينظر: طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٢) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٣) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤) توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، تحقيق نجلة فتحي صفوة، لندن ١٩٨٧، ص ١٥٠.

(٥) ستلرسن، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى ما أورده أحد المختصين من أنّ الأمير عبد الاله قد حاول، خلال إقامته في القدس، «إلصاق تهمة النازية بحكومة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة»، المهمة التي من أجلها بعث داود الحيدري لمقابلة موشي شرتوك[1] بهدف التوسط لدى الوكالة اليهودية في هذا الموضوع[2]. وفي اعتقادنا أن من الصعب إعطاء رأي قاطع بصدد حقيقة هذا الاتصال، ولاسيما أن هناك مَن يؤكد أن الأمير عبد الإله كان «يكره اليهود كرهاً شديداً»[3].

والواقع لم يكتب للأمير عبد الإله أن يؤدي دوراً سياسياً مؤثراً في القدس، بالرغم من الدعم السياسي والمالي اللذين حظي بهما من البريطانيين. فقد ذكر العقيد دي غوري أن حكومته شجعته على صرف الأموال ووضعت تحت تصرفه عدداً من السيارات لضمان الاتصال بالقبائل والحصول على تأييدها[4]. فيما يؤكد بير دورد أن الخارجية البريطانية قد رصدت مبلغاً قدره مائة ألف باون لدعم نشاط الأمير عبد الإله وحاشيته أثناء إقامتهم في القدس[5]. فضلاً عن تهيئة وسائل الاتصال الهاتفي ببغداد الذي دأب الأمير عبد الإله على إجرائه يومياً بهدف تحريض أنصاره هناك على مقاومة حكومة الكيلاني، وللاطمئنان على سلامة الملك فيصل الثاني[6].

ومع كل ما أتيح له من وسائل وإمكانات لم يتمكن الأمير عبد الإله من القيام بعمل فعّال ضد حكومة الكيلاني التي حظيت بتأييد شعبي عارم[7]. جعل من إثارة العشائر لتأييد الأمير عبد الإله «أمراً مستحيلاً» على حد تعبير العقيد دي غوري الذي يعلّق على ذلك بالقول: «كان هذا الأمر يمثل خيبة أمل لأولئك اللذين كانت تدور في مخيلاتهم حظوظ الحملة التي قادها لورنس أثناء الثورة العربية منذ وقت بعيد»[8].

---

(١) اسمه الحقيقي موشيه شاريت.

(٢) Micheal Eppel, The Palestine Conflict in the History of Modern Iraq, London 1994, P. 122.

(٣) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٧.

(٤) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٥) Lord Birdwood, Nuri Assaid, Study in Arab Leadership, London 1959, P. 182.

(٦) «الأهرام» (جريدة)، العدد ٢٠٣٥٤، ٩ أيار ١٩٤١.

(٧) للتفاصيل ينظر: صادق السوداني، لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي، بغداد ١٩٧٩، ص ٥٧.

(٨) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

اتبع الأمير عبد الإله وحاشيته خلال تلك الأيام الحرجة في المنفى أسلوباً من الحياة لم يعتادوا عليه من قبل، فكانت أوقاتهم مليئة بالفراغ الذي ما كانوا يعرفون كيف يستغلوه[1]. وفي هذا الصدد يذكر العقيد دي غوري أنه لاحظ رؤساء الوزراء السابقين في المنفى ينظر بعضهم إلى بعض بارتياب وإذا ما أظهر الأمير عبد الإله أو بان عليه بأنّه كان يؤيد أحدهم، تجهمت وجوه الآخرين وأصبحوا عابسين. ثم يضيف دي غوري على ذلك قوله: «عندما كنت أدخل إلى قاعة الفندق في كل صباح وأجد أحد هؤلاء الساسة غير موجود، أفاجئ الوصي متسائلاً «أين فلان؟ أصبح كذا وكذا». وقد يكون ذلك الوزير المتخلف عن الحضور قد أخفى وجهه وراء صحيفة يقرؤها، أو راح يتظاهر بأنّه مصاب بصداع، أو بأي ادعاء آخر. ففي كل يوم لا بد أن يكون أحدهم وحيداً ومكتئباً»[2].

على أثر وقوع الاصطدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني في الثاني من أيار ١٩٤١[3] نشط الأمير عبد الإله فأصدر في القدس بعد مرور يومين بياناً إلى الشعب العراقي، تولت الطائرات البريطانية إسقاطه على المدن العراقية، جاء فيه: «دفعتني بالقوة جماعة من الطغاة العسكريين الذين عاونهم وأضلهم رشيد عالي الكيلاني وغيره من أصحاب الميول الضارة الذين اشتراهم الذهب الأجنبي عن أداء واجباتي المقدّسة كوصي على ابن اختي ملككم الشاب المحبوب». وأضاف: «إن واجبي واضح بيِّن فسأرجع لأعيد إلى وطننا شرفه الملوث نقياً كما كان، وأقوده مرة أخرى إلى حياة السلام والسعادة في ظل حكومة قانونية». وخلص الأمير عبد الإله إلى القول: «إني أهيب بجميع أبناء العراق المخلصين أن يطردوا هذه العصابة من الخائنين،

(١) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٣) في ١٦ نيسان ١٩٤١، أخبر السفير البريطاني الحكومة العراقية حول نزول قوات بريطانية في البصرة فوافقت بغداد على نزولها في ١٩ نيسان بشرط أن لا يسمح بنزول قوات جديدة إلاّ بعد مغادرة القوات الموجودة في الأراضي العراقية. وفي ٢٨ نيسان كرّر السفير البريطاني طلب حكومته بنزول قوات جديدة إلاّ أن طلبه جوبه بالرفض، وبالرغم من ذلك فقد نزلت تلك القوات في البصرة في اليوم التالي فقدّمت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج للسفارة البريطانية في ٣٠ نيسان لكن السفارة لم ترد عليها، واستمرت المراسلات بين الطرفين لمدة يومين ولم تؤد إلى نتيجة إلى أن وقع الاصطدام في ٢ أيار ١٩٤١. للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٤٩ ـ ٥٣.

وأن يعيدوا إلى بلدنا المحبوب حريته واستقلاله الصحيحين»[1].

وبعد مرور يومين على انسحاب القوات العراقية من الحبانية، في السادس من أيار ١٩٤١[2] أصدر الأمير عبد الإله بياناً آخر تولت الطائرات البريطانية ايضاً اسقاطه على المدن العراقية، أعلن فيه تصميمه على العودة للعراق لطرد «المأجورين المغتصبين «الذين دفعوا الشعب العراقي إلى ويلات الحرب «بأساليب الخيانة والغدر»، كما وعد الأمير عبد الإله الشعب بإقامة حكومة دستورية تمثل العراق تمثيلاً صحيحاً، فضلاً عن العمل على إعادة السلم والاستقرار إلى البلاد[3].

إن تلك البيانات التي أريد منها التأثير في حكومة الكيلاني لم تكن من نتاج قلم الأمير عبد الإله نفسه. فقد ذكر شاهد أن نوري السعيد وداود الحيدري كانا يكتبان «بحماسة طاغية» نصوص البيانات التي وزعتها الطائرات البريطانية في أنحاء العراق، والتي كانت تحرض الناس على التخلي عن قادة الحركة ومؤازرة الأمير عبد الإله[4]. الأمر الذي أكّده عبد الرزاق الحسني بقوله: «إنّ البيان الذي أذاعه الأمير عبد الإله في الثامن من أيار كان من صياغة نوري السعيد وداود الحيدري اللذين وضعا صيغ بقية البلاغات»[5]. وكانت مجلة «السياسة والحرب» التي تصدر في فلسطين تحت إشراف بريطاني قد نشرت في عددها الصادر في العاشر من أيار

---

(١) لنص البيان ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ١٨١. وكان السفير البريطاني كورنواليس قد وجّه في اليوم نفسه رسالة باللغة العربية إلى أهالي بغداد، تولت الطائرات البريطانية إسقاط (٢٤) ألف نسخة منها، ذكر فيها أن قادة الحركة لم يكتفوا بتسلم الحكم في البلاد بل سعوا إلى «القضاء على حياة وصيكم عبد الإله خال مليككم الطفل فاضطر الوصي إلى الهرب في سبيل النجاة مع آخرين من زعمائكم الوطنيين». ينظر نص الرسالة في: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الأول، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧.

(٢) شنّت القوات البريطانية فجر الثاني من أيار ١٩٤١ هجمات مباغتة على القوات العراقية في الحبانية، على أثر ذلك فتحت القوات العراقية نيرانها على أهدافها في القاعدة البريطانية غير أن استمرار الغارات المعادية أدى إلى شل فعالية القوات العراقية التي اضطرت إلى الانسحاب من مواقعها على تلال الحبانية. ينظر: نضر علي، المصدر السابق، ص ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣) لنص البيان ينظر: سلمان التكريتي، المصدر السابق، ص ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٤) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٨٩.

١٩٤١، بياناً قريباً في لغته من بيان الأمير عبد الإله في الثامن من أيار[١]، مما دفع عبد الرزاق الحسني إلى القول: «إن لغة البيانات التي أذيعت باسم الأمير عبد الإله تدل دلالة قاطعة على أنها معرّبة عن أصل إنكليزي، وقد اختيرت كلماتها اختياراً دقيقاً للتعبير عن المصالح البريطانية»[٢].

كان الأمير عبد الإله حريصاً على نقل تفاصيل نشاطه إلى أخته الملكة عالية، الواقع الذي تجسد في رسائله الشخصية التي ألقتها الطائرات البريطانية على قصر الزهور في بغداد. قد التقط حرس القصر واحدة منها جاء فيها: «أختي عالية... في الرابع عشر من حزيران سأكون مع الجيش البريطاني في بغداد فألتقي بكم وبالعزيز فيصل»[٣].

في الثامن من ايار ١٩٤١ عقد البريطانيون اجتماعاً موسعاً مع الأمير عبد الإله وحاشيته في القدس، حضره المندوب السامي لفلسطين، وقائد القوات البريطانية، وقائد القوة الجوية البريطانية في البصرة لمناقشة السبل الكفيلة بإعادة الأمير عبد الإله إلى منصبه السابق. وبعد مناقشة مستفيضة للموضوع من جوانبه كلها انتهى المجتمعون إلى ضرورة بقاء الأمير عبد الإله في القدس مدة أخرى حتى ينجلي الموقف بوضوح، وتسمح الظروف بعودته إلى بغداد، مع ضمان فرصة معقولة لاستقباله هناك على نحو لائق[٤]. وعندما تبادل المجتمعون الآراء بخصوص الدعاية الإعلامية المضادة، كانت البصرة في نظر الجميع مكاناً مركزياً مناسباً للبث والإعلام، كما تقرّر أن يكون أحد حاشية الأمير عبد الإله متهيئاً تماماً للذهاب إلى البصرة في حالة الطلب منه ذلك[٥].

وتنفيذاً لما تقرّر في اجتماع القدس، بعث المندوب السامي في فلسطين، ببرقية إلى وزارة الحرب حثّ فيها حكومته على أن تعلن على الشعب العراقي بياناً

---

(١) ينظر نص البيان في: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، الجزء الثاني، الطبعة السادسة، بغداد ١٩٩٠، ص ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٩٠.

(٣) مقتبس في: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٤) P.R.O., Air 23, 5912 X/M 6847, Secret Cypher, Tel. From Chiefs of Staff to Mideast, N. 87, 16th. May 1941, P. 35.

(٥) P.R.O,. Air 23, 5912X/M 6847, Secret Cypher, Tel. frome High Commissioner to Secretary of State for the Colonies, No. 33, 8th. May 1941, P. 43.

(٦) Ibid..

مفاده «إنهم يعالجون تمرداً وعصياناً وقع من حكومة غير شرعية [حكومة الكيلاني]، تساندها القوات المسلحة ضد الحكومة ومؤيديها المخلصين [الوصي وحاشيته]»[1]. وعاد المندوب السامي، في برقية أخرى ليحث حكومته على مؤازرة الأمير عبد الإله بقوله: «إنّني أعتبر أن اعترافنا وتأييدنا للأمير عبد الإله في صميم قلوبنا لأمر ضروري يكمل سياستنا، إنّه مؤيد لنا وللمعاهدة على الدوام. إنّنا نستخدم مساعيه الحميدة لاسناده بصورة كاملة»[2].

وبفعل التعزيزات العسكرية الجديدة التي بدأت بالوصول من البصرة وفلسطين[3] أراد البريطانيون إستغلال ذلك الظرف لصالحهم، فاقترحوا نقل نشاط الأمير عبد الإله إلى داخل الأراضي العراقية لتشكيل حكومة جديدة في لواء الرمادي، يظهر فيها سيطرة أكبر من تلك التي أظهرها في البصرة من قبل[4]. «وستعترف بها الحكومة البريطانية حال تشكيلها وتتعهد بدعمها مادياً في أقرب فرصة. وإذا ما سيطر الألمان على الرمادي فإنّ البصرة هي المكان البديل. أما إذا فشلت تلك المحاولة فإنّ الموقف، في نظر لندن، لن يختلف في شيء لأنّ هناك العديد من الحكومات المحلية تمارس نشاطها من خارج أراضيها الإقليمية»[5].

لقد أراد البريطانيون من وراء تشكيل مثل هذه الحكومة إضعاف موقف الكيلاني، من خلال إيهام الشعب العراقي بأنّ الحكومة البريطانية لا تحاربه، وأن عملياتهم العسكرية هي نتيجة مصالحهم المشتركة في العراق[6]، تلك المصالح التي لا يمكن ضمانها من دون وجود حكومة مؤيّدة لهم في بغداد، وقد أيقن البريطانيون أنه لا سبيل لذلك إلاّ عن طريق القوة المسلحة. من هنا جاء رفض

---

(1) P.R.O., Air 23, 5912X/M 6847, Secret Cypher, Tel. from Mideast to W.O., No. 138, 8th. May 1941, P. 44.

(2) Ditto, Secret Cypher, Tel. from High Commissioner to Secretary of State for the Colonies, No. 149, P. 37.

(3) د. وليد الأعظمي، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(4) P.R.O., Air 23, 5912X/M 6847, Secret Cypher, Tel. from Chiefs of Staff to Mideast, No. 87. 16th. May 1941, P. 35.

(5) Ditto, Secret Cyphern Tel. from Mideast to A.O.C. Iraq, No. 140, 14th. May 1941, P. 39.

(6) Ditto, Secret Cypher, Tel. From F.O., to A.O.C. Iraq, No. 136, 14th. May 1941, P. 40.

رئيس الوزراء البريطاني تشرشل للحل السلمي للنزاع العراقي البريطاني الذي طرحه القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط المارشال ويفل Wavill الذي تلقى برقية من تشرشل جاء فيها: «إنَّ مهمتكم العاجلة أن تقيموا حكومة صديقة في بغداد، وأن تقمعوا قوات رشيد عالي بأقصى قوة»[1].

على هذا الأساس، اتخذت القيادة البريطانية في فلسطين التدابير الضرورية لتجريد حملة عسكرية على العراق، وافق الأمير عبدالله على اشتراك قوات الجيش العربي الأردني فيها لتقويض حكومة الكيلاني، التي حمَّلها مسؤولية «الاضطرابات» التي أدت إلى مغادرة الأمير عبد الإله العراق[2]. وكان الأمير عبدالله قد أذاع في السادس عشر من أيار ١٩٤١ بياناً أعلن فيه عن عزمه على إنهاء حكم الكيلاني وإعادة الأمير عبد الإله إلى وصاية عرش العراق[3]. وقد أنيطت قيادة القوات البريطانية التي عُرفت «بقوة الحبانية» [Hab. Force] بالمارشال جورج كلارك G. Klark، وحدّدت مهمتها بالتقدّم نحو بغداد[4]. فيما أنيطت قيادة قوات الجيش العربي الأردني بالمارشال جون باجوت كلوب J. B. Glubb بوصفه ضابطاً سياسياً ليتسنى له الاتصال مع الفئات والعناصر الموالية للأمير عبد الإله[5].

كان الأمير عبد الإله وحاشيته لتلهفهم يعتقدون أن الجيش البريطاني كان «يتحرك أبطأ حركة عرفوها عنه. فالقوة البريطانية التي عُهِدَ إليها أمر الاستيلاء على الرطبة كانت بطيئة تماماً»[6]. وقد شكا الأمير عبد الإله إلى المارشال كلوب من

---

(١) ونستون تشرشل، الحرب العالمية الثانية، ترجمة خيري حماد، الجزء الثاني، بغداد ١٩٦١، ص ٧٢٩.

(٢) الملك عبدالله، المصدر السابق، ص ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٤) P.R.O., Air 23, 5912 X/M 6847, Secret Cypher, Tel. From Mideast to A.C.C. Habbaniya, No. 131, 13th. May 1941, P. 41.

(٥) خالدة بلال صالح، دور العراق والأردن في السياسة العربية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ١٩٨٧، ص ٨٥. ومن الجدير بالذكر أن جنود قوة الحدود الأردنية التي تقرّر اشتراكها في الحملة البريطانية على العراق قد تمرّدوا في محطة أج ـ ثري (H3) وهدّدوا بإطلاق النار على ضباطهم البريطانيين إن لم يسمحوا لهم بالعودة إلى الأردن وهو ما تمّ فعلاً. الأمر الذي علّق عليه المارشال كلوب بقوله كان ذلك «أسوأ يوم في حياتي العسكرية». ينظر: عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١ ـ ١٩٧٣، بيروت ١٩٧٣، ص ٣٩.

(٦) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

تباطؤ البريطانيين في اللقاء الذي تمَّ بينهما في القدس[1]. ويبدو أن هذا اللقاء قد أعطى ثماره، فشرعت القوات الأردنية في احتلال الرطبة في الحادي عشر من أيار ١٩٤١، ولم يمض أكثر من ثمانية أيام حتى سقطت الفلوجة في أيدي القوات البريطانية إثر معركة غير متكافئة مع القوات العراقية[2] وبسقوط الفلوجة وجَّه الأمير عبد الإله رسالة إلى الشعب العراقي حذَّر فيها من مغبة وضع العراق تحت سيطرة المحور[3].

ومع تقدّم القوات البريطانية نحو بغداد دخلت الحرب صفحتها الأخيرة وجرى مد الأحداث ضد الكيلاني وأنصاره[4]، فعاد الأمير عبد الإله وحاشيته يرافقهم العقيد دي غوري على متن طائرة بريطانية إلى الحبانية في الثاني والعشرين من ايار ١٩٤١[5].

وبعد مرور وقت قصير من نزوله في مطار الحبانية، تعرَّض الأمير عبد الإله وحاشيته لهجوم من الطائرات الالمانية أدخل الفزع والرعب في نفوس بعض حاشيته، وبأسلوب لا يخلو من السخرية خاطب الأمير عبد الإله حاشيته بعد انتهاء الغارة قائلاً: «مَن منكم يريد العودة إلى القدس، ومَن منكم يريد القدوم معي»[6]. ويذكر المارشال كلوب عن موقف الأمير عبد الإله من الغارة الألمانية «أنّه كان

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ٢٤٣.

(٢) على أثر إخفاق القوات العراقية في معارك الحبانية يومي ٦ و٧ أيار ١٩٤١، وتراجعها إلى الفلوجة، أصبحت الأخيرة هدف القوات البريطانية التي تمكّنت من احتلالها يوم ١٩ أيار بفعل سلاحها الجوي، ولم ينجح الهجوم العراقي المقابل لاستردادها يوم ٢٢ أيار ١٩٤١. للتفاصيل ينظر: د. بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق ١٩٤١، ترجمة فاروق الحريري، بغداد ١٩٨٢، ص ص ٤٠ ـ ١٤١؛ حسن مصطفى، ذكرياتي عن معركة الفلوجة، «آفاق عربية»، العدد الأول، أيلول ١٩٧٨، ص ص ١٠ ـ ١٦.

(٣) M. Tarbush, OP. Cit., P. 181.

(٤) بعد إحتلال الفلوجة زحفت القوات البريطانية على بغداد يصاحبها قصف جوي شديد، وقد أدركت قيادة أركان الجيش العراقي عدم إمكانية المقاومة. فقرّرت في ٢٩ أيار ١٩٤١ الانسحاب إلى كركوك لتنظيم المقاومة من هناك، إلاّ أن العقداء الأربعة يئسوا من تحقيق نصر أو صمود أمام القوات البريطانية الزاحفة، لذا غادروا إلى إيران ولحق بهم الكيلاني والشريف شرف والمفتي. ينظر: جفري ورنر، العراق وسوريا ١٩٤١، ترجمة وتقديم د. مصطفى مظفر الأدهمي، بغداد ١٩٨٦، ص ٢١٤.

(٥) M. Khadduri, Op. Cit., P. 244.

(٦) «الأهرام»، العدد ٢٠٣٨٢، ٦ حزيران ١٩٤١.

ثابت الجنان ولم يظهر اهتماماً باهتداء الألمان إلى مكانه»[1]، الأمر الذي أكّده العقيد دي غوري بقوله: «كان عبد الإله حزيناً في ذلك»[2].

بعد انتهاء الغارة الألمانية، اضطر الأمير عبد الإله وحاشيته إلى السير على الأقدام مسافة حيث أعدَّ لهم مخيم على ضفة نهر الفرات تحت أشجار النخيل والصفصاف، وأظهر بعض الجنود العاملين في إعداده سرورهم لوجود الأمير عبد الإله بينهم على حد رواية العقيد دي غوري[3]. وبقصد تضليل الطائرات الألمانية أحيط مخيم الأمير عبد الإله ببعض الخنادق الطويلة، كما تمَّ نصب العديد من الخيام الصغيرة المصبوغة، بالرغم من ذلك، اكتشفت الطائرات الألمانية هذا المكان أيضاً وهاجمته مجدداً بقصد اغتيال الأمير عبد الإله، الهدف الذي حاول الألمان جاهدين تحقيقه لكنهم أخفقوا في ذلك؟.

كان الأمير عبد الإله منهمكاً في استجواب الأسرى العراقيين اللذين أسرهم الرتل البريطاني في الحبانية، وقد أعلن بعض هؤلاء ولاءهم له وألّف منهم قوة كان يرغب أن تتسع لتصبح كتيبة[4]. ويذكر المارشال كلوب أنه فكّر قبل وصول الأمير عبد الإله إلى الحبانية أن يكون له حرس شرف من جنوده، فبادر إلى إطلاق سراح مئتي أسير أُعيدت لهم أسلحتهم فكانوا في استقبال الأمير عبد الإله عند وصوله إلى هناك[5].

وفي الحبانية كان الأمير عبد الإله أكثر نشاطاً مما كان عليه في القدس فقد شرع مع نوري السعيد في طرح الآراء حول الوضع الراهن على قادة الجيش البريطاي مستخدمين في ذلك المعلومات المحلية المتوفرة لديها[6]. كما وجه في الرابع والعشرين من أيار بياناً إلى الشعب العراقي أعلن فيه عن عودته للبلاد «للتعاون مع الرجال المخلصين وممثلي الأمّة الحقيقيين» من أجل إعادة الحياة

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ٢٥٩.

(٢) جيرالد دي غوري، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٣) جيرالد دي غوري، العراق في الرحلة العربية وأسفار أخرى في الصحراء، ترجمة كاظم سعد، «آفاق عربية»، العدد السادس، حزيران ١٩٨٢ص ٤٥.

(٤) «الأهرام»، العدد ٢٠٣٨٢، ٦ حزيران ١٩٤١.

(٥) جيراد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٠٤.

(٦) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ٢٥٩.

(٧) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٠٩.

الهادئة التي كان يتمتع بها العراق، والتي كانت مثار حسد الآخرين «ولتضميد الجروح العميقة الدامية التي سببتها تلك الفئة الطاغية تنفيذاً لرغبات دول المحور». وناشد الأمير عبد الإله في ختام بيانه، أبناء الشعب التعاون معه لتحقيق هدفه بإقامة حكومة جديدة تصلح لجميع شرائح المجتمع العراقي[١].

وفي اليوم نفسه، بعث الأمير عبد الإله بجميل المدفعي ممثلاً عنه إلى الألوية الجنوبية الثلاثة البصرة والعمارة والمنتفك، مزوداً بالصلاحيات التي تخوّله إعادة تنظيمها من جديد[٢]. وقد أعلن الأمير عبد الإله في رسالة حملها جميل المدفعي أنه عاد إلى العراق وباشر عمله «وصياً شرعياً على العرش العراقي»[٣]. وعندما وجد المدفعي صعوبة كبيرة في إدارة أعمال لواء البصرة التي هجرها الغالبية العظمى من موظفيها في السابع من أيار ١٩٤١[٤]، فبعث إلى الأمير عبد الإله، بواسطة القائم بالأعمال البريطاني في البصرة، رسالة تشرح فيها صعوبة الوضع هناك، وأنه ليس من المرغوب فيه قيام القوات البريطانية بحفظ الأمن في البصرة، لذا طلب من الأمير عبد الإله إرسال خمسة ضباط برتب مختلفة ومئة جندي مع أسلحتهم للقيام بذلك[٥].

استهدف الأمير عبد الإله من ارسال جميل المدفعي إلى البصرة تهيئة الأخيرة لتشكيل حكومة مؤقتة تضم لوائي العمارة والمنتفك، فإذا تمكّن الجيش البريطاني من دخول بغداد انتقلت هذه الحكومة المؤقتة إلى هناك، الخطة التي سرعان ما صرف عنها النظر نتيجة هرب قادة الحركة من العاصمة في التاسع والعشرين من أيار ١٩٤١[٦]. مما مهّد السبيل أمام الأمير عبد الإله للتوجه إلى بغداد ترافقه القوة العراقية الصغيرة التي أخذت بالاتساع، والتي كان يرغب في أن يفرض من خلالها سيطرته على الموقف، وفق رواية العقيد دي غوري[٧].

---

(١) ينظر نص البيان في: سلمان التكريتي، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢) طارق السراج، المصدر السابق، ص ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٣) «الثغر» (جريدة)، العدد ١٨٦٤، ٢٨ أيار ١٩٤١.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٧٩.

(٥) P.R.O., Air 23, 5912 X/M 6847, Secret Cypher Massage, From Genera Basrah to A.O.C. Iraq, No. 114, 27th. May 1941, P. 21.

(٦) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ٣١.

(٧) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢١٠.

وقد سبقت الأمير عبد الإله وقوته الصغيرة قوات الجيش العربي الأردني التي أنيطت بها مهمة إثارة حركة موالية للأمير عبد الإله الذي رغب في أن تسلك هذه القوات طريق الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات من الحبانية إلى بغداد، حيث زوّدها برسائل تأييد إلى أنصاره هناك[1]. أمّا القوات البريطانية فقد أنهت حملتها بالدخول إلى بغداد في الثلاثين من أيار ١٩٤١. وتمّ تبادل برقيات التهاني بين الأمير عبد الإله وعمه الأمير عبدالله الذي بعث إلى لندن ببرقية أثنى فيها على «التعاون الذي توثق بين الأمير عبد الإله وأتباعه، وبين السلطات البريطانية التي وقفت إلى جانبه»[2]. وقد تقرر أن يكون الأول من حزيران ١٩٤١ موعداً لعودة الأمير عبد الإله إلى بغداد.

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ٢٥٦.

(٢) الملك عبدالله، المصدر السابق، ص ص ٣٠٨ ـ ٣١٧، جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك ص ٢١٤.

الفصل الثالث

دور الوصي في التطورات السياسية
بعد فشل حركة مايس ١٩٤١

عودة الوصي إلى بغداد

على أثر فشل حركة مايس وفرار معظم قادتها عاد الوصي عبد الإله إلى بغداد في الأول من حزيران ١٩٤١، يرافقه نوري السعيد وعلي جودة الأيوبي وداود الحيدري واستُقبل رسمياً من الأعيان ورئيس لجنة الأمن الداخلي[١]، فضلاً عن جميل المدفعي[٢] والسفير البريطاني كورنواليس والوزير المفوض الأمريكي بول نابنشو[٣].

---

(١) تشكلت هذه اللجنة في ٢٨ أيار ١٩٤١ برئاسة أمين العاصمة أرشد العمري وعضوية كلٍّ من متصرف بغداد خالد الزهاوي ومدير الشرطة العام حسام الدين جمعة وحميد نصرة ممثلاً عن الجيش. وهي اللجنة التي فاوضت السفارة البريطانية عقب انهيار حكومة الكيلاني، ووقّعت على شروط الهدنة التي أعدّها البريطانيون. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ص ٢٨٢ ـ ٢٨٥.

(٢) طلبت لجنة الأمن الداخلي من السفارة البريطانية تأمين نقل المدفعي من البصرة إلى بغداد بحيث يصل إليها في يوم دخول الوصي. وقد استطاعت السفارة أن تحقق رغبة اللجنة فوصل المدفعي في الوقت المعين. ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ١١٧.

(٣) P.R.O., Air 23, 5912, X/M 6847, 72/2, Secret Cypher Massage, From Air Ministry to C.H.Q. Iraq, 21st. June 1941, P. 15.

أظهر الوصي تقريراً خاصاً لنابنشو للخدمات التي قدّمها له لاسيما تسهيل هربه من بغداد. فعندما توفي نابنشو في ١ شباط ١٩٤٢ على أثر إصابته بمرض الكزاز جرى تشيع رسمي كبير لجثمانه إلى مقبرة الأرمن في محلة السعدون، شارك فيه كبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، ووضعوا شارة سوداء على الساعد الأيسر، الأمر الذي كان موضع تقدير الحكومة الأمريكية. ينظر: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ١٤٨. وكان الوصي قد منح زوجة نابنشو داراً ومخصصات للعيش في بغداد طيلة سنوات الحرب لصعوبة عودتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

توجّه الوصي مع مستقبليه إلى قصر الزهور حيث أجرى اتصالاً هاتفياً بأخته الملكة عالية وتحدّث مع الملك الطفل فيصل الثاني[1] الذي «بدا على صوته التأثر بشكل ظاهر جداً وهو يتحدّث إلى خاله مرة أخرى «على حد رواية دي غوري[2]. بعدها توجّه إلى البلاط الملكي، حيث كان في استقباله رجال السلك الدبلوماسي وعدد من الشخصيات السياسية[3].

لم يحظ الوصي باستقبال شعبي يذكر، فقد كان السخط الشعبي في العراق على أشدّه من جراء حوادث مايس ١٩٤١ المؤلمة، وموقف الوصي منها، ذلك الموقف الذي أساء إلى سمعته، وسبّب له نقمة الشعب والجيش معاً، فصار الهدف الأول، وسلطت الأضواء عليه، مع العلم أن حركة مايس ١٩٤١ لم تكن موجهة ضد نظام الحكم الملكي، بل كانت حركة وطنية استهدفت البريطانيين، المتنفذين في الساحة العراقية، وكان الرأي العام العراقي على سجيته يمقت البريطانيين، وما كان يتوانى عن مؤازرة أي عمل أو حركة موجهة ضد نفوذهم، وقد اختار الوصي خندق البريطانيين، وترك البلاد بمساعدتهم، وعاد إليها بعد فشل الحركة برفقة جيوشهم، مما سبّب إضعاف مركزه وزاد الشكوك في وطنيته[4].

جرى أثناء عودة الوصي توزيع منشورات تهاجمه «وتفضح أعماله من جهة، وتعلن عن قرب عودة رشيد عالي الكيلاني لاستئناف المقاومة ضد البريطانيين من

---

(١) قامت حكومة الكيلاني الرابعة بنقل الملك فيصل الثاني والملكة عالية مساء يوم ٢٩ مايس ١٩٤١ من قصر الزهور إلى أربيل، حيث أسكنتهما في دار ملا أفندي أصغر. ويذكر أحد الباحثين أن السبب الأهم لهذه الخطوة هو أن الحكومة أرادت الاحتفاظ بالملك رمزاً لشرعيتها في حال انسحابها من بغداد إلى الشمال بعد اقتراب الجيوش المعادية من بغداد. ينظر: عبد الجبار العمر، وثائق عن ثورة مايس، «آفاق عربية»، العدد السادس، شباط ١٩٨٠، ص ص ٢٩ ـ ٣١. أمّا صلاح الدين الصباغ فيذكر أن الحكومة استهدفت من وراء تلك الخطوة المحافظة على حياة الملك ووالدته، خشية تعرضهما لقصف الطائرات البريطانية. وهذا ما كان الوصي يأمله في التضحية بهما كما ضحى من قبل بالملك غازي، لأنّ عبد الإله يطمح أن يكون ملكاً وصياً. ينظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق. ص ٢٩٠.

(٢) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢١٤.

(٣) د. عبد الجبار ناجي، موقف الولايات المتحدة من ثورة مايس، «آفاق عربية»، العدد التاسع، مايس ١٩٨٠، ص ٥٣.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان. . .»، الموضوع الرابع، ص ص ٣ ـ ٤.

جهة ثانية»[1]. لذا كان طبيعياً، والحال هذه، أن يقتصر استقبال الوصي على الجانب الرسمي دون الشعبي، باستثناء يهود بغداد اللذين تزامن وصول الوصي مع احتفالهم بعيد الشفعوت[2]، فشاركوا في حفل الاستقبال وهم «يرتدون أجمل ملابسهم، وقد طفح السرور على محياهم، الأمر الذي جعل بقية العراقيين يتصورون أن اليهود يحتفلون بتراجع القوات العراقية أمام البريطانيين، وانهيار حكومة الكيلاني[3].

وأثناء عودة اليهود من حفل الاستقبال حدثت بينهم وبين شباب الوطن الرافض لعودة الوصي اشتباكات[4]، تصاعدت حدتها حتى بلغت الاقتتال بين الطرفين، الأمر الذي أدى إلى تدهور الموقف الأمني على نحو خطير خلال اليوم الثاني من عودة الوصي، مما تطلب استخدام القوة للسيطرة على الموقف، فأصدر الوصي أوامره بتخويل الجيش إطلاق النار على «العناصر المخلة بالأمن» كلما دعت الحاجة[5]. وتجدر الإشارة إلى ان الوصي لم يكن راغباً في دعوة القوات البريطانية للتدخل لوقف الاشتباكات، وهو ما اقترحته لجنة الأمن الداخلي[6]، تخوفاً من وقوع مصادمات بينها وبين القوات العراقية من جهة، ولخشيته من ازدياد نقمة الرأي العام في وقت كان يتطلب استتباب الأمن في البلاد بعد الأحداث المؤلمة التي رافقت عودته من جهة أخرى.

كشفت العديد من صحف العاصمة عن واقعها الحقيقي بعد فشل حركة مايس الوطنية، وتأكدها من إنزال ضربة بالقوى التي كانت تؤيدها، وتعمل معها[7]، فكرّست مقالاتها الافتتاحية للترحيب بعودة الوصي، والتهجم على حركة مايس

---

(١) P.R.O., Air 23, 5912 X/M 6847, Secret Cypher Message, From Air Ministry to F.O., No. 491, 2nd. June 1941, P. 13.

(٢) ذكرى عيد النبي يوشع.

(٣) علي عبد القادر عبد الواحد العبيدي، النشاط الصهيوني في العراق ١٩٢١ - ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ١١٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٥) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ١٢٠.

(٦) P.R.O., F.O., 371-27078, Important, Decypher, From K. Cronwallis, Baghdad, to F.O., No. 185, 11th. July 1941.

(٧) خالد حبيب الراوي، الصحافة العراقية وثورة ١٩٤١، «المثقف العربي»، العدد السادس، بغداد، حزيران ١٩٧٥، ص ٩٤.

والنيل من قادتها[1].

من جانب آخر رافقت عودة الوصي حالة جديدة تختلف عن تلك التي ترك فيها البلاد في الأول من نيسان ١٩٤١، حيث انهارت المعارضة القوية في الجيش والحكومة، وأصبحت القوات البريطانية التي عاد بواسطتها تساند حكمه وتسيطر على الأوضاع العامة في العراق سيطرة تامة، فكان عليه أن يتعاون مع السفارة البريطانية مندفعاً «برد الجميل إن لم يكن مجبراً عليه[2]. وكان السفير البريطاني كورنواليس قد التقى الوصي عصر الأول من حزيران ١٩٤١، وتحدّث إليه طويلاً، ثم أبرق إلى خارجية بلاده يقول: «لقد وجدته متهيئاً تماماً للتعاون معنا في كل شيء»[3].

كانت باكورة هذا التعاون المساعي المشتركة للوصي والسفارة البريطانية لتشكيل حكومة جديدة مهمتها الأولى الحيلولة دون وقوع حوادث، واضطرابات أخرى، وقد مارس كورنواليس ضغطاً ملموساً على الوصي للإسراع في إنجاز ذلك[4]. والظاهر أن الوصي عند عودته، لم تكن لديه فكرة عن الشخص الذي سيشكل الوزارة[5]. وبهدف التشاور في هذا الأمر، استدعى إلى قصر الرحاب، ليلة الثاني من حزيران ١٩٤١، محمود صبحي الدفتري، وعرض عليه تأليف الوزارة الجديدة، إلاّ أنّ الأخير اعتذر من ذلك، ونصح إسنادها إلى رئيس وزراء سابق مجرب لاسيما جميل المدفعي، فأجابه الوصي أنه سبق أن كلّف المدفعي ولكنه اعتذر، فاقترح الدفتري علي الوصي، أن يعيد تكليفه ثانية، فإذا أصرّ المدفعي على موقفه، فما على الوصي إلاّ أن يستعمل صلاحياته فيتولى السلطة بنفسه، ويستعين بالمديرين العامين في تصريف أمور الدولة[6].

واتجهت رغبة الوصي والسفارة البريطانية، إلى إسناد الوزارة إلى علي جودة

---

(١) تنظر على سبيل المثال: «صوت الشعب» (جريدة)، العددان ١٤٦٢، ١٤٦٨، ٨، ١٥ حزيران ١٩٤١؛ «العالم العربي»، العددان ٤٧٥٥، ٤٧٦٢، ١١، ١٩ حزيران ١٩٤١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص ٢٩٠.

(٣) P.R.O., Air 23, 5912 X/M 6847, 72/2, Secret Cepher Message, From Air Ministry to C.H.O. Iraq, 2nd. June 1941, P. 15.

(٤) P.R.O., F.O., 371-27078, Important, Decypher, From K. Cronwallis, Baghdad, to F.O., No. 185, 11th. July 1941.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٨١؛

M. Khadduri, Op. Cit., P. 246.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، الطبعة السابعة، بغداد ١٩٨٧، ص ٨.

الأيوبي، الذي لم يستجب لتلك الرغبة، معتذراً بسوء حالته الصحية[١]. والظاهر أن الأيوبي أراد التخلّص من المسؤولية الأولى، في تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، ودلالة ذلك إصراره على تسنم حقيبة الخارجية شرطاً لدخوله في الوزارة الجديدة، بعد إلحاح المدفعي عليه.

أمّا نوري السعيد فقد أدى سخط الرأي العام عليه، إلى استبعاد ترشيحه آنذاك، وقد أدركت الخارجية البريطانية هذه الحقيقة، فبعثت إلى سفارتها ببغداد تقول: «من المستحسن أن تحظى تشكيلة الوزارة الجديدة، برضا عامة الشعب العراقي، وبناءً عليه فإنّ ترشيح نوري السعيد ليس في محله، ومن الأفضل أن يكون المدفعي أو الأيوبي، رئيساً للوزارة الجديدة»[٢].

حملت هذه الدوافع مجتمعة الوصي على إعادة تكليف المدفعي بتشكيل الوزارة الجديدة، وقد وافق الأخير على الاضطلاع بأعبائها تحت إلحاح أصدقائه، ومن ضمنهم كورنواليس، الذين شجعوه على تسلم المسؤولية «من باب الواجب الوطني»[٣].

شكّل جميل المدفعي وزارته الخامسة في الثاني من حزيران ١٩٤١، بعد أن استشار الوصي والسفارة البريطانية في اختيار أعضائها الذين اعتقد أن التعاون معهم سيمهّد السبيل لعودة الأمن والنظام إلى البلاد[٤].

كان الوصي أحوج ما يكون إلى رئيس وزراء مثل المدفعي، يحظى برضا البريطانيين، وهو من أنصار سياسة المصالحة الوطنية، فضلاً عن أن شخصيته مقبولة لدى الرأي العام، الذي أطلق على وزارته اسم «وزارة الإنقاذ»[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨.

(٢) P.R.O., F.O., 371-27073, E 2663, Tel. From F.O., to British Embassy, Baghdad, 28th. May 1941.

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٨١؛
M. Khadduri, Op. Cit., P. 246.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٨. ضمّت الوزارة كلاً من علي جودة الأيوبي للخارجية ومصطفى العمري للداخلية ونظيف الشاوي للدفاع ومحمد رضا الشبيبي للمعارف وإبراهيم كمال للمالية والعدلية بالوكالة وجلال بابان للمواصلات والأشغال ونصرة الفارسي للاقتصاد وجعفر حمندي للشؤون الاجتماعية. ينظر:
M. Khadduri, Op. Cit., P. 246.

(٥) «الأحوال» (جريدة)، العدد ٢٦٠، ١٠ تموز ١٩٤١.

كانت باكورة أعمال الوزارة إعلان الأحكام العرفية[1]، بهدف السيطرة على الوضع الداخلي المتأزم ودفعه باتجاه الاستقرار كما أعلنت بياناً بعدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها حكومة الدفاع الوطني، والوزارة الكيلانية الرابعة[2]. وعلى الصعيد الخارجي قرّرت الوزارة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا في السابع من حزيران ١٩٤١[3]، وأجرت تعديلات في السلك الدبلوماسي[4]، كما طلبت من الملحق العسكري الياباني مغادرة الأراضي العراقية باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه من الوصي[5].

ألقى المدفعي، في الحادي عشر من حزيران ١٩٤١، خطاباً من دار الإذاعة، أشار فيه إلى حراجة الظرف الذي تسلّم فيه مسؤولية البلاد، بعد أن تعرّضت إلى «أخطر فتنة كادت تؤدي بها وتذهب بكرامتها واستقلالها ومصالحها، لولا لطف الله، وحكمة الوصي، الذي ضحّى براحته، وعرض نفسه لأشد المخاطر، في سبيل صيانة الدستور وكيان البلاد. . . وإن التدابير القانونية الصارمة ستطال الجناة بدون رحمة ولا هوادة لاستئصال جذورهم»[6]. وتنفيذاً لذلك أصدرت الوزارة في السابع عشر من حزيران ١٩٤١ مرسوماً بمحاكمة القائمين بحركة مايس غيابياً[7].

وخلال ذلك سويت آخر الإشكالات بين العراق وبريطانيا، ففي الرابع عشر من حزيران ١٩٤١ قدّم السفير كورنواليس أوراق اعتماده إلى الوصي[8].

وفي الرابع عشر من تموز ١٩٤١ ألقى الوصي خطاباً مهماً نقلته دار الإذاعة،

---

(١) أصدر الوصي إرادتين ملكيتين هما (٢٥٧، ٢٥٨)، شكّل بموجبهما المجلس العرفي العسكري برئاسة العقيد مصطفى راغب، والمقدمين ناجي عبد الرزاق وطاهر محمد عضوين عسكريين، والحاكمين محمد فهمي الجراح ومصطفى عزة عبد السلام عضوين مدنيين. تنظر: «الوقائع العراقية»، العدد ١٩١٨، ٣ حزيران ١٩٤١.

(٢) «الأحوال»، العدد ٢٢٦، ٦ حزيران ١٩٤١.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥١٦، قرارات مجلس الوزراء في ٧ حزيران ١٩٤٦، وثيقة رقم ٥٠، ص ٨٥.

(٤) G. Kird, Op. Cit., P. 158.

(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٦) ينظر نص الخطاب في: مديرية الدعاية العامة، خطاب رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي، بغداد ١٩٤١، ص ص ١ ـ ٤.

(٧) ينظر: «الوقائع العراقية»، العدد ١٩١٨، ٣ حزيران ١٩٤١.

(٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٧.

استعرض فيه تطورات الأحداث التي مرت بالبلاد، ملقياً مسؤولية ما حدث على عاتق حركة مايس وأن حكومته «ساهرة على صيانة استقلال البلاد وحريتها». واختتم خطابه بتهديد سافر لقوى المعارضة أكّد فيه أن الحكومة ستقمع «كل مَن تحدّثه نفسه الإخلال بالسكينة والراحة العامة... شأن كل حكومة شريفة وحازمة في سياستها»[1]. وكما كان متوقعاً، استأثر خطاب الوصي باهتمام الصحافة العراقية فقد كرّست صحف العاصمة، أياماً متالية، صفحاتها الأولى للتعليق على فقرات متعددة منه[2]. كما استأثر الخطاب باهتمام بعض العواصم العربية، حيث أذيع في كل من القاهرة والقدس وعمان في آن واحد[3]. وعلّق طه الهاشمي على خطاب الوصي في مذكراته قائلاً: «كان الوصي قد تحيّز للجانب البريطاني وهاجم المحور في بيانه الذي أصدره بعد عودته، بينما كان منصبه بمثابة نائب الملك يتطلب منه أن يبقى في هذه المعمعة على الحياد التام»[4].

بالرغم من إجراءات وزارة المدفعي في تصفية العناصر الوطنية، وامتثالها لرغبات السفارة البريطانية، إلاّ أن السفير البريطاني كان يرى ضرورة اتباع سياسة أكثر تشدداً تجاه هذه العناصر، فدبّ الخلاف بين الجانبين[5]، وأدرك المدفعي أنه لم يعد مرغوباً فيه من السفارة والوصي فآثر الانسحاب وقدّم استقالته في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٤١[6]، إلاّ أن قبولها من الوصي تأخر ستة عشر يوماً حتى يتسنى للبريطانيين التداول في اختيار مَن يرونه مناسباً لتأليف الوزارة الجديدة[7].

برز إلى الواجهة، اسم إبراهيم كمال وزير المالية أفضل مرشح لرئاسة الوزارة الجديدة، من وجهة النظر البريطانية، فكلّفه الوصي بالمهمة، إلاّ أن هذا المرشح عجز عن تأليف الوزارة، لفشله في الحصول على تأييد كافٍ من السياسيين

---

(١) ينظر نص الخطاب في: «العالم العربي»، العدد ٤٧٨٢، ١٥ تموز ١٩٤١، خطاب الأمير عبد الإله، ص ص ٣ ـ ١٩.

(٢) للتفاصيل تنظر: «العالم العربي»، الأعداد ٤٧٨٤ ـ ٤٧٨٦، ١٦ ـ ١٨ تموز ١٩٤١؛ «الأحوال»، الأعداد ٢٦٤ ـ ٢٦٦، ١٥ ـ ١٧ تموز ١٩٤١.

(٣) «الأحوال»، العدد ٢٦٨، ١٩ تموز ١٩٤١.

(٤) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٤٥٩.

(٥) د. وميض جمال عمر، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٧) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٣٨.

القدامى[1]، ولاسيما امتناع نوري السعيد عن التعاون معه، بالرغم من إلحاح الوصي عليه[2]. وبعد إبراهيم كمال توجّهت أنظار البريطانيين إلى علي جودة الأيوبي فاستدعاه الوصي إلى البلاط، وعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة، إلاّ أنه اعتذر[3]. ولم يكتب النجاح لمقترح آخر طرحه البريطانيون يقضي بإسناد الوزارة إلى الوزير الأسبق سامي شوكت[4].

إنّ تخلّي البريطانيين عن فكرة ترشيح إبراهيم كمال، ومن بعده سامي شوكت لرئاسة الوزارة المرتقبة، ورفض الأيوبي الاضطلاع بمهامها، فضلاً عن افتقار الميدان السياسي يومذاك إلى أغلب رؤساء الوزارات السابقين[5]، كل ذلك جعل من نوري السعيد موضع اعتماد الوصي وثقته. فأمر باستدعائه على جناح السرعة من القاهرة، حيث كان يشغل منصب وزير العراق المفوّض[6]، لتشكيل الوزارة.

* موقف الوصي من وزارات السعيد الثلاث ١٩٤١ - ١٩٤٤:

عهد الوصي إلى نوري السعيد في التاسع من تشرين الأول بتأليف الوزارة

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٩١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٤٥.

(٣) «الحوادث» (جريدة)، العدد ٣٣، ٨ تشرين الأول ١٩٤١.

(٤) اشترطت السفارة البريطانية على سامي شوكت أن تأخذ وزارته المرتقبة على عاتقها تنفيذ أحكام الإعدام المقرر إصدارها بحق قادة حركة مايس ١٩٤١، فوافق على ذلك مع إيقاف تنفيذ هذه الأحكام، على أن يرسل القادة إلى خارج البلاد في وظائف دبلوماسية، فلم تقر السفارة طلبه، وصرفت النظر عن ترشيحه. ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ١٧٠. ومن الجدير بالذكر أن جميل المدفعي، خلال وزارته الخامسة، رفض تسلّم رجال حركة مايس الوطنية ١٩٤١، بعد أن ألقت السلطات البريطانية القبض عليهم في إيران، إذ خشي من انتقام الوصي منهم، فأرسلوا إلى جنوب إفريقيا. ينظر: محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٤١١.

(٥) يعلق مؤرخ الوزارات العراقية عبد الرزاق الحسني على ذلك بالقول «إنّ ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين: ناجي السويدي ورشيد عالي وناجي شوكت كانوا قد تزعموا حوادث شهري نيسان ومايس ١٩٤١ وما لبثوا أن تركوا البلاد، وأن أربعة من الرؤساء: السيد عبد الرحمن النقيب وعبد المحسن السعدون وجعفر العسكري وياسين الهاشمي قد انتقلوا إلى رحمة الله، فلم يبق من وزراء الملك فيصل الأول غير توفيق السويدي ونوري السعيد، وكان توفيق مدخراً لوزارة ما بعد الحرب، وكانت الثقة والاعتماد منصبّين على نوري السعيد». ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٩٥.

(٦) Brid Wood, Op. Cit., P. 186.

الجديدة[1]، التي ضمّت بعض العناصر التي عرفت بولائها للبريطانيين[2]، ومساندتها للوصي أثناء محنته[3].

بدأت الوزارة مهام عملها بعد أن بيّن الوصي ملامح سياستها في خطاب العرش الذي افتتح به اجتماع مجلس الأمّة في الأول من تشرين الثاني ١٩٤١. استهل الوصي خطابه بالتطرّق إلى حوادث عام ١٩٤١ فهاجمها ووصفها بـ «الحركة الطائشة»، التي ألحقت بالبلاد «أضراراً فادحة»، ودعا الجميع إلى الاعتصام بالدستور، والتمسّك بالقوانين، كما أكّد الالتزام بمعاهدة التحالف مع بريطانيا والعمل على تنفيذها وتقوية العلاقات مع الأقطار العربية، والدول الصديقة المجاورة. وعلى الصعيد الداخلي دعا الوصي إلى معالجة الأزمة الاقتصادية، والعمل على تقوية الجيش وتعزيزه، من خلال لإزالة عوامل الضعف التي تسرّبت إليه في السنوات الإخيرة، والحيلولة دون تحوّله إلى «آلة بيد . . . الذين يبعدون عن واجبه الأصلي النبيل». ثم أشار إلى خطط الوزارة المستقبلية، وفي ختام خطابه شكر الوصي جميع الأقطار الشقيقة والصديقة التي وقفت مع العراق في «محنته الأخيرة»[4].

رسمت الأعمال المنجزة في عهد الوزارة السعيدية السادسة، على الصعيد الداخلي، ملامح سياسة هدفها الأول تصفية الحساب مع قادة حركة مايس وأنصارها، وكان من الطبيعي ان تحظى هذه السياسة بتأييد الوصي الذي حقّق من

---

(١) هي وزارته السادسة.

(٢) احتفظ نوري السعيد لنفسه بوزارة الدفاع وكالة، وأسند الداخلية أصالة والخارجية وكالة إلى صالح جبر والمالية إلى علي ممتاز الدفتري والعدلية إلى صادق البصام والمعارف إلى تحسين علي والمواصلات والأشغال إلى محمد أمين زكي والشؤون الاجتماعية إلى جمال بابان والإقتصاد إلى عبد المهدي المنتفكي. تنظر: «الحوادث»، العدد ٣٥، ١٠ تشرين الأول ١٩٤١.

(٣) من أمثال صالح جبر الذي رغب الوصي بعد عودته إلى بغداد في أن يكافئه على الخدمات التي أسداها له خلال التجائه إلى البصرة في حينه، وذلك بأن يقلّده منصب رئيس الديوان الملكي فلمّا عرضت هذه الرغبة على مجلس الوزراء اعترض وزير المالية إبراهيم كمال على ذلك. ثم أعرب الوصي عن رغبته بتعيين صالح جبر مديراً عاماً للكمارك، فلم ينفذ وزير المالية هذه الرغبة أيضاً. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٤) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الإنتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١/١٩٤٢، الجلسة الأولى في ١ تشرين الثاني ١٩٤١، بغداد ١٩٤٢، ص ص ١ ـ ٢.

خلالها الكثير من رغباته. فبدأت الوزارة بمحاكمتهم غيابياً منذ أواخر تشرين الثاني ١٩٤١، بعد أن وجه اليهم المجلس العرفي العسكري تهمتي «تعريض الوطن للأخطار بإحداثهم أزمات سياسية، وتجاسرهم على سلطة الرئيس الأعلى للدولة وعدم احترام العرش. . . والتمرّد وإساءة العلاقات مع الحليفة بريطانيا»[١].

أصدر المجلس العرفي العسكري في السادس من كانون الثاني ١٩٤٢ أحكاماً غيابية[٢]، نالت رضا الوصي وارتياح لندن، لذا لم يكن من قبيل المصادفة، أن أعلن في لندن بعد مرور تسعة أيام على صدور تلك الأحكام عن منح ملك بريطانيا جورج السادس الوصي عبد الإله «الوسام الفخري من درجة فارس للصليب الأكبر»، تعبيراً عن «رسوخ أواصر الصداقة الوثيقة بين المملكتين» كما جاء نصاً في الأسباب الموجبة لذلك التكريم[٣].

كانت المهمة الأولى للوزارة السعيدية السادسة، بعد صدور الأحكام الغيابية، استعادة المحكومين والمتهمين[٤]. وقد بذلت بخصوص ذلك جهوداً حثيثة حتى ظفرت بهم في الرابع عشر من آذار ١٩٤٢، الأمر الذي أثار بهجة الوصي وشاء «أن يشمت بخصومه السياسيين فقصد المحمودية التي تبعد عن بغداد جنوباً (٣٥) كيلومتراً ليستقبل القطار الذي كان يقلهم من البصرة إلى العاصمة وكان يسير مع القطار (بسيارته) جنباً إلى جنب وكلا الفريقين ينظر إلى الآخر «طبقاً لرواية عبد الرزاق الحسني»[٥].

وضع المعتقلون، بعد وصولهم إلى بغداد، في حقل مخصص للحيوانات في

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(٢) حكم المجلس على كل من رشيد عالي الكيلاني وعلي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي والفريق أمين زكي والعقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان بالإعدام شنقاً، ثم أبدل حكم الإعدام على أمين زكي بالأشغال المؤبدة. كما حكم على كل من ناجي شوكت ومحمد حسن سلمان ومحمد صديق شنشل بالحبس مدداً مختلفة. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣) «العالم العربي»، العدد ٢٩٣٤، ١٦ كانون الثاني ١٩٤٢.

(٤) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٣٩٤.

(٥) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ١٧٣. فيما ذكر موسى الشابندر أنه بعد وصول المعتقلين إلى محطة قطار بغداد التقط لهم فيلم وصور شمسية عرضت فيما بعد في حفلة خاصة في قصر الزهور. ينظر: موسى الشابندر، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

أبي غريب، وإمعاناً في التشفي حضر الوصي إلى المعتقل وطلب إحضار القادة أمامه وهم يرسفون بالأغلال[1]. وينقل لنا علي محمود الشيخ علي، أحد المعتقلين، تفاصيل ذلك اللقاء بقوله: «وفي المساء حضر إلى معتقلنا الأمير عبد الإله برفقة الرئيس عبيد (المضايفي)، وأمر أن نخرج إلى مقابلته واحداً فواحداً، فأوّل مَن حظي بمقابلته كان رئيس أركان الجيش، ثم العقيدين محمود سلمان وفهمي سعيد، ثم أنا وأخيراً يونس السبعاوي، فيما لم يطلب من صديق شنشل مقابلته... لقد كان الأمير عنيفاً في مقابلة العقيدين ولكنه لم يكن كذلك حينما قابل رئيس أركان الجيش أو السبعاوي او إياي»[2]. وعندما أحضر صلاح الدين الصباغ في تشرين الأول ١٩٤٥ أسمعه الوصي عبارات خشنة وقيل أنه بصق في وجهه[3].

كان الوصي على علاقة شخصية بيونس السبعاوي[4] فسأله أثناء لقائهما «أهكذا تتركني وتتعاون مع أُناس يهزمون ويتركوك وحدك». فأجابه يونس لم ينهزم إخوتي، وإنّما خرجوا نتيجة قرار بينهم ولم أكن حاضراً عند اتخاذه، وكنت قد أوضحت لك وجهة نظري بأنّ ما حصل عليه العراق من استقلال كان نتيجة التضحيات التي قدّمها لا منحة من الأجانب[5]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن لقاء الوصي بالسبعاوي، كان أطول اللقاءات، وأكثرها إثارة للشجون، حتى دمعت في آخره عينا الوصي[6].

باشر المجلس العرفي العسكري، في السابع عشر من آذار ١٩٤٢، بمحاكمة المتهمين وجاهياً، وأصدر في الرابع من آيار ١٩٤٢، أحكامه التي قضت بإعدام

---

(١) نضر علي، المصدر السابق، ص ٢٠٧. ويعلق محمود الدرة على ذلك قائلاً: «بلغ حقد عبد الإله على هؤلاء الرجال وعلى ضباط الجيش الآخرين اللذين سجنوا أن أمرٌ أن يكونوا مجرمين عاديين، فربطت أرجلهم بسلاسل الحديد». ينظر: محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٤١٨.

(٢) علي محمود الشيخ علي، محاكمتنا الوجاهية، بيروت بلا، ص ٧٩.

(٣) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٧٧.

(٤) تعود بداية تلك العلاقة إلى عام ١٩٣٩ حينما طلب الوصي من السبعاوي، مرافقته في رحلته إلى شمال العراق في آب ١٩٣٩. ينظر: خيري العمري، يونس السبعاوي، ص ١١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٦) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص ١١٣ ـ ١١٦.

كل من يونس السبعاوي والعقيدين فهمي سعيد ومحمود سلمان، وأحكاماً بالسجن مدداً مختلفة بحق الآخرين، وبراءة محمد صديق شنشل[1]. وصدرت «الإرادة الملكية» بالمصادقة على الأحكام في اليوم نفسه[2]. وأسرعت السلطات باتخاذ الترتيبات اللازمة للتنفيذ وسط إجراءات أمن مشددة[3]. وقد تردَّد المدعي العام في وزارة العدل، عبد القادر جميل، في إنجاز الإجراءات التي تقتضيها معاملة تنفيذ حكم الإعدام بالمحكومين، فجمع أوراق القضية المذكورة ووضعها في درج مكتبه، وأقفله وغادر الدائرة ومعه المفتاح، مختفياً عن الأنظار في محاولة منه تستهدف تأخير تنفيذ حكم الإعدام. فربما تتاح الفرصة لبعض المساعي من أجل انقاذ المحكومين من حبل المشنقة. وما أن علم الوصي بذلك حتى ثارت ثائرته، وانهال لوماً وتقريعاً على وزير العدل داود الحيدري، وأمر بكسر الدرج وإخراج المعاملة، وإلقاء القبض على المدعي العام، وبعد ساعة تمَّ كل شيء، وأُخرجت المعاملة وتمَّ توقيعها من المدعي العام الجديد، وأرسلت إلى السجن[4].

وقوبلت هذه الأحكام بالاستنكار من بعض الجمعيات القومية السرية التي ظهرت آنذاك، فأصدرت جمعية «دعاة الحق» بياناً طالبت بإطلاق سراح الزعماء الوطنيين، وأنذرت جمعيتا «دمعة العرب» و«اليد البيضاء»، السلطات وحذّرتها من تنفيذ الأحكام بقادة الحركة[5].

نُفِّذَ حكم الإعدام شنقاً بحق المحكومين فجر يوم الخامس من أيار ١٩٤٢، ويذكر علي محمود الشيخ علي أن الوصي ونوري السعيد حضرا عملية تنفيذ الأحكام متنكرين[6]. فيما يؤكّد سامي خوندة، نقلاً عن أحمد النجار الذي كُلِّف بإعداد المشانق في السجن، أن خيمة صغيرة أقيمت على مسافة قريبة جداً من المشانق شاهد فيها النجار الوصي أثناء تنفيذ الحكم، يرافقه رجل آخر لم يتمكن من معرفته[7]. وبعد تنفيذ حكم الإعدام بالعقيد فهيم سعيد، وجد أنه لم يلفظ بعد

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢) نضر علي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٣) خيري العمري، يونس السبعاوي، ص ١٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٦) علي محمود الشيخ علي، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٧) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٤٧.

أنفاسه الأخيرة، فأمر الوصي بإعادة عملية شنقه ثانية[1]. وكانت قد سرت إشاعات حول رفض موظفي السجن تنفيذ حكم الإعدام بالمحكومين، وأن أشخاصاً استقدموا من شرق الأردن خصيصاً لتنفيذ هذه المهمة[2].

أثار تنفيذ الأحكام ردود فعل قوية على الصعيد الداخلي، فقد هزَّ الخبر مشاعر الناس هزاً عنيفاً، بالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها السلطات في ملاحقة المواطنين، ومنعهم من التعبير عن مشاعرهم، وتمَّ اعتقال وإحالة عدد كبير منهم إلى المحاكم العسكرية، وفصل عدد آخر من وظائفهم. وبالرغم من كل ذلك ظهر ما يعبّر عن المشاعر المكبوتة، وقد تمثّل بارتداء فتيات بعض المدارس السواد حداداً على الشهداء وانتشار قصيدة في رثائهم للشاعر معروف الرصافي «الأفول المشرق»[3] التي بلغت من الصيت وجرأة التوزيع انها «اقتحمت أسوار البلاط الملكي، بحيث وجد الوصي نسخة منها مدسومة بين الأوراق المرفوعة إليه»، الموقف الذي أثار غضبه وامتعاضه وأمر بإجراء تحقيق في الموضوع، ومحاسبة المقصرين أشد الحساب[4].

وقبل تنفيذ أحكام الإعدام وزعت منشورات تتوعد باغتيال كبار ساسة الدولة[5]، جعلت الوصي يتوجس خيفة فاعتكف في قصره أسبوعاً كاملاً لا يجرؤ على مغادرته[6]. كما شدّدت، بعد ذلك، الحراسة على موكب الوصي من وإلى

---

(١) عبد الهادي كريم سلمان، أضواء على حياة الشهيد فهمي سعيد، «آفاق عربية»، العدد السابع، تموز ١٩٩٠، ص ٤١.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/١٢١٨، ملفة د/١، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، جريدة الاستخبارات السياسية، العدد ٢١، ١٦ ـ ٢٣ مايس ١٩٤٢، موقف الرأي العام، وثيقة رقم ١١، ص ١٠٤.

(٣) التي مطلعها:

أيُّها الأنجم التي قد رأينا ... حبراً في أفولها كالشموس

شنقوكم ليلاً على غير مهل ... ثم دسوا جسومكم في الرموس

ينظر نص القصيدة في: معروف الرصافي، ديوان معروف الرصافي، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢٨٣.

(٤) خيري العمري، يونس السبعاوي، ص ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/١٢١٨، جريدة الاستخبارات السياسية، العدد ٩٨، ٢٦ نيسان ـ ٢ مايس ١٩٤٢، منشور بعنوان (إلى الإنكليز الطغاة)، وثيقة رقم ١٢، ص ١١٦.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٧٤.

البلاط الملكي يومياً[1]. وسرت شائعات بوصول فصيل من حرس الأمير عبدالله الخاص لحماية الوصي[2].

لا ينكر أن الوصي يتحمل جانباً كبيراً من مسؤولية إعدام قادة حركة مايس ١٩٤١[3]، الذين أبعدوه عن الوصاية في وقت كان يحلم بما هو أكبر منها[4]. ويعلّق خليل كنة على ذلك فيقول: «كان الوصي من أشد أنصار الانتقام وأعنفهم في مطاردة المشتركين بالحركة ومعاقبتهم لما ناله من إهانة وتشريد»[5]. ومع أن أحمد مختار بابان ينتقد خليل كنة على حكمه هذا ويصفه «بعدم الإنصاف» فإنّه يتفق معه في تحميل الوصي الجانب الكبير من المسؤولية[6]. ففي رأيه «كان بمقدور الوصي أن يتصرف بحكمة ودراية أكثر عمقاً لو أحسن التصرف، ولم يزج نفسه في تحمّل أعباء نتائج الحركة»، ولو أن الأمير عبد الإله «كان متسامحاً وأصدر عفوه بعد صدور حكم الإعدام على الذين قاموا بالحركة، وهو يعرف عطف الناس عليهم، وحرص الجيش على حياتهم، وهما من الطبيعة العراقية الحساسة، لكسب عطفاً وشعبية لا حد لهما ولتفادى كره الجيش له»[7]. وتتفق آراء عدد من الشخصيات والمؤرّخين فيما ذهب إليه السياسي العراقي بابان.

يقول عبد الكريم الأزري «ولو كان الأمير عبد الإله، بعيد النظر، ثاقب الفكر، لما كان سمح لشعور الانتقام والحقد على المشاركين بحوادث ١٩٤١ أن يتغلب عليه، فيسمح بإعدامهم، بل كان بإمكانه، العفو عنهم، وتقريبهم منه»[8]. أمّا المؤرّخ الأردني سليمان موسى فيؤكّد «لو أن الوصي عفا عنهم واستخدمهم،

---

(١) مديحة السلمان، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/١٢١٨، جريدة الاستخبارات السياسية، العدد ٢١، وثيقة رقم ١١، ص ١٠٤.

(٣) تمّ إعدام العقيد كامل شبيب في يوم ٢٠ آب ١٩٤٤، فيما تمّ إعدام العقيد صلاح الدين الصباغ في يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٤٥. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٧٥ ـ ٧٧.

(٤) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٥) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٦) ينظر: «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ١٠ ـ ١١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨) عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات. العراق ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨، الجزء الأول، بيروت ١٩٨٢، ص ٥٠٨.

لما ارتفعوا إلى مرتبة الشهداء المظلومين في أنظار العراقيين، ولما امتلأت النفوس بالحقد عليه»[1]. في حين يشير عبد الرزاق الحسني إلى أن إصرار الوصي على إعدام قادة حركة مايس ١٩٤١ كان «أول مسمار دقه الأمير عبد الإله في نعش العائلة المالكة الهاشمية في العراق، وكان في إمكان سموه أن يتجنب الكارثة لو كان تغلّب على حقده»[2].

وكان تحسين علي رئيس الديوان الملكي آنذاك، قد توسّل إلى الوصي كي يصفح عن المحكومين فيبدل الإعدام إلى السجن المؤبّد فلم يلق منه غير الإشمئزاز[3]. وعبثاً ذهبت المساعي لتبديل حكم الإعدام، فقد أصر الأمير على إعدامهم[4]. فيما يرى الباحث نجدة فتحي صفوة أن الأمير عبد الإله لم يأمر بإعدامهم، بل صادق على حكم المحكمة مصادقة شكلية بموجب قوانين العقوبات التي تستوجب مصادقة رئيس الدولة على تنفيذ أحكام الإعدام، وكان من حسن السياسة تخفيف تلك الأحكام، وهذا من صلاحياته ولكن مصادقته عليها كانت «غلطة سياسية وليست قانونية»[5]. وقد تساءل الناس يومها عن مبررات استعجال الوصي تنفيذ أحكام الإعدام بالقادة، وقد أسر داود الحيدري إلى أحد أصدقائه قائلاً: إنه تجرأ ذات مرة خلال إحدى السهرات الخاصة، وسأل الوصي عن دوافع ذلك، فأجابه انه أراد قطع الطريق على عدد من رجال السياسة، ومنهم أحد رؤساء الوزارات الذين حاولوا الضغط عليه لتخفيف الأحكام المذكورة أو العفو عن بعضهم[6]. كما أن توهم الوصي بوجود محاولات تستهدف خطف قادة الحركة من السجن، بقصد إنقاذهم، كان دافع آخر للتعجيل بإعدامهم، وفقاً لرأي خيري العمري[7] ويبدو أن إصرار الوصي على إعدام قادة حركة مايس الوطنية ١٩٤١،

---

(١) رسالة شخصية من المؤرخ سليمان موسى للباحث بتاريخ ٣ نيسان ١٩٩٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، الجزء الثاني، ص ١٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

(٤) جميل الأورفلي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، بيروت ١٩٧١، ص ٥٣.

(٥) نجدة فتحي صفوة، مقتل الأمير عبد الإله نظرة جديدة، «الشرق الأوسط» (جريدة)، لندن، ١٤ تموز ١٩٩٦.

(٦) خيري العمري، يونس السبعاوي، ص ١٤٣. ومن المحتمل أن رئيس الوزراء المقصود في حديث الوصي هو جميل المدفعي الذي بدرت منه عدة إشارات تدل على معارضته لإعدام قادة حركة مايس الوطنية ١٩٤١.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣. ذكرت مديحة السلمان في مذكراتها، أنها شاهدت ليلة إعدام زوجها محمود سلمان، أن ساحة المعتقل تعج بالحرس العراقي الأعزل من السلاح، =

إرضاء للذاته بالتشفي منهم، فضلاً عن أن إزاحتهم عن ساحة الأحداث أمر ينسجم مع رغبة السفارة البريطانية ويؤدي إلى تعزيز سلطته وحريته في اتخاذ القرار السياسي. ومما له دلالة في هذا المجال قول السفير البريطاني كورنواليس: «إن قرار إعدام قادة حركة مايس ١٩٤١ كان قراراً عراقياً صرفاً»(١).

ومهما كانت الأسباب التي طرحت لتسويغ إعدام القادة، تبقى الحقيقة الأكثر قبولاً، أن إعدامهم كان صدمة عاصفة للشعب، ملأت القلوب غيظاً على الوصي الذي دوّن من خلالها أسوأ موقف في سجله الشخصي.

إنّ سياسة تصفية الحساب التي اختطتها الوزارة السعيدية السادسة، بتأييد الوصي والسفارة البريطانية، لم تتوقف عند قادة حركة مايس، بل طالت أيضاً الجيش المؤسسة التي رعت القادة وساندتهم. ويبدو أن البريطانيين قد وجدوا في إخفاق الحركة على النحو المأساوي الذي آلت اليه، فرصتهم لتحجيم هذه المؤسسة الحيوية التي طالما سببت للوصي ولهم المتاعب. فكتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها ببغداد، تعلّمه: «إن من المشاكل الآنية التي نواجهها نحن والوصي هي كيفية التعامل مع الجيش العراقي، إذ يجب اتخاذ كل الوسائل للحيلولة دون قيام الجيش، وفي أي وقت لاحق بانقلاب آخر، أو حمل السلاح ضدنا مرة أخرى، ولضمان ذلك يتعين وضع الضباط الذي يُعتمد عليهم في المراكز القيادية الحساسة... ويجب على الوصي أن لا يدع هذه الفرصة المواتية جداً تفلت من يديه»(٢).

- والحرس الإنكليزي المدجج بالسلاح وتعلل ذلك بأن السلطة المختصة لا تطمئن إلى الحرس العراقي في مثل هذه الحالة وفي مثل هذه الظروف. ينظر: مديحة السلمان، المصدر السابق، ص ١٨٣. فيما أشارت جريدة الاستخبارات السياسية إلى شائعة قد سرت بين الناس مفادها أن الجنود الهنود (الكركة) هم الذين اقتادوا المحكومين إلى المشانق، وأن أحدهم قد ضرب محمود السلمان بأخمص البندقية على وجهه أثناء ذلك. ينظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ١٢١٨/٣١١، جريدة الاستخبارات السياسية، العدد ٢١، وثيقة رقم ١١، ص ١٠٤.

(١) ورد هذا في تقريره إلى خارجية بلاده في آذار ١٩٤٥ بمناسبة انتهاء مهام عمله. ينظر: د. مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨، بغداد ١٩٩٢، ص ٣٧.

(٢) P.R.O., F.O., 371-27074, Confidential, From F.O., to British Embassy, Baghdad, No. 391. 1st. June 1941.

من هذا المنطلق، أصبح تحجيم الجيش العراقي، من المطالب الأساسية للسفارة البريطانية، التي سبق لوزارة المدفعي الخامسة أن رفضت الاستجابة لها. كما أقنع نوري السعيد البريطانيين بعدم مسؤولية الجيش عن أحداث مايس ١٩٤١[1]، ولكنه في الوقت نفسه سلك سياسة إضعاف الجيش التي نالت رضا البريطانيين وتأييد الوصي الذي أراد تحول الجيش، من خلال هذه السياسة، إلى مجرد «جيش استعراض» على حد تعبير الهاشمي[2]. ولاسيما بعدما شاع من «أنَّ الوصي قد اتفق مع البريطانيين على حل الجيش العراقي مقابل عودته للسلطة»[3].

على هذا الأساس بدأت عملية تجريد الجيش من ركائزه الأساسية الثلاث: القيادة الجيدة، وروح القتال، والوسائل المادية التي تؤهله للإسهام في المعارك، وبذلك تحوّل الجيش إلى مجرد هيكل[4]. وبعد قطع شوط كبير في إجراءات «التطهير» هذه، دخل الجيش مرحلة من الركود ولدت القناعة لدى الجميع بأنَّ الجيش قد أصبح طوع رغبة الوصي[5]، الذي ظنَّ أن هذا اللون من السياسة في معالجة أمور الجيش هو السبيل الوحيد لضمان ولائه للعرش. أكّد ذلك حديثه مع كامل الجادرجي خلال لقائهما في البلاط يوم الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٢ حيث قال: «لقد تخلّصنا من مشاكل الجيش وقد أصبح الجيش أداة صالحة على ما أعتقد»، إلاّ أن الجادرجي خيَّب آمال الوصي قائلاً: «إن مشاكل الجيش لم تنته بعد، وما حالة الاستقرار التي يمر بها إلاّ حالة مؤقتة ناجمة عن وجود الجيش البريطاني في البلاد». وأعرب الجادرجي عن قناعته بأن «مشاكل الجيش سوف

---

(١) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥١.

(٣) د. وليد الأعظمي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٤) محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٤١٩. أشرف نوري السعيد بنفسه، بصفته وكيلاً لوزير الدفاع على إجراءات وزارته في «تطهير» الجيش فتمخض عنها إحالة عدد كبير من الضباط الشباب على التقاعد، وإلغاء إحدى فرقه الأربع واتباع سياسة سلاح بلا عتاد، وإهمال تطبيق التجنيد الإلزامي بين العشائر والأرياف. كما تمَّ إبعاد جميع العناصر العربية من غير العراقيين من صفوف الجيش، فيما أعيد الضباط الاستشاريون البريطانيون إلى مواقعهم السابقة. ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٠٨، د. علاء جاسم محمد الحربي، سياسة بريطانيا تجاه الجيش العراقي ١٩٤٠ ـ ١٩٤٨، «آفاق عربية»، العددان الثالث ـ الرابع، آذار ـ نيسان ١٩٩٥، ص ٤٣.

(٥) توفيق السويدي، وجوه عراقية، ص ١٥٢.

تتفاقم بعد انتهاء الحرب، وانسحاب الجيش البريطاني، ما لم توضع حلول جذرية لإبعاد الجيش عن السياسة»[1].

وبالرغم من كل تلك الإجراءات، التي استهدفت اضعاف الجيش وتحجيم قدراته، ظلّ فاعلاً في الوسط السياسي العراقي، وهاجساً يقلق الوصي، ولعل ذلك هو الذي دفع أحد المقربين إليه، وزير العدلية أحمد مختار بابان، إلى الاقتراح «بوجوب حل الجيش، وإحلال قوة شبه عسكرية (جندرمة) محله على أن تكون تحت سيطرة وزارة الداخلية»[2].

لقد كان مشروع إضعاف الجيش من وحي السفارة البريطانية، اقتضته ضرورة حماية المجهود الحربي البريطاني وديمومة حكم الوصي[3]، الأمر الذي لا يمكن معه اعتبار هذا المشروع نشاطاً اختصت به الوزارة السعيدية السادسة دون غيرها، بل بقي هذا المشروع ماثلاً للوجود ما بقيت أسبابه الموجبة قائمة، وما قام به الوصي في آب ١٩٤٤ من تكليف المفتش البريطاني في الجيش العراقي المارشال رنتن Renton بمهمة هي في واقعها استمرار لسياسة إضعاف الجيش، خير دليل على ما ذهبنا إليه[4]. ومن المفيد ان نذكر هنا أن سياسة إضعاف الجيش رافقتها سياسة إصلاح في جهاز الشرطة الذي أصبح محط عناية واهتمام كبار المسؤولين في الدولة، لاعتمادهم عليه في حفظ الأمن والاستقرار[5].

وشملت «سياسة تصفية الحساب» جميع العناصر الوطنية التي تعاونت أو تعاطفت مع حركة رشيد عالي الكيلاني، حيث شرع نوري السعيد بتأييد من الوصي، بمطاردتهم وزجهم في المعتقلات، التي أقيمت في جنوب العراق لهذا

---

(١) كمال الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، بيروت ١٩٧١، ص ٩٤.

(٢) P.R.O., F.O., 371-25010, E 1667, Dated 12/12/1943.

نقلاً عن: مظفر عبدالله الأمين، السيطرة البريطانية على أوضاع العراق بعد فشل حركة مايس، «آفاق عربية»، العدد الثاني عشر، آب ١٩٧٩، ص ٢٤.

(٣) د. وليد الأعظمي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٤) ينظر الصفحات (   ) من الأطروحة.

(٥) شهد جهاز الشرطة ارتفاعاً ملحوظاً في تعداد منتسبيه حتى بلغ أكثر من (١٩) ألف في عام ١٩٤٥، فضلاً عن (٥) آلاف مخبر يعملون في الشرطة السرية التي أبدت في ذلك المرحلة نشاطاً واسعاً في مراقبة أدق ما يتعلّق بأمور العراقيين، وأحاديثهم وتحركاتهم. ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ١٠٨ ـ ١٠٩، سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٥٢.

الغرض[1]. وفي الوقت الذي يشير فيه توفيق السويدي إلى أن هذه الاعتقالات قد «قضت على المشاغبة السياسية، وأوجدت رعباً عميقاً في جميع الأوساط»[2]، فإنّها أدت من جانب آخر، إلى حدوث تصدع داخل الوزارة السعيدية نفسها، ظهر واضحاً منذ أواسط أيار ١٩٤٢، وقد أولاه البريطانيون اهتماماً خاصاً لرغبتهم في أن تستمر الوزارة في الحكم[3].

أمّا في مجال السياسة الخارجية، فقد كانت أولى قرارات الوزارة القائمة قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومتي اليابان وفيشي الفرنسية وذلك في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٤١[4]، كما سعت الوزارة إلى تطوير تمثيل العراق الدبلوماسي في الولايات المتحدة الأمريكية[5] ففتحت قنصلية عراقية في واشنطن وعُيِّنَ علي جودة الأيوبي في الرابع من آذار ١٩٤٢ وزيراً مفوضاً من الدرجة الأولى ومن الصنف الممتاز[6]. لقي هذا القرار ترحيباً قوياً من الوصي، فقد كان في تقديره نابعاً من «ضرورة توثيق الصلات الطيبة الموجودة بين جمهورية الولايات المتحدة والعراق»[7]، فأصدر في التاسع من آذار «إرادة ملكية» بهذا الخصوص[8]. أتبعها في الخامس عشر من آذار «بإرادة ملكية» أخرى قضت بتعيين الأيوبي «قنصلاً

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١١٠؛

M. Khadduri, Op, Cit., P. 249.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٣٩١.

(٣) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٢١، قرارات مجلس الوزراء في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١، وثيقة رقم ٢٧، ص ٥١.

(٥) كان للعراق قنصلية فخرية في نيويورك ألغيت بقرار مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٠. ينظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٧٧٩، قرارات مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٠، وثيقة رقم ٥، ص ٨. وقد أعيد فتح هذه القنصلية مؤقتاً نظراً للحاجة الملحة لوجودها حتى تأسيس مفوضية أو قنصلية عامة مكانها. ينظر: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٢٦٣، قرارات مجلس الوزراء في ٤ آذار ١٩٤٢، وثيقة رقم ١١، ص ٢٧.

(٧) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الإنتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣، الجلسة الأولى في ١ تشرين الثاني ١٩٤٢، بغداد ١٩٤٣، ص ١.

(٨) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٧٧٩، ملفة ة/٢/٢١، الإرادة الملكية بتعيين علي جودة الأيوبي وزيراً مفوضاً للعراق في واشنطن، وثيقة رقم ٢، ص ٥.

عاماً في واشنطن تشمل منطقته القنصلية كافة بلاد جمهورية الولايات المتحدة»[1].

ويعث الوصي رسالة بهذه المناسبة إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت F. Roosevelt ورد فيها: «صديقنا الحميم نظراً لرغبتنا في أن نقدّم لفخامتكم برهاناً جديداً على اهتمامنا الأكيد في إنماء أواصر الصداقة، وتوطيد حسن التفاهم القائم لحسن الحظ بين مملكة العراق وحكومة الجمهورية للولايات المتحدة الأمريكية بما يعود عليهما بالخير والفائدة. ولما كنا قد قرّرنا أن نؤسّس في واشنطن ممثلية سياسية، فقد اخترنا السيد علي جودة الأيوبي ليكون مندوبنا فوق العادة ووزيرنا المفوض لدى فخامتكم. ونظراً لما نعهده في السيد علي جودة الأيوبي من المواهب والاخلاص في خدمتنا فإنّنا لا نشك في أنه سيضطلع بمهام منصبه أميناً يستحق استحسان فخامتكم ويبرهن على جدارته، بثقتنا هذه. وإنّنا لنرجو من فخامتكم بناء على ما تقدّم أن تتفضلوا فتعتمدوا اعتماداً تاماً على جميع ما سيفضي به إليكم السيد علي جودة الأيوبي باسمنا، وعلى الأخص عندما... يؤكّد لكم ودنا الثابت وتقديرنا الفائق»[2].

إنّ اختيار شخصية بمستوى علي جودة الأيوبي، ليكون أول وزير مفوض للعراق لدى الولايات المتحدة يعد دليلاً، بحد ذاته على مدى الاهتمام الذي أولاه الوصي لعلاقات بغداد بواشنطن[3]. وتعزيزاً لتلك العلاقات، وجّه الوصي الدعوة إلى ويندل ويلكي W. Willkie المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي روزفلت لزيارة العراق خلال جولته المرتقبة في الشرق الأوسط[4].

---

(١) المصدر نفسه، الإرادة الملكية بتعيين علي جودة الأيوبي قنصلاً عاماً في واشنطن، وثيقة رقم ١، ص ٢.

(٢) المصدر نفسه، رسالة الوصي إلى الرئيس الأمريكي روزفلت بتاريخ ١٥ آذار ١٩٤٢، وثيقة رقم ١، ص ٣.

(٣) أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ١٦٨.

يفسر لونكريك أسباب هذا الاهتمام برغبة العراق في تلك المرحلة «الاستفادة من التموينات الأمريكية حسب قانون الإعارة والتأجير الأميركي» التي تمتع العراق بها ابتداء من شهر أيار ١٩٤٢. ينظر: لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٩٣.

(٤) Reel 24, Film 2, Tel. From Farrel to Mr. Willkie, No. 30, Dated on August 2, 1942.

مع أن الدعوة وصلت بعد أن غادر ويلكي واشنطن إلى القاهرة ولم تكن بغداد ضمن برنامج زيارته، فقد تقرّر الاستجابة. للتفاصيل ينظر:

Ditto, Tel. From Kirk, The American Legation, Cairo, to the Department of State, Washington, Dated on September 3, 1942.

وصل ويلكي إلى بغداد في الثاني عشر من أيلول ١٩٤٢، فاستقبل استقبالاً خاصاً[١]. وقد حظي خلال زيارته التي استمرت ثلاثة أيام بحفاوة بالغة، وأقام الوصي في اليوم التالي لوصوله مأدبة عشاء على شرفه[٢]، أحيط خلالها بأعلى درجات الترحيب، فدوّن في كتابه: «قام لي الأمير عبد الإله الوصي مأدبة فخمة على حدائق قصره في بغداد، سأذكرها ما حييت»[٣].

كان الهدف الرئيس لزيارة ويلكي تقوية المشاعر المؤيدة للحلفاء[٤]. وقد عززت الآراء التي طرحها الوصي ونوري السعيد، أكثر من ذي قبل، في إشهار السلاح بوجه دول المحور، الموضوع الذي سعت إليه بجد وزارة نوري السعيد السابعة[٥]. وقد انتهز الوصي مناسبة اجتماع مجلس الأمّة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٢، ليضمن خطاب العرش أهمية انضمام العراق إلى تصريح الأمم

---

(١) للتفاصيل عن زيارة ويلكي ينظر: أسامة الدوري، ص ص ١٧٤ ـ ١٨٠؛

Wendell, Willkie, One World, Edin Burgh 1943, PP. 28, 30.

(٢) «الزمان» (جريدة)، العدد ١٥٢١، ١٤ أيلول ١٩٤٢. وصفت الجريدة ويلكي بـ «الزعيم الكبير للديمقراطية»!!

(٣) W. Willkie Op. Cit., P. 29.

(٤) د. خليل علي مراد، تطوّر السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ ـ ١٩٤٧، بغداد ١٩٨٠، ص ١٩٨.

(٥) قدّم نوري السعيد في الثالث من تشرين الأول ١٩٤٢ استقالة وزارته السادسة، التي كانت «صورية أكثر منها حقيقة» على حد تعبير الحسني. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٩٥. فيما يرى حسين جميل أن هذه الاستقالة كانت بتوجيه من الوصي. ينظر: عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص ١٠٧. وتشكّلت الوزارة السابعة في الثامن من تشرين الأول ١٩٤٢. والمرجح أن استقالة السعيد وعودته لم يكن سوى منح نوري السعيد الفرصة لإعادة ترتيب أوراقه والعودة إلى أروقة الحكم بوزراء أكثر انسجاماً، الأمر الذي اقتضته مصلحة الوصي والبريطانيين معاً. فقد توافقت التشكيلة مع رغبات الوصي ومطالب السفارة البريطانية. وحسب تصنيف حنا بطاطو فإنّ هذه الوزارة ضمّت ثلاثة مجموعات أساسية، المجموعة الأولى من أتباع الوصي متمثلة في تحسين علي (وزير المعارف)، وأحمد مختار بابان (وزير الشؤون الاجتماعية)، وكانت الثانية من أتباع نوري السعيد وهي تحسين العسكري (وزير الداخلية)، وعبد الإله حافظ (وزير الخارجية)، أمّا الثالثة فكانت من أتباع السفارة البريطانية ويمثلها صالح جبر (وزير المالية)، وداود الحيدري (وزير العدلية). ينظر: حنا بطاطو، العراق. الطبقات اجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت ١٩٩٠، ص ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

المتحدة هي قضية الأمة العربية، وكل ما ورد في ميثاق الأطلنطي، وخطب رئيس وزراء بريطانيا، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة، ووزير خارجية بريطانية... ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية»[1]. والواقع أن رغبة الوصي بانضمام العراق إلى جبهة الحلفاء رسمياً لم تكن وليدة ظرفها، بل نشأت باندلاع نيران الحرب العالمية الثانية مطلع أيلول ١٩٣٩، لكن هذه الرغبة جوبهت وقتذاك بالرفض والتنديد. فلما فشلت حركة مايس ١٩٤١، وأصبح القائلون بالرفض بين «قتيل وجريح وسجين وطريد»[2]، استطاع الوصي بفضل تشجيع الحلفاء وسياسة نوري السعيد، من تحقيق هذه الرغبة.

بادر الوصي بإصدار «إرادة ملكية» في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٤٣ بإعلان حالة الحرب بين العراق ودول المحور من منتصف ليلة السادس عشر من كانون الثاني ١٩٤٣[3]. وما كاد هذا القرار يدخل حيز التنفيذ، حتى أبرق الوصي

---

(١) تصريح مشترك من فرانكلين روزفلت ونستون تشرشل صدر في نهاية اجتماعهما المشترك في وسط المحيط الأطلسي في آب ١٩٤١. تضمّن المبادئ الأساسية المشتركة للبلدين في «مستقبل أفضل للعالم». وهذه المبادئ هي:

١. أن البلدين لن يهدفا إلى توسع إقليمي.

٢. لا يرغبان في إحداث تغييرات إقليمية لا تتفق مع الرغبة الحرة للشعوب المعنية.

٣. إحترام حق كافة الشعوب في اختيار نوع نظام الحكم.

٤. يعملان على أن تتمتع كافة الشعوب، المنتصرة منها والمندحرة، بحقوق متساوية في التجارة الدولية والحصول على حاجتها من المواد الخام الضرورية لرفاهها الاقتصادي.

٥. يرغبان بإيجاد تعاون بين كافة الشعوب في الحقل الاقتصادي.

٦. يأملان، بعد دحر دكتاتورية النازية، بتأسيس سلام عالمي تعيش تحت ظله كافة الشعوب ضمن حدودها، ليعيش المواطن متحرراً من الخوف والفاقة.

٧. وسيعملان على أن يتيح هذا السلام، لكل البشر حرية الإبحار دون عائق في البحار العالمية.

٨. وأخيراً، يؤمن البلدان أن على كافة الشعوب نبذ استخدام القوة، ومن أجل تنفيذ ذلك، فإنّ الأمر يتطلب تأسيس نظام دائم للأمن العام، ونزع سلاح الشعوب التي تهدّد أو قد تهدّد بالعدوان، وأن عليهما العمل بكافة السبل والوسائل، على تشجيع كل ما من شأنه إزالة ما يهدّد الشعوب المحبة للسلام من أخطار التهديد بالعدوان. ينظر:

Florence Elliott and M. Summerskill, A Dictionary of Politics, Penguin Books, London 1957, PP. 22-23.

(٢) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣، الجلسة الأولى في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٢، ص ص ١ ـ ٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٠٤.

في التاسع عشر منه إلى جورج السادس ملك بريطانيا، برقية جاء فيها: «... لما نشبت الحرب في ايلول سنة ١٩٣٩، أكّدت لجلالتكم أننا نحن العراقيين قد عقدنا العزيمة على التعاون مع حليفتنا العظمى في هذا الكفاح[١]. أمّا الآن وقد قضي على دسائس المحور في بلادي القضاء المبرم، فإنّي لأفتخر بشعوري بأنّنا نستطيع البر بوعدنا»[٢]. وتلقى الوصي في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٣، برقية جوابية من الملك جورج السادس، ذكر فيها: «إن شعبي ليسره أن يعلم بأنّ الأمّة العراقية تقف إلى جانبه وجانب حلفائه في محاربة أعداء العدالة والرقي»[٣].

لقد وقفت وراء القرار العراقي بإعلان الحرب على دول المحور دوافع عديدة، جاء في مقدمتها، موقف الوصي الذي كان يرى أن اشتراك العراق في الحرب إلى جانب الحلفاء أمر لا بد منه. كما شجعت انتصارات قوات الحلفاء في شمال إفريقيا[٤] ساسة العراق على اتخاذ مثل هذه الخطوة[٥]. ولا يستبعد أن يكون هذا القرار من نتائج الزيارة التي قام بها الوصي في السابع عشر من كانون الأول ١٩٤٢ إلى مصر، والتي كشفت وثيقة أمريكية أن الغرض منها كان «الاجتماع بمسؤولي الحلفاء»[٦]. وعد لونكريك اعلان العراق الحرب بمثابة خطوة استهدفت

---

(١) بإيعاز من نوري السعيد، تقدّم ٣٢ نائباً من أنصار وزارته بمذكرة إلى الحكومة يطلبون منها الانضمام إلى (ميثاق الأطلنطي)، وعلى أثر ذلك قدّم السعيد مذكرة خاصة إلى مجلس الوزراء في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٤٣، بصدد الموضوع نفسه. واستناداً إلى هاتين المذكرتين اتخذ مجلس الوزراء قراراً يقضي بـ «اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور... والانضمام إلى تصريح الأمم المتحدة الموقّع عليه في واشنطن بتاريخ الثاني من كانون الثاني ١٩٤٢». تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٣٥، قرارات مجلس الوزراء في ١١ كانون الثاني ١٩٤٣، وثيقة رقم ١٩، ص ص ٣٧ ـ ٣٨؛ سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٢) «محاضر مجلس الأعيان»، الإجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣، الجلسة الرابعة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٣، ص ٣٦؛ «الوقائع العراقية»، العدد ٢٠٧٠، ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣.

(٣) وكان الوصي قد صرّح لصحيفة (الديلي أكسبرس) قائلاً: «لقد اخترنا الطريق التي نسير فيها، وسنبقى بجانب حليفتنا إلى النهاية». (Daily Express).
نقلاً عن: «العالم العربي»، العدد ٤٩٩٤، ٢٨ آذار ١٩٤٢.

(٤) ينظر نص البرقية في: «العراق، العدد ٦٢٩٧، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٣.

(٥) ينظر نص البرقية في: عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، الجزء الرابع، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٤.

(٦) في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٢ دارت معركة العلمين على بعد (٦٠) كم عن الإسكندرية بين ـ

ضمان مكانة أفضل له في مؤتمر السلام»، تحقق في الوقت نفسه طموح البيت الهاشمي بفرض «زعامته على العالم العربي»[1].

لقد كان قرار إعلان الحرب على دول المحور، أهم خطوة اتخذتها الوزارة السعيدية السابعة على صعيد السياسة الخارجية[2]. وبالمقابل لم تنجز هذه الوزارة شيئاً مهماً على صعيد السياسة الداخلية[3]، باستثناء ما سعت إليه من تعزيز موقع الوصي الدستوري وذلك بإنجازها قانون تعديل (القانون الأساسي).

* دور الوصي في تعديل القانون الأساسي ١٩٤٣:

كان الوصي يرى في تعديل (القانون الأساسي)[4] ضرورة لا بد منها، لزيادة صلاحياته من خلال تعزيز سلطة الملك[5]، لاسيما بعدما أظهرته أحداث شهري نيسان ومايس ١٩٤١ وضعف مركزه في مواجهة سلطة رئيس الوزراء، ولهذا حث الوزارة على الإسراع بتنفيذ ذلك[6]، ولهذا لم يمر سوى شهران ونيف من تسلمها

- القوات الألمانية بقيادة المارشال رومل، والقوات البريطانية بقيادة المارشال مونتغمري، وعلى أثر ذلك انسحبت القوات الألمانية إلى طرابلس، التي دخلتها القوات البريطانية مطلع عام ١٩٤٣، فانسحب رومل إلى تونس وتحصّن فيها. وفي هذا الوقت نزلت قوات أمريكية بقيادة المارشال آيزنهاور بالقرب من الدار البيضاء ووهران والجزائر. وفي نيسان ١٩٤٣ اضطرت القوات الألمانية إلى الاستسلام بعد أن طوّقتها القوات البريطانية من الشرق والقوات الأمريكية من الغرب. للتفاصيل ينظر: د. محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، الموصل ١٩٨٤، ص ص ٢٨٢ ـ ٢٨٥.

(1) Reel 24, Film 2, Tel. From Willson to the Secretary of State, Washington, No. 27, Dated on November 23, 1942.

(2) Reel 24, Film 3, Memorandum From Laurence A. Steinhardt to the Secretary of State, No. 223, Dated on January 11, 1943.

وكان الوصي قد اصطحب معه خلال زيارته لمصر كلاً من رئيس وزرائه نوري السعيد ورئيس أركان الجيش وكالة الفريق إسماعيل نامق والدكتور سندرسن، وزار هناك ميدان معركة العلمين وميناء الإسكندرية ومواقع أخرى. للتفاصيل ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٩٥.

(٤) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٤٥.

(٥) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٦١.

(٦) سبق للدستور العراقي أن شهد قبل ذلك محاولتين، الأولى في عهد الملك فيصل الأول، الذي صادق على القانون الأساسي في ٢١ آذار ١٩٢٥، وعدّل بعد أربعة أشهر من هذا ـ

الحكم حتى شكلت لجنة خاصة برئاسة جميل المدفعي وعضوية عدد من الأعيان والنواب ورجال القانون البارزين مهمتها دراسة مشروع التعديل ووضع المقترحات المناسبة[1].

شرعت لجنة التعديل بأعمالها، ولكنها سرعان ما توقّفت لاصطدامها بنص دستوري يمنع من «إدخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك الدستورية»[2]، لذلك عرضت اللجنة هذه المعضلة الدستورية على «محكمة عليا» تقرر تأليفها بإرادة ملكية أصدرها الوصي في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٤١[3]. فقرّرت هذه المحكمة بالأكثرية جواز هذا التعديل، إذا كان القصد منه زيادة حقوق الملك[4].

على هذا الأساس استأنفت اللجنة عملها مجدداً في الخامس من كانون الثاني ١٩٤٣، وبعد شهرين قدّمت قتراحاتها إلى الوزارة التي أحالتها إلى مجلس الأمّة في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٣[5]. وبعد إجراءات شكلية في مجلسي النواب والأعيان[6] عرض نوري السعيد لائحة التعديل في صيغتها النهائية على

= التاريخ. والثانية أواخر عهد الملك غازي. إلاّ أن وفاة الأخير وما رافقها من تغيير في وضع العرش، أدّيا إلى إهمال فكرة التعديل. للتفاصيل تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٤٠٩، الأسباب الموجبة لتعديل القانون الأساسي، وثيقة رقم ١، ص ١٥، د. محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد ١٩٥٤، ص ص ١٥٠ ـ ١٥٥.

(١) Reel 24, Film 2, Tel. From Knabonshue to the Secretary of State, No. 2, Dated on January 5, 1942.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة المؤلف وفيصل نجم الدين الأطرقجي، بغداد ١٩٤٦، ص ١٢٨.

(٣) سعاد رؤوف، المصدر السابق ص ١٦٩؛

George L. Harris, Iraq. its people, its society, its culture, New Haven: Conn 1958, P. 113.

(٤) يذكر أحد الباحثين أن المشرع العراقي أراد من هذا النص «توفير حماية الملك قبل بلوغه سن الرشد وذلك بسد الطريق أمام الطامعين بالعرش والمتنافسين عليه». ينظر: غانم محمد صالح عبدالله، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص ٥٦.

(٥) تألفت «المحكمة العليا» برئاسة السيد محمد الصدر وعضوية أربعة من الأعيان، فضلاً عن نائب رئيس محكمة التميز وثلاثة من أعضائها. ينظر: «الوقائع العراقية»، العدد ١٩٨٤، ٥ كانون الثاني ١٩٤٢.

(٦) فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد ١٩٧٥، ص ١١٣. ويشير =

مجلس النواب يوم السابع والعشرين من أيار ١٩٤٣[١].

كانت المادة الخاصة بحق الملك في إقالة رئيس الوزراء من أكثر مواد لائحة التعديل إثارة. فقد اعترض عليها النائب توفيق السويدي قائلاً: «الدستور وضع مبدأ، وهو أنه في زمن الوصاية لا يتعرض بشيء يتعلق بحقوق الملك، وهذا قيد احترازي...»[٢]. في حين أيّد النائب جميل عبد الوهاب منح الملك ذلك الحق بقوله: «إنَّ القاعدة العامة هي أن مَن يملك التعيين يملك العزل...»[٣]. ونتيجة لهذا التناقض في آراء النواب تقدَّم نوري السعيد بمقترح يقضي بتعديل المادة المذكورة لتصبح هكذا: «للملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة أن يقيل رئيس الوزراء»[٤]. اقتنع المجلس بهذا الحل، وبذلك أرضى نوري السعيد كلاً من الوصي والنواب[٥]. وعندئذ أحيلت اللائحة للتصويت، فوافق عليها ثمانية وسبعون نائباً[٦].

خصَّص مجلس الأعيان جلسته الثانية والعشرين المنعقدة في التاسع من حزيران ١٩٤٣ لمناقشة لائحة التعديل، بعد إقرارها من مجلس النواب[٧]. وقد حضر الوصي هذه الجلسة، لاهتمامه الخاص بالموضوع من جهة[٨]، ولممارسة الضغط على المجلس بقصد إقرار مشروع التعديل من جهة ثانية[٩]. وقد استهجن

- أحد الباحثين إلى أن «المحكمة العليا قد خالفت الدستور صراحة باعتبارها التعديل يقتصر على تنقيص حقوق الملك، ولا ينصرف إلى تزييدها، وكان ذلك خدمة لأغراض الوصي». ينظر: علي جاسم العيدي، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(١) للتفاصيل ينظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

(٢) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٣) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣، الجلسة الثانية والأربعون في ٢٧ أيار ١٩٤٣، ص ٣٩١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(٦) فائز عزيز أسعد، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٧) يشير الحسني إلى أن ٣٦ نائباً امتنعوا عن حضور جلسة التصويت لأنهم «لم يرغبوا في مجابهة الوزراء بالرفض خشية أن يفقدوا نياباتهم في الانتخابات المقبلة». ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٣٥.

(٨) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٩) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، بغداد ١٩٥٣، ص ١١٨، «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث: رجل الدولة نوري السعيد في الميزان، ص ١٢.

مستشار وزارة العدلية دراور Drawer خطوة الوصي هذه، وعدّها بمثابة وسيلة ضغط على الأعيان ليقروا اللائحة التي ضمنت له ولاية العهد طيلة مدة حياته[1].

ومع ذلك، وجد من بين الأعيان مَن صوّت ضد اللائحة المذكورة. فالعين محمود صبحي الدفتري اعترض بشدة على إدخال أي تعديل على حقوق الملك مدة الوصاية من جهة[2]، كما اعترض العين عمر نظمي محتجاً على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على اللائحة أثناء مناقشة مجلس النواب لها من جهة أخرى، وقد خالف كلاهما اللائحة في حين أيدها بقية الأعيان[3].

ونظراً لانتهاء دورة المجلس النيابي التاسعة[4]، الذي أقر لائحة التعديل، أصدر الوصي «إرادة ملكية» بحله في التاسع من حزيران ١٩٤٣، والشروع بانتخاب مجلس جديد ضمن المدة القانونية[5]. وفي الخامس من تشرين الأول ١٩٤٣ تمّ انتخاب المجلس النيابي الجديد[6]. كانت أولى مهامه المصادقة على لائحة تعديل (القانون الأساسي) بصورة نهائية[7]. وقد افتتح الوصي هذا الاجتماع بخطاب العرش في التاسع من تشرين الأول ١٩٤٣، الذي جاء فيه: «إنّ الأحوال والتجارب وسنة التقدم في النظم الدولية، قد أوحت بضرورة تعديل قانوننا الأساسي، فقامت الحكومة ومجلس الأمّة بذلك، متوخين المصلحة العامة». وأضاف «سيعرض عليكم أيضاً في أقرب فرصة أخرى تعديل قانون الانتخاب الذي

---

(١) علي جاسم العبيدي، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٣٥.

(٣) يعلق كاركتاكوس على موقف الدفتري هذا بقوله: «إن الذين لم يمتنعوا عن توجيه الانتقادات الجارحة وجدوا أنفسهم خارج الحياة السياسية، وهذا ما وقع فعلاً لمحمود صبحي الدفتري الذي أبعد عن المسرح السياسي نتيجة لانتقاده استغلال الدستور من قِبَل الوصي». ينظر:

Caratacus, Revolution in Iraq, London 1959, P. 37.

والواقع أن كاركتاكوس لم يكن مصيباً في ذلك، لأنّ اسم الدفتري كان قد ورد في قائمة الوصي التي سلّمها إلى نوري السعيد ليختار من بينها أعضاء وزارته الثامنة التي شغل الدفتري فيها منصب وزير الخارجية، وهذا كله بعد إنجاز قانون تعديل (القانون الأساسي) الذي إعترض عليه الدفتري بشدة.

(٤) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢/١٩٤٣، الجلسة الثانية والعشرون في ٩ حزيران ١٩٤٣، ص ٤٨٨.

(٥) بدأت الدورة الانتخابية التاسعة في ١٢ حزيران ١٩٣٩ وانتهت في ٩ حزيران ١٩٤٣.

(٦) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٧) «الأخبار»، العدد ٨٥٣، ٦ تشرين الأول ١٩٤٣.

يلائم الأسس التي بني عليها تعديل الدستور»[١].

وبعد موافقة مجلس الأمة رفعت لائحة التعديل الثاني إلى الوصي الذي وافق عليها لتصبح قانوناً من اليوم السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٣[٢].

كان أهم ما جاء في قانون تعديل (القانون الأساسي) ما يتعلق بولاية العهد، فالمعروف أن المادة العشرين من (القانون الأساسي) قد حصرت ولاية العهد بأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي، لكنها لم تتحدّث عن كيفية انتقالها إذا لم يكن للملك ولد[٣]. وبما أن فيصل الثاني لا زال تحت الوصاية، ولا يوجد له ولد، فإنّ ولاية العهد تعد شاغرة بحكم القانون. لذا أضيفت فقرة ثانية الى المادة المذكورة نصت على أنه «إذا شغرت ولاية العهد، نظراً لقانون الوراثة، فإنّها تنتقل إلى أرشد رجل عراقي من أكبر أبناء الملك الحسين بن علي مدة شغورها»[٤]، فأصبحت ولاية العهد للوصي عبد الإله باعتباره مستوفياً لهذه الصفات[٥]. وفي تعليق له على تعديل المادة الخاصة بولاية العهد، ذكر الخبير القانوني نوري القاضي سكرتير مجلس الوزراء، أنه «وضع أكثر من ثلاثين صيغة لوضع المادة الدستورية التي تحصر ولاية العهد بالأمير عبد الإله دون غيره، حتى استقر رأيه على هذه الصيغة التي تحقق طموح الأمير المشار إليه»[٦].

وتبعاً لذلك جاء دور مجلس الوزراء ليقرر في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ بإجماع أن «الأوصاف والمؤهلات المبحوث عنها في الفقرة الثانية من المادة الآنفة الذكر، تنطبق على صاحب السمو الأمير عبد الاله، الوصي على

---

(١) لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٩٨؛

P.R.O., F.O., 371-35012, E 6513, Dated 25/10/1943.

نقلاً عن: مظفر عبدالله الأمين، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة المشتركة في ٩ تشرين الأول ١٩٤٣، بغداد ١٩٤٣، ص ١.

(٣) «الوقائع العراقية»، العدد ٢١٢٣، ٣١ تشرين الأول ١٩٤٣؛

Reel 24, Film 4, Tel. From Grandin to the Secretary of State, Washington, No. 432, Dated on October 28, 1943.

(٤) علي جاسم العيدي، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٤٠٩، الأسباب الموجبة لتعديل القانون الأساسي ـ الباب الثاني ـ الملك وحقوقه ـ المادة العشرون، وثيقة رقم ٢، ص ٢٣.

(٦) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، القاهرة ١٩٦٣، ص ٣٥٧.

العرش، وحله تمام الانطباق... لهذا اصبح سمو الأمير عبد الإله ولياً للعهد على عرش المملكة العراقية، بحكم الدستور»[1]. وبموجب هذا القرار أصبح لقب الأمير عبد الإله الرسمي: «صاحب السمو الوصي وولي العهد لملك العراق»[2]. للعمل بموجبه في جميع المخاطبات الرسمية»[3].

ومما لا شك فيه أن هذا اللقب الجديد أريد منه ضمان الحالة المستقبلية للوصي، إلاّ أنه في الوقت نفسه كان حريصاً على ضمان الحاضر، ولاسيما بعد أحداث عام ١٩٤١، لذا جاءت الفقرة السادسة من المادة السادسة والعشرون من (القانون الأساسي) بعد تعديله، لتضع حداً لتحدي رئيس الوزراء لسلطة البلاط وتبيح الحق «للتاج في إقالة وتعيين رئيس الوزراء»[4]. كما عدّل تحديد أعضاء مجلس الأعيان، فأصبح لا يتجاوز ربع مجموع النواب بعد أن كان لا يتجاوز العشرين عيناً[5]، أي زيادة ثمانية أعيان[6]. وهي زيادة أصبح بمقدور الوصي بموجبها الاعتماد على مجلس الأعيان في مواجهة الوزارة، أكثر من ذي قبل، إلى الحد الذي كان يسهم في اسقاط الوزارة[7].

ومن التعديلات الأخرى المهمة في (القانون الأساسي)، منع مجلس الأمّة من إصدار تشريع بإعفاء الأشخاص الذي ارتكبوا جرماً من شأنه المساس بتبديل شكل الدولة أو تبديل الحكومة أو ارغام الملك أو الحكومة أو تهديدهما على إجراء عمل ما[8]. فجاء هذا التعديل بمثابة رد على حركة مايس ١٩٤١، وإنذاراً

---

(١) مقتبس في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٣٩.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٤٥، قرارات مجلس الوزراء في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، وثيقة رقم ١٢، ص ٢٤.

(٣) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة السابعة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣، بغداد ١٩٤٣، ص ٥٣.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٢٨، تعميم مجلس الوزراء إلى الوزارات كافة، مستعجل، الرقم ٣٨٠٠ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، وثيقة رقم ١، ص ١.

(٥) Reel 24, Film 4, Tel. From Gandin to the Secretary of State, Washington, No. 432, Dated on October 28, 1943.

(٦) د.و.ك. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٤٠٩، لائحة تعديل الدستور مع تقرير رئيس اللجنة والأسباب الموجبة، وثيقة رقم ١، ص ٣.

(٧) كان عدد أعضاء المجلس النيابي الذي صادق على تعديل القانون الأساسي ١١٤ عضواً. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢.

(٨) استعان الوصي بمجلس الأعيان لإسقاط وزارة توفيق السويدي الثانية كما سنرى ذلك فيما بعد.

لمن يفكّر بالإقدام على عمل مشابه، ومن ثم الاحتماء بالعفو تخلصاً من المسؤولية على غرار ما حصل للقائمين بانقلاب ١٩٣٦[١]. ويبدو أن الوصي خشي من قيام مجلس الأمّة بمثل هذه الخطوة لإنقاذ مَن تبقى من القائمين بحركة مايس ١٩٤١، ولاسيما أن صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ما زالا خارج قبضة الوصي وقتذاك، لذا حرص على تجريد مجلس الأمّة من هذه الصلاحية.

تضمَّن التعديل أيضاً، جواز اختيار عاصمة بدلاً من بغداد، تبعاً للظروف القاهرة، مثل حصول اضطرابات تحول دون اجتماع الحكومة والملك في بغداد[٢]. ومن المنطلق نفسه أجاز التعديل اجتماع مجلس الأمّة خارج العاصمة بغداد عند تعذر الاجتماع فيها[٣]. والواضح أن لأحداث مايس اثرها الكبير في هذه التعديلات.

مما تقدّم يظهر أن تعديل (القانون الأساسي) جاء ليوفر «حماية لحقوق العرش»[٤]، وليمنح الوصي صلاحيات واسعة، ويبوئه مركزاً دستورياً فعالاً يفوق مركز السلطتين التشريعية والتنفيذية[٥]، إلاّ أنه في الوقت نفسه كان تعديلاً لا يتلاءم ومفهوم الحياة الديمقراطية[٦]. وقد أشار أحمد مختار بابان في مذكراته إلى «أن الالتواء في صياغة التعديل واضح، وباعتقادي لو قيل اسم عبد الإله باعتباره خال الملك صراحة لكان أفضل بكثير من هذا الالتواء، فإنَّ عدم ذكر الأمير بجرأة وصراحة ترك مجالاً كبيراً للشك والطعن»[٧]. وعدَّ الحسني هذا التعديل مناقضاً للتعديلات التي كان في النية إدخالها على (القانون الأساسي) من قبل، لأنّه تناول

---

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٩٥، قانون العفو العام عن الأشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٧، وثيقة رقم ٣٧، ص ٧١، «الوقائع العراقية»، العدد ١٥٦٩، ٢٤ أيار ١٩٣٧.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٤٠٩، لائحة الدستور مع تقرير رئيس اللجنة والأسباب الموجبة، وثيقة رقم ١، ص ١.

(٤) لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٩٩، مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٥) علي جاسم العبيدي، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٦) مظفر عبدالله الأمين، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٧) يؤكد أحد الباحثين أن معالجة مشكلة خطيرة مثل مشكلة الانقلابات العسكرية بتعديل الدستور لزيادة صلاحيات الملك كانت معالجة سطحية مغلوطة منافية للروح الديمقراطية. ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٣٨.

قضايا وقتية فرضتها «الظروف الخاصة لا المصلحة العامة»[١]. فيما حدّدت جريدة صوت الأهالي، في مقال لها بعنوان «هل القانون الجديد يعزز الحياة الدستورية»، الهدف الحقيقي من التعديل بقولها: «إن الغرض من أكثر التعديلات الرئيسية في هذه اللائحة، ما هو إلاّ محاولة لإيجاد موانع وعراقيل أمام مَن يخرج من الحكومات القائمة بالمستقبل عن الخطة التقليدية في الحكم بأساليب غير اعتيادية»[٢].

ويؤكّد أحد الباحثين «أن البريطانيين هم الذين عملوا على تعديل القانون الأساسي، لتسهيل سيطرتهم على الحكم عن طريق الوصي»[٣]. فيما يرى أحمد مختار بابان أن فكرة التعديل كانت من اجتهاد نوري السعيد وحده[٤]، الذي لم يدخر وسعاً في سبيل إخراج هذه الفكرة من الحيز النظري إلى الواقع العملي، متوخياً من وراء ذلك توسيع صلاحيات البلاط وتثبيت وصاية عبد الإله.

إنَّ حماسة نوري السعيد الكبيرة في تعديل (القانون الأساسي)، كان تجسيداً لعلاقاته الصميمية بالوصي، تلك العلاقات التي بدأت تصطدم بطموح الوصي الآخذ بالاتساع ورغبته في احتلال موقع مشابه لموقع الملك فيصل الأول في تقرير شؤون الدولة[٥]. ومن الطبيعي أن لا يتيح وجود نوري السعيد بمركز قوي الفرصة للوصي في ممارسة النفوذ الذي يتطلع اليه[٦]. من هنا بدأ الخلاف يعزو علاقة الرجلين فعندما ألّف نوري السعيد وزارته السابعة، اضطر إلى أن يرضخ لرغبة الوصي بإسناد وزارتي المعارف والشؤون الاجتماعية الى تحسين علي وأحمد مختار بابان، وبالمقابل لم يأخذ الوصي رأي نوري في اختيار رئيس الديوان الملكي بنظر الاعتبار، الأمر الذي دفع نوري إلى إبداء امتعاضه للسفير البريطاني ويتحدّث له عن «متاعبه مع الوصي» بخصوص هذا الموضوع[٧].

---

(١) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) «صوت الأهالي» (جريدة)، العدد ٢٦٨، ١٧ أيار ١٩٤٣. وكانت صوت الأهالي قد نشرت مقالين آخرين حول الموضوع نفسه، كان الأول بعنوان «علاقة القانون الأساسي بالمشكلة السياسية في البلاد» والثاني بعنوان «هل ظروف الحرب الحاضرة هي الوقت المناسب للتعديل». ينظر «صوت الأهالي»، العددان ٢٦٧، ٢٦٩، ١٦، ١٨ أيار ١٩٤٣.

(٤) مظفر عبدالله الأمين، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٣.

(٦) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٧) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٨٠.

كان من الطبيعي أن يضيف تعديل (القانون الأساسي)، بما وفّر من ضمانات مستقبلية، زخماً جديداً الى طموح الوصي، الذي بدأ يمعن في معاكسة رئيس وزرائه. و«يتدخل في الصغيرة والكبيرة»[1]. فقد استغل الوصي انتخابات المجلس النيابي الجديد ليحرج نوري السعيد، فبعد أن أعدَّ الأخير قوائم المرشحين بالتعاون مع وزير داخليته صالح جبر، واستحصل موافقة السفارة البريطانية بخصوصها[2]، قدَّم الوصي لنوري قائمة مستقلة ضمَّت أسماء خمس من الشخصيات المعروفة بمعارضتها لوزارته، ولشخص صالح جبر بالذات، كما أصدر في الوقت نفسه أوامر تقضي بعدم السماح للوزراء باختيار كبار الموظفين من أقاربهم[3]. وباءت محاولة نوري السعيد وصالح جبر بالاعتراض على قائمة الوصي بالفشل، وكاد أن تنشأ من جراء ذلك ازمة وزارية، لولا أن نوري تلافى الأمر بتنازله أمام رغبات الوصي، أمَّا صالح جبر فقد فضَّل الاستقالة[4].

لقد أخذ تعديل (القانون الأساسي) حيزاً كبيراً من تفكير الوصي، وما أن تمَّ له ذلك، حتى حزم أمتعته للتوجه إلى بريطانيا في زيارة رسمية.

* زيارة الوصي إلى بريطانيا ١٩٤٣:

وجهت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها كورنواليس، في أواخر صيف ١٩٤٣، دعوة رسمية للوصي لزيارة بريطانيا والاطلاع على معالمها ومجهودها العربي وقد سرَّ الوصي بهذه الدعوة كثيرا[5].

قرَّر مجلس الوزراء في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٣ الموافقة على زيارة الوصي، وأقام الأمير زيد نائباً عنه مدة تغيبه البالغة شهرين وقد صدرت «إرادة ملكية» بخصوص ذلك[6].

وفي الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٣، الموعد الرسمي لبدء

---

(١) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٦٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٦٣.

(٤) P.R.O., F.O., 371-35012, E 5779/489/93, Important, Particular Secrecy, Cypher, From K. Cornwallis to F.O., No. 913, 27th. September. 1943.

نقلاً عن: سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٦٣.

(٦) ستلرسن، المصدر السابق، ص ٣١١.

الزيارة[1]، غادر الوصي العراق عن طريق الحبانية بطائرة بريطانية خاصة يرافقه وفد ضمَّ الفريق إسماعيل نامق رئيس أركان الجيش وكالة، والدكتور سندرسن، فضلاً عن مرافقه المقدَّم عبيد المضايفي[2]، متوجهاً إلى القاهرة محطته الأولى في طريقه إلى لندن[3].

استقبل الوصي بحفاوة في القاهرة، وأقام ريتشارد كيسي R.G. Casey، وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، مأدبة غداء على شرف الوصي[4] في (نادي محمد علي)، حضرها عدد من كبار الضباط البريطانيين، والوزير الأمريكي المفوض لدى القاهرة، وخلال هذه المأدبة قام كيسي بتقديم الوصي وحاشيته إلى الملك جورج، ملك اليونان، الذي تزامن وجوده مع وجود الوصي في المكان نفسه[5].

غادر الوصي والوفد المرافق له، القاهرة صباح يوم الثلاثين من تشرين الأول ١٩٤٣[6]، على متن إحدى الطائرات البريطانية وبسبب ظروف الحرب، وحفاظاً على أمن وسلامة الوصي وحاشيته، فضلاً عن سوء الأحوال الجوية فقد استغرقت رحلة الوصي مدة أطول من المعتاد، توقفت طائرته خلالها في عدد من المحطات.

وصل الوصي إلى بريطانيا صباح الرابع من تشرين الثاني ١٩٤٣، وهبطت طائرته في مطار القاعدة الجوية في «وست زيلند»، حيث كان في استقباله كلٌ من اريك فرانكشو رئيس دائرة الضيافة الحكومية، وجون شابلن نائب وزير الخارجية،

---

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، كتاب مجلس الوزراء إلى رئاسة الديوان الملكي حول سفر صاحب السمو الوصي إلى خارج العراق، مستعجل، الرقم ٣٥٣٣ في ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٣، وثيقة رقم ١٠، ص ١٠.

(٢) Reel 24, Film 4, Tel. From Gaudin to the Secretary of State, Washington, No. 432, Dated on October 28, 1943.

(٣) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٤) سبق للوصي أن أقام مأدبة تكريمية على شرف ريتشارد كيسي عندما وصل الأخير إلى بغداد يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٤٢ في زيارة كان الغرض منها خدمة المجهود الحربي البريطاني. تنظر: «الزمان»، العدد ١٥٥٠، ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٢.

(٥) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ج/ ١١٨٥/ ١١٨٥/ ٥٠٠ في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣، وثيقة رقم ١، ص ١.

فضلاً عن داود الحيدري وزير العراق المفوض لدى لندن[١].

انتقل الوصي، بقطار خاص من المطار إلى محطة «بادنغتون» في لندن، حيث جرى له استقبال كبير أثار اهتمامه، شارك فيه الدوق اوف كلوستر ممثلاً عن الملك جورج السادس، وأعضاء الوزارة، وقائد منطقة لندن، وثلاثة من السفراء البريطانيين السابقين في العراق[٢]، فضلاً عن أركان المفوضية العراقية في لندن[٣]. وعلى الرغم من عدم نشر نبأ وصول الوصي إلى لندن، حفاظاً على سلامته، تجمّع في المحطة جمهور كبير جذبته مظاهر الاستعدادات القائمة «لاستقبال أحد الضيوف المبجلين»، مما أضاف «حرارة غير رسمية إلى الترحيب الحكومي الودي جداً»[٤]. وبعد انتهاء مراسيم الاستقبال، صحب الدوق كلوستر الوصي إلى فندق (كلاريدج)، حيث خصّصت الحكومة البريطانية فيه، جناحاً فاخراً لإقامة ضيفها وحاشيته[٥].

أعدّت الحكومة البريطانية منهاجاً حافلاً للوصي أثناء مكوثه في لندن، استهله في الخامس من تشرين الثاني بجولة في أرجاء لندن، حيث شاهد آثار الحرب البارزة على ملامح المدينة[٦]. وفي اليوم التالي زار الوصي ميناء دوفر للاطلاع على المنشآت العسكرية السرية في هذه الناحية من السواحل البريطانية التي تعد أقرب جهة إلى أوروبا المحتلة، وقد اطلع الوصي على أسرار الدفاعات الساحلية البريطانية[٧].

وفي السابع من تشرين الثاني زار الوصي دار هيأة الاذاعة البريطانية وتجوّل في أقسامها واطلع على أجهزتها الفنية، وأقام له مديرها العام حفلة خاصة في قاعة

---

(١) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٢) هم كلاً من فرنسيس همفريز السفير بين عامي (١٩٣٢ ـ ١٩٣٥) وكان من قبل يشغل وظيفة المندوب السامي منذ سنة ١٩٢٩، وموريس بيترسون (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩)، وبازل نيوتن (١٩٣٩ ـ ١٩٤١).

(٣) ناصر جرجيس، رحلة الوصي وولي العهد إلى بلاد الحليفة (بريطانيا العظمى)، بغداد ١٩٤٤، ص ص ١٤ ـ ١٥.

(٤) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٥) ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، جولات الوصي في بريطانيا، وثيقة رقم ١٧، ص ٢٢.

(٧) المصدر نفسه.

الاستقبال الكبرى حضرها عدد كبير من أرباب السياسة والإعلام(١). وفي اليوم التالي زار الوصي دار سك النقود الملكية في لندن، حيث تضرب نقود بلدان عديدة من بينها العراق وأبدى الوصي اهتماماً خاصاً بمشاهدة القوالب التي تصب فيها النقود العراقية، وعلى سبيل الذكرى أهدى مدير الدار الوصي صنفاً كاملاً من النقود العراقية، موضوع داخل علبة جميلة من الجلد(٢). ثم توجّه الوصي لزيارة بنك انكلترا، فكان أول زائر ملكي يتجوّل في أقسامه منذ نشوب الحرب، وقد طلب من الوصي أن يضع توقيعه على ورقة نقدية من فئة ألف باون، احتفظ بها تذكاراً لهذه الزيارة(٣).

وفي اليوم نفسه أقامت الحكومة البريطانية مأدبة غداء على شرف الوصي وحاشيته في فندق (كلارديج)، حضرها كليمنت أتلي C. Attlee. وخلال المأدبة، أثنى أتلي في كلمة له باسم الحكومة البريطانية على الوصي، الذي «برهن على إخلاصه وتمسكه بأمانة التحالف العراقي ـ البريطاني، في الأحوال الصعبة وفي ساعة الخطر»، وعبّر أتلي عن سرور حكومته بدخول العراق إلى صف (الأمم المتحدة)(٤)، وأعرب عن أمله بأن يؤدي تحقيق الأهداف المشتركة بين المملكتين إلى «صداقة وثيقة تزداد اطراداً، وإلى تعاون أوفر ثمرات»(٥). ورد الوصي بكلمة جاء فيها: «... وإني لعلى يقين بأنّ هذه الزيارة ستزيد روابط الصداقة التي توحّد الآن البلدين توثقاً، ولي وطيد الأمل، ولأبناء وطني عظيم الرجاء أن ينمو التعاون بيننا في الفترة التي ستعقب الحرب، وأعتقد أن فجر السلام ليس ببعيد، فيقوم بيننا ذلك التعاون الذي سيساعد على إقامة السلام والرفاهية»(٦).

---

(١) ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، جولات الوصي في بريطانيا، وثيقة رقم ٢٨، ص ٣٤، سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٣) ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٤) حضر المأدبة كلاً من الوزراء، ريتشارد لو وزير الدولة، وإيمري وزير الهند، وأرنست بيفن وزير العمل، وجيمس كيرك وزير الحربية، وأوليفر ليتلتون وزير الإنتاج، وألكسندر وزير البحرية.

(٥) «الأهرام»، العدد ٢١٣٠٨، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٦) تعبير يقصد به الحلفاء.

(٧) ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٨) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، مأدبة الحكومة البريطانية لتكريم الوصي، وثيقة رقم ١٣، ص ١٣.

حلَّ الوصي ضيفاً على القصر الملكي في بكنغهام من العاشر حتى الثاني عشر من تشرين الثاني، وخلال إقامته أعدّت مأدبتي عشاء على شرف الوصي «ضيف بريطانيا الملكي الكريم وحليفها الصادق» على حد تعبير جريدة التايمس[1]. كانت مأدبة العشاء الأولى هي الأوسع، حيث حضرها اثنان وعشرون ضيفاً جلسوا إلى مائدة طويلة، تقابل على طرفيها كلاً من الوصي والملك جورج السادس، وجلست الأميرة اليزابيت، ولية العهد، التي كانت «بلباس عشاء بسيط» إلى يمين الوصي، فيما جلست دوقة كلوستر إلى يساره[2]. وكان من بين الضيوف رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل W. Churchill ورئيس الأركان آلن بروك، ووزير الدولة ريتشاردلو، وكانت هذه الحفلة هي الفرصة الوحيدة التي توفّرت للوصي لتبادل الحديث مع تشرشل، الذي أبدى ترحيباً كبيراً، واعتذر من عدم زيارة العراق[3]، لكنه وعد باسلوب لا يخلو من المزاح، بأنّه سيفعل ذلك إذا ما سمحت الظروف، شريطة أن يؤكّد له الوصي قبل أن يبدأ سفرته، بأنّ العراق غير خاضع للخطر[4].

أمّا حفلة عشاء اليوم التالي فقد اقتصرت على عدد من أفراد الأسرة الملكية، وبعض الوزراء. وقد قلّد خلالها الملك جورج السادس الوصي (وسام فكتوريا)، وردَّ الوصي على ذلك بتقليد الملك البريطاني (وسام الرافدين)، فضلاً عن الهدايا الشخصية التي تبادلها الجانبان[5].

أمضى الوصي والوفد المرافق له يومين في مقاطعة كيمبردج، حيث اطلع على بحوث مهمة في الزراعة والري، تتصل اتصالاً وثيقاً بالمشاكل المماثلة في

---

(١) نقلاً عن: ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، حفلة العشاء التي أقامها ملك بريطانيا على شرف الوصي، وثيقة رقم ١٨، ص ٢٣.

(٣) قام تشرشل في آب ١٩٤٢ برحلة إلى الشرق الأوسط لم يتوقف خلالها في بغداد، إلاّ أنّه أبرق إلى رئيس الوزراء نوري السعيد ببرقية جاء فيها: «لقد تتبعت بشديد الاهتمام سير الأحداث في العراق خلال الخمسة عشر شهراً الأخيرة. إنّ التحسن المطرد الذي قد تمّ برعاية الوصي وإرشادكم الحكيمين، مما يدعو إلى مزيد من ارتياح أصدقاء العراق المخلصين...». ينظر نص البرقية في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٤) ستدرسن، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

العراق. كما زار جامعة كيمبردج وأمضى وقتاً طويلاً في مكتبتها، التي أهدته مجموعة من الكتب القيمة[1].

شملت زيارة الوصي، عدة مدن منها كوفنتري، أكثر المدن البريطانية تأثراً بالقصف الألماني، وكاسل برومويج، لزيارة معامل طائرات فيكرز، وستافورد حيث مقرات شركة الكهرباء، وكلاسكو لمشاهدة أحواض بناء السفن، وأدنبرة للاطلاع على مبانيها التأريخية الشهيرة[2].

كان من المقرر رسمياً أن تنتهي زيارة الوصي لبريطانيا في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣، إلاَّ أن حرصه على تلبية الدعوات الكثيرة التي تسلّمها من جهات مختلفة أمدَّ في زياراته للندن حتى مطلع كانون الأول ١٩٤٣[3].

عاد الوصي والوفد المرافق له على متن إحدى طائرات (الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار)، ورافقتها بعض المقاتلات البريطانية حتى ساحل أرلندة[4]. وكانت أولى محطات توقف طائرة الوصي مدينة لشبونة، التي بعث منها برقية الشكر إلى الملك جورج السادس جاء فيها: «. . . إن أواصر الصداقة التي تربط بلدينا لم يسبق أن كانت أوثق مما هي عليه الآن»[5].

وصل الوصي إلى القاهرة صباح السادس من كانون الأول ١٩٤٣[6]. وبعد الانتهاء من مراسيم الاستقبال انتقل إلى دار المفوضية الملكية العراقية، حيث زاره السفير البريطاني لدى القاهرة، اللورد كيلرن L. Killearn، بناءً على موعد متفق

---

(١) ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢) للتفاصيل عن زيارات الوصي لهذه المدن، ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤. حرص الوصي على زيارة بعض المؤسسات الحكومية مثل جامعة السلاح الجوي البريطاني (كرانويل)، ووزارة الداخلية، ومجلس العموم البريطاني، وبلدية لندن. كما زار بعض الأماكن العامة، مثل مسرح أبولو في لندن حيث شاهد رواية (طريق الضوء) وحدائق لندن الشهيرة وإسطبلات تربية الخيول وبعض المخازن التجارية لشراء عدد من الأواني الفضية والزجاجية والفخار لقصره. للتفاصيل ينظر: ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ص ٣٧ ـ ٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٤) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، كتاب رئاسة التشريفات الملكية إلى مديرية الدعاية العامة في ١٤ كانون الأول ١٩٤٣، وثيقة رقم ٢٧، ص ٣٢.

(٦) المصدر نفسه، برقية المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم ١٦/٨/٣٤ في ٢٦ كانون الأول، وثيقة رقم ٢٥، ص ٣٠.

عليه[1]. وفي اليوم التالي، قام وزير الخارجية البريطاني أنطوني ايدن A. Eden بزيارة الوصي في مقر المفوضية العراقية، وكذلك فعل وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، مأدبة غداء على شرف الوصي في (نادي محمد علي)، حضرها عدد من كبار الضباط والمسؤولين البريطانيين[2].

كان رئيس الوزراء البريطاني تشرشل موجوداً في القاهرة في طريق عودته إلى بلاده، بعد حضوره مؤتمر طهران[3]. وقد أكّدت المفوضية العراقية لدى القاهرة في تقرير لها، أن «المستر تشرشل يرغب في مقابلة سموه قبل مغادرته»[4]، فيما يذكر سندرسن في مذكراته: «كان عبد الإله يتوق جداً إلى مواجهة تشرشل قبل ان نعود إلى بغداد»[5].

ومهما يكن من أمر، فقد تمَّ اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمين هذا الاجتماع، الذي عقد صباح العاشر من كانون الأول ١٩٤٣ في دار السفارة البريطانية، وكان اجتماعاً مغلقاً اقتصر على الوصي وتشرشل فقط. وبعد انتهاء الاجتماع، أبلغ الوصي القائم بالأعمال العراقي لدى القاهرة بأنَّ حديثه مع تشرشل تناول شؤون البلاد العربية، وقضية فلسطين وموقف بريطانيا من حلّها، ونتائج مؤتمر طهران، فضلاً عن مستقبل الحرب في أوروبا والتطورات المتوقعة[6].

وفي اليوم التالي لمقابلة تشرشل، غادر الوصي القاهرة على متن الطائرة

---

(١) المصدر نفسه، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة عن عودة سمو الوصي من لندن، الرقم ٢١٣/٢/١ في ١٤ كانون الأول ١٩٤٣، وثيقة رقم ٢٢، ص ٢٧.

(٢) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢٢، ص ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) عقد هذا المؤتمر من ٢٨ تشرين الثاني إلى ١ كانون الأول ١٩٤٣، وحضره عن بريطانيا تشرشل، وعن الاتحاد السوفيتي ستالين، وعن الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت، لمناقشة مواضيع أساسية، منها فتح جبهة ثانية في أوروبا ضد دول المحور، وتحديد خطوط سياسة ما بعد الحرب. للتفاصيل ينظر: عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ١٠٢.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية عن عودة سمو الوصي من لندن، الرقم ٢١٣/٢/١ في ١٤ كانون الأول ١٩٤٣، وثيقة رقم ٢٢، ص ٢٨.

(٥) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية عن عودة سمو الوصي من لندن، الرقم ٢١٣/٢/١ في ١٤ كانون الأول ١٩٤٣، وثيقة رقم ٢٢، ص ٢٨.

الخاصة لوزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، قاصداً عمان لزيارة عمّه الأمير عبدالله وإطلاعه على نتائج زيارته إلى بريطانيا[1]. ثم تابع سفره إلى بغداد التي وصل إليها ظهر الثاني عشر من كانون الأول ١٩٤٣، حيث جرى له استقبال رسمي كبير، شارك فيه الملك فيصل الثاني والأمير زيد ورئيس وأعضاء الوزارة، وعدد كبير من ساسة البلاد وكبار الموظفين وقادة الجيش وأعضاء السلك الدبلوماسي[2].

وجد الوصي بعد عودته، أن الضعف قد استشرى في وزارة السعيد السابعة، التي تأثّرت بسوء الأوضاع الاقتصادية ولاسيما ما كان يتعلّق بمشاكل التموين، ولم تجد نفعاً محاولات التعديل المتكررة التي أجراها السعيد عليها، بل بقيت المشاكل والخلافات تنخر في جسم وزارته[3]، التي أصبح وضعها صعباً في مجابهة مطالب السلطات البريطانية المستمرة، فكان عليها والحالة هذه، أن تجد المخرج الملائم للتوفيق ما بين ضرورات الحرب والوضع الشاذ ومتطلبات السكان واحتياجاتهم[4]. عندها أيقن نوري السعيد أن وضع وزارته السابعة «أصبح يتطلب إعادة النظر في تأليفها مجدداً»، كما ورد ذلك نصاً في استقالته، التي قدّمها إلى الوصي في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٤٣[5].

قَبِلَ الوصي استقالة نوري السعيد يوم الخامس والعشرين من كانون الأول، وكلّفه في اليوم نفسه بإعادة تأليفها، على الرغم من برود العلاقة بينهما[6]. والواقع

---

(١) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢١، ص ٢٦.
(٢) المصدر نفسه، مراسيم استقبال الوصي في بغداد، وثيقة رقم ١٩، ص ٢٤.
(٣) للتفاصيل عن محاولات التعديل هذه ينظر: سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ص ١٦١ ـ ١٦٥.
(٤) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٣٩٦.
(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٧٠.
(٦) لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٥٠٠

M. Khadduri,Op. Cit., P. 250.

أشار موريس بيترسون رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، في تقرير رفعه إلى وزيره عن لقاء تمّ بينه وبين الوصي خلال زيارة الأخير لبريطانيا، إلى الفتور الذي أصاب علاقة الوصي بنوري، فذكر أن الوصي قد «فتح له صدره وصارحه بهمومه ومشاكله، وأعرب عن اعتقاده بضرورة إفساح المجال أمام الشباب لتولي المسؤوليات، وأنه وإن لم تكن لديه أسماء معينة، إلاّ أنه يسعى نحو ذلك لولا أن نوري السعيد وقد تحدّث عنه بتحفظ يعرقل هذه المحاولة...». تنظر:

- P.R.O., F.O., 371-34992, E 6990.

بأنّه لم يكن بالإمكان، أن يعهد الوصي إلى غير نوري بإعادة تأليف الوزارة، لما يتمتع به الأخير من قوة في الشخصية، وسيطرة على الأمور في تلك الظروف، فضلاً عن تمتعه بثقة البريطانيين[1].

وفي محاولة للوصي تأكيد حضوره وإشعار السعيد أنه المسؤول الأول سلّمه قائمة بعشرة أسماء ليختار من بينها أعضاء وزارته، لكن السعيد قدّم له قائمة أخرى، متعللاً بعدم إمكانية جمع مرشحي الوصي مع بعضهم، وذلك إثر مداولة معهم[2]. تلقى الوصي قائمة السعيد بغضب، ولاسيما أنها ضمّت شخصيات لم يكن يرتاح إليها، أمثال توفيق السويدي الذي يعده من المؤيدين لآل سعود، وعلي ممتاز الدفتري وعمر نظمي، عضوي وزارة طه الهاشمي، اللذين لم يلتحقا به عندما هرب إلى البصرة في حينه[3]. وأمام إصرار نوري على قائمته وتمسّكه بها، لم يجد الوصي بدأ من الموافقة عليها، لكنه أضمر في نفسه أن يتحين الفرص لإثارة المشاكل أمام الوزارة[4].

استحدثت وزارة نوري الثامنة، أوّل مرة في تاريخ العراق منصب نائب رئيس الوزراء[5]. وقد أثار هذا المنصب الجديد زوبعة داخل مجلس النواب، باعتباره سابقة لم تألفها الوزارات العراقية، ولا يوجد في «القانون الأساسي العراقي» ما يتصل بهذا المنصب، الموقف الذي استغله الوصي خير استغلال، فقد همس

- نقلاً عن: خيرية العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٧٨. أمّا أحمد مختار بابان فيذكر في مذكراته ما نصه: «وعلى الرغم من كل ما كان يحصل بين نوري السعيد والأمير عبد الإله من فتور فقد كانا متفهمين أحدهما للآخر، وكانت آراؤهما متقاربة، إذ كان سمو الأمير عبد الإله واثقاً من إخلاص نوري السعيد للبيت الهاشمي، كما أن نوري السعيد كان يعتبر الأمير عبد الإله صديقاً وبالعكس». ينظر: «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٧١.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٧١.

(٢) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٣) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥) ضمّت الوزارة، فضلاً عن رئيسها الذي احتفظ لنفسه بحقيبة الدفاع، كلاً من توفيق السويدي نائباً لرئيس الوزراء ومحمود صبحي الدفتري للخارجية وعمر نظمي للداخلية وعلي ممتاز للمالية وأحمد مختار بابان للعدلية وصادق البصام للمواصلات والأشغال وعبد الإله حافظ للمعارف وسلمان البراك للاقتصاد ومحمد حسن كبة للشؤون الاجتماعية وماجد مصطفى وزيراً بلا وزارة. ينظر: لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٠١.

النائب داخل الشعلان في أذن محمود صبحي الدفتري قائلاً: «إنَّ عبد الإله كان يستدعينا بنفسه عنده في بعض الليالي، ويشجعنا على شن هجوم يستهدف السويدي بالذات»[1]. ولم تمضِ أيام قلائل على تسلّم الوزارة الجديدة لمهام عملها حتى شنَّ أنصار الوصي في مجلس الأمّة[2] حملة من الانتقادات القاسية، استهدفت بالدرجة الأولى شخص توفيق السويدي، باعتبار دخوله إلى الوزارة بصفة نائب رئيس الوزراء لا يتفق وبنود (القانون الأساسي)[3]. وقد حاول السويدي الدفاع عن نفسه أمام معارضيه الذين كان الوصي يدعمهم من وراء الستار[4]. وبدا واضحاً للوزارة أمام تمادي المعارضة في موقفها، أن هدف الأخيرة لم يكن رعاية للدستور أو المحافظة على أحكامه، بل إحراج الوزارة وحملها على التنحي عن الحكم، على حد رأي السويدي[5].

لم تكن هذه الأحداث بخافية عن السفير البريطاني كورنواليس، الذي تنبّه للخلاف بين الوصي والسعيد حول استيزار السويدي، فكتب إلى خارجية بلاده يقول: «أزعج نوري السعيد الوصي باستيزاره توفيق السويدي نائباً لرئيس الوزراء خلافاً لرغبته، ويبدو أن صحة نوري السعيد تدهورت وأنه يقترب من نهايته السياسية»[6]. وهي إشارة واضحة من كورنواليس إلى حكومته بأنَّ الوقت قد حان لمغادرة نوري الحكم، بعد أن فقدت وزارته أهم مقومات بقائها، ألا وهو رضا الوصي عنها. وفي هذا الصدد يشير أحمد مختار بابان في مذكراته إلى أن الوصي «كان بحكم اتصالاته مع عدة طبقات من أبناء الشعب من معارضين ومؤيدين، واستماعه إلى ملاحظاتهم حول الحكومة والوزارات، كان يشعر أحياناً بوجود

---

(١) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٧٤.

(٢) كان يقود المعارضة في مجلس الأعيان مصطفى العمري، فيما تزعمها في مجلس النواب كل من سلمان الشيخ داود والحاج رايح العطية وعبد الكريم الأزري.

(٣) للتفاصيل ينظر: «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣/ ١٩٤٤، الجلسة الخامسة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٤، بغداد ١٩٤٤، ص ص ٦٤ ـ ٦٧.

(٤) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٣٩٨، قدّم السويدي استقالته إلى رئيس الوزراء في ٢٣ شباط ١٩٤٤.

(٦) P.R.O., F.O., 371-40041, Dated 12/1/1944.

نقلاً عن: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٧٣.

ضرورة لتبديل نوري السعيد بغيره»[1]. وفي سبيل تحقيق ذلك، واصل الوصي تحريض النواب وبعض الصحافيين ضد جوانب معينة من سياسة السعيد، ولاسيما بعد أن بدرت من البريطانيين دلائل تشير إلى أنهم لا يمانعون من ابتعاد السعيد عن السلطة[2]. وقد أدّت هذه «المعارضة المصطنعة» دوراً كبيراً في تفاقم الخلاف بين الوصي ورئيس الوزراء الذي أيقن أن نفوذه بدأ يفقد بريقه، مقابل تصاعد نفوذ الوصي[3]. وحزّ في نفسه أسلوب الوصي في تجاهله، لهذا قدّم استقالته في التاسع عشر من نيسان ١٩٤٤ متذرعاً بـ «تدهور صحته»[4]، «وعدم إمكانه الاستمرار في رئاسة الوزارة دون معاضدة الوصي الصريحة الواضحة»[5].

لم يتخذ الوصي موقفاً من استقالة نوري طوال شهر ونيف ظلت خلالها الوزارة تمارس أعمالها إذ لم يكن متأكداً من رأي البريطانيين كلياً، ولم تبلغ به الثقة حد أن يتصوّر إمكانية ادارة دفة الدولة بنجاح بعد ابتعاد سياسي مخضرم ومناور مثل السعيد عنه[6]. وقد ظنّ الأخير خلال هذه المدة أن الأمور تحسّنت، والمياه عادت إلى مجاريها، إلاّ أنه فوجئ مرة أخرى بحملة شديدة أثارتها «المعارضة المصطنعة» داخل مجلس الأمّة، وبأسلوب أشد عنفاً[7]. فرفع في الثالث والعشرين من أيار ١٩٤٤ استقالة أخرى إلى الوصي أشار فيها إلى أن النواب المعارضين قد أشاعوا بين الناس أن معارضتهم يرغب فيها الوصي، وأنه يتعاطف مع هذا الاتجاه وهذا النمط من المعارضين الذين يستدلون في دعايتهم إلى تصريحات رجال الحاشية في البلاط[8]. وقد أثارت مضامين الاستقالة الثانية امتعاض الوصي، ويذكر الحسني نقلاً عن أحد وزراء تلك الوزارة، إن الوصي ردّ كتاب رئيس وزرائه إليه، واستند في جوابه الذي أرسله إليه بتاريخ الثالث من

---

(١) «مذكرات أحمد مختار بابان. . .»، الموضوع الثالث، ص ١٢.
(٢) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ص ١٧٨ ـ ١٧٩.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٩٢.
(٤) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٧٧.
(٥) P.R.O., F.O., 371-45302, E 608/195/93, Confidential, From K. Cornwallis to F.O., No. 15, 26th. January 1945.
(٦) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ١٧٩.
(٧) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٧٧.
(٨) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦ موقف جماعة الأهالي منها، بغداد ١٩٨٣، ص ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

حزيران ١٩٤٤، حول قبول استقالته، إلى كتابه الأول المرفوع إليه في التاسع عشر من نيسان ١٩٤٤. وهكذا طويت صفحة الوزارة السعيدية الثامنة التي «لم تلق وداً من الوصي» حسب تعبير كورنواليس[١].

* موقف الوصي من وزارتي حمدي الباجه جي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦:

تزامنت استقالة وزارة نوري السعيد الثامنة مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، الأمر الذي جعل الوصي يدرك ضرورة قيام وزارة انتقالية، تقوم بوضع الأساس لبناء «عالم ما بعد الحرب»، وتمهّد السبيل أمام أخرى تلغي القيود التي أوجبتها الحرب، فاختار حمدي الباجه جي في الثالث من حزيران ١٩٤٤، لتأليف مثل هذه الوزارة الانتقالية[٢]. ولكن رئيس الوزراء الجديد لم يكن موفقاً في تأمين التشكيلة الوزارية، فتوجّب على البلاط أن يقوم بهذا العمل نيابة عنه، حتى عرف مجلس الوزراء بعد مرور ليلة على تشكيله أنه من اختيار الوصي، الحقيقة التي أكّدتها التقارير والمصادر البريطانية المطلعة، فضلاً عن الدراسات العراقية[٣].

ويبدو أن إسهام الوصي الواضح في اختيار وزراء حمدي الباجه جي، كانت نتيجة طبيعية للصلاحيات الواسعة، التي أباحها له تعديل (القانون الأساسي)، فضلاً عن رغبته الشخصية في تحجيم دور رئيس وزرائه، من خلال فرض شخصيته على مجلس الوزراء. ومن الملاحظ أن بعض رؤساء الوزارات شجعوا الوصي على ممارسة هذا الأسلوب، أي انفراده في اختيار الوزراء، وذلك بقبولهم وترحيبهم بما يختاره لهم، بالرغم من أن ذلك يشكّل تجاوزاً صريحاً، على

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٠١.

(٢) P.R.O., F.O., 371-45302, E 608/195/93, Confidential, From K. Cornwallis to F.O., No. 15, 26th January 1945.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥. ضمّت الوزارة، فضلاً عن رئيسها كلاً من أرشد العمري للخارجية أصالة والتموين وكالة ومصطفى العمري للداخلية وصالح جبر للمالية وتحسين علي للدفاع وتوفيق وهبي للإقتصاد وعبد الأمير الأزري للمواصلات والأشغال وإبراهيم عاكف للمعارف وأحمد مختار بابان للعدلية ومحمد حسن كبة للشؤون الاجتماعية. ينظر: «البلاد»، العدد ٢٢٤١، ٤ حزيران ١٩٤٤، «الزمان»، العدد ٢٠٣٨، ٤ حزيران ١٩٤٤.

صلاحياتهم في اختيار الوزراء. فهم يقرون بحق الوصي في اختيار مَن يشاء من الوزراء[1].

لم يضع حمدي الباجه جي منهاجاً لوزارته، ولكنه تعهّد أمام مجلس النواب بأنّ منهاج وزارته سيكون «تنفيذياً أكثر منه خيالياً»[2]، وأن وزارته ستأخذ على عاتقها تحقيق الأمن والاستقرار، وتنظيم أمور التموين، ورفع كفاءة الموظفين[3]. غير أن الوزارة جابهت مشاكل كثيرة كان من أبرزها مشكلة وضع الخطط «لإصلاح الجيش»[4]، التي أثرت تأثيراً مباشراً في ما آل إليه مصير الوزارة القائمة. والواقع أن هذه المشكلة قد برزت عندما أدرك الوصي بعد دخول الحرب العالمية الثانية صفحتها الأخيرة، عواقب ما قد يحدث بعد انسحاب القوات البريطانية التي دخلت العراق خلال الحرب، فدعا السلطات البريطانية لتحرير سياستها إزاء الجيش بحيث يستطيع القيام بحفظ الأمن الداخلي في الأقل، بعد سحب القوات البريطانية[5]. من هنا جاء تكليف الوصي للمارشال رنتن مطلع آب ١٩٤٤، بتقديم دراسة عن «إصلاح إعادة تنظيم الجيش العراقي»[6] قائمة على أساس «الولاء التام للعرش والدولة»[7].

قدَّم المارشال رنتن تقريراً إلى وزير الدفاع تحسين علي، طالب فيه بإلغاء فرقتين من فرق الجيش الأربع. إلاّ أن مجلس الدفاع الأعلى اعترض على تقرير رنتن، وأوصى بعد مناقشته، بضرورة الاحتفاظ بفرق الجيش الأربع كما هي، القرار الذي حظي بتأييد وزير الدفاع، فيما عده رنتن تحدياً له، فرفع الأمر إلى الوصي الذي دعا الطرفين إلى الاجتماع معه في مصيف سرسنك، وقد أسفر تدخل الوصي عن اتفاق تحسين علي ورنتن على الاحتفاظ بفرقتين كاملتين وفرقة ثالثة

---

(١) د. مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص ١٥، لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٠٥.

(٢) فائز عزيز أسعد، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٣) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة الأولى في ١٨ حزيران ١٩٤٤، بغداد ١٩٤٤، ص ٣.

(٤) «الزمان»، العدد ٢٠٥١، ١٩ حزيران ١٩٤٤.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٦) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٦.

(٧) مظفر عبدالله الأمين، المصدر السابق، ص ٢٤.

للتدريب[1]. وقد أشار السفير البريطاني كورنواليس في تقريره السنوي عام ١٩٤٤ الذي بعث به إلى خارجية بلاده، إلى مهمة رنتن ومعارضة تحسين علي لها بقوله «كان توجه اهتمام الوصي مأمور الجيش في وقته، فمن خلال مقترح المارشال رنتن الذي يشمل تقليص الجيش من أربع فرق إلى فرقتين وثالثة للتدريب. هذا المقترح لم يكن يتوقع قبوله من الوزارة بسهولة، خاصة أنه تضمّن إحالة عدد كبير من أصدقائهم القدامى من الرتب العالية على التقاعد. ولكن جميع الوزراء وافقوا على المشروع ما عدا تحسين علي»[2].

ولكن معارضة تحسين علي، لم تجد نفعاً أمام تأييد المقترح من الوصي ووزراء الخارجية والداخلية والمالية[3]، الذين أعربوا لرئيس الوزراء عن رغبتهم في تقديم استقالتهم بحجة انعدام التضامن والانسجام مع تحسين علي[4]، مما فجّر الأزمة من جديد، وبهدف إيجاد مخرج لها، عقد في قصر الرحاب، مساء السابع والعشرين من آب ١٩٤٤، اجتماع حضره الوصي ورئيس الوزراء حمدي الباجه جي والوزراء أرشد العمري ومصطفى العمري وصالح جبر وتحسين علي، وبعد أن احتدم الجدال بين الوزراء، انفض الاجتماع دون نتيجة تذكر[5]. فأيقن حمدي الباجه جي أن لا حل لهذه الأزمة سوى الاستقالة، التي قدّمها إلى الوصي في الثامن والعشرين من آب ١٩٤٤، متذرعاً «بعدم وجود التآزر بين بعض الوزراء»[6]. لكن الوصي عهد إليه في اليوم التالي، بإعادة تأليف الوزارة الجديدة، من أعضاء الوزارة المستقيلة نفسها باستثناء تحسين علي[7]. ويبدو أن الوصي كان وراء هذه الاستقالة الشكلية للوزارة التي أريد منها استبعاد تحسين علي من تشكيلتها ومن ثم إمرار مشروع «إصلاح الجيش»

---

(١) مقتبس في: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٢) رسالة تحسين علي إلى الحسني بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٥٣. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٢٠٨ ـ ٢١٠.

(٣) P.R.O., F.O., 371- 45302, E 608/195/93, Confidential, From, K. Cornwallis to F.O., No. 15, 26th. January 1945.

(٤) مظفر عبدالله الأمين، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٥) أفراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٥٥، ص ١٠٩.

(٦) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢١٠.

(٧) «البلاد»، العدد ٢٣١٥، ٣١ آب ١٩٤٤.

دون معارضة، فضلاً عن رغبته الشخصية في التخلص من كبار الضباط، الذين تأثروا بالأحداث السابقة، وتوجيه عنايته إلى صغار الضباط. وفي هذا الصدد يقول: «يجب أن يكون لي اتصال جيد مع الضباط الشباب، وعلينا أن لا نكرر الاضطراب الذي وقع سنة ١٩٤١. مرة أخرى»[١]

ألّف حمدي الباجه جي وزارته الثانية في التاسع والعشرين من آب ١٩٤٤[٢]، حيث لم يضع رئيسها منهاجاً لوزارته أيضاً[٣]، مما جعلها عرضة لانتقادات النواب والأعيان[٤]. والواقع أن عهد هذه الوزارة قد شهد تطورات سياسية مهمة على الصعيد الداخلي[٥]. أمّا على الصعيد الخارجي فقد تمّ تأسيس العلاقات بين موسكو وبغداد، الخطوة التي أحجمت عنها الوزارات السابقة بعد فشل حركة مايس ١٩٤١[٦]. وقد عبّر الوصي، من خلال خطاب العرش الذي ألقاه في الثاني من كانون الأول ١٩٤٤، عن سروره لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٧]. كان الاتحاد السوفيتي هو السباق لإرسال ممثليه الدبلوماسيين، ففي الرابع عشر من شباط ١٩٤٥ تسلّم الوصي أوراق اعتماد الوزير المفوض

---

(١) لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٢) مقتبس في: جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٥٠.

(٣) هي آخر وزارة عراقية تألّفت أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي عهدها انتهت الحرب. ينظر: د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، بغداد ١٩٦٣، ص ٢٩.

(٤) اتخذ حمدي الباجه جي من خطاب العرش الذي ألقاه الوصي في ١ كانون الأول ١٩٤٤ منهاجاً لوزارته الثانية. وفي تعليق له على ذلك يقول الحسني «ولعل ظروف الحرب القائمة التي جعلت مهام معظم الوزارات إدارية صرفة، هي التي اضطرت هذه الوزارة إلى الاكتفاء بخطاب العرش». ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢١٢.

(٥) للتفاصيل ينظر: عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٦) عملت الوزارة على إجازة بعض النقابات العمالية، وتبنّت بعض الخطط لإصلاح حالة الفلاح، ووطدت الأمن والاستقرار في المنطقة الشمالية. للتفاصيل ينظر: أفراح فاضل قنبر، المصدر السابق، ص ص ١١٨ ـ ١٣٦.

(٧) وذلك لاعتبارات عديدة أهمها هيمنة نوري السعيد خلال هذه المدة (٩ تشرين الأول ١٩٤١ ـ ٣ حزيران ١٩٤٤) على الحكم وما عرف عنه من تردّد في إقامة تلك العلاقات خوفاً من انتشار الشيوعية في العراق، فضلاً عن موقف الاتحاد السوفيتي المؤيّد لحركة رشيد عالي الكيلاني واعترافه دبلوماسياً بها. للتفاصيل ينظر:
Walter Laquer, The Soviet Union and the Middle East, London 1959, P. 124.

ريكوري تيتوفيتش زايتزيف K.T. Zaitzev، الذي سلّمه رسالة من رئاسة المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، تناولت سبل تطوير العلاقات الفنية بين بغداد وموسكو[1]، بينما لم ترسل الحكومة العراقية بعثتها الدبلوماسية إلى موسكو حتى السادس عشر من تشرين الأول ١٩٤٥، حيث أصدر الوصي إرادة ملكية في التاسع من الشهر نفسه بتعيين عباس مهدي وزيراً مفوضاً من الدرجة الأولى ومن الصنف الممتاز لدى الاتحاد السوفيتي[2]. وأثناء تقديم أوراق اعتماده في موسكو ألقى عباس مهدي كلمة جاء فيها: «... وإنّي لفخور أن يكون صاحب السمو الملكي قد انتدبني لأكون أول ممثل للعراق في هذه البلاد، لأعمل على تعزيز صلات الصداقة بين المملكة العراقية وبلاد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية»[3]. ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلاقة بين بغداد وموسكو حققت أول ارتباط للاتحاد السوفياتي مع بلد خليجي[4]، دام أحد عشر عاماً، حيث قطع من جانب العراق عام ١٩٥٥ وخلال هذه المدة لم تشهد العلاقات العراقية ـ السوفيتية أي تطور ملموس[5].

كما تمّ في عهد وزارة الباجه جي الثانية انضمام العراق إلى جامعة الدول

---

(١) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الإنتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤/ ١٩٤٥، الجلسة الأولى في ٢ كانون الأول ١٩٤٤، بغداد ١٩٤٥، ص ص ١ ـ ٣. من الجدير بالذكر أنه على أثر انضمام الاتحاد السوفيتي إلى جبهة الحلفاء بعد تعرضه للهجوم الألماني النازي في ٢٢ حزيران ١٩٤١ أشارت بريطانيا على الحكومة العراقية بضرورة إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي الذي تمتع بمكانة متميزة في الشؤون الدولية، فرأت الحكومة العراقية العمل بالمشورة البريطانية، ولاسيما بعد أن أقامت موسكو علاقات دبلوماسية مع كلٍّ من القاهرة ودمشق وبيروت مما شكّل عاملاً إضافياً مشجعاً لدفع الحكومة العراقية على إقامة مثل هذه العلاقات. للتفاصيل ينظر: عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية ـ السوفيتية ١٩٤٤ ـ ٨ شباط ١٩٦٣، بغداد ١٩٨٠، ص ص ٤٩ ـ ١٥٥.

G. Kirk, Op. Cit., P. 148.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٣٥٨، الإرادة الملكية في ٩ تشرين الأول ١٩٤٥ بتعيين عباس مهدي وزيراً مفوضاً للعراق لدى الاتحاد السوفيتي، وثيقة رقم ١٦٦، ص ٤٧٨.

(٣) مقتبس في: عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٤) د. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، بيروت ١٩٩٦، ص ٥٩.

(٥) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ٩٦.

العربية والتوقيع على ميثاقها. وقد كان للوصي في هذا المضمار موقف متميز، يجدر بنا الوقوف عليه لنستشف من خلاله نظرة الوصي إزاء الوحدة العربية.

* موقف الوصي من قيام جامعة الدول العربية:

ترجع جذور الحركة العربية الحديثة إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ببضع سنوات. وخلال الحرب العالمية الثانية اتخذت طوراً جديداً تمثل بتصاعد نشاطها، وزيادة زخمها الذي بدأ يقلق القوى المهيمنة على الوطن العربي، وبالمقدمة منها بريطانيا التي سعت بكل طاقتها لتحجيم المد الوحدوي العربي بالرغم من إعلان وزير خارجيتها آيدن في التاسع والعشرين من مايس ١٩٤١، عن سياسة حكومته ازاء المنطقة العربية وتأييدها لأماني العرب في الوحدة[1]، مضيفاً «إن كثيراً من المفكرين العرب يريدون تحقيق المزيد من الوحدة... ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً»[2].

انتهز نوري السعيد تصريح آيدن[3]، وأجرى خلال زيارته للقاهرة في السابع من كانون الأول ١٩٤٢ برفقة الوصي مباحثات مع رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس، حول فكرة قيام وحدة عربية بين أقطار الهلال الخصيب[4] إلاّ أن النحاس لم يولِ الموضوع اهتماماً يذكر، مما كان له كبير الأثر في القضاء على هذا المشروع قبل مولده[5]. وفي محاولة منه لإيجاد دعم بريطاني للمشروع،

---

(١) د. علاء موسى كاظم نورس، دور العراق ومصر في تأسيس الجامعة العربية، «آفاق عربية»، العدد السادس، حزيران ١٩٩٠، ص ١٩.

(٢) «الأهرام»، العدد ٢٠٣٧٦، ٣١ أيار ١٩٤١، أحمد الشقيري، الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، تونس ١٩٧٩، ص ص ٢٩ ـ ٣١.

(٣) يذكر أحد المختصين أن تصريح إيدن كان إشارة بريطانية للعراق للأخذ بزمام المبادرة أكثر من مصر. ينظر:

E. Monroe, Op. Cit., P. 92.

والواقع أن شرق الأردن قد شارك العراق في هذه المبادرة، فطرح الأمير عبدالله مشروع سوريا الكبرى، الذي لم يجد في لندن آذاناً صاغية بالرغم من المحاولات المتكررة لواضعه من أجل حمل بريطانيا على قبول مشروعه. ينظر:

John Kimche, The Second Arab Awakening, New York 1970, P. 164.

(٤) يقصد بها العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.

(٥) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

ألقى الوصي بتصريح في القاهرة، أعلن فيه أن الدول العربية قد أدّت ما عليها من واجبات تجاه الدول الديمقراطية، وهي الآن مستعدة لأداء مثل تلك الواجبات، بعد تحقيق مشروع الاتحاد العربي المنشود، عندما تضع الحرب العالمية أوزارها[١]. كما استغل نوري السعيد وجوده في القاهرة، وأجرى مباحثات مع ريتشارد كيسي وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة، حول الموضوع نفسه، فطلب الأخير من نوري تقديم آرائه ومقترحاته مكتوبة، وقد فعل نوري ذلك وقدّم مذكرته «استقلال العرب ووحدتهم»[٢] إلى الوزير البريطاني بتاريخ الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٤٣[٣].

وبعد مرور أقل من شهر على تسليم تلك المذكرة، تحدّث الوصي إلى مندوبي الصحافة البريطانية والأمريكية حول القضية العربية، طالب فيه الحلفاء بترك العرب أحراراً في تحقيق مصيرهم، وعدم التدخّل في شؤونهم، فضلاً عن مطالبته بانسحاب الأجانب من البلاد العربية[٤]. وفي تعليق له على هذا التصريح، سجّل الهاشمي في مذكراته قائلاً: «لأول مرة يبحث الأمير عبد الإله في القضية العربية كرجل مؤمن بها»[٥].

والواقع أن الوصي لم يتخل عن دعم فكرة الوحدة العربية بفشل مشروع

---

(١) جلال الأورفلي، الدبلوماسية العراقية والإتحاد العربي، بغداد ١٩٤٤، ص ١٥٤.

(٢) النص الكامل لعنوان المذكرة هو «استقلال العرب ووحدتهم. مذكرة في القضية العربية مع إشارة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية» وضعها الفريق نوري السعيد، بغداد ١٩٤٣، «سري ليس للنشر».

(٣) د. علي المحافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، «المستقبل العربي» (مجلة)، العدد الحادي والأربعون، بيروت، تموز ١٩٨٢، ص ٧٦. ويذكر أحد الباحثين أن نوري السعيد أراد أن يهيىء جواً يبعث على قبول مذكرته التي تضمن مشروع الهلال الخصيب، وبخاصة من بريطانيا، فأعلن الحرب على دول المحور في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٣، أي بعد يومين من رفعه المذكرة. ينظر: عبدالله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٤. ويخطئ الحسني عندما يقول أن نوري السعيد قد سلّم مذكرته المعروفة أيضاً باسم «الكتاب الأزرق» إلى ريتشارد كيسي خلال زيارة الأخير إلى بغداد في ١٧ تشرين الأول ١٩٤٢. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٤) «الزمان»، العدد ١٦٤٣، ٩ شباط ١٩٤٣.

(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٣٧.

نوري السعيد[1]. وتبني مصر لقيادة الحركة التي كانت تدعو للوحدة العربية ضمن إطار جامعة عربية[2]. فقد أشار الوصي في خطاب العرش في الأول من كانون الأول ١٩٤٣، إلى المباحثات التي أجراها نوري السعيد مع مصطفى النحاس في الاسكندرية[3]، «حول الأسس التي تُبنى عليها الوحدة العربية المنشودة»، وتوقّع الوصي أن تؤدي هذه المباحثات في أقرب فرصة إلى عقد «مؤتمر رسمي يمثل الأقطار العربية، تتفق فيه الآراء على مصالح مشتركة، تؤلف بين البلاد العربية، وتوحّد كلمتها، ويُبعث منها أمّة محترمة الجانب، مسموعة الكلمة في العالم العربي»[4].

كما صرّح الوصي في ختام زيارته لبريطانيا (مطلع تشرين الثاني ١٩٤٣) لمراسل رويتر حول الاتحاد العربي قائلاً: «إنّي أعلّق آمالاً جساماً على هذا الاتحاد الذي أبدت الدول العربية في الأشهر الأخيرة رغبة صادقة في تحقيقه»[5]. وفي طريق عودته إلى بغداد، أمضى الوصي عيد الأضحى في القاهرة، فوجّه بهذه المناسبة رسالة إلى العالم الاسلامي، أشار فيها إلى مباحثاته مع كبار المسؤولين البريطانيين حول الوحدة العربية بالقول: «لمست فيهم تشجيعاً وتأييداً لفكرة الوحدة

---

(١) لم يحظ مشروع نوري السعيد (الهلال الخصيب) بقبول العرب الإجماعي، كما أصدر وزير الخارجية البريطاني إيدن تصريحه الثاني في ٢٤ شباط ١٩٤٣ الذي أعلن فيه تأييد حكومته للوحدة العربية بشرط أن تأتي المبادأة في أي مشروع من العرب أنفسهم، وأنه طبقاً لمعلوماته هو لم يوضع بعد مشروع مثل هذا يمكن أن يحظى بتأييد الجميع. للتفاصيل ينظر: د. غانم محمد صالح، مشروع الهلال الخصيب، «الدراسات الفلسطينية»، العدد الأربعون ـ الحادي والأربعون، كانون الثاني ـ حزيران ١٩٦٨، ص ص ٣٢ ـ ٤٣.

(٢) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٣) استمرت هذه المباحثات من ٣١ تموز إلى ٦ آب ١٩٤٣، وأسفرت عن صدور بيان ختامي يؤكّد اتفاق بغداد والقاهرة باستمرار التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ينظر:

G. Kirk, Op. Cit., P. 337.

كما تمّ الاتفاق على تخويل مصر صفة توجيه الدعوة للحكومات العربية لعقد مؤتمر عربي عام لاستكمال المباحثات العربية بهدف الوصول إلى صيغة جديدة للتعاون العربي المنشود. ينظر: عناد خلقي عبد، دور الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ٢٩.

(٤) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣/١٩٤٤، الجلسة الأولى في ١ كانون الأول ١٩٤٣، ص ص ١ ـ ٣.

(٥) ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ٧٢.

العربية، وكانت أحاديثي معهم في هذا الشأن تنم عن الارتياح التام إلى الفكرة والرغبة في تحقيقها، تقديراً للمصالح المشتركة بينهم وبيننا»[1]. وعن موقفه من الوحدة العربية قال: «فأنا شخصياً أرى الوحدة بين الأقطار العربية هي هدف الجميع تحقيقاً لمصلحة الشرق عامة، وفي الوحدة الخير لبلادنا لأنّها تقوم على التضامن الاقتصادي أولاً وتنتهي إلى توثيق جميع الروابط الأخرى، وفي مقدمتها الروابط الثقافية والاجتماعية بين أقطار هي في حقيقة الأمر وحدة بذاتها، تجمعها روابط الدين واللغة والجنس»[2].

أمّا عن موقف العراق من محادثات الوحدة العربية والدور المصري فيها، فقد بعث الوصي رسالة إلى عمّه الأمير عبدالله في الثالث والعشرين من شباط ١٩٤٤. جاء فيها «إن نوري السعيد لا يهدف من وراء تأسيس الجامعة أن تكون مجرد مؤتمر لأقطار الهلال الخصيب، وترك مصر تدخل المؤتمر متى شاءت. بل أنه يود الإسراع في عملية الوحدة، واستثمار الوقت قدر الإمكان، مع ترك الباب مفتوحاً أمام جميع الأقطار العربية. وبناء على ذلك فهو لا يود أن يكون تثاقل القاهرة عائقاً أمام قيام الوحدة، بل على العكس من ذلك، يجب أن نحث الخطى لبلوغ الهدف المنشود، إذا ما تأكّدنا من موقف مصر، وأنها تسير معنا كما نريد. . . وإنني شخصياً لا أود إهمال مصر أبداً وتحت أية ذريعة، ولاسيما أن ذاك سيولّد أثراً سلبياً لدى الرأي العام العربي، وسيثير الشك لدى الدول المجاورة حول نجاح المشروع الذي نراقبه عن كثب»[3].

وهكذا شهدت الإسكندرية من الخامس والعشرين من أيلول إلى السابع من تشرين الأول ١٩٤٤ المرحلة الثانية من المباحثات الخاصة بالوحدة العربية التي أسفرت عن إقرار بيان عُرِفَ «ببروتوكول الإسكندرية»[4]. وقد عبّر الوصي عن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) «الوثائق الهاشمية» أوراق عبدالله بن الحسين، المجلد الرابع، الجامعة العربية، إعداد وإشراف د. عدنان البخيت، عمان ١٩٩٤، وثيقة رقم (٣أ/هـ)، ص ص ٢٥ ـ ٢٧، «الدستور الأردنية» (جريدة)، ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٤) د. علاء نورس، المصدر السابق، ص ٢٢. يقول لونكريك «لقد استقبل البروتوكول في العراق بالتأييد وأشار إليه الوصي عبد الإله في خطاب العرش الذي ألقاه في كانون الأول ١٩٤٤ فاعتبره خطوة طويلة إلى الأمام في مجال التعاون العربي». ينظر: لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٣٨. وكان مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً في ٣١ـ

ارتياحه لصدور هذا البروتوكول الذي سيمهّد السبيل لقيام الجامعة العربية «التي يصبو إليها كل عراقي لتكون أقدر على المساهمة وأظهر أثراً فيها... ولدينا من المقومات ما يجعلنا نعتقد بأنَّ صرح هذه الجامعة سيتم في أقرب وقت... لتصبح الدول العربية في أقوى وضع يؤهلها للقيام بواجباتها المشتركة فيما بينها من جهة، وللاضطلاع بمهمتها العالمية من جهة أخرى»[1].

انبثقت عن اجتماعات الاسكندرية لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية، لإعداد مسودّة ميثاق الجامعة العربية في ضوء المبادئ التي تضمنها بروتوكول الإسكندرية[2]. وقبل أن تبدأ تلك اللجنة اجتماعاتها، عقد الوصي والأمير عبدالله اجتماعاً في مدينة الشونة الأردنية في السابع من شباط ١٩٤٥، استعرضا فيه أبحاث اللجنة السياسية الفرعية واللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، فضلاً عن القضايا العربية العامة[3].

عقدت اللجنة الفرعية السياسية اجتماعاتها في القاهرة من الرابع عشر من شباط إلى الثالث من آذار ١٩٤٥، وتوصّلت إلى وضع مشروع لنظام الجامعة العربية، وحدَّدت السابع عشر من آذار موعداً لاجتماع اللجنة التحضيرية[4]. وقد أصدر الوصي «إرادة ملكية» تقضي بتخويل أرشد العمري وزير الخارجية وعلي جودة الأيوبي وزير العراق المفوض لدى واشنطن صلاحية التوقيع على الصيغة النهائية لميثاق الجامعة العربية[5]، الذي أقرَّ رسمياً في الثاني والعشرين من آذار ١٩٤٥[6].

= تشرين الأول ١٩٤٤ بالموافقة على (بروتوكول الإسكندرية). ينظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٣٣٠، قرارات مجلس الوزراء في ٣١ تشرين الأول ١٩٤٤، وثيقة رقم ٩٧، ص ٢٠٢.

(١) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٤/ ١٩٤٥، الجلسة المشتركة الأولى في ١ كانون الأول ١٩٤٤، بغداد ١٩٤٥، ص ١.

(٢) د. غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨ الفكر والممارسة، بغداد ١٩٩٠، ص ١٢٠.

(٣) «الوثائق الهاشمية»، المجلد الرابع، وثيقة رقم (١٢/١٣ ـ ٥٨١)، ص ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) للتفاصيل عن اجتماعات اللجنة الفرعية، ينظر: عبدالله كاظم عبد، المصدر السابق، ص ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٦٨٠، الإرادة الملكية في ١٤ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ١٣٣، ص ٢١٥.

(٦) د. علاء نورس، المصدر السابق، ص ٢٢.

رحّب الوصي في خطاب العرش الذي ألقاه في الأول من كانون الأول ١٩٤٥، بقيام الجامعة العربية، وتمنى لها أن تكون «عنوان التآخي والوحدة... وأداة تعاون وانسجام بين الدول العربية لمواجهة متطلبات عالم ما بعد الحرب»[1]، كما حظي ميلاد الجامعة بموافقة مجلس الوزراء[2]، ومصادقة مجلس الأمّة[3]، ومباركة الصحافة العراقية على اختلاف اتجاهاتها[4]. ومع انغماره في إجراءات قيام الجامعة كان الوصي يراقب عن كثب العمليات العسكرية لقوات الحلفاء التي بدأت توجه ضربات ماحقة للقوات الألمانية التي انهارت مطلع أيار ١٩٤٥، مما عُدَّ نصراً نهائياً للحلفاء في أوروبا[5]. وقد انتهز الوصي هذه المناسبة فوجّه خطاباً للشعب العراقي في العاشر من أيار، عبّر فيه عن سروره بهذا النصر «الذي أحيا آمال الأمم المحبة للحرية والسلام»، والذي كان دليلاً واضحاً على صدق نيات الحلفاء في «سبيل الدفاع عن الحق والانتصار لمبادئ الإنسانية»[6]، وتبادل الوصي بهذه المناسبة برقيات التهنئة مع كل من جورج السادس ملك بريطانيا، وهاري ترومان H. Truman رئيس الولايات المتحدة[7].

---

(١) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي العشرون لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦، الجلسة المشتركة في ١ كانون الأول ١٩٤٥، بغداد ١٩٤٦، ص ١. وقد ذكر أحد الباحثين أن الوصي قد وصف قيام الجامعة العربية بأنها «عنوان التآخي في الوحدة بين العرب وأنها ستعمل من أجل فلسطين». ينظر: عبد التواب أحمد سعيد، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٨، ص ١٨٧.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٥٦١٠/ ٣١١، قرارات مجلس الوزراء في ٢٧ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦، ص ص ٧ ـ ٨.

(٣) صادق مجلس النواب والأعيان على الميثاق في ٢٧ و٢٩ آذار ١٩٤٥ على التوالي. للتفاصيل ينظر: عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص ص ٢١٤ ـ ٢١٩.

(٤) ينظر على سبيل المثال: «صوت الأهالي»، العدد ٨٢٨، ٢٥ آذار ١٩٤٥، «العراق»، العدد ٦٨٣٣، ٢٧ آذار ١٩٤٥، «البلاد»، العدد ٢٤٨٠، ٢٨ آذار ١٩٤٥.

(٥) أنهى استسلام اليابان في ٦ آب ١٩٤٥، الحرب العالمية الثانية في أرجاء العالم كافة. وقد تبادل نائب الوصي الأمير زيد بتلك المناسبة برقيات التهاني مع الرئيس الأمريكي ترومان. ينظر: «العالم العربي»، العدد ٥٤٤٩، ٢٣ آب ١٩٤٥. أمّا الوصي فقد كان عند انتهاء الحرب في زيارة رسمية لبريطانيا فقدّم هناك التهاني لملكها جورج السادس.

(٦) ينظر نص الخطاب في: «العراق»، العدد ٦٨٥٢، ١٢ أيار ١٩٤٥.

(٧) ينظر نصوص هذه البرقيات في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

لقد كان الوصي من الواثقين بانتصار الحلفاء، فقد صرّح بعد زيارته لبريطانيا لأحد الصحفيين قائلاً: «رأيت من قوى بريطانيا في بلادها ما زاد ايماني بأنَّ النصر سيكون لها ولحلفائها»[1]. وكلما اقتربت الحرب من نهايتها وتعزّزت الثقة لدى الوصي بهذا الانتصار، الأمر الذي جعله حريصاً على توطيد التعاون مع دول الحلفاء على مختلف الصعد[2]، متوخياً من وراء ذلك تعاوناً أوثق من جانبهم تجاه العراق فيما بعد الحرب.

ومن الجدير بالذكر أن المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية شهدت توجهاً عراقياً متزايداً نحو الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل ذلك مرتبط بالدور المتوقع لها ان تمارسه عالمياً عندما تضع الحرب أوزارها[3]. ومن هذا المنطلق كان الوصي حريصاً على زيارة الولايات المتحدة الأمريكية.

* زيارة الوصي للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥:

تميَّزت المرحلة الأخيرة من الحرب، العالمية الثانية بتطور العلاقات بين بغداد وواشنطن على مختلف المستويات، توّج بالزيارة التي قام بها الوصي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كانت وراء هذه الزيارة دوافع عديدة، أبرزها إدراك الوصي أهمية الإمكانات الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبح الجميع بحاجة ماسة إليها[4]، وإدراكه لما يتمخض عنه «الاتصال المباشر برجال العالم الجديد» من فوائد جمة[5]، ولا يغفل الدافع الشخصي للأمير في قراره فقد عزَّ عليه «أن يدعو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعض أبناء الملك عبد العزيز آل سعود

---

(١) ناصر جرجيس، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) أشار إلى ذلك نائب رئيس الوزراء البريطاني كيمنت أتلي في كلمة له خلال زيارة الوصي لبريطانيا قائلاً: «وإذا لم تكن جيوشه مشتركة في حومة الميدان. فقد أدّت داخل حدود بلادها من الخدمات للقضية المشتركة ما لا يقل عما كانت تؤديه بالاشتراك الفعلي في القتال. أمّا في الميدان الاقتصادي فقد تلقينا ولا نزال نتلقى تعاوناً فيما نرجو واثقين أن يستمر في المرحلة التي لا بد من أن تعقب هذه الحرب». ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٥) موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، بغداد ١٩٤٦، ص ١٥.

إلى زيارة بلاده، ولم يحظَ هو بمثل هذه الدعوة»[1]. ويبدو أن الدافع الأخير كان ذا تأثير كبير، فقد حرصت الخارجية العراقية على نقل تفاصيل زيارة فيصل وخالد نجلي الملك عبد العزيز آل سعود إلى الولايات المتحدة[2].

وقد أعرب الوصي شخصياً عن رغبته في زيارة الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء حفل العشاء الذي أقيم في قصر الرحاب، مساء السادس عشر من شباط ١٩٤٣، «رغبة منه للاطلاع شخصياً على الخطوات الأمريكية الجبارة، ومجهودها الحربي، وإنتاجها الواسع» وقد نقل الوزير الأمريكي المفوض ذلك الخبر إلى واشنطن برقياً في اليوم التالي[3]. فيما يذهب باحث أن فكرة دعوة الوصي قد تبلورت في «خاطر الرئيس الأمريكي روزفلت، وكان هو المتشبث في سبيل تحقيقها»، بعد أن أدرك «ضرورة الاتصال الشخصي بقادة البلاد العربية»[4]. ويبدو أن الوصي قد سعى إلى تحقيق هذه الزيارة التي حرص الأمريكان، في الوقت نفسه، عليها تأكيداً لاهتمامهم المتزايد بالعراق.

وقد جرت بخصوص هذه الزيارة مراسلات عديدة بين المفوضية الأمريكية ببغداد والخارجية الأمريكية وبين الأخيرة والبيت الأبيض، أسفرت عن موافقة الرئيس روزفلت في الخامس عشر من شباط ١٩٤٤ على دعوة الوصي لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية[5]. وقد حدد الوصي الأول من أيلول ١٩٤٤ موعداً لبدء زيارته، إلاّ أن تأزم الوضع في شمال العراق، ومشروع رنتن «لإصلاح الجيش» وما واجهه من اعتراضات، وأمور أخرى عبّر عنها الوصي بـ «ظروف لم تكن في الحسبان»[6]، جعلته يؤجل زيارته عدة أشهر أخرى، وهذا ما أبلغه أرشد

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٤٩.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٠٢٧، كتاب وزارة الخارجية، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية، إلى سكرتيرية مجلس الوزراء، سري، الرقم د/ ١٠٨٤/ ١٠٨٤/ ٦٠٠ في ٩ أيلول ١٩٤٣، وثيقة رقم ٨٢، ص ١٣٠.

(٣) USNA, R 16, 890 G. 001/13, From American degation, Baghdad, to the Secretary of State, Tel. No. A. 11, February 17, 1943.

نقلاً عن: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٤) موسى حبيب، المصدر السابق، ص ١٧.

(٥) للوقوف على تفاصيل هذه المراسلات. ينظر: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ص ٢٦٣ - ٢٦٧.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٢٨، برقية وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية العراقية بواشنطن في ١٤ آب ١٩٤٤، وثيقة رقم ٥٤، ص ٦٤.

العمري وزير الخارجية إلى الوزير الأمريكي المفوض في بغداد لوي هندرسن في الثالث عشر من آب ١٩٤٤[١]. وقد اقتنع الأخير بالمبررات التي قدّمتها الخارجية العراقية، فأبرق إلى واشنطن بذلك، موضحاً أنه ليس من الحكمة أن يغادر الوصي العراق في الوقت الحاضر بسبب الحالة السياسية الداخلية الصعبة[٢].

جدّد الرئيس الأمريكي روزفلت دعوته للوصي في السادس من آذار ١٩٤٥[٣]. حيث تلقى أرشد العمري رسالة من الوزير الأمريكي المفوض هندرسن نقل خلالها رغبة الرئيس روزفلت في دعوة الوصي لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الربيع، وأن الرئيس الأمريكي يسره أن يستقبله في واشنطن في التاسع عشر من نيسان لقضاء تلك الليلة ضيفاً شخصياً في البيت الأبيض، ثم يكون بعد ذلك ضيفاً لدى حكومة الولايات المتحدة في بلير هاوس[٤]. وأضاف هندرسن في رسالته أن الحكومة الأمريكية ستعد للوصي بعد زيارته لواشنطن رحلة في أنحاء الولايات المتحدة، وطلب هندرسن معرفة رد الوصي في أقرب فرصة ممكنة، وكذلك معرفة الوقت الذي يرغب فيه بإعلان موعد الزيارة[٥].

وافق الوصي على دعوة الرئيس روزفلت «التي سعى إليها طويلاً، وفرح فرحاً كبيراً»[٦]. أمّا تحديد موعد الزيارة فقد ترك للحكومة الأمريكية[٧] التي سارعت إلى نشر الخبر في الصحف الأمريكية في الحادي والعشرين من آذار ١٩٤٥[٨].

(١) المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم خ/ ١١٤٨/ ١١٤٨/ ٥٠٠ في ١٤ آب ١٩٤٤، وثيقة رقم ٥٤، ص ٦٥.

(٢) أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٣) أسفرت انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في نهاية عام ١٩٤٤ عن فوز الرئيس روزفلت في الحكم للدورة الرابعة على التوالي.

(٤) هو المسكن الكائن عبر الشارع المقابل للبيت الأبيض الذي تستعمله حكومة الولايات المتحدة لأغراض نزول رؤساء الدول والضيوف الممتازين.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٦٢٨/ ٣١١، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي المرفق بطيه رسالة الوزير الأمريكي المفوض هندرسن إلى الخارجية العراقية، الرقم ت/ ٨٢٧/ ٨٢٧/ ٣٠ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ٥٥، ص ٦٦.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٥٠.

(٧) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٦٢٨/ ٣١١، كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى وزارة الخارجية، الرقم ٤/ ١٥٦ في ١٠ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦٠، ص ٧٤.

(٨) المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ٨٢٧/ ٨٢٧/ ٢٠٠/ ٢٣٦٨ في ١٩ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦٩، ص ٨٥.

قرّر مجلس الوزراء في الثامن عشر من آذار ١٩٤٥ الموافقة على قبول الدعوة[١] وأذاعت مديرية الدعاية العامة في الرابع والعشرين من الشهر نفسه بلاغاً رسمياً عن زيارة الوصي، نشرته الصحافة في صدر صفحاتها الأولى، وبدأت الصحف شبه الرسمية تنشر صور الوصي وروزفلت وتتحدّث عن «سفير العراق الممتاز» الوصي عبد الإله الذي يقدم من خلال زيارته هذه «خدمة أخرى للعراق والعروبة، والذي سيتمكن من كسب «صداقة روزفلت والمسؤولين الأمريكان» كما سبق له أن كسب صداقة ملك بريطانيا وزعمائها[٢].

قرّر الوصي السفر إلى الولايات المتحدة في الرابع عشر من نيسان ١٩٤٥[٣]، الموعد الذي أبلغ به السفير البريطاني ليشارك في مراسيم التوديع[٤]. كما صدرت «إرادة ملكية» بقيام الأمير زيد بمهمة الوصاية مدة تغيب الوصي عن البلاد[٥]، واتخذ مجلس الوزراء الإجراءات الشكلية بصدد ذلك[٦].

كانت جميع ترتيبات الزيارة قد تمّت، عندما وردت الأنباء بوفاة الرئيس روزفلت في الثاني عشر من نيسان ١٩٤٥[٧]، ولتعلق النبأ بزيارة الوصي المرتقبة، سارع وزير الخارجية الأمريكي كوردل هل C. Hull إلى إبلاغ الخارجية العراقية بالنبأ رسمياً[٨]. فقرّر الوصي تأجيل زيارته للمرة الثانية، وصدر بهذا الخصوص

---

(١) المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ٩٦٩ في ٢١ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦١، ص ٧٥.

(٢) أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٢٨، كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى سكرتيرية مجلس الوزراء، الرقم ج/٢٣٩ في ٩ نيسان ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦٣، ص ٧٧.

(٤) المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية إلى عميد الهيأة الدبلوماسية في ١٢ نيسان ١٩٤٥، وثيقة رقم ٧٥، ص ٩٣.

(٥) المصدر نفسه، الإرادة الملكية برقم ١٤٦ في ٩ نيسان ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦٤، ص ٧٨.

(٦) المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ١٢٨٠ في ١٠ نيسان ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦٤، ص ٧٩.

(٧) موسى حبيب، المصدر السابق، ص ٢٦. توفي الرئيس فرانكلين روزفلت (١٩٣٣ - ١٩٤٥) متأثراً بنزيف شديد في الدماغ. ينظر:

Encyclopeadia Britanica, Vol. 15, Chicago 1980, PP. 1137-1141.

(٨) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٢٨، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي، سري، الرقم ت/٨٢٧/ ٨٢٧/ ٢٠٠/ ٢٤٠٤ في ١٥ نيسان ١٩٤٥، وثيقة رقم ٧١، ص ٨٧.

بلاغ رسمي في الرابع عشر من نيسان ١٩٤٥[١].

تأثر الوصي تأثراً بالغاً لوفاة الرئيس روزفلت، حتى أنه أمر بتنكيس الأعلام على المرافق الرسمية مدة ثلاثة أيام، وأرسل وفداً برئاسة أرشد العمري ليشارك في مراسيم التشييع[٢]. وأوفد الشريف حسين بن ناصر وكيل رئيس الديوان الملكي إلى المفوضية الأمريكية ببغداد لتقديم تعازيه بالمناسبة[٣]. وبعث ببرقية مواساة رقيقة إلى عقيلة الرئيس الراحل[٤]، كما بعث ببرقية التعزية الآتية إلى الرئيس الأمريكي الجديد هاري ترومان[٥]: «كان لنعي الفقيد العظيم روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية أعظم أثر في نفسي، فأقدّم لكم وللشعب الأمريكي باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وباسمي وباسم الشعب العراقي أحر التعازي بوفاة رئيسكم المحبوب»[٦]. وتلقى الوصي من الرئيس ترومان برقية جوابية أعرب فيها عن شكره العميق لمواساة الوصي الرقيقة[٧].

وفي الثالث من أيار ١٩٤٥ تسلّم القائد بأعمال المفوضية الأمريكية في بغداد وليم مورلاند W.D. Morland[٨]، رسالة من واشنطن تعبّر عن رغبة الرئيس ترومان دعوة الوصي ضيفاً عليه في البيت الأبيض أواخر الشهر الحالي، وقام رئيس الوزراء حمدي الباجه جي بنقل الدعوة إلى الوصي في الخامس من أيار فحظيت بموافقته[٩].

---

(١) «العالم العربي»، العدد ٥٣٤٣، ١٤ نيسان ١٩٤٥.

(٢) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٢٥٠ و٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٣) «العراق»، العدد ٦٨٤١، ١٤ نيسان ١٩٤٥ و«العالم العربي»، العدد ٥٣٤٤، ١٥ نيسان ١٩٤٥.

(٤) أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٥) كان يشغل منصب نائب الرئيس روزفلت وبوفاة الأخير حلّ محله رئيساً للولايات المتحدة.

(٦) مقتبس في: موسى حبيب، المصدر السابق، ص ٢١.

(٧) «العالم العربي»، العدد ٥٣٥٣، ٢٥ نيسان ١٩٤٥.

(٨) كان الوزير المفوض هندرسن قد غادر العراق يوم ٢٧ نيسان ١٩٤٥ لتسلّم مهام عمله الجديد «مدير مكتب الشؤون الشرقية والأفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية». ينظر: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٩) موسى حبيب، المصدر السابق، ٢٧٤.

غادر الوصي بغداد يوم الثاني والعشرين من أيار ١٩٤٥ متوجهاً إلى نيويورك على متن طائرة خاصة[١]، يرافقه نوري السعيد وداود الحيدري والدكتور سندرسن والمقدم عبيد المضايفي[٢]، كما انضم إلى الوفد الكابتن ارشيبالد روزفلت A. Roosevelt الملحق العسكري في المفوضية الأمريكية في بغداد[٣]. ويبدو من تشكيلة الوفد أن أعضاءه لا يشغلون مناصب سياسية، وهو إجراء توخى من خلاله الوصي عدم إزعاج الأمريكان الذين أكّدت إحدى وثائقهم الرسمية أنهم يرغبون في ذلك[٤].

وبعد توقّف في القاهرة والدار البيضاء وسان ميجيل وبرمودا، وصل الوفد يوم السادس والعشرين من أيار مطار لاغارديا بنيويورك، حيث جرى للوصي استقبال رسمي تقدمه ممثل وزارة الخارجية ريموند موير، وعدد من موظفي الداخلية الأمريكية، فضلاً عن وزير العراق المفوض علي جودة الأيوبي، وعدد كبير جداً من «مقتنصي التواقيع ومصوري الصحف»، وبعد أن أوضح الوصي للصحفيين الغرض من زيارته هذه، توجّه إلى فندق (ولدورف استوريا) الفخم حيث خصص فيه جناح لإقامة الوصي وحاشيته[٥].

اهتمت صحف نيويورك بوصول «الزائر الملكي» الذي وصفته بإسهاب مؤكّدة «الروح الودية التي يحملها» و«الموقف التعاوني الذي يقفه»، كما نشرت صحيفة (نيوزاند تايمس) تصريحات الوصي عند وصوله، وقالت بأنه وصل وهو يرتدي بدلة عسكرية ويحمل «أوسمة كثيرة» وأنه «يتكلم الإنكليزية بطلاقة» وقد «نم خلقه عن ود جم»[٦].

كان أول نشاط للوصي في نيويورك، صباح السابع والعشرين من أيار وضع إكليل من الزهور على ضريح الرئيس روزفلت في الـ (هايدبارك) مسجلاً: «لم تكن

---

(١) «العراق»، العدد ٦٨٥٧، ٢٤ أيار ١٩٤٥.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣٣٤٥/٣١١، كتاب مجلس الوزراء إلى رئاسة الديوان الملكي، مستعجل، الرقم ١٠٦٣ في ٢٨ آذار، وثيقة رقم ٢٢، ص ٢٢.

(٣) د. خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٤) USNA, R 16, 890 G. 001/23, From American degation, Baghdad, to the Secretary of State, Tel. No. 98, April 21, 1944.

نقلاً عن: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٥) سندرسن، المصدر السابق، ص ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٦) موسى حبيب، المصدر السابق، ص ٤١.

خسارة روزفلت خسارة للأمريكيين وحدهم فحسب، بل شملت جميع الشعوب المحبة للحرية في أرجاء العالم أيضاً»[1].

انتقل الوصي بعد ذلك إلى العاصمة واشنطن، حيث بدأت الزيارة رسمياً من الثامن والعشرين من أيار[2]. وبعد مراسيم الاستقبال، توجّه الوصي ونوري السعيد إلى البيت الأبيض حيث استقبله الرئيس ترومان بترحاب. وتركّز حديث الرئيس الأمريكي مع الوصي على الأمور العامة دون الخوض في أحاديث سياسية محدّدة، الأمر الذي لم يتمكن معه الوصي من قراءة أفكار الرئيس ترومان فيما يتعلق بالكثير من القضايا التي حملها في جعبته. وفي تعليق له على ذلك سجل سندرسن في مذكراته: «كان مكوثنا في واشنطن قصيراً، وكانت لقاءاتنا مع الرئيس ترومان قليلة، ولم تكن كافية لكي نفهم منه ما يعيننا على الإلمام بما كان يجري تحت اللمسات الظاهرة»[3]. وقد أقام الرئيس ترومان مأدبة عشاء رسمية على شرف الوصي، الذي قضى ليلته في البيت الأبيض، وانضم صباحاً إلى باقي رجال حاشيته في بلير هاوس[4].

وكان الوصي قد أدلى بتصريحات إلى مراسلي الصحف عند وصوله واشنطن، وضّح فيها أهداف الزيارة قائلاً: «إنه يود الوقوف على الأساليب العلمية التي أدخلتها أمريكا على الزراعة ولاسيما على شؤون الري، وأن يعرف الأمور التي حققتها الأمة الأمريكية والتي يتسنى تطبيقها في العراق»، وأشار إلى أن «توسيع التجارة بين العراق والولايات المتحدة فيما بعد الحرب، سيأتي بمنافع كثيرة للقطرين»، كما أكّد أن «العراق بحاجة إلى المكائن الصناعية التي تساعد على تطور العراق الصناعي بعد الحرب»[5]. فيما أشارت بعض الصحف إلى أن الوصي كان يهدف من وراء هذه الزيارة، تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة الأمريكية، ولاسيما الطائرات والدبابات، وإرسال بعثات عراقية للتدريب على الطيران في الولايات المتحدة[6]. كما أدّى نوري السعيد بصفته «مستشاراً للوصي» دوراً متميزاً في مباحثاته مع الأمريكان بصدد موضوع النفط الذي نال أكبر قدر من اهتمام

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(٢) أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٧٤.
(٣) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٤٠.
(٤) موسى حبيب، المصدر السابق، ص ص ٤٣ ـ ٤٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(٦) د. خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ٢٠١.

الطرفين[1].

وخلال إقامته في واشنطن زار الوصي وحاشيته وزارة الخارجية، والمحكمة العليا، والكونغرس الأمريكي (الكابيتول)، ودار الفنون، ومقبرة أرلنغتون القومية، وجامعة جورج تاون، التي ألقى رئيسها كلمة أشاد فيها «بشخصية الوصي وكفاءاته الإدارية» فأصبح «أهلاً للمنصب السامي الذي يشغله الآن»، كما أعلن عن منح الوصي «درجة دكتوراه شرف» في القانون[2].

لم تقتصر الحفاوة بالوصي في واشنطن على الأمريكيين وحدهم، فقد أقامت المفوضية الإيرانية دعوة غداء للوصي[3]، كما حضر الوصي حفلة العشاء التي أقامها على شرفه الفيلد مارشال هنري متلند ولسون H.M. Willson رئيس بعثة الأركان البريطانية المشتركة في الولايات المتحدة[4].

وقبل مغادرته واشنطن اصطحب الوصي وفده لوداع الرئيس ترومان الذي قلّد الوصي «وسام الاستحقاق من درجة القائد الأعلى» وهو وسام رفيع الشأن، وقبل الاحتفال بذلك، كان هناك «ثناء تكريمي على الوصي، بسبب إخلاصه للأمم المتحدة، وشجاعته وتفانيه في خدمة قضية الحلفاء»[5].

---

(١) للوقوف على تفاصيل هذه المباحثات ينظر: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨.

(٢) للتفاصيل ينظر: موسى حبيب، المصدر السابق، ص ص ٤٥ ـ ٥١. ومن الجدير بالذكر أن جامعة ماك غيل «Mac Gil» الكندية قد منحت الوصي أيضاً شهادة دكتوراه فخرية بالقانون، في الثالث من تموز ١٩٤٥، في احتفال أقيم بالمناسبة ألقى خلاله رئيس الجامعة كلمة أثنى فيها على شخصية الوصي قائلاً: «أقدم لكم رجلاً بلغ من الامتياز درجة التفوق ألا وهو الوصي على عرش تتصل مدينته بفجر التاريخ البشري الذي يعتريه الغموض إلى أور الكلدانيين. وسموه سليل النبي الذي يبارك باسمه في طول العالم الإسلامي وعرضه، وحفيد الملك حسين، وأحد أفراد العائلة الهاشمية، التي أنجبت الملك فيصل الذي لعب دوراً هاماً في الثورة العربية». ينظر: توماس. ج. واطسون، الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق: تاريخ مصور لزيارته إلى الولايات المتحدة وكندا ١٩٤٥، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٧، ص ١٠٧.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٢٨، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي، مستعجل جداً، الرقم ت/٨٢٧/ ٨٢٧/ ٢٠٠ في ٨ نيسان ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦٥، ص ٨٠.

(٤) موسى حبيب، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٥) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٤١.

بعد عودته إلى نيويورك، كان الوصي ضيف شرف في حفلة أقامها معهد الشؤون العربية الأمريكية، حضرها جمع غفير من عرب الولايات المتحدة وكندا، تحدَّث فيها مدير المعهد البروفسور فليب حتي عن الوصي باعتباره «الرجل الذي حافظ على مثل الأمم المتحدة طيلة هذه الحرب، وفي فتراتها الصعبة الكثيرة»، وأضاف «أن الوصي كان سفيراً حسن النية والصداقة»[1].

وفي الخامس من حزيران، احتفت جامعة برنستون، أشهر المراكز الأمريكية للدراسات العربية بالوصي، وقد ألقى رئيس الجامعة كلمة بالمناسبة رحب فيها بالوصي، وقال إن «بغداد والقدس وروما وأثينا هي أعظم المدن التاريخية». وعند تجوال الوصي في الجامعة، أثارت دهشته المجموعة الكبيرة من المخطوطات العربية التي تجاوز عددها العشرة آلاف، من بينها نسخة نادرة من القرآن الكريم محفوظة في مكتبة الجامعة[2]. علق عليها الوصي قائلاً: «لم أكن أعرف أن في هذه الجامعة هذا العدد الكبير من المجلدات العربية، التي تمثل مجموعة نفيسة، وتخلق رابطة قوية بين الشرق والغرب»[3].

وشملت جولة الوصي أيضاً بعض الولايات الغربية مثل أريزونا، التي تماثل أراضيها أراضي العراق وقد اختار الوصي زيارتها للوقوف على طريقة استغلالها من الناحية الزراعية، ولمشاهدة سد (بولدر) العملاق، الذي تحدَّث الوصي عنه فيما بعد للصحفيين قائلاً: «عندما زرت هذا المشروع في أريزونا شعرت بأنَّ مشاكل بلدنا يمكن أن تساعد على معالجتها بدراسة مثل هذه المشاريع»[4]. ثم انتقل الوصي والوفد المرافق إلى لاس فيجاس التي قلَّد شريفها الوصي «نجمة النائب»، والتقوا هناك عدداً من نجوم السينما. وفي شيكاغو زاروا المعهد الشرقي، ومعهد الفن وبعض الأماكن العامة[5].

كان السفير البريطاني الجديد في بغداد ستونهير بيرد S. Bird[6]، قد نصح

(١) موسى حبيب، المصدر السابق، ص ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٢) توماس واطسون، المصدر السابق، ص ص ٩١ ـ ٩٣.

(٣) موسى حبيب، المصدر السابق، ص ص ٧٠ و١٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ٧٧ و١٠٧.

(٥) للتفاصيل عن هذه الجولات ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ص ٣٤٣ ـ ٣٤٨.

(٦) تسلم مهام عمله خلفاً للسفير كورنواليس الذي أقام له الوصي مأدبة تكريمية يوم ٢٧ آذار ١٩٤٥ غادر بعدها بأربعة أيام البلاد نهائياً. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٥٦.

الوصي قبل زيارته للولايات المتحدة «الحاجة الملحة للضغط على المصروفات» بسبب «النقص الحاد في كمية الدولار»، وقد كلّف السفير الدكتور سندرسن ببذل الجهود من أجل إقناع الوصي «بتجنب الاتفاق الذي لا حاجة اليه»[1]. إلاّ أن الوصي لم يلتزم بشيء من هذا القبيل، فقد اشترى من الأسواق الأمريكية بعض الأدوات الكهربائية وحاجيات أخرى بلغ مجموع أثمانها ثمانية وثلاثين ألف دولار لم تسدد حتى نهاية عام ١٩٤٥[2]. وفي تعليق له على ذلك سجل الهاشمي في مذكراته: «ولما ذهب [الوصي] إلى أمريكا منحته الحكومة مخصصات ثلاثين ألف دينار، بينما هو في سياحته ضيف على الحكومات، وبعد وصوله وردت برقية من الوزير المفوض يطلب فيها إرسال ٢٠٠,٠٠٠ دولار، ... وتمّ تحويل ٥٠,٠٠٠ دينار إلى لندن»[3].

استغرقت زيارة الوصي إلى الولايات المتحدة الأمريكية شهراً كاملاً، توجّه بعدها في السابع والعشرين من حزيران ١٩٤٥ إلى كندا، وعند مغادرته وجّه برقية شكر إلى الرئيس ترومان جاء فيها: «... إنّه ليسعدني أن أؤمن بأنّ الزيارة قد أكّدت تقييم مثالياتنا المشتركة، وأن أملي المخلص جداً، هو أن روابط الصداقة التي توجد بيننا بسعادة في الوقت الحاضر، سوف تتعاظم قوتها بمرور الزمن»[4]. وقد ردَّ الرئيس ترومان ببرقية مماثلة جاء فيها: «لقد تمتعت بفرصة التعرّف إليكم شخصياً، وأبادل سموكم بكل ود تمنيات سموكم الطيبة وإعرابكم عن أملكم في اطراد العلاقات الودية بين بلدينا»[5].

أشادت الصحافة العراقية بأهمية زيارة الوصي إلى الولايات المتحدة، ونقلت بعضها يوماً بعد يوم تفاصيل زيارة الوصي ولقاءاته هناك[6]. وحظيت هذه الزيارة باهتمام بعض الصحف العربية، فقد ذكرت جريدة القبس الدمشقية في عددها الصادر يوم الخامس والعشرين من آذار، تقول: «لا يقتصر أثر هذه الزيارة على الجانب الرسمي وما فيه من مجاملات متبادلة، بل يتجاوز ذلك إلى التعريف بالبلاد

(١) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٣٤.
(٢) أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.
(٣) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٧٨.
(٤) مقتبس في: سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٤٧.
(٥) مقتبس في: موسى حيب، المصدر السابق، ص ١٠٦.
(٦) للتفاصيل ينظر: أسامة الدوري، المصدر السابق، ص ٢٨٠.

العربية وتصحيح الأوهام الشائعة عنها»[1]،

حققت الزيارة بعض النتائج المهمة التي تتعلّق بمستقبل العراق ضمن مخطط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وترتيب العلاقات السياسية مع بريطانيا وتركيا في ضوء التصور للمستقبل[2]، إضافة إلى أنها منحت سوقاً لبعض المنتجات المحلية لاسيما التمور، إلاَّ أن التطورات السريعة التي تلتها بددت الآمال التي توخاها الوصي، ولاسيما بخصوص القضية الفلسطينية التي أراد الوصي أن يجد لها عند الأمريكان حلاً يتسم «بالعدل التام والإنصاف»، فقد جاءت تصريحات الرئيس ترومان ومساعيه في ضمان استمرار الهجرة اليهودية بنطاق واسع إلى فلسطين بمثابة تحد للعرب[3]، الموقف الذي جعل الوصي يتردّد في تطوير علاقات العراق السياسية مع الولايات المتحدة، وأخذت الحكومات العراقية المتعاقبة تتظاهر بأنّها ضد موقف الولايات المتحدة المتعاون مع الصهاينة وأطماعهم في فلسطين[4].

وبعد أن أمضى الوصي ثمانية أيام متجولاً في المقاطعات الكندية[5]، توجه إلى بريطانيا في زيارة رسمية فوصل إليها في السابع من تموز ١٩٤٥[6]، وقد صرَّح الوصي في لندن لوكالة رويتر قائلاً: «إنه سيبحث مع المسؤولين البريطانيين اجراء بعض التعديلات في المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وأن هذه التعديلات ستحدد وضع القواعد البريطانية في العراق»[7].

غادر الوصي بريطانيا في الخامس والعشرين من آب ١٩٤٥[8]، متوجهاً إلى

---

(١) للتفاصيل عن اهتمام الصحافة العربية بزيارة الوصي إلى الولايات المتحدة ينظر: موسى حيب، المصدر السابق، ص ص ٣٠ ـ ٣١.
(٢) خالد صبحي أحمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣، بغداد ١٩٨٦، ص ٢٧٤.
(٣) موسى حيب، المصدر السابق، ص ص ١١٩ ـ ١٢١.
(٤) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٧٦.
(٥) موسى حيب، المصدر السابق، ص ١٠٥.
(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٥٢.
(٧) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٧٥.
(٨) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٢٨، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ٨٢٧/ ٨٢٧/ ٢٠٠/ ٨٦٥٢ في ٢٧ آب ١٩٤٥، وثيقة رقم ٩٠، ص ١١٠.

كل من فرنسا وإيطاليا، وأبحر من نابولي قاصداً اسطنبول في زيارة رسمية لتركيا[1]، تلبية لدعوة تلقاها من الرئيس التركي عصمت أينونو[2]، يراوده الأمل في إنجاز انتقامه من قادة حركة مايس بتسلم آخرهم: صلاح الدين الصباغ اللاجئ إلى تركيا.

* زيارة الوصي لتركيا:

وصل الوصي إلى اسطنبول يوم الخامس عشر من أيلول ١٩٤٥، فجرى له استقبال شارك فيه والي اسطنبول، وقائد الأسطول التركي، والوزير التركي المفوض في بغداد، فضلاً عن الوزير العراقي المفوض لدى أنقرة وأعضاء الجالية العراقية، وحلَّ الوصي ضيفاً على الحكومة التركية في قصر (دولمة باقجة)[3].

مكث الوصي في اسطنبول يومين أجرى خلالهما بعض الاتصالات الشخصية[4]. ثم انتقل إلى أنقرة واستقبله الرئيس التركي عصمت إينونو الذي رحَّب به قائلاً: «إنَّ تركيا ترى نفسها على صلة قوية بالعراق، ولهذا تجد نفسها في حقل التعاون الدولي أقرب إلى بلدكم ضعفين... ولا ريب في أنَّ الدولة العراقية القوية هي إحدى عوامل السلام والأمان في الشرق الأدنى»[5]. بعدها حلَّ الوصي في فندق (أنقرة بالاس) ضيفاً على الحكومة التركية[6]. وخلال الأيام الثلاثة التي قضاها الوصي في أنقرة أجرى مفاوضات مع الرئيس إينونو بشأن تنظيم العلاقات السياسية بين البلدين في ضوء التطورات الدولية، ووضع الأسس للمعاهدة العراقية

---

(١) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٦٢٨/٣١١، كتاب وزارة الخارجية، مديرية التشريفات إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ٨٢٧/ ٨٢٧/ ٢٠٠/ ٨٦٦٩ في ٢٨ آب ١٩٤٥، وثيقة رقم ٩٣، ص ١١٣.

(٣) ناصر جرجيس، رحالة الوصي وولي العهد إلى تركيا، بغداد ١٩٤٦، ص ١٥.

(٤) استقبل الوصي قرينة عمه الأمير زيد «فخر النساء» وكريمتها. كما قام بزيارة جدته لوالدته «مَلَك خانم» في قصرها الواقع على مضيق البسفور، مصطحباً معه العقيد دي غوري. للتفاصيل ينظر: «العراق»، العدد ٦٩١٤، ١٧ أيلول ١٩٤٥. وكان دي غوري قد انضم إلى حاشية الوصي في لندن، بعد أن أبدى الأخير رغبة في ذلك. ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٥) ناصر جرجيس، رحلة الوصي إلى تركيا، ص ٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

ـ التركية[1]. وقد أعرب الرئيس التركي «بمشاعر حارة» عن رغبته في توثيق العلاقات بين البلدين الجارين[2]، وعرض بصورة غير رسمية فكرة تشكيل حلف شرق أوسطي ينسجم مع سياسة بريطانيا والولايات المتحدة إزاء المنطقة[3]. واستغل الوصي اللقاء لطرح ما كان يضمره إذ طلب من الرئيس التركي تسليمه العقيد صلاح الدين الصباغ[4]. ولم يتردّد إينونو في الاستجابة للطلب ضارباً عرض الحائط الالتزام الخلقي بصيانة حقوق اللاجئين السياسيين[5]. وفي هذا الصدد سجّل سندرسن في مذكراته ما نصه: «وافق رئيس الجمهورية على تسليم صلاح الدين الصباغ، وهذا يعني أن الغرض الرئيس من زيارة تركيا قد تحقّق»[6]. إلاّ أن

(١) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٧٥. على أثر عودة الوصي إلى بغداد أحاط رئيس الديوان الملكي مجلس الوزراء علماً بفحوى مفاوضات أنقرة بين الوصي والرئيس التركي. فاتخذ مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ قراراً بتأليف لجنة برئاسة نوري السعيد لمتابعة مفاوضات أنقرة التي تخص الجوانب الاقتصادية والثقافية والأمنية وشؤون الري والمواصلات، لكن نوري السعيد لم يكن مكترثاً بما أقرته الحكومة العراقية، بل سار وفق النهج الذي أراده مستنداً في ذلك إلى دعم الوصي وبريطانيا له، ليوقّع في أنقرة يوم ٢٩ آذار ١٩٤٦ معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق وتركيا. للتفاصيل ينظر: عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية ـ التركية ١٩٣٢ ـ ١٩٥٨، الموصل ١٩٨٦، ص ص ١٣٥ ـ ١٤٢.

(٢) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٧٨.

(٣) عوني السبعاوي، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٤) كان العقيد صلاح الدين الصباغ قد فرَّ من العراق إلى إيران فتركيا بعد فشل حركة مايس ١٩٤١، وعند وصوله إلى تركيا تمّ إيداعه في السجن، وقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً متواصلة لاسترداده إلاّ أنّ محاولتها باءت بالفشل. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٥٨.

(٥) في تعليق له على طلب الوصي هذا يقول دي غوري: «لقد خيل لي أن رئيس الجمهورية التركي سوف يجد أنه من العار عليه أن يسلّم رجلاً يعيش في المنفى في تركيا». ينظر: جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٢٦. ويذكر الحسني أن تركيا تعرّضت خلال ذلك إلى ضغوط بريطانية لتسليم الصباغ. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٥٨.

(٦) سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٧٩. وقد أشار صلاح الدين الصباغ في مذكراته قائلاً: «لقد سلّمني الأتراك فنقضوا عهود الشرف والقوانين المرعية في بلادهم. لقد سلّمني الأتراك إلى الإنكليز على الحدود السورية بمعونة الدرك السوري»، ينظر صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص ٣٧٨.

الصباغ استطاع أن يفلت من قبضة البريطانيين[1]. وما أن سمع الوصي بالخبر حتى ثارت ثائرته، واستدعى في الحال العقيد دي غوري، وراح يصرخ قائلاً: «كيف يكون الأمر على مثل هذه الشاكلة من النقص وعدم الكفاءة؟!»، ثم طلب من دي غوري التوجه إلى بغداد وإحاطة البلاط علماً بالخبر، إلاّ أن السلطات البريطانية تمكّنت من العثور على العقيد صلاح الدين، بعد يومين من فراره، متخفياً في إحدى القرى السورية، وفي هذه المرة شُدِّدت الحراسة عليه وأرسل مخفوراً إلى بغداد[2].

في ختام زيارة الوصي ومباحثاته مع الرئيس التركي، صدر بيان مشترك أكّد فيه الجانبان «عمق الأواصر السياسية التي تربط بين العراق وتركيا... وأن زيارة الوصي هذه، فرصة لبحث مستلزمات عالم ما بعد الحرب، المنبثق من روح وأحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي انضمت إليه تركيا والعراق بما يتلاءم ومصالحها المشتركة، وقد ظهرت أثناء الزيارة وحدة المصلحة والرأي في الشؤون الاقتصادية والسياسية... وأن تطور علاقات البلدين، سوف يكون من صالح باقي أقطار الشرق الأدنى»[3]. وبعد مغادرته تركيا وجّه الوصي برقية شكر للرئيس التركي جاء فيها: «الآن وقد عدت إلى العراق أود أن أعرب لفخامتكم عن عظيم الشكر والامتنان لما لقيته من فخامتكم شخصياً، ومن الأمّة التركية النبيلة حكومة وشعباً من حفاوة بالغة وشعور صميمي ترك أعمق الأثر في نفسي ونفس الشعب العراقي»[4].

عاد الوصي إلى بغداد يوم العشرين من أيلول ١٩٤٥. وقد أشادت الصحافة العراقية برحلة الوصي إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، وكتبت جريدة العالم العربي تصفها بأنّها «خير وسيلة للعمل في سبيل حل مشاكل البلاد العربية والدعوة لقضيتها في هذه الأقطار»[5]. ووصفتها صحيفة أخرى بأنّها صفحة رائعة

---

(١) داهم البريطانيون، وباتفاق مسبق مع الأتراك، القطار الذي كان يقل الصباغ حين دخوله الأراضي السورية حيث تمّ اعتقاله. إلاّ أنه تمكّن من الهرب بعد أن خدع الحارس البريطاني المكلف بمراقبته. للتفاصيل ينظر: جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٣) عوني السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٤) «العراق»، العدد ٦٩٢١، ٢٥ أيلول ١٩٤٥، ناصر جرجيس، رحلة الوصي إلى تركيا، ص ١٠١.

(٥) «العالم العربي»، العدد ٥٤٧١، ٢١ أيلول ١٩٤٥.

في تأريخ النهضة العراقية وتطلعها إلى تحقيق مثلها العليا في الحياة الكريمة والسيادة القومية»[1].

أقام الوصي بعد عودته مأدبة عشاء مساء يوم الثاني والعشرين من أيلول ١٩٤٥ في قصر الرحاب، حضرها أكثر من ألف وأربعمائة مدعو من أنحاء البلاد[2]. وبعد يومين من ذلك، وجّه الوصي خطاباً عبر الإذاعة، استعرض فيه رحلته فقال: «لقد كانت روح الشعب ومصلحته ومستقبله تواكبني أينما حللت في بلاد الحلفاء والأصدقاء»، وأكّد أن ما حظي به من حفاوة هناك إنّما يعود فضله إلى «مجد شعبنا الموروث ومركز بلادنا الملحوظ، وتقديراً لخدمات بيتي في النهضة العربية»[3]. وكان المعنيون في العراق بانتظار عودة الوصي، لوضع الخطوط العريضة لسياسة المرحلة الجديدة، بعد أن تقلّص ظل الحرب الثقيل. إلاّ أن حكومة الباجه جي واصلت العمل بالأنظمة التي فرضتها ظروف الحرب الاستثنائية[4]. مما جعل الشعب العراقي يرنو بلهفة بالغة صوب خطاب العرش الذي سيفتتح به الوصي اجتماع مجلس الأمّة الاعتيادي الثالث من دورته العاشرة، في الأول من كانون الأول ١٩٤٥، لأنّه سيكون منهاجاً لوزارة الباجه جي الثانية في عهد السلم الجديد[5].

وفي التاريخ المحدّد ألقى الوصي خطاب العرش الذي أشار فيه إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار «الجبهة الديمقراطية»، وانضمام العراق إلى الأمم المتحدة[6]، والعلاقات العراقية ـ العربية، وجولته في عدد من دول التحالف وما

---

(١) «البلاد»، العدد ٢٦١٣، ٢١ أيلول ١٩٤٥.

(٢) «العراق»، العدد ٦٩٢٠، ٢٤ أيلول ١٩٤٥، ناصر جرجيس، رحلة الوصي إلى تركيا، ص ٩٩.

(٣) «العراق»، العدد ٦٩٢١، ٢٥ أيلول ١٩٤٥.

(٤) د. عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨. بغداد ١٩٨٠، ص ١١.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٦) شارك العراق في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو بوفد برئاسة أرشد العمري وزير الخارجية، ضمَّ علي جودة الأيوبي وزير العراق المفوّض لدى الولايات المتحدة الأمريكية ونصرة الفارسي عضو مجلس النواب والدكتور محمد فاضل الجمالي مدير الخارجية العام. الذي افتتح يوم ٢٦ نيسان إلى ٢٦ حزيران ١٩٤٥. وقد تمَّ تخويل الجمالي بعد عودة العمري على التوقيع على الميثاق باسم العراق. وفي ١٥ تشرين الأول ١٩٤٥ أصدر الوصي إرادة ملكية بدعوة مجلس الأمة للانعقاد في العشرين من الشهر.

تركت من «أثر محمود في توطيد العلاقات الطيبة القائمة» مع هذه الدول، ثم تطرّق إلى إجراءات الحكومة اللازمة «لتوطيد الأمن، وترصين دعائم الاستقرار، وإحلال الطمأنينة في البلاد، وتحكيم القوانين في جميع الأعمال» كما أعلن عن استقرار الأوضاع في شمال العراق وعزم الحكومة على الاهتمام بشؤونه، وتطرق إلى ميزانية عام ١٩٤٦ مشيراً إلى أن وضعها «يبشر بالتفاؤل»، ثم انتقل إلى إجراءات الحكومة اللازمة لـ «تقوية الجيش» وتنظيمه وفق «الأسس العصرية»، وغيرها من الأمور العامة التي اعتاد الوصي ان يتطرق لها في خطاب العرش[١].

جاء خطاب العرش محبطاً للآمال، لأنّه لم يتحسّس مشكلات الشعب الأساسية، التي كانت تستدعي حلاً جوهرياً، مثل الأزمة الاقتصادية وما أفرزته من نتائج سلبية، مما ولّد ردود فعل لدى مختلف الأوساط الوطنية، التي عدّته خطاباً تقليدياً لا يرقى إلى مستوى الطموح، ووجدت فيه دافعاً قوياً لاستمرار نضال الشعب من أجل تحقيق مطالبه الدستورية، بتأليف الأحزاب السياسية، وإطلاق حرية الرأي العام، وإلغاء القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية المخالفة للدستور، والمناقضة لروح الديمقراطية الصحيحة[٢].

وخلال مناقشة مجلس النواب لخطاب العرش، قوّم إنجازات الوزارة بأنّها «صفر إلى اليسار»[٣]. ولم تكتف المعارضة النيابية بالتقليل من أهمية وزارة الباجه جي الثانية، بل أخذت تطالبها بضرورة إعادة الحياة الطبيعية للبلاد[٤]. وقد انعكس

- للبت في ميثاق الأمم المتحدة. وقد صادق مجلس النواب بـ (٥٧) صوتاً من أصل (٥٩) صوتاً فيما تغيّب (٥٣) صوتاً عن التصويت. أما مجلس الأعيان فقد وافق على الميثاق باستثناء أرشد العمري. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦٣.

(١) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥/ ١٩٤٦، الجلسة الأولى في ١ كانون الأول ١٩٤٥، بغداد ١٩٤٦، ص ١.

(٢) «الرأي العام»، العدد ١٣٩٣، ٢ كانون الأول ١٩٤٥.

(٣) من المرجح أن يكون سبب اختيار الوصي لهذا المكان تشبهاً بما فعله الملك فيصل الأول عام ١٩٣٢ عندما دعا مجلس الأمة لتصديق معاهدة ١٩٣٠.

(٤) سبق لخطاب العرش الذي أعدته الوزارة السعيدية السابعة وألقاه الأمير زيد نائب الوصي في ١ كانون الأول ١٩٤٣، أن أشار إلى: «أن الحكومة ستعمل على تشجيع تأليف الأحزاب السياسية... ليتسنى لنا بذلك تأمين حياة نيابية صحيحة». ينظر: «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣/١٩٤٤، الجلسة الأولى في ١ كانون الأول ١٩٤٣، ص ص ١ ـ ٣.

هذا المطلب في موقف الصحافة التي تصدّت لخطاب العرش بالنقد والتحليل، فكتبت جريدة الرأي العام مقالاً افتتاحياً بعنوان «خطاب العرش ومطالبنا الوطنية» أشارت فيه إلى «تجاهل الخطاب تجاهلاً تاماً المطالب الوطنية التي سعى العراق لتحقيقها خاصة بعد التضحيات التي تحملها، وبعد الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت به»[1]. فيما عدت جريدة صوت الأهالي، خطاب العرش بأنّه استمرار للنمط السياسي السابق في الحكم، وطالبت برفع القيود المفروضة على الحريات كافة[2]، بل ذهبت بعض الصحف إلى أبعد من ذلك فطالبت الوزارة القائمة صراحة التخلي عن الحكم[3].

إزاء استمرار النقد الموجّه إلى سياسة الحكومة، وفي محاولة منه لامتصاص زخم الموقف المتأجج، أقدم الوصي على بادرة عُدَّت الأولى من نوعها في تاريخ العراق المعاصر، وتجسّدت بدعوته أعضاء مجلس الأمّة للاجتماع به يوم السابع والعشرين ١٩٤٥، لإلقاء خطاب مهم وخطير لتحديد مصير الوزارة القائمة، وإيضاح معالم سياسة عهد السلم الجديد.

* خطاب الوصي في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥ والنهج الجديد:

في مساء السابع والعشرين من أيلول ١٩٤٥، ألقى الوصي أمام مجلس الأمّة، في بهو أمانة العاصمة[4]، خطاباً سياسياً مهماً، استعرض في مستهله

---

(١) للتفاصيل ينظر: محمد توفيق، خطاب العرش وأماني الشعب العراقي، «الرابطة» (مجلة)، العدد العاشر، بغداد ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥، ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧. فيما ذكرت جريدة الزمان أن الوزارة اضطلعت خلال مدة حكمها بمشاريع تذكر بالتقدير والإعجاب، مثل موقفها من الجامعة العربية والقضية الفلسطينية. ينظر: «الزمان»، العدد ٢٥٣٩، ٢ شباط ١٩٤٦.

(٣) أفراح فاضل قنبر، المصدر السابق، ص ١٤٧؛

M. Khadduri, Op. Cit., P. 265.

أما الأعيان فلم يتعرضوا لخطاب العرش، واقتصر اجتماعهم العادي العشرين لسنة ١٩٤٥/ ١٩٤٦ على تمشية الأمور العامة. ينظر: عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ١٨٣. ويبدو لنا أن عدم تعرّض الأعيان لمناقشة خطاب العرش ربما يعود إلى خشيتهم من فقدان عضويتهم في المجلس حيث كان يتم تعيينهم من الوصي مباشرة.

(٤) «الرأي العام» (جريدة)، العدد ١٣٩٦، ٥ كانون الأول ١٩٤٥.

التطورات التي مرَّ بها القطر منذ وفاة الملك غازي، مروراً بحوادث أيار ١٩٤١، وتفاقم خطر قوات المحور المندفعة بقوة قرب العراق والشرق الأدنى، مما استلزم «استعدادات خاصة لضمان سلامة القطر»، وغيرها من المشاكل التي أجبرت المسؤولين في حينه «إلى تأجيل مشروعاتهم الإصلاحية». ثم انتقل لتحديد الأسس الثابتة للسياسة العراقية بعد نهاية الحرب، فقال: «من حيث الكيان السياسي، فإنَّ الدولة العراقية ملكية، ديمقراطية، حرة، مستقلة»، وأن سياستها الخارجية هي امتداد لسياسة الملك فيصل الأول، بعدها حدَّد «الأركان القويمة» لهذا التوجه السياسي الجديد للدولة بثلاث مرتكزات هي «الصيانة الاجتماعية، والعدل الاجتماعي، وإعداد جيل من الخَلَف الصالح يتولّى أعباء الحكم والمسؤوليات». وبخصوص الأحزاب السياسية(١) أشار الوصي إلى أن «الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية، التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها، ستتقدّم إلى الأمّة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات، فمَن فاز على سواه بثقة الشعب وتأييده، اضطلع بالحكم، ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه». وفي ختام خطابه أعرب الوصي عن أمله بتشريع لائحة جديدة للانتخابات تسهل على «الناخبين الإفصاح عن رغائبهم، وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيهاً ديمقراطياً كاملاً»(٢).

لقد جاء هذا الخطاب مختلفاً في أسلوبه ومحتواه عن خطاب العرش السابق، الأمر الذي أثار الشك لدى بعض المهتمين حول صيغة إعداده حتى «قيل أنه كتب في السفارة البريطانية»(٣)، واختيرت مفرداته بعناية فائقة(٤). وقد شاع أن هذا الخطاب جاء مفاجئاً لرئيس الوزراء ولساسة البلاد(٥)، لأنَّ الوصي لم يستشر

---

(١) «صوت الأهالي»، العدد ١٠٣٥، ٥ كانون الأول ١٩٤٥.

(٢) ينظر نص الخطاب في: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣٠٤٤/٣١١، خطاب صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد في مجلس الأمة في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥، وثيقة رقم ١، ص ص ٢ ـ ٣، «العالم العربي»، العدد ٥٥٥٦، ٢٨ كانون الأول ١٩٤٥.

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٦٧.
ذكر محمد صديق شنشل «بأن الإنكليز هم الذين وضعوا خطاب الوصي ثم ترجمه إلى العربية». ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨ - ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧، ص ١٦.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٣١٣.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

الباجه جي بصدد صياغته. فيما يؤكّد أحد المختصين، نقلاً عن أرشد العمري، أن الوصي قد استشار الأخير في مضمون خطابه، وكلّفه بإعداد مسودته[1].

لقد تباينت الآراء في تفسير الدوافع التي حملت الوصي على القاء خطابه هذا، فرئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة، يرى أن الظروف العالمية آنذاك هي التي حملت الوصي على اتخاذ هذه الخطوة، التي جاءت متوافقة مع الدعايات الديمقراطية التي ارتكز عليها الحلفاء في صراعهم مع الدكتاتوريات النازية والفاشية[2]. فيما علّق حنا بطاطو على خطوة الوصي هذه قائلاً: «ويبدا أن نفحة من الليبرالية كانت تتحرك عند القمة القائدة في النظام الملكي، ولم يكن الوصي غافلاً عن حالة الشعور العام أو عن حقيقة أن السلطة الملكية لا تستند إلى أكثر من أساس سياسي ضيّق، ويبدو أنه بدأ يفكّر في تجميع العناصر الأكثر وعياً من أبناء الطبقة الوسطى حول التاج بمنحهم حصة محدودة من الكيان السياسي وبتنفيذ إصلاحات اقتصادية وإطلاق الحريات الدستورية، وقطع الوصي عهداً على نظامه بالسير في هذه الطريق في خطاب غير اعتيادي ألقاه يوم السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥»[3]. ومن المرجح أن الوصي قد توخّى من وراء تلك الخطوة، فسح المجال لظهور تيارات سياسية جديدة في البلاد، لتعمل على تحجيم المد الشيوعي المتنامي في العراق[4]، الذي أصبح مصدر قلق المعنيين في بغداد، ولاسيما بعد أن استطاعت الشيوعية أن توجد لها نقاط ارتكاز في المناطق القريبة من شمال العراق[5]، الأمر الذي شكّل بحد ذاته تهديداً للمصالح البريطانية الجوية في

---

(١) M. Khadduri, Op. Cit., P. 253.

(٢) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ص ١١٠ ـ ١١١. يتفق صلاح العقاد مع هذا الرأي فيقول: «اتخذت الحياة السياسية صورة جديدة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية، فقد سمحت الحكومة بحرية تكوين الأحزاب سنة ١٩٤٦، وربما فعلت ذلك تمشياً مع السياسة الليبرالية البريطانية». ينظر: د. صلاح العقاد، تطور اليسار في العراق، «الكاتب» (مجلة)، العدد الثاني والسبعون، القاهرة، آذار ١٩٦٧، ص ٩٩.

(٣) حنا بطاطو، العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي)، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت ١٩٩٢، ص ١٨٨.

(٤) د. صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨ (العراق ـ سوريا، لبنان)، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٠.

(٥) منذ أواخر عام ١٩٤٥ دخل النضال التحرري الأذربيجاني والكردي مرحلة دقيقة. ففي ١٢ كانون الأول ١٩٤٥ أعلن جعفر بيشوري في تبريز عن تأسيس (جمهورية أذربيجان ـ

العراق، فضلاً عن الخطر الناجم عن تأثر أكراد العراق بالمبادئ الشيوعية وما يتبع ذلك من توجه عراقي كردي نحو موسكو[١].

ومن منطلق الشعور بتهديد مصالحهم، نظر البريطانيون إلى النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة، نظرة ملؤها الشك والريبة، ولاسيما بعد أن قطعت العلاقات العراقية ـ الأمريكية شوطاً متميزاً على مختلف الصعد، خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية[٢]، ولما كانت سياسة الشدة في العراق قد أدّت إلى ارتفاع حدة تذمر الشعب تجاه السلطة الحاكمة والبريطانيين، الذين أبدوا قلقهم من استغلال الأمريكان لهذا الموقف، لذا أشاروا على الوصي بهذا الخطاب لامتصاص زخم هذا التآمر الذي أجبر أصحاب الرأي في بغداد، على طرح شعار «الانفتاح السياسي» والابتعاد عن مواجهة المد الوطني بشكل مكشوف[٣].

في حين اتخذ رأي آخر في التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية البريطانية بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية في تموز ١٩٤٥[٤]، وما

= الديمقراطية ذات الحكم الذاتي). وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ أعلن قاضي محمد في اجتماع جماهيري عقد بمهاباد عن تأسيس (جمهورية كردستان الديمقراطية ذات الحكم الذاتي) التي دخلت التاريخ باسم (جمهورية مهاباد). إلا أن القوات الايرانية استطاعت إسقاط أذربيجان واحتلال تبريز في ١٣ كانون الأول ١٩٤٦. فيما تمكّن جعفر بيشوري من الفرار. كما واحتلت مهاباد في ١٧ كانون الأول ١٩٤٦ واعتقل قاضي محمد الذي أعدم في ٣٠ آذار ١٩٤٧. للتفاصيل ينظر: د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥، ص ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(١) ذكر أحد الباحثين أن قيام دولة مستقلة في أذربيجان إيران في كانون الأول ١٩٤٥، بتأييد ودعم من الإتحاد السوفيتي قد شكّل تهديداً للوجود البريطاني في العراق، على حد تعبير السفير البريطاني في بغداد. ينظر: علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٥٢.

(٢) للتفاصيل ينظر: د. مظفر عبدالله الأمين، التنافس الأمريكي ـ البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، «الخليج العربي» (مجلة)، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، البصرة ١٩٨٢، ص ص ٨٥ ـ ٩٨.

(٣) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ١٥.

(٤) تلقى الوصي نبأ اندحار تشرشل في الانتخابات العامة في بريطانيا بدهشة بالغة، وقد بعث إثر ذلك برسالة ملؤها الأسف العميق إلى تشرشل. ينظر: سندرسن، المصدر السابق، ص ٣٥٤. فيما أبدى الكثير من العراقيين تفاؤلهم بمجيء حكومة عمالية في بريطانيا اعتقاداً منهم أن تنعكس أفكار حزب العمال السياسية على وضع العراق السياسي =

قيل عن مناصرته لقضايا التحرر والديمقراطية سبباً دفع بريطانيا إلى الإشارة على الوصي لإجابة بعض المطالب الشعبية[1].

ولا يمكن بأي حال إخراج نوري السعيد من دائرة الموضوع، فهو والبريطانيون، على وفق رأي أحد المختصين، قد أشاروا على الوصي بإلقاء هذا الخطاب لامتصاص زخم الشعور المعادي للسلطة، لمرحلة وقتية، ومن ثم استئناف أساليبهم التعسفية ضد الشعب[2].

ويبدو أن ارتفاع حدة السخط الشعبي، وانعدام الثقة بالحكومة القائمة، وفقدان الأمل الذي أعقب خطاب العرش، قد أدى إلى زيادة زخم المعارضة النيابية، ومطالبتها بتطبيق المبادئ الديمقراطية السليمة إنقاذاً لوضع الشعب المتردي، مما جعل الوصي يضع هذه الأمور في حساباته وهو يقدم على إلقاء خطاب بهو أمانة العاصمة. ولدى الباحث بعض التحفظ على رأي عبد الرزاق الحسني الذي يصوّر «تلك المعارضة بأنّها مفتعلة، هدفها إشعار الوزارة القائمة بضرورة التنحي عن الحكم، بعد انتفاء مبررات وجودها، فلما تجاهلت الوزارة تلك الإشارة أقدم الوصي على إلقاء خطابه الثاني»[3]، لأنَّ تطور مفاهيم العمل السياسي، ونمو الوعي السياسي الذي انتشر في العراق أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، من خلال التصريحات والإذاعات والدعاية التي تمجّد الطريق الديمقراطي في الحياة والوعود بتحسين الأوضاع العامة في البلاد، إذا انتصرت القوى الديمقراطية في الحرب[4]، هو الذي خلق تلك المعارضة وعززها، وجعل تغيير الوضع القائم، من أولويات مطالبيها. كما أن الوصي فضلاً عن كل ما تقدم، قد استوعب درس أيار ١٩٤١، وأدرك أن علاقته بالشعب بحاجة إلى إعادة تنظيم،

= والاقتصادي. ينظر: خميس حزام والي، وثبة كانون الوطنية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ٣٢.

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٢) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ١٧. وقد أشار أكثر من مصدر إلى هذا الرأي. ينظر على سبيل المثال: محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ١١١، خليل كنة، المصدر السابق، ص ٥٧، عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، الطبعة السابعة، بغداد ١٩٨٨، ص ٦.

(٣) المصدر نفسه، الجزء السادس، ص ٣١٦.

(٤) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٦٤؛

M. Khadduri, Op. Cit., P. 235.

وفق أسس جديدة تحظى بارتياح مختلف شرائحه، فكان خطاب بهو أمانة العاصمة مفتاحاً لذلك.

لقد أحدث خطاب السابع والعشرين من كانون الأول، ردود فعل مختلفة في الأوساط العراقية، تباينت بين الترحيب والتشاؤم والتشكيك[1]. فقد رحّب نواب المعارضة بما ورد فيه، ووجهوا سؤالاً إلى رئيس الوزراء حمدي الباجه جي في إحدى جلسات المجلس، عما إذا كان الوصي قد تدارك في خطابه النقص الذي لمسه في خطاب العرش الذي أعدّته وزارته الثانية، وألقاه الوصي في الأول من كانون الأول ١٩٤٥، فأجاب الباجه جي: «إنّ خطاب صاحب السمو الملكي المعظم يحتوي على أسس ومبادئ عالية الاتباع من قبل هذه الوزارة والوزارات التي تتعاقب على الحكم»[2].

أما العناصر المحافظة والساسة التقليديون فكانت نظرتهم متشائمة إلى حد ما، إذ اعتقدوا أن خطاب الوصي سيقود إلى تطورات خطيرة في المجتمع العراقي، وهذا ما لا يتوافق وسياستهم في الحكم[3]، لأنّه يتناقض وسياسة الشدة والضغط التي انتهجوها ضد الحركة الوطنية وأحزابها السياسية، خاصة اليسارية منها، كما أنه جاء دون الأخذ بمشورتهم[4].

في حين أبدت العناصر الوطنية عدم ثقتها بوجود الرغبة الصادقة لدى البلاط في انفتاحه السياسي[5]، فقد ذكر محمد مهدي كبة قائلاً: «لم يكن الوصي عبد الإله ولا الطبقة الحاكمة ولا (متبوعيهم) من الإنكليز جادين في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، التي أعلن عنها الوصي»[6]، الموقف الذي عبّرت عنه صحافتهم بوضوح فقد وصفت جريدة (صوت الأهالي) الخطاب بأنّه «خطبة أجزل فيها الوصي من وراء ظهر رئيس الوزراء حمدي الباجه جي في وزارته الثانية، وأنه أعلن بصراحة

---

(١) عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص ١٩.

(٢) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦، الجلسة الثانية عشرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٩٠.

(٣) عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص ٢٠؛

M. Khadduri, Op. Cit., P. 264.

(٤) صدر الدين شرف الدين، سحابة بور تسموث، بيروت ١٩٤٨، ص ٣١.

(٥) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ١٧.

(٦) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ١١١.

ورسمياً عن إفلاس الحكم المطلق»[1]. كما كتبت جريدة (العمل) لسان حال رابطة الشيوعيين العراقيين[2]، تقول: إنَّ إقدام الوصي على هذه الخطوة يعني «أن المسؤولين بتأثير الظروف الثورية العالمية والمحلية، وبتأثير توالي اندحارات الرجعية أرغموا على أن يبدلوا سياستهم الدكتاتورية»[3]. وبالرغم من نظرتها المتشككة رأت العناصر اليسارية، في خطاب الوصي هذا، خطوة جاءت في مرحلة حاسمة للانتقال إلى مرحلة جديدة تستطيع فيها تنظيم الحياة السياسية في البلاد، لتتمكن من نشر الوعي الوطني والسياسي بين الجماهير[4].

أولت الصحافة العراقية خطاب الوصي في بهو أمانة العاصمة اهتماماً خاصاً، حيث تناولته بالتعليق والتحليل. فقد كتبت جريدة (الرأي العام) مقالاً افتتاحياً بعنوان «نحو النور التاج يقود الشعب للإصلاح»، جاء فيه: «إن الوصي عبد الإله قد أصاب كبد الحقيقة عندما قال: إنَّ الأحزاب السياسية لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها، واعترف بأنه لا يمكن قيام نظام ديمقراطي بدون وجود أحزاب سياسية»[5]. أمّا جريدة (العراق) فقد عدت الخطاب بمثابة «خطة إصلاحية صحيحة شاملة، تناولت نواحي النقص في نهج العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووضع العلاج لإصلاحه»[6]. فيما حلَّلت جريدة (البلاد) خطاب الوصي قائلة: «أربع دعائم قام عليها خطاب الأمير عبد الإله، الإحساس الديمقراطي الدستوري للدولة، والسياسة الخارجية الوطيدة، والعدالة الاجتماعية في توزيع خيرات البلاد، وضمان الحياة الرافهة للفرد والوحدة الوطنية والتجديد، لا يمكن أن ينفذ إلاّ في ظل حياة حرة صحيحة ترفع بها الرقابة، وتطلق الحريات السياسية، وتزول القوانين الاستثنائية، وتلغى الأحكام العرفية»[7]. وعادت (البلاد) أيضاً، لتنشر مقالاً آخر بقلم عبد الجبار الجومرد بعنوان «حياتنا السياسية»، طالب فيه بدراسة واقع العراق الاجتماعي بحكمة وصبر، ثم أشار إلى خطاب الوصي الذي ساهم مساهمة فعّالة في تهدئة

(١) «صوت الأهالي»، العدد ١٠٥٤، ٢٨ كانون الأول ١٩٤٥.

(٢) هي جناح منشق عن الحزب الشيوعي العراقي.

(٣) «العمل» (جريدة)، العدد ٣، كانون الثاني ١٩٤٦.

(٤) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ١١١، خميس حزام، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٥) «الرأي العام»، العدد ١٤١٧، ٢٩ كانون الأول ١٩٤٥.

(٦) «العراق»، العدد ٦٩٩٩، ٢٩ كانون الأول ١٩٤٥.

(٧) «البلاد»، العدد ٢٦٨٨، ٣٠ كانون الأول ١٩٤٥.

العاصفة، بعد أن كانت «سفينة الشعب» يتقاذفها الموج، وتفعل بها الأعاصير فعلها، واختتم مقالته قائلاً: «مهما كانت المسؤولية ثقيلة مخيفة على الأكتاف، ليس للمؤمن الذي يتزعم البلاد عند رفاهها وسعادتها يوم تدر عليه، ويتركها حين يعضها الدهر بنابه...»[1].

على صعيد آخر، استمرت المعارضة النيابية لسياسة وزارة الباجه جي الثانية، وطالبتها بالتنحي عن الحكم، لفسح المجال أمام وزارة جديدة تعمل على تنفيذ الأهداف التي أعلنها الوصي في خطاب بهو أمانة العاصمة[2]. يذكر أحد الباحثين أن سبب تثاقل الباجه جي في تنفيذ مضامين خطاب الوصي يعود إلى أن «الخطاب جاء في عهد كان [العراق] ما يزال خاضعاً لظروف الحرب الاستثنائية» وأن رئيس الوزراء «قد فُهِمَ منه على أنه اتجاه جديد في سياسة واقعية متمشية مع ما أفرزته الحرب العالمية الثانية من أوضاع وظروف جديدة شملت أغلب دول العالم»[3]. وهذا يعني أن الوقت لم يحن بعد، في تقدير الباجه جي، للشروع في سياسة النهج الجديد، التي حدّد خطاب بهو أمانة العاصمة معالمها الرئيسة. إلاّ أن الأمر، كما يبدو أن الباجه جي لم يكن قادراً أصلاً على تنفيذ مثل تلك السياسة، وهو محاط بتشكيلة وزارية مجمل أعضائها من التقليديين.

ومما زاد في حراجة موقف الباجه جي، ظهور حالة اللاوفاق بين أعضاء وزارته الثانية، الأمر الذي رغب الوصي في الوقوف على أسبابه، فطلب عقد اجتماع لمجلس الوزراء مساء الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٦، حرص الوصي خلاله على الاستماع إلى آراء الوزراء فيما علمه من وجود خلاف بينهم، فأكّد إبراهيم عاكف وجود مثل ذلك الخلاف وأيده أحمد مختار بابان، وعبد المجيد علاوي[4]، ولم يبد إسماعيل نامق[5] رأياً في الموضوع، أما يوسف

---

(١) «البلاد»، العدد ٢٧١٥، ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٦.

(٢) أفراح فاضل قنبر، المصدر السابق، ص ١٤٩. في تعليق له على ذلك يقول مجيد خدوري «أن الباجه جي لم ينفذ وعود الوصي بالرغم من الانتقادات في البرلمان». ينظر: M. Khadduri, Op. Cit., P. 265.

(٣) خميس حزام، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٤) عُيِّنَ وزيراً للشؤون الاجتماعية في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤ بعد تخلي محمد حسن كبة عن هذا المنصب.

(٥) عُيِّنَ وزيراً للدفاع في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤، بعد أن كانت حقيبة الدفاع بالوكالة لوزير الخارجية أرشد العمري.

غنيمة[1] فاعتبر ذلك حالة طبيعية تحدث في كل وزارة، فيما نفى مصطفى العمري وصالح جبر وجود مثل ذلك الخلاف وقالا: «إنَّ الذين يرون عدم وجود التآزر» عليهم تقديم استقالتهم، ولم يتسن للمجلس حسم الموقف خلال هذا الاجتماع، فتمَّ تأجيله على أن يواصل الوزراء مداولاتهم مع الوصي بخصوص موضوع الخلاف، الذي أثير، وفق رأي مصطفى العمري، بتدبير من إبراهيم عاكف وأحمد مختار بابان وبتحريض من نوري السعيد[2].

وبادر يوسف غنيمة، بعد أيام قليل، لمقابلة الوصي ناقلاً إليه تذمّر زملائه الوزراء من رئيسهم حمدي الباجه جي، فما كان من الوصي إلاَّ أن يقول: «في مثل هذه الحالة على حمدي أن يستقيل»[3]. فقدَّم الباجه جي استقالة وزارته الثانية للوصي في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٦، مشيراً فيها إلى عدم وجود التآزر بين أعضاء وزارته، الأمر الذي يجعله غير قادر على الاستمرار بالحكم[4]، «وهو محاط بزملاء يحصون عليه أنفاسه ويتربصون به الدوائر، ومن ورائهم الجالس على وصاية العرش» وفق تعبير الحسني[5]. وفي اليوم التالي قبل الوصي استقالة الباجه جي، إلاَّ أن الأخير لم يتسلم كتاب قبول استقالته، إلاَّ بعد مرور عشرة أيام على تقديمها[6].

وبعد أن وضع الوصي الخطوط العريضة لسياسته الجديدة، كان عليه أن يستبعد، ولو بصورة مؤقتة، العناصر التي عرفت بسيطرتها القوية لاسيما نوري السعيد فاختار توفيق السردي لرئاسة الوزارة الجديدة.

---

(١) عُيِّنَ وزيراً للتموين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤ بعد أن كانت حقيبة التموين بالوكالة لوزير المالية صالح جبر.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٣١٦.

(٣) أفراح فاضل قنبر، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٤) «الوقائع العراقية»، العدد ٢٣٣٨، ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٣١٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

الفصل الرابع

سياسة الوصي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء وصايته ١٩٤٦ - ١٩٥٣

موقف الوصي من الأزمة الوزارية عقب استقالة حمدي الباجة جي:

شهد العراق بعد استقالة وزارة حمدي الباجة جي الثانية، أزمة وزارية حادة، إستمرت خمسة وعشرين يوماً[1]. وصفها توفيق السويدي بحالة من «التبلبل السياسي»[2]. وأطلق عليها حنا بطاطو «أزمة الطبقة الحاكمة»[3]. كان من أسبابها كما حدّدها طه الهاشمي تغيب الوصي عن البلاد منذ الثاني من شباط ١٩٤٦ ولغاية السابع منه، لإجراء مباحثات في عمان دارت في جو من التكتم الشديد حول إمكانية توحيد البلدين[4]. هذا فضلاً عن عزوف أبرز ساسة البلاد عن الاضطلاع بمسؤولية الحكم في ظل سياسة النهج الجديد. فكان على الوصي بعد عودته إلى بغداد أن يحسم الأمر باختيار الرجل المناسب للمرحلة الجديدة. وقد راودته في البداية رغبة في تكليف صالح جبر بتشكيل الوزارة الجديدة، إلاّ أن تعرّض الأخير لحادث كسر في ساقه أثناء عودته من عمان، جعله يصرف النظر عن الأمر[5].

عقد الوصي سلسلة من المشاورات مع بعض أقطاب السياسيين[6] قبل أن

---

(١) «الزمان»، العدد ٢٥٥٨، ٢٤ شباط ١٩٤٦.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٠٨.

(٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثاني، ص ١٨٠.

(٤) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١١٢.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٣١٧.

(٦) تشاور الوصي مع توفيق السويدي والسيد محمد الصدر الذي كان من رأيه أن يسارع الوصي إلى حل الموضوع. للتفاصيل ينظر: طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١١٣، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٦.

يدعو إلى الاجتماع به ستة وثلاثين من أبرز الشخصيات السياسية[1]، اجتمع بهم في البلاط مساء السادس عشر من شباط ١٩٤٦[2]، لاستمزاج آرائهم بشأن تأليف وزارة يمتاز أعضاءها «بالنزاهة والإخلاص والتجربة والحنكة والقوة»[3]. وقد دعا توفيق السويدي في هذا الاجتماع إلى تأليف وزارة «حيادية أو ائتلافية»[4]. أعقبه محمد رضا الشبيبي الذي أثنى على الوصي لاستشارته للمرة الأولى، ساسة البلاد قبل إقدامه على تأليف الوزارة، وطالب بإلغاء القوانين الاستثنائية وإجراء انتخابات حرة، تنبثق عنها وزارة تمثل الرأي العام. فيما رأى جميل المدفعي، ترك الأمور لتقدير الوصي وأيده في ذلك نوري السعيد ومولود مخلص. وانفض الاجتماع الذي لم يبد فيه الوصي رأياً صريحاً دون نتيجة تذكر[5]. ويعزو توفيق السويدي إخفاق المجتمعين في التوصل إلى نتيجة إيجابية إلى فقدان التناسق في الآراء، وعدم وجود أحزاب منظمة تمتلك آراء ناضجة ومدروسة تغري الوصي الأخذ بها ولو بصورة مؤقتة[6].

وفي اليوم التالي، كلّف الوصي نوري السعيد تأليف الوزارة الجديدة. فأجرى الأخير مداولاته بهذا الخصوص، إلاّ أنّه أخفق في مسعاه[7]. لأنّه «أراد أن يجمع الأشتات على صعيد واحد»، وفق رأي الوصي[8]، الذي فاتح نصرة الفارسي فيما بعد لمعرفة استعداده فيما إذا طلب إليه تأليف الوزارة المقبلة فطلب الفارسي من الوصي فرصة للتفكير يرد بعدها على طلبه، إلاّ أنه ذهب ولم يعد[9]. وقد علق الهاشمي على ذلك قائلاً: «لقد شاع أن الوصي عبد الإله كلّف نصرة الفارسي بتأليف الوزارة فأخفق، والظاهر أن البلاط يعلم أن نصرة الفارسي سيخفق في ذلك»[10]. وقد فكّر الوصي لبرهة إسناد الوزارة إلى أرشد العمري، ولكنه

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦.
(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٠٧.
(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٧١.
(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٧.
(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص ١٠٨ ـ ١١١.
(٦) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٠٨.
(٧) «الزمان»، العدد ٢٥٥٥، ٢٠ شباط ١٩٤٦.
(٨) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤١١.
(٩) المصدر نفسه، ص ٤١١.
(١٠) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١١١.

صرف النظر عن ذلك[1] لأنّ الموقف يتطلب شخصية قوية قادرة على تجاوز تداعيات أوضاع ما بعد الحرب[2]، ولهذا اضطر إلى تكليف توفيق السويدي تشكيل الوزارة بالرغم من تحفظاته عليه[3]. فتمّ استدعاءه إلى البلاط مساء الحادي والعشرين من شباط ١٩٤٦، عارضاً عليه رئاسة الوزارة المقترحة، وحرية إختيار وزرائه، وبعد تردّد وافق على العرض «ليثبت للوصي بأنّه ليس من خصوم سياسته»[4]. وفي تعليق له على اختيار الوصي توفيق السويدي يقول لونكريك: «وعلى الرغم من هواجس الشك التي كانت تخامر عبد الإله، فقد وقع الاختيار على توفيق السويدي، ذلك الرجل صاحب المواهب العديدة، ولكن لم تكن من بينها الموهبة التي تستطيع أن تخلق الثقة»[5].

لقد بذل الوصي خلال هذه الأزمة جهداً كبيراً، وتمكّن في نهايتها من أن يجد حلاً، حظي بارتياح الأوساط السياسية. وقد أكدت تضاعيف الأزمة حرص الوصي، الذي أدرك قوة التيار الديمقراطي بعد الحرب، وتنامي الحركة الوطنية في مختلف دول العالم، على تأليف وزارة جديدة يشعر الوطنيون تجاهها بالاطمئنان، وتعمل على امتصاص زخم سخطهم على الأوضاع القائمة، فضلاً عن نقلها البلاد إلى حالة السلم الجديد[6].

---

(١) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٠٩.

(٢) لقد سببت عملية التأخير في تسمية المكلف الجديد لرئاسة الوزارة، في انتشار موجة من العداء ضد بريطانيا بين العراقيين كانت واضحة من خلال ما كانت تنشره الصحافة العراقية من موضوعات سياسية سببت تدهوراً في العلاقات العراقية ـ البريطانية، الأمر الذي حمل السفير البريطاني لمقابلة الوصي وحثه على التدخل لوقف هذه الحملة المعادية لبلاده والتي كان التركيز فيها على أهمية تعديل معاهدة ١٩٣٠. ينظر: د. مؤيد إبراهيم الونداوي، الأسرار الخفية لمعاهدة بورتسموث، «الثورة» (جريدة) العدد ٧١٤١، ١٨ كانون الأول ١٩٨٩.

(٣) لم يكن الوصي يرتاح للسويدي لاعتقاده بأن ميوله سعودية، فضلاً عن أن الأخير لم يتمكن من تلبية دعوة الوصي للالتحاق به يوم هرب إلى البصرة، ينظر: خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٧٢.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٧.

(٥) لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٤٥.

(٦) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٧٢. M. Khadduri, Op. Cit., P. 254.

* موقف الوصي من سياسة الانفتاح السياسي:

انتهت الأزمة الوزارية بتشكيل توفيق السويدي وزارته الثانية، في الثالث والعشرين من شباط ١٩٤٦، وهي أول وزارة تؤلّف في أعقاب الحرب العالمية الثانية[١]. وقد طلب الوصي من توفيق السويدي عند تكليفه الالتزام بما ورد في خطاب بهو أمانة العاصمة، وتنفيذ ما أشار إليه[٢]. وحرص توفيق السويدي على ذلك، فجاء دخول خمسة وزراء جدد من العناصر الشابة[٣] تنفيذاً لما دعا إليه الوصي من «إعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسؤوليات»[٤].

وبالرغم من الوعد الذي قطعه الوصي لتوفيق السويدي بتركه حراً في إختيار وزرائه، إلاّ أنه حرص على اختيار ثلث أعضاء الوزارة، الأمر الذي دفع البعض إلى القول: «إنَّ القائمة قد فرضت على توفيق السويدي بدليل دخول عبد الوهاب محمود، ونجيب الراوي، وإسماعيل نامق»[٥]. وفي هذا كان الوصي موفقاً في اختياره، فالوزارة الجديدة بما ضمّته من بعض العناصر الوطنية كانت مصمّمة على تنفيذ سياسة الإلاصلاح التي وعد بها الوصي[٦]، كما استقبلت بارتياح الأوساط الوطنية البالغ[٧].

بعد الانتهاء من مراسيم حفلة الاستيزار الرسمية، توجه توفيق السويدي بأعضاء وزارته إلى البلاط، حيث استقبلهم الوصي بلطف لافت النظر[٨]. وربما كان مبعث ارتياح الوصي واستقباله الودي جداً لرئيس وأعضاء الوزارة، هو نجاحه

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٧ ـ ٨. ضمت الوزارة، فضلاً عن رئيسها الذي احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية أصالة كلاً من سعد صالح وزيراً للداخلية وعبد الوهاب محمود للمالية وعمر نظمي للعدلية ونجيب الراوي للمعارف وعبد الهادي الظاهر للاقتصاد وعلي ممتاز للمواصلات والأشغال وأحمد مختار بابان للشؤون الاجتماعية وإسماعيل نامق للدفاع وعبد الجبار الجلبي للتموين. تنظر: «الأخبار»، العدد ١٥٦٩، ٢٤ شباط ١٩٤٦.

(٢) د. صلاح العقاد، المشرق العربي، ص ٢٤٩.

(٣) هم كل من سعد صالح وعبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر ونجيب الراوي وعبد الجبار الجلبي.

(٤) عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١١١.

(٦) Salim Khan M.A., The Monarchic Iraq: A political Study, India 1977, P. 128.

(٧) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٩.

(٨) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤١٩.

في تجاوز الأزمة الوزارية ومجيء هذه التركيبة المتجانسة لاستلام مقاليد الحكم، التي عقد الوصي الآمال عليها في تنفيذ سياسة الإصلاح.

لقد جاءت وزارة توفيق السويدي الثانية لتعمل على نقل خطاب الوصي في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥ إلى واقع الحياة السياسية في العراق، حيث عكست ذلك بتركيبها ومنهاجها، الذي بدا وكأنه المآل الذي تنتظره القوى الوطنية، للانتقال بالبلاد إلى حالة تعكس التقدم الذي يطمح إليه المجتمع العراقي[١]، ففي الخامس من آذار ١٩٤٦ عرض توفيق السويدي أمام مجلس النواب منهاج وزارته في نقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم وإجازة الأحزاب السياسية وإعادة النظر في المعاهدة العراقية ـ البريطانية[٢]. والجدير بالذكر أن توفيق السويدي بعث بنسخة من منهاج وزارته إلى السفير البريطاني بيرد فلم يبد أي اعتراض عليه[٣]، ونستطيع تعليل ذلك بالنتائج التي خرج بها الوصي من استقباله السفير البريطاني في الخامس والعشرين من شباط ١٩٤٦[٤] بخصوص تنسيق المواقف ما بين البلاط والسفارة البريطانية لمواجهة مستجدات المرحلة الجديدة.

شرع توفيق السويدي في تنفيذ منهاج وزارته حتى قبل أن يستعرضه في مجلس النواب[٥]، فبناءً على إقتراح مجلس الوزراء، أصدر الوصي في الثاني من آذار ١٩٤٦ ثلاث إرادات ملكية، ألغت على التوالي الأحكام العرفية[٦] ومرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي وحالة الحرب[٧] الإجراءات التي حظيت برتياح الأوساط الشعبية التي عبّرت ببرقياتها عن تأييدها التام لإطلاق الحريات وعودة

---

(١) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٢) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦، الجلسة الحادية والعشرون في ٥ آذار ١٩٤٦، ص ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٣) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٢٣. ذكر د. مؤيد الونداوي أن توفيق السويدي عرض برنامج حكومته قبل نشره على السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية. ينظر: د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٤١، ١٨ كانون الأول ١٩٨٩.

(٤) «الزمان»، العدد ٢٥٦٠، ٢٦ شباط ١٩٤٦.

(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤١٩.

(٦) بعد أن استمرت لأربع سنوات وتسعة أشهر.

(٧) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٧٢، قرارات مجلس الوزراء في ٢ آذار ١٩٤٦، وثيقة رقم ٣، ص ص ٧ ـ ٨.

الحياة الحزبية[1]. فرأت الوزارة أن الوقت قد حان لتأليف الأحزاب السياسية، كما وعد الوصي بذلك[2]. فأجازت وزارة الداخلية في الثاني من نيسان ١٩٤٦، خمسة أحزاب[3].

كانت عودة الحياة الحزبية في العراق عام ١٩٤٦ تجسيداً لخطاب الوصي في بهو أمانة العاصمة[4]، وإيذاناً ببدء مرحلة جديدة في حياة العراق السياسية[5]. ولكن اندفاع السويدي في سياسة الديمقراطية التي تجاوزت الخط المسموح به، ووصول عدد من ممثلي الأحزاب إلى المجلس النيابي، أقلق أوساطاً عدة على رأسها الوصي ونوري السعيد والسفير البريطاني، مما دفعهم إلى التخطيط لإنهاء الوزارة[6]. ويبدو أن هدف الوصي من إجبار السويدي على الاستقالة رغبته في عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، وهذا يتطلّب في رأيه تشكيل وزارة مناسبة تأخذ على عاتقها مهمة المفاوضات. فعلى الرغم من أن وزارة توفيق السويدي قد أشارت في منهاجها إلى تعديل معاهدة ١٩٣٠، إلاّ أنها لم تكن مؤهلة في نظر الوصي لإنجاز تلك المهمة[7]. وهناك مَن يرى بأن الوصي قد سعى إلى التخلّص من وزارة السويدي بدافعين، أولهما شكه في صواب السياسة الحزبية التي انتهجتها، مع أنّه هو الذي أشار إلى هذه السياسة في خطاب بهو أمانة العاصمة. وثانيهما تلكؤ الوزارة في عقد

---

(١) «العراق»، العدد ١٢٦٥، ٧ آذار ١٩٤٦، عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التأريخية وتطورها، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٠، ص ١٧.

(٢) G. Harris, Op. Cit., P. 92.

(٣) هي: الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة والوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي والأحرار برئاسة سعد صالح والاتحاد الوطني برئاسة عبد الفتاح إبراهيم والشعب برئاسة عزيز شريف. فيما رفضت طلب حزب التحرر الوطني لأنّه من وجهة نظر الوزارة واجهة شيوعية. للتفاصيل ينظر: د. فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤ ـ ١٩٥٨، الكويت ١٩٨٤، ص ص ٧٦ ـ ٧٧.

Fawzi Abu-Diab, Communist Parties in Iraq-Syria and Lebanon, University of Pennsylvania 1957, P. 11.

(٤) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٩١.

(٥) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٦) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٤١، ١٨ كانون الأول ١٩٨٩. وهناك من الساسة مَن عمل على إسقاط الوزارة نكاية بالسويدي نفسه. تنظر: «الزمان»، العدد ٦٢٤٧، ١٢ حزيران ١٩٤٦.

(٧) خميس حزام والي، المصدر السابق، ص ص ٤٢ ـ ٤٣.

المعاهدة العراقية ـ التركية التي رغب الوصي في عقدها[1]. ويبدو فيما يخص الدافع الأول، أن الوصي لم يكن من المناهضين لسياسة الوزارة تجاه الأحزاب السياسية. فهذا أحمد مختار بابان ممن عاصروا الأحداث، وسجلوا تفاصيلها، يقول: كان الوصي «يميل بقوة إلى التآلف والتعاون بين القوى والأوساط السياسية المختلفة، وكان يهمه بصدق أن تجتمع الكلمة، أحتفظ بشواهد كثيرة تؤيد ما ذكرت فإنه مثلاً كان يريد اشتراك الأحزاب كافة في الوزارات، وقد حاول إدخال بعض أعضاء حزب الاستقلال في وزارة توفيق السويدي [الثانية]. . . لكن المحاولة لم تنجح»[2]. أما الدافع الثاني، فإنّه على الأرجح، قد أسهم في توتر العلاقة بين الوصي ورئيس وزرائه. فسياسة الأخير الخارجية لم تحظ برضا الوصي الذي أراد تقارباً أكثر مع تركيا، في حين طالب توفيق السويدي بسياسة عربية أقوى من خلال تقوية جامعة الدول العربية بدلاً من التحالف مع تركيا على حساب العلاقات العراقية ـ العربية[3]. إلاّ أن هذا الاختلاف في وجهات النظر لم يدفع توفيق السويدي إلى عدم تنفيذ رغبة الوصي، ولهذا صادق في الثامن عشر من أيار ١٩٤٦ على المعاهدة العراقية ـ التركية[4]. ولكن هذا التنازل من جانب توفيق السويدي لم ينه أجواء الخلاف بينه وبين الوصي، وساد علاقتهما حالة من التشنج وخلال ذلك عرضت على مجلس الأعيان لوائح ثلاثة قوانين[5]، تبنتها الوزارة وأقرها مجلس النواب في الثالث والعشرين من أيار ١٩٤٦[6]، تلك الفرصة التي عرف الوصي كيف يوظفها لصالحه. فأوعز إلى مجموعة من الأعيان، بمقاطعة اجتماعات

---

(١) عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان. . .»، الموضوع الرابع، ص ٢٢.

(٣) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ١٤٢؛ M. Khadduri, Op. Cit., P. 255.

(٤) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ١٤٧. إلاّ أن مجلس الوزراء قيد هذا التصديق بتحفظين، الأول عدم تعارضها مع ميثاق جامعة الدول العربية، والثاني تفهم تركيا لموقف العراق من القضية الفلسطينية. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٧٤، قرارات مجلس الوزراء في ١٨ أيار ١٩٤٦، وثيقة رقم ١٦، ص ٣٩.

(٥) هي: لائحة قانون الانتخابات الجديد، ولائحتا قانوني الميزانية للدولة، ولمديرية الأوقاف العامة لشهري حزيران وتموز ١٩٤٦.

(٦) يقول توفيق السويدي في مذكراته: أن الوصي قد ساعد الوزارة مساعدة قيمة في حمل مجلس النواب على إقرار قانون الإنتخابات الجديد. ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٤١.

مجلسهم[1]، كي يختل النصاب، فتتعطّل مشاريع القوانين المطروحة أمام المجلس، وبالتالي تصبح الوزارة عاجزة عن ممارسة بعض اختصاصاتها[2].

ولم يكن أمام السويدي إلاّ أن يلجأ إلى الوصي لحل المعضلة، فوعده خيراً، واستدعى «الأعيان المضربين»[3]، الذين أعربوا له عن استعدادهم لإقرار لائحة (قانون الإنتخابات) فقط، وعدم استعدادهم للتعاون مع الوزارة في الأمور الأخرى[4]. فطلب الوصي منهم حضور جلسة تصديق قانون الانتخابات الجديد، ملمحاً إلى أنه سيقيل الوزارة بعد تصديق القانون المذكور[5]. وتمّ للوصي ما أراد فقد صادق الأعيان على قانون الانتخابات دون قانوني الميزانية المؤقتة[6].

وفي الرابع والعشرين من أيار ١٩٤٦ غادر الوصي إلى عمان، ليشارك في اليوم التالي، باحتفالات إستقلال المملكة الأردنية وتتويج الأمير عبدالله ملكاً عليها[7]. ولدى عودته إلى بغداد في الثلاثين من أيار[8]، قابله توفيق السويدي في

---

(١) اختلفت المصادر في عدد الأعيان الذين قاطعوا اجتماعات المجلس فهم طبقاً لمحاضر مجلس الأعيان خمسة عشر عيناً. ينظر: «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي العشرون لسنة ١٩٤٥/ ١٩٤٦، الجلسة الثانية عشرة في ٢٣ أيار ١٩٤٦، ص ١٢٠. فيما حددهم توفيق السويدي وعبد الرزاق الحسني، بسبعة أعيان. ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٣٨، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٨٨. وليس من شك بأن العدد الأول هو الأصوب، وربما أراد توفيق السويدي بهذا العدد الإشارة إلى الأعيان الذين قادوا التكتل ضد وزارته. كما أن عبد الرزاق الحسني قد اعتمد على مذكرات توفيق السويدي في نقل هذا العدد.

(٢) فائز عزيز أسعد، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣) هم كل من حمدي الباجة جي وأرشد العمري وصادق البصام ويوسف غنيمة ومصطفى العمري وعبد المهدي المنتفكي والشيخ أحمد الداود.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٨٨.

(٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٤٢١.

(٦) Birdwood, Op. Cit., P. 211.

(٧) عندما أعلن استقلال الأردن، أبلغ وزير خارجيته محمد الشريقي، العراق نبأ الاستقلال ومبايعة الأمير عبدالله ملكاً، اعتباراً من ٢٥ أيار ١٩٤٦، في برقية بعث بها إلى وزير خارجية العراق. فرحبت بغداد بهذا الاستقلال، وتبادل الوصي والملك عبدالله برقيات التهاني بهذه المناسبة. ينظر: د. إسماعيل أحمد ياغي، العلاقات العراقية الأردنية ١٩٣٠ - ١٩٥٨، «كلية الآداب» (مجلة)، العدد السادس عشر، جامعة البصرة ١٩٨٠، ص ١٢٧٣. Birdwood, Op. Cit., P. 212.

(٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢٢، ٨٩.

البلاط، طالباً منه حل مجلس الأعيان، إلاّ أنّ الوصي رفض ذلك، وعلى الأثر قدّم رئيس الوزراء استقالته[1].

وبغض النظر عن مجمل الدوافع التي تفاعلت فيما بينها، وأدّت إلى الإسقاط المبكر لوزارة «الانفتاح السياسي»، فإنّ استقالة توفيق السويدي بحد ذاتها كشفت، حالة سلبية تمثّلت بتنصل الوصي عن الأسس الديمقراطية التي دعا إليها في خطاب بهو أمانة العاصمة، وانضمامه إلى الساسة القدماء في محاربة هذه الأسس. ومما يؤكد توجه الوصي السريع، بعد استقالة توفيق السويدي، صوب أرشد العمري أكثر الساسة رجعية وأبعدهم عن الديمقراطية[2]، ليعهد إليه برئاسة الوزارة في الأول من حزيران ١٩٤٦.

والواقع إن اختيار الوصي لأرشد العمري، لم يكن من قبيل الصدفة، فالأخير كان أحد الأعيان الذين تحزبوا لإجبار توفيق السويدي على تقديم استقالته، ويبدو أن الوصي جاء به إلى رئاسة الوزارة لتنفيذ ما خطط له[3]. وفي اليوم التالي غادر العراق إلى بريطانيا.

وقد صرّح العمري في مجلس الأعيان، بأن وزارته ستكون «انتقالية حيادية... هدفها تأمين المصلحة العامة، وإجراء الانتخابات النيابية»[4]. إلاّ أن القوى الوطنية عدت استلام هذه الوزارة للحكم في هذا الوقت، خطوة باتجاه تصفية الأحزاب، ومصادرة الحريات[5]. ما إن عاد الوصي إلى العراق في الرابع والعشرين من تموز ١٩٤٦ حتى رفعت إليه الأحزاب السياسية العلنية مذكرات

---

(١) أفراح فاضل قنبر، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر «دراسات تحليلية»، بغداد ١٩٨٧، ص ١٣٧.

(٣) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٦٨.

(٤) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع فوق العادة لسنة ١٩٤٦، الجلسة الأولى في ٥ حزيران ١٩٤٦، بغداد ١٩٤٦، ص ١٢٢.

(٥) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٥٠، بعد مرور شهر على تأليف الوزارة فتحت الشرطة النار على مظاهرة نظمها حزب التحرر الوطني المحظور يوم ٢٨ حزيران ١٩٤٦. تنظر: «صوت الأهالي»، العدد ١٢٠٥، ٣٠ حزيران ١٩٤٦. وبعد أسبوعين وقعت مذبحة كاور باغي الدموية في كركوك في ١٢ تموز ١٩٤٦، للتفاصيل ينظر: د. نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي. دراسة تحليلة في الإدارة والسياسة، بغداد ١٩٨٤، ص ١٥٢.

احتجاج على إجراءات الوزارة القائمة[1]، الأمر الذي ولّد امتعاضاً وتذمراً لدى الوصي، فقد سجل طه الهاشمي في مذكراته: «حدّثني توفيق السويدي بأنّه اجتمع بالوصي وسأله هل هو مرتاح من الحالة، فأجاب لا لست مرتاحاً. فقال لماذا وقد انتخبت أرشد العمري ليتولى الوزارة وهو من خلصائك؟ فأجاب... لأرشد أخطاء»[2].

ويبدو أن السفارة البريطانية شاركت الوصي في تذمره هذا، فقد قابل السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية دوكلاس بوسك D. Busk، الوصي في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول ١٩٤٦، مبيناً له بأن الوضع في العراق سيكون أكثر خطورة إذا أجرى أرشد العمري الانتخابات القادمة، نتيجة المعارضة الشديدة التي ولّدها داخل البلد، والتي ستتهمه فيما بعد بأنه زوّر الانتخابات، وما يترتب على ذلك من حوادث واضطرابات[3]. وقد اتفق ذلك مع رغبة الوصي. ولهذا لم يجد أرشد العمري أمامه إلاّ تقديم استقالته إلى الوصي في العاشر من تشرين الأول ١٩٤٦، ولكن الوصي أجّل موافقته عليها أكثر من شهر[4]، في بحثه عن بديل يعهد إليه بمقاليد الحكم، دون المرور بأزمة وزارية جديدة. وقد تصوّر أرشد العمري هذا التريث، بمثابة تأييد من الوصي لسياسته المتصلبة تجاه القوى الوطنية، الموقف الذي دفعه إلى مطالبة الوصي بالموافقة على إصدار قانون الطوارئ لمواجهة زخم الحركة الوطنية المتصاعد، لكن الوصي رفض الاستجابة لذلك، مما حمل العمري على تقديم استقالة ثانية في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٤٦[5]. ولم يتأخر الوصي هذه المرة، فبعد يومين أصدر «إرادة ملكية» بقبول هذه الاستقالة[6].

بعد استقالة أرشد العمري، وبناءً على اقتراح من نوري السعيد، وافق الوصي على تكليف عمّه الأمير زيد تأليف الوزارة الجديدة، على أن يقدّم استقالته فور انتهاء الانتخابات المقبلة[7]. إلاّ أن ظهور بعض الإشكال الدستوري وعدم

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ١٢٣.
(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٣١.
(٣) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٥٥، ١ كانون الثاني ١٩٩٠.
(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ١٢٨.
(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٥١.
(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ١٢٩.
(٧) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٥٥، ١ كانون الثاني ١٩٩٠.

موافقة الأمير زيد على تحمّل أعباء الحكم وقتذاك، حالا بين الوصي ورغبته[1]. فيما يشير طه الهاشمي إلى أن عبد الإله تلقى برقية من عمه الملك عبدالله لا يحبذ فيها فكرة إسناد رئاسة الوزارة إلى الأمير زيد بهدف وضع حد للشائعات التي مفادها «اعتقاد الناس بأنّه لم يبق للهاشميين صديق في العراق» [2].

اتجه الوصي بعد ذلك صوب حمدي الباجة جي فكلّفه بتأليف وزارة انتقالية، مهمتها إجراء انتخابات لمجلس النواب، على أن يكون مجمل أعضاءها من الوزراء غير البارزين، ولكن التوفيق لم يحالف الباجة جي، ولهذا لم يكن أمام الوصي سوى تكليف أقوى الساسة نفوذاً لاجتياز الظرف المعقد، ففي الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٦ تمّ تكليف نوري السعيد تشكيل الوزارة الجديدة[3].

استهل نوري السعيد نشاط وزارته بالحصول على إرادة ملكية بحل مجلس النواب القائم[4]. وكان هذا الأمر ينسجم مع رغبة الوصي الشخصية، وهو ما عبّر عنه في خطابه في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥. وما أن بوشر بالانتخابات حتى بدأ تدخّل الحكومة بشكل سافر ضد مرشحي الأحزاب الوطنية[5]. وقد أدى ذلك إلى نشوب خلاف بين أعضاء الوزارة نفسها[6]. وفي محاولة من الوصي لتصفية الموقف دعا مجلس الوزراء للاجتماع به في البلاط يوم التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٦، وبعد استعراض آراء المجتمعين، تقرّر قبول استقالة محمد حديد وعلي ممتاز الدفتري، والموافقة على إعفاء صالح جبر

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ١٣٠.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٣٧.

(٣) تنظر: «الزمان»، العدد ٢٧٧١، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦، وقد تردّد أن الوصي كلّف أرشد العمري ثانية تأليف الوزارة، إلاّ أنه أخفق في ذلك أيضاً. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ١٣٠. ونعتقد أن ما نسب للوصي من تكليف ثان لأرشد العمري هو من باب الإشاعة، وإلاّ كيف يقدم الوصي على هذه الخطوة؟ وهو المتذمر من سياسة العمري التعسفية، والمدرك لوخامة عودته للسلطة.

(٤) «الوقائع العراقية»، العدد ٢٤٢٥، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦.

(٥) د. عبد الأمير العكام، المصدر السابق، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٦) قدّم كل من محمد حديد وزير التموين وعلي ممتاز الدفتري وزير المواصلات والأشغال استقالتهما من الوزارة يومي ٢٦ و٢٨ من كانون الأول ١٩٤٦. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ١٣٦ ـ ١٤٤.

وصادق البصام من الوزارة[1].

وكما هو متوقع، أسفرت الإنتخابات عن فوز مرشحي الحكومة بالغالبية العظمى، مما جعل المجلس النيابي الجديد موضع انتقاد الأحزاب السياسية والصحافة الحزبية التي طالبت بحله[2].

في السابع عشر من آذار ١٩٤٧ عقد المجلس أول اجتماعاته وألقى الوصي خطاب العرش، الذي أشار فيه إلى أن انتخاب المجلس النيابي الجديد هو نتيجة «لتطور الوضع العالمي، وانتقاله من حالة الحرب إلى حالة السلم، وما يتطلبه ذلك من تشريعات في الدولة تلائم الحالة، وتقتضيها سيادة السلم، ورغبة في استطلاع رأي الأمة عن كيفية السير في هذا السبيل»، كما أعلن عن استقالة الوزارة السعيدية التاسعة[3]، والسعي لتأليف وزارة جديدة[4]. وكان الوصي كما يبدو يرغب في أن يعهد برئاسة الوزارة إلى صديقه المقرّب شاكر الوادي، ولكنه صرف النظر عن تلك الرغبة بسبب اعتراض نوري السعيد والسفارة البريطانية[5]. فوقع اختياره على صالح جبر لتشكيل الوزارة الجديدة في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧[6]. فقد توفّرت في صالح جبر الصفات التي أهلته للمنصب الجديد، أهمها ولاؤه المشهود للوصي وتأييده للسياسة البريطانية الذي ظهر واضحاً خلال عمله وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد السادسة (١٩٤١ ـ ١٩٤٢)[7].

تضمَّن منهاج وزارة جبر الذي أعلنه أمام مجلس النواب في العاشر من نيسان ١٩٤٧، وعوداً بالعمل على تحقيق مشاريع مختلفة وأن سياسة وزارته ستركز في الشؤون الخارجية على تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية ١٩٣٠ وفي الداخل

---

(١) للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٤٥٢ ـ ٤٥٤.

(٢) «صوت السياسة» (جريدة)، العدد ٧٩، ٢٠ آذار ١٩٤٧، «صوت الأهالي»، العدد ١٣٧٥، ٧ نيسان ١٩٤٧.

(٣) قدَّم نوري السعيد استقالة وزارته يوم ١١ آذار ١٩٤٧ لانتفاء وجودها بانتهاء الانتخابات النيابية.

(٤) «محاضر مجلس الأعيان»، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الأولى في ١٧ آذار ١٩٤٧، بغداد ١٩٤٧، ص ١.

(٥) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٦٢، ٨ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٦) «صوت الأهالي»، العدد ١٣٦٨، ٣٠ آذار ١٩٤٧.

(٧) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٧٥.

على «مكافحة الأفكار الهدامة»[1].

بدأت حكومة صالح جبر، على الصعيد الداخلي، بداية حازمة تمثّلت بتوطيد الأمن والاستقرار في شمال العراق، بعد أن تجدّدت الحركات فيه، حيث أبعدت قادة الأكراد المستسلمين إلى جنوب العراق[2]. ونفذت حكم الإعدام في التاسع عشر من حزيران ١٩٤٧ بحق الضباط الذين التحقوا بحركة الملا مصطفى البارزاني في عام ١٩٤٥[3]، بعد أن نكث الوصي بالعهد الذي قطعه بالعفو عنهم، أو سجنهم في أقل تقدير. ويقال إنه خضع لضغوط وزارة صالح جبر التي أصرّت على إعدامهم[4]. فيما يعزو رأي آخر إصرار الوصي على إعدام الضباط الأكراد إلى «ارتماء الملا مصطفى بأحضان الروس»[5].

أمّا على صعيد السياسة الخارجية، فقد استهلت الوزارة نشاطها بعقد معاهدة «أخوة وتحالف» مع المملكة الأردنية الهاشمية، الخطوة التي جاءت تتويجاً لعدة محاولات فاشلة سبقتها في هذا المضمار. ففي مطلع شباط ١٩٤٥، بحث الوصي مع عمه الأمير عبدالله في عمان موضوع الوحدة العربية، ووجوب توحيد سياسة العرشين الهاشميين[6]. وبعد مرور عام كامل، كان الموضوع نفسه مطروحاً على طاولة مباحثات الوصي مع كبير البيت الهاشمي في عمان[7]. وما أن مضت ستة أشهر على حصول الأردن على الاستقلال، حتى شد الملك عبدالله الرحال إلى شمال العراق، فاجتمع في الثالث عشر من أيلول ١٩٤٦ مع الوصي في مصيف سرسنك وتباحث معه لمدة يومين[8]، عارضاً عليه مشروعاً للاتحاد بين العراق والأردن يقضي باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتي على أن يشمل الاتحاد الجوانب

---

(١) للتفاصيل ينظر: «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة السادسة في ١٠ نيسان ١٩٤٧، ص ص ٨٠ ـ ٨٧.

(٢) للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

(٣) «الزمان»، العدد ٢٩٤٩، ٢٠ حزيران ١٩٤٧، نفذ حكم الإعدام بكل من الرئيس الأول الركن (الرائد الركن) عزت عبد العزيز والرئيس الأول (الرائد) مصطفى خوشناو والرئيس (النقيب) خيرالله عبد الكريم، والملازم محمد محمود القدسي.

(٤) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية: ثورة برزان ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، كردستان ١٩٨٧، ص ٧٢.

(٥) معروف جياووك، مأساة بارزان، بغداد ١٩٥٤، ص ٢٠٠.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ٢٥٥.

(٧) «الزمان»، العدد ٢٥٤٢، ٥ شباط ١٩٤٦.

(٨) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٢١.

العسكرية والتعليم والسياسة الخارجية[1]. إلاّ أنّ الوصي لم يتجاوب مع المشروع لأنّه في تقديره «يفوّت عليه فرصته في تحقيق اتحاد العراق وسوريا، وبالتالي يفوّت عليه إمكانية حصوله على عرش سوريا»[2]. ومع أن الملك عبدالله لم ينجح في إقناع الوصي بمبادرته، حاول أن يعرض مشروعاً جديداً لاتحاد القطرين على مراحل[3]. لم يحظ أيضاً بتأييد الوصي الذي بدأ يوجس خيفة من نوايا عمه الملك عبدالله الرامية إلى توسيع رقعة حكمه لتشمل المشرق العربي[4]. إلاّ أن هذا التوجس لم يمنع الوصي من التجاوب مع عمه الملك عبدالله، في إقامة نوع من التحالف بينهما لسببين: أولهما الرفض المصري - السعودي للمشاريع الهاشمية[5]. وثانيهما شعور الوصي بالامتنان من موقف عمه الملك عبدالله الذي أسهم بنشاط في القضاء على حركة مايس ١٩٤١، وعودة الوصي إلى عرش العراق[6]. من هذا المنطلق قام الوصي في العاشر من نيسان ١٩٤٧ بزيارة عمان على رأس وفد ضمَّ نوري السعيد رئيس مجلس الأعيان وشاكر الوادي وزير الدفاع للتباحث حول الاتفاق العراقي - الأردني الذي تضمّن مواد عسكرية وإدارية ومالية[7]. وبعد ثلاثة أيام عاد نوري السعيد

---

(١) M. Khadduri, Op. Cit., PP. 343-344.

في تعليق له على ذلك يقول لونكريك ما نصه: «قام الملك عبدالله في أيلول ١٩٤٦ بزيارة إلى العراق وأعلن عن تحالف عراقي - أردني، بغض النظر عن سوريا»، ينظر: لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٥٥.

(٢) خالد الخيرو، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٥٥.

(٣) في المرحلة الأولى يتم توحيد الجيش والتعليم والسياسة الخارجية، وتكوين مجلس مشترك لبحث القضايا التي تهم البلدين، وتكون اجتماعاته دورية في كل من بغداد وعمان، فيما تكفل المرحلة الثانية بتوحيد الشؤون الاقتصادية، وتعزيز التعاون في بقية الأمور. للتفاصيل ينظر:

Richard N. Prye, The Near East and the Great Powers, Cambridge 1951, P. 151.

(٤) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٨٠.

(٥) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية - السعودية ١٩٤٦ - ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٥، ص ص ٨٢ - ١٠٦، سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٦) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٧) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٧٠؛

G. Harris, Op. Cit., PP. 155-156.

إلى بغداد يرافقه سمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني، الذي أفضت مباحثاته مع الخارجية العراقية إلى التوقيع على معاهدة بين الجانبين في الرابع عشر من نيسان ١٩٤٧[١]. أما الوصي الرأس المدبر لهذه المعاهدة فقد آثر البقاء في ضيافة عمه في عمان لغاية العشرين من الشهر نفسه حيث عاد إلى بغداد بصحبة وزيره المقرب شاكر الوادي[٢].

صادق مجلس الوزراء على المعاهدة العراقية ـ الأردنية في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٤٧[٣]. وبعد ثلاثة أسابيع تمت مصادقة المجلس على المعاهدة العراقية ـ التركية التي عقدتها الوزارة السويدية الثانية[٤]. وهكذا توفّرت أمام وزارة صالح جبر الظروف الموضوعية للتحرك باتجاه بريطانيا لعقد معاهدة تضمن شروطاً أفضل من تلك التي تضمنتها معاهدة ١٩٣٠[٥]. وبقدر ما كان دور الوصي ملموساً في تمهيد تلك الظروف أمام صالح جبر، فإنّه كان أكثر وضوحاً في التمهيد لعقد المعاهدة الجديدة، الأمر الذي يجدر بنا الوقوف على تفاصيله.

* دور الوصي في معاهدة بورتسموث:

منذ أن دخل العراق عضواً في عصبة الأمم، خضعت العلاقات العراقية ـ البريطانية لأحكام معاهدة ١٩٣٠[٦]، التي أريد لها حماية المصالح الاستراتيجية والتجارية البريطانية في العراق، وتحقيق رغبة النظام السياسي العراقي في الاستقلال الشكلي[٧]. وشهدت فترة وصاية الأمير عبد الإله تركيزاً على أهمية العلاقة مع بريطانيا، إذ حرصت الحكومات العراقية، وبتوجيه من الوصي، على تنفيذ هذه المعاهدة وتطبيق بنودها حرفياً[٨].

---

(١) للتفاصيل تنظر: «الوقائع العراقية»، العدد ٢٤٧١، ٢٠ أيار ١٩٤٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٨٥، قرارات مجلس الوزراء في ٢٩ نيسان ١٩٤٧، وثيقة رقم ٧، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه، قرارات مجلس الوزراء في ٢٠ أيار ١٩٤٧، وثيقة رقم ٢٤، ص ٤٩.

(٥) د. وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٦) ينظر نص المعاهدة والوثائق الأخرى المتعلقة بها في: عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢، ص ص ٢٤١ ـ ٢٦١.

(٧) Abid A. Al-Marayati, A Diplomatic History of Modern Iraq, New York 1961, P. 42.

(٨) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

وكان السفير البريطاني كورنواليس قد نقل للوصي في الثاني والعشرين من آذار ١٩٤٥، رسالة شفوية من حكومته، جاء فيها: «إن سياسة حكومة صاحب الجلالة إزاء العراق، ستستمر بهدي من معاهدة ١٩٣٠ نصاً وروحاً»[١]. وبعد هذه الرسالة شنت الصحافة العراقية حملة انتقادات واسعة على المعاهدة القائمة، وطالبت بتعديلها[٢]، وخلصت جريدة النداء في تعليقها: «إن رسالة الملك جورج الشفوية للوصي يجب أن تشجع الحكومة العراقية على أن تأخذ زمام المبادرة بالبدء في مفاوضات لتعديل المعاهدة»[٣].

اعتقد البريطانيون خطأ، من جراء تلك الحملة الصحفية، أن الحكومة العراقية سوف تتقدّم رسمياً بطلب لإجراء التعديل، لكنهم كانوا غير متأكدين فيما إذا كان الوصي خلال زيارته المرتقبة إلى بريطانيا في تموز ١٩٤٥، سوف يعرض طلب إجراء التعديل على الاتفاقية على نحو شامل أو جزئي، وطلب السفير البريطاني بيرد من حكومته أن يقتصر التعديل على موضوع حصر تعيين الخبراء الأجانب بالبريطانيين فقط، وأن يتم التعاطف مع مطالب العراقيين، إذا ما عرضها الوصي خلال زيارته إلى لندن[٤].

في ختام الأسبوع الأول من شهر تموز ١٩٤٥ وأثناء زيارته للندن، أدلى الوصي بتصريح لمراسلي الصحف قال فيه: «إن الناس في العراق يبحثون مسألة إجراء تغيرات في المعاهدة، والتغييرات المقترح إجراؤها في المعاهدة تجعلها تتفق مع الأحوال الحاضرة. فالعراق يريد الحلف مع بريطانيا، ولكنه يقضي تغيير بعض بنود المعاهدة»[٥]. ولكن البريطانيين طلبوا من الوصي عدم إثارة مسألة تعديل معاهدة ١٩٣٠، إلاّ بعد انتهاء المفاوضات مع مصر، وقد وافق الوصي على ذلك[٦]. فيما أشار رأي آخر أن الوصي زار المملكة المتحدة وغادرها دون التطرّق إلى أي شيء بصدد التعديل، استجابة لإقتراح رئيس الوزراء حمدي الباجة جي

---

(١) P.R.O., F.O., 371/45303, E 5420/195/93, Confidential, Combined Intelligence Center, 5 July 1945.

(٢) تنظر على سبيل المثال: «الساعة» (جريدة)، العدد ٢٢٤، ٢٤ حزيران ١٩٤٥.

(٣) «النداء» (جريدة)، العدد ١٧٤، ٢٣ آذار ١٩٤٥.

(٤) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٤١، ١٨ كانون الأول ١٩٨٩.

(٥) مقتبس في: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٦) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٦٦.

الذي طلب التريث في ذلك لحين انتهاء الحرب مع اليابان(1).

وعندما أعلن الوصي عن ملامح المرحلة الجديدة لما بعد الحرب في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥، أكّد على استمرار سياسة العراق التقليدية في تمتين العلاقة والتعاون مع بريطانيا. ويبدو أن الوصي أراد بهذا التأكيد الرد على الأصوات الوطنية المطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٠(2)، وإرسال إشارة إلى مَن اضطلع بأعباء سياسة العهد الجديد، مفادها أن الوجود البريطاني في العراق، تحدّده معاهدة ١٩٣٠، وهو ليس بالتعقيد الذي يحكم العلاقة بين البلدين، وأن تعديلاً للمعاهدة كفيل برسم حدود تلك العلاقة، الإشارة التي تلقفها توفيق السويدي، ليودعها ضمن منهاج وزارته الثانية.

ولم يمر سوى شهرين ونيف على ذلك، حتى صرّح الوصي للصحفيين بالمسائل التي يرغب أن يتناولها التعديل وهي: وضع القواعد الجوية البريطانية في العراق، ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي العراقي في لندن من مفوضية إلى سفارة، والتزام العراق بتعيين البريطانيين فقط إذا ما إحتاجت الحكومة العراقية للخبرات الأجنبية في مؤسساتها(3). وكان الوصي يأمل من ذلك معرفة حقيقة استعداد لندن للدخول في مفاوضات مع الجانب العراقي من جهة، ومدى قبول البريطانيين لهذه المسائل أسساً لهذه المفاوضات، من جهة ثانية.

ردّت الحكومة البريطانية على تصريح الوصي، بإبلاغ حكومة بغداد، أنّه من السابق لأوانه المباشرة في المفاوضات في الوقت الحاضر(4)، كما قام السفير بمقابلة الوصي في أواخر نيسان ١٩٤٦ لإبلاغه رغبة وزير الخارجية أرنست بيفن E. Bevin من أن يُصار إلى تعديل البند الخاص بحصر تعيين الخبراء الأجانب بالبريطانيين دون بقية بنود المعاهدة، وعلى أن يتم ذلك عبر رسائل متبادلة بين الحكومتين(5). وفي خلال ذلك قام توفيق السويدي بالكشف عن مقررات لجنته

---

(١) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٤١، ١٨ كانون الأول ١٩٨٩.

(٢) المصدر نفسه، العدد ٧١٣٤، ١١ كانون الأول ١٩٨٩.

(٣) المصدر نفسه، العدد ٧١٤٨، ٢٥ كانون الأول ١٩٨٩.

(٤) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٦٦.

(٥) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٤٨، ٢٥ كانون الأول ١٩٨٩.

الوزارية[1]، التي وجدت بعد استقرائها لمعاهدة ١٩٣٠، أنّه لم يعد هناك مبرر لبقائها على الصورة التي هي فيها في ظل متغيرات ما بعد الحرب[2]. الموقف الذي أثار استياء المسؤولين البريطانيين[3] وغضب الوصي فكان من أهم دوافع الإسقاط المبكر لوزارة توفيق السويدي الثانية.

ومنذ اليوم التالي لتأليف الوزارة العمرية، ولغاية الرابع والعشرين من تموز ١٩٤٦، كان الوصي يمضي إجازته الصيفية في لندن. وخلال ذلك التقى بوزير الخارجية البريطاني بيفن، وطمأنه بأنَّ حكومته لن تفاتح بريطانيا بشأن التعديل لحين إنتهاء المحادثات المصرية - البريطانية، ولكنه أوضح له بجلاء أنّه: «في حالة الفشل التام للمحادثات مع المصريين، وإذا ما قرّرت الحكومة البريطانية التخلي عن فكرة إنشاء ترتيب دفاعي مشترك، والتخلي عن قواعدها العسكرية في مصر، حتى وقت الحرب، فإنَّ بريطانيا لربما تواجه مطالب مماثلة في العراق، مع مطلب يتضمن الانسحاب الشامل والنهائي، وبدون شرط من العراق»[4].

أدرك الوصي عدم مقدرة العمري، على توفير الأجواء السليمة للدخول في مفاوضات مع بريطانيا، بشأن تعديل المعاهدة، نتيجة الأوضاع الداخلية السيئة، التي تمخّضت عن سياسته القمعية ضد القوى الوطنية. ومما له دلالته في هذا الشأن أن الوصي ونوري السعيد كانا يجريان مباحثات مع أركان السفارة البريطانية، حول الجوانب العسكرية من معاهدة ١٩٣٠، في الوقت الذي كان فيه العمري رئيساً للوزراء. ففي التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٤٦، حضر الوصي والسعيد عشاء عمل في السفارة البريطانية، ودارت مباحثات مطولة، أكّد خلالها البريطانيون أنَّ رؤية بلادهم لأهمية منطقة الشرق الأوسط استراتيجياً ما تزال قائمة، بل إن التطورات السياسية والتقنية، أكسبتها مزيداً من الأهمية. وأعرب الوصي عن استعداد العراق للتفاهم مع بريطانيا، بشأن مسألة الدفاع عن الشرق

(١) تشكّلت هذه اللجنة برئاسة توفيق السويدي وعضوية كل من إسماعيل نامق وسعد صالح وعلي ممتاز الدفتري لدراسة معاهدة ١٩٣٠ دراسة مستفيضة بهدف تحديد الأسس التي ستجري بموجبها المفاوضات مع بريطانيا. ينظر صالح جبر، صفحات مطوية من أسرار المعاهدة منذ مراحلها الأولى معززة بالوثائق الرسمية والنصوص المثبتة، «الأمة» (جريدة)، العدد ٩٧٠، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤١٧.

(٣) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة» العدد ٧١٤٨، ٢٥ كانون الأول ١٩٨٩.

(٤) مقتبس في: المصدر نفسه.

الأوسط، إذا لم تحقق اتفاقاً يذكر بهذا الخصوص مع مصر(١). وانتهى عشاء العمل، بإتفاق نصَّ على أن العراق يرحب بزيارة وفد عسكري بريطاني إلى بغداد، على أن لا يضم ضباطاً برتب عالية، من أجل عدم جلب الانتباه، وأن يسهم الوصي شخصياً في المباحثات(٢).

كان إعلان الوصي عن رغبته واستعداده للمشاركة في المباحثات المرتقبة، من الأمور التي أشاعت السرور في أجواء السفارة البريطانية، لكنها من جانب آخر وجدت أن أرشد العمري لم يكن بالرجل المناسب لمثل هذه المهمة، لذا أخذت السفارة تحث الوصي على تعيين نوري السعيد رئيساً للوزراء، لتمهيد السبيل أمام المباحثات العسكرية القادمة، الطلب الذي تحوّل إلى أمر واقع بعد يومين من عشاء عمل السفارة البريطانية(٣). وقد شهدت الوزارة السعيدية التاسعة مداولات بين الوصي والحكومة البريطانية، حول الجوانب العسكرية من المعاهدة(٤). ففي تشرين الثاني ١٩٤٦، وصل إلى بغداد في زيارة لم يعلن عنها، رئيس أركان القوة الجوية البريطانية اللورد تيدر L. Tedder وأجرى مباحثات مع الوصي ونوري السعيد، شدَّد خلالها على أهمية قاعدتي الحبانية والشعيبة في نظام الدفاع الجوي البريطاني، فاستغل الوصي ذلك لعرض طلبات العراق العسكرية، بهدف تحديث الجيش، ولكن المبعوث البريطاني اعتذر عن الإستجابة لها بحجة أن بلاده غير قادرة في الوقت الحاضر على تلبية الطلبات وإنها ستدرس المسألة، واختتم اللقاء بالاتفاق على إجراء المزيد من المشاورات مستقبلاً(٥).

أنجز نوري السعيد مهمة وزارته، التي كانت بمثابة خطوة مهمة لتهيئة الجو الملائم لعقد المعاهدة المطلوبة، التي عهدت مهمة تنفيذ مراحلها الأخيرة للوزارة

---

(١) دخل البريطانيون في مفاوضات مع المصريين حول مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، أو ما عُرف بمشروع صدقي - بيفن الذي فشل فشلاً ذريعاً بعد أن تصدى له الرأي العام المصري وعارضته الأحزاب السياسية الوطنية هناك. للتفاصيل ينظر: راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، القاهرة ١٩٥٢، ص ص ١٨٠ - ٢١٠؛

Alan Bullock, Ernest Bevin Foreign Secretary. Oxford 1985, P. 473.

(٢) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية - البريطانية، ص ٧٢.

(٣) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية . . . «الثورة» العدد ٧١٤٨، ٢٥ كانون الأول ١٩٨٩.

(٤) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٤٨٢.

(٥) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية - البريطانية، ص ٧٤.

التي ألّفها صالح جبر في آذار ١٩٤٧[١] وبالرغم من أن منهاج وزارة صالح جبر، ولاسيما البند المتعلق بمعاهدة ١٩٣٠، جوبه بانتقاد شديد في مجلس النواب[٢]، فإنّ رئيس الوزراء وافق على قدوم الوفد العسكري البريطاني إلى بغداد للبدء في المباحثات التمهيدية لتعديل معاهدة ١٩٣٠[٣]، التي بدأت في الثامن من أيار ١٩٤٧ في قصر الرحاب[٤]، تحت إشراف الوصي الذي افتتح الجلسة الأولى من المباحثات بكلمة قصيرة، أعرب فيها عن سروره بافتتاح هذه المرحلة من المباحثات، التي يعتقد بأنّها ستؤدي إلى تقوية أواصر الصداقة بين البلدين، وأكّد على أنّه بالإمكان التوصل إلى إتفاق، إذا ما تفهم كل جانب وجهات نظر الجانب الآخر، وإذا أدرك كلاهما أن مصالحهما مشتركة[٥] وتركّزت المباحثات على الجوانب العسكرية من معاهدة ١٩٣٠، وتناولت محورين أساسيين، الأول تحديث الجيش العراقي، ووضع برنامج لتطويره، والثاني موضوع قاعدتي الحبانية والشعيبة، ومستقبل الوجود البريطاني في العراق[٦] ونتيجة لظهور الخلاف بين الطرفين في تلك المباحثات تدخل الوصي، لصالح الوفد العراقي قائلاً: من المهم «سد كل الثغرات التي من الممكن أن تنتقد المعاهدة فيها»، وهذا يعني أنّه ليس من المهم أن تحصل بريطانيا على كل مطالبها، في نظر الوصي الذي لم يخف تخوفه من الرأي العام العراقي والقوى السياسية المعارضة[٧] إلاّ أنّ الوفد البريطاني، كان يدرك أن المسؤولين العراقيين يقدرون حاجة بلادهم إلى مساعدة بريطانيا العسكرية. فأكّد على الوصي والحكومة العراقية بأن ضمان سلامة البلد عند

---

(١) د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص ١٣٧.

(٢) للتفاصيل ينظر: «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسات الرابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة في ٣١ آذار، ١٤، ١٥، ١٦ نيسان ١٩٤٧، ص ص ٥٥ ـ ١٥٢.

(٣) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية. . . «الثورة»، العدد ٧١٦٢، ٨ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٤) هناك مَن ذكر بأن هذه المباحثات جرت في مبنى السفارة البريطانية. ينظر: المصدر نفسه، العدد ٧١٦٩، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٥) صالح جبر، صفحات مطوية. . . «الأمة»، العدد ٩٧٢، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢، «النبأ» (جريدة)، العدد ١٠١٧، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٦) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٧٨.

(٧) صالح جبر، صفحات مطوية. . . «الأمة»، العدد ٩٧٢، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢، د. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية، ص ٤٠١.

الطوارئ يتم بتأمين الوسائل التي يمكن بها وصول المعونة إليه بسرعة بغض النظر عن مشاعر الشعب ما دام الهدف حماية البلاد. وأن العراق إذا ما استلم قاعدتي الحبانية والشعيبة فإنَّه سيتحمل نفقات جسيمة[١]. كما اقترح الجانب البريطاني تأسيس قاعدة عسكرية عراقية في الجنوب، قابلة للتوسع السريع عند الحاجة موضحاً الأهمية الكبيرة لمثل هذه القاعدة في مجابهة الأخطار، المحتمل أن يتعرّض لها العراق من وراء الحدود. وفي محاولة منه لإقناع الجانب العراقي بهذا الإقتراح، أشار الوفد البريطاني إلى إرسال القوات البريطانية إلى البصرة عام ١٩٤٦ بموافقة الوصي والحكومة العراقية[٢]، كان له أثر حاسم في عدم تعرّض المنطقة للخطر آنذاك[٣].

والواقع أنَّ الوصي استصوب هذا المقترح من الناحية العسكرية، بل إنه سعى إلى تحقيقه في إطار لا يخلو من الشعور بالمسؤولية الوطنية، فقد ذكر أحمد مختار بابان في مذكراته، أن الوصي حاول أن يؤسس فرقة عسكرية جديدة تحل محل القوات البريطانية المرابطة في قاعدتي الحبانية والشعيبة، وقد كلّفه بصفته رئيس الديوان الملكي، أن يجمع في قصر الرحاب عدداً من ساسة البلاد البارزين للتداول معهم في الموضوع بحضور رئيس الوزراء صالح جبر[٤].

---

(١) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٨١. هناك من الساسة العراقيين مَن شاطر البريطانيين هذا الرأي. فقد ذكر أحمد مختار بابان في مذكراته أن نصرة الفارسي قد أسر له بأن استلام القواعد الجوية من البريطانيين سيكلف العراقيين مبالغ طائلة. تنظر: «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٠.

(٢) في آب ١٩٤٦ وافقت حكومة أرشد العمري على طلب الحكومة البريطانية بالسماح لها بتحشيد قواتها في قاعدة الشعيبة لمواجهة خطر الاضطرابات الواسعة التي وقعت في منطقة عبادان الإيرانية، والتي اتهم حزب (تودة) الشيوعي بتغذيتها، الأمر الذي استنكرته الأحزاب العراقية. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٩٧، لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٥٣.

(٣) «النبأ»، العدد ١٠١٧، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٩. ومما تجدر ملاحظته أن صاحب المذكرات قد أورد معلومات قيمة عن هذا الاجتماع الذي عقد في قصر الرحاب يوم ٢٨ كانون الأول ١٩٤٧، إلاَّ أنه لم يفصح عن آراء مَن حضر هناك من الساسة بخصوص محاولة الوصي هذه. ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٨ ـ ١٠. ومن خلال استقراء نص محضر الاجتماع المذكور لم نجد ما يشير إلى تطرق الوصي أو غيره من الحضور إلى شيء مما له علاقة بذلك. ينظر نص محضر الاجتماع في: عبد الرزاق الهلالي، اجتماع قصر الرحاب لمناقشة بنود معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٧، «آفاق ـ

انتهت مباحثات قصر الرحاب التمهيدية في السابع عشر من أيار ١٩٤٧، وقد أكّد الوصي في نهاية هذا الاجتماع على الأهمية التي يعلّقها على الاتصال الشخصي المباشر، وطلب من الوفد البريطاني أن يدعم تقاريره الخاصة بهذه المباحثات بمقابلات خاصة، يقوم بها المفاوضون البريطانيون لدى المسؤولين في حكوماتهم ليكون باستطاعتهم شرح صعوبات مركز العراق بصورة أوضح[١].

ويبدو لنا، من خلال استقراء محاضر جلسات قصر الرحاب الثلاث، أن الوصي لم يمارس دوراً رئيسياً في هذه المرحلة من المباحثات، بل يمكن القول إن دوره فيها اقتصر على الإشراف دون الخوض في التفاصيل التي بحثها رئيس الوزراء مع الجانب البريطاني، ومن الطبيعي أن ينظر إلى هذا الدور، على أنّه بادرة جيدة من الوصي على اعتبار «أن الملك مصون غير مسؤول». علماً أن موقف رئيس الوزراء في هذه المباحثات، وبالذات موقفه من الوجود البريطاني في القاعدتين العراقيتين، لم يكن ليختلف من حيث الجوهر عن موقف الوصي، الذي حاول مخلصاً حث رئيس وزرائه على السعي إلى عقد معاهدة جديدة دون المساس بسيادة البلاد. فقد ذكر أحمد مختار بابان في مذكراته: «كان الأمير يصر على ضرورة أن تكون المعاهدة المقبلة متكافئة بين العراق وبريطانيا، وقد وعده صالح جبر بذلك»[٢].

وبعد انتهاء المباحثات التمهيدية، قدّم الجانب العراقي دراسة ضمّنها وجهة نظره إزاء المسائل التي تناولتها المباحثات، منتظراً الرد البريطاني لاستئنافها[٣]. وكان الجانب العراقي يأمل الحصول على هذا الرد قبل منتصف شهر آب ١٩٤٧، الموعد المقترح لوصول الوصي إلى لندن، حيث كان مقرراً أن يسافر رئيس الوزراء بصحبة الوصي لاستغلال نفوذ الأخير الرسمي والشخصي لدى ساسة لندن، من جهة، والاستئناس بآرائه وإرشاداته، من جهة أخرى، وذلك عند استئناف

= عربية»، العدد العاشر، تشرين الأول ١٩٨٩، ص ص ٦٦ ـ ٧٧. ويبدو لنا أن الأمر لا يعدو أن يكون أحد احتمالين: الأول، إن الحديث الوارد في مذكرات أحمد مختار بابان قد جرى بينه وبين الوصي فقط، وأنّ الأخير لم يشر إليه في الاجتماع المشار إليه. والثاني، أن محاولة الوصي هذه لم تحظ بتأييد الساسة العراقيين لما تتطلبه من التزامات مالية لم يقبل العراق يومئذ بها، وبالتالي تمّ إسقاط ما يشير لها من محضر الاجتماع.

(١) «النبأ»، العدد ١٠١٧، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٩.

(٣) صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

المباحثات مع وزير الخارجية البريطاني بيفن[1].

وكان الوصي شديد الرغبة باستئناف صالح جبر محادثاته مع البريطانيين، ولو بشكل غير رسمي، خلال شهر آب ١٩٤٧. ومهّد لذلك بتكليفه وزير الخارجية فاضل الجمالي الموجود في لندن الاتصال بالجانب البريطاني[2]. اتصل الجمالي في مستهل تموز ١٩٤٧ بتيفل تيلر T. Tellar السكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية لبحث إمكانية استئناف المباحثات العراقية ـ البريطانية في شهر آب خلال وجود الوصي في لندن. إلاّ أن تيلر لم يعط جواباً محدداً، وعلّق الأمر على موافقة مجلس الوزراء البريطاني، وأضاف بأنّه يعتقد أن مجيء الوصي إلى لندن سيكون لاستئناف المباحثات العسكرية[3]. وفي العاشر من تموز، أبرق صالح جبر إلى الجمالي يطلب إليه إبلاغ الخارجية البريطانية رغبة حكومته في إستئناف المباحثات وتحديد موعد لها بين آب وتشرين الأول ١٩٤٧[4]، وهي المدة التي قدّر فيها جبر مكوث الوصي في لندن، وبالتالي أراد رئيس الوزراء الاستفادة من وجوده هناك، كما أن هذه المدة بالذات تقع ضمن الجزء الأكبر من عطلة المجلس النيابي وهو ما رأى أنه سيتيح له حرية أكبر في محادثاته والتوصل إلى نتيجة حاسمة ليعرضها على المجلس عند افتتاحه في بداية كانون الأول ١٩٤٧، تنفيذاً للعهد الذي قطعه على نفسه أمام المجلس. وقد جاء رد الخارجية البريطانية في الحادي عشر من آب ١٩٤٧، مخيباً لآمال صالح جبر، إذ تضمّن جملة من الأسباب التي جعلت من لقائه بوزير الخارجية أمراً متعذراً أثناء تواجد الوصي في لندن[5]. ويمكن أن نعزو الموقف البريطاني إلى أن فشل مباحثات صدقي ـ بيفن، جعلت بيفن يتردّد في الاجتماع برئيس الوزراء العراقي مفضلاً الاستماع إلى وجهة نظر الوصي بصورة غير رسمية[6]. وهذا ما خمنه صالح جبر لذا التمس من الوصي أن يبذل جهده

---

(١) «النبأ»، العدد ١٠١٤، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٢) غادر الجمالي إلى لندن في ١٣ حزيران ١٩٤٧ لتسوية مشكلة الأرصدة الإسترلينية بين العراق وبريطانيا.

(٣) وردت هذه المعلومات في برقية بعث بها فاضل الجمالي إلى صالح جبر في ٢ تموز ١٩٤٧. ينظر نص البرقية في: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٤) ينظر نص البرقية في: «النبأ»، العدد ١٠١٤، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٥) تبدأ عطلة المجلس في ١ آب وتنتهي في ٣٠ تشرين الثاني من كل عام، إذ كانت هناك اجتماعات غير اعتيادية. أما في الأحوال الاعتيادية فإن عطلة المجلس تبدأ في ١ نيسان وتنتهي في ٣٠ تشرين الثاني.

(٦) جاء في الرد البريطاني أن بيفن يرحب بلقاء صالح جبر إذا ما سمحت ظروفه بذلك نظراً =

خلال زيارته لندن، لإقناع وزارة الخارجية البريطانية استئناف المفاوضات أثناء عطلة مجلس النواب لتتمكن وزارته من عرض المعاهدة الجديدة عليه عند إفتتاحه، فأظهر الوصي اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع[1].

* مباحثات الوصي في لندن:

وافق مجلس الوزراء في التاسع من تموز ١٩٤٧، على سفر الوصي إلى أوروبا لمدة ثلاثة أشهر[2]، وقد صدرت «إرادة ملكية» بهذا الخصوص[3]، وحدَّد يوم الرابع عشر من تموز ١٩٤٧ موعداً رسمياً لسفر الوصي[4].

في الرابع عشر من آب ١٩٤٧ وصل الوصي إلى لندن[5]، واستهل نشاطه غير الرسمي بالاجتماع بالمارشال رنتن رئيس البعثة العسكرية البريطانية، وقدَّم له تقرير عن إحتياجات الجيش العراقي، مقترحاً دعوة هيأة عسكرية رفيعة المستوى إلى لندن، لتحديد التجهيزات العسكرية المطلوبة. ويبدو أنه حصل من رنتن على ما شجعه على إرسال برقية إلى صالح جبر في الثامن عشر من آب، يقترح أن تكون هذه الهيأة برئاسة وزير الدفاع، وأشار إلى أن وزارة الحربية البريطانية أبدت استعدادها لتزويد الهيأة بخبراء عسكريين بريطانيين لتقديم المساعدات اللازمة. واختتم الوصي برقيته بالإشارة إلى أن وجوده في لندن سيسهل عمل الهيأة ويمكنها

= لكثرة ارتباطاته وانشغاله بقضية فلسطين والمفاوضات مع مصر وما تقتضيه شؤون أوروبا من اهتمام في ظل مشروع مارشال والاستعداد لمؤتمر وزراء خارجية الدول الأوروبية الذي سيعقد في تشرين الثاني ١٩٤٧، لذا فإنَّه يأمل أن يكون في وسعه تحديد موعد ملائم للاجتماع. ينظر نص البرقية في: صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

(١) د. مؤيد الونداوي الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٦٩، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٢) صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ٣٨٣٨/٣١١، كتاب مجلس الوزراء إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ٢٩٦٠ في ١٠ تموز ١٩٤٧، وثيقة رقم ٥٨، ص ٧١.

(٤) المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء إلى الوزارات كافة، الرقم ٣٠٠٨ في ١٣ تموز ١٩٤٧، وثيقة رقم ٥٦، ص ٦٩.

(٥) قام الوصي بجولة زار خلالها القاهرة وعدداً من المدن الفرنسية قبل أن يتوجه إلى لندن. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، كتاب المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، الرقم ٣٣٨/ ٢/ ١ في ١٩ تموز ١٩٤٧، حول سفر الوصي، الوثائق ٣٩، ٥٥، ٥٦، ص ص ٥٢، ٦٨، ٦٩.

من الحصول على التجهيزات المطلوبة[1].

وكان الوصي، قد عقد عصر السابع عشر من آب لقاءً قصيراً مع وزير الخارجية بيفن، وسكرتيره النائم تيفل تيلر، وتباحث معهما بشأن المعاهدة. وقد أبدى بيفن خلال هذا اللقاء رغبته بإستئناف المباحثات أثناء وجود الوصي في لندن، واستعداده لعقد اتفاقية «شريفة طويلة الأمد». وكلّف سكرتيره تيلر بعقد اجتماع آخر مع الوصي، للوقوف على مطالب العراق الأساسية، كما أوضح بيفن للوصي بأنّه لا يستطيع إجراء المباحثات خلال شهر أيلول أو في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول، وإنّه يفضّل أن تظل المباحثات وراء أبواب مغلقة. وكان هذا هو رأي الوصي أيضاً، وهذا ما يفسّر توجيه رئيس وزرائه بأن يعلن أنه سيسافر إلى سويسرا أو أية دولة أخرى، ويقضي أسبوعين يتوجه بعدها إلى لندن[2].

واصل الوصي مباحثاته مع مسؤولي الخارجية البريطانية، وعقد لهذا الغرض اجتماعين، تمَّ خلالهما إخباره بوضوح بالمطالب البريطانية. ويبدو أن هدف البريطانيين في هذه المرحلة من المباحثات هو التوصل مع الوصي لاتفاق يضمن لهم مصالحهم الستراتيجية في العراق لزمن طويل، وهم على استعداد، إذا ما حصل مثل هذا الاتفاق لإنهاء معاهدة ١٩٣٠ قبل موعدها المحدّد في ١٩٥٢[3].

في التاسع من تشرين الأول ١٩٤٧، أبرق الوصي إلى صالح جبر[4]، موضحاً بأن لدى وزارة الخارجية البريطانية، بعض المقترحات بشأن تعديل المعاهدة، وسحب القواعد الجوية البريطانية في العراق، وأن بيفن طلب منه علم

---

(١) تنفيذاً لرغبة الوصي، وافق مجلس الوزراء في ٦ أيلول ١٩٤٧ على إرسال وفد عسكري إلى لندن للتباحث مع السلطات العسكرية البريطانية حول احتياجات الجيش العراقي من الأسلحة والمعدات اللازمة، برئاسة وزير الدفاع شاكر الوادي وعضوية أربعة من ضباط الجيش، على أن ينضم إليهم في لندن المارشال رنتن وحسن مصطفى الملحق العسكري العراقي هناك. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٩٠، قرارات مجلس الوزراء في ٦ أيلول ١٩٤٧، وثيقة رقم ٣١، ص ٧٠.

(٢) ينظر نص رسالة الوصي إلى صالح جبر في: صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٧ كانون الثاني ١٩٥٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٣) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٦٩، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٤) في ٤ تشرين الأول ١٩٤٧ غادر صالح جبر إلى لبنان لحضور اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فقام وكيله جمال بابان وزير العدلية بإرسال برقية الوصي إليه.

التسرّع بإبلاغ بغداد بفحوى تلك المقترحات، حتى تحظى بتأييد الحكومة ورؤساء أركان القوات البريطانية، ولكنه سيقوم إما بإرسال تلك المقترحات إلى بغداد لدراستها خلال وجوده في لندن، أو جلبها معه لدراستها وهو في بغداد، وإنه يفضّل المقترح الأول، كي يعمل على تذليل الصعوبات، التي قد تظهر بين وجهتي النظر البريطانية والعراقية، وإذا حظي هذا الرأي بتأييد رئيس الوزراء، فإنّه سيمدد مدة إقامته في لندن[1]. وقد وافق صالح جبر على اقتراح الوصي الأول، وطلب من وكيله في بغداد العمل على تنفيذه، فاتخذ مجلس الوزراء في الحادي عشر من تشرين الأول قراراً بالموافقة على تمديد بقاء الوصي في لندن إلى نهاية شهر تشرين الأول[2].

لم يقتنع الوصي بنتيجة اجتماعه بوزير الخارجية البريطاني، فكرّر اللقاء به ملحاً بالوصول إلى حل ينسجم مع مطالب العراق الوطنية، وبادر إلى إرسال برقية ثانية إلى صالح جبر في العاشر من تشرين الأول، ذكر فيها أن الوزير البريطاني أكّد له، خلال اللقاء الأخير، أن بريطانيا لا يمكنها التفريط بقاعدتي الحبانية والشعيبة، ولكنها على استعداد، تجاوباً مع رغبة الوصي والحكومة العراقية، بالسماح للعراق استخدام القاعدتين، ومرابطة قوات عراقية إلى جانب قوات بريطانية فيهما، على أن تبقى المسؤولية الإدارية في يد القيادة البريطانية. وأضاف الوصي، أنه اعترض على هذا المقترح وطالب أن تكون المسؤولية للعراق لأنّه هو الذي سيتولى عمليات الصرف والتشغيل، فرد بيفن بأنّ العراق يفتقر إلى الخبرة التي تؤهله إدارة القاعدتين بكفاءة مما قد يعرضها للإهمال، ولهذا لا يرى مبرراً لإصرار الوصي على نقل المسؤولية إلى القيادة العراقية، لاسيما أن مصلحة بريطانيا هي الدفاع عن العراق «في الحاضر والمستقبل» لأنّها تعده دفاعاً عن نفسها، ومن أجل ذلك فإنّ الحكومة البريطانية ستعمل على رفع مستوى وكفاءة الجيش العراقي تسليحاً وتدريباً ليضاهي نظيره البريطاني. واختتم الوصي برقيته بالطلب من رئيس وزرائه دراسة المقترحات البريطانية[3].

---

(١) ينظر نص برقية الوصي إلى صالح جبر في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٩١، قرارات مجلس الوزراء، في ١١ تشرين الأول ١٩٤٧، وثيقة رقم ١٨، ص ٢٤.

(٣) ينظر نص برقية الوصي إلى صالح جبر في: صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢، د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٧٦، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠.

أدرك الوصي أن بريطانيا لن تتراجع عن موقفها في هذه المسألة، وشاطره الرأي صالح جبر الذي وجد نفسه في مأزق حقيقي، فما كان بمقدوره إبداء مرونة تجاه المطالب البريطانية في وقت تصاعدت فيه حدة المعارضة العراقية وتأججت مشاعر الكراهية لبريطانيا في أوساط الرأي العام بسبب موقفها من القضية الفلسطينية(١). ولهذا التمس من الوصي في برقية بعثها إليه في الثالث عشر من تشرين الأول أن يكرّر المحاولة مع بيفن، وأن يوضح له عدم جدوى إصرار حكومته على التمسّك بالقاعدتين التي يصر العراقيون على استعادتهما استكمالاً لسيادة المملكة. وعليه أن يؤكّد للوزير البريطاني أن الحكومة العراقية، في حال عدم التجاوب مع هذا المطلب، لن يكون بمقدورها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا(٢). عكست برقية صالح جبر إلى الوصي درجة الإحباط التي كان يحس بها، لاسيما بعد تعهّده أمام المجلس النيابي بالسعي إلى عقد معاهدة جديدة، تحدّد أسس العلاقات العراقية ـ البريطانية، بشكل يتلاءم ومتغيرات ما بعد الحرب. ولهذا تشبث بالأمل في أن يساعد وجود الوصي بالقرب من ساسة لندن في تخفيف معارضتهم للمطالب العراقية. فأبرق إليه في السابع عشر من تشرين الأول برقية ثانية جاء فيها: «إن تعديل المعاهدة بأقرب وقت ممكن أصبح ضرورة ملحة. وليس هذا شعور العراقيين فحسب، ولكن هذا أيضاً شعور المحبين للعراق من أبناء البلاد العربية. وقد سألني الكثيرون عن المرحلة التي وصلنا إليها، فأجبتهم جواباً يدعو إلى التفاؤل. . . فأرجو من سموكم إفهام الحكومة البريطانية أنه ليس بالمستطاع الانتظار أكثر من ذلك، وتستخدمون جميع الوسائل للضغط عليها بقبول التعديل، على الأساس الذي عرضته على سموكم، منتهزين فرصة وجود سموكم قريبين من المسؤولين في لندن»(٣).

لكن آمال صالح جبر لم يقدّر لها أن تتحقق، فقد أخفق الوصي في مساعيه أمام إصرار الخارجية البريطانية على موقفها. ويبدو لنا من خلال مباحثات لندن، أن التباعد ما بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية كان شاسعاً، مما جعل الوصي عاجزاً عن التوفيق بينهما، وبالتالي خابت آمال الحكومة العراقية في استغلال نفوذ

---

(١) للتفاصيل تنظر: «الأخبار»، العدد ٢٠٦٩، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧، «لواء الاستقلال» (جريدة)، العدد ٢١٤، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧.

(٢) ينظر نص البرقية في: صالح جبر، صفحات مطوية. . . «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢، علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٨٧.

(٣) ينظر نص البرقية في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢١٩.

الوصي الشخصي والرسمي للتأثير في الموقف البريطاني، بل إن الساسة البريطانيين حاولوا من جانبهم إثارة مخاوف الوصي، ليمارس بدوره الضغط على حكومته لتذعن لشروط لندن. ورسم محمد مهدي الجواهري، في مذكراته، صورة للواقع الذي كان فيه الوصي بقوله: «أطلعني عبد الإله، أثناء وجوده في لندن، على نص معاهدة (١٩٣٠) وقال: أريد أن تبين لي نقاط الضعف في هذه المعاهدة... ركزت ملاحظاتي على ما يتعلق بالقواعد العسكرية البريطانية في العراق، وعلى ما يشبه التملك لطرق المواصلات وبخاصة السكك الحديد، وعلى طول مدة هذه المعاهدة الجائرة... قلت لعبد الإله، فيما أنا أتفرس ببنود المعاهدة، إذا لم تكن جرأة مني، فملاحظاتي تنصب على هذه النقاط. فقال لي، وهذا ما أحب أن أشدد عليه للقراء وهو ما يدل على أبعد من حروفه وكلماته... قال لي ماذا نقدر على أكثر من هذا يا جواهري وهم يخوفوننا ـ يقصد الإنكليز ـ بين الحين والآخر بالبعبع، وفهمت أن المقصود بذلك هم السوفيت»[1]. وبالرغم من ذلك فقد اتسم موقف الوصي بالثبات، ولم يقدّم أية تنازلات عراقية في لندن، بعد أن تجلى له موقف بغداد الواضح، ولم يحاول ممارسة أي ضغط على الحكومة العراقية التي ترك إليها مسؤولية تعديل المعاهدة، وليس أدل على ذلك ما أفضت إليه مباحثاته في لندن، التي غادرها من دون التوصل إلى أي إتفاق يذكر. وموقفه هذا يدحض ما ذكره البعض من أن الوصي قد اتفق مع البريطانيين، أثناء وجوده في لندن، على أبرز المواضيع التي تضمنتها المعاهدة فيما بعد[2].

* عودة الوصي واستئناف المباحثات في بغداد:

أطلع الوصي بعد وصوله إلى بغداد في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٧، رئيس الوزراء على تفاصيل مباحثاته في لندن موضحاً إصرار البريطانيين على موقفهم. فقرّر صالح جبر استخدام آخر ورقة في حوزته للضغط على الجانب البريطاني بأن هدّد بالاستقالة، الرأي الذي استحسنه الوصي، ولكنه طلب إليه التريث في الموضوع لمعرفة رأي القائم بأعمال السفارة البريطانية دوكلاس بوسك[3]. ويصف العقيد دي غوري وقع الاستقالة على الأخير بقوله: أقام

(١) محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، الجزء الأول، دمشق ١٩٨٨، ص ٤٧٠.
(٢) ينظر: صدر الدين شرف الدين، المصدر السابق، ص ٥٣، محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، ص ٢١٣ ـ ٢١٤، موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز، بغداد ١٩٥٨، ص ٥٢.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢١٩.

المارشال رنتن حفلة عشاء في منزله حضرها الوصي الذي خاطب القائم بالأعمال البريطاني قائلاً: «أحمل لك خبراً سيئاً. لقد استقال صالح جبر»، فاضطرب بوسك عند سماعه ذلك، وأسر إلى المارشال رنتن بضرورة لقاء الوصي منفرداً بعد الانتهاء من المأدبة[1]. وما أن انفرد بوسك بالوصي حتى إلتمس منه التريث بقبول استقالة صالح جبر، ريثما تصله تعليمات حكومته. تركزت تعليمات الحكومة البريطانية إلى القائم بالأعمال على العمل بإقناع رئيس الوزراء العراقي عدم الاستقالة، وتقديم مقترحات جديدة، وقد طلب الوصي صياغة هذه المقترحات في مذكرة تحريرية، يمكن اتخاذها قاعدة لمفاوضات جديدة[2]. ورغم أن هذه المذكرة التي سلمها بوسك إلى صالح جبر تضمّنت جملة نقاط تفصيلية[3]، لكنها لم تحمل أي تبدل في موقف الحكومة البريطانية فأصرَّ رئيس الوزراء على الاستقالة. لكن بوسك طالبه بالتريث مرة أخرى، وبعد ثلاثة أيام أخبره بقرار حكومته، إرسال وفد يضم خبراء عسكريين وممثل عن وزارة الخارجية البريطانية، لاستئناف المباحثات بغية التوصل إلى حلول مرضية للطرفين، فنقل صالح جبر مضمون ذلك إلى الوصي، وصرف النظر عن الاستقالة[4].

في العشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، وصل الوفد البريطاني إلى بغداد. وبعد يومين بدأت في السفارة البريطانية المباحثات بين الطرفين، حرصاً على الاحتفاظ بسريتها[5]. والملاحظ أن الوصي لم يحضر أي جانب من الاجتماعات الخمسة، حصيلة هذه الجولة من المباحثات. لكنه من دون شك، كان حريصاً على متابعة تفاصيلها عن طريق رئيس وزرائه. ونظراً لاستمرار الخلاف بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية حول المواضيع المطروحة على بساط البحث، حاول البريطانيون وبأكثر من وسيلة تغيير موقف صالح جبر بما يتفق ووجهة نظرهم. فاستعانوا أولاً بالسفارة الأمريكية في بغداد، حيث قابل القائم بالأعمال الأمريكي الوصي وصالح جبر، وتحدّث معهما عن الأهمية التي تعلقها حكومته بصدد توصل العراق وبريطانيا إلى إتفاق جديد، بما يضمن المصالح البريطانية. ومن جانبها

---

(١) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٥٤.
(٢) د. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية، ص ٤٠٨.
(٣) ينظر نص المذكرة في: صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) «النبأ»، العدد ١٠١٤، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

استعانت السفارة البريطانية بالوصي نفسه، للضغط على صالح جبر في هذا الجانب، إذ أخبرته أن بريطانيا ليس بوسعها أن تنسى بأن الوصي قد اضطر إلى ترك بغداد مرتين أثناء أحداث عام ١٩٤١، ولهذا لا يمكنها الاعتماد على مواقف الحكومات العراقية مستقبلاً، وضمان صداقتها. لذلك فإنّها بحاجة إلى معاهدة تضمن مستقبل مصالحها في العراق[١]. وكان على الوصي أن يدرك من هذا الحديث أن بريطانيا لن تتردّد في التخلي عنه، بل عن النظام الملكي، إذا ما ضمن طرف آخر مصالحها[٢].

لقد توخى البريطانيون من وراء محاورة الوصي بهذا الأسلوب المثير الهواجس، دفعه إلى ممارسة دور أكثر فعالية للحد من إصرار صالح جبر على موقفه. والواقع أن الوصي ومثله صالح جبر، كانا مقتنعين بأهمية قيام تحالف عراقي - بريطاني يدفع الدول العربية للأخذ به والمشاركة به[٣]. ويبدو أن البريطانيين قد تمكّنوا من إبراز أهمية مثل هذا التحالف لمجابهة الخطر السوفيتي المزعوم، الذي تحوّل، على ما يبدو، إلى واحد من أهم عوامل تعزيز هذه القناعة. فقد كشف تقرير للسفارة البريطانية في الخامس من كانون الأول ١٩٤٧، أن الوصي ومعظم المسؤولين في العراق، يشعرون بالخوف من تعرّض العراق، على المدى البعيد، للخطر من الشمال (الاتحاد السوفيتي) بدلاً من الغرب. مؤمنين بأن العراق لا يمكن أن يواجه هذا الخطر بمفرده، ولذلك كانوا يرغبون بعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا[٤].

في الرابع من كانون الأول ١٩٤٧ انتهت المباحثات بإحراز تقدّم ملموس بعد أن تمّ الاتفاق على كثير من المبادئ والنصوص في مقدمتها اعتبار قاعدتي الحبانية والشعيبة قاعدتين عراقيتين تسلمان إلى الحكومة العراقية فور إبرام المعاهدة[٥].

افتتح الوصي اجتماع مجلس الأمة، في الأول من كانون الأول ١٩٤٧،

---

(١) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٧٦، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٢) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٩٣.

(٣) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٧٦، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

وألقى بحضور ضيفه الرئيس اللبناني بشارة الخوري[1]، خطاب العرش، الذي قال فيه: «إن صلاتنا مع حليفتنا بريطانيا العظمى، تلك الصلات المؤسسة على معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية، فهي لا زالت وثيقة كما كانت في كل الأدوار. أما المعاهدة العراقية ـ البريطانية فالحكومة عاملة على تعديلها على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند»[2].

على صعيد آخر وبهدف تسريع المفاوضات، أجرى وزير الخارجية فاضل الجمالي في لندن[3]، محادثات تمهيدية مع نظيره البريطاني بيفن، ومساعده لشؤون الشرق الأوسط مايكل رايت M. Wright. وبعث ببرقية إلى صالح جبر في العشرين من كانون الأول ١٩٤٧، ذكر فيها أن بيفن لا يعتقد وجود مشاكل تعترض طريق المعاهدة[4]. وفي اليوم التالي، استلم صالح جبر برقية ثانية من الجمالي، أكّد له فيها رغبة بيفن بحضوره إلى لندن، لأن ذلك «سيزيل كل مشكلة تقف في سبيل الوصول إلى اتفاق تام»[5]. فرأى الوصي ورئيس الوزراء في هاتين البرقيتين المشجعتين، فرصة للتغلب على بعض الصعوبات، التي اعترضت سبيل المباحثات

---

(١) وصل الرئيس اللبناني إلى بغداد في ٢٩ تشرين الثاني، تلبية لدعوة من الوصي، وقد حظي باستقبال فخم، وأقيمت على شرفه مآدب تكريمية، كما زار بعض المؤسسات الحكومية. وفي ٣ كانون الأول غادر بغداد، وقد بعث ببرقية شكر إلى الوصي عبّر فيها عن امتنانه لما حظي به «من حفاوة بالغة وضيافة كريمة وشعور فياض» ورد الوصي شاكراً ومتمنياً له وللبنان الرقي والازدهار. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي الحادي والعشرون لسنة ١٩٤٧/ ١٩٤٨، الجلسة المشتركة في ١ كانون الأول ١٩٤٧، بغداد ١٩٤٨، ص ١. أشار السفير البريطاني في تقريره السنوي لعام ١٩٤٧ «إلى أن تعديل معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا لعام ١٩٣٠ كان لها الصدارة في برنامج الحكومة، قد أشير إليها مرة أخرى في خطاب العرش عند افتتاح جلسة كانون الأول للبرلمان العراقي». ينظر: د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ٨٠.

(٣) وصل وزير الخارجية فاضل الجمالي ورئيس مجلس الأعيان نوري السعيد إلى لندن في ١٨ كانون الأول ١٩٤٧ قادمين من الولايات المتحدة بعد أن مثلا العراق في اجتماعات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

(٤) ينظر نص البرقية في: صالح جبر، صفحات مطوية. . . «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٥) ينظر نص البرقية في: «النبأ»، العدد ١٠١٤، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

في بغداد، لما تقرر قبول دعوة بيفن لاستئناف المباحثات في لندن للتوصل لعقد المعاهدة الجديدة[1]. وخلال ذلك انهمك الوصي في وضع اللمسات الأخيرة على المسائل التي بقيت بحاجة إلى بحث من جديد في لندن. وفي الأسبوع الأخير من كانون الأول ١٩٤٧، اجتمع بصالح جبر ونوري السعيد، حيث ناقش معهما مسودة التعديلات الجديدة مع السفارة البريطانية، في حين تولّت وزارة الخارجية البريطانية هذه المهمة مع فاضل الجمالي الذي تقرر بقاؤه في لندن، لحين وصول الوفد العراقي المفاوض[2]. في تلك الأجواء اتفقت وجهة نظر الوصي مع السفارة البريطانية، بضرورة أن يطلع صالح جبر أعضاء حكومته على ما دار في مباحثاته مع بريطانيا بشأن المعاهدة، ليضمن تأييدهم قبل أن يسافر إلى لندن، فضلاً عن استشارته بعض رؤساء الوزارات والوزراء السابقين والأعيان والنواب بشأن الموضوع[3]. في حين يذكر صالح جبر أن نوري السعيد هو الذي عرض عليه الاقتراح، لكنه تردّد بالأخذ به حرصاً على سرية المباحثات. فاقترح السعيد أن يقوم الوصي، بدعوة عدد من الشخصيات السياسية لإبداء آرائها في بيان مدى حاجة العراق لمعاهدة تحالف مع دولة أجنبية، ومَن هي هذه الدولة؟ مع تحديد الأسس التي يعدونها صالحة لهذا التحالف[4]. وذكر صالح أن الوصي أيّد الاقتراح، فوافق هو عليه وإن كان لا يشعر بضرورته[5]. ويبدو لنا، بغض النظر عن الجهة التي روجت لهذا الاقتراح، أن الوصي كان مع الرأي الذي طالب صالح جبر بالتخلي عن تمسكه بسرية المباحثات، وهذا ما يراه أحمد مختار بابان في مذكراته بقوله: «في الواقع إن الأمير عبد الإله كان غير مرتاح من موقف صالح جبر وتكتمه الشديد، الذي عدّه الأمير مبالغاً فيه. وكان الجميع يميلون إلى موقف الأمير»[6]. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يبادر الوصي لدعم أية محاولة تسهم في كسر طوق السرية المفروض من رئيس الوزراء على سير المباحثات،

---

(١) صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٢) د. مؤيد الونداوي، الأسرار الخفية... «الثورة»، العدد ٧١٧٦، ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٣) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٩٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٢٢، د. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية، ص ٣٩٠.

(٥) صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

(٦) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٠.

الواقع الذي تمثّل في اجتماع قصر الرحاب.

* اجتماع قصر الرحاب:

في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٤٧، عقد في قصر الرحاب اجتماع برئاسة الوصي، ضمّ عشرين سياسياً معظمهم من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين[١]، أراد لهم الوصي، وبشهادة رئيس ديوانه الملكي، أن يطلعوا على كل ما يتعلق بالمعاهدة، وبمراميها الحقيقية بصورة صحيحة، الرأي الذي لم يشاطره فيه صالح جبر، الذي أراد حسب تصوره، أن يفاجئ الشعب بما عده مكسباً له[٢].

افتتح الوصي، الاجتماع بكلمة قصيرة، تناول فيها مباحثاته السابقة مع المسؤولين البريطانيين، حول ضرورة تعديل المعاهدة، ثم استعرض المراحل التي مرّت بها المباحثات، والصعوبات التي واجهتها، والعراقيل التي وضعها الجانب البريطاني للحيلولة دون إنجاز التعديل في الوقت الحاضر[٣]. وأضاف الوصي إن الاجتماع يهدف إلى استمزاج آراء الحاضرين لاعتماد أفضل الأسس لتعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية ١٩٣٠[٤]. ثم طلب الوصي من رئيس وزرائه، أن يقدّم للمجتمعين الإيضاحات الكافية عن الشوط الذي قطعه في مباحثاته مع البريطانيين. إلاّ أن إيضاحات صالح جبر كانت «مقتضبة واتسمت بالبرودة»[٥]. ومما ذكره في هذا الصدد، أن الغرض من الاجتماع، كما أمر الوصي، هو الاستنارة بآراء المجتمعين، وأن حكومته لم تدخل بعد في مباحثات حقيقية مع

---

(١) حضر الاجتماع، فضلاً عن الوصي: صالح جبر، نوري السعيد، توفيق السويدي، جميل المدفعي، حكمت سليمان، حمدي الباجة جي، أرشد العمري، السيد محمد الصدر، عبد المهدي المنتفكي، مصطفى العمري، صادق البصام، عمر نظمي، داود الحيدري، عبد العزيز القصاب، نجيب الراوي، بهاء الدين نوري، محمد حسن كبة، نصرة الفارسي، محمد رضا الشبيبي، مولود مخلص. وقد كلف رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان بضبط أقوال الحاضرين. ينظر: صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ١٩٧٠، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢؛

M. Khadduri, Op. Cit., PP. 262-264.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٩.

(٣) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٦٠.

(٤) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٩.

الجانب البريطاني بشأن تعديل المعاهدة، الأمر الذي يجعله لا يملك ما يصرح به بخصوص هذا الموضوع. ولكنه طالب المجتمعين إبداء آرائهم للوصي حول الأسس التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند القيام بتعديل المعاهدة[1]. فتحدّث توفيق السويدي عن المعاهدة بشكل عام، ثم لفت أنظار الحاضرين إلى أهمية إيجاد ترتيب جديد لنظام القواعد الجوية المطبق حالياً في العراق وفق معاهدة ١٩٣٠، وجعله يتلاءم ومتغيرات ما بعد الحرب، حتى ولو تطلّب ذلك الاستغناء التام عن القواعد الجوية. وعند هذه النقطة تدخّل الوصي قائلاً: «إن السلطات البريطانية لا تؤيد الإستغناء عن القواعد الجوية الحاضرة، ولكن قد يكون في الإمكان تحسين موقف العراق بشأنها تحسيناً يزيد في سلطانه عليها، ومراقبته لشؤونها أثناء السلم»[2]. ويذكر شاهد عيان، أن من جملة ما بيّنه الوصي، في هذا الإجتماع، الموقف من قاعدتي الحبانية والشعيبة، والتي كما قال «لا يحق للبريطانيين إستخدامهما إلاّ في حالة وقوع حرب فعلية طيلة نفاذ المعاهدة»[3].

كانت أبرز النقاط التي تركزت حولها آراء الحاضرين أن تتخلى بريطانيا عن قاعدتي الحبانية والشعيبة، ولا يمنع ذلك من الاستعانة بكادر بريطاني فني للمساعدة في المرحلة الأولى من تسلّم العراق لهما، وأن تتسم المعاهدة الجديدة بمرونة تحفظ سيادة العراق وتنسجم مع الوضع الدولي والظرف الداخلي للبلاد، على أن يتم تحديد الأسس التي يستند إليها الجانب العراقي في مفاوضاته مع نظيره البريطاني[4] وكان واضحاً خلال الاجتماع ومداخلات الوصي أن وجهة نظره كانت تهدف إلى ضرورة أن يتوصل المفاوض العراقي إلى معاهدة تنسجم مع سيادة العراق، ولم يخف تشاؤمه من التصلب البريطاني في الاحتفاظ بالقاعدتين بحجة «أن العراق غير قادر على إدارتهما»[5]. ولهذا لم يكن مصادفة بعد انتهاء الاجتماع

---

(١) عبد الجبار العمر، الوثبة وثائق ومعلومات، «آفاق عربية»، العدد الخامس، كانون الثاني ١٩٧٧، ص ١٢٣.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ص ٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٣) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٠.

(٤) لتفاصيل المحادثات وآراء السياسيين اللذين حضروا الاجتماع ينظر نص محضر الاجتماع في: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٣٨٨، محضر اجتماع في قصر الرحاب بأمر الوصي في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٧ لمناقشة تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠، وثيقة رقم ١، ص ص ١ ـ ٩.

(٥) تنظر ملاحظات الوصي في: المصدر نفسه، وثيقة رقم ١، ص ١٣ «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ٩ ـ ١٠.

أن ينفرد توفيق السويدي ونوري السعيد بالوصي فذكر الأول: «إن وزارة صالح جبر ضعيفة ولا تصلح للاضطلاع بمهمة المفاوضات، التي تستلزم جهوداً استثنائية واستعدادات واسعة فيجب أن تنظروا في وزارة مفاوضات»(١). وطلب توفيق السويدي من نوري السعيد تأييده فيما عرضه على الوصي. ولكن نوري ردَّ عليه: «بأنّه لا يؤيد هذا الرأي وبأنّه يرى أن وزارة صالح جبر التي فاوضت بالمعاهدة يجب أن تكمل مهمتها بعقد المعاهدة، وحينئذ تستقيل وتذهب»(٢) ويناقض ذلك ما ذكره خليل كنة من أن نوري السعيد قد اقترح على الوصي تأجيل تعديل المعاهدة. فلما رفض الوصي ذلك، اقترح نوري استقالة الوزارة وتأليف غيرها لكسب الساسة المعارضين لصالح جبر، إلاّ أن الوصي رفض الاقتراح أيضاً. وعاود نوري السعيد الكرة ثانية، فعرض اقتراحاً بتعديل الوزارة على أن تضم إليها عناصر جديدة. فلم يلق ذلك قبولاً من قبل الوصي أيضاً(٣).

إنَّ تقويماً عاماً لاجتماع قصر الرحاب، أظهر اهتمام الوصي في إشراك كبار السياسيين في مسؤولية تقدير الظروف التي كانت تدفع إلى تغيير في العلاقة مع بريطانيا بما يتفق مع التوجهات الوطنية بالمحافظة على السيادة التي ما كانت لتكتمل مع قيود المعاهدة القائمة، بالدخول في معاهدة جديدة، كان الوصي يأمل أن تحقق له ذلك الطموح. ولكن ما يؤخذ عليه، أنه تجاهل الأحزاب السياسية القائمة(٤)، فلم يشرك قادتها في المناقشات، مما سيثير عليه، وعلى المعاهدة الجديدة وهي في طور التفاوض، عاصفة من الغضب الشعبي، قدّر لها أن تعصف بالمشروع برمته.

تختلف المصادر في تحديد الأسباب التي دفعت الوصي إلى تجاهل قادة الأحزاب، فرئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة يكتفي بإلقاء مسؤولية القرار على الوصي(٥). أما العقيد دي غوري، فقد أشار إلى ضلوع صالح جبر في

---

(١) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٦٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.
(٣) خليل كنة، المصدر السابق، ص ص ٨٢ ـ ٨٣.
(٤) أصدرت الأحزاب السياسية بيانات ندّدت بها عدم دعوتها للمشاركة في الاجتماع المذكور. للتفاصيل تنظر: «لواء الاستقلال»، العدد ٢٧١، ٢ كانون الثاني ١٩٤٨؛ «صوت الأحرار» (جريدة)، العدد ٤٢٥، ٢ كانون الثاني ١٩٤٨؛ سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر ـ بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها، بغداد ١٩٦٠، ص ص ٧ ـ ٨.
(٥) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

الأمر[1]. فيما اتهم خدوري «فريق من الساسة القدامى» بترتيب هذه الخطوة[2]. ولا شك أن نوري السعيد كان من أبرز هؤلاء الساسة الذين لهم تأثير مهم في رسم سياسة البلاد، مما يدخله في دائرة الاتهام. ويبدو لنا، أن هذه الخطوة المحسوبة على الوصي، جاءت لتحقق رغبات عديدة، لأطراف شتى، وجدت في غياب الأحزاب السياسية تعضيداً لمصالحها الذاتية.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ الاجتماع أظهر إجماعاً في الرأي على ضرورة عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، تقوم على أسس متكافئة، ولم يكن هناك اتجاه ضد استمرار التعاون مع بريطانيا في مختلف المجالات[3]، النتيجة التي شجعت الوصي على المضي قدماً في تهيئة الأرضية الملائمة، التي تمكن صالح جبر من تنفيذ مهمته في لندن. ومن بين الأمور التي أولاها الوصي اهتماماً خاصاً، مستوى الوفد العراقي المفاوض، الذي اعتبره الدعامة الأساسية لنجاح المفاوضات المترقبة. لذا بادر، وبعد يومين من اجتماع قصر الرحاب، إلى استدعاء توفيق السويدي ليخبره أن فكرة تبديل الوزارة لا تبدو فكرة صائبة في الوقت الحاضر، وإن الإجراء الأكثر نفعاً إضافة شخصيات سياسية إلى الوفد المفاوض في لندن، مؤكداً «إني أعتقد أن صالح جبر لا يصلح للمفاوضة بمفرده، لذا فإنّي أرشحك مع نوري السعيد للذهاب بصحبته إلى لندن». وحينما أبدى السويدي تردداً في القبول بحجة عدم تمكنه التعاون مع صالح جبر، رد الوصي بحزم «بل إنّك رقيب من قبلي على المفاوضات وموجّه له، وأعلم جيداً ضعف قابليته في هذا الأمر»[4]. فطلب توفيق السويدي الاطلاع على تفاصيل المعاهدة ودراستها، قبل أن يبت في الأمر، فوافق الوصي على ذلك[5].

وفي عصر الثالث من كانون الثاني ١٩٤٨، عقد الوصي في قصر الرحاب اجتماعاً اقتصر على رئيس الوزراء صالح جبر، ورئيس مجلس الأعيان نوري السعيد، وعضو المجلس توفيق السويدي، ورئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان، للاتفاق على تحديد الأسس التي سيتم بموجبها تعديل المعاهدة. وشدّد

---

(١) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٥٤.

(٢) M. Khadduri, Op. Cit., P. 264.

(٣) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٩٨.

(٤) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٦٣.

الوصي على المجتمعين إنهاء الأمر بحضوره[1]. ولما لم يظهر خلال الاجتماع خلاف يذكر[2] انفض باتفاق الحاضرين على المسائل التي عدت أسساً يستند إليها الوفد المفاوض في لندن[3]. ومن الجدير بالذكر أن نوري السعيد، بدهائه المعروف، حاول أن يبقي نفسه بعيداً عن الأضواء والمسؤولية، فالتمس من الوصي، أن يعفيه من الذهاب إلى لندن، بحجة أن الأمر أصبح بحكم المنتهي، ولا يحتاج إلى جهود جديدة تبذل هناك من المفاوض العراقي[4]. ولكن دوافع السعيد لم تغب عن الوصي، لذا ردَّ عليه بانفعال قائلاً: «إنَّه يرجوه ألا يبحث في هذا الأمر»[5]. وكرَّر توفيق السويدي الطلب نفسه الذي تقدَّم به نوري السعيد، فردَّ عليه الوصي بنفس الأسلوب[6].

في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٨ صدر المرسوم الملكي بتشكيل الوفد المفاوض المخول بتعديل المعاهدة برئاسة صالح جبر وعضوية وزير الخارجية فاضل الجمالي ووزير الدفاع شاكر الوادي ورئيس مجلس الأعيان نوري السعيد وعضو المجلس توفيق السويدي[7]. وفي اليوم التالي، غادر الوفد بصحبة مستشار السفارة البريطانية إلى لندن بطائرة عسكرية أقلته من القاعدة الجوية في الحبانية[8].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٢٤.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٦٤؛ نوري السعيد، بعض حقائق عن قضايا العراق الأخيرة وفلسطين، بغداد ١٩٤٨، ص ص ٧ ـ ٨، ١٥ ـ ١٦.

(٣) تمَّ الاتفاق على أن يشمل التعديل مقدمة المعاهدة ومسألة السياسة الخارجية والقواعد الجوية البريطانية في العراق والاخصائيين البريطانيين والسكك الحديدية وميناء البصرة وتسليح الجيش العراقي والتمثيل الدبلوماسي. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٤) Birdwood, Op. Cit., P. 213.

(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٦٤.

(٦) رفض توفيق السويدي السفر في البداية لأسباب صحية. فلما علم أن وزير الدفاع شاكر الوادي سيكون أحد أعضاء الوفد المفاوض أصرَّ على موقفه، لما بينهما من جفاء، فنقل أحمد مختار بابان هذا الأمر إلى الوصي، الذي بادر إلى إزالة الجفاء بينهما خلال مأدبة العشاء التي أقامها أحمد مختار بابان في داره بمناسبة سفر الوفد. ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٦٥.

(٧) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٤٢٢، قرارات مجلس الوزراء في ٤ كانون الثاني ١٩٤٨، وثيقة رقم ٦٧، ص ٨٣؛ «الزمان»، العدد ٣١٠٨، ٥ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٨) ستون ويلمز، بريطانيا والدول العربية. عرض للعلاقات الانجليزية العربية ١٩٢٠ ـ

في السادس من كانون الثاني، وصل الوفد العراقي إلى لندن. وشرع في اليوم التالي، بمفاوضة الجانب البريطاني، برئاسة بيفن[١]، وفي العاشر منه تمّ التوصل إلى الصيغة النهائية لمسودة المعاهدة الجديدة[٢]. وقد تابع الوصي في بغداد سير المفاوضات من خلال البرقيات التي كانت تصله من لندن، وقلقه هذا يمكن أن تفسره زيارته إلى البصرة في العاشر من الشهر نفسه، اليوم الذي شهد اتفاقاً على مسودة المعاهدة[٣]. ولا نتفق في هذه المناسبة مع رأي المؤرخ الحسني الذي ذكر «إن صحافة أحزاب المعارضة قد رأت في زيارة الوصي إلى البصرة، في العاشر من كانون الثاني ١٩٤٨، أمراً مدبراً، توخى من ورائه إشغال الناس بأخبار تنقلاته عن موضوع المعاهدة»[٤]. فما كانت تلك الزيارة وتنقلات الوصي لتشغل الشارع العراقي، الذي تابع بترقب وتوخز نتائج مفاوضات لندن.

في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨، انتقل الوفد العراقي المفاوض من لندن إلى ميناء بورتسموث، حيث جرت مراسيم التوقيع على المعاهدة الجديدة، والتي دخلت التاريخ باسم معاهدة بورتسموث[٥]. وأعرب بيفن في كلمة له عن أمله «أن تكون هذه المعاهدة بداية لسلسلة من المعاهدات التي ستعقد لتعزيز الصداقة بين بريطانيا والعالم العربي. تلك الصداقة التي نقدرها ونعتز بها ونحافظ عليها»[٦]. وردّ صالح جبر بأن المعاهدة «تعبّر عن الصداقة التقليدية بين العراق وبريطانيا، وإنها ستكون فاتحة عهد جديد له ولبقية الأقطار العربية»[٧].

= ١٩٤٨، ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٢، ص ٤٥٠؛ توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٦٧.

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٧٦، ٤ شباط ١٩٥٢؛ «النبأ»، العدد ١٠٢١، ٤ شباط ١٩٥٢.

(٢) «لواء الاستقلال»، العدد ٢٧٩، ١٢ كانون الثاني ١٩٤٨؛ «النبأ»، العدد ١٠٢٢، ٥ شباط ١٩٥٢.

(٣) ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٥١٦ ـ ٥١٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٣٣.

(٥) صالح جبر، صفحات مطوية... «الأمة»، العدد ٩٦٩، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢، ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى عام ١٩٥٢، ترجمة حسن أحمد السلمان، بغداد ١٩٥٦، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٦) P.R.O., F.O., 371-68445/X/ND 8539, Speach by The Secretary of State for Foreign Affairs at the Signature of Iraq - Anglo Treaty, 15th. January 1948.

(٧) «الشعب» (جريدة)، العدد ٩٨١، ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨؛

M. Khadduri, Op. Cit., P. 265.

وفي هذه المناسبة تبادل الوصي وملك بريطانيا التهاني، كما تسلّم الوصي برقية من بيفن أشاد فيها بدور الأمير عبد الإله في توصل الجانبين إلى عقد المعاهدة التي ستكون «حجر الزاوية في بناء العلاقات الصميمة بين البلدين ومثالاً يحتذى في العلاقة مع الشرق الأوسط»[1]. وقد شارك الوصي وزير خارجية بريطانيا قناعاته، ووضّحت ذلك برقيته الجوابية إلى بيفن[2].

* موقف الوصي من ردود الفعل على توقيع المعاهدة:

أثار نبأ عقد معاهدة بورتسموث[3] الشعب العراقي بصورة لم يسبق لها مثيل. فقد هبّت الأحزاب العلنية والسرية على السواء مستنكرة المعاهدة بعنف داعية الشعب إلى رفضها، وأصدرت بيانات مستفيضة شخّصت فيها الجوانب السلبية في المعاهدة. لاسيما مسألة «مجلس الدفاع المشترك» واتفقت على أنها، في حال إقرارها ستربط العراق بعجلة السياسة البريطانية عسكرياً أكثر من المعاهدة السابقة[4]. وتفجّر الموقف صبيحة يوم التاسع عشر من كانون الثاني، حين اجتاحت شوارع بغداد مظاهرات صاخبة جوبهت بعنف من قوى الشرطة، فسقط عدد من القتلى والجرحى، مما أجج نار الغضب الشعبي على نحو ينذر بالخطر يوم الحادي والعشرين منه[5].

---

(١) P.R.O., F.O., 371-68442/X/ND 8539, Cypher, Confidential, from F.O., to Baghdad, No. 46, 14th. January 1948.

(٢) ينظر نص برقية الوصي إلى وزير الخارجية البريطاني في: «العراق»، العدد ٧٣١٣، ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٣) نشرت الصحف العراقية والبريطانية نصها الكامل، وهي تتألف من مقدمة وسبع مواد، فضلاً عن ملحق يتضمن عشر مواد لم تكن تختلف من حيث الجوهر عن المعاهدة السابقة. للتفاصيل تنظر: «الرأي العام»، العدد ٢٧٠، ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢٣٤ ـ ٢٤٢.

(٤) للتفاصيل تنظر: «لواء الاستقلال»، العدد ٢٨٤، ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨، سجل الحركة الوطنية، ص ص ١٦ ـ ٢٠؛ محمود القاضي، كانون الثاني شهر الجهاد الوطني، بغداد ١٩٤٨، ص ص ٨٠ ـ ١٨٤؛ عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤، بغداد ١٩٨٤، ص ١٦٩.

(٥) للتفاصيل ينظر: وزارة الداخلية. ملفات مديرية الشرطة العامة، ملفة المظاهرات، كتاب مديرية شرطة بغداد/ شعبة التحريات إلى متصرف لواء بغداد، سري، العدد ٦٨ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨.

أدرك الوصي خطورة الموقف بل إنّه «أحسّ بالرعب»[1] فقرّر الانحناء للعاصفة وبادر مساء ذلك اليوم إلى دعوة الوزارة وعدد من السياسيين، ولم يغفل هذه المرة دعوة قادة الأحزاب العلنية، إلى الاجتماع به في البلاط الملكي[2].

افتتح الوصي الاجتماع بالقول «جمعتكم هنا لا بصفة حكومة أو معارضين بل بصفة مواطنين». وطلب من الحاضرين إبداء آرائهم في الظروف التي تكتنف البلاد بصراحة لا يشوبها تردد، وأن يتحدثوا أمامه كما لو أنهم يتحدثون في ندواتهم ومجالسهم الخاصة، وأن يحدّدوا المشاكل التي تعاني منها البلاد بصدق، ويشخّصوا مسبباتها، ويضعوا علاجها، ويفصحوا حتى عن الأفكار التي من الممكن أن يتهيبوا الإفصاح عنها أمامه عادة[3].

استغرق الاجتماع خمس ساعات، عبّر خلاله معظم الحاضرين عن خطورة الحالة في البلاد التي تستوجب الإعلان، بأسرع وقت عن رفض المعاهدة[4]. دوّن شاهد عيان موقف الوصي خلال المناقشات فذكر أنه بالرغم من أن الأمير كان مقتنعاً بأنّ المعاهدة الجديدة هي في صالح العراق أكثر من سابقتها «فإنّه تابع كلام المعترضين بانتباه وبدا عليه الميل إلى ما عرضوه واضحاً، أنه كان واقعاً تحت تأثير صراع داخلي... فقد بدأ يخشى الجو المتكهرب، والأحداث التي مرّت عليه في العام ١٩٤١ ماثلة أمامه، لذا لم يكن يرغب في أن تتفاقم الأمور إلى

---

(١) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثاني، ص ٢٠٩.

(٢) حضر الاجتماع، فضلاً عن الوصي: وكيل رئيس الوزراء جمال بابان وتوفيق النائب وزير الداخلية ويوسف غنيمة وزير المالية وضياء جعفر وزير المواصلات والأشغال وجميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية وتوفيق وهبي وزير المعارف وعبد الإله حافظ وزير التموين، ورؤساء الوزارات السابقين جميل المدفعي وحمدي الباجه جي وحكمت سليمان ووكيل مجلس الأعيان صادق البصام، وداود الحيدري ومصطفى العمري وعبد المهدي المنتفكي ومولود مخلص، ونواب المعارضة محمد رضا الشبيبي ونصرة الفارسي وجعفر حمندي، ورئيس حزب الإستقلال محمد مهدي كبة ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي ومعتمد حزب الأحرار علي ممتاز الدفتري ونقيب المحامين نجيب الراوي ورئيس الديوان أحمد مختار بابان. ينظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت ١٩٧٠، ص ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٥٤٢٥/ ٣١١، ملفة ط/٨، محضر اجتماع البلاط الملكي في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨، وثيقة رقم ١، ص ١.

(٤) للتفاصيل عن آراء الشخصيات التي حضرت الاجتماع ينظر: المصدر نفسه، وثيقة رقم ١، ص ص ١ ـ ١٦.

درجة تستدعي تدخل الجيش[1]، فإلى ذلك الحين، لم تعلن الأحكام العرفية ولم تنزل قطعات الجيش إلى الشوارع، وإنما تركت معالجة الأمور لسلطات الأمن الداخلي»[2].

اقتنع الوصي، خلال الاجتماع، بأن التمسك بالمعاهدة يعني مزيداً من تفاقم الأمور التي ستؤدي إلى ضياع هيبة الحكومة مما قد يعرض العرش للخطر[3]. لهذا قرّر حسم الأمر بإجراء ينزع الفتيل عن برميل البارود، فأصدر بياناً رسمياً أذيع بالراديو مساء يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني[4] ورد فيه أن المشاركين في اجتماع البلاط توصلوا إلى أن مسودة معاهدة بورتسموث لا تعبّر عن المصالح الوطنية للبلاد وليست وسيلة صحيحة لتقوية روابط الصداقة بين العراق وبريطانيا، وعليه فإنَّ الوصي يعد الشعب بأن لا تبرم أية معاهدة «لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية»[5].

قوبل البيان بردود فعل مختلفة، ففي الوقت الذي رحّبت به أحزاب ونواب

---

(١) يذكر لونكريك، «أن الوصي وجد أن ليس من الحكمة استعمال الجيش في إعادة الأمن، لأنَّ قيادته كانت تضم في أقسام منها أولئك المتشددين في عدائهم لبريطانيا». ينظر: لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٦٧. فيما يرى حنا بطاطو، أن الوصي لم يكن متأكداً من موقف الجيش. ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثاني، ص ٢٠٩.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٢.

(٣) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٤) نشرت الصحافة العراقية البيان الذي حمل الرقم (٤٧) على مدى يومين متاليين. تنظر: «الأخبار»، العدد ٢١٤٣، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨؛ «الشورى» (جريدة)، العدد ٨٥، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨. كما نشرت جريدة التايمس البريطانية نص البيان يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨. ينظر:

The Times, Jan. 22, 1948.

نقلاً عن: «الحوادث»، العدد ١٥٩٨، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨. ومما تجدر الإشارة إليه أن لجنة تشكلت لصياغة البيان مؤلفة من جميل المدفعي وصادق البصام ونجيب الراوي. وقد تولى صادق البصام كتابة البيان بخط يده. ينظر: عبد الجبار العمر، وثائق ومعلومات، ص ١٢٠. فيما يذكر أحمد مختار بابان «أن اللجنة اجتمعت في غرفته في البلاط الملكي، وقام مصطفى العمري بكتابة البيان بخط يده». تنظر: «مذكرات أحمد بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٢.

(٥) ينظر نص البيان في: حسن مصطفى، مذكرات ملحق عسكري في لندن قبل حرب فلسطين الأولى وفي أثنائها ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩، بغداد ١٩٨٥، ص ١٥٣.

المعارضة وغالبية جماهير الشعب، لاسيما بعد قيام السلطات بالإفراج عن المعتقلين وإعادة الصحف المعطلة بسبب الحوادث الأخيرة[١]، فإنَّ عناصر المعارضة اليسارية المتكتلة في (لجنة التعاون الوطني)[٢] عدّت بيان الوصي وسيلة تخدير لإسكات صوت الشعب، وطالبت باستمرار التظاهرات حتى إقالة الوزارة وإعلان إلغاء المعاهدة الجديدة والقديمة معاً»[٣].

على صعيد آخر، حظي اجتماع البلاط باهتمام السفارة البريطانية في بغداد، وما أن صدر بيان الوصي، حتى اجتمع السفير البريطاني بوكيل رئيس الوزراء جمال بابان، مستفسراً فيما إذا كان البيان يعني أن المعاهدة ملغاة في نظر الوصي، فأجابه بالنفي[٤].

وفي لندن، أصيبت الحكومة البريطانية بدهشة وخيبة أمل شديدتين، فقد وجه بيان الوصي ضربة قاسية إلى سياسة وزير خارجيتها، وعكست الصحف البريطانية ذلك بتوجيه إنتقاد شديد لبيفن[٥]. وعلى الرغم من أن البيان ولّد فتوراً في العلاقات بين بغداد ولندن لكنه كان خطوة ذكية من جانب الوصي الذي أفلح من خلاله باحتواء الموقف، أما فتور العلاقة مع أصدقائه، فإنَّ الدبلوماسية كفيلة بإعادتها إلى سابق عهدها[٦]. وفي هذا الصدد يذكر العقيد دي غوري، «أن الوصي أرسله شخصياً إلى لندن لكي يوضح لأصدقائه من الموظفين وغير الموظفين بطريقة إعلامية وكممثل شخصي له، الأسباب التي أجبرته على التخلي عن المعاهدة الجديدة»[٧]. كما حظي بيان الوصي، بتأييد الأقطار العربية التي رحّبت به بقوة لاسيما أن أحداث العراق كانت إنذاراً لحكوماتها فيما إذا فكّرت بعقد معاهدات مماثلة[٨].

---

(١) للتفاصيل تنظر: «الاتحاد» (جريدة)، العدد ٨٥٢، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨؛ «صوت الأحرار»، العدد ٤٦٢، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨؛ سجل الحركة الوطنية، ص ٣٦.

(٢) ضمت حزب الشعب الملغى وجماعة كامل الجادرجي (الجناح المنشق عن الحزب الوطني) والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني.

(٣) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، الجزء الأول، بغداد ١٩٧٤، ص ١٦٨.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٦٢.

(٥) تنظر: «الحوادث»، العدد ١٦٠٠، ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٦) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٧) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٦٦.

(٨) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ١٣٠. أشار خالد بكداش السكرتير العام للحزب ـ

حاول الوصي تخفيف الأمر على الحكومة البريطانية وامتصاص ردود فعلها، فبعث في اليوم التالي لصدور البيان، نسخة منه، طي رسالة خاصة إلى وزير الخارجية البريطاني بيفن، أخبره فيها بقيام المظاهرات الدامية في العراق، عقب نشر المعاهدة الجديدة، الموقف الذي اضطره إلى استشارة بعض ساسة البلاد، الذين اتفقت كلمتهم على أن المعاهدة، لا تطمن رغائب الشعب العراقي وليست أداة صالحة لتوطيد الصداقة القائمة بين البلدين[1]. وتلقى الوصي رد بيفن في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨، أشار فيه إلى أن ما حدث في العراق من اضطرابات سببه سوء الفهم، وأن بالإمكان تصديق المعاهدة، إذا شرح الوصي للرأي العام المضامين الحقيقية لها، وطلب دعم وزارة صالح جبر. فاقترح الوصي في رسالته الجوابية إلى بيفن، في الثالث والعشرين من كانون الثاني، تشكيل وزارة حيادية ليست ذات اتجاه معين[2]. يتولى رئاستها السيد محمد الصدر، قد تتمكن من إقناع المعارضة بقبول المعاهدة. إلاّ أن بيفن رفض الفكرة، في رسالته في اليوم التالي، وأعرب عن إعتقاده أن صالح جبر بإمكانه معالجة الموقف، واقترح على الوصي، أن يصدر تصريحاً بعد عودة الوفد العراقي المفاوض إلى بغداد، يذكر فيه أنه توصل بعد مناقشة مع الوفد، إلى قناعة بالإيضاحات التي قدّمها بشأن المعاهدة، وأنه خوّل رئيس الوزراء عرضها على مجلس النواب[3].

ومهما يكن من أمر، كان تأثير بيان الوصي على الشارع العراقي كبيراً وسريعاً، إذ «انقلبت المظاهرات كلها تؤيد العرش، وتهتف لشخص الأمير عبد الإله»[4]. الذي قابل مساء الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ وفداً طلابياً

= الشيوعي السوري، إلى أن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط قد باءت بالفشل في جميع العواصم العربية. فقد تأجلت المباحثات السعودية ـ البريطانية، وصرف النظر عن استئناف المفاوضات مع مصر، وأعلنت الأوساط الحاكمة في دمشق وبيروت بأن عقد معاهدة سورية ـ بريطانية أو لبنانية ـ بريطانية ليس موضوع بحث. ينظر: خالد بكداش، انتفاضة الشعب العراقي لسنة ١٩٤٨ وأثرها في تطور القضية العربية، بغداد، بلا، ص ١١.

(١) ينظر نص رسالة الوصي إلى بيفن في: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٤٤١٢/ ٣١١، رسالة خاصة من صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد إلى المستر بيفن، وثيقة رقم ٤، ص ١٨.

(٢) Colourless Government.

(٣) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٢.

يمثل الكليات والمعاهد العالية وتباحث معه في الأوضاع التي تمر بها البلاد وقدَّم الوفد جملة من المطاليب تضمنت ضمان الحريات الديمقراطية وإنعاش الحياة الاقتصادية والإفراج عن المعتقلين والتحقيق في الحوادث الأخيرة، فناقشهم الوصي فيها مناقشة مستفيضة[1]. ويبدو لنا أن الوصي كان بأمس الحاجة لمقابلة مثل هذا الوفد، ليرسل من خلاله إلى الشعب العراقي، ما يبعث على الطمأنينة، التي زعزعتها تصريحات صالح جبر في لندن التي جاءت على النقيض مما ورد في بيان الوصي[2]. مما سبَّب في بلبلة الرأي العام، انعكس أثره على الشارع العراقي فشهد موجة جديدة من الاستنكار لم تتعرض له قوات الأمن الداخلي «حقناً للدماء، وللابقاء على التهدئة التي خلفها بيان الوصي»[3].

في ظل هذه المستجدات رأى الوصي ضرورة عودة صالح جبر من لندن للعمل سوية من أجل إيجاد مخرج مناسب للمأزق الجديد. فكلّف جمال بابان بالاتصال وبحضوره هاتفياً برئيس الوزراء والإيعاز إليه العودة إلى بغداد فوراً[4]. فغادر الوفد العراقي المفاوض، عدا شاكر الوادي، لندن ووصل بغداد يوم السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨[5]، التاريخ الذي شهدت فيه بغداد موجة جديدة من المظاهرات المطالبة بإسقاط الوزارة وإلغاء معاهدة بورتسموث. وتوجه بعض المتظاهرين نحو البلاط الملكي، وقابل وفد منهم رئيس التشريفات الملكية، الذي

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥؛ باقر إبراهيم، دراسات في الجبهة الوطنية، «الثقافة الجديدة» (مجلة)، العدد التاسع والسبعون، بغداد آذار ١٩٧٦، ص ١١.

(٢) في صبيحة اليوم التالي لنشر بيان الوصي أذاع راديو لندن تصريحاً لصالح جبر جاء فيه: «إنه موقن بأن مجلس الأمة العراقي والشعب العراقي سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية، تحقيقاً كاملاً، وأن بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلوا عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه، وأحدثت القلاقل في البلاد، وأنه سيعود إلى بغداد فوراً، ويسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتماً». ينظر: مكي حبيب المؤمن، وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ أسطع أسطورة لإنتصار الشارع على السلطة: المقدمات ـ الأحداث ـ النتائج، «كلية الآداب»، العدد الرابع عشر، جامعة البصرة ١٩٧٩، ص ١٢٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٦٥.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان. . .»، الموضوع الرابع، ص ١٢. ذكر توفيق السويدي أن البريطانيين هم الذين طالبوا صالح جبر بالعودة فوراً إلى بغداد ليتمكن من توضيح الموقف الراهن للرأي العام. ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٧٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٤.

أكّد لهم باسم الوصي أن «رغائب الشعب مضمونة»، وأن الوصي يطالبهم بالتزام الهدوء والسكينة ليتفرغ لتنظيم شؤون البلاد[1]. خلال ذلك توجه صالح جبر مع الوفد إلى قصر الرحاب، حيث عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الوصي، لاستعراض الوضع العام والوسائل التي يجب اتباعها لإعادة الهدوء إلى العاصمة[2]. وأوضح بعض الحاضرين أن ما يسود الشارع في الوقت الحاضر ليست مظاهرات استنكار وإنما هي «ثورة عاتية» ودعوا إلى معالجتها بالتدابير المناسبة، فيما رأى البعض الآخر أنها ليست موضع قلق إذا ما تحلّت الحكومة بالحزم والشجاعة واستعملت القوة في القضاء عليها، وقد تزعّم هذا الاتجاه كل من صالح جبر ونوري السعيد[3]، اللذان أبديا اعتراضهما على بيان الوصي وتوجه الأول إلى الوصي قائلاً: «إن الرأي الأخير له باعتباره ولياً للعهد، ووصياً على العرش». وألمح إلى أنه مستعد لتقديم إستقالته إذا ما رأى سموه في ذلك حلاً للأزمة[4]. والواقع إن صالح جبر كان يرى أن في إمكانه أن يعيد النظام إلى نصابه، إذا سمح له بحرية التصرف لمدة أربع وعشرين ساعة[5]. فسمح له الوصي باتخاذ جميع الإجراءات القانونية الكفيلة بإعادة الأمن إلى نصابه، وإنهاء المظاهرات في عموم البلاد، ليبت بعد ذلك في المعاهدة الجديدة وفق ما يمليه «القانون الأساسي» وبهذه الصورة منح الوصي، رئيس الوزراء تأييده وطلب منه الاستمرار في الحكم[6]. متسلحاً بتأييد الوصي، أصدر صالح جبر مساء يوم عودته

---

(١) وزارة الداخلية، ملفات مديرية الشرطة العامة، ملفة المظاهرات، كتاب مديرية شرطة بغداد/ شعبة التحريات إلى متصرف لواء بغداد، سري، العدد ٧٨ في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٥٣٦.

(٣) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٧٥.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٣.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٦٦.

(٦) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ١٣ - ١٤. في تعليق له على ذلك دوّن محمد مهدي كبة، في مذكراته ما نصه: «إن الوصي لم يكن جاداً في الخطوة التي اتخذها باجتماع البلاط (في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨) ولم يصدر بيانه إلا لخداع الشعب وتخديرهم، وإطفاء جذوة الحماسة في نفوسهم لكسب الوقت، ريثما يعود الوفد المفاوض من لندن وعلى رأسه رئيس الوزراء لإعادة الكرة في ضربهم، والقضاء على المعارضة، والاستمرار في إنجاز تصديق المعاهدة». ينظر: محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٣١.

من لندن، بياناً أوضح فيه ملابسات عقد المعاهدة الجديدة، وأن الشعب سيطلع على شرح بنودها ومراميها بالتفصيل، وعندها سيكون له القول الفصل فيها سلباً أم إيجاباً، الأمر الذي عده حق طبيعي للشعب كما سبق للوصي أن أشار إلى ذلك في بيان «التشريفات الملكية». ودعا صالح جبر، في ختام بيانه، الشعب إلى الالتزام بالهدوء والسكينة، وعدم الإخلال بالنظام[1]. غير أن بيان رئيس الوزراء أدى إلى تفاقم الوضع باتجاه المزيد من التظاهرات واستخدام القسوة ضدها[2]، ولاسيما يوم السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ الذي عرف بيوم «الوثبة الوطنية»[3]. وأحس جميع الساسة بتأزم الموقف، فآثروا الابتعاد عن المواجهة بتقديم استقالاتهم إلى الوصي منهم ثلاثة وزراء هم: جمال بابان وزير العدلية ويوسف غنيمة وزير المالية وجميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية[4] ورئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب، وعشرون نائباً[5].

على صعيد آخر، شهد قصر الرحاب، الذي لم يغادره الوصي في ذلك اليوم، أجواءً مشحونة بالتوتر، فقد وجد نفسه بين موقفين متضادين لم يحسم رأيه منهما إلاّ بعد تردد لم يطل أمده بسبب تسارع الأحداث، الموقف الأول مثله نوري السعيد الذي يؤكد ضرورة دعم موقف رئيس الوزراء صيانة لهيبة الحكم، أما الثاني فمثله السيد محمد الصدر الذي أشار على الوصي إقالة الوزراء حقناً للدماء[6]. وكاد السعيد يقنع الوصي بوجهة نظره، فكتب الأخير إرادتين ملكيتين إحداهما تتعلق بالأحكام العرفية، والثانية بمنع التجول[7]. ولكن السيد محمد الصدر تمكّن من حمل الوصي على جادة الصواب وإقناعه برأيه، فأمر الوصي رئيس ديوانه

---

(١) ينظر نص بيان رئيس الوزراء في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٦٧.

(٢) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ١١٦.

(٣) للتفاصيل ينظر: وزارة الداخلية، ملفات مديرية الشرطة العامة، ملفة المظاهرات، كتاب مديرية شرطة بغداد/ شعبة التحريات إلى متصرف لواء بغداد، سري، العدد ٨٢ في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٤) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، بيروت ١٩٦٣، ص ٣١٨.

(٥) للتفاصيل تنظر: «الزمان»، العدد ٣١٢٨، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨، نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧ ـ ١٩٦٣، بغداد ١٩٩٠، ص ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٦) مكي حبيب المؤمن، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٧) صدر الدين شرف الدين، المصدر السابق، ص ١٥٢.

الملكي أن يطلب من صالح جبر تقديم استقالته[1]. ويذكر أحمد مختار بابان، أنّه فوجئ بهذا الطلب لأن صالح جبر سيطر على الموقف، حسب اعتقاده، وانتهى كل شيء عملياً، ولكن على ما يبدو أن الوصي قد تخاذل في اللحظات الأخيرة، أو ربما ضعف بتأثير من والدته وأخواته وبقية أفراد العائلة المالكة الذين كانوا مرتبكين بسبب الأحداث التي تتناقلها الألسن مع قدر من المبالغات في مثل هذه الحالات[2]. الحقيقة التي أكّدها القائم بالأعمال البريطاني دوكلاس بوسك في برقية بعث بها إلى خارجية بلاده في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨، بعد مقابلته لنوري السعيد، الذي أخبره بأنّه أمضى الليلة البارحة في جدال مع الوصي، الذي بدا بعد الظهر، وبسبب مخاوفه التي طغت عليه، يفقد زمام السيطرة على نفسه[3]. أمّا رئيس الوزراء فقد بقي إلى آخر لحظة معتقداً بإمكانه قمع المظاهرات عن طريق القوة، إلاّ أن الوصي رفض إشراك الجيش بواجبات الشرطة.

ومهما يكن من أمر، فقد حضر صالح جبر إلى قصر الرحاب، بناءً على رغبة الوصي، وقدّم استقالة وزارته[4]، التي انطوت «على نوع من الانتقاد والتأنيب الرصين» على حد وصف أحمد مختار بابان، الذي سجّل لنا ذلك الموقف بقوله: «تلقى الوصي كتاب الاستقالة من صالح جبر بطريقة حنونة للغاية، حتى أنه احتضنه بحرارة، وقبّله، ونظرت في هذه اللحظة إلى عيون الأمير فوجدتها مغرورقة

---

(١) ذكر عبد الرزاق الحسني أن السيد محمد الصدر أوضح للوصي أن استقالة ثلاثة من الوزراء جعل الوزارة دون النصاب القانوني، وبالتالي فقدانها لشرعية البقاء في الحكم وذلك وفق المادة (٦٤) من «القانون الأساسي» التي تنص على أن «لا يقل عدد الوزراء عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء...». ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٤٧. والواقع أن النصاب القانوني للوزارة لم يختل حتى ساعة تقديم استقالتها، ففضلاً عن صالح جبر، ظلّ ستة من الوزراء في مناصبهم وهم: فاضل الجمالي وشاكر الوادي وتوفيق النائب وضياء جعفر وعبد الإله حافظ وتوفيق وهبي. وهذا ما يتفق وروح المادة (٦٤) من «القانون الأساسي».

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ١٥ ـ ١٦.

(٣) ينظر نص البرقية في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢٧١ ـ ٢٧٨. ويذكر الهاشمي في مذكراته: «أن الوصي أفضى لحمدي الباجة جي سراً بقلقه أيام حوادث الوثبة حتى إنه التجأ إلى استعمال الحقن المهدئة لتحمّل الصدمة». ينظر: طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٢٠٥.

(٤) ينظر نص الاستقالة في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

بالدموع». وكان رد صالح جبر بالمستوى نفسه، فقد أكّد للوصي استعداده الدائم لأن يتصرف طبقاً لأوامر العرش[1]. وبادر الوصي إلى إعلان استقالة صالح جبر، إنقاذاً للموقف[2]. فأذاع في مساء السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ بياناً من محطة الإذاعة استهله بالقول: «من المؤلم حقاً أن تحدث بين إخواني أبناء الشعب الواحد، حوادث مؤسفة أدّت إلى إراقة الدماء. ولا شك بأن كل واحد منكم يشاركني ألمي هذا». ثم أعلن عن قبول استقالة وزارة صالح جبر، وطالب أبناء الشعب التعاون معه بالخلود إلى السكينة والهدوء، وعدم الإخلال بالأمن والنظام وممارسة أعمالهم الاعتيادية[3].

قوبل هذا البيان بالغبطة والسرور «وتحوّلت المظاهرات المستمرة إلى مجرد تجمعات أليفة تهتف بحياة الأمير، والحقيقة أن الوصي استمتع تلك الليلة بحب الشعب له حباً حقيقياً لا تشوبه شائبة. ويروى أنه تجوّل في شوارع بغداد وقد لمس ذلك بنفسه». وبهذا أسدل الستار على وزارة صالح جبر وأيامها الحافلة بالأحداث.

ساد الأوساط الشعبية والسياسية ارتياح بالغ بعد استقالة وزارة صالح جبر، وكان الوصي يفكّر في اختيار الشخصية التي سيكلفها برئاسة الوزارة، وتوجهت أنظاره إلى السيد محمد الصدر الذي وجد فيه «أفضل مَن يضطلع بأعباء الحكم في ظل الظروف العصيبة التي كان العراق يمر بها»[4]. لكن السيد الصدر خيّب أمل الوصي باعتذاره عن الاضطلاع بتلك المهمة لأسباب صحية[5]. لم يقتنع الوصي

---

(١) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٦.

(٢) حظي موقف الوصي هذا برضا ضباط الجيش، وهذا ما أشار له المارشال رنتن بقوله: «يرى الضباط أن الوصي تصرف بلباقة وحكمة بالتخلص من صالح جبر، وكانوا متمنين له ذلك ويرون أن كثيراً من الدماء قد حقنت بعمله هذا». ينظر:

P.R.O., F.O., 371-6541, from Major General J.M.L. Renton, Head of British Advisory Mission, to the Iraq Army Minister of Defence, Baghdad, G.K.M.D.O. 649, 5th. February 1948.

(٣) ينظر نص البيان في: «الحوادث»، العدد ١٦٠٢، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٤) عبد الجبار العمر، الوثبة وثائق ومعلومات، ص ١٢٩.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٧؛

M. Khadduri, Op. Cit., P. 272.

بهذا العذر فكلّف رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب بلقاء السيد الصدر لمعرفة الدوافع الحقيقية لتردد الأخير بقبول المسؤولية[1].

على أثر اعتذار السيد الصدر عهد الوصي إلى أرشد العمري بتأليف الوزارة الجديدة[2]. فباشر اتصالاته، وكانت المعارضة من بين الأوساط التي اتصل بها، إلاّ أن أقطابها رفضوا الاشتراك مع العمري في الحكم، بل أبدوا امتعاضهم من قرار تكليفه[3]. وقد طلب ممثلو الأحزاب السياسية بعد اجتماعهم[4]، من رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب مقابلة الوصي وإبلاغه عدم موافقتهم على ترشيح أرشد العمري لرئاسة الوزارة الجديدة، وتأييدهم لوزارة برئاسة السيد الصدر[5]. ونتيجة لذلك أخفق أرشد العمري في مهمته وبقيت البلاد من دون وزارة، الأمر الذي أدرك الوصي خطورته، فاستدعى رئيس أركان الجيش الفريق الركن صالح صائب الجبوري، ومدير الداخلية العام عبد الحميد رفعت، وطلب منهما بحضور رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان، اتخاذ جميع التدابير الكفيلة للحفاظ على الأمن العام، إلى حين تأليف الوزارة الجديدة، وكلّفهما بمراجعة الديوان الملكي إذا استدعى الأمر ذلك[6]. لكن الأزمة سرعان ما انفرجت بقبول السيد الصدر إستلام الحكم. وقد أكّد الأخير في كلمة له خلال حفلة الاستيزار، أنّه أقدم على تحمّل المسؤولية في هذا الظرف الدقيق «طاعة وتلبية» لرغبة الوصي[7]. فيما ذكر البعض أن ممثلي الأحزاب السياسية استطاعوا بعد حوار طويل إقناع السيد الصدر بتأليف الوزارة[8].

---

(١) عباس علي، زعيم الثورة العراقية، بغداد ١٩٥٠، ص ١٩٠.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٣) د. عبد الأمير العكام، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٤) «صوت الأحرار»، العدد ٤٦٦، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨؛ «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٧.

(٥) عقد الاجتماع في دار جعفر حمندي وحضره كل من رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي ورئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة ومعتمد حزب الأحرار علي ممتاز وأعضاء الجبهة الدستورية محمد رضا الشبيبي ونصرة الفارسي وجعفر حمندي وذلك للتداول في موضوع الوزارة الجديدة. ينظر: د. عبد الأمير العكام، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٦) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٧) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٧.

(٨) عباس علي، المصدر السابق، ص ٢٠١.

لم تنته جهود الوصي في اختيار رئيس الوزارة الجديدة بل حاول تذليل الصعوبات التي رافقت تشكيلها. فخلال إجتماعه في البلاط بأعضاء الوزارة المقترحة ليلة التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨، توجه الوصي إلى المجتمعين بالقول: «لقد كلّفت السيد الصدر بتأليف الوزارة وقَبِلَ التكليف، وقد اختاركم لتكونوا أعضاء في وزارته، فعليكم الآن أن تتفقوا معه على تعيين مناصبكم الوزارية»[١]. فأبدى حكمت سليمان عدم رغبته الدخول في الوزارة في الظرف الراهن، فأعرض الوصي عن الرد عليه رغم الامتعاض الذي بدا عليه[٢]. كما اشترط رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة، الحصول على وعد من الوصي بتنفيذ ما ورد في البيان المشترك للأحزاب السياسية العلنية[٣]، مقابل اشتراكه في الوزارة الجديدة. ومع تأكيد الوصي على أن هذه الأمور من اختصاص الوزارة، ظلّ رئيس حزب الاستقلال مصراً على رأيه، فلم يجد الوصي بدأ من منحه ذلك الوعد[٤].

وعلى الصعيد نفسه، مارس الوصي دوره مؤثراً في توزيع المناصب الوزارية، فعندما اختلف حمدي الباجة جي وأرشد العمري على منصب وزارة الخارجية كل يطلبها لنفسه، تمّ تسوية هذا الخلاف بتدخل مباشر من الوصي الذي أقنع العمري بقبول حقيبة الدفاع تاركاً حقيبة الخارجية للباجة جي[٥]. كما اختار الوصي محمد مهدي كبة لوزارة التموين، بعد أن كلفه السيد الصدر بوزارة الاقتصاد، وذلك لأهمية التموين في تلك الظروف[٦].

ومع الانتهاء من تشكيل الوزارة في التاسع والعشرين من كانون الثاني

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٠؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٥٥٣.

(٢) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٤) أصدرت أحزاب الاستقلال والأحرار والوطني الديمقراطي بياناً في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ طالبت فيه بإبطال معاهدة بورتسموث، وإجراء التحقيق في حوادث إطلاق النار على المتظاهرين، وحلّ المجلس النيابي القائم، وإجراء إنتخابات جديدة وإفساح المجال للنشاط الحزبي، فضلاً عن حلّ مشكلة الغذاء المتفاقمة. تنظر: «الزمان»، العدد ٣١٣٨، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨؛ «صوت الأحرار»، العدد ٤٦٦، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٥) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٦) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٨؛ عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣٢١.

١٩٤٨[١]، انزاح هم ثقيل جثم على صدر الأمير عبد الإله الذي عاش ساعات قلق مريرة طوال الأيام التي سبقت تشكيلها[٢]. وقوبل الإعلان عنها بارتياح الرأي العام، وانهال سيل من برقيات التأييد من أنحاء البلاد إلى البلاط مشيدة بموقف الوصي في إنهاء الأزمة[٣].

إنَّ المعاناة النفسية القاسية نتيجة الضغوط التي تعرّض لها الوصي من جهتين خلال الأزمة: إنفلات الموقف الأمني وعنف الغضب الشعبي من جهة، والضغط الذي مارسه البريطانيون ورجالهم من الساسة المتنفذين في العراق، من جهة أخرى، دفعته إلى تقديم استقالته إلى رئيس الوزراء حالما تمت مراسيم استيزار الوزارة في الثلاثين من كانون الثاني[٤]. وكان الوصي واثقاً من أن خطوته هذه ستلقى معارضة الجميع، ولكنها في تصوره ستعزز موقفه وتظهره بمظهر العازف عن الحكم. وهذا ما وقع بالفعل[٥]. وفي مذكراته يشير محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال المعارض إلى حالة الإرباك التي انتابت الحاضرين لدى تسليم الوصي كتاب استقالته إلى السيد الصدر فيقول: «ولم نعرف حتى الآن سبب هذه الثورة النفسية لدى عبد الإله... وقيل في تفسير ذلك أقوال لم نثبت من صحة أحدها»[٦]، أما الحسني فيفسر الاستقالة «بأنها مناورة بارعة قصد بها تعزيز موقفه وحمل الناس على الاعتقاد بأنه سيد البلاد ومنقذها»[٧].

لم تكن مهمة وزارة السيد الصدر هينة لاسيما أن الأنظار توجهت إليها لمعالجة الأوضاع الخطيرة التي كانت البلاد تمر بها، فبادرت على الفور بالعمل وأصدرت سلسلة من القرارات المهمة. ففي الأول من شباط أعلن عن تشكيل لجنة خاصة لتحديد مسؤولية إراقة الدماء أثناء المظاهرات الشعبية، وفي اليوم التالي أعلنت إلغاء معاهدة بورتسموث وأطلقت حرية الصحافة، ووضعت الخطط

---

(١) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(٢) «الزمان»، العدد ٣١٣٩، ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨.
(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣٢١.
(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٨٦.
(٥) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٣٨.
(٦) حول موقف الساسة العراقيين من الواقعة ينظر: عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٣٢٢.
(٧) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٣٨. لم يذكر كبة أياً من تلك الأقوال.
(٨) عبد الرزاق الحسني. تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٨٦.

لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في الشهور الأخيرة[1]. وفي العشرين من شباط تقدّمت الوزارة إلى الوصي بطلب حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، وبناءً على ذلك أصدر الوصي إرادة ملكية بهذا الخصوص في الثاني والعشرين منه[2]. وفي الخامس عشر من حزيران جرت انتخابات المجلس الجديد فكانت أبعد ما تكون عن النزاهة[3] وفي اليوم التالي، قدّم رئيس الوزراء استقالته، وقبلها الوصي في الثالث والعشرين من الشهر نفسه[4].

افتتح الوصي المجلس النيابي الجديد في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٤٨ بخطاب العرش ركّز فيه على نحو خاص على موقف العراق من القضية الفلسطينية، كما أشار إلى استقالة الوزارة وأنه سيعهد إلى مَن «يحوز الثقة والاعتماد» بتأليف الوزارة الجديدة[5].

كان من الطبيعي أن يدرك الوصي في وقت تفاقمت فيه أحداث فلسطين بعد أن أعلن في منتصف أيار ١٩٤٨ عن قيام «دولة إسرائيل»، صعوبة عودة سياسي مثل نوري السعيد لاستلام السلطة في العراق، فوقع اختياره على مزاحم الباجة جي لتأليف الوزارة الجديدة[6]. والواقع شكّلت أحداث فلسطين الشغل الشاغل لوزارة مزاحم الباجة جي التي ألّفها في السادس والعشرين من حزيران ١٩٤٨، الموضوع الذي يمكن من خلاله إستجلاء موقف الوصي من القضية الفلسطينية.

* الوصي والقضية الفلسطينية:

تأتي القضية الفلسطينية في مقدمة القضايا القومية التي حظيت باهتمام الحكّام العرب دون استثناء، وذلك بغض النظر عن اختلافهم أو اتفاقهم في وجهات نظرهم، ومنطلقاتهم، أو حتى أهدافهم. وقد غدت القضية الفلسطينية بسرعة

---

(١) للتفاصيل ينظر: عباس علي، المصدر السابق، ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٣١٧.

(٣) جرت الانتخابات وسط جو مشحون بالتدخل في العديد من المناطق الانتخابية رافقته حوادث دموية غير قليلة: علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي ١٩٣٢ ـ ١٩٦٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٦٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٣٢٨.

(٥) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة المشتركة في ٢١ حزيران ١٩٤٨، بغداد ١٩٤٨، ص ص ١ ـ ٤.

(٦) د. عدنان الباجة جي، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

موضع اهتمام العراق وقلقه على الصعيدين الشعبي والرسمي على حد سواء[1]. ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إنها شغلت وبدافع قومي، حيزاً كبيراً، من اهتمامات الوصي بحيث يمكن للمتتبع أن يلاحظه بوضوح. فقد انتقد الوصي في أول خطاب عرش له «الكتاب الأبيض» الذي أصدرته الحكومة البريطانية في السابع عشر من أيار ١٩٣٩ حول القضية الفلسطينية، وذلك لعدم احتوائه على «نصوص صريحة قاطعة» بخصوص «تقرير الحكم الوطني في فلسطين، والقضاء على مطامع السياسة الصهيونية» ووضع حد «للشكوك والمخاوف التي لا تزال تسبب الحوادث المؤلمة وتثير القلق في ذلك القطر العزيز، محط آمال العرب والمسلمين»[2].

ومن المعلوم أن الموقف من القضية الفلسطينية يدخل ضمن العوامل الأساسية التي فجّرت حركة مايس عام ١٩٤١. ولم يستطع العراق أن يقدّم شيئاً يُذكر من أجل فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، نتيجة الاحتلال البريطاني الثاني، واستخدام القسوة والإرهاب لشل النشاط الوطني والقومي[3]. ومنذ أن لاحت في الأفق بوادر انتصار الجبهة الديمقراطية في صراعها المرير مع النازية، رغب الوصي في استغلال الدور المؤثر للحلفاء في تقرير القضايا الدولية الحساسة ومنها القضية الفلسطينية فبعث برسالة مطولة في العاشر من آذار ١٩٤٥ إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، والرسالة تُلقي الضوء على موقف الوصي من مجمل تطورات القضية الفلسطينية والأطماع الصهيونية وموقف القوى الكبرى في دعم الحركة الصهيونية بهدف تغيير الطابع العربي لفلسطين[4].

أعرب الوصي في مقدمة رسالته ـ أرسل نسخة منها إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ـ عن أمله في تبني موقف منصف وعادل من القضية، كاشفاً عن تهافت الادعاءات الصهيونية بحق اليهود في فلسطين «البلد المقدّس

---

(١) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٢) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة المشتركة في ١٢ حزيران ١٩٣٩، بغداد ١٩٣٩، ص ص ١ ـ ٢.

(٣) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٥٧٤ ـ ٥٧٥؛ سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٤) ينظر نص الرسالة في: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٢، رسالة الوصي وولي العهد الأمير عبد الإله إلى الرئيس روزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل، سري، الرقم ١٧٩، بغداد في ١٩ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ١٥، ص ص ١٥ ـ ٢٠ (أنظر الملحق رقم/٥).

للأديان السماوية كلها. . . وما الصهيونية إلاّ حركة قومية عنصرية تريد أن تحل محل القومية العربية وهذا أمر تأباه الأمة العربية» وهذه الحركة تستغل ما عاناه اليهود على أيدي النازيين لتوقع أفدح الجرائم بحق شعب عربي «وإن تحقق ذلك، لا سمح الله، فستحل في فلسطين أكبر مأساة في القرن العشرين». وشَخص الوصي دواف القلق العربي على مستقبل فلسطين، فحدّده بالتدفق الهائل لسيل المهاجرين اليهود «فزاد عدد المهاجرين اليهود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عشرة أضعاف ما كانوا عليه قبلها»، إلى جانب استيلاء اليهود على أفضل الأراضي وتكريسهم قوة عسكرية رهيبة أصبحت أداة بيد الصهاينة لطرد السكان العرب. ومثل هذا الظلم إن وقع يناقض كل ما ضحّت الإنسانية في سبيله في نضالها ضد العنصرية والنازية.

ردَّ الرئيس روزفلت على رسالة الوصي مدعياً أن إدارته سوف لا تقوم بأي عمل دون استشارة العرب واليهود، وترك روزفلت التفاصيل إلى حين زيارة الوصي للولايات المتحدة، ولكن تلك الزيارة لم تتم بسبب وفاة روزفلت وإنتقال الحكم إلى نائبه هاري ترومان[1]، الذي أصدر في الأول من أيلول ١٩٤٥ تصريحاً طلب فيه من رئيس الوزراء البريطاني السماح بهجرة مائة ألف مهاجر يهودي إلى داخل فلسطين فوراً[2]. وقد أثار هذا التصريح موجة عارمة من الاستياء والسخط في الأقطار العربية ومنها العراق.

عبّر الوصي عن استنكاره لتصريح الرئيس ترومان بحديث أفضى به لمندوب جريدة (نيويورك تايمس) في باريس، جاء فيه: «إنّ بلادي لا ترضى مطلقاً بزيادة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ولا تقبل وجهة نظر الرئيس ترومان، وهي جعل فلسطين وطناً لليهود. . . ولن يوافق عربي واحد على زيادة عدد السكان اليهود في فلسطين لأنّ عددهم كاف فعلاً»، وخلص الوصي إلى القول «إن حكومته ستحتج لدى الأمم المتحدة على أية حركة تتعارض وحقوق العرب في فلسطين»[3].

وفي أعقاب صدور توصيات لجنة التحقيق الإنكليزية ـ الأمريكية حول

---

(١) د. محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر. كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي، بيروت، ١٩٦٤، ص ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٢) «العراق»، العدد ٦٩٢٠، ٢٠ أيلول ١٩٤٥؛ ريتشارد ب. ستيفنسن، الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧، ترجمة جورج نجيب واكيم، بيروت ١٩٦٧، ص ٢٠٣.

(٣) مقتبس في: «عالم الغد» (مجلة)، العدد التاسع عشر، السنة الأولى، بغداد، أيلول ١٩٤٥، ص ٢.

فلسطين[١]، أسهم الوصي مع القادة العرب في مؤتمر أنشاص المنعقد في القاهرة في الثامن والعشرين من أيار ١٩٤٦[٢]. وقد فوّض المشاركون في المؤتمر[٣] الوصي صلاحية عرض وجهة النظر العربية حول تقسيم فلسطين أمام الحكومة البريطانية خلال زيارته المرتقبة إلى لندن[٤]. وفضلاً عن ذلك، سجّل العراق على مختلف المستويات، حضوراً مميزاً في الجهود الدبلوماسية والسياسية التي عقدت من أجل فلسطين في أعقاب مؤتمر انشاص[٥]. وعندما أصدرت لجنة التحقيق الدولية الخاصة توصياتها في الحادي والثلاثين من آب ١٩٤٧[٦]، وجد الوصي في تلك التوصيات غبناً للعرب بما يحقق للصهيونية أهدافها في الهجرة وتملّك الأراضي وقيام الدولة اليهودية، فجاء رد فعله واضحاً وسريعاً، إذ بعث ببرقية إلى الرئيس الأمريكي ترومان جاء فيها: «إن هذه المقترحات تحقق مطامع اليهود، وتهدر الحقوق العربية، وسترغم العرب على سلوك سبيل لا يمكن التكهن بنتائجه فيما لو طبقت فعلاً»[٧].

---

(١) هي اللجنة التي تألفت بناء على إقتراح أرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥، للبت في مستقبل فلسطين وقد أصدرت تقريرها في ٣٠ نيسان ١٩٤٦، الذي تضمّن عشر توصيات أساسية كانت أغلبها في صالح اليهود.

(٢) للتفاصيل عن المؤتمر ومقرراته ينظر: سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ص ١٩ ـ ٢٠.

(٣) وهم: الملك فاروق ملك مصر، والملك عبدالله ملك الأردن، والرئيس السوري شكري القوتلي، والرئيس اللبناني بشارة الخوري، وسيف الإسلام عبدالله ولي عهد اليمن، والأمير سعود ولي العهد السعودي.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٧٤٠، بيان عن جتماع الملوك والرؤساء العرب في ٢٨ أيار ١٩٤٦، وثيقة رقم ١، ص ٤.

(٥) للتفاصيل ينظر: عبدالله كاظم عبد، المصدر السابق، ص ص ٥٧ ـ ٨٣.

(٦) في منتصف أيار ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تشكيل هذه اللجنة لدراسة جميع المشاكل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين وتقديم توصياتها التي تجسّدت بمشروعين: الأول «مشروع الأكثرية» ويدعو إلى إقامة دولتين عربية ويهودية مع وحدة إقتصادية، والثاني «مشروع الأقلية» ويدعو إلى إقامة دولة اتحادية فيدرالية خلال فترة انتقالية تكون السلطة البريطانية خلالها مسؤولة أمام الأمم المتحدة عن تلك الدولة.
حول توصيات اللجنة ينظر: د. صلاح العقاد، المشرق العربي، ص ٤٠٣؛ ستون ويلمز، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٧) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٣٧٧.

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ أقرّت هيأة الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين[١]، وقد استنكر الوصي في خطاب العرش في الأول من كانون الأول ١٩٤٧ قرار التقسيم الذي وصفه بالمأساة والعدوان الغاشم الذي لم يسبق أن عرف التاريخ له مثيلاً. وأكّد عزم الحكومة الأكيد على المساهمة في إنقاذ فلسطين من الأخطار المحدقة بها بكل ما لديها من الوسائل. ثم عرج الوصي على اجتماع الجامعة العربية في لبنان موضحاً «إن اتحاد الكلمة وانسجام الآراء ووحدة المسعى بين دول الجامعة لم يكن من الأيام أقوى مما هو عليه الآن. وأن تقارب البلاد العربية في جميع الشؤون لما يدعو إلى الغبطة والارتياح»[٢].

كثّف الوصي من نشاطه في سبيل توحيد الجهود العربية من أجل فلسطين، فقام في نهاية نيسان ١٩٤٨ على رأس وفد رسمي[٣] بجولة شملت كل من سوريا ولبنان والأردن. وقد بحث الوصي مع قادة هذه الأقطار الوسائل الكفيلة لدعم القضية العربية حيث تقرّر تجهيز حملة عسكرية مشتركة لإنقاذ فلسطين من الصهاينة[٤]. انتقل الوصي بعد ذلك إلى القاهرة، حيث أسهم بشكل فعال في إقناع الملك فاروق بإشتراك القوات المصرية في القتال من أجل فلسطين بعد أن كانت الحكومة المصرية مترددة في ذلك[٥]. وخلال هذه الزيارة، صرح الوصي لمندوب جريدة (المصري) حول الاستعدادات العربية لإنقاذ فلسطين قائلاً: «لا يجوز أن تتكلم بعد اليوم وقد آن لنا أن نترك الأعمال تتكلم خصوصاً بعد أن أجمعت كلمة الدول العربية جميعها على ذلك»[٦].

---

(١) صدر القرار في الرقم (١٨١) موصياً بتقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية، ومن الجدير بالذكر أن عدد مَن صوّت لصالح القرار (٣٣) دولة وعارضته (١٣) دولة وامتنع عن التصويت (١٠) دول، وكان للولايات المتحدة دور مؤثر في صدوره. للتفاصيل عن دور الولايات المتحدة، ينظر: مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٧١ ـ ٧٤.

(٢) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي الحادي والعشرون لسنة ١٩٤٧/ ١٩٤٨، الجلسة المشتركة في ١ كانون الأول ١٩٤٧، ص ١.

(٣) ضم الوفد وزيري الدفاع والمالية أرشد العمري وصادق البصام ورئيس أركان الجيش صالح الجبوري.

(٤) «الشعب»، العددان ١٠٦٤، ١٠٦٥، ٢٧، ٢٨ نيسان ١٩٤٨؛ عبدالله كاظم عبد، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص ٢٩٩.

(٦) مقتبس في: د. ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٥٦.

في التاسع من أيار ١٩٤٨ عقد الوصي اجتماعاً في البلاط الملكي حضره رئيس الوزراء السوري جميل مردم، ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح، لمناقشة الإستعدادات النهائية للقوات العربية، حيث تقرّر تعيين اللواء الركن نور الدين محمود قائداً عاماً للجيوش العربية في فلسطين، واللواء الركن إسماعيل صفوت رئيساً لهيأة الأركان في القيادة، القرار الذي حظي بموافقة اللجنة السياسية[١] في اجتماعها المنعقد في دمشق في الحادي عشر من أيار ١٩٤٨[٢].

وتنفيذاً لقرار اللجنة السياسية تحرّكت القوات العراقية ودخلت القطاع المخصص لها في فلسطين في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨[٣]. وخلال ذلك حرص الوصي على تفقّد جبهة القتال مصطحباً معه، ولأول مرة، عدداً من نساء العائلة المالكة متطوعات في وحدات الهلال الأحمر وإقامة الأسواق الخيرية، الأمر الذي ترك أثره في رفع معنويات القوات العراقية[٤].

في الثاني والعشرين من أيار ١٩٤٨ أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار، ومع أن جميع الأطراف العربية المشتركة في الحرب تجاهلته، لكنها عادت ووافقت عليه بعد مرور عشرين يوماً على صدوره[٥]. وقد أوضح الوصي في خطاب العرش الذي ألقاه في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٤٨، إن الأقطار العربية قد جنحت لمنطق السلام: «رغبة منها في إقامة البرهان، مرة أخرى، على صدق نيتها في الوصول إلى حل عادل بالطرق السلمية، طالما أمكن ذلك، واعتماداً على ما انطوى عليه تصريح وسيط هيأة الأمم المتحدة[٦] عن عزمه على تنفيذ شروط إيقاف إطلاق النار لمنتهى ما يكون العزم والإنصاف»[٧].

---

(١) تشكّلت في تشرين الثاني ١٩٤٥ بقرار من مجلس الجامعة العربية وهي تتألف من رؤساء الوزراء أو وزراء الخارجية أو مَن ينوب عنهم مهمتها مناقشة القضايا التي تحال إليها من مجلس الجامعة العربية والبت فيها. ينظر: عبدالله كاظم عبد، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت ١٩٧٠، ص ١٦٦.

(٣) «الاستقلال»، العدد ٣٧٤، ١٦ أيار ١٩٤٨.

(٤) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٦٧.

(٥) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٦) إشارة إلى وساطة الكونت برنادوت.

(٧) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة المشتركة في ٢١ حزيران ١٩٤٨، بغداد ١٩٤٨، ص ص ١ ـ ٢.

ولم يكن الوصي، على ما يبدو، ممن عقدوا الآمال الكبيرة على نجاح مهمة الكونت برنادوت، التي كانت موضوعاً للتباحث بينه وبين عمه الملك عبدالله في بغداد نهاية حزيران ١٩٤٨[1]. فقد كان الوصي يتوقع أن تبدأ مرحلة جديدة من المواجهة العسكرية بين الأطراف المشتركة في الحرب، لذا حرص على متعراض تطورات الوضع في فلسطين وتنسيق المواقف بين الجيوش العربية المتواجدة هناك خلال اجتماعه في البلاط الملكي مطلع تموز ١٩٤٨ برئيس الوزراء مزاحم الباجة جي ووزيري الدفاع والمالية صادق البصام وعلي ممتاز الدفتري ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري واللواء الركن نور الدين محمود والمقدم الركن حسن مصطفى[2]، ورئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان، وقد تقرّر خلال الاجتماع توحيد ارتباط القوات العربية بقيادة عامة تناط بأحد القادة المصريين، القرار الذي أبلغ إلى ممثلي الحكومات العربية[3].

باءت الجهود السلمية المبذولة خلال الهدنة بالفشل، وعادت الأطراف المشتركة في الحرب إلى استئناف القتال ثانية في التاسع من تموز ١٩٤٨، فوجّه الوصي من عمان[4] برقية إلى القطعات العراقية جاء فيها: «أما الآن وقد باءت الجهود السلمية التي بذلت لسوق العصاة إلى سواء السبيل فقد إنفتح المجال أمامكم لتظهروا بالقوة والحق وتزهقوا الباطل أيُّها الأبطال. إنَّ العراق بأجمعه يرمقكم الآن بإعجاب وتقدير ويؤمل منكم الخير»[5].

مارس الوصي مرة أخرى، نشاطاً ملحوظاً في متابعة جبهة القتال، فبعد أن وصل إلى بغداد في السابع عشر من تموز ١٩٤٨ قادماً من عمان، عاد في اليوم التالي ليغادر جواً إلى فلسطين حيث مكث هناك حتى نهاية الشهر[6]. وخلال تواجده في فلسطين كان الوصي حريصاً على ارتداء بدلة تحمل رتبة (مشير) في الجيش العراقي. وقد طالبته مجاميع الفلسطينيين الذين التقى بهم في قطاع القدس

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٣.

(٢) الملحق العسكري العراقي في لندن.

(٣) حسن مصطفى، مذكرات ملحق عسكري، ص ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) غادر الوصي إلى عمان برفقة عمه الملك عبدالله في الثالث من تموز ١٩٤٨ لمواصلة مباحثاتهما حول القضية الفلسطينية التي بدأت في بغداد. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٣.

(٥) ينظر نص البرقية في: صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين، ص ٢٢٤.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٣.

بالنجدة والعمل على وقف طغيان اليهود، ومع أن الوصي قد وعدهم بالكثير إلاّ أنه لم يتمكن من إنجاز شيء من ذلك[١].

وعلى أثر صدور قرار مجلس الأمن في الخامس عشر من تموز ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار، عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً في بيروت مثّل العراق فيه رئيس الوزراء مزاحم الباجة جي، الذي أبرق إلى بغداد موضحاً مواقف بعض الدول العربية من القرار، كما طلب من الوصي أن يترأس جلسة لمجلس الوزراء لبحث القرار المذكور وتحديد موقف العراق بصدده[٢]. فقرّر مجلس الوزراء في الثامن عشر من تموز ١٩٤٨ ضرورة الاستمرار في القتال ورفض الهدنة[٣]. غير أن اللجنة السياسية وافقت بالأغلبية على قرار وقف إطلاق النار الذي رفضه العراق وسوريا فقط[٤]. وعبَّر رئيس الوزراء العراقي عن استيائه بتقديم استقالته إلى الوصي برقياً من بيروت جاء فيها: «إن التطورات السريعة الأخيرة لقضية فلسطين، وأوضاع الدول العربية، جعلتني أمام مفترق الطرق فإن أكثرية أعضاء الجامعة تريد التسليم بقبول الهدنة المقترحة، ومعنى هذا إقرار تقسيم فلسطين، وإقامة دولة صهيونية في جزء مهم من الوطن العربي. ولا يخفى على سموكم الأخطار المتحققة على مستقبل الدول العربية جميعها من هذا الحدث»[٥]. ولم يشأ الوصي أن يقبل هذه الاستقالة، وطلب من الباجة جي أن يستمر في تحمل المسؤولية[٦].

وخلال هذه المدة التي أعقبت الهدنة الثانية، تفقّد الوصي جبهات القتال في فلسطين مرتين، كانت الأولى في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٨ صحبه خلالها وزير الدفاع شاكر الوادي[٧] ورئيس أركان الجيش الفريق الركن صالح

---

(١) د. جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

(٢) ينظر نص البرقية في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٦٠٠، قرارات مجلس الوزراء في ١٨ تموز ١٩٤٨، وثيقة رقم ١٨، ص ٣٢.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٣١٠، برقية مزاحم الباجة جي إلى الوصي عبد الإله، بيروت ١٨ تموز ١٩٤٨، وثيقة رقم ٢٠، ص ٤١.

(٥) ينظر نص الاستقالة في: المصدر نفسه، ص ص ٤١ ـ ٤٢.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٥٨.

(٧) في ٢٧ أيلول ١٩٤٨ استقال صادق البصام من منصب وزير الدفاع بسبب بعض الخلافات التي وقعت بينه وبين عدد من زملائه الوزراء وبسبب بعض إفرازات القضية الفلسطينية، فعهد إلى وزير المالية علي ممتاز الدفتري بالمنصب المذكور وكالة. وفي ٢٠ تشرين =

صائب الجبوري. والثانية في منتصف تشرين الثاني ١٩٤٨ حيث أمضى أسبوعاً كاملاً في تلك الجبهات[١]، متفقداً قطعات الجيش العراقي الذي ظلّ مستعداً للقيام بأي إجراء من شأنه إعادة التوازن العسكري الذي اختل لصالح الصهاينة.

والواقع أن العراق عمل الكثير بالقياس إلى إمكاناته البشرية والمادية من أجل القضية الفلسطينية. فقد أوضح الوصي في خطاب العرش الذي ألقاه في الأول من كانون الأول ١٩٤٨، إن العراق قد عمل ما في وسعه لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، والاحتفاظ بعروبتها، وإقامة دولة موحدة فيها، وهو على استعداد لبذل كل ما لديه من طاقات لإنقاذ هذا الجزء المقدس من محنته. وأضاف الوصي «وفي هذه الآونة التي تمر فيها قضية فلسطين بأخطر وأدق أدوارها، نرى لزاماً علينا أن نسترعي أنظار أبناء الأمة العربية الكريمة إلى حقيقة يجب أن نفهمها واضحة جلية هي أن سوف لا ينصر فلسطين ويقيمها من كبوتها غير سواعد أبناء الأمة العربية، وقوة عزمهم، وإيمانهم بعدالة قضيتهم، غير ناظرين إلى معاونات وهمية ومساعدات طارئة». ثم انتقل الوصي ليؤكّد عزم الحكومة على المضي في كفاحها من أجل فلسطين على هذه الأسس، بالتعاون مع سائر الأقطار العربية[٢].

على صعيد آخر أثارت مقررات مؤتمر أريحا[٣] عاصفة من الاستياء في

= الأول ١٩٤٨ أصدر الوصي إرادة ملكية تقضي بإجراء تعديلات وزارية، منها إسناد حقيبة الدفاع إلى صديقه الحميم شاكر الوادي. وقد أثار هذا الاستفزاز حفيظة قوى المعارضة على نطاق واسع بوصفه إعادة اعتبار إلى عاقدي معاهدة بورتسموث، الأمر الذي أكّدته الدراسات العراقية، فضلاً عن المصادر البريطانية. ينظر على سبيل المثال: د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩؛ لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣. والحقيقة أن وزارة مزاحم الباجة جي لم تكن لتجرؤ على ذلك لولا أنها وجدت الضوء الأخضر لهذه المسألة من جانب الوصي.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٦.

(٢) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨/ ١٩٤٩، الجلسة الأولى في ١ كانون الأول ١٩٤٨، بغداد ١٩٤٩، ص ١.

(٣) عقد مؤتمر أريحا في ١ كانون الأول ١٩٤٨ بوحي من الحكومة الأردنية وذلك رداً على قيام حكومة عموم فلسطين في غزة في ٢٣ أيلول ١٩٤٨ برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، والتي حظيت باعتراف أغلب الدول العربية ومنها العراق. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٥٤٤٥/ ٣١١، قرارات مجلس الوزراء في ١١ تشرين الأول ١٩٤٨، وثيقة رقم ١٧، ص ١٢٦ «صوت الأهالي»، العدد ١٦٢٣، ٢٧ أيلول ١٩٤٨. وكان من أبرز مقررات المؤتمر أن تتألف من فلسطين والأردن مملكة واحدة وأن يبايع الملك عبدالله ملكاً دستورياً عليها. للتفاصيل ينظر: عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية =

الدول العربية ومنها العراق، فعقد الوصي في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٤٨ اجتماعاً في البلاط الملكي حضره رئيس وأعضاء الوزارة القائمة، ورئيسا مجلسي الأعيان والنواب وعدد من ساسة البلاد، وجرى البحث حول تطورات القضية الفلسطينية، ومقررات مؤتمر أريحا، وقد تقرّر خلال الاجتماع إرسال وفد إلى عمان برئاسة نوري السعيد وعضوية كل من العين جميل المدفعي، ووزير المواصلات جلال بابان ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري لإقناع الملك عبدالله بضرورة التريث وعدم التسرع بوضع هذه المقررات موضع التنفيذ لما لها من تأثير سلبي على وحدة الصف العربي، وبالتالي إلحاق الضرر بالقضية الفلسطينية[١]. وقد نجح الوفد في مسعاه[٢].

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الوزارة القائمة أخفقت في الوصول إلى ما كانت تصبو إليه في سبيل القضية الفلسطينية بعد أن عجزت عن «جمع الكلمة في أحرج الظروف وأدقها» كما ورد في نص استقالة مزاحم الباجة جي التي قدّمها إلى الوصي في السادس من كانون الثاني ١٩٤٩[٣]. وعلى أثر ذلك عهد الوصي، وفي اليوم نفسه، إلى نوري السعيد بتأليف وزارته العاشرة. ويتضح من مضمون الإرادة الملكية، أن مهمة هذه الوزارة كانت تنحصر بالدرجة الأولى في قضية فلسطين وصرف كل الجهود والإمكانات لأجل تأمين الغاية التي توخاها الوصي، وهي إنقاذها من محنتها[٤].

في الثاني من شباط ١٩٤٩ قصد الوصي محطة (H3) قرب الحدود العراقية ـ الأردنية على رأس وفد ضمَّ رئيس الوزراء نوري السعيد، ووزير الدفاع شاكر الوادي، ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري حيث اجتمعوا بالملك عبدالله وأركان الحكومة الأردنية لبحث موضوع اشتراك الدول العربية في

ـ الداخلية في الأردن ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ص ٧٤ ـ ٧٥.

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٨٦٨، اجتماع البلاط الملكي في ١٤ كانون الأول ١٩٤٨، وثيقة رقم ٥، ص ص ٥ ـ ٦.

(٢) للتفاصيل ينظر: صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٤٠.

(٣) ينظر نص الاستقالة في: «الأخبار»، العدد ٢٤٣٤، ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٤) ينظر نص الإرادة في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ص ٥٩ ـ ٦٠.

«مفاوضات رودس»[١]، وقد أكّد الوصي خلال هذا الاجتماع موقف العراق الرافض للاشتراك في هذه المفاوضات[٢]. وبعد توقيع الهدنة[٣]، وصل بغداد في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٤٩ رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى واجتمع بالوصي لوضع الترتيبات النهائية لسحب القطعات العراقية المرابطة في فلسطين إلى مراكزها في العراق. وعلى أثر ذلك وصلت طلائع هذه القوات إلى بغداد في الأول من أيار ١٩٤٩ فجرى لها استقبال عند جسر الخر حضره الوصي ولفيف من الأعيان والنواب[٤].

مما سبق يتضح أن الوصي كان مؤمناً بعدالة القضية الفلسطينية وكان يعتقد أن في وسع الدول العربية إقالتها من عثرتها إذا صدقت النيات. ويمكن للمتتبع، أن يجد في مواقف الوصي الواضحة في نصرة القضية الفلسطينية دليلاً مقنعاً لإبطال ما روّجه البعض من أنّه أسهم بشكل أو بآخر في ضياع فلسطين[٥]. وفي هذا الخصوص يقول أحمد مختار بابان: «وكل ما قيل عنه في هذا المضمار هو كذب ومحض افتراء»[٦]. وهنا يؤكد رئيس الديوان الملكي صدق جهاد الوصي في سبيل فلسطين بقوله: «كان الأمير عبد الإله مخلصاً للقضية العربية، ولفلسطين بصورة خاصة، وكان مخلصاً في جهاده في حرب فلسطين ١٩٤٨»[٧]. وكان حريصاً على

---

(١) عين مجلس الأمن الدولي «لجنة التوفيق الدولية» وعهد إليها التوفيق بين العرب واليهود في مشكلة فلسطين، فدعت اللجنة الدول العربية للتفاوض معها في جزيرة رودس. ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٢) «الزمان»، العدد ٣٤٣٨، ٤ شباط ١٩٤٩.

(٣) خوّل العراق الحكومة الأردنية بالتفاوض نيابة عنه، وذلك في برقية بعث بها وزير الخارجية فاضل الجمالي، إلى الوسيط الدولي رالف بانش. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٤٨٥٧/ ٣١١، برقية فاضل الجمالي إلى الوسيط الدولي في ٢٠ آذار ١٩٤٩، وثيقة رقم ٣٥، ص ص ٥١ ـ ٥٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٥) ذكر توفيق السويدي في مذكراته، إن مزاحم الباجة جي كان يسند السبب المباشر لضياع فلسطين إلى الملك عبدالله والوصي لأنهما اتفقا مع البريطانيين على ترك قسم من فلسطين لليهود وما تبقى يعود إلى شرق الأردن. ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٨٦. ولئن كان الباجة جي صادقاً في ادعائه بقدر تعلق الأمر بالملك عبدالله، يبقى اتهام الوصي بهذا الأمر مسألة تجنٍّ لا أكثر.

(٦) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧.

إبراز الدور الهاشمي في هذا المضمار، لا يتوانى في نقد أقرب الناس إليه إذا ما بدر منهم ما يسيء إلى القضية الفلسطينية. فقد طلب من رئيس ديوانه أحمد مختار بابان أن يبعث رسالة شديدة اللهجة إلى عمّه الملك عبدالله عندما قرأ في إحدى الصحف المصرية أخباراً عن وجود إتصال هاتفي بينه وبين أحد المسؤولين الصهاينة(١). كما أن الوصي في السنوات اللاحقة لم يقطع صلته بالقضية الفلسطينية، ولم يتخل عن بذل مساعيه في سبيلها كلما وجد ذلك ممكناً.

ومن المعلوم أن نكبة العرب بضياع فلسطين عام ١٩٤٨ تدخل ضمن العوامل الأساسية التي جعلت من بعض الدول العربية التي اشتركت بالحرب مسرحاً لانتفاضات شعبية وانقلابية عسكرية مما أدى إلى «ضياع عروش، وقتل ملوك، وإزاحة رؤوس» وفق تعبير الحسني(٢)، ففي الثلاثين من آذار ١٩٤٩ أطاح انقلاب عسكري دبّره العقيد حسني الزعيم بالرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه خالد العظم(٣). ويذكر العقيد دي غوري أن الاتهامات وُجّهت إلى الوصي ونوري السعيد من أن العراق يعتزم احتلال سوريا، فقد شاع في حينه أنه من السهل على الجيش العراقي المنسحب من فلسطين أن يدخل إلى دمشق، ويُقابل بالترحاب لدى وصوله إلى هناك، غير أن الوصي ونوري السعيد رفضا فكرة مسيرة الجيش العراقي إلى بغداد عبر مدينة دمشق، لأن الدوافع التي كانت وراء مثل هذا الإجراء سرعان ما تهاوت الواحد تلو الآخر(٤).

والواقع أن الوصي راقب باهتمام الوجهة التي سيتجه إليها النظام السوري الجديد، وذلك نتيجة حرصه على تحقيق الاتحاد مع سوريا، الموضوع الذي تناولته أقلام عدد كبير من المؤرخين ورجال السياسة دون أن يستند قسم كبير منهم على أدلة ثابتة، فاكتنفت الموضوع مبالغات غير قليلة(٥)، لذا يستحق هذا الموضوع وقفة خاصة لإلقاء الضوء على حقيقة ما شاع عن تعلّق الوصي بالعرش السوري.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧؛ موشي بن شاؤول، جنرالات إسرائيل، نقله من العبرية إلى الإنكليزية أي. هانوخ، ترجمة د. نوال خورشيد سعيد، بلا، ص ٢٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٧٦.

(٣) للتفاصيل ينظر:

Alford Carleton, «The Syrian Coups d'etat of 1949», The Middle East. Journal, Vol. 4, No. I, January 1950, PP. 5-6.

(٤) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٦٩.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٢٢.

* **الأمير عبد الإله والعرش السوري:**

كان الاتحاد العراقي ـ السوري ضرورة تفرضها العديد من الاعتبارات، من أبرزها أن الواقع الاجتماعي والسياسي للقطرين حمل من السمات المشتركة ما يكفي لإنجاح أية خطوة وحدوية بينهما[١]. والواقع أن اهتمام الوصي بالعرش السوري حقيقة لا يمكن إنكارها، غير أنه لا يمكن فصل ذلك عن الإرث التأريخي للهاشميين في سوريا، وعن تضحياتهم من أجلها، وعن تعلق السوريين بهم[٢]. ولم يكن اندفاع الوصي نحو سوريا إلا محاولة لإكمال ما بدأ به عمه الملك فيصل الأول في أواخر أيامه كثيراً بمسألة مساعدة السوريين على التحرر وتوحيد سوريا والعراق[٣]. ثم انتقال ذلك الاهتمام إلى ابن عمه الملك غازي الذي تربى على حب سوريا، حيث عرش والده المفقود[٤].

ومن المعلوم أن سوريا كانت تحت الانتداب الفرنسي عندما أصبح الأمير عبد الإله وصياً على عرش العراق عام ١٩٣٩. وتشير الدلائل إلى أن مساندة المطالب السورية بالحصول على الاستقلال قد شغل حيزاً من اهتمامات الوصي، الذي أشار في أول خطاب عرش له إلى مساعي العراق لدى الحكومة الفرنسية بهذا الخصوص قائلاً: «أما سوريا فيهمنا جداً التغلب على المشاكل القائمة فيها، وما زلنا شديدي الأمل بأن توفي الحكومة الفرنسية بالعهود التي قطعتها على نفسها، فتسارع إلى حل قضيتها حلاً عادلاً، يتفق مع أمانيها، ويمكنها أن تقوم بنصيبها كعضو في المجموعة العربية»[٥].

ولم توقف تلك المساعي بقيام الحرب العالمية الثانية، بل استمرت واتسع نطاقها. ففي خطاب العرش في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٠ أكّد الوصي حرصه على مواصلة الجهود في سبيل تحقيق ما تصبو إليه الأقطار العربية المجاورة

---

(١) للتفاصيل ينظر: خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) للتفاصيل ينظر: أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، القاهرة ١٩٥٩، ص ص ١٨٩ ـ ١٩٣؛ علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣ ـ ١٩٣٣، بغداد ١٩٩٠، ص ص ٢٤٦ ـ ٢٥٠.

(٤) للتفاصيل ينظر: د. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٧.

(٥) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة المشتركة في ١٢ حزيران ١٩٣٩، ص ٢.

من الأماني القومية[1]. ويعزو البعض حرص الوصي في تلك المرحلة على استقلال سوريا إلى أنه نظر لهذا الاستقلال خطوة أولى لتحقيق أملاً ظلّ يراوده، ذلك أن خروج سوريا دولة مستقلة ضعيفة سيجرها إلى طلب المساعدة العراقية مما قد يمهّد لاتحاد القطرين[2].

في السابع والعشرين من أيلول ١٩٤١ أعلن المارشال كاترو Catrou[3] استقلال سوريا وعين الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية[4]. وكانت التقارير الواردة من قنصليتي العراق في دمشق وبيروت تحفل بالعديد من الإشارات إلى تجدّد الدعوة للملكية في سوريا[5]. فقد ذكر القنصل العراقي في بيروت، أن فكرة ترشيح أمير مصري لعرش سوريا لا تحظى بترحيب السوريين الذين يتجهون صوب العائلة الهاشمية في العراق[6]. وأن الرأي العام السوري يميل إلى الترشيح الذي يأتي عن طريق العراق أكثر من ميله إلى غيره[7]. أمّا القنصل العراقي في دمشق فقد ذكر أنه إذا ما تمّ الإتجاه بسوريا نحو الملكية، فإنّ أسهم الأمير عبد الإله ستكون أوفر حظاً من أسهم الأمير عبدالله[8].

ويتضح من خلال هذه التقارير أن ممثلي العراق في دمشق وبيروت لم

---

(١) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/ ١٩٤١، الجلسة المشتركة في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٠، ص ١.

(٢) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٣) المندوب العام لحكومة فرنسا الحرة في سوريا ولبنان.

(٤) أصبح لسوريا، بموجب هذا الاستقلال، حق تعيين الممثلين في الخارج وتشكيل قوات وطنية على أن تمنح فرنسا وحلفاؤها المساعدة والتسهيلات الممكنة أثناء الحرب، وأن تستبدل هذه الشروط بمعاهدة سورية ـ فرنسية تضمن استقلال البلاد بصورة قاطعة، ينظر:
Ann Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa 1914 - 1967, London 1968, PP. 78-79.

(٥) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٧٣٣، كتاب القنصلية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية، سري، الرقم ٣١٩/ ١٢/ ١٠ في ٢٧ آب ١٩٤١، وثيقة رقم ٥٣، ص ١٣٥.

(٧) المصدر نفسه، كتاب القنصلية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم ٣٤٠/ ١٢/ ١٠ في ١١ أيلول ١٩٤١، وثيقة رقم ٥٢، ص ١٣٢.

(٨) المصدر نفسه، كتاب القنصلية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم ٦/ ١١/ ١٦٨ في ١٥ أيلول ١٩٤١، وثيقة رقم ٤١، ص ٩٨.

يدخروا وسعاً في إنعاش آمال الأمير عبد الإله بالعرش السوري، وهذا قد يفسّر عدم مبادرة الحكومة العراقية إلى الاعتراف باستقلال سوريا. الأمر الذي دفع بالرئيس تاج الدين الحسيني إلى الاتصال بالقنصل العراقي في بيروت عن طريق أحد الأشخاص، ونقل له استغراب الرئيس السوري من تأخر بغداد في الاعتراف باستقلال سوريا. وما أقلق الرئيس السوري أكثر أن برقية التهنئة التي أرسلها إلى الوصي بمناسبة العيد جاء الرد عليها مقتضباً ومتأخراً كثيراً. هذا القلق عبَّر عنه القنصل العراقي في بيروت إذ أشار في تقريره إلى أن الشيخ تاج الدين يعد نفسه من أخلص الناس للهاشميين وأنه أعرب عن استعداده «للانضواء تحت لواء أحد الأمراء الهاشميين إذا كان هناك عمل جدي لتوليه عرش سوريا»[1].

ومع أن بغداد أعلنت أن السبب في عدم اعتراف العراق باستقلال سوريا هو عدم شرعية النظام القائم وانعدام الحياة الدستورية[2]، فهناك مَن يعتقد أن السبب يكمن في اعتقاد الحكومة العراقية إمكانية تقرير مستقبل سوريا على نحو يؤدي إلى التحاقها بالعراق أو إعادة الملكية الهاشمية إليها[3].

وفي الوقت الذي بذل فيه نوري السعيد جهوداً كبيرة لإقناع الأطراف الدولية والعربية المعنية بأفكاره التي عرضها ضمن مذكرته المعروفة بـ «الكتاب الأزرق»[4]، فإنَّه بذل جهوداً حثيثة لتأمين ترشيح الأمير عبد الإله لاعتلاء العرش السوري. فقد كشفت وثيقة بريطانية أن وزير الخارجية العراقي عبد الإله حافظ، فاتح في شباط ١٩٤٣، بصفة سرية وشخصية، القائم بالأعمال السعودي في بغداد بموضوع العرش السوري، وطلب مساعدة ابن سعود في هذه القضية التي تلقى ترحيباً في دمشق قائلاً: «إن تنصيب أمير هاشمي على عرش سوريا سيقضي إلى الأبد على الخلافات الهاشمية ـ السعودية». إلا أن ابن سعود أبلغ المستر ويكلي Wikely الممثل البريطاني في جدة، «إن ملكاً هاشمياً في سوريا يعد تهديداً للعربية السعودية، وسوف يكون مسروراً إذا أوضحت الحكومة البريطانية موقفها تجاه هذه القضية وبأن تكون متفقة مع وجهة نظره، لاسيما وأن القائم بالأعمال السعودي في بغداد علم أن العراق

---

(١) المصدر نفسه، كتاب القنصلية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية، الرقم ٣٨٩/ ١٢/ ١٠ في ٢ تشرين الثاني ١٩٤١، وثيقة رقم ٢٦، ص ٥٨.

(٢) كريم طلال مسير الركابي، العراق والأحداث السياسية في سورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٩٨.

(٣) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٤) سعاد رؤوف، المصدر السابق، ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

تلقى دعماً من كورنواليس في هذه القضية»[1].

وبقدر ما جاء الرد البريطاني متفقاً مع وجهة النظر السعودية، فإنّه كان محبطاً لآمال الوصي والسعيد، حيث ورد فيه أن الخارجية البريطانية تعارض بشدة أيةدعاية يمكن ممارستها من أجل ترشيح الأمير عبد الإله للعرش السوري، «وأن حكومة صاحب الجلالة لديها من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن ذلك سيثير معارضة شديدة من ابن سعود والأمير عبدالله»[2]. وقد التزم نوري السعيد بتعليمات لندن، فأوصى مبعوثه إلى الدول العربية، جميل المدفعي، بعدم الدعوة إلى ترشيح الوصي للعرش السوري[3]. بل إن نوري السعيد نفسه صرح للمستشار الشرقي للسفارة البريطانية في القاهرة، في لقاء تمَّ بينهما هناك، أنه ليس هناك اقتراح باعتلاء الأمير عبد الإله لعرش سوريا[4].

ونتيجة الرفض البريطاني، وعلى أثر استلام الكتلة الوطنية في سوريا زمام الحكم، وانتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في السابع عشر من آب ١٩٤٣[5]، قرّرت الحكومة العراقية في الثامن والعشرين من الشهر نفسه الاعتراف بسوريا دولة مستقلة، ورفع التمثيل الدبلوماسي بين القطرين من قنصلية إلى مفوضية[6]. وبهذه المناسبة بعث الرئيس السوري برقية إلى الوصي ضمنها جميل شكره لهذا العمل «التأريخي العظيم الذي يشيد في توثيق العرى بين القطرين الشقيقين»[7]. وقد ردَّ الوصي ببرقية رقيقة[8].

وخلال إلقاء خطاب العرش في الأول من كانون الأول ١٩٤٣ أشار الوصي

---

(١) P.R.O., F.O., 371-34955, E 1132/506/65, Pariticular Secrecy, Tel. From Mr. Wikely, Jedda, to F.O., No. 78, 24th. February 1943.

(٢) P.R.O., F.O., 371-34955, E 1227/506/65, Particular Secrecy and Important, Tel. From F.O., to British Embassy, Baghdad, No. 197, 3rd . March 1943.

(٣) في آذار ١٩٤٣ أرسل نوري السعيد وفداً برئاسة جميل المدفعي إلى سوريا والأردن ومصر للترويج لأفكاره الواردة في «الكتاب الأزرق».

(٤) P.R.O., F.O., 371-34960, E 4335/506/65, Particular Secrecy and Important, Tel. From Lord Kirllean, Cairo, to F.O., No. 1456, 25th. July 1943.

(٥) Nicola A. Ziadeh, Syria and Lebanon, London 1957, P. 72.

(٦) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٤٢، قرارات مجلس الوزراء في ٢٨ آب ١٩٤٣، وثيقة رقم ٣، ص ٤.

(٧) «الزمان»، العدد ١٨٢١، ١٢ أيلول ١٩٤٣.

(٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٥٤.

إلى اعتراف العراق باستقلال سوريا بقوله: «إن العراق كان على اتصال دائم مع الدول العربية، والتعاون مع تلك الدول الشقيقة على صيانة استقلالها ومصالحها. وقد أثمر هذا التعاون عن وضوح الحياة الاستقلالية الصحيحة في كل من سوريا ولبنان، فجرت فيهما انتخابات حرة، وتشكّلت حكومات على أساس ديمقراطي واضح، فأدى ذلك إلى اعتراف العراق باستقلالهما»[١].

دشّن الإعتراف العراقي باستقلال سوريا بداية مرحلة من السبات لمشروع الاتحاد العراقي - السوري، انفرد الأمير عبدالله خلالها ببذل المساعي المستمرة والمكثفة والمنوعة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى الذي لم يحظ بدعم بغداد لأنّه يتعارض وأماني الوصي في عرش سوريا[٢]. وفي هذا الخصوص يقول لونكريك: إنّ موقف العراق الرسمي من مشروع سوريا الكبرى اتسم بالحذر وتجنّب الالتزام به[٣]. ويذكر نجيب الأرمنازي، وزير سوريا المفوض في لندن، أنّه إجتمع بالوصي هناك، بناءً على تعليمات من الرئيس القوتلي، لإطلاعه على مساعي عمه الملك عبدالله لاحتواء سوريا[٤]، فكان كلام الوصي متحفظاً، وقد أبدى قلقه وقال: إنّه كلف رئيس الوزراء العراقي بالتوجه إلى عمان ودمشق لتسوية خلافاتهما[٥]. وبعد فشل الملك عبدالله في تحقيق مشروع سوريا الكبرى انتقلت المبادرة إلى العراق لتحقيق هذا الهدف، إلاّ أن الوصي لم يشأ التسرع في الأمر قبل التمهيد المناسب لاسيما أنه لاحظ بقلق تصاعد قوة الجبهة المعارضة للهاشميين فآثر إحاطة جهوده السياسية بالسرية والحذر[٦].

---

(١) «محاضر مجلس النواب»، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٤٣/ ١٩٤٤، الجلسة الأولى في ١ كانون الأول ١٩٤٣، ص ص ١ - ٣. قرّر العراق الاعتراف باستقلال لبنان في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٣، وتبادل الوصي والرئيس بشارة الخوري برقيات التهاني بهذه المناسبة. ينظر نص البرقيتين في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص ١٥٥.

(٢) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ص ١٦٠ - ١٦١.

(٣)لونكريك، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٥٥.

(٤) وكان الملك عبدالله قد أرسل رسالة إلى الرئيس شكري القوتلي في ١٤ آب ١٩٤٧ يدعوه فيها إلى الوحدة والإتحاد.

(٥) نجيب الأرمنازي، عشر سنوات في الدبلوماسية في صميم الأحداث العربية والدولية، الجزء الأول، بيروت ١٩٦٣، ص ١٢٨.

(٦) Bernard Lewis, The Middle East and West, London 1964, P. 126.

غير ان فشل الدول العربية في الحيلولة دون قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ وفّر مناخاً أكثر ملاءمة لإحياء مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري. وقد ساعد على ذلك الأوضاع غير المستقرة والانقسام الداخلي في الحركة الوطنية السورية من جهة، وقيام الكيان الصهيوني وتهديده المستمر لسلامة الأراضي السورية، من جهة أخرى[1]. ويؤكّد طه الهاشمي، الذي عمل مستشاراً عسكرياً للرئيس السوري شكري القوتلي، أن تجدّد الدعوة للاتحاد هذه المرة جاء من السوريين[2]. فقد قدّم حزب الشعب السوري[3] في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨ مذكرة إلى الرئيس شكري القوتلي جاء فيها إن سوريا أصبحت في وضع يتعذر معه دفع الخطر الصهيوني، وانه آن الأوان لبذل المساعي فوراً لإنشاء اتحاد عربي يضم سوريا إلى غيرها من البلاد العربية[4]. وطرح عادل العظمة اقتراحاً بهذا الخصوص على حكومة جميل مردم في آخر عهد الرئيس القوتلي[5].

كان رد القوتلي على تلك الحركات أنّه كلّف خالد العظم بتأليف وزارة جديدة قائلاً له: «إن العراق ومن ورائه البريطانيين يطمعون في بلادنا ويسعون إلى إقامة عرش لعبد الإله، والملك عبدالله لا يزال يحيك المؤامرات ليضع نفسه على عرش الأمويين، لذا سأبقى أدافع عن استقلال البلاد ولو بقيت بمفردي»[6]. ولكن القوتلي بالرغم من موقفه هذا، لم يمانع في الدخول بأي مشروع للتعاون مع العراق والأقطار العربية، لمواجهة خطر التحدي الصهيوني. فقد أبلغ عبد الجليل الراوي مبعوث رئيس الوزراء العراقي مزاحم الباجة جي إليه (أبلغه أنه مستعد أن يجتمع بالوصي في أي مكان يرغب للعمل سوياً في سبيل تعاون الجيشين والبلدين

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٦٠٨.

(٢) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٣) حول اتجاهات حزب الشعب وارتباطه مع العراق ينظر: باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاحة، بيروت ١٩٨٠، ص ص ٤٩ ـ ٥١.

(٤) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٥) خالد الخيرو، المصدر الساق، ص ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٦) خالد العظم، مذكرات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٣، ص ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩. كان القوتلي في تلك المرحلة مقرباً للسعوديين، فموقفه هذا يعكس المعارضة السعودية لأي توسع لنفوذ الهاشميين الذين يعدهم أعداءه الألداء. للتفاصيل ينظر: يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١ ـ ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ١٧١.

ليكون ذلك نواة لتعاون عربي كبير يقف في وجه «إسرائيل»»[1].

أدت الظروف السياسية الداخلية في سوريا في ربيع عام ١٩٤٩ إلى إنعاش آمال الوصي بتحقيق وحدة سورية ـ عراقية، فقد أعلن قائد الانقلاب العسكري في دمشق حسني الزعيم[2] في مستهل حكمه عن «ترحيبه بمشروع الهلال الخصيب، وبأي مشروع آخر يوحّد العرب بشرط أن لا يقيّد سوريا»[3]. وأيدت الحكومة العراقية الانقلاب، وأشارت وثيقة عراقية إلى ما نشرته الصحف الروسية من أن «الوصي أيد الانقلاب المذكور، وأحاط قادته علماً باستعداد بغداد لتقديم الدعم والمساعدة للنظام الجديد في دمشق، وذلك من خلال رسالة شخصية بعث بها إلى حسني الزعيم في الأول من نيسان ١٩٤٩ قام بنقلها وزير العراق المفوض في بيروت جمال بابان»[4].

حمّل حسني الزعيم المبعوث العراقي تحياته إلى الوصي ورئيس الوزراء نوري السعيد، معرباً لهما عن شكره بالتهنئة التي قدّمها العراق إلى سوريا في عهدها الجديد[5]. ويذكر باتريك سيل أن جمال بابان بعث بتقرير إلى بغداد ذكر فيه «أنه اجتمع بحاكم دمشق الجديد ونقل إليه استعداد العراق لمده بالمعونة التي قد تعوزه، وأنه سأل الزعيم هل يعتزم إقامة نظام ملكي أو جمهوري، لأنّ ذلك أمر بالغ الأهمية للوصي ولكنه لم يحصل على جواب قاطع ملزم»[6]، الأمر الذي أشار

(١) وزارة الدفاع، «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، الجزء الأول، بغداد ١٩٥٨، ص ١٩٦.

(٢) قاد رئيس أركان الجيش السوري الزعيم (العميد) حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ انقلاباً عسكرياً ونجح في السيطرة على مقاليد الأمور دون مقاومة، وقام على الأثر بحل البرلمان وأصدر بياناً بإسم (القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة) قرّر فيه الاحتفاظ بصلاحيات رئيس الدولة كافة. للمزيد عن تفاصيل الانقلاب وأهم ما رافقه من تطورات داخلية وخارجية ينظر: نذير فنصة، أيام حسني الزعيم، ١٣٧ يوماً هزّت سوريا، بيروت ١٩٨٢.

(٣) «الأخبار»، العدد ٢٥١، ٨ نيسان ١٩٤٩.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٦٥٠/ ٣١١، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي، سري، الرقم ١٣٦٦/ ١٣٦٦/ ٨/ ٦٤٩٣ في ١١ نيسان، حول موضوع الصحف الروسية والانقلاب العسكري في سوريا، وثيقة رقم ١٠٠، ص ١٢٩.

(٥) عباس غضبان داود، العراق وسوريا. دراسة تأريخية لمواقف العراق من تطور الأحداث السياسية في سوريا ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ٢٣.

(٦) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ٧٣.

إليه السفير البريطاني في بغداد هنري ماك H. Mack في تقريره السنوي لعام ١٩٤٩ بقوله: «أرسل جمال بابان إلى سوريا بقصد التعرف على الوضع. وقد عاد بتقرير غير مشجع عن الزعيم ذاته، وعن فرص إقامة الاتحاد من خلاله»(١). ويبدو أن العراق أراد تحقيق مشروع الاتحاد مع سوريا بعد مبادرة الأخيرة إلى الإعلان عن رغبتها الصريحة في الإتحاد معه(٢). بينما أراد حسني الزعيم أن يرتبط مع العراق بمعاهدة عسكرية دفاعية تجعله أكثر قدرة على مواجهة (إسرائيل)، فأرسل إلى بغداد مبعوثين للتفاوض من أجل ذلك(٣). غير أن استجابة بغداد كانت بطيئة وانتهت بالفشل، وتحوّل الزعيم إلى معاداة العراق والتعاون مع السعودية ومصر(٤).

وقد يكون موقف حسني الزعيم هذا هو الذي دفع الحكومة العراقية إلى التفكير بتحقيق الاتحاد مع سوريا من خلال الاستعانة بالجيش العراقي(٥). فقد ذكر رئيس أركان الجيش الفريق صالح صائب الجبوري، في مذكراته أنه حضر اجتماعاً في البلاط منتصف شهر أيار ١٩٤٩ ضمّ الوصي ورئيس الوزراء نوري السعيد ووزيري الدفاع والخارجية شاكر الوادي وفاضل الجمالي، ورئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان، وقد جرى البحث عن «الزوم احتلال سوريا بالنظر للأوضاع السائدة فيها، ومطالبة الأحزاب وبعض الشخصيات السورية القيام بذلك». ويضيف الجبوري أنه فوجئ بالأمر، وأوضح للمجتمعين أن عواقب وخيمة سترتب على إتخاذ خطوة مثل هذه، لعل في مقدمتها تدخل تركيا عسكرياً، والقضاء على فكرة الوحدة لما سيتركه الصدام العسكري بين القطرين من أثر في الشعب

---

(١) P.R.O., F.O., 371-82403& Confidential, Iraq: Annual review for 1949, Sir H. Mack, Baghdad, to Mr. Eden, No. 2. 4th. January 1950.

(٢) Richard Frye, Op. Cit., PP. 157-158.

(٣) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٦٥/٣١١، كتاب وزارة الخارجية، الدائرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي، سري، الرقم ع/ ١٤٠٠/ ١٣٦٦/ ٨/ ٦٧١٩ في ١٣ نيسان ١٩٤٩، وثيقة رقم ٩٣، ص ١١٨، المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية، الدائرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي، سري، الرقم ع/ ١٣٦٦/ ١٣٦٦/ ٨/ ٧٦٩٧ في ٢٥ نيسان ١٩٤٩، وثيقة رقم ٧٨، ص ٩٤.

(٥) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ١٤٥، انتصار زيدان الجنابي، موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٣٨.

السوري، مما دفع المجتمعين إلى التخلي عن الفكرة[١].

في الرابع عشر من آب ١٩٤٩ تمكّن اللواء سامي الحناوي من تقويض حكم حسني الزعيم بعد أن قاد بنجاح الانقلاب الثاني في سوريا[٢]. وما أن تمَّ الانقلاب حتى قيل أن العراق هو الذي دبره[٣]. وقد هيأ الانقلاب المذكور فرصة أخرى للعراق لاستئناف المفاوضات الوحدوية مع سوريا[٤]، لاسيما أن قائد الانقلاب سامي الحناوي كان من الداعين إلى فكرة الاتحاد[٥]، وكذلك رئيس الوزراء الجديد هاشم الأتاسي الذي عهد إلى حزب الشعب المؤيد لاتجاه الوحدة مع العراق بأهم مناصب وزارته المؤقتة[٦]، الأمر الذي عزز الآمال لدى الوصي وبعض ساسة العراق بإنتقال فكرة الاتحاد إلى حيز التطبيق[٧].

ولغرض إجراء المزيد من المشاورات مع المسؤولين السوريين بشأن موضوع الاتحاد، وصل دمشق موفد الحكومة العراقية وزير الخارجية فاضل الجمالي، الذي بعث بمذكرة إلى الوصي في الثامن عشر من آب ١٩٤٩ جاء فيها: «إنَّه قد زال كابوس عن سوريا، وإنه كان يتمنى وجوده في دمشق للإشراف على تخطيط السياسة الواجب اتباعها في سوريا». وذكر الجمالي أنَّ سوريا مقبلة على انتخابات

---

(١) مذكرات الفريق الأول الركن المتقاعد صالح صائب الجبوري، «القادسية»، العدد ٣٣١٢، ١٣ تموز ١٩٩٠.

(٢) Richard Frye, Op. Cit., P. 160.

(٣) Paul Hammond and Alxander Sidney, Political Dynamics in the Middle East, London 1972, P. 249.

محمد رشيد عبود الراوي، التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ١١٥.

(٤) طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨ «حياته ودوره السياسي»، الجزء الثاني، بغداد ١٩٩٠، ص ٤٢١.

(٥) جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ١٠٦، ذكر الحسيني أن الحناوي قام بزيارة قصيرة إلى بغداد استغرقت يوماً واحداً، تمَّ على أثرها إيفاد رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان إلى دمشق لتقييم الوضع العام هناك وبيان مدى استعداد الحكومة السورية لقيام الاتحاد. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٨٥.

(٦) عُيّن ناظم القدسي وزيراً للخارجية ورشدي الكيخيا للداخلية وفيضي الأتاسي للاقتصاد الوطني وفتح الله أسيون وزيراً للدولة.

(٧) عباس غضبان داود، المصدر السابق، ص ص ٤٩ ـ ٥٠، غانم محمد صالح، النظام السياسي في العراق، ص ٢٢٨.

المجلس التأسيسي، ومن المهم اتصال ساسة العراق بصورة هادئة وغير رسمية مع الساسة السوريين الذين سيتكون منهم المجلس التأسيسي للاتفاق على وضع دستور لسوريا يحقق أهداف القطرين، يرافق ذلك إجراءات دستورية في العراق»[1].

وعلى أثر ذلك وصل وفد سوري برئاسة هاشم الأتاسي[2] للعراق، وأجرى مباحثات سرية مع المسؤولين العراقيين[3]، دون الالتزام بشيء باعتبار إن هذه المباحثات تمهيدية تهدف إلى وضع أسس الوحدة المقبلة، التي ستكون رهناً بموافقة مجلس النواب السوري الجديد[4]. وعندما غادر الوصي لندن[5] في الخامس من تشرين الأول ١٩٤٩ عائداً إلى بغداد، توقف في مطار دمشق، حيث استقبل بحفاوة من أركان النظام سامي الحناوي ورئيس الوزراء هاشم الأتاسي والوزراء، ورئيس مجلس النواب فارس الخوري، ورئيس الحزب الوطني صبري العسلي. أجرى الوصي مفاوضات مع هاشم الأتاسي والحناوي داخل استراحة المطار وقدّم له صبري العسلي بياناً عن السياسة الجديدة للحزب الوطني المؤيدة لاتجاه الوحدة مع العراق. ولم يدل الوصي، خلال هذه الزيارة، بأي تصريح رسمي لكن الاعتقاد السائد هو أن القصد منها كان اختبار الرأي العام السوري في موضوع الوحدة[6]. أما الأحزاب والقوى السياسي في سوريا والعراق فقد فسّرت الزيارة على أنها خطوة واضحة نحو توحيد البلدين[7]. وفي تعليق له على ذلك

---

(١) ينظر نص مذكرة فاضل الجمالي إلى الوصي في: وزارة الدفاع، «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، الجزء الثالث، بغداد ١٩٥٩، ص ١١١٧.

(٢) ضم في عضويته وزراء الخارجية ناظم القدسي والمالية خالد العظم والزراعة أكرم الحوراني والدولة عادل العظمة.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٨١٤، مسودة المباحثات بين الحكومة العراقية والسورية حول الوحدة في ٢٧ أيلول ١٩٤٩، وثيقة رقم ٢، ص ٩.

(٤) للتفاصيل ينظر: جهاد مجيد محيي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١ - ١٩٥٨، بغداد ١٩٨٠، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٤؛

Richard Frye, Op. Cit., P. 161.

(٥) غادر الوصي بغداد في ٩ تموز ١٩٤٩ متوجهاً إلى لندن للتمتع بإجازته الصيفية، فتولى عمه الأمير زيد مهام الوصاية طيلة تغيبه عن البلاد. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٠٧.

(٦) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١٠، جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، مطبعة بلا ١٩٦٩، ص ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٧) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢١١.

يقول ناظم القدسي: «لقد آمن الوصي بشدة بسياسة المظاهر، فاعتقد أن بإمكانه أن يجمع السوريين بمجرد ظهوره في وسطهم»[١].

ومع إقتراب موعد الانتخابات النيابية السورية[٢]، طغت مناقشة سبل الاتحاد مع سوريا على بقية القضايا المطروحة على البلاط. فقد قرّر الوصي دعم تلك الانتخابات من أجل المجيء بمجلس نيابي يؤيد الاتحاد مع العراق، الغرض الذي من أجله وصل إلى دمشق وفد شعبي برئاسة العين عبد المهدي المنتفكي، وعضوية بعض النواب من مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية. ويذكر عضو الوفد جميل الأورفلي، أن الوفد اتصل بالأحزاب السياسية وكبار رجال السياسة في سوريا، فوجد في تلك الأوساط تأييداً واضحاً لاتجاه الوحدة مع العراق، مما ولد قناعة لدى الوفد بأن نتائج الانتخابات ستكون مضمونة لتعزيز هذا الاتجاه. ويضيف الأورفلي أنه عاد إلى بغداد وأطلع الوصي على تفاصيل الأمور، فكان متفائلاً بالنتائج[٣].

عززت نتائج الانتخابات السورية[٤] آمال الوصي بتحقيق الاتحاد. وأرسل حزب الاستقلال وفداً إلى دمشق بحث مع المسؤولين السوريين شكل الاتحاد المقرر إقامته[٥]. وتتفق المصادر على أن العراق أراد تحقيق الوحدة خلال هذه المرحلة في ظل عرش واحد، لذلك تركزت جهوده التفاوضية مع الجانب السوري على تنفيذ تعليمات الوصي الخاصة بالعرش الواحد، لكن السوريين أرادوا وحدة الشعبين وقيام برلمان موحد، وأن تكون شؤون الدفاع والخارجية والاقتصاد تحت إشراف حكومة الاتحاد، فتمّ الاتفاق على ذلك[٦]. غير أن وجود نوري السعيد على رأس الوزارة كان عقبة في طريق الوحدة في نظر السوريين، الذين طالبوا بإزاحته وتأليف وزارة حيادية تكون أكثر قبولاً لدى القوى السياسية في سوريا.

---

(١) مقتبس في: باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٢) تمّ تحديد منتصف تشرين الثاني ١٩٤٩ موعداً لها.

(٣) للتفاصيل ينظر: جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤) أسفرت انتخابات المجلس التأسيسي السوري عن فوز حزب الشعب بالأغلبية، وانتخب رشدي الكيخيا رئيساً للمجلس، وهاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، ينظر:

Richard Frye, Op. Cit., P. 162.

(٥) د. عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٦) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١٤؛

Richard Frye, Op. Cit., P. 162.

ويذكر باتريك سيل نقلاً عن حسين جميل أن ناظم القدسي قدّم في أوائل تشرين الثاني ١٩٤٩ اقتراحاً إلى الوصي مفاده «إن من الحكمة، لكي تخرج خطط وحدتهم إلى طور النضج استبدال شخصية مقبولة مثل علي جودة الأيوبي أو جميل المدفعي بنوري السعيد»[١].

حمل الوصي الاقتراح السوري على محمل الجد، فكلّف علي جودة الأيوبي في العاشر من كانون الأول ١٩٤٩ بتشكيل وزارته الثانية[٢]، اعتقاداً منه أن الأيوبي سيكون أكثر انسجاماً مع السوريين وصولاً إلى إقامة الاتحاد[٣]. وخلال حفلة الاستيزار كان الموضوع الأول الذي تطرّق إليه الوصي هو الطلب من الأيوبي توجيه الدعوة إلى ناظم القدسي لزيارة بغداد[٤]، من أجل وضع اللمسات الأخيرة لمشروع الاتحاد، الذي أصبح حقيقة تنتظر الإعلان عنها لتولد على أرض الواقع غير أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن. فقد قاد العقيد أديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٤٩ انقلاباً جديداً نجح في تقويض نفوذ سامي الحناوي[٥]. وهكذا أجهض هذا الانقلاب مشروع الاتحاد، وخابت آمال الوصي الذي فَقَدَ بين ليلة وضحاها اهتمامه بوزارة الأيوبي التي أريد لها أن تعلن الاتحاد[٦].

في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٩ التقى الوزير العراقي المفوض في دمشق موسى الشابندر بالرئيس السوري هاشم الأتاسي، الذي شرح للوزير العراقي دوافع الانقلاب الأخير، ثم طلب منه إبلاغ الوصي والحكومة العراقية «بلزوم التمسك بالهدوء والسكوت في الوقت الحاضر، وضرورة إقناع السعوديين والمصريين بأهمية الوحدة بين سوريا والعراق، والتي ستكون في صالح العرب جميعاً»[٧]. وبالفعل سعى الأيوبي للتفاهم مع مصر، فأرسل نائبه ووزير خارجيته مزاحم الباجة جي بمعية وزير المعارف نجيب الراوي إلى القاهرة في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٥٠ للعمل على تنقية جو العلاقات بين مصر

---

(١) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١٧.
(٢) «صدى الأهالي» (جريدة)، العدد ٦٨، ١١ كانون الأول ١٩٤٩.
(٣) علي جودت الأيوبي، المصدر السابق، ص ٢٧٥.
(٤) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١٧.
(٥) «لواء الاستقلال»، العدد ٨٥٥، ٢٠ كانون الأول ١٩٤٩؛ سليم طه التكريتي، أسرار الانقلاب العسكري الأخير في سوريا، بغداد ١٩٤٩، ص ٥٩.
(٦) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١١٧ خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢١٤.
(٧) د. عدنان الباجة جي، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

والعراق. وقد تمكّن الباجة جي من أن يعقد مع الخارجية المصرية اتفاقاً سمي «باتفاق الكرام»، نص على تأجيل مسألة الاتحاد العراقي - السوري لمدة خمس سنوات(١). والملاحظ أن قرار عقد الاتفاق المذكور جاء مبادرة شخصية من جانب وزير الخارجية مزاحم الباجة جي، الذي أبرم الاتفاق في القاهرة وعاد إلى بغداد ليفاجئ الوصي بما تم. ويبدو أن الباجة جي أراد أن يضع الوصي أمام الأمر الواقع، لمعرفته سلفاً بعدم موافقته على الاتفاق فيما لو أطلعه عليه. فقد كان الباجة جي من دعاة التعاون مع مصر ومعارضاً توجهات الوصي تجاه سوريا، وكان على يقين أن الوصي يرفض مثل هذه الاتفاقيات لكونها تقضي على طموحه في سوريا(٢).

وفي ضوء هذه الوقائع اتخذ الوصي موقفاً آخر من وزارة الأيوبي، ووجد الفرصة سانحة للتخلص منها. فعلى أثر عودة الوفد العراقي من مصر في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٠ دعا الوصي إلى عقد اجتماع في قصر الرحاب مساء ذلك اليوم، حضره رئيس وأعضاء الوزارة، وبعض الساسة من رؤساء الأحزاب والوزارات السابقة، وجرى فيه البحث عن الاتفاق الذي عقده الباجة جي مع الخارجية المصرية(٣). ويذكر محمد مهدي كبة، الذي حضر الاجتماع، أن الوصي اعترض على خطوة الباجة جي حيث لم يكن مخولاً بعقد مثل هذا الإتفاق من الحكومة العراقية، فرد الباجة جي أنه خوّل معالجة مسألة سوء التفاهم بين البلدين وإزالة أسبابه، وقد عالجه طبقاً لاجتهاده(٤). وهنا سأله الوصي عن السبب في تحديد مدة الاتفاق بخمس سنوات، أجاب الباجة جي بأن وصايته تكون قد انتهت في ذلك الوقت، وبوسعه أن يتفرغ لقضية سوريا «فظهرت على الوصي إمارات الغضب وقال: إن مزاحم يتهمه بالسعي للوحدة مع سوريا تحقيقاً لمنافعه الخاصة، وأنكر ذلك بشدة مؤكّداً أنه لا يطمح في العرش السوري أو على أي عرش آخر»(٥). ثم غادر الاجتماع الذي انفض من غير نتيجة(٦).

---

(١) ينظر نص الاتفاق في: «الأخبار»، العدد ٢٧٦٦، ١٠ شباط ١٩٥٠، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٣) د. عدنان الباجة جي، المصدر السابق، ص ٣٩١.

(٤) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٥) د. عدنان الباجة جي، المصدر السابق، ص ٣٩١، خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٤١.

وبخصوص ما ذكره الوصي في الاجتماع من عدم وجود أية منافع شخصية له
العرش السوري، لنا أن نشير إلى بعض المصادر التي تعزز هذا الكلام وتجعل
أقرب إلى الحقيقة. فذكر أحد الباحثين نقلاً عن محمد صديق شنشل، أمين
سر العام لحزب الاستقلال، أن العراق أراد الاتحاد مع سوريا في ظل عرش
حد «برئاسة الملك فيصل الثاني لا الأمير عبد الإله»[1]. ومع أن الكثير من
صادر أجمعت على أن الوصي كان يسعى لإقامة عرش لنفسه في سوريا، يبقى
م محمد صديق شنشل شهادة لا يمكن الاستهانة بها كون صاحبها ممن لعبوا
اً مهماً في مباحثات الوحدة، وأطلع على أسرارها. وجاء في الأوراق الخاصة
ياسي الفلسطيني عوني عبد الهادي، أنّه قابل الملك عبدالله في عمان أواخر عام
١٩، في مهمة كلفته بها الحكومة السورية تدور حول فكرة الاتحاد العراقي ـ
وري، فسأله الملك كيف يفكرون بتنظيم هذا الاتحاد، فرد عوني عبد الهادي:
الفكرة ترمي إلى إيجاد دولة متحدة يرأسها الملك فيصل الثاني»[2]. ويعزز هذا
ي ما أورده الحسني من أن العراق أراد من سوريا «أن تقبل ملكية فيصل الثاني
نوضع الشروط والتفصيلات لقيام الاتحاد أو الوحدة بين البلدين»[3].

وكثيراً ما كان الوصي يفند المزاعم حول سعيه للاستحواذ على عرش دمشق
سه. وفي هذا الصدد دوّن الوزير عبد الكريم الأزري في مذكراته يقول: إنّه
ىر اجتماع قصر الرحاب، في أوائل عام ١٩٥٤، ضمَّ الملك فيصل الثاني
'مير عبد الإله وفاضل الجمالي، وقد تحدّث الأمير قائلاً: «إنه يريد أن يؤكّد أنه
سعى لجر مغنم لنفسه، كما يشيع بعض المغرضين بأنه يسعى لإيجاد عرش
ع عليه في سوريا، وإنّه سيكون أسعد خلق الله إذا ما توحّد القطران السوري
راقي تحت تاج الملك فيصل الثاني»[4].

ومهما يكن من أمر، فقد نظر الوصي إلى (إتفاق الكرام) على أنّه نصر ساحق
ياسة المصرية على حساب سياسة العراق الخارجية، إضافة إلى أنه تجاوز
ح لشخصه وصياً على العرش[5]، لذا أبلغ عمر نظمي، وزير الداخلية في

د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٧١.
عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، إعداد الدكتورة خيرية قاسمية، بيروت ١٩٧٤، ص ٧١.
عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٨٥.
عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٥٠١.
خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ١٩٢.

وزارة الأيوبي، أنه لا يوافق على الاتفاق المذكور، وأنه غير مرتاح لسياسة الوزارة في هذا الشأن[1]. وبناءً على هذا الخلاف فقد اضطرت الوزارة إلى الانسحاب من الحكم وتقديم إستقالتها في الأول من شباط ١٩٥٠[2].

وعلى أثر ذلك استدعى قادة حزب الاستقلال، محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي، وجرى البحث حول السبل الكفيلة بتحقيق الاتحاد العراقي ـ السوري، فأوضحوا بأن ذلك يتطلب تأليف وزارة قومية وطنية تحظى بثقة السوريين، وتعمل على إنجاز شروطهم من أجل الاتحاد، كما جرى البحث في أمر الوزارة المقبلة، فآثر قادة حزب الاستقلال إسنادها إلى توفيق السويدي[3]، الذي كلّفه الوصي في الخامس من شباط ١٩٥٠ بتأليف وزارته الثالثة[4]. ويتضح من مضمون الإرادة الملكية أن الوصي طالب توفيق السويدي ببذل الجهود من أجل تحسين العلاقات وروابط الأخوة مع جميع الدول العربية والحرص على كيان الجامعة العربية[5]، الأمر الذي أشار له توفيق السويدي في منهاج وزارته[6]، وحرص على تطبيقه. فقد سعى السويدي في سياسته الخارجية إلى استمالة سوريا وهيأت اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في آذار ١٩٥٠ الفرصة لرئيس الوزراء العراقي للاجتماع بأعضاء الوفد السوري، والتداول معهم في إمكانية تخطي العقبات التي تحول دون قيام الاتحاد بين البلدين، غير أن السوريين نظروا إلى خطوة توفيق السويدي محاولة استدراج جديدة لاحتواء سوريا ضمن المخططات الهاشمية، لهذا قابلوها بالتشكيك، وعدم المبالاة ومن ثم قضي عليها بالفشل[7].

---

(١) د. عدنان الباجة جي، المصدر السابق، ص ٣٩٢.

(٢) ينظر نص الاستقالة في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٣) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق. أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، بغداد ١٩٨٣، ص ١٦٠.

(٤) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٤٩٢.

(٥) ينظر نص الإرادة في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٤٥.

(٦) ينظر نص المنهاج في: «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩/ ١٩٥٠، الجلسة الرابعة في ١٦ شباط ١٩٥٠، بغداد ١٩٥٠، ص ص ٢١ ـ ٢٣.

(٧) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ص ٤٨٤ ـ ٤٩٠، خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢١٤.

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥١ نفّذ العقيد أديب الشيشكلي انقلابه الثاني الذي ترتب عليه استقالة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، واعتقال رئيس الوزراء معروف الدواليبي، وهما من المؤيدين لمساعي الاتحاد مع العراق[١]. وكان من الطبيعي أن يزيد الانقلاب الجديد في توتر العلاقات بين البلدين، لاسيما وان مجلس الوزراء العراقي برئاسة نوري السعيد[٢] قرّر عدم الاعتراف بشرعية هذا الانقلاب[٣]، الذي كرّس دكتاتورية الشيشكلي، وجعل الوصي يدرك صعوبة قيام دولة متحدة تضم العراق وسوريا في ظل ذلك النظام، وفي هذا الصدد يقول باتريك سيل: «راقب عبد الإله رسوخ نظام حكم الشيشكلي بقلق بالغ، فقد كان يحلم بالحصول عليه لنفسه يتمثل في عرش سوريا»[٤]. وهذا ما دفع بغداد إلى محاولة تبني وسائل غير القانونية أسلوباً بديلاً عن التفاوض مع دمشق من أجل تحقيق الاتحاد، بعد أن تولدت القناعة لدى الوصي ونوري السعيد ولدى بعض الساسة السوريين أنفسهم بأن الطريق الوحيد لضمان نجاح مشروع الاتحاد هو إسقاط نظام الحكم في سوريا من خلال الاستعانة بالجيش العراقي[٥] الموضوع الذي سنعود إلى تفاصيله في حينه.

وقبل أن نأتي على نهاية هذا الموضوع يستحق رأي أورده عبد الكريم الأزري في مذكراته التسجيل، مفاده: «أن الأمير عبد الإله عندما كان يتكلم عن

---

(١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢) في ٧ آب ١٩٥٠ غادر الوصي إلى لندن للإشراف على معالجة شقيقته الملكة عالية، فلحق به نوري السعيد بعد أيام، والظاهر أنهما أجريا مفاوضات مع الشركات البريطانية لتعديل اتفاقيات النفط، فاستقر الرأي على إقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة وتكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة لتأخذ على عاتقها المفاوضة لتعديل اتفاقيات النفط، فأبرق الوصي إلى نائبه الأمير زيد بقبول استقالة توفيق السويدي في حال تقديمها. وفي ١٢ أيلول ١٩٥٠ قدّم توفيق السويدي استقالة وزارته، وبعد مرور أربعة أيام عهد الأمير زيد وضمن الاتفاق مع الوصي إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة. ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٥٠٨، جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٦٦٨.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٦٤١، قرارات مجلس الوزراء في ٣ كانون الأول ١٩٥١، وثيقة رقم ٢، ص ٣.

(٤) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٥) ذكر الملك اللواء غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش العراقي في إفادته أمام المحكمة العسكرية الخاصة عام ١٩٥٨. ينظر: «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الأول، ص ٢٣١.

المشروع [الاتحاد مع سوريا] لم يكن قد فكّر فيه بعمق ولا في ملابساته وما ينطوي عليه من صعوبات ومشاكل. لقد كان تفكيره فيه سطحياً عاطفياً. والواقع أن الأمير عبد الإله لم يكن لديه لا الاستعداد ولا القابلية الفكرية، ولا الصبر ولا عمق التفكير الذي يستوجبه تحليل المشروع تحليلاً دقيقاً عميقاً واقعياً. على أنه إنصافاً للرجل لا بد من الإقرار بأنه كان دائماً من المندفعين للمشاريع الاتحادية»[1]. ولكن الفتور أصاب هذا الاندفاع عندما طرح الأردن مقترحاته لتحقيق الاتحاد مع العراق عام ١٩٥٠.

* موقف الوصي من مقترحات الملك عبدالله لتحقيق الاتحاد العراقي - الأردني عام ١٩٥٠:

راقب الملك عبدالله عن كثب تحركات العراق السياسية بعد عام ١٩٤٨ لتحقيق الوحدة مع سوريا، وبذل مساعي متعددة للحيلولة دونها. فعندما قرّر الوصي أن يزور دمشق في طريق عودته من لندن في الخامس من تشرين الأول ١٩٤٩، أبرق له الملك عبدالله ينذره بسوء العاقبة فيما إذا سار العراق للاتحاد مع سوريا دون أن يقيم وزناً لرأي الأردن[2]. ويذكر عوني عبد الهادي، أنه قابل الملك عبدالله في عمان في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٩، فوجده «يتدفق كالنهر في حديثه عن الاتحاد السوري - العراقي»، وأبدى عدم رضاه قائلاً: «إنّي لا أمكنهم من ذلك أبداً» ثم تساءل «لماذا لا يفكرون باتحاد معي»[3].

وخلال زيارته لبغداد في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٩، عقد الملك عبدالله اجتماعاً مع الوصي في قصر الزهور حضره كل من رئيس الوزراء علي جودة الأيوبي ونائبه مزاحم الباجة جي ورئيس مجلس الأعيان جميل المدفعي ورئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان. وقد تطرّق الملك في حديثه إلى مساعي العراق للاتحاد مع سوريا موضحاً أن ذلك يناقض اتفاقه مع الملك فيصل الأول الذي تعهّد له بالتنازل عن عرش سوريا مقابل تنازله عن عرش العراق، فردَّ عليه الباجة جي: «إن الاتفاق باطل ولا يجوز الأخذ به»[4].

---

(١) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٥٠٨.

(٢) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٣) عوني عبد الهادي، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٤) وزارة الدفاع، «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، الجزء الرابع، بغداد ١٩٥٩، ص ١٧٢٣.

وعلى أثر استلام أديب الشيشكلي لزمام الأمور في دمشق، منيت جهود العراق السياسية للاتحاد مع سوريا بالفشل. فوجد الملك عبدالله أن الفرصة مواتية للتحرك إزاء العراق وطرح مشروع اتحاد عراقي ـ أردني بديلاً للاتحاد العراقي ـ السوري[1]. وخلال زيارة صالح جبر، وزير الداخلية في وزارة السويدي الثالثة، إلى عمان في السابع عشر من أيار ١٩٥٠[2]، فاتحه الملك عبدالله بموضوع الاتحاد بين العراق والأردن، فلما عاد إلى بغداد أطلع الوصي على ذلك[3]. ولم يكتف الملك عبدالله بذلك بل أرسل وزير بلاطه سمير الرفاعي إلى بغداد في الثاني من حزيران ١٩٥٠، ليعرض على الوصي مشروعاً يتضمن الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد المقترح[4]. وعندما غادر الوصي إلى عمان في السادس والعشرين من حزيران ١٩٥٠ بهدف تسوية الخلاف بين الجامعة العربية والأردن، انتهز الملك عبدالله تلك الزيارة وطرح على الوصي موضوع الاتحاد بين البلدين مجدداً، وتمّ التوصل إلى وضع مسودة مشروع بهذا الخصوص حملها صالح جبر إلى بغداد في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٥٠[5].

أهملت بغداد المشروع الأردني ولم تحدد موقفها منه، ويبدو أن السبب يكمن في عدم موافقة الوصي عليه لأنه جاء تكراراً للمشروع الأردني عام ١٩٤٦ الذي رفضه في حينه[6]، فضلاً عن إدراكه لنوايا عمه الملك عبدالله التوسعية.

---

(١) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، بغداد ١٩٧٨، ص ٤٦٦.

(٢) ذكر الحسني إن تلك الزيارة كانت بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٥٠. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ١٧٧.

(٣) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) غانم محمد صالح، النظام السياسي في العراق، ص ٢٤٨. وكان من أبرز تلك الأسس قيام اتحاد بين المملكتين العراقية والأردنية، وتشكيل مجلس اتحاد أعلى، وتوحيد السياسة الخارجية للبلدين، وتنسيق القوى العسكرية في المملكتين، فضلاً عن تمتع طرفي الأسرة الهاشمية بنفس الحقوق في البلدين، بحيث إذا توفي الملك بدون وريث فيكون وريث العرش الشخص اللائق من ذرية الحسين بن علي. للتفاصيل ينظر نص مقترحات الملك عبدالله في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٥) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٣٧. وكان الوصي قد عاد إلى بغداد يوم ٢٧ حزيران ١٩٥٠.

(٦) أشرنا إلى ذلك في موضوع المعاهدة العراقية ـ الأردنية عام ١٩٤٧.

وعلى الرغم من ذلك، واصل الملك عبدالله جهوده لإقناع الوصي بقبول الاتحاد، فزار العراق في أواخر صيف ١٩٥٠، لتفقد صحة الملكة عالية، وعلى هامش هذه الزيارة انفرد بتوفيق السويدي، وكان يومئذ خارج الحكم[١]، وطلب منه بذل الجهود لإقناع الوصي ورئيس الوزراء نوري السعيد بأهمية إقامة الاتحاد العراقي ـ الأردني، ومما قاله الملك لتوفيق السويدي: «أريدك أن تقنعهم بهذا الشيء... لقد حدّثت الوصي مرتين في هذا الموضوع كان يتمسّك بالصمت ثم يتنقل ويحاول أن ينقلني معه إلى موضوع آخر»[٢]. فقابل توفيق السويدي الوصي ونقل له رغبة الملك عبدالله تلك فوجده غير متحمس للمشروع[٣].

وعلى أثر مرض الأمير طلال[٤]، ولي عهد الأردن، أبرق الملك عبدالله إلى الوصي يدعوه لمقابلته في أنقرة في السابع عشر من أيار ١٩٥١، حيث صارحه بحالة الأمير طلال الصحية، وإنه يريد أن يحتاط للأمر من خلال إقامة الاتحاد مع العراق، وتعيين الملك فيصل الثاني وريثاً للعرش، وعلى أثر هذا الطرح الجديد من الملك عبدالله. أوعز الوصي في السادس من تموز ١٩٥١ إلى الحكومة العراقية بدراسة المشروع الأردني وتحديد موقفها منه[٥].

جاء الرد العراقي بشكل مشروع يختلف عن المشروع الأردني في بعض تفصيلاته وبنوده، حيث دعا إلى توحيد التاجين الأردني والعراقي بعد أن يعلن الملك عبدالله قراره بجعل الملك فيصل الثاني ولياً لعهد الأردن تمهيداً لجعله ملك العراق والأردن في المستقبل، وأن تتخذ الإجراءات الدستورية لتأمين ذلك. وفي حالة وفاة ملك العراق والأردن بدون وارث، فيعمل بحكم المادة العشرون من القانون الأساسي العراقي. كما أكّد المشروع العراقي على ضرورة احتفاظ المملكتين بكيانهما الداخلي لمدة لا تزيد على الخمس سنوات، تجرى خلالها مفاوضات لتحقيق الاتحاد المطلوب[٦].

---

(١) يبدو أن زيارة الملك عبدالله هذه جاءت بعد منتصف أيلول ١٩٥٠، تاريخ إقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة، وقبل ٢١ كانون الأول ١٩٥٠، تاريخ وفاة الملكة عالية.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤) أصيب الأمير طلال بمرض عصبي نقل على أثره إلى إحدى المصحات العقلية في سويسرا.

(٥) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٦) ينظر نص المشروع العراقي في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٢٣٣.

إنَّ ما تقدّم يوضح لنا ان المشروع العراقي اتسم بطابع التحفظ، وذلك بغياب حسن النية بين طرفي الأسرة الهاشمية، مما دفع الوصي إلى التأكيد على هيمنة الفرع الهاشمي العراقي على الحكم. وليس من شك أن وفاة ملك العراق والأردن بدون وارث سيوفر للوصي، في ظل المشروع العراقي، فرصة ثمينة لتولي العرش الهاشمي في العراق والأردن، وفقاً لمنطوق المادة العشرون من القانون الأساسي العراقي التي تحصر ولاية العهد بالأمير عبد الإله دون غيره. ومن الطبيعي إن مثل هذا المشروع الذي يحرم الفرع الهاشمي الأردني من الحكم سيلقى معارضة من البيت المالك في الأردن[1].

في العشرين من تموز ١٩٥١ تمَّ اغتيال الملك عبدالله[2]، وكان الوصي يومذاك في لندن[3]، فتوجّه على الفور إلى عمان لحضور مراسم تشييع جثمان الملك الراحل، لكنه لم يلبث فيها طويلاً فعاد إلى لندن[4]، ولما سُئل الوصي عن أسباب عودته السريعة أجاب: «إنَّهم لم يحتملوني في عمان، وكانوا ينظرون إليّ كما لو كنت منافساً للطامعين في العرش[5]. لذلك فضّلت ترك عمان والتخلّص من هذا الجو الخانق»[6].

(١) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٢) في ٢٠ تموز وبينما كان الملك عبدالله في طريقه إلى دخول بوابة المسجد الأقصى أطلق عليه رجل النار فأرداه قتيلاً في الحال وانتحر بدوره. وقد أعلنت الحكومة الأردنية أن الحدث نتيجة مؤامرة قامت بها (جمعية الجهاد المقدس) وأجرت تحقيقاً ومحاكمة، فحكم على أربعة متهمين بالإعدام نفذ باثنين منهم أحدهم الدكتور موسى الحسيني ابن عم المفتي محمد أمين الحسيني.

(٣) غادر الوصي إلى لندن في ١٦ تموز ١٩٥١ للاطمئنان على صحة الملك فيصل الثاني، والتمتع بإجازته الصيفية؛ «الاتحاد الدستوري» (جريدة)، العدد ٣٨٥، ١٧ تموز ١٩٥١.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٣٤. ذكر صاحب المذكرات أن الوصي كان في باريس عند وفاة الملك عبدالله. ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٤. والصحيح ما ذهبنا إليه.

(٥) ذكر علي أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني الأسبق، في شهادته أمام المحكمة العسكرية الخاصة، أن الأمير عبد الإله بعد حضوره إلى عمان للتعزية بوفاة عمه، بدأ اتصالاته علناً مع بعض المسؤولين الأردنيين ليجعل من نفسه وصياً على العرش تمهيداً ليكون ملكاً على الأردن، بالإضافة إلى وصايته على عرش العراق. تنظر: «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الأول، ص ٢٣٨.

(٦) خليل كنة، المصدر السابق، ص ص ١٣٠ - ١٣١.

على إثر إغتيال الملك عبدالله تمَّ تعيين الأمير نايف وصياً على العرش[1]، وقد أظهر العراق تأييداً للأمير نايف لتوافق وجهات النظر بينهما من أجل قيام الاتحاد العراقي ـ الأردني[2]. ويمكن القول إنَّ الوصي أظهر، بعد رحيل الملك عبدالله، ميلاً واضحاً لإقامة الاتحاد مع الأردن، ويبدو أن هناك عوامل عديدة دفعت الوصي إلى تبني هذا الموقف الجديد من الأردن. فرحيل الملك عبدالله أدى إلى ضعف مركز الأردن، وحرَّك المطامع الصهيونية لضم الأردن إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبتأثير من ذلك ناشدت القوى السياسية في العراق الجهات العليا تكثيف الجهود من أجل توحيد القطرين الهاشميين قبل أن يفلت الأمر من أيدي العرب[3]. ولا يستبعد أن يكون الوصي قد تأثر بهذه الدعوة، فضلاً عن تعاطف بعض الشخصيات السياسية الأردنية مع العراق ومطالبته بضرورة العمل على توحيد البلدين قبل فوات الأوان[4].

على هذا الأساس حاول الوصي، أثناء وجوده في لندن، أن يحصل على التأييد البريطاني لأية خطوة وحدوية قد يقدم عليها مع الأردن[5]. إلاَّ أن بريطانيا لم تتجاوب مع رغبته، ويكمن الدافع في خشيتها من قيام كيان عربي كبير على تماس مع حدود الكيان الصهيوني[6]. ونتيجة لذلك اتجه الوصي صوب الأردن ذاتها، وقد أسفرت حصيلة المباحثات التي أجراها مع بعض المسؤولين الأردنيين، عن حصول اتفاق على أن يؤلف العراق لجنة للترويج لمشروع ضم الأردن إلى العراق تحت وصاية الأمير عبد الإله[7]. ولتحقيق هذا الهدف أرسلت الحكومة العراقية وفداً إلى عمان برئاسة الدكتور محمد حسن سلمان[8]، وزوّدته بالأموال

(١) وذلك لغياب شقيقه الأكبر ولي العهد الأمير طلال الذي كان يعالج في سويسرا.
(٢) عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية في الأردن، ص ص ٨٩، ٩٣.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٢٣١؛ محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، بيروت ١٩٥٧، ص ٢٨١.
(٤) من هذه الشخصيات توفيق أبو الهدى رئيس الوزارة القائمة في الأردن في عهد الوصي الأمير نايف، وسليمان طوقان وزير الدفاع وسعيد المفتي وزير الداخلية في نفس الوزارة. تنظر: «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الرابع، ص ص ٤٠٦ ـ ٤٠٩.
(٥) خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٣١.
(٦) يشير الروسان إلى الدافع فيقول إنه رغبة بريطانيا في «إبقاء الأردن قاعدة لها أو مملكة لكلوب». ينظر: د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٤١.
(٧) خالد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٢٨.
(٨) ضمَّ في عضويته كلاً من جابر عمر، الدكتور سليم النعيمي، أكرم زعيتر وعبد الجليل الراوي.

اللازمة، وقد أجرى الوفد اتصالات مع رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، ووزيري الدفاع والداخلية سليمان طوقان وسعيد المفتي وبعض نواب الضفتين، وتمّ الاتفاق على أن يمول العراق الانتخابات النيابية في الأردن من أجل المجيء بمجلس نيابي يؤيد الاتحاد مع العراق(١).

وقد أشارت البرقية التي بعثها رئيس الوفد محمد حسن سلمان إلى الخارجية العراقية في الثالث والعشرين من آب ١٩٥١، إلى أن الشعب الأردني مؤيد للمشروع لاسيما الشباب القومي، بينما المعارضون له فئة من الموظفين والمسالمين (لإسرائيل) وبعض الدول العربية، وإن التفاهم مع المؤيدين أو مع العائلة المالكة هو الضمان الوحيد لنجاح المشروع(٢). وبالرغم من ذلك، فإن نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في التاسع والعشرين من الشهر نفسه(٣)، أسفرت عن فوز العناصر المعادية للاتحاد نتيجة تزوير الانتخابات من قبل البريطانيين(٤). وفي الثامن عشر من أيلول ١٩٥١، نفى رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، بتفويض من الملك طلال(٥)، أية محاولة من جانب الأردن للوحدة مع العراق، مؤكداً أن عمان لا ترغب في ذلك(٦). كما أعلن أبو الهدى أمام مجلس النواب الأردني أنّه رغم إجراء بعض المباحثات حول موضوع الاتحاد في عهد الملك عبدالله فإنّه كان على الوصي ورئيس الوزراء نوري السعيد أن يدركا «بأن الوضع قد تغيّر وأن الأمر يتوقف على ما يراه الأردن متفقاً مع مصالحه وغاياته، وان أمر الاتحاد قد أجل في الوقت الحاضر»(٧).

---

(١) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الرابع، ص ص ١٤١٦ - ١٤١٧ هزاع المجالي، مذكراتي، عمان ١٩٦٠، ص ١١١. ينظر كذلك:

S. Yinam, «Iraq Politics 1948-1952», Middle Eastern Affairs, Vol. 3. December 1952, P. 357.

(٢) ينظر نص البرقية في: «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الرابع، ص ١٦٤٥.

(٣) «فلسطين» (جريدة)، العدد ٤٣٦ - ٧٩٤١، ٣٠ آب ١٩٥١.

(٤) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٥) توج الأمير طلال ملكاً دستورياً على الأردن في ٥ أيلول ١٩٥١.

(٦) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ١٨٠؛

Tudge Sparrow, Modern Jordan, London 1961, P. 23.

(٧) خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٠ - ١٩٦٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٦١.

ويمكن القول إن هذا التغير في السياسة الأردنية على عهد الملك طلال حدَّ إلى درجة كبيرة من مساعي الوصي لوحدة الأردن والعراق، فقد أكّد توفيق أبو الهدى أمام مجلس النواب الأردني «أن الوصي أيّد بكل رغبة في أن يظل الأردن محتفظاً بما يراه لنفسه وفي مصلحته، ولم تجر الجهات العراقية الرسمية أية اتصالات أو محادثات غير أن بعض الأشخاص غير الرسميين من العراق وغير العراق هم الذين أثاروا الأقاويل والإشاعات التي كانت تظهر بين الحين والآخر»[1]. فعندما انتشرت الأنباء الكثيرة حول مرض الملك طلال[2]، قام الوصي في الثالث من حزيران ١٩٥٢ بزيارة إلى عمان استغرقت يوماً واحداً، صحبه فيها وزير الدولة مصطفى العمري[3]. وعلى أثر هذه الزيارة انتشرت شائعات حول إقدام العراق على تغيير الوضع السياسي في الأردن، الأمر الذي دفع وزير العراق المفوض في عمان نجيب الراوي، إلى تكذيب تلك الأقاويل بتصريح أدلى به إلى مندوب جريدة (المصري) جاء فيه: إن الأغراض التي من أجلها حضر الوصي إلى عمان هي الاطمئنان على سيدات الأسرة الهاشمية باعتباره عميداً لهذه الأسرة، وللوقوف على حقيقة حالة ابن عمه الملك طلال، وما أذيع غير ذلك من إشاعات فليس لها أساس من الصحة[4].

وفي التاسع عشر من حزيران ١٩٥٢ غادر العراق رئيس الوزراء نوري السعيد قاصداً أوروبا[5]. فنشرت جريدة (المصري) تصريحاً لمصدر أردني مسؤول جاء فيه: إن نوري السعيد وصل إلى سويسرا موفداً من الوصي ليحاول إقناع الملك طلال والملكة زين، حيث كان الملك يعالج هناك، بتأليف مجلس وصاية ينوب عنه في إدارة شؤون الأردن، على أن يرأس المجلس الأمير زيد بن الحسين[6].

---

(١) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٢) لم تكن قضية مرض الملك طلال إلا حجة مقبولة تمسكت بها بريطانيا وتوفيق أبو الهدى من أجل خلع الملك عن العرش بعد أن اصطدمت سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي بمصالح الهيمنة البريطانية. للتفاصيل ينظر: عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية في الأردن، ص ص ١٠١ ـ ١١٠.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٢٤٥.

(٤) «جريدة المصري»، نقلاً عن: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٨٠٦، موقف العراق من جلالة الملك طلال، وثيقة رقم ٦٤، ص ١٢٨.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٢٤٥.

(٦) «جريدة المصري»، نقلاً عن: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٨٠٦، مصدر أردني مسؤول يتحدث إلى جريدة المصري، وثيقة رقم ٦٥، ص ١٢٩.

غير أن نوري السعيد كذّب الخبر، وأكّد لكل مَن قابله في سويسرا إن زيارته شخصية لغرض الاستجمام والراحة، وفنّد الشائعات حول المطامع العراقية في العرش الأردني قائلاً: «إن العراق ليست له أية مطامع في شرق الأردن أو في عرشها. وأن مروجي هذه الشائعات إنّما يبغون تحقيق مصالحهم الشخصية والصيد في الماء العكر»[1]. واستناداً إلى أقوال المسؤول الأردني، الآنف الذكر، ذكرت جريدة (المصري) أن الوصي لم يكتف بإرسال نوري السعيد إلى سويسرا لمقابلة الملك طلال، بل أرسل إلى رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى يدعوه للحضور إلى بغداد للتشاور فيما يجب عمله بمناسبة غياب الملك طلال عن الأردن، إلاّ أن رئيس الوزراء الأردني اعتذر عن تلبية الدعوة لأنه لا يستطيع ترك عمان في تلك الظروف الدقيقة. وأضاف المسؤول الأردني، أن الوصي كرّر الدعوة إلى أبي الهدى للاجتماع به في المنطقة الحدودية، ولكن أبو الهدى اعتذر للمرة الثانية[2].

لم يطل الوقت بالملك طلال، فاعتلال صحته العقلية وتدهورها، دفع الأسرة الهاشمية إلى تفضيل تنازله عن العرش لولده الحسين[3]. وفي الحادي عشر من آب ١٩٥١ أعلن الحسين ملكاً على الأردن على أن يتولى الحكم مجلس وصاية[4] لحين بلوغ الملك السن القانونية في الثاني من أيار ١٩٥٣.

وعلى أثر تلك التطورات قام الوصي بزيارة إلى عمان التقى خلالها برئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، وأشار عليه بتعيين أحد الأمراء الهاشميين وصياً قائلاً: «حبذا لو تنسبون أحد الأمراء الهاشميين وصياً كالأمير زيد مثلاً». فردّ أبو الهدى إن الملكة زين وابنها الملك حسين وافقا على مجلس الوصاية وإننا «نخشى من تنسيب أحد الأمراء الهاشميين [من أنجال الشريف حسين] وصياً مما قد يسبب

(١) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٦٦، ص ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٦٥، ص ١٢٩.

(٣) نال الملك طلال خلال حكمه القصير شعبية واسعة في الأردن وخرجت مظاهرات مؤيدة له، لذا نظر إلى مسألة تنازله عن العرش مؤامرة بريطانية أعدت بإتقان، كما أشيع بأن الملك طلال كانت لديه «نية القيام بانقلاب فأحبطه البريطانيون». ينظر: جاسم محمد العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، الموصل ١٩٨٦، ص ٢٢٣.

(٤) تشكل المجلس من أعضاء ثلاثة: رئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات عضوي المجلس المشار إليه. ينظر: عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية في الأردن، ص ص ١٠٢، ١٠٥.

إزعاج السعوديين والسوريين»[1].

ولا يستبعد أن تكون محاولة الوصي تنسيب الأمير زيد وصياً على العرش الأردني جزءاً من سياسته لتحقيق الاتحاد العراقي ـ الأردني نتيجة ميول الأمير زيد المعروفة تجاه العراق. لكن رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى أعرب عن مناهضته لتلك السياسة بقوله: «نحن نعارض هذه السياسة لأننا نعتقد إنها خطرة على أمن الأردن وعلى روح الوفاق بين الدول العربية»[2]. ويمكن القول إن عوامل عديدة حالت دون الاتحاد بين العراق والأردن في هذه المرحلة (١٩٥١ ـ ١٩٥٢) منها معارضة بريطانيا مقرونة بمعارضة الدول العربية ولاسيما السعودية ومصر، وتردد وتحفظ الحكومة العراقية بسبب العبء المالي الذي يمكن أن يثقل كاهل العراق، والمسؤولية العسكرية تجاه (إسرائيل)، فضلاً عن معارضة العرش والحكومة في الأردن[3].

هكذا كانت مواقف الوصي من المشاريع الاتحادية التي شغلت الجزء الأكبر من تفكيره، وبسبب الإحباط الذي أصابه في هذه الناحية، حوّل اهتمامه وركّزه على الشؤون الداخلية التي سرعان ما أفضت تطوراتها فيما بعد، إلى حدوث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢.

* الوصي وانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢:

على أثر استقالة وزارة نوري السعيد الحادية عشرة في العاشر من تموز ١٩٥٢، عقد الوصي اجتماعاً في البلاط الملكي ضمَّ رؤساء الوزارات السابقين، وقادة الأحزاب السياسية للتشاور في اختيار الوزارة المقبلة، هل ستكون ائتلافية أم حيادية؟ فأجمعت آراء المجتمعين على وجوب حيادية الوزارة مع ترك الحرية للوصي في اختيار رئيسها. وقد اقترح نوري السعيد كل من عمر نظمي ومصطفى العمري لرئاسة الوزارة، ولما شعر الوصي بأن المرشح الأول هو من أنصار نوري السعيد، عهد برئاسة الوزارة إلى مصطفى العمري في الثاني عشر من تموز

---

(١) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٧١٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية، وثيقة رقم ٤٠، ص ٩٠.

(٢) «جريدة المصري»، نقلاً عن: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٤٨٠٦، وثيقة رقم ٦٧، ص ١٣١.

(٣) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٤٤.

١٩٥٢[١]. وبعد ذلك، غادر الوصي العراق في السادس عشر من تموز بصحبة الملك فيصل الثاني للقيام بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة[٢].

بدأت الوزارة عملها في غياب الوصي في وقت شهد متغيرات مهمة على صعيد الوطن العربي والشرق الأوسط[٣]، منحت المعارضة في العراق دعماً جديداً للمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري[٤]. وبعد عودة الوصي إلى العراق في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٢، تدارس مع مجلس الوزراء الوضع الداخلي في القطر، وفي اليوم التالي أصدر إرادة ملكية بحل المجلس النيابي القائم، الخطوة التي سحبت المبادرة من أحزاب المعارضة التي طالبت بحل المجلس المذكور[٥]. وقد بدا لتلك الأحزاب إن قرار الوصي هذا يستهدف بقاء نظام الانتخابات النيابية وفق الأسلوب القديم على مرحلتين[٦] لذا رفعت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة، مذكرات مسهبة إلى الوصي، في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٢، مطالبة بتحديد سلطة رئيس الدولة، وتعديل القانون الأساسي، وستبدال أسلوب الانتخابات النيابية بآخر يقوم على أساس الانتخاب المباشر، وإجراء الاصلاحات العاجلة والنهوض بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتدنية في القطر، وإزالة أسباب الشكوى والتذمر[٧]. أما حزب الأمة الاشتراكي فقد رفع مذكرته إلى رئيس الوزراء، بدعوى أن الوصي على العرش غير مسؤول بحكم الدستور، مطالباً تعزيز النظام الديمقراطي[٨].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٢٨٠.

(٢) في هذا الوقت أنهى الملك فيصل الثاني دراسته في كلية هارو.

(٣) منها قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢، وإرغام الرئيس اللبناني بشارة الخوري على التنازل عن الحكم، والتطورات السياسية في إيران.

(٤) بشير حمود كاظم الغزالي، دور المعارضة النيابية في العراق ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٥، ص ١٢٦.

(٥) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٢٥.

(٦) مها عبد اللطيف حسين، انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٧٢.

(٧) تنظر نصوص هذه المذكرات في: «لواء الاستقلال»، العدد ١٧١١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢، «الأهالي» (جريدة)، العدد ١٢١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢؛ «الجبهة الشعبية» (جريدة)، العدد ٣٧٩، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢.

(٨) «الأمة»، العدد ١١٩٤، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢.

حظيت تلك المذكرات بتأييد الأحزاب السرية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الإشتراكي[1]، والمنظمات الوطنية مثل منظمة أنصار السلام، التي تقدّمت بمذكرة إلى الوصي في الثاني من تشرين الثاني ١٩٥٢، حذّرت فيها من سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية، ودعت إلى إصلاح الأوضاع الداخلية وضمان الحريات الدستورية[2]. كما تلقى الوصي مذكرة باسم «الشباب الديمقراطي»، أيّدوا فيها مطالب الأحزاب[3]. وبصورة عامة فإن النزعة الإصلاحية كانت الطابع المميز لتلك المذكرات، والتقت جميعها في معظم المطالب المطروحة، وحذّرت الحكومة على نحو مباشر من عواقب الأمور[4].

أجاب الوصي في اليوم نفسه، على مذكرات الأحزاب عن طريق رئيس ديوانه أحمد مختار بابان، بعد أن استدعى رئيس الوزراء مصطفى العمري ونوري السعيد إلى قصر الرحاب، عصر تسلّم مذكرات الأحزاب، حيث تمّ وضع صياغة الرد بعلمهما وإرشادهما[5]، ويذكر مصطفى العمري أن صيغة الرد وضعت من رئيس الديوان الملكي، وأنه طلب تأجيل الرد فلم يوافق الوصي على ذلك[6].

اتفق الوصي في جوابه على مطالب الأحزاب السياسية بوجود عناصر فساد في البلاد، غير أنّه أكّد إن مسؤوليته تنحصر، طبقاً للدستور، في اختيار العناصر الصالحة والكفوءة لإدارة شؤون البلاد، وأشار إلى أن عدداً كبيراً من السياسيين بمن فيهم قادة الأحزاب قد أسهموا في تولي مسؤولية الحكم، وفي حالة وجود خلل أو تقصير «فإنّهم مساهمون فيه كل على قدر نصيبه من المسؤولية». وأوضح الرد أن الوصي يشارك الأحزاب الرأي بضرورة «القيام بإصلاحات سريعة ومفيدة للبلاد». وأنه يرغب في «إجراء انتخابات حرة في البلاد، دون ضغط أو تأثير على أي من الناخبين»، وقيام مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً، وتشكيل حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس، يكون بمقدورها أن «تتقدم إليه بالتشريعات النافعة». كما أشار الرد إلى موقف الوصي من مطالبة الأحزاب السياسية بتعديل القانون

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٧٠٣ ـ ٧٠٤.

(٢) ينظر نص المذكرة في: «لواء الاستقلال»، العدد ١٧١٥، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٣) ينظر نص المذكرة في: «الجبهة الشعبية»، العدد ٣٩٧، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٤) رياض الحيدري: المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣٠٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

الأساسي حيث ورد فيه: «إذا كانت حاجة البلاد والمصلحة ومقتضيات تطور الزمن تستوجب إجراء تعديلات أخرى فيه، فإنَّ المقام الأعلى لا يكون حائلاً دون ذلك لأنّه من اختصاص الحكومة المسؤولة، وممثلي الشعب». والقول نفسه ينطبق على قانون انتخاب النواب، فإن «تعديله سواء كان على أساس قبول مبدأ الانتخاب المباشر، أو غير المباشر، فليس البت في ذلك من اختصاص المقام الأعلى، وتقدير مثل هذا الأمر المهم، واختيار الطريق الصالحة للبلاد هو ما يقره مجلس الأمة». وأكّد الرد أيضاً أن الوصي لم يتردد في استشارة رؤساء الأحزاب وساسة البلاد في الكثير من الأمور الهامة، ومنها شكل الوزارة التي يرتؤون تشكيلها لإجراء الانتخابات «رغماً عن كونها من حقوقه الدستورية» وخلص الرد إلى القول أن الوصي سيشاور قادة الأحزاب وساسة البلاد في المسائل الهامة المعروضة في هذه المذكرات[1].

كان من المفترض أن يمعن الوصي النظر في مطالب الأحزاب وما جاء فيها من اتهامات خطيرة قبل الرد عليها بصورة فورية، فقد أبدت الأحزاب السياسية خيبة أملها في ذلك الرد، وأعلنت أن الوصي لم يبد الاهتمام الكافي بمطالبها، وأن جوابه كان ارتجالياً وخالياً من الرغبة في تحقيق تلك المطالب[2]. ونتيجة لذلك قرّرت تلك الأحزاب مقاطعة الانتخابات التي حدد اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩٥٢ موعداً لها، كما صعدت من حملتها المعارضة للسلطة. وقد وجدت الأحزاب السياسية في إضراب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء[3] ضالتها التي

(١) ينظر نص رد الوصي في: «الأهالي»، العدد ١٢٢، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢؛ «لواء الاستقلال»، العدد ١٧١٢، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢؛ «الجبهة الشعبية»، العدد ٣٨٠، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢.

(٢) تنظر تعقيبات الأحزاب على رد الوصي في: «الأهالي»، العدد ١٢٢، ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢؛ «الجبهة الشعبية»، العدد ٣٨١، ٣١ تشرين الأول ١٩٥٢؛ «لواء الاستقلال»، العدد ١٧١٣، ٣١ تشرين الأول ١٩٥٢.

(٣) قررت عمادة كلية الصيدلة والكيمياء إجراء تعديل في نظامها الداخلي، وجد فيه طلبتها محاولة لتضييق فرص النجاح أمامهم، فقرّروا في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢ الإضراب عن الدوام لأجل غير مسمى احتجاجاً على ذلك. وقد سوند هذا الإضراب من قِبَل طلبة الكليات الأخرى، الأمر الذي أسفر عن إلغاء التعديل وعودة طلاب الصيدلة والكيمياء إلى مقاعدهم في ١٩ تشرين الثاني. ويبدو أن هذا الإجراء لم يحظ برضا بعض المسؤولين في الكلية، فأوعزوا لبعض الأشخاص بمهاجمة الطلبة والاعتداء عليهم لتجدّد الإضراب واتسع نطاقه، وتظاهر الطلاب واصطدموا بالشرطة مما أفضى في النهاية إلى =

تستطيع من خلالها تحقيق مطالبها من خلال تحويل الإضراب الطلابي من إطاره العلمي إلى إطار سياسي.

شعرت السلطة بخطورة الموقف، لاسيما بعد ان اتسمت المظاهرات بالعنف، وشملت معظم المدن المهمة[1]، لذلك سعى رئيس الوزراء مصطفى العمري إلى إقناع الوصي بجمع ساسة البلاد لمناقشة الحالة السياسية المتأزمة[2]. فاستجاب الوصي لرغبة رئيس وزرائه وعقد مؤتمراً في البلاط الملكي في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٢[3]، في «محاولة للتوفيق بين آراء الحكومة والمعارضة» حسب تعبير السفير البريطاني في بغداد[4] ولا شك إن موافقة الوصي على عقد مؤتمر البلاط يعود إلى رغبته في إشراك الجميع في مسؤولية معالجة وضع ينذر بالخطر[5].

افتتح الوصي الاجتماع موضحاً أن الهدف منه الاستئناس بآراء الحاضرين حول موضوع الانتخابات النيابية وأفضل السبل لاجرائها، وكذلك التداول حول مذكرات الأحزاب التي قدّمت إليه.. وبصدد الموضوع الأول أجمع رؤساء الوزارات السابقين على بقاء أسلوب الانتخاب غير المباشر، فيما شدّد قادة الأحزاب السياسية على أهمية الانتخاب المباشر، باستثناء نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري[6]. أما بخصوص الموضوع الثاني، فقد خاطب طه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة الوصي قائلاً: «إن الأحزاب تعمدت في رفع المذكرات إلى سموكم، مع علمها أنكم غير مسؤولين، إن الفساد قد استشرى في كل محل، وأن الرشوة واستغلال النفوذ متفشيان، وقد اعترف بذلك

- حدوث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢. للتفاصيل ينظر: سعاد خيري، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(١) مثل بغداد والنجف وكربلاء والحلة والديوانية والناصرية والبصرة.

(٢) يحيى المعموري، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٣) حضره كل من نوري السعيد وطه الهاشمي وكامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة والسيد محمد الصدر وتوفيق السويدي وجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي وحكمت سليمان وأرشد العمري وصالح جبر وأحمد مختار بابان. ينظر: محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(٤) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٥٢.

(٥) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣١٥.

(٦) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٧٠٨.

رؤساء الوزراء، وأشاروا إليه في المجالس النيابية»، وأضاف الهاشمي «إن الأحداث التي وقعت في مصر تستدعي الانتباه والعبرة، وأن الأسباب التي سببت تلك الأحداث موجودة في العراق، وليس لنا غرض من تقديم المذكرة إلاّ الاتعاظ والعبرة»، ثم لفت نظر الوصي بقوله «إن مدة وصايتكم على وشك أن تنتهي لهذا من الضروري الابتعاد عن استغلال النفوذ، والتجرّد من المادة، والخدمة للصالح العام»[1].

حقاً كانت كلمات قاسية صيغت بعبارات استفزازية مهينة وجهت إلى أعلى رجل في السلطة، وقد حاول الأمير تمالك أعصابه، ولكن الامتعاض كان واضحاً في رده على الهاشمي، ونجد أن اقتباس حرفية كلامه ما يقدم صورة للموقف الحرج في ذلك الاجتماع قال الأمير: «إن في المذكرات ثلاثة أمور: القضايا القانونية والدستورية لا تخصني تنظر فيها الحكومة... أما الأمر الثاني فيتعلق بالتدخل فإذا كان الوزير ضعيفاً وقَبِلَ التدخل فهذا ناشئ من ضعفه. أما الأمر الثالث فهو يتعلق بشخصي أنا حينما أذهب إلى الخارج أعرض الفكرة على الوزارة وهي توافق على ذلك»، وأضاف: «أتينا إلى العراق بعد أن أضعنا كل أملاكنا في الحجاز، وقد منحت الحكومة لنا أرضاً زراعية وكنت أشتغل بها فلما توليت الوصاية لم أتمكن من الاشتغال بها إنما اشتريت الأسهم، وهي موجودة في العراق وليس لي مال بالخارج، أنا شريف ومن أسرة شريفة». بعد ذلك استعرض الوصي الأحداث التي شهدها القطر منذ وصوله إلى بغداد وانتهى بذكر حوادث عام ١٩٤١، ثم تساءل «هل أنا عملت هذه الأشياء؟»[2]. وأجاب بنفسه: «أنتم المسؤولون عن هذا الوضع. كلكم تكذبون، متى تدخلت في أمور الدولة؟ ولماذا لم تعترضوا على أسفاري إلى الخارج؟ متى استغللت نفوذي؟»[3]. ثم خص الهاشمي بقوله: «أنت كذاب وعدتني بأن لا يقع شيء من الضباط[4] فوقع... وهاجمتني حينما كنت ضعيفاً في زمن الوثبة»[5]. فأنكر الهاشمي ذلك وغادر الاجتماع احتجاجاً على هذه الإهانة.

---

(١) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣١٧.
(٤) المقصود العقداء الأربعة.
(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٣٧١.

ولم يكن متوقعاً أن تمر الإهانة التي تعرّض لها الهاشمي أحد أبرز وجوه النخبة السياسية والعسكرية دون مضاعفات استهلها كامل الجادرجي فترك الاجتماع ولحق بالهاشمي. أما محمد مهدي كبة فكان أكثر صبراً. فما أن انفض الاجتماع، حتى توجه إلى الديوان الملكي ليسجل احتجاجه على موقف الوصي في المؤتمر[١] وأكثر من ذلك، قدّم حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال مذكرة مشتركة موجهة إلى الوصي حملت عبارات قوية إستنكاراً لما حدث «إننا نأسف استغلال سموه مركزه الخاص فيوجه الإهانات. . . حتى أصبحت كرامات الناس غير مصونة في البلاط الملكي»[٢] ومن الجدير بالذكر، أن رئيسا الحزبين حاولا إشراك طه الهاشمي في التوقيع على المذكرة، ولكنه آثر الرفض. ويعلل حسين جميل الذي حمل المذكرة للهاشمي، موقفه بأنّه نابع من اعتقاده بأن الأحزاب تريد أن تستغل هذه الحادثة لأغراضها الخاصة، وتتخذ منه حجة لمخاصمة الوصي[٣].

شعر الوصي أن انفعاله أدى إلى نتائج معكوسة مست النخبة من رؤساء الوزارات والوزراء ورجال الأحزاب، لاسيما ما ظهر من عدم ارتياح واضح في بعض الأوساط الحكومية. ويكفي أن نشير إلى أن رئيس الوزراء مصطفى العمري أبدى تأثراً جلياً من النتيجة التي آل إليها المؤتمر، ولهذا انفرد بالأمير ملتمساً منه ترضية طه الهاشمي لمكانته السياسية والعسكرية المرموقة، ولكن الوصي رفض ذلك[٤]. ولكن ما إن اختلى بنفسه، وراجع حيثيات الموقف والنتائج المتوقعة منه، حتى أدرك ما قد يفقده ولاء أقرب الرجال إليه من الذين آثروا السكوت إخفاءً لمشاعرهم الحقيقية، مما حدا به إلى التوجه في اليوم التالي لزيارة بيوت الذين حضروا المؤتمر وترك بطاقة اعتذار في بيت كل منهم باستثناء طه الهاشمي وكامل الجادرجي[٥].

ألقت النتيجة التي أسفر عنها المؤتمر بظلالها الكثيفة على الموقف المتأزم

---

(١) كامل الجادرجي، مذكرات. . . ص ١٥٥؛ محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٤٤.

(٢) مقتبس في: د. عبد الأمير العكام، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٣) نقلاً عن: يحيى المعموري، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣١٨.

(٥) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا يحدث في العراق، «آخر ساعة»، العدد ٩٤٢، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٢، ص ٢.

أصلاً، مما انعكس على عمل الوزارة الذي لم تعد تجدي معه التبدلات الوزارية[١]. وبينما كانت شوارع بغداد والمدن الأخرى تموج مهددة بأوخم العواقب ومعرضة الأمن لحالة من الفوضى[٢]، أدرك الوصي أن زمام الأمر قد أفلت من يد الحكومة، فأراد أن يعيد إليها اعتبارها، فطلب من حكمت سليمان تشكيل وزارة جديدة يمكنها السيطرة على الموقف[٣]. ولا يستبعد أنه أراد الإيحاء للرأي العام برغبته في الإصلاح وعدم خضوعه للبريطانيين[٤]، وهذا ما يمكن استنتاجه من برقية السفير البريطاني في بغداد جون تروتبيك J.M. Troutbeck[٥]، إلى خارجية بلاده وجاء فيها: «إن توجه الوصي إلى اختيار حكمت سليمان سيؤدي إلى خلق حركة واسعة هدفها تعطيل المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وأن الحكومة الجديدة ستعجز عن الوقوف بوجه هذه الحركة»[٦].

لم تنجح خطة الوصي، إذ اعتذر حكمت سليمان بإصرار بالرغم من تعهد الوصي له بحرية الحركة وتجنب التدخل في تشكيلة الوزارة أو في أعمالها[٧]، فرأى أن البديل الأفضل جميل المدفعي الذي باشر في الحال اتصالاته إلاّ أن إكمال التشكيلة الوزارية تأجل إلى اليوم التالي[٨]. وما كاد خبر التكليف يعرف، حتى ازداد زخم المظاهرات الهاتفة بسقوط المدفعي وتشكيل وزارة ائتلافية برئاسة

---

(١) تخلى رئيس الوزراء عن وكالة وزارة الداخلية إلى وزير الدفاع حسام الدين جمعة، كما استقال وزير المالية إبراهيم الشابندر في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢، فأصدر الوصي إرادة ملكية بإسناد المنصب المذكور إلى محمود الشيخ أحمد.

(٢) امتازت المظاهرات بالعنف الشديد وبالتلاحم بين مختلف طبقات الشعب، لاسيما يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني، بالإضافة إلى التعاون بين الأحزاب الوطنية والمنظمات الجماهيرية، وظهر فيها تحدي السلطة بشكل واضح. للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٧١١ ـ ٧٢٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣٢٦.

(٤) ينظر: خليل إبراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز: اللغز المحير. عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، الجزء السادس، بغداد ١٩٨٩، ص ٨٢.

(٥) تسنم مهام عمله خلفاً للسفير هنري ماك في عام ١٩٥١.

(٦) P.R.O., F.O., 371-98733, Tel. From Sir. J.M. Troutbeck to F.O., 15th. October 1952.

نقلاً عن: د. سامي القيسي، أوراق عراقية في الوثائق البريطانية، «آفاق عربية»، العدد التاسع، أيلول ١٩٨٥، ص ٣٨.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣٢٦.

(٨) د. عدنان الباجة جي، المصدر السابق، ص ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

كامل الجادرجي[1]، الأمر الذي حال دون نجاح المدفعي في مهمته[2]. وقد أتاح تردد حكمت سليمان وفشل جميل المدفعي الفرصة أمام رئيس الوزراء مصطفى العمري الذي أصبح زاهداً في المنصب نجاةً من مسؤولية الوضع المتأزم، فتذرع بأن توجه الوصي إلى حكمت سليمان والمدفعي، يعني عدم الثقة به، فقدّم إستقالة وزارته في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢[3].

خلال ذلك ازداد الوضع الداخلي تفاقماً واتخذت المظاهرات سلوكاً أشد عنفاً، لاسيما بعد أن كلّف الوصي أرشد العمري بتأليف الوزارة المقبلة مما دفع الأخير إلى الإعتذار عن تلك المهمة[4]. ويبدو أن الوصي فكّر في شخص نوري السعيد[5]، ولكن تدهور الأوضاع المنذرة بالخطر دفعته إلى الاقتناع أن الحل هو في تكليف شخصية عسكرية تتمتع بالسمعة الطيبة والنزاهة في أوساط الشعب والجيش، فتوجه إلى الفريق الأول الركن صالح صائب الجبوري، الذي اعتذر عن التكليف بقوله: «أنا لم أستوزر سابقاً، وليس لي من التجارب ما يساعد على حل الأزمة ولا أعلم مع مَن أتعاون؟»[6]. وظلَّ الجبوري مصراً على رفضه كلما حاول الوصي إقناعه بالقبول.

إن عنف المظاهرات وسيطرة الجماهير على الشارع وانطلاق بعض الشعارات المتفرقة بسقوط النظام الملكي، جعلت الوصي لا يرى حلاً إلاّ الاستعانة بالجيش لقمع المظاهرات مع عدم تخويله صلاحية إطلاق النار عليها، إلاّ أن الفريق نور الدين محمود رئيس أركان الجيش، أخبر الوصي بأن إعادة هيبة الحكومة لا يمكن تحقيقها ما لم يسمح للجيش بإطلاق النار[7]. ونتيجة لاستقالة وزارة مصطفى العمري، واجه الوصي مشكلة قانونية بخصوص الجهة المخوّلة بإصدار الأوامر إلى الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، ولتجاوز هذا الإشكال

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص ٧١٦ ـ ٧١٧.
(٢) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٥٣.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣٢٦.
(٤) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٦٥.
(٥) خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٥٣. ذكر السفير البريطاني في بغداد في تقريره السنوي لعام ١٩٥٢، أن الوصي رفض طلب نوري السعيد بتشكيل الوزارة القادمة. ينظر: د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٥٣.
(٦) مقتبس في: خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ص ٨٢ ـ ٨٣.
(٧) د. عبد الأمير العكام، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

عقد الوصي اجتماعاً في وزارة الداخلية، حضره كلاً من رئيس الوزراء المستقيل ووزير الدفاع أصالة والداخلية وكالة حسام الدين جمعة ورئيس أركان الجيش ومتصرف لواء بغداد عبد الرسول الخالصي، وقد طلب الوصي من الأخير إصدار أوامر إطلاق النار إلاّ أنه امتنع عن التنفيذ بدعوى أن ذلك من صلاحية رئيسه المباشر، وزير الداخلية[1]، الذي رفض هو الآخر تلبية طلب الوصي، لأنّ صلاحية إصدار مثل تلك الأوامر هي من اختصاص رئيس الوزراء أو الوصي في حالة استقالة الوزارة[2]. وبذلك تنصل أركان الوزارة من تلك المسؤولية وحاولوا إلقائها على عاتق الوصي ولما لم يكن الوصي مستعداً لمثل هذا الأمر الخطير، قرّر إناطة تلك الصلاحية برئيس أركان الجيش، إلاّ أن مصطفى العمري أوضح للوصي عدم جواز تخويل رئيس الأركان بصلاحيات وزير الداخلية وأشار عليه بتكليف رئيس أركان الجيش برئاسة الوزارة مع احتفاظه بحقيبة الداخلية وكالة، ليستطيع ممارسة مسؤولياته وفق القانون[3]. فاقتنع الوصي بذلك، وعهد إلى الفريق نور الدين محمود تأليف الوزارة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢[4].

لقد أثار إقحام الوصي لشخصية عسكرية في ميدان السياسة الداخلية الاستغراب، لاسيما وأنه كان متردداً في سلوك مثل هذا الاتجاه، لاسيما إن أحداث عام ١٩٤١ وما تلاها ما كانت لتغيب عن ذاكرته[5]. ولكن تطورات الموقف الداخلي فرضت نفسها عليه، ولم يجد بديلاً بعد أن تنصل الجميع من المسؤولية في ذلك الموقف الخطير، إلاّ أن يعهد لرئيس أركان الجيش الذي أبدى استعداده لتحمل المسؤولية ومعالجة الموقف المتأزم[6]. ويبدو لنا أن إسناد رئاسة الوزارة إلى شخصية عسكرية كان مناورة ذكية أجاد الوصي أداءها مستغلاً بذلك حب الشعب وتقديره للجيش.

وكان الوصي قد طلب من الفريق نور الدين محمود أن يختار أعضاء وزارته

---

(١) M. Khadduri,Op. Cit., P. 283.

(٢) مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢١١؛ د. صلاح العقاد، المشرق العربي، ص ٦٢.

(٣) خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٤) «الوقائع العراقية»، العدد ٣١٨٧/٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٥) د. سامي القيسي، أوراق عراقية... ص ٣٨.

(٦) مها عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢١١.

من بين ضباط الجيش دون غيرهم[1]. ويمكن أن نعلل ذلك برغبة الوصي في قيام وزارة عسكرية يحرص أركانها على تنفيذ الأوامر لتحسم الموقف المتدهور، بعد أن اتضح له جلياً أن الوضع الراهن لا يمكن أن ينقذه منه سوى الجيش. والواقع أن الفريق نور الدين محمود قد اعتذر عن تنفيذ هذا الطلب، اعتقاداً منه بأن واجبات وزارته يجب أن تقتصر على إعادة الأمن إلى نصابه، وتسليم الحكم إلى المدنيين[2].

استهل الفريق نور الدين محمود نشاطه بإذاعة بيان أعلن فيه أن الوصي قد منحه الثقة باستلام الحكم، وحفظ الأمن في البلاد، وأنه يدعو الشعب إلى مؤازرة الحكومة والجيش في تنفيذ هذا الواجب عن طريق الخلود إلى السكينة وعدم القيام بما يعكر صفو الأمن في البلاد[3]. بعد ذلك اتخذ سلسلة من الإجراءات للحد من خطورة الموقف المتأزم فقد أعلنت الأحكام العرفية، وحلّت جميع الأحزاب السياسية، وأغلقت سبع عشرة جريدة بضمنها جرائد الأحزاب، واعتقل العديد من الساسة المعارضين[4].

وفي بادرة على حسن النية، والتظاهر بالاستجابة لمطالب المعارضة، شرّعت الوزارة قانون الانتخاب المباشر[5] وبناءً على القانون الجديد جرت الانتخابات النيابية التي أسفرت عن قيام المجلس النيابي بدورته الثالثة عشرة[6].

افتتح الوصي الإجتماع الأول للمجلس في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣، بخطاب العرش الذي أشار فيه إلى استلام حكومة نور الدين محمود «الحكم في ظروف غير اعتيادية»، وأنها نجحت في «توطيد الأمن» وإرجاع الحالة

---

(١) عبد الرزاق الحسني، القشة التي قصمت ظهر البعير في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، «آفاق عربية»، العدد السادس، شباط ١٩٨٤، ص ١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣) «الزمان»، العدد ٤٥٩٢، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٤) للتفاصيل تنظر: «الوقائع العراقية»، العدد ٣١٨٧، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٥) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٦٥٣، قرارات مجلس الوزراء في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢، وثيقة ٣٤، ص ٦٨.

(٦) أجريت الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ وفاز بها ٧٦ نائباً بالتزكية و٥٩ نائباً بالتصويت مما أثار انتقادات واسعة لاسيما في أوساط المعارضة الوطنية التي أطلقت على المجلس المذكور «مجلس الجنرال»، ينظر: علي عبد شناوة، المصدر السابق، ص ٩٣.

الطبيعية إلى نصابها. وأكّد على تمسك العراق بسياسته التقليدية الهادفة إلى صيانة استقلال جميع الدول العربية، وترصين الجامعة العربية، والمحافظة على السلام العالمي، وبذل الجهود في سبيل الدفاع عن حقوق عرب فلسطين[1].

وبعد أن أنهى نور الدين محمود مهمته التي كلّف بها واستطاع أن يفرض الأمن والنظام بالقوة، وجد الوصي أن من الخطر استمرار بقاء الجيش في الحكم، وساوره القلق مما ظهر من تمسك نور الدين محمود بمنصبه الذي أعلن هو نفسه رغبته في البقاء فيه أمام البريطانيين[2]. كما أن العديد من أقطاب السياسة التقليديين ناشدوا الوصي إعادة الحكم المدني[3]، لاسيما بعدما بدا من نزعة تميل إلى الدكتاتورية في سلوك نور الدين محمود[4]، ومطالبته بترقيته إلى رتبة عسكرية أعلى مما أدخل الخشية إلى نفس الوصي من ذلك الطلب[5]، وأكثر ما كان يقلق الوصي آنذاك أن يتشجع أحد الضباط الطامعين فيرتب عملاً من شأنه أن يفرض من خلاله وجوده في الحكومة. ولهذا ناقش مع السفير البريطاني موضوع إبعاد نور الدين واقترح أن يصبح سفيراً للعراق في طهران، إلا أنّه اكتفى لاحقاً بمنحه مقعداً في مجلس الأعيان[6]، بعد أن ألمح له بوجوب الانسحاب من الحكم، وهكذا قدّم الفريق نور الدين محمود استقالة وزارته إلى الوصي في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣[7].

لخص السفير البريطاني تروتبيك موقف الوصي من الأحداث السياسية التي شهدها القطر أواخر العام ١٩٥٢، والتي غدت تعرف بالانتفاضة، في تقريره السنوي لعام ١٩٥٢، بقوله: «تصرف الوصي بكل كبرياء خلال الأزمة، وقد أنالته شجاعته في الخروج وهو يقود سيارته مع الملك فيصل الثاني في بغداد في الخامس والعشرين من تشرين الثاني الكثير من الإقدام الذي فقده بسبب ابتعاده عن البلاد»[8].

---

(١) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة المشتركة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣، بغداد ١٩٥٣، ص ص ١ ـ ٢.

(٢) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٦٧.

(٣) M. Khadduri, Op. Cit., P. 280.

(٤) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٥١٩.

(٥) خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٦) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٦٧.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٨) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٥٥.

على أثر استقالة نور الدين محمود، شهد البلاط الملكي نشاطاً واسعاً حيث مالت آراء معظم أقطاب السياسة إلى ضرورة تأليف «وزارة ائتلافية»، تأخذ على عاتقها تنقية الأجواء، وعدم الاستقرار، ثم تهيئة البلاد لاستقبال العهد الجديد الذي يبدأ بتسلّم الملك فيصل الثاني مهامه الدستورية(1). ووفقاً لهذا التوجه، عهد الوصي في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣، إلى العين نصرة الفارسي، عضو حزب الجبهة الشعبية المتحدة، تأليف الوزارة الجديدة(2). والواقع كان الوصي موفقاً في اختياره، فنصرة الفارسي شخصية مقبولة كانت تحظى بتقدير أوساط المعارضة، وتستطيع، إذا ما منحت الفرصة، أن تؤدي دورها في ردم الهوة التي اتسعت بين البلاط والمعارضة إثر انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢(3).

اتصل نصرة الفارسي بعدد من السياسيين لإشراكهم في وزارته، بعد أن ترك الوصي له حرية انتقاء أعضائها(4)، ولكنه في النهاية اعتذر عن تأليفها بسبب العقبات التي واجهته. ومنها إصرار الجبهة الشعبية على اشتراك أربعة وزراء، ومعارضة بعض أعضائها الائتلاف مع الأكثرية النيابية(5)، فضلاً عن الدور الذي مارسه نوري السعيد لإفشال مهمته(6)، الأمر الذي أدى إلى امتعاض واستياء الوصي من تصرف نوري السعيد هذا، والذي عدّه موجّهاً ضده شخصياً(7). ومن المفيد أن نشير هنا إلى رأي أورده محمود الدرة مفاده «أن نصرة الفارسي لو أصبح رئيساً لهذه الحكومة بالفعل، فإنّه سيكون لا محالة ألعوبة بيد الوصي»(8). ولكن واقع الحال يدفع الباحث إلى أن يتحفظ في قبول هذا الرأي، لأنّ إختيار الوصي لنصرة الفارسي جاء استناداً إلى تمتع الأخير برضا أوساط المعارضة، التي ستعمل على تعزيز موقعه بوجه البلاط، فضلاً عن أن الكادر القيادي للجبهة الشعبية

(1) عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، بغداد ١٩٩١، ص ١٧٩.

(2) «الأخبار»، العدد ٣٦٥٨، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٣.

(3) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٨١.

(4) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٦٩.

(5) عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨. دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ٧٧.

(6) طه الهاشمي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٣٧٨.

(7) نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ص ٦٩ ـ ٧٠.

(8) مقتبس في: عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ١٩٤.

المتحدة، المتمي لها الفارسي، سيحول دون ما توقّعه الدرة.

وبعد اعتذار نصرة الفارسي، كلّف الوصي جميل المدفعي الذي نجح بتأليف وزارته السادسة في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣[1] والتي شهدت مع قصر مدتها العديد من الإضرابات العمالية والطلابية والانتفاضات الفلاحية، مما جعلها موضع سخط أوساط المعارضة[2]. ويمكن القول إن أيام تلك الوزارة لم تشهد نشاطاً سياسياً ملموساً للوصي باستثناء إشرافه على المباحثات العراقية ـ اللبنانية[3]، بينما ظلّت البلاد تعاني من استمرار الأحكام العرفية وتعطيل الحياة الحزبية ومصادرة الحريات. وكان الأحرى بالوصي أن يتخذ موقفاً حازماً تجاه الوزارة القائمة التي فشلت فشلاً ذريعاً في معالجة تلك الأوضاع.

في ظل هذه الأجواء، بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد القانونية في الثاني من أيار ١٩٥٣، فعقد مجلس الأمة جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر، جرى خلالها نقل السلطات الدستورية من الوصي إلى ابن أخته الملك فيصل الثاني[4].

---

(١) «الشعب»، العدد ٢٤٣٨، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٣.

(٢) للتفاصيل ينظر: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، بغداد ١٩٨٠، ص ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) ترأس الجانب اللبناني فيها الرئيس كميل شمعون الذي وصل القطر على رأس وفد رفيع المستوى في ٢٤ آذار ١٩٥٣، في زيارة استغرقت ثلاثة أيام، تباحث خلالها مع الوصي حول القضايا التي تهم البلدين ثم غادر بغداد موجهاً للوصي برقية شكر على «حسن الوفادة وجميل الرعاية»، وقد ردَّ الأخير مؤكداً أن تلك الحفاوة دليل على ما يكنه العراق من «ود أكيد نحو لبنان». ينظر: علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، موقف العراق من الإنتفاضة اللبنانية ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٤) وُلِدَ الملك فيصل الثاني في ٢ أيار ١٩٣٥ الموافق ٢٩ محرم ١٣٥٤ هـ. وقد أصدر الوصي إرادة ملكية في ١٤ حزيران ١٩٥٢ تقضي بجمع المحكمة العليا لتحديد أي من التاريخين يعتمد رسمياً لتثبيت سن الرشد للملك، قرّرت المحكمة «إن المقصود بالعام الوارد ذكره في المادة ٢٢ من القانون الأساسي هو العام الميلادي»، وعلى هذا فقد عُيِّن الثاني من أيار ١٩٥٣ يوماً رسمياً لتسنم الملك سلطاته الدستورية. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٢١.

(٥) إرتقى في نفس اليوم الملك حسين بن طلال عرش الأردن، وقد غادر إلى عمان في ١٢ أيار ١٩٥٣ وفد عراقي برئاسة ولي العهد الأمير عبد الإله ضمَّ رئيس الوزراء جميل المدفعي والقائم بأعمال المفوضية الأردنية في بغداد لتقديم التهاني بهذه المناسبة. تنظر: =

وقد أذاع الوصي كلمة في الأول من أيار ١٩٥٣ أعلن فيها انتهاء عهد الوصاية رسمياً بعد أن امتد أربعة عشر عاماً، اضطلع خلالها بواجبين خطيرين هما: «السهر على رعاية جلالة الملك وتهيئته لهذا اليوم، والقيام بممارسة سلطات الملك الدستورية بحكم الوصاية»، مؤكداً أنه مارس مسؤولياته «بحرص وإخلاص لخدمة المصلحة العامة، وسلامة المملكة وتوطيد أركان العرش»، كما خصَّ الشعب العراقي بالشكر لما أبداه من عون ومؤازرة وإخلاص خلال وصايته مشيداً بجهود ساسة البلاد وقادة الأحزاب، وخلص الوصي إلى القول: «وبعد أن أنهيت مهمتي أضع خدماتي تحت تصرف مليكي العظيم، مستعداً للقيام بأي خدمة تقتضيها مصلحة الشعب ووطني العزيز»[(١)].

وبمناسبة تسنمه العرش ألقى الملك كلمة موجزة إلى الشعب العراقي دعا فيها إلى توحيد الجهود لتحقيق الأهداف القومية، وذكر فيها بأنّه سيعمل على خدمة الوطن، ثم شكر الوصي على «أدائه واجب الوصاية على العرش بكل حرص وإخلاص»[(٢)]. وقد جرت بهذه المناسبة احتفالات رسمية شاركت فيها وفود اثنتين وثلاثين دولة مثَّل بريطانيا فيها الدوق غلوستر[(٣)].

ومما لا شك فيه أن الشعب العراقي الذي كان يرنو إلى حصول تغيير جوهري في أوضاع البلاد تلقى نبأ انتهاء عهد الوصاية بالغبطة والسرور، الحقيقة التي أشار لها السفير البريطاني تروتبيك في تقريره السنوي لعام ١٩٥٣، بقوله: «إن البلاد كانت فرحة برؤية نهاية عهد الوصي، حيث أن شعبية الأمير عبد الإله كانت في ضعف لمدة في الزمن»[(٤)]. وهكذا تخلى الأمير عبد الإله رسمياً عن المركز الأول في الدولة، لكنه بقي محتفظاً بصفته الرسمية الثانية ولياً لعهد العراق.

= د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حفلات تتويج جلالة الملك حسين بن طلال سلطاته الدستورية، وثيقة رقم ٣٢، ص ٦٣.

(١) ينظر نص كلمة الوصي في: «الأخبار»، العدد ٣٧٣٨، ٢ أيار ١٩٥٣.

(٢) «محاضر مجلس الأعيان»، الاجتماع الاعتيادي السادس والعشرون لسنة ١٩٥٣، الجلسة المشتركة في ٢ أيار ١٩٥٣، بغداد ١٩٥٣، ص ٨٠.

(٣) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٦٩.

(٤) مقتبس في: المصدر نفسه، ص ١٦٩.

الفصل الخامس

الأمير عبد الإله ولياً للعهد
أيار ١٩٥٣ ـ تموز ١٩٥٨

موقف الأمير عبد الإله من تتويج الملك فيصل الثاني:

على أثر انتهاء وصاية الأمير عبد الإله، كان من المؤمل أن يتسم العهد الجديد بحصول «تغيير جوهري في نمط الحكم والحكام يواكب انتقال العرش إلى الملك فيصل الثاني»[1]. وساد الأوساط الشعبية والسياسية اعتقاد أن الأمير عبد الإله بعد انتهاء وصايته، سيترك للعاهل الجديد الحرية في ممارسة سلطاته الدستورية في شؤون الحكم، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، فقد ظلّ الأمير عبد الإله يمارس وصاية غير رسمية، وبقي صاحب الكلمة النافذة في البلاط[2]، الحقيقة التي أكدها العديد من أقطاب العهد الملكي[3]، وأشار إليها الدكتور هشام شرابي بقوله: «وكما كان الوصي سابقاً رجل الدولة الأول، بقي بعد تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية رجل الدولة الأول»[4]. من جانبه ذكر السفير

---

(١) رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص ١٦٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع، الطبعة السابعة، بغداد ١٩٨٨، ص ١٥٠؛ عبد الجبار العمر، الكبار الثلاثة، ص ٩٠.

(٣) ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٥٢٠؛ محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٥٤؛ جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ٧٤. تنظر كذلك إفادة خليل كنة في: محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، الجزء الأول، ص ١٧٩؛ إفادة عبدالله بكر في: المصدر نفسه، الجزء الرابع، ص ١٢٩٢.

(٤) H.B. Sharabi, Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century, New Jersey 1962, P. 153.

البريطاني تروتبيك في تقريره السنوي لعام ١٩٥٣ أن الأمير عبد الإله «ما زال يمارس سلطات واسعة كحاله في أيام وصايته... وقد لا يبدو الأمر سلبياً، فالأمير يمكن أن يقدّم نصحاً أكثر نزاهة من مستشاري الملك الآخرين»(١).

راودت الأوساط الشعبية والسياسية الآمال وغمرتها موجة من التفاؤل بعهد جديد، ويبدو أن الأمير عبد الإله لم يشذ عن ذلك «لأنّ عهد وصايته قد انتهى بنجاح، ورست سفينة الدولة على شاطئ الأمان بعد مسيرة طويلة وفي أوقات عصيبة»، وفق تعبير جيرالد دي غوري(٢). وإنصافاً للأمير عبد الإله يمكن القول أن الرجل كان على قناعة تامة بأهمية أن يتمكن الملك فيصل الثاني من ممارسة صلاحياته الدستورية بجو مشبع بالحرية. ويشير دي غوري إلى تصميم الأمير عبد الإله على ذلك، وإلى رغبته بالابتعاد عن البلاط، والتمتع ببقية حياته بعيداً عن مشاغل السياسة قائلاً: «حين بلغ فيصل الثاني سن الرشد، وأصبحت نهاية الوصاية وشيكة، تحدّث عبد الإله عن المستقبل، فأوضح بأنه سيمكث مع فيصل سنة واحدة فقط، لكي يساعده، وأن من الأفضل أن يتركه بعد ذلك لكي يتحسس بنفسه طريقه إلى الأمام. أما مستقبل عبد الإله نفسه فقد قال عنه بأنّه قد يشتري له مزرعة في بريطانيا، ويحتفظ فيها ببعض الخيول، ويشارك بها في سباقات الخيل»(٣). غداة تتويج الملك فيصل الثاني سأل مندوب مجلة (المصور) القاهرية الأمير عبد الإله عن مشاريعه المستقبلية فأجاب: «ليس عندي أية مشاريع... إلاّ أنني أدرك الآن أن في وسعي الذهاب إلى حيث أريد بملء حريتي دون أن أخضع للقيود التي كنت أتقيد بها من قبل، فهناك أشياء كثيرة أريد أن أصنعها كنت أحجم عنها وأنا وصي على العرش بحكم المنصب وواجباته»(٤). إلاّ أن تحولاً مفاجئاً قد طرأ في موقف الأمير عبد الإله فقرّر البقاء إلى جانب الملك فيصل الثاني.

لا شك أن عوامل مختلفة أثّرت في الأمير عبد الإله ودفعته إلى العودة إلى واجهة الحكم. فقد ذكر عبد الرزاق الحسني: إن ساسة البلاد المخضرمين طلبوا من الأمير عبد الإله أن يواصل «الإشراف على أمور المملكة... فلا يغررن

---

(١) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٦٩.

(٢) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(٤) مقتبس في: أحمد فوزي، ، فيصل الثاني، ص ٦٨.

بالملك أحد، ولا يفسح المجال لخصومهم بالتصرف ضدهم»[١]. في حين أشار السفير البريطاني إلى «أن السفارة البريطانية والأمير عبد الإله كليهما شعر بأن ترك الملك وحده قد يؤدي إلى نجاح قوى المعارضة في السيطرة على الموقف السياسي داخل البلاد»[٢]، وهو استنتاج على قدر من الصواب. أما جيرالد دي غوري فيقول: سألت الأمير عبد الإله عن موعد مغادرته العراق فأجاب «ينبغي لي أن أمكث، فالملك ما يزال في حاجة لي»[٣]. ويبدو أن الأمير كان مقتنعاً «أنه لو غادر البلاد لتم توجيه الانتقاد إليه بأنه ترك الملك في وضع حرج، وأخفق في تأدية واجباته باعتباره ولياً للعهد، ولذلك فلا بد له أن يمكث إلى أن يتم زواج الملك في أدنى تقدير»[٤].

ويرى ناصر الدين النشاشيبي أن الملك فيصل الثاني كان يؤمن بعمق ويصدق أنه مدين بعرشه، وبصورة أدق بالمحافظة على عرشه إلى خاله الأمير عبد الإله، وكان يدرك بأن خاله قادر على أن يتفهم مشاكل الحياة، ويجد لها الحل الملائم، وكان يشعر بقرارة نفسه أن هناك رجلاً يستطيع أن يتحمل عنه تبعات الملك ويترك له التمتع بهواياته المتعددة، «هذا الرجل هو خاله الأمير عبد الإله الذي يستحق من أجل ذلك حبه الكبير»[٥]. من هنا يبدو أمراً مقبولاً القول إن بقاء الأمير عبد الإله في واجهة الحكم جاء منسجماً مع رغبة الملك فيصل الثاني، لاسيما أن طول فترة الوصاية أكسب الأمير خبرة في السياسة وإدارة الحكم كان يفتقر إليها العاهل الجديد، لعدم مشاركته في الحياة السياسية والحياة العامة، ولقضائه جل حياته السابقة خارج العراق[٦]. أما الكاتب أحمد فوزي فقد ذهب إلى القول: «إن الأمير

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٢٤.

(٢) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٦٦.

(٣) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(٥) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص ٢٤٩.

(٦) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية ١٩٤١ ـ ١٩٥٣، ص ٧٣٦. قوّم الباحث ليب مار، خبرة الملك فيصل الثاني هكذا: «شاب قليل التجربة، لا يمتلك القدرة القيادية، تربى في القصر ضمن وسط معظمه من النساء، بعد موت والده، وفي جو يكاد يكون معزولاً عن الاختلاط بالمجتمع العراقي، وبالرغم من أن دراسته في بريطانيا قد وسعت ثقافته وإدراكه، إلاّ أنها في الجانب الآخر جعلته بعيداً عن الاحتكاك بالرأي العام العراقي». ينظر:

Phebe Marr, The Modern History of Iraq, London 1985, P. 13.

عبد الإله لم يكن قادراً على أن يغيّر ما بفيصل هكذا شاءت إرادة الله عزّ وجل، أن يكون فيصل رقيقاً ضعيفاً مريضاً، غير قادر على الحكم، والاضطلاع بالمسؤولية»[1].

إضافة إلى كل ما تقدّم يمكننا القول: إن الأسلوب الذي اتبعه الساسة التقليديين في مطالبة الأمير عبد الإله بالابتعاد عن الملك فيصل الثاني قد أثاره وجعله يعتقد أن الهدف من ذلك هو النيل منه شخصياً وليس حرصاً على مركز الملك، ولم يكن ذلك أمراً هيناً بالنسبة له خصوصاً أنه «كان رجلاً عنيداً ومن النوع المتمسك برأيه»[2]. لذا نستطيع أن نجد تفسيراً لإصرار الأمير عبد الإله على البقاء إلى جانب الملك فيصل الثاني والتمسك به أكثر من ذي قبل. فعندما قابل ناصر الدين النشاشيبي الملك فيصل الثاني بعد تتويجه دون يقول: «كان عبد الإله يلازمه كالظل ويتولى الإجابة على معظم الأسئلة التي كنت أوجهها إليه»[3].

ومن المفيد أن نشير هنا إلى رأي عبد الرزاق الحسني حول دوافع بقاء الأمير عبد الإله في الحكم حيث يقول: «كان عبد الإله يطمح أن يتوج هو ملكاً على العراق بدلاً من فيصل الثاني وخاصة أن الأخير كان يعاني من الربو المزمن، وكان عبد الإله ينتظر بفارغ الصبر وفاته لتحقيق حلمه المنشود»[4]. ولا نملك رداً على ذلك أبلغ مما جاء في مذكرات أحمد مختار بابان، القريب جداً من دائرة الأحداث، إذ سجل ما نصه: «أشيع عن الأمير عبد الإله أنه يخطط من أجل الاستحواذ على العرش، وألفت القصص حول ظواهر مرض ضيق النفس الذي لازم الملك فيصل الثاني حتى بلوغه سن الرشد. وكل ما قيل بهذا الصدد كان يخالف الحقيقة والواقع، لكنه ساعد مع ذلك على زعزعة مركزه إلى حد واضح. إن الحقيقة التي أعرفها شخصياً، وأستطيع أن أؤكدها بكل أمانة وإخلاص هي أن الأمير عبد الإله لم يكن يوماً ما طامعاً في عرش العراق، وكان حبه للملك فيصل الثاني وعطفه مثل حب الأب»[5].

---

(١) أحمد فوزي، فيصل الثاني، ص ٧٢.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٨.

(٣) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص ٢٤٦.

(٤) مقتبس في: طارق السراج، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٣. يقول جيرالد دي غوري إن أهم ما كان يشغل تفكير الأمير عبد الإله هو البحث عن أفضل الوسائل لترفيه وتعليم ابن أخته الملك «فلم يكن هنالك من أب استطاع أن يحب ابنه. أو يهتم بتربيته أكثر مما كان ـ

واقع الحال أن قرار الأمير عبد الإله البقاء إلى جانب الملك فيصل الثاني قوة مؤثرة، أثار هواجس الكثير من السياسيين، وجعل مركز الملك منذ البداية محاطاً بالغموض والهواجس لدى الرأي العام(١)، الذي طالب بتغيير جذري في الهياكل القيادية للدولة ليشعر الشعب أنه مقبل على عهد جديد تسود فيه مبادئ الديمقراطية وبصان الدستور(٢). وفي بادرة استهدفت تعزيز استقلالية الملك فيصل الثاني في صنع القرار السياسي المناسب، قابل رهط من الساسة هم: السيد محمد الصدر وتوفيق السويدي وجميل المدفعي الأمير عبد الإله سراً بهدف إقناعه بالابتعاد عن الملك وتولي منصب سفير العراق في لندن أو واشنطن، لتتاح للملك فرصة لإظهار شخصيته فيكتسب مزيداً من محبة وثقة الشعب، لكن الأمير رفض الفكرة بامتعاض ظاهر(٣). من جانبه سعى نوري السعيد إلى إزاحة الأمير عبد الإله عن مسرح الأحداث، فعرض عليه باسم الحكومة العراقية هبة قدرها نصف مليون دينار عراقي مقابل موافقته على إشغال منصب دبلوماسي خارج القطر، لكن تلك المحاولة باءت بالفشل أيضاً(٤). ونقل عبدالله بكر رئيس الديوان الملكي رغبة نوري السعيد، بصفته رئيساً للوزراء، إلى الأمير عبد الإله بالكف عن التدخل في الشؤون المعروضة على الملك فيصل الثاني، فقابل الأمير نوري السعيد ولامه على هذه المحاولات التي برّرها السعيد بدافع المحافظة على سمعة الأمير من الشائعات التي تقول: «إن الأمير هو الموجه الحقيقي للملك»(٥).

ومن الواضح أن إصرار الأمير عبد الإله على رفض تلك المبادرات يكمن في كونها التقت جميعاً في مطلب واحد استهدف إبعاده عن الملك بإشغاله منصباً دبلوماسياً خارج القطر، وهو ما كان الأمير يرفضه حرصاً منه على البقاء قريباً من

= يليه عبد الإله». ينظر جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٤٦.

(١) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٤١.

(٢) «الأوقاف البغدادية» (جريدة)، العدد ٣٣٠، ٤ حزيران ١٩٥٣؛ «الدفاع» (جريدة)، العدد ٢١٨، ٤ حزيران ١٩٥٣؛ «صوت الأهالي»، العدد ٨، ١٣ تشرين الأول ١٩٥٣.

(٣) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٥٢٠.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٢٥؛ د. فاضل الجمالي، سقوط النظام الملكي، ص ٨٩؛ فالح زكي حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، بيروت ١٩٧٠، ص ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٥) خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ٩٢.

الملك. هذا ما يفسّر اقتراح الأمير بمنحه منصب مفتش عام في الجيش، إلاّ أن نوري السعيد عارض ذلك بشدة. فامتعض الأمير عبد الإله وانقطع ثلاثة أيام عن المجيء إلى البلاط، ثم عاد إلى مزاولة أعماله، بعد أن أقنعه بعض الساسة البقاء قرب الملك كي لا تخلو الساحة لنوري السعيد وينفرد بالسلطة[1].

في السابع من أيار ١٩٥٣ وبوحي من الأمير عبد الإله كلّف الملك فيصل الثاني جميل المدفعي تأليف وزارته السابعة[2]، التي جوبهت بمعارضة شديدة في مجلس الأمة[3]. ولم يمض وقت طويل حتى أبدى رئيس الوزراء رغبته في الاستقالة[4]. وقد نوقش الموضوع في اجتماع ترأسه الملك عقد في سرسنك المقر الصيفي للعائلة المالكة، في الأول من أيلول ١٩٥٣ ويضم: ولي العهد الأمير عبد الإله وجميل المدفعي والسيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان، وفاضل الجمالي رئيس مجلس النواب، وأحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي وحكمت سليمان[5]. وكان من رأي السيد الصدر تأليف وزارة ائتلافية تقوم بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة، على أن تكون عناصر الوزارة المنشودة «من جيل الشباب المعروفين بمكانتهم العلمية»[6]. عارض الجمالي فكرة حل المجلس «فصادفت آراؤه هوى في نفسي الملك وولي عهده إذ كانا يريان هذا

(١) خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥. على الرغم من الدور المؤثر الذي أداه الأمير عبد الإله، فإن الملك بعد توليه سلطاته الدستورية يعد مسؤولاً مباشراً عما حلّ في العراق خلال حكمه الذي امتد بين ٢ أيار ١٩٥٣ ولغاية ١٤ تموز ١٩٥٨. ينظر: د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية ١٩٤١ ـ ١٩٥٣، ص ٧٣٦.

(٢) «الأخبار»، العدد ٣٨٤٢، ٨ أيار ١٩٥٣؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٢٥.

(٣) تركزت إنتقادات الأعيان والنواب حول بقاء الأحكام العرفية وفقدان الأمل بهذه الوزارة التي شكلت من الساسة التقليديين. للتفاصيل ينظر: عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ص ٨١ ـ ٨٤.

(٤) أثارت الحوادث التي وقعت في سجن بغداد المركزي في ١٨ حزيران ١٩٥٣ قلق الرأي العام وإستنكار الهيئات السياسية، مما جعل الوزارة في موقف حرج. للتفاصيل تنظر: «لواء الجهاد» (جريدة)، العدد ٢١، ٢١ حزيران ١٩٥٣؛ د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ص ٤٥ ـ ٥٠.

(٥) «الدفاع»، العدد ٢٨٨، ١ أيلول ١٩٥٣.

(٦) «الدفاع»، العدد ٢٨٩، ٢ أيلول ١٩٥٣؛ أحمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي، بغداد ١٩٨٤، ص ١٨٢.

الرأي»[1]. أما نوري السعيد، زعيم الأكثرية في مجلس النواب، فقد أجرى مباحثات منفردة في سرسنك مع الملك والأمير عبد الإله[2]، اقترح خلالها الاحتفاظ بالمجلس وتأليف حكومة برئاسة مَن تعتمده الأكثرية النيابية من أعضائها[3]. لكن الأمير لم يكن راغباً في تأليف وزارة برئاسة نوري السعيد أو حل مجلس النواب[4].

لم تفض مباحثات سرسنك إلى اختيار مَن يعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة، لذا عقد اجتماع لاحق في قصر الرحاب بعد عودة الملك إلى بغداد، أصرَّ فيه الأمير عبد الإله على بقاء المدفعي في الحكم، وأمام تصميم الأخير على الاستقالة[5]، استقر الرأي أخيراً على تكليف الدكتور فاضل الجمالي تشكيل الوزارة الجديدة[6].

ألّف الجمالي وزارته الأولى في السابع عشر من أيلول ١٩٥٣، ومن بين أحد عشر وزيراً استوزرهم الجمالي لأول مرة، اختار الأمير عبد الإله اثنين هما: وزير الدفاع حسين مكي خماس والوزير بلا وزارة رفائيل بطي[7]. وعلى الرغم من اعتقاد أحمد مختار بابان بأن الأمير عبد الإله لم يكن متحمساً لاستيزار

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٥٤.

(٢) لم يدع نوري السعيد إلى الاجتماع الآنف الذكر لكونه عضواً في الوزارة القائمة. ينظر: رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٣) «الدفاع»، العدد ٢٩٩، ١٤ أيلول ١٩٥٣؛ طارق السراج، المصدر السابق، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٤) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٥٧٩٨، تشكيل واستقالة الوزارات، كتاب استقالة جميل المدفعي في ١٥ أيلول ١٩٥٣، وثيقة رقم ٣٧، ص ٣٧.

(٥) وضعت حادثة سجن الكوت التي وقعت في ٣ أيلول ١٩٥٣ رئيس الوزراء في موقف لا يحسد عليه وأرغمته على تقديم استقالته في الخامس عشر من الشهر نفسه. للتفاصيل تنظر: «الميزان» (جريدة)، العدد ٧٦، ١٠ أيلول ١٩٥٣؛ عبد الوهاب عطاالله سليمان، الصراع السياسي في العراق ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٤٢.

(٦) رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٧) «الرائد» (جريدة)، العدد ٢٣، ١٨ أيلول ١٩٥٣؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٥٥. لم يضع الجمالي منهاجاً لوزارته عند تأليفها لكنه اتخذ من خطاب العرش الذي ألقاه الملك في ١ كانون الأول ١٩٥٣ منهاجاً لها. ينظر: «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤، الجلسة المشتركة في ١ كانون الأول ١٩٥٣، بغداد ١٩٥٤، ص ص ١ ـ ٢.

الجمالي[1]، فإنّ الأخير حظي بدعم الأمير عبد الإله عندما تعرّضت وزارته إلى حملة من الانتقادات الشديدة داخل مجلس النواب[2]. فقد ذكر خليل كنة سكرتير الحزب الدستوري وممثل الأكثرية في المجلس[3]، أن عدم حصول الوزارة على تأييد الأكثرية لها أثار غضب الأمير عبد الإله الذي عاتبه على ذلك، وطلب منه منح الثقة للوزارة، فرفض لأنّه اعتبر منح الثقة يعد ضربة للحزب من جهة ويؤدي إلى تركيز المسؤولية بيد البلاط من جهة أخرى، فاستاء الأمير من جوابه ورد عليه قائلاً: «إنّه عبثاً يحاول أن يحمل نفسه على محبته وطلب منه الانصراف»[4].

ومهما يكن من أمر، زاولت الوزارة أعمالها واتخذت عدة قرارات في المجال السياسي، غايتها إنهاء التوتر الداخلي أبرزها: إلغاء الأحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف وعودة الأحزاب إلى مزاولة نشاطها، وإعادة الطلبة المفصولين بسبب أحداث الانتفاضة إلى مقاعدهم الدراسية[5]. كما حاولت القيام ببعض الإصلاحيات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي[6]. فقد عرض وزيرا العدلية والمالية جميل الأورفلي وعبد الكريم الأزري «لائحة قانون تحديد الملكية الزراعية

---

(1) رسالة من بابان إلى الحسني في ٢ آب ١٩٧٤. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٥٥. لم يكن نوري السعيد أيضاً متحمساً لتكليف الجمالي وأعلن بأنه لم يستشر في ذلك. تنظر: «الجريدة» (جريدة)، العدد ١، ٢٧ أيلول ١٩٥٣.

(2) تركزت الانتقادات حول شخصية الجمالي وفقدان الانسجام بين أعضاء وزارته وعدم تأييد الأكثرية لها. للتفاصيل ينظر: عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ص ٨٩ ـ ٩٢.

(3) كان نوري السعيد خارج العراق وقتئذ.

(4) خليل كنة، المصدر السابق، ص ص ٢٦١ ـ ٢٦٢؛ خيري العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ص ص ٨٢ ـ ٨٣. أعلن خليل كنة أن نوري السعيد لم يخوّله صلاحية إسناد الوزارة القائمة أو حجب الثقة عنها. تنظر: «السجل» (جريدة)، العدد ١٧٠٨، ١٥ كانون الأول ١٩٥٣. وعندما عاد نوري السعيد إلى العراق وافق على منح الثقة للوزارة بعد أن طلب من الوزراء اللذين هم أعضاء في حزبه إعلان ولاءهم للحزب، وأن يتقيدوا بمقرراته. ينظر: خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ٩٢.

(5) تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٦٣٣، كتاب ديوان مجلس الوزراء إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم ٥٣١٠ في ٥ تشرين الأول ١٩٥٣، وثيقة رقم ٧، ص ١٨؛ «التحرير» (جريدة)، العدد ٢٥٧، ٥ تشرين الأول ١٩٥٣؛ «الزمان»، العدد ٤٨٤٦، ٣٠ أيلول ١٩٥٣.

(6) للتفاصيل ينظر: رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص ص ١٩٠ ـ ٢٠١.

للأراضي الأميرية الممنوحة باللزمة»، إلاّ أنها لم تحظ بموافقة الأمير عبدالله الذي «لم يكن راغباً في إغضاب شيوخ العشائر الذين كانوا يشكلون في نظره الدرع الواقي للعرش»[1]. كما لم تلق «لائحة ضريبة الأرض الزراعية»، التي أثارت جدلاً واسعاً داخل أروقة مجلس النواب، تأييد الأمير عبد الإله الذي أخذ برأي الشيوخ الذين أشاعوا بأن تطبيق قانون ضريبة الأرض من شأنه أن «يفسح المجال أمام الموظفين الفاسدين للإثراء على حساب ملاكي الأرض والخزينة» وهذا ما أبداه الأمير عبد الإله للسفير البريطاني ولرئيس الوزراء صراحة[2].

ويدخل ضمن هذا السياق ما أشار إليه الدكتور مؤيد الونداوي من أن السفارة البريطانية كانت تضغط على الأمير عبد الإله لتنفيذ برنامج إصلاحي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عبر فرض ضرائب جديدة على الإقطاعيين وتوزيع الأراضي على الفلاحين إلاّ أن الأمير عبد الإله ونوري السعيد قاوما تلك الضغوط لاعتقادهما أن تنفيذ مثل هذه السياسة من شأنها أن تفقدهما دعم شيوخ العشائر وكبار الملاكين المتنفذين لهما وللنظام[3]. ويعزز هذا الرأي ما ورد في مذكرات عبد الكريم الأزري من أن الأمير عبد الإله قال لفاضل الجمالي ما نصه: «يا دكتور لم يبق مَن يؤيدنا غير شيوخ العشائر وهؤلاء تريدون إبعادهم عنا بهذه السهولة التي تتبعها الوزارة»[4].

وهكذا تعرقلت مشاريع الوزارة الإصلاحية في وقت واجهت فيه عقبة دستورية حالت دون بقائها في الحكم[5]، مما اضطر الجمالي إلى تقديم استقالة وزارته في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٤[6]، فكلفه الملك فيصل الثاني في الثامن من آذار تأليف الوزارة الجديدة[7]. يقول عبد الرزاق الحسني «والذي فهمناه

---

(١) جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) P.R.O., F.O., 371-100988, From J. Troutbeck to P.S. Falla, No. 1174-2-54, January 27, 1954.

نقلاً عن: رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٣) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٤) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٤٤٠.

(٥) كان (٦) من أعضاء الوزارة من خارج مجلس الأمة ولم يجز الدستور طبقاً للفقرة (٢) من المادة (٦٤) منه، بقاء الوزير في منصبه أكثر من (٦) أشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب نائباً.

(٦) «الحقيقة» (جريدة)، العدد ٣٨٧، ٨ آذار ١٩٥٤.

(٧) «الإنقاذ» (جريدة)، العدد ٥٧٧، ٩ آذار ١٩٥٤.

من الدكتور الجمالي نفسه. . . إن الأمير عبد الإله هو الذي أصر على أن يعيد الجمالي تشكيل الوزارة ليسير قدماً في تحقيق الاتحاد بين سوريا والعراق»[١]. لكن الوزارة واجهت وضعاً خطيراً سببته كارثة الفيضان التي حلّت ببغداد عام ١٩٥٤[٢]، مما دفع الأمير عبد الإله إلى قطع زيارة كان يقوم بها إلى باكستان بصحبة الملك[٣]، وعاد إلى العاصمة ليطلع على أحوال الفيضان وبادر إلى عقد اجتماع في مديرية الري العامة ليلة التاسع والعشرين من آذار ١٩٥٤ ضمَّ رئيس وأعضاء الوزارة وعدداً من رؤساء الوزراء السابقين وبعض الأعيان والنواب وكبار المسؤولين لدراسة السبل الكفيلة بدرء الخطر المحدق بالعاصمة. واتفق المجتمعون على إخلاء الأجزاء المعرّضة للخطر في بغداد، إلاّ أنّ وزير الداخلية سعيد قزاز أبدى معارضة شديدة لهذا القرار، فاستقر الرأي على أن تضاعف الجهود والعناية بالسدود وأن تتخذ كافة التدابير الضرورية لمجابهة الأحداث المتوقعة[٤].

أدّت كارثة الفيضان إلى تأزم الوضع السياسي في البلاد إذ تعرّضت وزارة الجمالي إلى أقسى الهجمات من النواب والأحزاب والصحافة الوطنية، وبات رئيس الوزراء مقتنعاً بصعوبة الإستمرار في الحكم فأقدم على تقديم استقالة وزارته في التاسع عشر من نيسان ١٩٥٤[٥].

على أثر ذلك دعا الأمير عبد الإله زعماء الأحزاب السياسية[٦] للاجتماع في

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٨٢. تنظر الصفحات ٣٥٥ ـ ٣٥٦ من الأطروحة.

(٢) للتفاصيل ينظر نص نشرة وزارة الري حول الفيضان في: «الزمان»، العدد ٤٩٩٦، ٢٦ آذار ١٩٥٤.

(٣) غادر الملك والأمير عبد الإله بغداد في ١٢ آذار ١٩٥٤ متوجهين إلى إسلام آباد تلبية لدعوة وجهتها الحكومة الباكستانية لهما، وضم الوفد كلاً من نوري السعيد وعبد الغني الدلي وزير الزراعة. تنظر: «الزمان»، العدد ٤٩٨٤، ١٢ آذار ١٩٥٤.

(٤) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ص ٨٤ ـ ٨٨.

(٥) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٦) وهم كل من محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وصالح جبر رئيس حزب الأمة وحسن عبد الرحمن ممثل الجبهة الشعبية المتحدة.

قصر الرحاب يوم السادس والعشرين من نيسان ١٩٥٤ للتباحث حول صفة الوزارة المزمع تشكيلها، وجدوى إجراء انتخابات نيابية[١]. أجمع المجتمعون على ضرورة قيام «وزارة محايدة أو ائتلافية يطمئن إليها الرأي العام وإجراء انتخابات حرة»[٢]. وعندما سأل الأمير عبد الإله عن الشخص المحايد الذي يقترحه زعماء الأحزاب لتأليف الوزارة أجاب محمد مهدي كبة: «إنكم أعرف باختيار مثل هذا الشخص ومَن يزامله، لكن المهم في الموضوع أن تكون هناك إرادة وتصميم على إجراء الانتخابات بحرية تامة دون تدخل من أية جهة كانت»[٣].

عهد الملك إلى نوري السعيد تأليف الوزارة، بصفته صاحب الأغلبية المطلقة في مجلس النواب، ففاتح السعيد فاضل الجمالي واثنين من أعضاء وزارته المستقيلة هما: أحمد مختار بابان وعلي ممتاز للاشتراك معه، فاعتذر الجمالي لأسباب مبدئية تتعلق بمعارضة أكثرية نوري السعيد لوزارته، واعتذر الآخر لأسباب صحية[٤]. فاعتقد السعيد «أن هناك مؤامرة ضده، وأن الأمير عبد الإله وراء هذه المؤامرة وترك العراق غاضباً»[٥]. بعد أن أدرك بأن الأمير عبد الإله وإن لم يبد معارضة حين كلّفه الملك تأليف الوزارة إلاّ أنه كان ضد تكليفه بالمهمة[٦].

على أثر اعتذار نوري السعيد كثف الأمير عبد الإله نشاطه في اختيار البديل المناسب، فاستدعى عدداً من رؤساء الوزراء السابقين[٧] إلى البلاط الملكي في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٥٤ لإجراء المزيد من المشاورات. وبعد تبادل وجهات النظر انفض الاجتماع دون اتخاذ قرار محدّد للخروج من الأزمة[٨]. وفي

---

(١) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ٤٠٢.

(٢) «لواء الاستقلال»، العدد ١٨٦١، ٢٧ نيسان ١٩٥٤؛ «صوت الأهالي»، العدد ١٦٧، ٢٧ نيسان ١٩٥٤.

(٣) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٥٧.

(٤) خليل كنة، المصدر السابق، ص ص ١٦٧ ـ ١٦٨؛ د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٨٣.

(٥) رسالة من أحمد مختار بابان إلى الحسني في ٢ آب ١٩٧٤. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ١١٠.

(٦) Waldemar J. Gallman, Iraq under General Nuri «My Recollections of Nuri Al-Said 1954-1958», Baltimore 1964, P. 224.

(٧) هم كل من جميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي وتوفيق السويدي وحكمت سليمان والسيد محمد الصدر.

(٨) «الجهاد» (جريدة)، العدد ١١١، ٢٩ نيسان ١٩٥٤.

اليوم التالي وبناءً على نصيحة الأمير، عَهِدَ الملك إلى أرشد العمري، المرتبط بقوة بالبلاط، بتأليف الوزارة الجديدة، التي أعلنت في منهاجها المقتضب أن هدفها حل المجلس النيابي واجراء إنتخابات جديدة[1]. ويبدو أن أسباب حل المجلس تكمن في النيل من أكثرية نوري السعيد داخل مجلس النواب، وامتصاص نقمة الرأي العام الذي اعتبر حل المجلس مطلباً شعبياً لا يحتمل التسويف[2]. فضلاً عن إيجاد نوع من التوازن بين الكتل النيابية، بحيث يكون للأمير عبد الإله مركز الثقل في ترجيح كفة كتلة على أخرى[3].

أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الاتحاد الدستوري بـ (واحد وخمسين) مقعداً وحزب الأمة بـ (واحد وعشرين) مقعداً والجبهة الوطنية بـ (عشرة) مقاعد وحصل المستقلون على (ثلاثة وخمسين) مقعداً أكثرهم من الموالين للبلاط[4]، وبذلك انتفت الحاجة من بقاء أرشد العمري رئيساً للوزراء، ويقول أحمد مختار بابان: «شعرت من الأمير عبد الإله بأنه يجب أن لا يبقى أرشد العمري في الحكم... مما يستوجب تأليف وزارة جديدة»[5]. وكان رئيس الوزراء قد اجتمع بعدد من الساسة[6] للتعرّف عى هوية المرشح القادم، فأجمعت الآراء على أن الشخص الذي يمكن أن يؤلف الوزارة الجديدة هو نوري السعيد صاحب الأكثرية المطلقة في المجلس[7]. إلاً أن العلاقات الشخصية بين الأمير عبد الإله ونوري السعيد شابتها سلبية واضحة، ولم يكن تجاهل الأمير لشخص السعيد في الآونة الأخيرة إلاً أحد مظاهرها، لذا جرت محاولة لتنقية الأجواء بينهما مهدت السبيل لعودة السعيد إلى الحكم، الموضوع الذي يجدر بنا الوقوف على تفاصيله.

---

(١) «اليقظة»، العدد ١٨٨٥، ٣٠ نيسان ١٩٥٤. حصلت الوزارة يوم تأليفها على إرادة ملكية بحل مجلس النواب وأعلنت في الثالث من أيار ١٩٥٤ أنه تمّ تحديد التاسع من حزيران موعداً لإجراء الانتخابات النيابية في كافة المناطق. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ص ١١١ و١٢١.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٥.

(٣) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٤) للتفاصيل ينظر: عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ص ٣٥ ـ ٥٣.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٤.

(٦) هم كل من صالح جبر وفاضل الجمالي وأحمد مختار بابان.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

* موقف الأمير عبد الإله من عودة نوري السعيد إلى الحكم:

اتسمت المرحلة التي أعقبت تتويج الملك فيصل الثاني بالتنافس بين الأمير عبد الإله ونوري السعيد حول السيطرة على شؤون الدولة. وقد حقق الأمير نصراً حينما أسند الوزارة إلى أرشد العمري، وأجرى انتخابات نيابية، تمخضت عن مجلس ضم أكثرية يرتاح إليها البلاط[1]. مما أغاظ نوري السعيد الذي توجه إلى لندن واستطاع أن يقنع الدوائر البريطانية بأنّ مصالحهم الحيوية في العراق باتت مهدّدة بالخطر بعد أن تكتلت مختلف القوى المعارضة في جبهة واحدة[2]، ودخلت في مجلس نيابي جديد يسيطر عليه الأمير عبد الإله[3]. ونظراً لأنّ الدوائر البريطانية كانت تعلق آمالاً كبيرة على السعيد في هذه المرحلة[4]، فقد ضغطت على الأمير عبد الإله لاسترضاء السيد نوري السعيد ومن ثم تكليفه بالوزارة، وهذا ما أشار إليه البعض من ساسة العهد الملكي[5].

وهناك أكثر من مؤشر يدل على أن الأمير عبد الإله أدرك من تلقاء نفسه، أهمية وجود شخصية سياسية قوية من طراز نوري السعيد على رأس السلطة، في مرحلة كانت المنطقة تشهد خلالها مخاضاً عسيراً[6]، لهذا سعى إلى تسوية خلافاته

---

(١) رياض الحيدري، المصدر نفسه، ص ٤١٦.

(٢) تشكّلت (الجبهة الوطنية) في ١٢ أيار ١٩٥٤ من: أحزاب الإستقلال والوطني الديمقراطي والشيوعي ومنظمة أنصار السلام وبعض المستقلين، وقد اقتصر نشاطها على خوض الانتخابات التي أجرتها وزارة أرشد العمري الثانية. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، بيروت ١٩٨٠، ص ١٣٤٣ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٨، بغداد ١٩٧٨، ص ٢٣٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ١٣٣.

(٤) الواقع كان لقرب انتهاء معاهدة ١٩٣٠ وأهمية تنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق على أسس جديدة الدور الكثير في توجيه الأنظار نحو نوري السعيد بصفته أفضل مَن يستطيع إنجاز هذه المهمة. ينظر: المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٥) للتفاصيل ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ١٧٨؛ جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ٧٤؛ علي الشرقي، المصدر السابق، ص ١٧٢. ويروي ناصر الدين النشاشيبي بأسلوب صحفي لا يخلو من المبالغة كيف أن السفير البريطاني طلب من الأمير عبد الإله بلهجة شديدة اللهجة لاسترضاء نوري السعيد. للتفاصيل ينظر: ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

(٦) من أبرزها تأميم النفط الإيراني في ١٩٥١ وقيام الثورة المصرية ١٩٥٢ ووفاة الملك عبد ـ

مع السعيد. فعندما ناقش السفير البريطاني مع الأمير عبد الإله، في عهد وزارة العمري الثانية، حاجة العراق إلى وزارة قوية كان من رأي الأمير أن يأتي نوري السعيد إلى السلطة فرحب السفير بتلك الفكرة[1]. ولتعزيز هذا الرأي نورد شهادة أحمد مختار بابان الذي أدى دوراً كبيراً في تنقية الأجواء بين الرجلين حيث دوّن «وللحقيقة أقول أن الأمير عبد الإله... كان مصراً على أن يشكل نوري السعيد الوزارة القادمة»[2]. ولا يبدو هذا الإصرار غريباً وإنّما استوجبته مصلحة العرش. فقد كانت الأوضاع الداخلية تنذر بانفجار جديد، لأسباب كثيرة منها، الموقف الرافض للأحزاب المعارضة من احتمال ضم العراق إلى حلف دفاعي غربي يغطي منطقة الشرق الأوسط، وتمسك مصر بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها، ولفرض السيطرة على الموقف الداخلي وتهيئة الأوضاع لمواجهة ذلك، لم يجد الأمير عبد الإله أمامه سوى نوري السعيد السياسي المخضرم القوي[3].

طلب الأمير من وزير الخارجية فاضل الجمالي الذي كان في طريقه إلى نيويورك، الاتصال بنوري السعيد في لندن، واستطلاع رأيه حول تأليف الوزارة الجديدة. فبعث الجمالي برسالة إلى الأمير عبد الإله في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٥٤ جاء فيها: «اجتمعت بفخامة نوري السعيد فوجدته ممتعضاً من نتائج الانتخابات لاعتقاده بخطأ الأسس التي أجريت عليها، وهو غير راض أصلاً عن

= العزيز آل سعود ١٩٥٣ وتصاعد النفوذ الأمريكي وسعيه المحموم إلى إقامة الأحلاف. ينظر: رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ص ٢٧١، ٢٩٨.

(١) P.R.O., F.O., 371-110989/84311 (1012/63/54), Confidential, British Embassy, Baghdad, 23th. June 1954.

كان البريطانيون بحاجة إلى حكومة قوية تقف بوجه المعارضة، إذ أن الحكومة الضعيفة، في تقديرهم، تعطي مجالاً للشعور المعادي لبريطانيا. تنظر:

P.R.O., F.O., 371-110992/84237, Confidential, F.O., to British Embassy, Baghdad, No. 116, June 1954.

وكانت وجهة نظر الأمير عبد الإله أن الحكومات العراقية القديمة ليست بذات السوء الذي وصفت به. غير أن القضية بلا شك هي أن السخط بظروفه المهيمنة يزداد كلما أدرك الناس أكثر فأكثر كم هي قليلة الفوائد التي يجنونها من زيادة ثروة البلاد. تنظر:

P.R.O., F.O., 371-110986/84237 (1016/1/1954), Confidential, British Embassy, Baghdad, No. 11, 11th. January 1954.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٧.

(٣) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ١٨٠.

حل المجلس السابق، ولا يرغب في تحمل المسؤولية لعدم استطاعته العمل مع وجود المجلس الجديد. ومن جهة العرش إنّه يعتقد بأنّ البلاط لم يعد يؤيده تأييداً مطلقاً، إذ لم يكلف بالحكم حين كانت له الأكثرية في المجلس السابق، فكيف يعتمد على البلاط وقد أصبح الآن من الأقلية؟». وخلص الجمالي إلى القول «بصورة عامة وجدت فخامته متأثراً ومن الصعب التأثير عليه بقبول المسؤولية قبل مرور زمن»[1].

بعد أن أطلع الأمير عبد الإله على وجهة نظر السعيد، أجرى المزيد من المشاورات مع بعض الساسة ولاسيما توفيق السويدي وأرشد العمري الذي أكّد أهمية تأليف حكومة قوية برئاسة نوري السعيد لإعادة الاستقرار إلى البلد[2]. بعد ذلك عقد الأمير عبد الإله اجتماعاً مع أعضاء اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الدستوري اقترح فيه تأليف وزارة انتقالية تخلف وزارة أرشد العمري، ريثما يقتنع نوري السعيد بالتكليف، فحظي ذلك الرأي بتأييد الحاضرين بإستثناء خليل كنة الذي فضّل استمرار وزارة العمري بإدارة شؤون البلاد بالوكالة[3]، إلى أن يتم التفاهم مع نوري السعيد فاقتنع الأمير بذلك[4]. دفعت هذه الآراء والمشاورات الأمير عبد الإله إلى معاودة الاتصال بنوري السعيد وتقرّر أن يجتمعا في باريس[5]، في محاولة لتصفية الأجواء بينهما.

---

(١) د. جعفر عباس جعفر، من وثائق العراق المعاصر. خمس رسائل سياسية، «آفاق عربية»، العدد السابع، آذار ١٩٨٤، ص ص ٢٣ ـ ٢٤. وكان نوري السعيد قد بعث برسالة إلى خليل كنة في ١١ حزيران ١٩٥٤ جاء فيها: «وإننا عندما كنا نضمن أكثرية المجلس ضماناً لا شائبة فيه... لم نتمكن في السنتين الأخيرتين من الحصول على تأييد العرش بل بقينا بعيداً عن هذا التأييد، الأمر الذي لفت الأنظار بصورة مكشوفة، فكيف يمكن الآن أن نحصل على هذه الثقة بعد كل ما جرى من الأمور وأصبحنا الآن من الأقلية في المجلس». مقتبس في: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣) قدّم أرشد العمري استقالة وزارته في ١٧ حزيران ١٩٥٤ لكنها لم تحظ بموافقة الملك إلاّ في ٣ آب ١٩٥٤.

(٤) خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٤. هناك مَن يذكر أن الأمير زيد سفير العراق في لندن، تمكّن من إقناع نوري السعيد بمقابلة الأمير عبد الإله في باريس. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ١٣٣؛
W. Gallman, Op. Cit., P. 5.

إن ضغط الوضع العام في البلاد وحاجتها إلى الرجل القوي في نظر البلاط، دفعت بالأمير إلى التنازل إلى حد عن كبريائه، فسعى إلى مقابلة السعيد بدلاً من استدعائه إلى بغداد، ويكفي أن نشير إلى أن الأمير غادر بغداد إلى باريس في الثالث من تموز ١٩٥٤ لهذه الغاية بصورة سرية وباسم مستعار هو «العقيد الهاشمي»[١]. ومن هناك أبرق إلى أحمد مختار بابان في العاشر منه يستدعيه لمقابلة السعيد وإقناعه بتأليف الوزارة[٢]، قبل أن يجتمع به هو، وبالفعل تمّ اللقاء بين نوري السعيد وأحمد مختار بابان الذي أكّد في مذكراته أن السعيد كان في غاية الغضب من المجلس النيابي الجديد، وانتقد بعض أعضائه متسائلاً «كيف انتخب الأمير عبد الإله مثل هؤلاء أعضاء في المجلس ومن ثم يكلفني بتشكيل الوزارة؟... لدي مشاريع وقضايا يجب أن تمر من المجلس، ولكن من الصعب عليّ التعامل مع هذا المجلس»[٣].

وفي لقاء الأمير بنوري السعيد، ناقش معه الوضع العام في البلاد، ورغبة الملك في توطيد الاستقرار عن طريق التعاون التام بين العرش وساسة البلاد ومجلس الأمة، فعلق السعيد على ملاحظات الأمير بأنّ الاستقرار المنشود يتطلب التعاون التام بين العرش والوزارة من جهة، وبين الوزارة ومجلس الأمة من جهة أخرى، ونظراً إلى أن نتائج الانتخابات الأخيرة جاءت بعدد كبير من المستقلين، فإنّه لا يضمن أن يسند المجلس وزارته في إجراءاتها[٤]. يذكر أحمد مختار بابان

---

(١) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ٢٠٧؛ «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٥؛ د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٩٩. بينما أشارت وثيقة بريطانيا إلى أن الأمير عبد الإله غادر إلى باريس بحجة زيارة والدته وشقيقاته الموجودات في فرنسا. تنظر:

P.R.O., F.O., 371-110990/84314 (1014/19/54), Confidential, British Embassy, Baghdad, No. 149, 7th. July 1954.

أما عبد الرزاق الحسني فيذكر أن الأمير عبد الإله سافر إلى باريس بحجة زيارة قريب له. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ١٢٠.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٥. وقارن ذلك بقول خليل كنة أن نوري السعيد طلب من أحمد مختار بابان أن يحضر لقاء باريس لأنه يعتبره مسؤولاً عن الأزمة القائمة، وعندما حضر حمل عليه نوري السعيد وطالبه بتولي المسؤولية بدلاً من المناورات من وراء الستار. ينظر: خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٣) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٦.

(٤) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ١٠٠.

أن الأمير عبد الإله «أكد بإلحاح على ضرورة أن يقبل نوري السعيد تأليف الوزارة المقبلة وذلك بغض النظر عن وجود عدد من النواب المعارضين داخل المجلس. لكن الذي بدا لي أن ثقة نوري السعيد كانت متزعزعة بالأمير عبد الإله الذي كان يريد فعلاً أن يؤلف السعيد الوزارة الجديدة»[1].

لم يقتنع نوري السعيد بوجهة نظر الأمير، وأصر على حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة مقابل تأليف الوزارة[2]. فرد الأمير محاولاً إقناعه، بأنه يتعهد له «باسم جلالة الملك أن المجلس إذا لم يتعاون معك كما تريد فإنّه يحل وأنت تجري انتخابات جديدة»[3]. وبعد نقاش طويل تمَّ الاتفاق على شروط معينة وقّعها الأمير ونوري السعيد معاً، ولم يكن من بينها حل مجلس النواب[4]، وطبقاً لذلك وافق السعيد على تشكيل الوزارة[5].

عاد الأمير عبد الإله إلى بغداد في الثامن عشر من تموز ١٩٥٤، فيما عاد نوري السعيد في الثامن والعشرين من الشهر نفسه[6]. حيث توجه إلى سرسنك

---

(١) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧. وكان الملك فيصل الثاني قد انتهز غياب الأمير عبد الإله وأجرى مشاورات مع عدد من السياسيين حول تكليف نوري السعيد برئاسة الوزارة، وبعث برسالة إلى الأمير في العاشر من تموز ١٩٥٤ جاء فيها: إنه لا يحبذ إجراء انتخابين في نفس السنة لأن البلاد لا تتحمل ذلك لكن إذا كان لا بد من ذلك من أجل عودة نوري السعيد، فلا مانع من تأجيل المجلس ثم حلّه وإجراء انتخابات جديدة. ينظر نص الرسالة في: «د. عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق عام ١٩٥٤ في وثيقة ملكية، «المؤرخ العربي» (مجلة)، العدد الحادي عشر، بغداد ١٩٧٩، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

(٤) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، ص ٥٢٢. ذكر أحمد مختار بابان الذي دوّن الاتفاق بخط يده أن الشرط الأول كان يتعلق بالسياسة الداخلية، فيما تعلق الثاني بانتخاب ديوان رئاسة مجلس النواب. تنظر: «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٨. بينما ورد في وثيقة بريطانية أن السعيد اشترط أن يكف الأمير عبد الإله عن التدخل في شؤون سوريا، وأن يحل مجلس النواب مقابل تشكيل الوزارة. تنظر:

P.R.O., F.O., 371-110990/84311 (1012/1/54), Confidential, British Embassy, Baghdad, No. 206, 24th. September 1954.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ١٨.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ص ١٢٠ ـ ١٢١.

للقاء الملك وولي العهد، وبعد أن قدّم للملك الشكر على ثقته، أعلن أنه لا يستطيع تأليف وزارته وإنجاز مهمتها على الوجه الأكمل ما لم يتم حل مجلس النواب ويمنح صلاحيات مطلقة في العمل. وقد حاول الأمير عبد الإله أن يثنيه عن موقفه مذكراً إياه باتفاقهما في باريس، إلاّ أن السعيد أصرّ على موقفه وتمّ له ما أراد، الأمر الذي أثار استياء الأمير وامتعاضه الشديدين[1]. يقول أحمد مختار بابان: «عندما التقيت الأمير عبد الإله في نابولي[2]، وجدته غاضباً بسبب قيام نوري السعيد بحل مجلس النواب، وقال لي إن ما حصل هو خلاف الاتفاق، ولا توجد مبررات لحل المجلس»[3]. ويذكر أحد الباحثين إن أبرز الأسباب لإصرار نوري السعيد على حل المجلس عدم ثقته بالأكثرية المستقلة المرتبطة بالأمير عبد الإله، وقوة المعارضة الوطنية داخل المجلس التي يمكن أن تعرقل مشاريع وزارته[4]. أمّا الأمير عبد الإله فيرى أن السعيد وقع تحت تأثير أنصاره من حزب الاتحاد الدستوري فأصرّ على حل المجلس[5].

في الثالث من آب ١٩٥٤ شكّل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة[6] التي تعد نقطة تحوّل هامة في تأريخ العراق المعاصر، أشرت منذ بدايتها تفاقم أزمة النظام الملكي وسيره نحو الحكم الدكتاتوري رافقه بطبيعة الحال ضمور المؤسسات الديمقراطية، التي كانت، مع كل نقائصها ملازمة له منذ استقلال العراق، مما أفضى به في نهاية المطاف إلى السقوط.

دشن السعيد أعمال وزارته بإجراءات هدفها شل نشاط قوى المعارضة

---

(١) ينظر: عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

(٢) قام الأمير عبد الإله في أيلول ١٩٥٤ بجولة قصيرة شملت تركيا وإيطاليا وفرنسا.

(٣) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ص ٢١ ـ ٢٢.

(٤) عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ٥٧. يذكر عبد الكريم الأزري أن السفير الأمريكي في بغداد زاره في بيته وقال: «لا أكتم عنك نحن في خوف من تكرّر المأساة الإيرانية في العراق بوجود هذه الحفنة القوية من النواب المعارضين... إن الوضع بوجود هذا المجلس وهذه المعارضة القوية نتيجة هذه الانتخابات الأخيرة خطراً جداً والمستقبل مظلم وقاتم». ينظر: عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٥٢٠.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ٢١.

(٦) حاول نوري السعيد أن يضمن سلفاً تأييد البلاط لسياسة وزارته فرفع إلى الملك كتاباً في ٣١ تموز ١٩٥٤ تضمن خطته في المجالين الخارجي والداخلي، للتفاصيل تنظر: «لواء الاستقلال»، العدد ١٩٤٤، ٥ آب ١٩٥٤، د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ١٠٣.

الوطنية، تمهيداً لربط العراق بالأحلاف الغربية المتعارضة مع مصالح البلاد: فأعلن عن حل المجلس النيابي بعد أن عقد جلسة واحدة، وأجرى انتخابات رافقها «تزييف لم يسبق له مثيل»[1] أسفرت عن مجلس ضم أغلبية مطلقة للسعيد وسياسته. كما أصدر سلسة من المراسيم التعسفية بلغت ستة[2].

وكان واضحاً للقوى الوطنية أن نوري السعيد كان يمهّد بإجراءاته الانضمام إلى الحلف التركي ـ الباكستاني الذي أعلن في الثاني من نيسان ١٩٥٤[3]، إذ لم يغب عن بال المراقبين أن الزيارة التي قام بها الملك بصحبة ولي العهد ونوري السعيد إلى الباكستان في الوقت الذي كانت تجري فيه مباحثات الحلف المذكور كانت مؤشراً على رغبة العراق الانضمام إليه[4].

قوبل هذا التوجه باستنكار القوى الوطنية في داخل العراق والوطن العربي[5]. ففي الثامن من تموز ١٩٥٤ بعث الرئيس جمال عبد الناصر رسالة إلى الأمير عبد الإله محذراً من انزلاق العراق إلى هاوية مثل تلك الأحلاف جاء فيها: «من الضروري لنا جميعاً أن ننتبه وأن تكون لنا خطتنا في الدفاع عن أمننا القومي ومصالحنا ولا نكتفي بالتوجه عمياناً إلى خطط الآخرين»[6].

---

(١) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ٣٠.

(٢) أول تلك المراسيم: (مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩٣٨) نصّ على تجريم كل مَن حبَّذ أو روّج المبادئ التي لا تقرها الحكومة، ومرسوم (ذيل قانون الجنسية) منح الحكومة حق إسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم على وفق المرسوم الأول، و(مرسوم النقابات) منح الحكومة حق إغلاق أية نقابة تسلك «مسلكاً يمس الأمن العام»، و(مرسوم الجمعيات) خوّل وزير الداخلية إلغاء الجمعيات والنوادي والأحزاب العلنية، و(مرسوم المطبوعات) الذي منح وزير الداخلية حق إلغاء الصحف والمجلات، و(مرسوم الاجتماعات العامة) الذي حظّر التظاهر والتجمع. ينظر: د. صالح العابد، العراق ومصر في أحداث ١٩٥٦، بحوث ندوة العلاقات العراقية ـ المصرية، شباط ١٩٩٠، الجزء الثاني، ص ١٠٣، د. عبد الأمير العكام، تاريخ حزب الاستقلال، ص ص ٢٩٩ ـ ٣٠٦.

(٣) للتفاصيل عن الحلف ينظر:

Layan Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, U.S.A. 1967, P. 214.

(٤) عوني السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٥) عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق، ص ص ١٣٢ ـ ١٣٦.

(٦) مقتبس في: جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق ١٩٥٢ ـ ١٩٦٣، بغداد ١٩٨٩، ص ٤٠.

كان الأمير عبد الإله مقتنعاً بأهمية أن تكثف دول الشرق الأوسط من تعاونها في سبيل المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها، فسعى إلى تأييد المحاولات التي تصب في هذا الاتجاه. فقد أشرف بنفسه على المباحثات العراقية ـ المصرية في سرسنك منتصف آب ١٩٥٤[١]، التي أريد منها حمل القادة المصريين على تأييد المشاريع التي يسعى نوري السعيد إلى تحقيقها[٢]. وعلى الرغم من إتفاق الجانبين على إعادة النظر في ميثاق الضمان العربي ومكافحة المبادئ الهدامة بكافة الوسائل[٣]، إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر رفض نتائج هذه المباحثات وطلب تأجيل البحث في هذا الموضوع[٤].

على أثر ذلك سعى نوري السعيد إلى عقد اتفاق مع تركيا يكون أساساً لحلف إقليمي أكبر يضم إيران والباكستان وتشارك فيه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٥]. وفي السادس من كانون الثاني ١٩٥٥ زار بغداد عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا ودارت بين الجانبين جولة من المباحثات[٦]، أفضت إلى اتفاق الجانبين على عقد ميثاق بينهما يرمي إلى تحقيق وتوسيع التعاون لصد أي اعتداء قد يقع عليهما من أية جهة كانت استناداً إلى المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة[٧]. ومن الجدير بالذكر أنه أثناء وجود الوفد التركي في السفارة التركية ليلة الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٥٥، ألقت عناصر مجهولة مادة متفجرة داخل

---

(١) جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ٧٠، مثّل الجانب المصري في هذه المباحثات الصاغ (الرائد) صلاح سالم وزير الإرشاد القومي وبعض المسؤولين، وحضرها نوري السعيد عن الجانب العراقي. ينظر: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، خطاب نوري السعيد رئيس الوزراء مساء الأحد ١٦/١٢/١٩٥٦، بغداد ١٩٥٦، ص ٨.

(٢) سعى نوري السعيد إلى تطوير ميثاق الضمان الجماعي العربي بضم تركيا وإيران إليه وتعزيز قدراته الدفاعية عن المنطقة بالتعاون المباشر مع الغرب، أو الاستعاضة عنه بميثاق جديد يضم الدول العربية والإسلامية ويرتبط بإحدى منظمات الدفاع الغربي. ينظر: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٣) «محاضر مجلس النواب»، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤/ ١٩٥٥، الجلسة الحادية والعشرون في ٦ شباط ١٩٥٥، بغداد ١٩٥٥، ص ٤٢٤.

(٤) حصل ذلك أثناء اجتماع نوري السعيد بجمال عبد الناصر في القاهرة يوم ١٥ أيلول ١٩٥٤. ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٥٨١.

(٥) عوني السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٦) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ٣٠.

(٧) مديرية التوجيه والإذاعة العامة، «حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي»، بغداد ١٩٥٥، ص ص ٢٠ ـ ٢١. في الهوامش القادمة: «حقائق في السياسة العربية. . .».

حديقة السفارة، مما ألحق أضراراً طفيفة بالمبنى. وقد زار الأمير عبد الإله السفارة بعد الحادث وأعرب عن أسفه لوقوعه[١].

على أثر المعارضة الشعبية[٢] والعربية[٣] لمشروع الميثاق العراقي ـ التركي، عقد الأمير عبد الإله بحضور الملك اجتماعاً في البلاط يوم التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٥، حضره عدد من كبار الساسة[٤] استعرض فيه نوري السعيد المشروع المذكور، وموقف الدول العربية وبخاصة مصر منه، وسياسة العراق تجاه ذلك، فأيّد الحاضرون سياسة رئيس الوزراء بهذا الخصوص[٥]. ولا شك أن الأمير عبد الإله الذي كان متحمساً للمشروع، أراد من هذا الاجتماع أن يشرك أبرز الساسة الموجودين خارج الحكم في مشاورات مشروع الحلف مع تركيا ليحمّلهم جزءاً من المسؤولية. وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه التقى الأمير عبد الإله بأعضاء البعثة العربية الخاصة بحضور الملك ورئيس الوزراء وثلاثة رؤساء سابقين هم: توفيق السويدي وفاضل الجمالي وصالح جبر حيث أكّد أهمية المشروع[٦]. وبعد سلسلة من الاجتماعات غادرت البعثة بغداد في الثالث من

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٣٠٢.

(٢) للتفاصيل ينظر: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

(٣) تبنت مصر الموقف العربي المعارض لمشروع الميثاق فدعت إلى عقد مؤتمر لرؤساء الحكومات العربية في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥، مثّل العراق فيه وفد برئاسة فاضل الجمالي، وقرّر المؤتمر إيفاد بعثة خاصة إلى العراق ضمّت سامي الصلح رئيس وزراء لبنان، وفيضي الأتاسي وزير الخارجية السوري، وصلاح سالم وزير الإرشاد المصري، ووليد صلاح وزير خارجية الأردن، بهدف التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والمصرية. تنظر: ليلى ياسين حسين الأمير، دور نوري السعيد في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٢، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠٧.

(٤) وهم: جميل المدفعي وتوفيق السويدي وعلي جودة الأيوبي وصالح جبر وأرشد العمري ونور الدين محمود (من رؤساء الوزراء السابقين) وعبد الهادي الجلبي رئيس مجلس الأعيان وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ومحمد علي محمود وزير العدلية وشاكر الوادي وزير الخارجية وكالة ويوسف الكيلاني وكيل وزير الخارجية وعبدالله بكر رئيس الديوان الملكي.

(٥) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ١٢٤.

(٦) «الزمان»، العدد ٥٢٥٥، ٢ شباط ١٩٥٥.

شباط ١٩٥٥ دون التوصل إلى اتفاق[١]. وقد حرص الأمير عبد الإله على متابعة جهود وزارة السعيد وسعيها الحثيث لعقد الحلف، ففي الخامس من شباط عقد اجتماع آخر في البلاط اقتصر على الملك ورئيس الوزراء وفاضل الجمالي ورئيس الديوان الملكي[٢].

في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥ تمَّ التوقيع على (ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا) الذي عُرف لاحقاً باسم حلف بغداد بعد أن اكتملت حلقاته بانضمام بريطانيا في الخامس من نيسان[٣]، وباكستان في الثالث والعشرين من أيلول، وإيران في الثالث من تشرين الثاني من السنة نفسها[٤].

وبولادة الحلف الذي كُرِّسَ «المكافحة الشيوعية»[٥] شعر الأمير عبد الإله بالاطمئنان على العرش، فلا غرو أن يصرح لعبد الكريم الأزري، في لقاء جرى بينهما، «أن الحلف هو الركن الأساسي لسياسة العراق الخارجية ومرتكزها في صيانة كيانه وسلامته من الأخطار المحدقة به»[٦]. وفي تشبثه في تعزيز الحلف سعى بقوة إلى إقناع الملك حسين بالاستجابة لدعوة بريطانيا إلى الأردن بالانضمام إليه. ولكن قوة المعارضة الأردنية لم تتح للملك حسين مجال اتخاذ قرار بتلك الدرجة من الخطورة[٧]. وخلال اجتماع دول الحلف في طهران في الخامس عشر من نيسان ١٩٥٦ قرَّر مجلس الحلف إيفاد الأمير عبد الإله إلى الولايات المتحدة في محاولة لإقناع حكومتها بالانضمام إلى الحلف بعضوية كاملة، إلاَّ أن واشنطن رفضت تلك الدعوة[٨]، حفاظاً لعلاقتها مع مصر والسعودية اللتين عارضتا الحلف[٩].

---

(١) للتفاصيل ينظر: «حقائق في السياسة العربية...»، ص ص ٤٠ ـ ٤٣.

(٢) «اليقظة»، العدد ٢١١٧، ٦ شباط ١٩٥٥.

(٣) في ٤ نيسان وقّعت بريطانيا مع العراق اتفاقاً خاصاً أنهى معاهدة ١٩٣٠ وتركت للعراق مسؤولية الدفاع عن نفسه.

(٤) توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق ١٩٨٥، ص ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٥) «البلاد»، العدد ٤٨٧٩، ٨ شباط ١٩٥٧.

(٦) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٥٤٩.

(٧) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٢٢٥.

(٨) جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياسة والإقتصاد، جامعة عين شمس ١٩٧٠، ص ٢٧١.

(٩) كوثر عباس عبد، تطور العلاقات العراقية ـ الأمريكية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص ١٦٧.

شكّل حلف بغداد استفزازاً للمشاعر الوطنية، وأصبح إسقاطه شعاراً وطنياً أجمعت عليه القوى الوطنية جميعاً، التي أخذت تطالب البلاط بالعمل على إصلاح الوضع الداخلي وتدارك أخطاء السياسة الخارجية[1]. ولكن ضغوط المعارضة الوطنية[2] لم تؤثر في تصميم الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد لتغيير مجرى السياسة العام، ومع أن السعيد قدّم استقالة وزارته في السابع عشر من كانون الأول، إلاّ أنه كلف فوراً بتأليف وزارته الثالثة عشرة في اليوم نفسه، ولم يتغير فيها سوى ثلاثة وزراء ودخول وزير رابع[3]. وقد استفزت هذه الخطوة المعارضة الوطنية فتقدّم قادة حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال مذكرة جديدة إلى الملك في التاسع والعشرين من كانون الأول طالبوا فيها إبعاد السعيد وانتهاج سياسة تنسجم مع مصالح الشعب[4] وأيّد المذكرة معظم قادة الحركة الوطنية في العراق. وقد رافقت هذه النشاطات سلسلة من الإضرابات العمالية واحتجاجات الفلاحين ورفضهم سياسة التعسف والاجراءات الاقتصادية القاسية، في خضم هذه الظروف جاء قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، والعدوان الثلاثي على مصر ليؤجج نيران واحدة من أكبر انتفاضات الشعب العراقي، الموضوع الذي يتطلب التعرف على موقف الأمير عبد الإله من هذين الحادثين.

* موقف الأمير عبد الإله من تأميم قناة السويس والاعتداء الثلاثي على مصر:

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في السادس والعشرين من تموز ١٩٥٦ قرار تأميم قناة السويس[5]. وتشاء الصدف أن يكون الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ونوري السعيد في مأدبة عشاء أقامها رئيس الوزراء البريطاني أنطوني ايدن

(١) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢) ينظر نص مذكرة أحزاب المعارضة إلى الملك في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٥ في: محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ص ٤٢٠ ـ ٤٢٣.

(٣) «الزمان»، العدد ٥٥١٧، ١٨ كانون الأول ١٩٥٥.

(٤) د. صالح العابد، المصدر السابق، ص ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٥) «الشعب»، العدد ٣٥٧٧، ٢٧ تموز ١٩٥٦.

لضيوفه العراقيين عند إعلان ذلك القرار[١]. يقول ايدن «أبلغت ضيوفي النبأ، فأدركوا أن كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنواجه بها هذا التحدي»[٢].

هزَّ النبأ الأمير عبد الإله ونوري السعيد بقوة، وما كانوا ليغفلوا ما سوف يعقبها من تطورات خطيرة في ذلك الزمن العاصف الذي كان العراق يمر به. ولعل رسالة ايدن إلى أيزنهاور D. Eisenhower تعبّر عن جانب من المخاوف التي ساورت أقوى رجلين في النظام العراقي. فقد ذكر ايدن «إن العراقيين كانوا أكثر إلحاحاً في تحذيرهم لنا مغبة النتائج المترتبة على الحدث، وقد تحدّث إلينا ولي العهد ونوري السعيد عدة مرات عن عواقب نجاح عبد الناصر في ضربته التي قد تؤدي إلى الإطاحة بهما وبالنظام»[٣]. لذا كان أمراً طبيعياً أن تسفر مباحثات ايدن مع قادة العراق عن تطابق بين وجهات النظر بخصوص الآراء والمقترحات لمواجهة التحدي المصري[٤]. فقد ذكر دي غوري «كانت وجهة نظر الأمير عبد الإله البحث عن ذريعة للقيام بعمل فعال وسريع ضد مصر»[٥]، وهذه إشارة واضحة إلى أن الأمير كان مع فكرة استخدام القوة لتحجيم وتحديد نفوذ عبد الناصر[٦]. ولم تكن دوافع الأمير عبد الإله بضرورة الحسم خافية على أحد،

---

(١) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ٢٢٢. وكان الأمير عبد الإله قد غادر بصحبة الملك في ١٦ تموز ١٩٥٦. تنظر: «الزمان»، العدد ٥٦٩٤، ١٧ تموز ١٩٥٦.

(٢) Anthony Eden, The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden (Full Circle), Cassell 1960, PP. 423-424.

(٣) Ibid., P. 466.

(٤) Birdwood, Op. Cit., P. 240.

ذكر سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا «لقد كانت آراء العراقيين عن عبد الناصر متقاربة جداً من رأي إيدن... وكانت نصيحة نوري السعيد إلينا هي أن نضرب عبد الناصر بقوة وبسرعة». ينظر:

Selweyn Lioyd, Suez 1956 «A/personal Account», London 1978, P. 74.

ينظر كذلك: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة ١٩٨٦، ص ٤٧٠.

(٥) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٦) اتخذت الحكومة البريطانية قراراً في ٢٧ تموز ١٩٥٦ بعدم السماح لعبد الناصر «باغتصاب القناة وتحدي جميع الاتفاقات الدولية». وأخذت تلوح باستخدام القوة ضد مصر. إذا ما تمسكت حكومتها بقرار التأميم. ينظر: علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٢٢٠؛

A. Edenm Op. Cit., P. 425.

أكّدها دي غوري بقوله «آمن عبد الإله بأنّه إذا لم يسقط عبد الناصر في وقت قصير لا يتجاوز بضعة أسابيع فإنّ ذلك سيكون متأخراً، وسيؤدي إلى اضطراب في الشرق الأوسط لا سبيل إلى علاجه، وسيقضي على حلف بغداد، في حين يقوم الاتحاد السوفيتي بتعزيز القوة العسكرية لمصر»(١). أما داخلياً فإن دعم عبد الناصر المعنوي للقوى الوطنية في العراق قد خلق صعوبات كثيرة أمام الطبقة الحاكمة(٢)، لذلك فإنّ إزاحة الرئيس المصري بأسرع وقت ممكن أمر مرغوب فيه جداً في أعماق الأمير عبد الإله. حتى إنه اقترح نمط الحكم القادم في مصر، حيث فضّل عودة الملكية إليها دون عودة الملك فاروق أو ورثته، واقترح بأن الرجل المناسب لعرش مصر هو الأمير عبد المنعم(٣)، على أن يصبح علي ماهر رئيساً للوزراء. ويرى الأمير أن فرص نجاح مقترحه هذا كبيرة، «لاسيما وأن الجماهير الساخطة في القاهرة سترحب بأي شيء جديد، وأن الطبقة المتوسطة ومعظم رجال الجيش ضد جمال عبد الناصر»(٤).

وبهدف مناقشة تأثيرات القرار المصري المتوقعة في الوضع الداخلي في العراق، عقدت في لندن اجتماعات مكثفة، اقتصرت على الأمير عبد الإله ونوري السعيد(٥)، اللذين حضرا اجتماعاً في وزارة الخارجية البريطانية في الثلاثين من تموز ١٩٥٦، لبحث الوضع في المنطقة بحضور السفير البريطاني مايكل رايت(٦). أظهر الأمير تأييداً لموقف نوري السعيد الذي ذكر للمسؤولين البريطانيين أنه مطمئن على الوضع الداخلي في العراق. ورأى الأمير أنه ليس هناك ما يدعوه للعودة إلى بغداد قبل العشرين من آب(٧) لكنه كرّر أن بقاء عبد الناصر يعني سيادة الفوضى في

---

(١) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٣٠٢.
(٢) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ٤٦٧.
(٣) الأمير عبد المنعم ابن الخديوي عباس حلمي. انتخب رئيساً لمجلس الوصاية بعد تنازل الملك فاروق. وكان جمال عبد الناصر قد أعلن بعد انتهاء العدوان الثلاثي عن اكتشاف مؤامرة لإسقاط نظامه وتعيين الأمير عبد المنعم ملكاً على مصر. ينظر:
د. وليد محمد سعيد الأعظمي، نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر، بغداد ١٩٨٨، ص ٧٥.
(٤) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٣٠٣.
(٥) د. مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، بغداد ١٩٩٠، ص ١٥.
(٦) كان يقضي إجازته الصيفية في لندن لكنه قطعها وعاد إلى بغداد في ١١ آب ١٩٥٦.
(٧) غادر الأمير عبد الإله لندن في ١٢ آب متوجهاً إلى باريس التي عاد منها إلى بغداد في ٢٢ آب ١٩٥٦. تنظر: «الزمان»، العدد ٥٧٢٠، ٢٢ آب ١٩٥٦.

الشرق الأوسط وأن حلف بغداد سيصيبه التصدّع وقد ينهار[1]. وفي الثالث من آب ١٩٥٦ عقد الأمير عبد الإله ونوري السعيد اجتماعاً آخر مع الجانب البريطاني، الذي طرح أفكاره وحظيت بتأييد تام من الأمير عبد الإله والسعيد منها: مبادرة بريطانيا في الدعوة إلى تدويل القناة، وفي حالة رفض عبد الناصر فإنَّ من حقها أن تطالب بحرية الملاحة، وتحشيد الرأي العام الدولي ضد خطوة عبد الناصر[2].

ومن البديهي أن نشير إلى أن آراء المسؤولين العراقيين كانت تطرح وراء الكواليس، إذ لم يجرؤ الأمير والسعيد على طرحها علناً خشية تفجّر الموقف الداخلي الذي اجتاحه حمى تأييد القرار المصري[3]، ولهذا جاء الموقف الرسمي مختلفاً عما أضمره الأمير ورئيس الوزراء. فقد أعلنت الحكومة العراقية في بيان رسمي أذيع بعد عودة نوري السعيد من لندن في الخامس من آب ١٩٥٦ تأييدها القرار[4]. وما كان هذا الموقف الازدواجي ليخفى على القوى الوطنية في الداخل[5].

في خضم هذه التطورات، لاح في الأفق احتمال قيام الكيان الصهيوني بعدوان على الأردن، الذي سارع إلى تقدم طلب بمساعدات عسكرية من العراق لدرء أخطار الاعتداء (الإسرائيلي) المحتمل بموجب معاهدة الأخوة والتحالف المعقودة بين البلدين عام ١٩٤٧. ومن هذا المنطلق جاءت زيارة الأمير عبد الإله إلى الأردن في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٥٦[6]، واجتماعه بالملك حسين

---

(١) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٢) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٣) أيّدت الأحزاب العراقية بقوة قرار عبد الناصر وأجمعت القوى الوطنية على «أن التأميم نصر كبير للسياسة العربية التحررية» وأعلن يوم الرابع عشر من آب (يوم مصر) كما دعت قيادة الحركة الوطنية إلى الإضراب العام يوم السادس عشر منه، رافق ذلك مظاهرات في شوارع المدن العراقية. للتفاصيل ينظر: . صالح العابد، المصدر السابق، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٩؛ عبد الرزاق الحسني، ٢٦ تموز ١٩٥٦، العراق يهب لنصرة مصر في أعقاب تأميم قناة السويس، «آفاق عربية»، العدد الثامن، آب ١٩٨٥، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٤) ينظر نص البيان الصادر بهذا الشأن في: «البلاد»، العدد ٤٧١٧، ٦ آب ١٩٥٦.

(٥) للتفاصيل ينظر: حسن علي عبدالله، الموقف الرسمي والشعبي العراقي من تطور الأحداث السياسية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص ١٧٨.

(٦) ضم الوفد المرافق للأمير أحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء والعين جميل المدفعي ورفيق عارف رئيس أركان الجيش وعبدالله بكر رئيس الديوان الملكي.

لبحث ترتيبات إرسال القوات العراقية إلى الأردن[1].

في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٦ شن الكيان الصهيوني عدواناً واسعاً على غزة بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس مبتدئاً الصفحة الأولى من الخطة التي تمّ الاتفاق عليها بين بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل)، تلتها الصفحة الثانية حين وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً مشتركاً إلى الطرفين المتحاربين بإيقاف القتال فوراً وسحب قواتهما الجوية والبحرية في بعض مدن القناة في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٥٦، ليبدأ العدوان الثلاثي على مصر، الذي فجّر الموقف المتأزم أصلاً في العراق[2]. ويقدر تعلّق الأمر بالأمير عبد الإله فقد ذكر المستر روز E. Rose رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية في تقرير رفعه إلى مرجعه «إن عبد الإله ونوري السعيد كانا يعلمان بالعدون على مصر»[3]. ولتوضيح ذلك يمكن القول أنه خلال مباحثات الأمير عبد الإله ونوري السعيد في لندن، أظهر البريطانيون تصميماً على القيام بعمل رادع ضد عبد الناصر، إلاّ أنّهم كتموا عن حلفائهم العراقيين طبيعة هذا العمل وأسلوب تنفيذه. وهذا ما اعترف به نوري السعيد للسفير الأمريكي في بغداد[4]. وفي هذا الخصوص يقول الباحث أرسكين تشايلدرز أنه «لا يعتقد أن بريطانيا أطلعت العراق على تواطئها مع إسرائيل، أو أن العراق كان على علم بهذا التواطؤ»[5].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٤٧. بدأ العراق بتحشيد قواته على الحدود مع الأردن، ثم دخلت الأراضي الأردنية بعد العدوان على مصر، إلاّ أن وعي الحركة الوطنية الأردنية وقوتها، في تلك الفترة، دفعا حكومة الأردن إلى طلب سحب القوات العراقية من أراضيها بعد مدة قصيرة من دخولها. ينظر: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ١٥١.

(٢) ينظر: د. صالح العابد، المصدر السابق، ص ١١٠؛ وفيق عبد العزيز فهمي، العدوان الثلاثي والضمير العالمي، القاهرة ١٩٦٤، ص ٥٤.

(٣) نجدة فتحي صفوة، مواقف الدول العربية من العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ كما توقعتها بريطانيا، «الباحث» (مجلة)، العدد الحادي عشر، لندن ١٩٨٧، ص ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٤) يقول غولمان أنّه زار نوري السعيد على أثر اشتراك بريطانيا وفرنسا في العدوان على مصر فوجده «منهمكاً للغاية شارد البال أكثر من أي وقت مضى. وقد اعترف بأنّه لم يكن يعلم سلفاً بطبيعة العمل البريطاني أو مداه، وكان يعتقد أن بريطانيا ستقوم بعمل رادع ضد إسرائيل، وأن المعتدي يجب أن يعاقب». ينظر:

Gallman, Op. Cit., PP. 74-75.

(٥) أرسكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٦٨.

اتسم موقف الأمير عبد الإله من العدوان الثلاثي على مصر بقدر من الحس القومي يختلف جذرياً عن موقفه إزاء تأميم القناة. وفي هذا الخصوص يقول أحمد مختار بابان: «على أثر العدوان على مصر عقد اجتماع موسع في قصر الرحاب حضره الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله وأعضاء الوزارة القائمة، فضلاً عن عدد كبير من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين المعروفين، تداول المجتمعون الموضوع من جميع جوانبه... وهنا أود أن أسجل حقيقة للتاريخ وهي أن الأمير عبد الإله كان متأثراً جداً بسبب العدوان، وطلب مني بصفتي نائباً لرئيس الوزراء نوري السعيد، الذي كان يحضر في ذلك الوقت اجتماع مجلس الميثاق في طهران[1]، أن نستدعي السفير البريطاني مايكل رايت، للتباحث معه حول موضوع العدوان، [وعندما قابل السفير] كان الأمير عبد الإله متهيجاً جداً»[2].

وعندما اتسع نطاق العدوان بعث الأمير عبد الإله في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٦ رسالة شخصية إلى رئيس الوزراء ايدن، طالبه فيها بوقف العمليات العسكرية، واستنكر «الأعمال العدوانية التي قامت بها كل من بريطانيا وفرنسا على مصر الشقيقة»[3].

ومما زاد من حدة استنكار الأمير عبد الإله للعدوان الثلاثي قيام الكيان الصهيوني بالدور الرئيس فيه، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الشعور المعادي لبريطانيا داخل العراق، وخلق الكثير من الصعوبات أمام البلاط. ولا أدل على ذلك ما كتبه السفير البريطاني مايكل رايت في تقريره السنوي لعام ١٩٥٦ من أن قيام الكيان الصهيوني بالتمهيد للعدوان البريطاني ـ الفرنسي على مصر، وضع الأمير عبد الإله وجميع العراقيين المتعاونين بنشاط مع بريطانيا في «أخطر مأزق سياسي بل في خطر يهدد حياتهم، كما هدّد استمرار النظام والملكية»[4].

---

(١) اجتمعت الدول الاسلامية في حلف بغداد للفترة من ٣ ـ ٨ تشرين الثاني ١٩٥٦، وأصدرت بياناً استنكرت فيه العدوان، ودعت إلى جلاء القوات الغازية عن الأراضي المصرية، واحترام سيادة مصر واستقلالها، فضلاً عن حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة. للتفاصيل ينظر: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، العراق ينتصر لشقيقته مصر، بغداد ١٩٥٦، ص ص ٣ ـ ١٠، «الحرية» (جريدة)، العدد ٧٣١، ١١ تشرين الثاني ١٩٥٦.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الثالث، ص ص ٤٠ ـ ٤١.

(٣) «الأخبار»، العدد ٤٤٩٢، ٤ تشرين الثاني ١٩٥٦.

(٤) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ٢٢٩.

دفع ذلك الأمير عبد الإله إلى متابعة تطورات الموقف الداخلي المتأزم بفعل موقف الحكومة من العدوان واعترف تقرير خاص للشرطة بذلك وقال: «إن أسف الناس وحنقهم في تزايد على موقف الحكومة من القتال في مصر، حتى السعودية قطعت علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا... أمّا العراق فعلاقاته كما هي لم تتغيّر... ويعتقد الناس الآن وكلهم يتحدثون في الأمر، إن حكومة نوري السعيد وسياسته انتهت بانهيار نفوذ بريطانيا في الشرق العربي. وأن الأسرة المالكة انتهت هي الأخرى»[1].

من هذا المنطلق عقد الأمير عبد الإله اجتماعاً في قصر الرحاب في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٦ ضمَّ رئيس وأعضاء الوزارة، ورئيسي مجلسي الأعيان والنواب، وعدداً من الساسة المعروفين[2]. كرّس الاجتماع للتداول في الوضع الداخلي المتفاقم[3]، واستعراض سياسة الوزارة وإجراءاتها. ولم يسفر الاجتماع عن نتيجة سوى الاتفاق على قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، واستمرار التعاون مع الدول الإسلامية فقط ضمن حلف بغداد[4]. وفي اليوم التالي أصدرت الوزارة بياناً بهذا الخصوص[5].

على أثر ذلك اتسعت حركة المعارضة وشملت شخصيات وهيئات مختلفة، ففي العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٦ قدّم خمسة وخمسون أستاذاً جامعياً مذكرة إلى البلاط طالبوا فيها بإسباغ الحرمة اللازمة على المؤسسات التعليمية، وضمان الحرية الفكرية لرجال التعليم، وإطلاق سراح الموقوفين من الطلبة بسبب التظاهر تأييداً للشعب المصري[6]. ويذكر عبد الرحمن البزاز، عضو الوفد[7] الذي قابل

---

(١) مقتبس في: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والإتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ - ١٩٥٨، ص ١٥٤.

(٢) أمثال توفيق السويدي وجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي ومحمد رضا الشبيبي ومصطفى العمري.

(٣) لتفاصيل الهياج الشعبي وموقف القوى الوطنية من العدوان ينظر: د. صالح العابد، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١١؛ د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ - ١٩٥٨، ص ص ١٥٤ - ١٥٦.

(٤) للتفاصيل ينظر: المصدر السابق، ص ص ١٥٤ - ١٥٦.

(٥) ينظر نص البيان في: «الزمان»، العدد ٥٧٨٧، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦.

(٦) ينظر نص المذكرة في: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ص ١٣١ - ١٣٤.

(٧) ضم الوفد إضافة إلى الدكتور عبد الرحمن البزاز الدكتور محمد ناصر والدكتور خالد الهاشمي والدكتور جابر عمر.

الأمير عبد الإله وسلّمه المذكرة، أنه شرح للأمير سوء الحالة في البلاد، وسياسة الشدة التي تنتهجها الوزارة، مؤكداً له أن خطر تلك السياسة لن يقتصر على شخص نوري السعيد وأعضاء وزارته، بل سيطال نظام الحكم برمته. وأضاف البزاز «إن الشعب العراقي ساخط على هذه السياسة أشد السخط، وأن وزراءك قد لا ينقلون إليك حقيقة شعور العراقيين، وإني لست سياسياً، [ولكن] نحن رجال التعليم نرى أن من واجبنا أن نقول الحقيقة كاملة، كما تبدو لنا، إن الشعب حينما ينفجر لن يقف عند حد في انفجاره»[1]. والطريف أن خليل كنة يزعم إن تلك الفكرة كانت بتحريض من الأمير عبد الإله وأحمد مختار بابان لحمل نوري السعيد على الاستقالة[2]. وهو رأي لا يعتد به لأنَّ جل الأساتلة الموقعين على المذكرة من ذوي الميول الوطنية المعروفين بمعارضتهم للسلطة، وقد طالتهم إجراءات الوزارة التعسفية[3].

على الرغم من فشل العدوان الثلاثي لأسباب معروفة أهمها صمود الشعب المصري، والإنذار السوفيتي[4]، فضلاً عن الضغط الأمريكي[5]، فقد استمرت حركة التضامن مع مصر بصور مختلفة وتوجت بانتفاضة جماهيرية شاملة عمت معظم مناطق العراق قابلتها السلطات بقسوة[6]. وفي غمرة هذه الأحداث أعرب السفير البريطاني مايكل رايت في برقية بعث بها إلى خارجية بلاده عن قلقه على مستقبل نوري السعيد ونظام الحكم في العراق، واحتمال أن يطلب بعض السياسيين تنحيته، ويذكر أنه التقى بولي العهد الأمير عبد الإله وأكّد له ضرورة بقاء السعيد في السلطة واتخاذ كل ما من شأنه الحيلولة دون وقوع انقلاب عسكري[7].

---

(١) عبد الرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب، بيروت ١٩٦٠، ص ص ٤١ ـ ٤٢.

(٢) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٣) للتفاصيل ينظر: د. فاضل حسين، تأريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٨٥.

(٤) وجّه الرئيس السوفيتي بولغانين في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ رسالة تهديد إلى كل من رئيس وزراء بريطانيا وفرنسا بالتدخل العسكري في حالة عدم وقف القتال، فاضطرت القوات الغازية وقف العمليات الحربية ضد مصر يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦. تنظر: «البلاد»، العدد ٤٧٩٩، ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦.

(٥) عن الموقف الأمريكي ينظر: أمين هويدي، حروب عبد الناصر، بيروت ١٩٧٧، ص ١٠٦.

(٦) للتفاصيل عن تطورات الانتفاضة ينظر: د. صالح العابد، المصدر السابق، ص ص ١١٠ ـ ١١٤.

(٧) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٢٣٧.

أدرك الأمير عبد الإله، في خضم هذه التطورات، عظم الخطر المحدق بالعرش. فعقد اجتماعاً في قصر الرحاب يوم السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦، حضره الملك وعدد من كبار السياسيين[١]. ويذكر الحسني أن الغرض من عقد هذا الاجتماع كان إرغام نوري السعيد على الانسحاب من الحكم، وفسح المجال أمام البلاط لتأليف وزارة جديدة تستطيع أن تنقذ الموقف وتعيد الأمور إلى نصابها[٢]. وانتقد بعض المجتمعين سياسة السعيد، وحمّلوه مسؤولية الوضع السائد في البلاد[٣]. ردَّ رئيس الوزراء على تلك الانتقادات، وذكر أن الموقف الداخلي خطير جداً، وأنه ينطوي على تهديد مباشر لنظام الحكم وإنه في هذه الحالة لا يمكنه التنحي عن السلطة ولهذا لم يسفر الاجتماع عن نتيجة[٤].

في اليوم التالي لهذا الاجتماع، حضر نوري السعيد إلى قصر الرحاب بناءً على طلب الأمير عبد الإله. ويذكر خليل كنة الذي حضر هذا اللقاء، أن الأمير خاطبهما قائلاً: «لا أخفي عليكما أنّي أجريت بعض المشاورات لتشكيل حكومة جديدة، فدعوت جميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي واستعرضت معهما موضوع تشكيل وزارة جديدة، فاقترح جميل المدفعي إبعاد نوري السعيد عن الوزارة، وإشراك كل من محمد مهدي كبة وحسين جميل في الوزارة القادمة. وعندما أخبرت المدفعي أن محمد مهدي كبة وحسين جميل مع آخرين قدّموا مذكرة إلى البلاط يطلبون فيها إلغاء ميثاق بغداد، فكيف تقبل المساهمة معهما في حين أنك تؤيد بقاء ميثاق بغداد؟ أجاب المدفعي إذن لا مانع من اقتراح تشكيلة جديدة... ثم استدعيت كامل الجادرجي وطلبت رأيه في تشكيل الوزارة فقال إنه يقترح أحمد مختار بابان رئيساً للوزراء لتطميني شخصياً، غير أنه أضاف قائلاً: إنه يتقدّم بهذا الاقتراح بصفة شخصية إذ لا بد له من الرجوع إلى رأي جماعته... ثم استدعيت حكمت سليمان الذي صرف كلاماً لا يخلو من تهديد، فأجبته إن ما يقدره الله

---

(١) حضر الاجتماع كل من رئيس وأعضاء الوزارة، ورئيسا مجلسي الأعيان والنواب، ورؤساء الوزراء السابقون وبعض الساسة.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ١١٩.

(٣) يذكر خليل كنة إن أقوال وتعليقات رؤساء الوزراء قد أدهشته، وأنه طلب من المجتمعين أن يضعوا حقائق الموقف نصب أعينهم عندما يقررون مهاجمة رئيس الوزراء، فامتعض الأمير عبد الإله من كلامه بشدة. ينظر: خليل كنة، المصدر السابق، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ١١٩.

كائن، كما استدعيت الشيخ رضا الشبيبي فلم يختلف كلامه عن كلام حكمت سليمان»[1].

السؤال الذي يطرح نفسه في هذه المناسبة، هل كان الأمير عبد الإله جاداً في تغيير نوري السعيد. إن المتفحص لأوضاع العراق في تلك المرحلة، يمكنه أن يرى أنه لم يكن كذلك يؤيد ذلك ما ذكره السفير مايكل رايت في تقريره السنوي لعام ١٩٥٦ من أن هناك أقاويل حول تبديل الحكومة غير أن الملك كان لا يتردد في دعم نوري ولم يكن ولي العهد أقل منه في ذلك[2]. ويمكن القول إن مشاورات الأمير عبد الإله تلك، لم تكن سوى محاولة لاستطلاع آراء بعض السياسيين حول الوضع السائد في البلاد، وهي وسيلة طالما لجأ إليها الأمير عند اشتداد الأزمات[3]. ويذكر خليل كنة أن الأمير عبد الإله طلب من نوري السعيد خلال اللقاء الآنف الذكر، إتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والنظام[4]. وهذا يعني أن السياسة المتبعة من الوزارة كانت تحظى بتأييد العرش. وفي هذا الخصوص يقول السفير الأمريكي غولمان أن الأمير عبد الإله كشف له، في نهاية تشرين الثاني ١٩٥٦، عن الضغوط التي يواجهها لتنحية نوري السعيد، لكنه يرى أن تغيير السياسة مسألة غير معروضة للنقاش. وأن تغيير الوزارة ليس أكثر من تبديل وجوه، ولذلك يبدو أن من الأفضل التمسك بنوري[5].

من جانب آخر، حرص الأمير عبد الإله على تنقية الأجواء بين بغداد والقاهرة، فعقد اجتماعاً في قصر الرحاب في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٥٦ بحضور رئيس الوزراء نوري السعيد[6]، لبحث تأثير الدعايات المعادية للعراق المنبثقة من وسائل الإعلام المصرية. أيّد الأمير عبد الإله مقترحاً لنوري السعيد يقضي إيفاد شخصية عراقية للاتصال بالرئيس عبد الناصر لتبيان المحاذير

---

(١) خليل كنة، المصدر السابق، ص ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ٢٣٠.

(٣) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ١٥٧.

(٤) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٥) W. Gaklkman, Op. Cit., P. 79.

(٦) حضر الاجتماع رئيسا مجلسي الأعيان والنواب جميل المدفعي وعبد الوهاب مرجان ورؤساء الوزراء السابقين توفيق السويدي ومصطفى العمري وأرشد العمري، ووزير الخارجية برهان الدين باش أعيان، ورئيس الديوان الملكي عبدالله بكر.

والأضرار الناجمة عن استمرار مثل تلك الدعايات. ووقع الاختيار على توفيق السويدي للقيام بهذه المهمة، لكنه رفض ذلك، وأبدى استعداده للاتصال بصورة شخصية بالسفير المصري في بغداد لمعرفة مدى استعداد مصر للتفاهم. لكن نوري السعيد صرف النظر عن هذه الجهود نتيجة لاستتباب الأمن، فقد أدت الإجراءات القمعية الشرسة التي قامت بها وزارة السعيد إلى تمكنها من السيطرة على الوضع العام مع بداية العام الجديد[1]. ولم تجد القوى الوطنية سبيلاً سوى العمل السري لإسقاط النظام ورمزيه الأمير عبد الإله ونوري السعيد[2]، الواقع التي تجسد بقيام جبهة الاتحاد الوطني[3].

أدى فشل العدوان الثلاثي على مصر إلى تدهور النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وترك فراغاً واضحاً، وقد خشيت الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال الإتحاد السوفيتي لتلك الحالة، فطرحت مشروعها المعروف بـ (مبدأ أيزنهاور)[4].

* موقف الأمير عبد الإله من مبدأ أيزنهاور:

في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ قدّم الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس مشروعاً من أربع نقاط عرف بمبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine[5]. حظي

(١) للتفاصيل ينظر: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٣.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٨٠، ص ٢٨٧.

(٣) تكوّنت جبهة الاتحاد الوطني السرية من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث والحزب الشيوعي وبعض المستقلين في أوائل سنة ١٩٥٧. وكان من أبرز أهدافها تنحية نوري السعيد والخروج من حلف بغداد وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات الديمقراطية. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق، ص ص ٥٧ ـ ٧٠.

(٤) للتفاصيل حول مبدأ أيزنهاور وأثره في المنطقة تنظر: عهود عباس أحمد، مبدأ أيزنهاور والسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة ١٩٩٧، ص ص ٢٤ ـ ٥١، ١١١ ـ ١٢٥؛ دايت أيزنهاور، مذكرات أيزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، بيروت ١٩٦٩، ص ٧٨.

(٥) خوّل المشروع الرئيس الأمريكي صلاحية استخدام القوات المسلحة لحماية دول الشرق الأوسط إذا ما تعرّضت للخطر الشيوعي، فضلاً عن تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لها. للتفاصيل ينظر: ك.و. فوورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد ـ

المشروع بترحيب الأمير عبد الإله[1]، ويبدو أن من أسباب ذلك رغبته الاستفادة من العلاقات مع الولايات المتحدة لتطوير قدرات الجيش العراقي. وطبقاً لرواية ناجي شوكت فإنَّ الأمير عبد الإله قد مال إلى السياسة الأمريكية بعد العدوان الثلاثي على مصر، لاعتقاده بأن دور بريطانيا في الوطن العربي أصابه الانهيار بسبب اشتراكها في ذلك العدوان[2]. كما حظي المشروع الأمريكي بتأييد رئيس الوزراء نوري السعيد الذي عدّه ضمانة ضد الخطر الشيوعي[3]. لذا رأت الوزارة القائمة أن واجب العراق، كونه بلداً معنياً بالمشروع، المبادرة إلى شرح وجهة النظر العراقية في مشاكل منطقة الشرق الأوسط للمسؤولين الأمريكيين، بهدف معرفة حقيقة الاتجاه الجديد في السياسة الأمريكية نحو المنطقة، وتحديد مدى الإستفادة منها. من هنا جاءت زيارة ولي العهد الأمير عبد الإله إلى واشنطن لتحقيق الغرضين المذكورين[4].

حرص الأمير عبد الإله على تبادل الآراء مع كبار المسؤولين في بعض الدول المعنية بمشروع أيزنهاور، قبل التوجه إلى واشنطن، لتقريب وجهات النظر حول المشروع قدر الإمكان. لذا استهل رحلته بالسفر إلى بيروت في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٧ حيث اجتمع بالرئيس اللبناني كميل شمعون وتشاور معه حول الموضوع[5]. ثم انتقل من هناك إلى أنقرة ليحضر مع الرئيس التركي جلال بايار اجتماع رؤساء وزارات الدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد[6]، الذي عقد في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٥٧ للتداول حول الموضوع نفسه[7]. وفي

= الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، القاهرة ١٩٦٥، ص ص ٩٣ ـ ٩٤؛
Richard J. Barnet, Intervention and Revolution, The United State in the Third World, New York 1968, P. 139.

(١) «البلاد»، العدد ٤٨٧٧، ٦ شباط ١٩٥٧.

(٢) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٦٢٧.

(٣) حسين معصراني، الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط، «الوطن العربي» (مجلة)، العدد الثامن والعشرون، باريس، آب ١٩٧٧، ص ٥٤.

(٤) «الشعب»، العدد ٣٥٢٧، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٥٤.

(٥) «البلاد»، العدد ٤٨٦١، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧. رحّب لبنان بمبدأ أيزنهاور وقرّر إيفاد وفد رسمي إلى واشنطن برئاسة كميل شمعون.

(٦) مثّل العراق فيه رسمياً رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الخارجية برهان الدين باش أعيان.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٥٢.

اليوم التالي أصدر المجتمعون بياناً مشتركاً جاء فيه: «إنّهم يؤيدون تأييداً تاماً الإجراءات التي انطوى عليها مشروع أيزنهاور في شكله الحاضر، باعتباره يهدف إلى حفظ السلم، ويؤمن الرفاه الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط»(١). كما خوّل المجتمعون الأمير عبد الإله نقل وجهة نظرهم في المشروع إلى الإدارة الأمريكية خلال زيارته المرتقبة إلى واشنطن(٢).

غادر الأمير عبد الإله والوفد المرافق له(٣) أنقرة في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٧ متوجهاً إلى لندن(٤). وكان الوزير العراقي المفوض في لندن طارق العسكري، قد التمس من الخارجية العراقية أن يكون سفر الأمير عبد الإله والوفد المرافق له إلى واشنطن مباشرة، خشية أن تفسر بعض الدول العربية مروره في لندن بأنّه تأييد لبريطانيا في عدوانها على مصر. لكن الأمير عبد الإله رفض الفكرة، وأنّب الدبلوماسي العراقي متهماً إيّاه بالتأثر بالدعايات المصرية(٥). ويبدو أن الأمير عبد الإله كان تواقاً لمعرفة وجهة نظر الحكومة البريطانية لما تمّ الاتفاق عليه في مباحثات أنقرة. وفي لندن أقام رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان H. Macmillan(٦) حفلة عشاء على شرف الأمير عبد الإله، تمّ خلالها تبادل الآراء حول العديد من القضايا السياسية(٧).

---

(١) «الزمان»، العدد ٥٨٥٠، ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٧.

(٢) خالدة بلال صالح، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٣) رافق الأمير عبد الإله وفد رفيع المستوى ضمّ أحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء ورؤساء الوزراء السابقون توفيق السويدي وعلي جودة الأيوبي وصالح جبر واللواء الركن غازي الداغستاني وكيل رئيس أركان الجيش، وقد غادر الوفد إلى أنقرة يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٥٧. وفي واشنطن انضم إلى حاشية الأمير الدكتور فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٥٤.

(٤) «الزمان»، العدد ٥٨٥١، ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٧.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٥٥.

(٦) وُلِدَ هارولد ماكميلان في شباط عام ١٨٩٤ من أب اسكتلندي وأم أمريكية، أكمل دراسته في جامعة أكسفورد. انتخب نائباً لحزب المحافظين عام ١٩٢٤، وأصبح سكرتيراً برلمانياً لوزارة التموين في وزارة ونستون تشرشل عام ١٩٤٠. عُيِّن مساعداً لوزير شؤون المستعمرات في عام ١٩٤٢، تدرّج في عدة مناصب، وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر اختار حزب المحافظين ماكميلان في ١٠ كانون الثاني رئيساً للوزراء بعد استقالة إيدن. تنظر: «البلاد»، العدد ٤٨٥٤، ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧.

(٧) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ٣٢ - ٣٣.

حظي الأمير عبد الإله عند وصوله إلى واشنطن في الأول من شباط ١٩٥٧ باستقبال حافل شارك فيه العديد من الدبلوماسيين العرب، أبرزهم محمود فوزي وزير الخارجية المصري[١]. وقد صرّح الأمير عبد الإله بأنه سيبحث مع كبار المسؤولين الأمريكيين السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين العراق والولايات المتحدة في مختلف الجوانب بشكل عام، وفي الجانب العسكري بشكل خاص[٢].

في الخامس من شباط ١٩٥٧ التقى الأمير عبد الإله في البيت الأبيض بالرئيس الأمريكي أيزنهاور، حيث تبادلا الآراء حول شؤون الشرق الأوسط بصورة عامة، وشؤون العراق بصورة خاصة. وقد صرح الأمير بعد اللقاء: «أعتقد أننا قد توصلنا إلى تفاهم لأننا نرى الأمور في الشرق الأوسط ستكون كما أردنا لها أن تكون»[٣]. وأضاف أن مباحثاته مع الرئيس الأمريكي تناولت موضوع تجهيز العراق بالمزيد من المساعدات الفنية والعسكرية، وتأييد العراق وبعض دول الشرق الأوسط لمبدأ أيزنهاور. وختم تصريحه قائلاً: إن الرئيس الأمريكي أثنى على سياسة العراق المؤيدة لمبدئه[٤].

واصل الأمير عبد الإله مباحثاته مع المسؤولين الأمريكيين. فقد اجتمع بوزير الدفاع الأمريكي لبحث مسألة تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة الأمريكية[٥]. ثم إنتقل الأمير عبد الإله والوفد المرافق له إلى الخارجية الأمريكية لإجراء مباحثات مع الجانب الأمريكي الذي رأسه وزير الخارجية جون فوستر دالاس J.F. Dulles، تناولت مجمل العلاقات بين البلدين وعدد من القضايا العربية والدولية. وقد استهل الأمير عبد الإله حديثه بالتطرق إلى القضية الفلسطينية، وأوضح أهمية أن تمارس الولايات المتحدة دورها بإيجاد حل عادل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. مؤكداً ضرورة الإسراع على إجبار القوات الإسرائيلية بالجلاء عن الأراضي المصرية. وقال إن الإخفاق في إنجاز هذين المطلبين سيصيب برنامج الرئيس أيزنهاور بالفشل. انتقل الأمير بعد ذلك إلى الجانب العسكري فأكّد مرة أخرى حاجة العراق إلى الدعم العسكري أكثر من حاجته إلى المساعدات الاقتصادية. ومن أجل كسب

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢) «البلاد»، العدد ٤٨٧٤، ٣ شباط ١٩٥٧.

(٣) «البلاد»، العدد ٤٨٧٧، ٦ شباط ١٩٥٧.

(٤) «الشعب»، العدد ٣٧٤١، ٦ شباط ١٩٥٧.

(٥) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٣٣.

تأييد الولايات المتحدة لقضايا المغرب العربي، استغل الأمير عبد الإله فرصة وجوده في الخارجية الأمريكية فتحدّث بإسهاب عن تطورات القضية الجزائرية.
واختتم الأمير عبد الإله حديثه بدعوة الولايات المتحدة إلى الانضمام إلى حلف بغداد بعضوية كاملة[١]. وبصدد الموضوع الأخير فهم الأمير عبد الإله بصورة لا تدع مجالاً للتردد عدم تفكير البيت الأبيض في الانضمام إلى الحلف[٢]. ومن المفيد أن نشير إلى ما ذكره غولمان من أن المسؤولين الأمريكيين ترددوا أول الأمر في دعوة الأمير عبد الإله لزيارة واشنطن خشية أن يثير ذلك الموضوع معهم[٣].

أجرى الأمير عبد الإله بعض اللقاءات الجانبية على هامش هذه الزيارة. فقد التقى بالعاهل السعودي الملك سعود مرتين[٤]، وجرت بينهما محادثات وصفها الأمير عبد الإله بأنّها كانت «ودية للغاية»[٥]. وكان لتبادل الزيارة بين الأمير عبد الإله والملك سعود أثرها في تخفيف حدة التوتر بين البلدين. فقد أبرق العاهل السعودي إلى جدة بأمره بوقف الحملات الإعلامية ضد العراق[٦]. ويبدو أن السبب الأهم لهذه الزيارات هو التنسيق بين الحكومات المحافظة بتأثير واشنطن في مواجهة مد حركة الثورة العربية. كما أقام الأمير عبد الإله في واشنطن حفل استقبال للوفود العربية، حضره عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومحمود فوزي وزير الخارجية المصري، وممثلو الدول العربية في واشنطن[٧].

---

(١) للتفاصيل تنظر: «البلاد»، العدد ٤٨٧٩، ٨ شباط ١٩٥٧؛ علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٢٤٩.

(٢) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٨، كتاب وزارة الخارجية، الدائرة السياسية إلى رئاسة الديوان الملكي، الرقم د/ ٩٧٦/ ٩٧٦/ ٦٠٠/ ٩٠٢٨ في ٣٠ نيسان ١٩٥٧، وثيقة رقم ٢٢، ص ٣٨.

(٣) W. Gallman, Op. Cit., P. 152.

(٤) وصل الملك السعودي إلى واشنطن في ١ شباط ١٩٥٧، وقام بزيارة مجاملة للأمير عبد الإله قائلاً: «القادم يزار» فرد الأمير الزيارة للعاهل السعودي في مقر إقامته ووجّه له دعوة رسمية لزيارة بغداد. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٥٥.

(٥) «البلاد»، العدد ٤٨٧٩، ٨ شباط ١٩٥٧.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٥٥. طلب الملك سعود أيضاً من المسؤولين في القاهرة ودمشق وقف الحملات الإعلامية ضد الهاشميين. ينظر: عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية ـ السعودية، ص ٢٧٣.

(٧) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٣٣.

واصل الأمير عبد الإله نشاطه في واشنطن. ففي السابع من شباط ١٩٥٧ ألقى خطاباً في (نادي الصحافة القومي) أثنى في مستهله على موقف الرئيس أيزنهاور أزاء العدوان الثلاثي على مصر، ثم تطرق إلى مشاكل الشرق الأوسط فحدّد أسبابها بثلاثة: القضية الفلسطينية ومشكلة ما يقرب من مليون لاجئ، وسياسة الدول الاستعمارية وضرب مثلاً على الأحداث التي تقع في الجزائر، ثم الشيوعية ومخاطرها[١]. وفي اليوم التالي تفقّد الأمير المنشآت العسكرية الأمريكية في واشنطن، ثم استقبل سفيري إيران وتركيا لدى الولايات المتحدة[٢].

عقد الأمير عبد الإله، قبل مغادرته واشنطن، مؤتمراً صحفياً أكّد فيه أن زيارته تكللت بالنجاح، وأن بعض مطالب العراق «هي الآن في طريق الإنجاز، حيث سيحصل العراق على مساعدات عسكرية جديدة»[٣]. وفي تقييم شامل لزيارة الأمير عبد الإله يقول أحمد مختار بابان: «كانت السفرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مفيدة بصورة عامة لمجموع الدول العربية، وقام الوفد العراقي بما يترتب عليه من واجب تجاه الشقيقة مصر، واستنكار الإعتداء الثلاثي، وتمكّن من إقناع المستر دالاس بتأييد الجانب العربي، والمصري خاصة. واستهدف العراق من زيارة الأمير عبد الإله أن يبيّن للأمريكان بأنَّ الخلافات مهما كانت بين الدول العربية، وخاصة بين مصر والعراق فإنّها لا تؤثر على روح التعاون والأخوة بين الدول العربية، وخاصة مثل حالة العدوان الظالم على مصر»[٤].

في السادس عشر من شباط ١٩٥٧ غادر الأمير عبد الإله واشنطن قاصداً لندن[٥]. وهناك تلقى دعوة الأمير الحسن ولي عهد المغرب لزيارة الرباط. لبى الأمير عبد الإله الدعوة وغادر لندن في السادس والعشرين من شباط ١٩٥٧ متوجهاً إلى الرباط[٦]، حيث أجرى مباحثات مع الملك محمد الخامس أفضت إلى «نتائج

---

(١) «البلاد»، العدد ٤٨٧٩، ٨ شباط ١٩٥٧.

(٢) «البلاد»، العدد ٤٨٨٠، ١٠ شباط ١٩٥٧.

(٣) «البلاد»، العدد ٤٨٨٧، ١٨ شباط ١٩٥٧.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٣٣.

(٥) «البلاد»، العدد ٤٨٨٦، ١٧ شباط ١٩٥٧.

(٦) د.و.ك. «ملفات البلاط الملكي»، ٣١١/٢٦٣٨، كتاب وزارة الخارجية، دائرة التشريفات إلى رئاسة الديوان الملكي، سري، الرقم ت/ ١٣٢٣/ ١٣٢٣/ ٢٠٠/ ٦٧٧٦ في ٢٧ شباط ١٩٥٧، وثيقة رقم ٢٣، ص ٣٩.

حسنة» وفق رأي أحمد مختار بابان[1]. وبهدف إطلاع المسؤولين الأتراك والإيرانيين على نتائج زيارته لواشنطن، انتقل الأمير عبد الإله من الرباط إلى إسطنبول حيث اجتمع بالرئيس التركي جلال بايار، ورئيس الوزراء عدنان مندريس. ومن هناك توجه إلى طهران فاجتمع بشاه إيران[2].

شعر الأمير عبد الإله بعد عودته إلى بغداد في الحادي عشر من آذار ١٩٥٧[3]، أن الوقت قد حان لاستبدال وزارة نوري السعيد التي تعرّضت «لانتقادات مرة، واحتجاجات شديدة اللهجة، ونقد لاذع في الداخل والخارج»[4]. فوقع اختياره على علي جودة الأيوبي ليؤلف في العشرين من حزيران ١٩٥٧ وزارته الثالثة[5]، حرص رئيس الوزراء الجديد على تحسين العلاقات العراقية ـ العربية والسعي «بكل الوسائل الممكنة لإزالة الخلافات الطارئة وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية»[6]. لكن مسعاه سرعان ما تحوّل إلى نقطة خلاف مع الأمير عبد الإله بعد أن رفض الأيوبي أسلوب استخدام الوسائل غير القانونية بديلاً للتفاوض من أجل تحقيق الاتحاد العراقي ـ السوري.

* التطورات السياسية في سوريا ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧ وموقف الأمير عبد الإله منها:

أدرك الأمير عبد الإله أن وجود أديب الشيشكلي وسيطرته على مقاليد الحكم في سوريا يشكل عقبة كبيرة في طريق اتحادها مع العراق، لذا حاول الاستعانة ببعض السياسيين السوريين المناهضين لحكمه والذين يتمتعون بتأييد ما داخل سوريا للعمل على تقويض حكم الشيشكلي. من هذا المنطلق جاءت زيارة معروف الدواليبي، رئيس الوزارة التي أسقطها الشيشكلي، إلى بغداد[7]، واجتماعه بالأمير

---

(١) «مذكرات أحمد مختار بابان. . .»، الموضوع الرابع، ص ٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) «الأخبار»، العدد ٤٦٠٠، ١٢ آذار ١٩٥٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ١٤٠.

(٥) «الزمان»، العدد ٥٩٧٣، ٢١ حزيران ١٩٥٧. وكان نوري السعيد قد قدّم استقالته في ٨ حزيران ١٩٥٧.

(٦) للتفاصيل تنظر: «الزمان»، العدد ٥٩٨٧، ٧ تموز ١٩٥٧.

(٧) تمّ ذلك في عهد الوزارة الجمالية الأولى (١٧ أيلول ١٩٥٣ ـ ٢٧ شباط ١٩٥٤) التي أسكنت الدواليبي في دار العين عبد الهادي الحلبي (٤٠) يوماً دون أن يشعر أحد بمجيئه، وفق رواية الحسني. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص ٧٨.

عبد الإله الذي وعده بتقديم المساعدات العسكرية والمالية، وطلب منه كتاباً بصفته رئيس وزراء حكومة شرعية يطلب فيه من العراق التدخل العسكري وإعادة الأوضاع الدستورية في سوريا. لكن الدواليبي رفض ذلك ما لم تنفذ شروطه[1] والتي لم تحظ بقبول الأمير عبد الإله، فانقطع عن مقابلة الدواليبي طيلة مدة إقامته في بغداد مكتفياً بأن يرسل لمقابلته رئيس أركان الجيش رفيق عارف، الذي أخبر الدواليبي أخيراً أن العراق لا يستطيع تقديم أي مساعدة عسكرية فردّ الدواليبي «إنني لست صاحب الفكرة وإنّما عرضت عليّ من الأمير عبد الإله ونوري السعيد»[2].

استمر الأمير عبد الإله في تشجيع المسؤولين العراقيين على بذل الجهود لتقويض حكم الشيشكلي، الذي تعرّض لحركة انقلابية قام بها الجيش السوري ليلة الخامس والعشرين من شباط ١٩٥٤، أسفرت عن عودة هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية في الأول من آذار[3]. وعلى أثر ذلك حصل بعض التقارب في وجهات النظر العراقية ـ السورية إزاء مشروع الوحدة[4]. ففي التاسع من حزيران ١٩٥٤ عقد فاضل الجمالي[5] اجتماعاً في مصيف (برمانة) اللبناني حضره من العراقيين أحمد مختار بابان بتكليف من الأمير عبد الإله[6]، ومن السوريين رئيس الوزراء

---

(١) طلب الدواليبي أن يؤلف قوة عسكرية ويضع خططها ويجب أن تكون في جملتها من المتطوعين السوريين وأن لا يكون فيها ضابط عراقي، وأن يتسلم بنفسه قيادتها بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وأن لا تتجاوز هذه القوة المتطوعة (٥٠٠) رجل، وأن يمنح من التجهيزات ما يلزم لهذه القوة خلال (١٥) يوماً. تنظر: «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة». الجزء الثالث، ص ١٠٨٠.

(٢) ينظر نص رسالة معروف الدواليبي إلى رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة في: المصدر نفسه، ص ص ١٠٨٠ ـ ١٠٨١.

(٣) المصدر نفسه، الجزء الرابع، ص ص ١٦٦١ ـ ١٦٦٢.

(٤) يقول باتريك سيل: على أثر سقوط الشيشكلي، بدت الظروف أكثر ملائمة لتحقيق مشروع الوحدة مع سوريا. ففي بغداد وزارة برئاسة فاضل الجمالي وهو وحدوي متحمس بدعم من الأمير عبد الإله. وفي دمشق وزارة برئاسة صبري العسلي وبدعم من حزب الشعب المناصر للعراق. أما المملكة العربية السعودية فقد أصابها الوهن بعد وفاة الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣، في حين كانت مصر مشغولة في مفاوضاتها مع بريطانيا حول الجلاء. ينظر: باتريك سيل، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٥) بعد استقالته من رئاسة الوزارة تسنم الجمالي حقيبة الخارجية في وزارة أرشد العمري الثانية.

(٦) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ٢٣.

صبري العسلي، وميخائيل اليان وهو سياسي موال للعراق من الحزب الوطني[1]. واستناداً على محاضر جلسات المحكمة العسكرية الخاصة، فإنَّ الساسة المذكورين بحثوا السبل الكفيلة بتحقيق الوحدة العراقية ـ السورية عن طريق التدخل العسكري بحجة حماية سوريا من اعتداء (إسرائيلي) مزعوم، على أن يكون الملك فيصل الثاني رئيساً للاتحاد المنشود فوافق السوريون على ذلك[2]. وواصل الجمالي مساعيه في سبيل الاتحاد العراقي ـ السوري، فزار لندن وفاتح وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في الموضوع، وبعث رسالة إلى الأمير عبد الإله في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٥٤، أبلغه فيها أن لويد يحبذ المشروع برئاسة الملك فيصل الثاني، على أن تدخله الأردن أيضاً[3].

بعد قيام حلف بغداد حضر الأمير عبد الإله اجتماعاً في البلاط الملكي في الثاني عشر من أيار ١٩٥٥، كرِّس لدراسة الوضع في سوريا. وبعد أن تبادل المجتمعون[4] الآراء تقرّر تكليف توفيق السويدي للاتصال بالشخصيات السورية المسؤولة للتداول في إمكانية تحقيق الاتحاد العراقي ـ السوري، فسافر السويدي إلى بيروت حيث التقى بعدد من الساسة السوريين فوجد التباعد واضحاً بين الجانبين، وتكوّنت لديه قناعة بأنَّ إمكانية تحقيق الوحدة مع سوريا صعبة المنال بسبب ارتباط العراق بحلف بغداد وموقف سوريا المناهض له[5]. ويعزو باتريك سيل أسباب فشل الجهود الدبلوماسية العراقية لتحقيق الاتحاد مع سوريا، في هذه الفترة، إلى إنقسام حزب الشعب حول المشروع، إذ كان عدد قليل فقط من زعمائه

---

(١) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٢) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الثالث، ص ٩٦٦.

(٣) ينظر نص رسالة الجمالي إلى الأمير عبد الإله في: المصدر نفسه، ص ص ١١٦١ ـ ١١٦٢. ومن الجدير بالذكر أن الموقف الأمريكي من الاتحاد العراقي ـ السوري جاء واضحاً على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكي هنري بيرود الذي أكّد لفاضل الجمالي في ١٧ تموز ١٩٥٤ «إن أي تحرّك بهذا الاتجاه قبل انضمام العراق إلى الحلف التركي ـ الباكستاني سيكون خطأً كبيراً بقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة». ينظر: د. عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، بغداد ١٩٩٥، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٤) حضر الاجتماع الملك فيصل الثاني ورئيس الوزراء نوري السعيد ونائب رئيس الوزراء أحمد مختار بابان ورئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان ورؤساء الوزراء السابقون.

(٥) وزارة الدفاع، «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، الجزء السادس، بغداد، ١٩٥٩، ص ص ٢٤٤٥ ـ ٢٤٤٦.

على استعداد لقبول حكم الأمير عبد الإله، فضلاً عن خيبة أمل الحكومة العراقية بسبب الانقلابات السورية المتكررة فأصبحت حذرة من ظاهرة عدم «الاستقرار في سوريا، وفي ريبة من السياسيين السوريين الذين كان شغلهم الشاغل استلام الأموال العراقية فحسب»[1].

إن الفشل المستمر الذي أصاب جهود العراق الدبلوماسية لم يثن الأمير عبد الإله عن بذل مساعيه لضمان نجاح مشروع الاتحاد. لاسيما بعد وصول الأسلحة الروسية إلى سوريا وعزم الاتحاد السوفيتي على إرسال خبراء لتدريب الجيش السوري، مما أثار مخاوف العراق، فضلاً عن الولايات المتحدة وبريطانيا[2]. ودفع برئيس الوزراء نوري السعيد إلى الإعلان بأنَّه لم يبق من حل لهذه المسألة غير الحل الذي يأتيها من الخارج ويجب أن يأتي بسرعة[3].

لذلك صمّم الأمير عبد الإله على الأخذ بزمام الأمور في سوريا وإقامة نظام موال له في دمشق بأي طريقة وبأي ثمن[4]. ولم يعد طموحه بامتداد الحكم الهاشمي إلى دمشق هو الدافع الأول لذلك التصميم، بل برزت دوافع أكثر أهمية، الحقيقة التي أشار لها الباحث باتريك سيل بقوله: «في عام ١٩٥٦ ومرة أخرى اتخذت الخطط الموضوعة لتغيير نظام الحكم في سوريا شكل ضرورة ملحة، فقد أصبح صراع نوري ـ عبد الناصر الذي قام حول حلف بغداد والذي شنّه الطرفان بدون كلل أو ملل بواسطة محطات الإذاعات السرية والعلنية، أصبح هذا الصراع حرباً حتى الموت. وبدا التقارب السوري ـ السوفيتي أكثر جدية يوماً بعد يوم، بينما بدأت مناداة حزب البعث بوحدة سورية ـ مصرية تسبب الهلع في بغداد. وكان من الواضح أنه ستكون هنالك حاجة إلى شيء أكثر من الأساليب التقليدية إذا ما أريد إزاحة عبد الناصر عن سوريا وكبح جماح التسلل الشيوعي. وهكذا لم يكن هنالك بد من إقحام الجيش العراقي في التآمر على سوريا»[5].

أثار التحول المطرد في سياسة سوريا الخارجية، وحصولها على الأسلحة

---

(١) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢) Micheal C. Hudson, Arab Politics (The Search for Legitimaacy) 2nd. ed., London 1979,P. 25.

(٣) W. Gallman, Op. Cit., PP. 162-163.

(٤) فكرت نامق، المصدر السابق، ص ٤٤٤.

(٥) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

الروسية، قلق الأمير عبد الإله فدعا إلى عقد اجتماع في البلاط برعاية الملك حضره رئيس الوزراء نوري السعيد وعدد من المسؤولين السياسيين والعسكريين[١]، لمناقشة ما قد يترتب على سياسة سوريا الجديدة من نتائج، واحتمالات تأثيرها في العراق. وبعد مناقشات مستفيضة اتضحت أمام المجتمعين حقيقة هامة مفادها «إذا لم يقم العراق بدعم الفئات المعارضة والمستعدة لقلب نظام الحكم السوري، فإنّ تلك الفئات سوف تتجه إلى طلب المساعدة من جهات أخرى مثل فرنسا»[٢]. من هنا المنطلق كلّف الأمير عبد الإله اللواء غازي الداغستاني بالسفر إلى سويسرا لإجراء اتصالات مع أديب الشيشكلي الذي طلب إرسال شخصية لمقابلته، والاتفاق معه على أسس العمل المقبل الذي سيقوم به بمساعدة الحكومة العراقية[٣].

وبعد أن التقى غازي الداغستاني بأديب الشيشكلي في سويسرا[٤] عاد إلى العراق ونقل للأمير عبد الإله في اجتماع عقد في البلاط طلبات الشيشكلي التي تقرّر قبولها، فأوعز الأمير عبد الإله إلى الداغستاني بالسفر إلى بيروت لمقابلة الشيشكلي وتسليمه المبلغ المطلوب[٥].

وبالرغم من إحجام الشيشكلي عن تحمّل مسؤولية قيادة الحركة الانقلابية[٦]، فإنّ الأخبار التي نقلها الداغستاني إلى الأمير عبد الإله عن إجتماعه بالفئات

---

(١) حضر الاجتماع كل من نائب رئيس الوزراء أحمد مختار بابان ووزير الخارجية برهان الدين باش أعيان ورئيس الديوان الملكي عبدالله بكر ورئيس أركان الجيش رفيق عارف ووكيله غازي الداغستاني.

(٢) باتريك سيل، المصدر السابق، ص ٣٥٢؛ فكرت نامق، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

(٣) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الأول، ص ٢٧٢.

(٤) ذكر الداغستاني أن الشيشكلي أبلغه بأنه يبغي القيام بانقلاب في سوريا، ويريد من العراق أن يعترف بحكومته، وأنه بالمقابل سيبدل سياسته السابقة نحو العراق وسيتبنى موقفاً مخلصاً له. كما طلب مساعدة مالية فذكر أنه يحتاج إلى (٣٠) ألف دينار قسطاً أول يسلّم إليه في بيروت. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٥) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ١٦٨.

(٦) في ٧ تموز ١٩٥٦ التقى الداغستاني مع الشيشكلي الذي ذكر له أنه لا يزال في دور دراسة الأمر ولم يقرّر شيئاً بعد، كما وعده بإطلاعه على خطته لاحقاً. أما الداغستاني فقد سلّمه (١٠) آلاف دينار فقط لأنه شكّ في نواياه. وفي اليوم التالي غادر الشيشكلي بيروت سراً دون إطلاع الداغستاني على خططه ومقاصده. ينظر: فكرت نامق، المصدر السابق، ص ٤٤٧.

السياسية التي كانت ستساهم بالمحاولة الانقلابية كانت مشجعة. لذا تكرّرت تنقلات الداغستاني بين بغداد وبيروت لنقل آراء المتآمرين السوريين إلى الأمير عبد الإله وتحقيق طلباتهم من المال والسلاح(١). وأشرف الأمير عبد الإله بنفسه على الجهود المبذولة في هذا الخصوص، ولكن تلك الفعاليات انفضح أمرها عندما وضعت السلطات السورية يدها على الأسلحة المرسلة للمتآمرين الذين جرت محاكمتهم وصدرت أحكام الإعدام بحق مَن ثبت اشتراكهم في هذا المخطط(٢). فأرسل وزير الخارجية برهان الدن باش أعيان برقية إلى الأمير عبد الإله، الذي كان يومها في زيارة رسمية إلى الرباط، اقترح فيها أن يبحث الأمير عبد الإله مع الملك محمد الخامس إمكانية استغلال نفوذ الملك سعود مع الحكومة السورية لتخفيف الأحكام المذكورة، مؤكداً أن الحكومة العراقية تبذل مساعي مماثلة مع بعض الدول العربية وكذلك مع الباكستان والولايات المتحدة(٣).

أدى تورط العراق في التآمر على سوريا إلى تدهور العلاقات بين البلدين إلى درجة كبيرة، وكان أحد الأسباب المهمة التي دفعت بالمعارضة إلى المطالبة بتنحية نوري السعيد عن الحكم. ولقد بذل رئيس الوزراء الجديد علي جودة الأيوبي جهوداً كبيرة في تحسين العلاقات بين البلدين وردم هوة الخلاف والسير في طريق الحياد إزاء سوريا(٤). إلاّ أن الأمير عبد الإله استمر في دعم سياسة التدخل في شؤون سوريا التي تبناها نوري السعيد بالرغم من ابتعاده عن السلطة رسمياً(٥).

في الرابع والعشرين من تموز ١٩٥٧ رافق الأمير عبد الإله الملك فيصل الثاني في زيارة لتركيا بحجة الاصطياف(٦). وقد استغل الساسة الأتراك وجود الأمير هناك لإثارة موضوع تسرّب النفوذ السوفيتي إلى سوريا بحضور ممثل عن الحكومة الأمريكية. ففي السادس والعشرين من آب ١٩٥٧ أقيم حفل عشاء خاص في قصر (يلدز) في إسطنبول حضره من العراق الملك فيصل الثاني والأمير عبد

---

(١) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الثاني، ص ٣٨١.

(٢) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٣) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الرابع، ص ١٣٥١.

(٤) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ١٧٤.

(٥) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٢٥٤.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ١٦٨.

الإله والدكتور فاضل الجمالي ووزير الدفاع أحمد مختار بابان[1] ورئيس أركان الجيش رفيق عارف. كما حضره رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس ولوي هندرسن مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، والسفير البريطاني في أنقرة[2]. كرس الاجتماع لبحث الوضع في سوريا، وخطر تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي هناك. وكشفت المحادثات عن رغبة الولايات المتحدة إعطاء الفرصة لعمل يقوم به العراق والأردن بإسناد تركيا للإطاحة بنظام الحكم القائم بدمشق[3]. فقد أكّد هندرسن استعداد بلاده لتقديم كل المساعدات المطلوبة للعراق في حالة قيام جيشه بالتدخل في سوريا لوضع نهاية للخطر الشيوعي هناك. تحمّس الأمير عبد الإله للفكرة كثيراً، بينما أبدى أحمد مختار بابان تحفظه عليها، وأوضح لهندرسن إنه لم يتوقع إثارة موضوع سوريا في إسطنبول ويرى أنه لا يحق لأحد التدخل في هذا الموضوع باسم العراق سوى مجلس الوزراء، فأثار كلامه نوعاً من الوجوم، وبدت علائم الانفعال الشديد على وجه الأمير عبد الإله الذي لم يعلق بشيء على ذلك[4].

ظلّ أمر سوريا يتلبس الأمير عبد الإله، وبلغ به الأمر أن يضع خطة ارتجالية قرّر مناقشتها مع رئيس الوزراء علي جودة الأيوبي، فقطع زيارته إلى تركيا وعاد إلى بغداد في السابع والعشرين من آب ١٩٥٧. استندت الخطة على مراحل: التحريض على إحداث شغب في سوريا ضد المسؤولين الحكوميين، يتزامن مع تحرك قبلي واسع على الحدود، يمهّد لتدخل عسكري عراقي تحت ذريعة المحافظة على الأمن يطيح بالفئة السورية الحاكمة. لكن الأيوبي شرح للأمير عبد الإله المخاطر التي قد تنجم عن التدخل في أمور سوريا بالقوة وتأثير ذلك على وحدة الصف العربي[5]. كما استدعى الأمير عبد الإله رئيس أركان الجيش رفيق عارف ووكيله غازي الداغستاني وسألهما عن إمكانية إرسال قوات عراقية إلى سوريا، فردا بالنفي بحجة

---

(١) حضر من بغداد بناءً على طلب الأمير عبد الإله.

(٢) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ١٢٨؛ علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٢٥٤.

(٣) ينظر محضر اجتماع الأمير عبد الإله مع هندرسن في: «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الرابع، ص ص ١٥١٦ ـ ١٥١٩.

(٤) «مذكرات أحمد مختار بابان...»، الموضوع الرابع، ص ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٥) علي جودة الأيوبي، المصدر السابق، ص ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

عدم كفاءة وسائط النقل وعدم تيسر العدد الكافي من الطائرات[1].

من جانب آخر، لم تجد نفعاً محاولات السفيران الأمريكي والبريطاني في بغداد لحمل رئيس الوزراء علي جودة الأيوبي على تبني موقف مناهض للسياسة السورية[2]. وعندما زار الأيوبي أنقرة في السادس عشر من أيلول ١٩٥٧، لحضور مراسم خطوبة الملك فيصل الثاني[3]، أكّد لرئيس وزراء تركيا عدنان مندريس موقف العراق الرافض لإستعمال «القوة لتبديل الوضع في سوريا»[4]. وفي طريق عودته زار دمشق، وصرح بأنّ أي اعتداء على سوريا يعد اعتداءً على العراق وجميع الأقطار العربية، مما ترك صدى طيباً في الأوساط السياسية العراقية[5].

كان أمراً طبيعياً أن تثير سياسة الأيوبي هذه، الأمير عبد الإله الذي أظهر الندم على اختيار الأيوبي رئيساً للوزراء[6]، وأخذ يتحين الفرص لإقالته. وعندما رغب الأيوبي في حل مجلس النواب، وانتخاب مجلس جديد يمكنه من تنفيذ برنامجه الإصلاحي الذي أشار إليه في منهاج وزارته، عرض الأمر على الأمير عبد الإله في طهران[7] فلم يجد منه آذاناً صاغية، ولما عاد الوفد إلى بغداد كرّر الأيوبي طلب حل المجلس فاقترح الملك أن يؤخذ رأي الأمير عبد الإله وكان يومها خارج البلاد[8]. وقد استغل الأمير هذه الفرصة ليظهر للآخرين أن القرار بيد الملك.

(١) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الأول، ص ص ٢٧١ ـ ٢٧٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) للتفاصيل ينظر: علي جودة الأيوبي، المصدر السابق، ص ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٣) رغب الأمير عبد الإله في أن يزوّج الملك فيصل الثاني من الأميرة، عائشة كريمة الملك محمد الخامس ملك المغرب، إلاّ أن هذه الرغبة لم تتحقق. وفي ١٦ أيلول ١٩٥٧ أعلن رسمياً عن رغبة الملك بالزواج من الأميرة فاضلة بنت الأمير محمد علي. وكان الأمير عبد الإله قد سافر إلى تركيا في الثاني من أيلول لهذا الغرض. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٤) علي جودة الأيوبي، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٥) علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ٢٥٧.

(٦) د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ٢٣٦.

(٧) زار الأمير عبد الإله إيران بصحبة الملك فيصل الثاني للمدة من ١٨ إلى ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٧. وقد رافقهما وفد ضمَّ رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والصحة علي ممتاز وعبد الأمير علاوي. تنظر: «البلاد»، العدد ٥٠١٩، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٧.

(٨) في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٧ قام الأمير عبد الإله بجولة شملت الصين الوطنية (فرموزا) واليابان وفيتنام الجنوبية وسنغافورة، تلبية لدعوة من حكوماتها. وقد سافر معه وزير الدفاع أحمد مختار بابان.

فعندما تسلّم برقية الملك التي يطلب فيها رأيه بحل مجلس النواب، ردّ بأنّه يترك الأمر بين يديه «وإن استشارته في الأمر مخالفة لأحكام الدستور»[1]. ويعلّق السفير البريطاني مايكل رايت على ذلك بالقول: «كان ولي العهد بعاطفته غير المتذبذبة نحو ابن اخته وعدم أنانيته نحوه يشجع الملك على أن يأخذ على عاتقه مسؤوليات متزايدة»[2].

إن تعارض وجهات نظر علي جودة الأيوبي مع الأمير عبد الإله ولاسيما الموقف من سوريا أشعرته بالعجز عن مواصلة الحكم، فقدّم استقالته إلى الملك الذي قبلها بتوجيه من ولي عهده في الرابع عشر من أيلول ١٩٥٧ وكلّف عبد الوهاب مرجان بتأليف الوزارة في اليوم التالي[3].

ويتحرّر الأمير عبد الإله من رئيس وزراء لا ينسجم معه في توجهاته، وبتشجيع قوي من نوري السعيد، اعتقد أن الفرصة أصبحت مؤاتية لإقحام الجيش العراقي في شؤون سوريا والتخطيط لإحداث انقلاب عسكري فيها تمهيداً لوحدتها مع العراق. وحول هذا الأمر يورد الحسني على لسان رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان أن نوري السعيد بعد أن عاد من أنقرة[4]، حضر معه للقاء الأمير عبد الإله، حيث تحدّث السعيد قائلاً: إن سوريا مقبلة على ثورات ومن الواجب على العراق إسناد سوريا، وإن أدى الأمر إلى تدخل الجيش العراقي. فأجابه عبد الوهاب مرجان بأنّه ليس من المصلحة زج الجيش العراقي في أحداث سوريا الداخلية[5].
ولكن قبل أن يتاح للأمير عبد الإله ومؤازريه من اتخاذ قرار حاسم بشأن سوريا، جاءت الأحداث على نحو أجبره على صرف النظر عن أحلامه في تحقيق وحدة عراقية سورية، وأول هذه الأحداث وأهمها قيام الجمهورية العربية المتحدة، وما تلاها من إعلان اتحاد العربي.

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ص ١٧٠، ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) ينظر: د. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية، ص ٢٣٧.

(٣) علي الشرقي، المصدر السابق، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) ترأس نوري السعيد الوفد العراقي إلى اجتماعات المجلس الوزاري لحلف بغداد الذي عقد في أنقرة يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٨. وضمّ الوفد فاضل الجمالي وتوفيق السويدي وبرهاني الدين باش أعيان وعدداً من موظفي وزارة الخارجية. تنظر: «العمل» (جريدة)، العدد ٣٦، ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٢٠٦.

* موقف الأمير عبد الإله من قيام الوحدة المصرية ـ السورية والاتحاد العربي:

كان أبرز النتائج التي أعقبت فشل العدوان الثلاثي على مصر من جهة، وكشف مؤامرات البلاط ونوري السعيد للإطاحة بنظام الحكم السوري من جهة ثانية، زيادة التقارب بين مصر وسوريا الذي توّج في الأول من شباط ١٩٥٨ بقيام الوحدة بينهما باسم «الجمهورية العربية المتحدة»[١].

قابلت الأوساط العراقية الرسمية إعلان الوحدة بوجوم شديد، مبعثه القلق من أن اتحاد سوريا مع مصر أمر يهدّد أساس الحكم الهاشمي في العراق والأردن[٢]. فقد تلقى الأمير عبد الإله نبأ الوحدة بالغم، واضطرب له على نحو لافت للنظر، حتى قيل إنه «لم يتمالك نفسه وانفجر باكياً لبالغ انفعاله وتأثره»[٣]. يقول عبد الكريم الأزري: «كنت في زيارة لولي العهد الأمير عبد الإله في البلاط فوجدته في حالة اضطراب وذعر بالغ، وكان التشاؤم يطغى على حديثه، فقال لي إن الوحدة التي تحقّقت بين مصر وسوريا وحدة غير طبيعية، ولن تدوم لأسباب عديدة أهمها السبب الجغرافي، وإنها على كل حال تشكل تحدياً خطيراً للعراق وتهديداً لكيانه، الأمر الذي يوجب على العراقيين تناسي الخلافات والأحقاد فيما بينهم، وتحقيق التعاون المخلص بين جميع الفئات والأفراد للوقوف صفاً واحداً أمام هذا التحدي السافر لوجود العراق»[٤].

لقد عدَّ الأمير عبد الإله قيام الوحدة المصرية ـ السورية سلباً لحق العراق بالاتحاد مع سوريا، لذا كان أمراً طبيعياً أن يتبنى موقفاً معادياً منها، ينسجم وآماله بامتداد العرش الهاشمي إلى دمشق، أو إقامة حكم موال للعراق في أقل تقدير. ولمناقشة ما قد يترتب على قيام الوحدة المصرية ـ السورية من نتائج، واحتمالات تأثيرها على العراق والأردن، اجتمع الأمير عبد الإله مطلع شباط ١٩٥٨ بالسفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد، وتبادل معهما وجهات النظر بشأن الإجراءات التي

---

(١) حول الظروف والأسباب التي أدّت إلى قيام الوحدة ينظر: أرسكين تشايلدرز، المصدر السابق، ص ص ٣٩٣ ـ ٤٠٥.

(٢) للمزيد من التفاصيل تنظر: انتصار زيدان الجنابي، المصدر السابق، ص ص ٧٣ ـ ٨٥.

(٣) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

(٤) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٥٥٠.

سيتخذها العراق لمواجهة تلك الوحدة[١]. وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان أمام المحكمة العسكرية الخاصة، إن الأمير عبد الإله أوعز إليه بأن لا يعترف العراق بدولة الوحدة لا اعترافاً قانونياً ولا واقعياً[٢]. مما دفع بالرئيس عبد الناصر إلى مهاجمة العراق في خطبه المتلاحقة مصرحاً بأن «عبد الإله يعتبر سوريا ملكاً له، ولهذا أوعز بما أوعز به»[٣].

وكان نوري السعيد قد دعا ممثلي دول حلف بغداد المجتمعين في أنقرة في الثالث والعشرين إلى التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨، إلى عرقلة قيام الوحدة المصرية ـ السورية بحجة إنها ستكون «تحت السيطرة الشيوعية». فاقترح وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد S. Lioyd، اقامة إتحاد بين العراق والأردن والسعودية لخلق نوع من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة[٤]. كان على الأسرة الهاشمية أن توحد جناحيها قوة تواجه بها المد القومي المتصاعد، فطرحت فكرة إقامة دولة وحدة من العراق والأردن تناضر الجمهورية العربية المتحدة. وجاء إقتراح لويد ليشجع البلاطين على الشروع في تنفيذ المشروع. فقد وجّه العاهل الأردني الملك حسين الدعوة إلى الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله لزيارة عمان لبحث أمر الاتحاد بين البلدين[٥]. وعلى الأثر عقد اجتماع لمجلس الوزراء رأسه الملك والأمير عبد الإله كرس لمناقشة الأسس القانونية والإمكانات المالية للاتحاد المنشود، وتشكيل الوفد المفاوض[٦].

---

(١) د. وليد محمد سعيد الأعظمي، الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٥٨ في الوثائق البريطانية، بغداد ١٩٩٠، ص ٥٦.

(٢) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الرابع، ص ٣٨٤. أمّا يوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية، فقد ذكر أثناء شهادته أن الوزارة المرجانية أقرّت الاعتراف الواقعي، وتركت الاعتراف القانوني لحين تشكيل الاتحاد العربي. ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢٤٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٤) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٢٥٧.

(٥) عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية في الأردن، ص ٢٧٤. فيما يذكر فاضل الجمالي أن فكرة اتحاد العراق والأردن من اجتهاده. ينظر: د. محمد فاضل الجمالي، صفحات من تأريخنا المعاصر، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٩٦.

(٦) جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

في الحادي عشر من شباط ١٩٥٨ توجه الملك فيصل الثاني على رأس وفد رسمي إلى الأردن(١). ويؤكّد الحسني أن الأمير عبد الإله رفض الاشتراك في الوفد المفاوض لعدم تحمسه لفكرة الاتحاد(٢). ولدى الباحث بعض التحفظ على هذا الرأي لأن الملك فيصل الثاني لم يكن يمضي قدماً في أمر لا يحظى بتأييد الأمير عبد الإله وتشجيعه. وأثناء المناقشات التي دارت بين الجانبين العراقي والأردني حول الاتحاد برزت عقبة رئيسة تجسدت في مطالبة الأردن بانسحاب العراق من حلف بغداد شرطاً لتحقيق الاتحاد(٣). فاتصل توفيق السويدي بالأمير عبد الإله هاتفياً لاستشارته في الأمر، فأجاب الأمير «إنه لا يمكن التضحية بحلف بغداد، الذي يشكل الضمان الرئيس لكيان العراق، في سبيل الاتحاد مع الأردن»(٤). ويبدو أن الأمير عبد الإله خشي أن يقدِّم الوفد العراقي بعض التنازلات بتأثير من المفاوضين الأردنيين، فقصد عمان في الثالث عشر من شباط ١٩٥٨ ليشرف بنفسه على مفاوضات الاتحاد(٥).

كان حدس الأمير عبد الإله في محله، فقد ذكر الملك حسين في مذكراته «وافق فيصل أن نترأس الإتحاد العربي نحن الاثنين بالتناوب. وعندما وصل ولي العهد، الأمير عبد الإله، برزت الأحداث الأولى... بدأ يعارض اتفاقنا بشدة، وخلال ليلة كاملة كانت أطول الليالي التي استغرقتها مفاوضاتنا، أذكر أننا تشاجرنا حتى تمَّ التوصل إلى هذا الخيار، إما أن يتزعم الملك فيصل الاتحاد دون تناوب، أو أن صيغة التناوب يجب أن تؤمن للعراق عدداً كبيراً من النواب في البرلمان المشترك»(٦). وبعد عدة اجتماعات حضرها الأمير عبد الإله توصل الجانبان في الرابع عشر من شباط ١٩٥٨ إلى اتفاق بإنشاء «الاتحاد العربي» بين الدولتين برئاسة الملك فيصل الثاني والملك حسين نائباً للرئيس، على أن يبقى هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى

---

(١) ضمَّ الوفد توفيق السويدي ووزراء الخارجية والمالية والعدلية برهان الدين باش أعيان ونديم الباجة جي وعبد الرسول الخالصي ورئيس أركان الجيش رفيق عارف ورئيس الديوان الملكي عبدالله بكر. تنظر: «الزمان»، العدد ٦١٦٨، ١١ شباط ١٩٥٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ١٩٤.

(٣) فكرت نامق، المصدر السابق، ص ٤٧٣.

(٤) عبد الكريم الأزري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ١٩٥.

(٦) حسين بن طلال، المصدر السابق، ص ١٥٢.

التي ترغب في الانضمام إليه[1].

على أثر قيام الاتحاد العربي تلقى الملك فيصل الثاني عدداً من برقيات التهنئة من قادة الدول العربية والصديقة، أهمها برقية الرئيس عبد الناصر التي أكّد فيها أن الاتحاد العربي جزء من تطلعات الأمة العربية نحو الوحدة، وإتجاهٌ يستمد قوته من أعماق الضمير العربي، وأنه موضع اعتزاز وافتخار للقومية العربية[2]. وفور تسلّم وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان برقية عبد الناصر اتصل برئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان، ووزير العدلية عبد الرسول الخالصي، للاتفاق على نص برقية جوابية تتضمن اعترافاً بالجمهورية العربية المتحدة، إلاّ أن الأمير عبد الإله آثر تأجيل الرد بعض الوقت بحجة تغيب الملك عن بغداد[3]. وبعد مرور يومين على ذلك بعث الأمير برقية جوابية إلى عبد الناصر شكره فيها على تهنئته بقيام الاتحاد العربي وأكّد له «إن هذه الخطوة التي خطتها الدولتان العربيتان الشقيقتان، إنّما هي حلقة من سلسلة طويلة من الجهاد، بدأت من الثورة العربية الكبرى منذ أربعين عاماً، وسنظل نواصلها حتى تنتهي بنا إلى تحقيق هدف تلك الثورة الأسمى، وهو الوحدة الشاملة»[4].

وبتوجيه من الأمير عبد الإله، كلّف الملك فيصل الثاني نوري السعيد تأليف وزارته الرابعة عشرة في الثالث من آذار ١٩٥٨، خلفاً لعبد الوهاب مرجان الذي استقال في اليوم السابق[5]. واشترط الأمير على نوري السعيد أن يؤلف وزارته من المقربين للبلاط والمؤمنين بالاتحاد العربي ووجوب دعمه، فوافق السعيد على

---

(١) للتفاصيل عن نص الاتفاق ينظر: مديرية التوجيه والإذاعة العامة، «الاتحاد العربي»، بغداد ١٩٥٨، ص ص ٨ ـ ١١. في الهوامش القادمة: «الإتحاد العربي»، أقرَّ مجلس الوزراء أسس الاتحاد العربي في ١٤ شباط ١٩٥٨. وبعد ثلاثة أيام اجتمع أعضاء مجلسي النواب والأعيان في جلسة مشتركة حضرها الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ورئيس وأعضاء الوزراء ليصادقوا بالاجماع على اتفاق الاتحاد العربي. تنظر: د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٥٨٣٨/ ٣١١، قرارات مجلس الوزراء في ١٥ شباط ١٩٥٨، وثيقة رقم ٧٣، ص ١٣٠؛ «الأخبار»، العدد ٤٨٨٠، ١٨ شباط ١٩٥٨.

(٢) ينظر نص البرقية في: «الزمان»، العدد ٦١٧٣، ١٨ شباط ١٩٥٨.

(٣) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الرابع، ص ١٢٩٧.

(٤) ينظر نص البرقية في: «الاتحاد العربي»، ص ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٥) «الحوادث»، العدد ٤٥٤٩، ٤ آذار ١٩٥٨.

ذلك[١]. أنيطت بالوزارة الجديدة مهمة إكمال الإجراءات الدستورية لقيام حكومة الاتحاد. فبعد سلسلة من الاجتماعات عقدها الوفدان العراقي والأردني في بغداد، تمّ وضع الصيغة النهائية لدستور الاتحاد في السابع عشر من آذار ١٩٥٨[٢]. كما تمّ تعديل القانون الأساسي العراقي في ضوء ذلك، وأقر التعديل في مجلس النواب والأعيان[٣].

بإنجاز الاتحاد العربي، تطلع الأمير عبد الإله، يسانده بحماسة نوري السعيد إلى ضم الكويت إليه. إذ لم يكن خافياً أهمية ذلك لمستقبل قوة الدولة الاتحادية: اقتصادياً واستراتيجياً، فضلاً عن أن انضمام دولة غير هاشمية للاتحاد يجعله أكثر تقبلاً من الدول العربية[٤]. ففي التاسع من آذار ١٩٥٨ اجتمع الأمير عبد الإله، في قصر الرحاب، بوزير الخارجية البريطاني سلوين لويد، الذي كان في طريقه إلى مانيلا، بحضور الملك فيصل الثاني ورئيس الوزراء نوري السعيد ونائبه توفيق السويدي ووزير الخارجية فاضل الجمالي. كُرّس الاجتماع لبحث إمكانية انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي. وقد تعهد الوزير البريطاني بعرض الموضوع على حكومته[٥].

في الثاني من حزيران ١٩٥٨ غادر الأمير عبد الإله إلى لندن ليبحث مع المسؤولين البريطانيين موضوع تأمين منابع مالية لحكومة الاتحاد العربي[٦]. كما بحث الأمير عبد الإله مع المسؤولين البريطانيين الأزمة اللبنانية[٧]، وأعرب عن

---

(١) خليل كنة، المصدر السابق، ص ٣٨٩؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٢٠٨.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن نص الدستور تنظر: «البلاد»، العدد ٥١٦١، ٢٠ آذار ١٩٥٨.

(٣) رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٤) W. Gallman, Op. Cit., P. 148.

(٥) للمزيد من التفاصيل عن محاولات ضم الكويت إلى الاتحاد. ينظر: علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية ـ البريطانية، ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٧.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٢٥٢. قدّم نوري السعيد في ١٩ أيار ١٩٥٨ استقالة وزارته ليؤلف في اليوم نفسه وزارة الاتحاد العربي. كما ألّف أحمد مختار بابان وزارة عراقية جديدة. تنظر: «الوقائع العراقية»، العدد ٤١٤٩، ٢٠ أيار ١٩٥٨.

(٧) أثارت سياسة الرئيس كميل شمعون على الصعيدين الداخلي والخارجي حفيظة المعارضة اللبنانية مما أدى إلى قيام اضطرابات داخلية سرعان ما تطوّرت إلى انتفاضة شعبية عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: صادق حسن السوداني، نظام كميل شمعون ١٩٥٢ ـ

قلقه من احتمال انضمام لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة إذا ما أطيح بنظامه السياسي، وبالتالي تهديد النظام الملكي[1]. من هذا المنطلق حاول الأمير عبد الإله إقناع بريطانيا وجوب التدخل الفوري في لبنان بمساعدة الولايات المتحدة، إلاّ أنه أخفق في مسعاه فبريطانيا كانت تدرك تماماً أن الولايات المتحدة لا تشجع هذه الخطوة، كما أنها لم تكن تريد أن تنفرد في هذا الأمر فتعيد إلى الأذهان ورطتها في قضية قناة السويس، لكن البريطانيين شجعوا الأمير عبد الإله على تقديم المساعدة للرئيس اللبناني بالمال والسلاح[2]. وهذا ما سبق للسفير الأمريكي في أنقرة أن اقترحه على الأمير عبد الإله خلال زيارة الأخير لتركيا مطلع عام ١٩٥٧[3].

وفي طريق عودته إلى بغداد، اجتمع الأمير عبد الإله في إسطنبول مع الرئيس التركي جلال بايار في السادس من تموز ١٩٥٨، وبحضور رئيس حكومة الاتحاد العربي نوري السعيد ورئيس وزراء تركيا عدنان مندريس ووزير خارجيتها فطين زورلو. كُرّس الاجتماع لبحث السبل الكفيلة بربط لبنان بالكتلة الإسلامية في حلف بغداد، وذلك بنية خلق المسوغ الشرعي للتدخل في شؤون لبنان[4].

ويبدو أن الأمير عبد الإله أراد أن يستغل الأزمة اللبنانية للنيل من الجمهورية العربية المتحدة التي اتهمها الرئيس كميل شمعون بالتدخل في شؤون بلاده الداخلية، ومد الثوار اللبنانيين بالأسلحة عبر حدوده مع سوريا. من هذا المنطلق توصّل نوري السعيد مع الرئيس كميل شمعون إلى قرار يقضي بإرسال قوات عراقية إلى لبنان، ومن هناك تزحف على سوريا وتقضي على الوحدة ومن ثم تسحق الانتفاضة الشعبية في لبنان[5]. في ذلك الحين، كان الضباط الأحرار قد أجمعوا

= ـ ١٩٥٨ لمحات من السياستين الداخلية والخارجية، «دراسات في التأريخ والآثار» (مجلة)، العدد الثاني، بغداد ١٩٨٣، ص ص ٢٦١ ـ ٣٠٨.

(١) فكرت نامق، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٢) ناديا كرامي ونواف كرامي، من واقع الثورة اللبنانية، بيروت ١٩٥٩. ص ٢٧٠.

(٣) د.ك.و. «ملفات البلاط الملكي»، ت ٣١١/٢٦٣٨، برقية رمزية من المفوضية العراقية الملكية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٧، وثيقة رقم ٤٧، ص ٧٢.

(٤) علاء حسين الرهيمي، المصدر السابق، ص ص ١١١ ـ ١١٢.

(٥) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد ١٩٨١، ص ص ٤٥ ـ ٥٤.

على أن سياسة البلاط تتناقض تماماً مع مصالح العراق وآمال الحركة القومية وأن عليهم التحرك لإسقاط النظام القائم في اللحظة المناسبة[١].

* الأمير عبد الإله وتنظيم الضباط الأحرار:

أولى الأمير عبد الإله اهتماماً بالغاً بمراقبة أوضاع الجيش بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ من خلال الاهتمام بشؤونه وتوثيق الصلة مع ضباطه بهدف إبعاده عن السياسة وضمان ولائه المطلق للعرش بالتأكيد على أن الجيش ينبغي أن يكون فوق الميول والاتجاهات[٢]. وبالرغم من كثافة الجهود المبذولة في هذا الخصوص، فقد ظهرت التنظيمات السرية للضباط الأحرار[٣]. ويبدو أنَّ أخبار هذه التنظيمات لم تكن خافية على الأمير عبد الإله الذي تسلم في أواخر ١٩٥٣[٤] رسالتين بدون توقيع ضمتا أسماء مائة وسبعين ضابطاً اتهموا بالتخطيط لإسقاط النظام الملكي[٥]. لكن الأمير لم يتخذ أي إجراء بحقهم خشية إثارة البلبلة في صفوف الجيش، ولعدم وجود القرائن المادية التي تدينهم. لكن هذه المعلومات ساعدت الجهات الأمنية على وضع الضباط المشتبه بهم تحت المراقبة[٦].

---

(١) حنا بطاطو، العراق. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت ١٩٩٢، ص ٧٦.

(٢) د. فاضل البراك، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٣) تعود الخلفية الفكرية والسياسية لتنظيم الضباط الأحرار إلى ما بعد فشل حركة مايس ١٩٤١، وما أعقبها من إجراءات قاسية أثارت نقمة الضباط الشباب الذين حزَّ في نفوسهم ما آل إليه مصير قادة الحركة. وجاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وآثارها المأساوية لتضاعف من أسباب تلك النقمة. لكن الانبثاق الحقيقي للتنظيم كان بعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢. للمزيد من التفاصيل عن الخلفية السياسية والتنظيمية للضباط الأحرار تنظر: دار الشؤون الثقافية العامة، «الذاكرة التأريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨»، بغداد ١٩٨٧، ص ص ١٢ ـ ٦١. في الهوامش القادمة «الذاكرة التأريخية...».

(٤) يرجع البعض إلى أن أول خلية ثورية تمَّ كشف أمرها من السلطات كانت في صنف الهندسة العسكرية بعد فشل حركة ١٩٤١. للتفاصيل ينظر: إسماعيل العارف، سر انكشاف اجتماع الكاظمية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، «آفاق عربية»، العدد الثاني عشر، كانون الأول ١٩٨٥، ص ٧١.

(٥) يبدو أن العدد الوارد في الرسالتين مبالغ فيه في ذلك الوقت. فقد بلغ عدد الضباط الأحرار لغاية نهاية عام ١٩٥٤ (٣٠) ضابطاً. تنظر: «الذاكرة التأريخية...»، ص ٣٢٣.

(٦) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٢٩٩.

ومنذ ذلك الحين أخذت المعلومات تصل إلى الأمير عبد الإله بازدياد مضطرد وهي تنبئ بوجود تنظيمات سرية داخل صفوف الجيش تستهدف النظام الملكي. ففي المدة التي سبقت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تسلّم العقيد علي الصائغ، المرافق الأقدم للأمير عبد الإله، رسالة تدعوه للانضمام إلى حركة الضباط الأحرار، وقد أحيلت الرسالة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية[١].
وعلى أثر اكتشاف خلية رفعت الحاج سري في تشرين الأول ١٩٥٦[٢]، قرّر الأمير عبد الإله إنشاء دائرة للاستخبارات مرتبطة بالقصر الملكي أناط مسؤوليتها بالمقدم محمد الشيخ لطيف، الذي كان ينقل أخبار الضباط ونشاطاتهم إلى الأمير عبد الإله مباشرة[٣]. فضلاً عن قيام مديرية الإستخبارات العسكرية بتشديد المراقبة على ضباط الجيش، لاسيما النادي العسكري، وسلكت سبلاً مختلفة في تحقيق هذه الغاية[٤].

حاول الأمير عبد الإله كشف ما يجول في أذهان رجال الجيش من تصورات إزاء الوضع السائد في البلاد، فانتدب صديقه الحميم علي حيدر الركابي، الذي كان على صلة مع عدد من الضباط، للقيام بهذه المهمة. وفي هذا الصدد يقول عبد الرزاق الحسني: «قصد الركابي أولاً اللواء محمد نجيب الربيعي، ثم الزعيم الركن عبد المطلب أمين. . . فقال للأول في مصر محمد نجيب الذي أطاح بحكم الملك فاروق فلماذا لا يكون محمد نجيب العراق مثل زميله في القاهرة؟ وإذا بأوداجه تنتفخ، ويأخذ وضعاً جدياً. فلما اجتمع الركابي بالزعيم الأمين استحثه على القيام بانقلاب في العراق، على غرار الانقلاب الذي جرى في مصر عام ١٩٥٢، فسأله الأمين: وما هي قوتي حتى أقوم بمثل هذا العمل الجبار؟ فرد عليه الركابي: إن

---

(١) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ص ٦٠ ـ ٦١.
(٢) في ٥ تشرين الأول ١٩٥٦ عقد اجتماع سري في الكاظمية حضره رفعت الحاج سري وعبد الوهاب الأمين وإسماعيل العارف وصالح عبد المجيد السامرائي، كرس لمناقشة شؤون التنظيم ومستقبل الحركة، لكن خبره تسرّب إلى الجهات المختصة التي استدعت المجتمعين وحققت معهم واكتفت بتفريقهم إلى مناصب مختلفة. للتفاصيل ينظر: إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص ١٧٠؛ محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد ١٩٨١، ص ٥٣.
(٣) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٢٩٩.
(٤) «محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة»، الجزء الثاني، ص ٤٧٨.

الجيش كله تحت أمرك وتصرفك»[١].

وأضاف الحسني، إن الزعيم عبد المطلب الأمين قصد الأمير عبد الإله وقص عليه ما سمعه من الركابي فقال له الأخير: «لن يزعجك هذا بعد اليوم». وما لبثت الأوامر أن صدرت بنقل اللواء محمد نجيب الربيعي إلى ملاك وزارة الخارجية، وتعيينه ممثلاً للعراق في جدة[٢]. ولم يمر وقت طويل حتى نقل الركابي إلى الأمير عبد الإله خبراً في نيسان ١٩٥٧ عن وجود تنظيم للضباط الأحرار يستهدف تقويض أركان النظام الملكي، من أعضائه المقدم نعمان ماهر الكنعاني من خلال زيارة قام بها الأخير لدار الركابي وجرى الحديث بينهما حول الأوضاع العامة فانتقد الكنعاني سيطرة الأمير عبد الإله على الملك فيصل الثاني تلك السيطرة التي أفقدت الملك قابليته على تفهم وإدراك مسؤولياته، كما انتقد سياسة نوري السعيد نقداً مراً. وكان الركابي، الذي وضع جهازاً لتسجيل الحديث[٣]، يؤيد الكنعاني في حديثه ويضيف عليه مما يعلمه عن الأمير عبد الإله وسيطرته على الملك متظاهراً بالعفوية وكان يوجه أسئلة عن إمكانية الإصلاح ومدى استعداد ضباط الجيش لعملية التغيير، فكان الكنعاني يجيب عليها بصراحة دون أن يحدد الجهات التي يمكن أن تعمل على تحقيق مثل هذه الإصلاحات. ويذكر الكنعاني أن الأمير عبد الإله استدعى كلاً من العميد الركن أحمد مرعي مدير الاستخبارات العسكرية وبهجت العطية مدير الأمن العام وأسمعهما التسجيل، فلم يستطيعا توجيه تهمة معينة ضده أو ضد أحد من الضباط[٤]. إلاّ أن الشكوك وحدها كانت كافية لإحالته على التقاعد[٥].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص ٣٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٣) ذكر الركابي لدى التحقيق معه بعد اعتقاله في ١٤ تموز ١٩٥٨ أن الأمير عبد الإله طلب منه أن يقوم بتسجيل حديث الكنعاني إلاّ أنه رفض الفكرة، فحضر الأمير بنفسه إلى دار الركابي وقام بنصب جهاز التسجيل، وعند حضور الكنعاني كان الأمير يسترق السمع في غرفة مجاورة. ينظر: د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٣٠٠. والأرجح أن الركابي سجّل كلام الكنعاني من تلقاء نفسه، وأن الأمير عبد الإله لم يكن موجوداً في دار الركابي أثناء زيارة الكنعاني له، وأن كلامه في التحقيق أملته عليه الظروف المحيطة به وقتئذ.

(٤) للتفاصيل ينظر: د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص ص ٤٢٧ ـ ٤٣١.

(٥) محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص ٦٢.

لقد تنوّعت مصادر المعلومات التي استقى منها الأمير عبد الإله معلوماته عن تحركات الضباط ولم تعد تقتصر على نشاط الدوائر الاستخبارية إذ لم يعدم وجود أفراد إنتهازيين بين صفوف الضباط تطوعوا للإخبار عن زملائهم طمعاً في منصب او مكافأة[1].

كما تلقى الأمير عبد الإله العديد من المكالمات الهاتفية لمتكلمين أخفوا أسماءهم، يحذرون فيها الأمير من انقلاب يدبر في الجيش ضد النظام ويذكرون له أسماء بعض الضباط المشتبه بهم. لكن الأمير عبد الإله كان يردّد أمام ضباط الحرس إنها «دعاية شيوعية يراد بها تحطيم العناصر الكفوءة والشابة من الضباط، أو يكتفي بالسؤال من أحد الضباط المقربين الذين يثق بهم عن صحة هذه الأخبار، وغالباً ما يكون الجواب نفياً وتزكية»[2]. وفضلاً عن جميع ذلك، حذّر العديد من ساسة العهد الملكي الأمير عبد الإله من أن بعض الضباط يعدون لانقلاب عسكري يستهدف القضاء على النظام نهائياً[3].

واتسع نطاق المعلومات، فقد تلقى الأمير تحذيرات من خارج العراق حول التحرك المرتقب للجيش العراقي ضد العرش. فقد توفّرت لدى العاهل الأردني الملك حسين تفاصيل دقيقة عن وجود محاولة انقلابية تدبّر في العراق، فاتصل بالأمير عبد الإله وطلب منه إرسال مَن يعتمد عليه لتزويده بالمعلومات المتوافرة فانتدب الأمير للمهمة رئيس أركان الجيش العربي الفريق رفيق عارف. وعند مقابلته العاهل الأردني أعطيت له معلومات مفصلة ودقيقة عن محاولة انقلابية يدبرها الجيش ضد العرش، وأعطيت له بعض أسماء القائمين بهذه الحركة. إلاّ أن رفيق عارف لم يكترث بتحذير العاهل الأردني الذي طلب منه نقل هذه المعلومات بأمانة إلى الملك وولي العهد ورئيس الوزراء[4]. وفي تركيا تلقى الأمير عبد الإله تحذيراً

---

(١) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والإتجاهات السياسية الداخلية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، ص ٣٠١؛ فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي، ص ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧؛ جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ص ١٧٥ ـ ١٧٦؛ علي الشرقي، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٤) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥. للمزيد من التفاصيل عن مهمة رفيق عارف ينظر: حسين بن طلال، المصدر السابق، ص ص ١٤٠ ـ ١٤١.

من شاه إيران نقله نذير فنصة[1]، الذي ذكر أن الجنرال تيمور بختيار رئيس جهاز السافاك، كلّفه بالسفر إلى تركيا في السابع من تموز ١٩٥٨ لمقابلة الأمير عبد الإله[2] وإبلاغه الرسالة التالية: «إيّاك والعودة إلى بغداد بل اسعى إلى دعوة الملك فيصل الثاني للحاق بك في أقرب وقت ممكن إلى هنا أو إلى أي مكان آخر بعيداً عن بغداد»، إلاّ أن رد فعل الأمير عبد الإله اتسم بنوع من الغضب قائلاً: ليهتم الإيرانيون بشؤونهم بدلاً من الاهتمام بشؤون الغير، وتلقين الدروس والنصائح[3].

وليس من شك إن هذه المعلومات الغزيرة قد أوحت للأمير عبد الإله بوجود تنظيم عسكري يسعى لإسقاط النظام الملكي، إلاّ أن الأمير لم يحرك ساكناً لإحباط ذلك المسعى. وتجاهل مصداقية جميع هذه المعلومات التي كان يؤكدها مرسلوها سواء كانوا داخل العراق أو خارجه، خوفهم من نتائج هذا التجاهل[4].

وإذا كان موقف الأمير هذا قائماً على أساس عشوائية هذه المعلومات وعدم دقتها، أو درجها ضمن الوشايات والدعايات المغرضة، فإنَّ الأجهزة الأمنية والاستخبارية العراقية قد وضعت النقاط فوق الحروف عندما قدّمت للأمير عبد الإله معلومات في غاية الأهمية عن تنظيم الضباط الأحرار والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. فقد تلقى الأمير عبد الإله معلومات وثيقة عن نشاط الضباط من مدير الأمن العام بهجت العطية الذي أبدى من الإلحاح في مراجعة عبد الإله ما أزعجه، وكان الأمير ينقل تقارير بهجت العطية إلى رفيق عارف رئيس أركان الجيش الذي كان يكذبها، ويتهم العطية بالتجسس والدس. وما لبث العطية أن تلقى في أوائل أيار ١٩٥٨ معلومات وثيقة عن تنظيم الضباط الأحرار وأسماء قادته، فلم يجرؤ على تقديمها إلى الأمير عبد الإله، بل رفعها إلى سعيد قزاز وزير الداخلية التي حملها بدوره إلى الأمير، الذي امتعض من عودة بهجت العطية إلى التدخل في أمور الجيش، فاستدعاه وأنّبه على ذلك[5]. وروى الملازم فالح زكي حنظل،

---

(١) سوري الجنسية، عمل مستشاراً صحفياً لشاه إيران.

(٢) وصل الأمير عبد الإله إسطنبول قادماً من لندن في الخامس من تموز ١٩٥٨، وبعد أن مكث فيها ٤ أيام غادرها عائداً إلى بغداد.

(٣) نذير فنصة، طهران مصير الغرب من عهد الشاه إلى جمهورية آيات الله، باريس ١٩٨٨، ص ٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٥) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ٥٨.

(٦) دار الحياة، «مجزرة قصر الرحاب. تحقيق صحفي عن مصرع الأسرة الهاشمية المالكة ـ

المقرّب إلى الأمير عبد الإله، أنّه: «في شهر حزيران من عام ١٩٥٨ دخل على الأمير ضابط استخباراته الخاص المقدم محمد الشيخ لطيف، وقدّم له ملفاً يحتوي أسماء وتنظيمات كل الضباط الأحرار الذين يدبّرون الثورة في العراق وقرأ الأمير كل الأسماء التي وردت في الملف[١]، والتي ضمّت العديد من الضباط الذين رافقوه في فترات معينة من حياته، سواء في وحدات الحرس الملكي، أو مرافقيه السابقين. كما ضمّ الملف اسمين أو ثلاثة لضباط يعتبرهم الأمير من أصدقائه الخلص، بل إن أحدهم كان يقضي معه أمسيتين أو ثلاثة أمسيات كل أسبوع»[٢].

لم يكن رد فعل الأمير عبد الإله يتفق وخطورة المعلومات الواردة إليه من الجهات الأمنية المختصة. بل اكتفى بعقد اجتماع ضمّ نوري السعيد ورئيس أركان الجيش رفيق عارف حيث تمّ استعراض الأسماء كافة فوجدوا أن أكثرهم من المقربين إلى السلطة[٣]. واتفق المجتمعون على أن يستدعي كل من أركان الدولة الضباط المحسوبين عليه، وأن يصارحهم بالأمر. وفعلاً استدعى نوري السعيد أكثر أولئك الضباط إلى وزارة الدفاع ومنهم عبد الكريم قاسم الذي أكّد إخلاصه للبلاط، فسارع السعيد بإبلاغ الأمير عبد الإله بأنّه أجرى تحقيقاً مع عبد الكريم قاسم الذي يرأس «المؤامرة المزعومة» فثبت له أن الأمر لا يعدو «وشاية»[٤]. ثم جاء الإنذار الحاسم إلى القصر، فقد ذكر السويدي نقلاً عن رئيس الوزراء أحمد مختار بابان أن مدير الأمن العامة قدّم إليه قبل ثلاثة أو أربعة أيام من قيام الثورة تقريراً ضمّ معلومات عن الضباط الأحرار الذين يعدون العدة للقيام بانقلاب في أقرب وقت ممكن فذهب به إلى الأمير عبد الإله الذي اتصل هاتفياً برئيس أركان الجيش رفيق عارف فتلقى منه إنكاراً وتكذيباً للمعلومات الواردة في التقرير[٥].

= يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ في بغداد نشر تباعاً في جريدة الحياة»، بيروت ١٩٦٠، ص ص ٢٧ ـ ٣٠. في الهوامش القادمة «مجزرة قصر الرحاب...».

(١) منهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وناجي طالب ورفعت الحاج سري.

(٢) فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) كان عبد الكريم قاسم أكثر الضباط حظوة لدى نوري السعيد وقد أمنت هذه العلاقة الحماية الكافية لقاسم من كل ملاحقة أو تحر. أما عبد السلام عارف فكان على علاقة برئيس أركان الجيش رفيق عارف، في حين كان ناجي طالب مرافق الملك فيصل الثاني سابقاً ومن المقرّبين للقصر.

(٤) مجزرة «قصر الرحاب...»، ص ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ٥٩٥.

لقد اختلفت الآراء بصدد تقاعس الأمير عبد الإله عن اتخاذ إجراء مناسب بحق الضباط الأحرار، الموضوع الذي يستحق وقفة خاصة لمعرفة دوافع ومبررات الأمير بهذا الخصوص، بعد أن كثر الجدل حولها. فقبل كل شيء أشيع بأن عدم اكتراث الأمير عبد الإله بالتحليرات نابع من تفكيره في إحداث «ثورة بيضاء» لأنّه كان يعتقد أن النتائج ستكون لصالحه فيتخلص من عدوه نوري السعيد من جهة، ويفرض سيطرته على الجيش بتعيينه رفيق عارف رئيساً للوزراء من جهة ثانية[1]. ويبدو لنا أن الأمير عبد الإله لم يكن بتلك السذاجة حتى يفكر في مثل هكذا، لأنّه يدرك تماماً أن الرأي العام لا يفرق بينه وبين نوري السعيد لاتفاقهما على الخطوط الرئيسة للسياسة العراقية، وأن الانقلاب إذا ما وقع فإنّه سيطال الاثنين معاً[2]. أما بشأن تعيين رفيق عارف رئيساً للوزراء، فالأرجح أن الأمير عبد الإله كلفه فعلاً بتأليف وزارة جديدة تخلف وزارة أحمد مختار بابان[3]، الذي قرّر الاستقالة من منصبه يوم الثاني عشر من تموز ١٩٥٨، وأصر على أن تكون نيابة الأمير عبد الإله عن الملك فيصل الثاني، عند سفر الأخير إلى إسطنبول في صباح اليوم المذكور، تشمل في جملة ما تشمله قبول استقالة الوزارة[4]، فأجيب إلى طلبه[5]. ومصداق هذا القول أن رفيق عارف باشر باستشارة بعض السياسيين في هذا الخصوص[6]. ولا يستبعد أن يكون الأمير عبد الإله توخى من تكليف رفيق عارف أن يضع على رأس الحكم عسكرياً يحظى بتقدير ضباط الجيش ليساعد ذلك على التقليل من احتمالات تحرك الجيش ضد العرش بعد أن شاع الحديث عن ذلك.

---

(١) للتفاصيل ينظر حديث خليل إبراهيم مدير الدعاية العام في: «الجمهورية» (جريدة)، العدد ٧٧٥٥، ٣ كانون الثاني ١٩٩١، صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد ١٩٨٣، ص ٤٧؛ طارق الناصري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٥٢٠.

(٢) في تعليق له على ذلك يقول دي غوري: «منذ أن استقرت، ولعدة سنوات في أذهان الجماهير في كل من مصر والعراق الفكرة القائلة بأن الإمبرياليين هم السبب في كل عيب يمكن تصوره، لم يعد هنالك من خلاص لربط اسم عبد الإله ونوري السعيد بإسم بريطانيا، وذلك بقصد الحط من سمعتهما». ينظر: جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٩٩.

(٣) جميل الأورفلي، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٤) جرت العادة من قبل أن تكون النيابة خالية من مثل هذا التخويل.

(٥) «الاتحاد» (جريدة)، العدد ٦٩، ١٠ نيسان ١٩٨٨.

(٦) خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

فيما يرى رأي آخر إن ثقة الأمير عبد الإله المطلقة بالجيش جعلته يعتقد أن قيادته لا تجرؤ على التمرّد ضد العرش، بفضل يمين الولاء للملك والوطن. وهنا وقع الأمير عبد الإله في خطأ التقدير. فبعد أن اتسعت الهوة بين البلاط والشعب قرّر الضباط الأحرار تقديم ولاءهم للوطن على ولائهم للملك[1].

فيما يعلّل مطلع آخر ذلك الموقف باعتقاد الأمير عبد الإله أنه في حالة وقوع الانقلاب، فإنَّ قادته سيسمحون له بمغادرة العراق بصحبة الملك فيصل وبقية أسرته، كما ترك الملك فاروق أرض مصر[2]. في الوقت الذي يؤكّد فيه البعض «إن أفراد الأسرة المالكة بما فيهم الأمير عبد الإله كانوا يتحسسون المصير وكان الأمير عبد الإله يتحدث في مجالسه إن مصير الأسرة الهاشمية هو الاستشهاد»[3]. فقد ذكر دي غوري أن الأمير عبد الإله أخبره ما نصه: «إنني أتوقع بأنّهم سوف يصطادونني في النهاية»[4]. ومما يعزز ذلك، رأي فالح زكي حنظل: إن الأمير عبد الإله تلقى في أوائل عام ١٩٥٧ بلاغاً تهديدياً مكتوباً[5]، فعلّق عليه بخط يده بالآية الكريمة ﴿قل لن يصيبنا إلاّ ما كتب الله لنا﴾[6]. أما نذير فنصة فيؤكد أن الأمير عبد الإله لم يكترث بالتحذير الإيراني بخصوص تحرك الجيش العراقي ضده وقال: «نحن أهل البيت مكتوب لنا الشهادة ولا نموت إلاّ قتلاً»[7]. في حين يتفق آخرون على أن عدم معرفة الأمير عبد الإله بأية معلومات دقيقة عن نشاط الضباط الأحرار لا تتيح له إمكانية اتخاذ الإجراءات الصارمة بحقهم. وما يؤكّد ذلك القول ما ذكره بعض الضباط الأحرار من أنه ثبت عدم علم الأجهزة الأمنية بتحركات الضباط الأحرار ولا أسماء منتسبيه، بدليل عثور رجال الأمن بعد قيام ثورة الرابع عشر من

---

(١) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ٦٢.
(٢) فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٣) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ١٣٦.
(٤) جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٢٩٧.
(٥) كان على شكل بيتين من الشعر:

أيها الخائف الحذر	ماذا ينفعك الحذر
يوم يأتيك القدر	لا ينجو من المقدور الحذر

وقد أمر الأمير عبد الإله بخط هذين البيتين على قطعة من الرخام بطول ٣ أمتار لتوضع على واجهة قصره الجديد الذي لم يكتمل بناؤه بعد. للتفاصيل ينظر: فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ٥١.
(٦) المصدر نفسه، ص ٥١.
(٧) نذير فنصة، طهران مصير الغرب، ص ٥٨.

تموز ١٩٥٨ على كتابين أحدهما صادر من مديرية الاستخبارات العسكرية في الخامس من تموز ١٩٥٨، وموجّه إلى مديرية الأمن العام تسأل فيه عن نشاط الضباط الأحرار وأسمائهم، والآخر جواب مديرية الأمن العام صادر في الثالث عشر من الشهر نفسه، أي قبل الثورة بيوم واحد، يؤكّد عدم علمها بتفاصيل أسماء الضباط ونشاطهم[١].

ومهما يكن من أمر يبقى ما ذكر، من آراء قابلة للنقاش، ولكن يبدو أن إغداق الأمير عبد الإله على كبار ضباط الجيش وتقريبهم منه معتقداً أنهم الدعامة الحقيقية للعرش، والإخلاص المصطنع الذي أظهره الضباط الأحرار له، وكثرة الأخبار التي وردت إليه من التنظيمات الخاصة بهم، وإجراء التحقيق معهم دون الوصول إلى ما يؤكّد قيامهم بالإعداد للثورة[٢]، فضلاً عن السرية التامة التي أحيط بها تنظيم الضباط الأحرار، جميع ذلك جعل الأمير عبد الإله يغمض عينيه عما كان يجري داخل صفوف الجيش مستنداً إلى تصورات خاطئة قادته فيما بعد إلى نهايته.

* مصرع الأمير عبد الإله:

لم تكن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وليدة الصدفة المحضة، ولا حركة اعتباطية دفعت بها ظروف آنية، وإنّما هي محصلة لنضال طويل خاضه الشعب العراقي، وأصبح وقوعها نتيجة حتمية بعد أن إستنفد النظام الملكي طاقته على الحياة وما عاد قادراً على مواكبة حركة تطور المجتمع العراقي وتقلمه، بحيث أصبح التناقض بين النظام والحاجات الجديدة للمجتمع يشكل عقبة كأداء لا يمكن تجاوزها، وأدركت القوى السياسية أنه ليس هناك من وسيلة لإصلاح الأوضاع في العراق غير الثورة[٣].

ومن المعروف أن الثورة التي قام بها الضباط الأحرار فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، لم تكن الأولى من نوعها، وإنما سبقتها خطط عديدة للإطاحة بالنظام الملكي، لم تتيسر لها الظروف الملائمة للتنفيذ[٤]. ذلك إن قادة تنظيم

---

(١) للتفاصيل ينظر: خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ص ٢٥٠ ـ ٢٥٨.

(٢) رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ٥١٣.

(٣) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١١٣؛ رياض الحيدري، المصدر السابق، ص ٥٤٧.

(٤) للتفاصيل ينظر: د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ص ٣٧٩ ـ ٤٠٣.

الضباط الأحرار كانوا مقتنعين أن كل حركة، ستمنى بالفشل، إذا لم يتيسر لها من اللحظة الأولى وضع يدها على الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ونوري السعيد (الثلاثة الكبار). فإذا نجا أحدهم فإنَّه سيستطيع تأليب قوات أخرى من الجيش على الثوار أو يستقدم معونة خارجية. لذلك كان الضباط الأحرار يعدون تصفية الثلاثة الكبار شرطاً لنجاح الحركة[1].

وتشاء الظروف، أن تصدر الأوامر في أوائل تموز ١٩٥٨ إلى لواء المشاة العشرين بالتحرك من مقره في معسكر جلولاء إلى الأردن. وبدت هذه الفرصة للوهلة الأولى مواتية لتنفيذ خطة الثورة إذ تتوفر فيها جميع عناصر النجاح[2]. غير أن اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار وجدت أن وقت تحرك اللواء لم يكن مناسباً للقيام بالثورة لأنَّ الأمير عبد الإله ونوري السعيد كانا خارج العراق. وتسارعت الأقدار بطريقة غريبة لتوفر ظروفاً ملائمة جداً للقيام بالثورة. فقد تأجلت حركة اللواء مدة عشرة أيام لإكمال النواقص والتجهيزات. وخلال ذلك عاد الأمير عبد الإله ونوري السعيد معاً إلى بغداد في الثاني عشر من تموز ١٩٥٨[3]. ويذكر السويدي أنه سأل الأمير عبد الإله عن دوافع عودته المفاجئة إلى بغداد، فأجاب بأنه فهم من بعض اتصالاته ومن المعلومات التي وصلته احتمال حصول بعض الاضطرابات أثنا غياب الملك عن العراق[4]، فأراد أن يكون قريباً منها ليتمكن من إخمادها وبذلك «وقع الأمير صك إعدامه وسلك السبيل الذي أوصله إلى أعدائه

---

(١) «مجزرة قصر الرحاب...»، ص ٤٧.

(٢) كان الهدف من هذا التحرك تعزيز الاتحاد العربي ودعم نظام كميل شمعون الذي يواجه إنتفاضة الشعب اللبناني.

(٣) أهمها أن اللواء المذكور يضم عدداً كافياً من الضباط الأحرار من أبرزهم العقيد الركن عبد السلام عارف آمر الفوج الثالث، بإمكانهم السيطرة على قطعاته وتنفيذ الحركة بمجرد وصوله إلى بغداد. كما أن اللواء سيكون مجهزاً بكامل سلاحه ونقليته وبقسم من عتاده، وإن مروره ببغداد سيكون بأمر من السلطات الرسمية فلا موجب لكتمان حركته، فضلاً عن أن مروره بها سيكون ليلاً مما يوفر عامل المباغتة والتمكن من احتلال الأهداف المهمة بدون ضجة. للتفاصيل ينظر: محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص ص ٩٢ - ٩٣.

(٤) صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، الطبعة الثانية، بغداد ١٩٧١، ص ١٩٩؛ عبد السلام عارف، مذكرات الرئيس الراحل عبد السلام عارف، بغداد ١٩٦٧، ص ٤٠.

في الوقت المناسب الذي حدده القدر الساخر»[1].

وفي الوقت الذي كانت الاستعدادات تجري لسفر الملك إلى إسطنبول، شرعت القوات الزاحفة من جلولاء بالحركة لتدخل بغداد في الساعة الخامسة من فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨. وقام العقيد الركن عبد السلام عارف بتوزيع قواته[2]، فأرسل سرية بقيادة النقيب منذر سليم لاحتلال قصر الرحاب، والحيلولة دون هرب الملك والأمير عبد الإله[3]. وقد شعرت القوة المكلفة بحماية قصر الرحاب بحركة غير طبيعية فاتصلت بضابط خفر القصر النقيب عبد الرحمن محمد صالح الذي حضر حالاً للتحري عن مصدر تلك الحركة. وكانت سرية النقيب منذر سليم المؤلفة من أربعين جندياً قد امتدت على طول الرصيف وصوّبت بنادقها باتجاه القصر، وقد وضعت رشاشة (برن) واحدة أمام الباب النظامي لحديقة القصر، وقف خلفها النقيب منذر سليم[4]، الذي أخبر ضابط خفر القصر بأنّه من تشكيلات اللواء العشرين الذي أعلن الثورة وأن مهمته تنحصر باعتقال الملك والأمير عبد الإله ونقلهما إلى مقر القيادة، وأنه لا يرغب بإراقة الدماء[5]. فاتصل ضابط الخفر بالأمير عبد الإله ونقل له فحوى ما أبلغ به. وتصف لنا الأميرة هيام رد فعل زوجها الأمير عبد الإله بقولها: «ارتبك الأمير واصفر وجهه وأخذ يدخن، ثم ردَّ على ضابط الخفر قائلاً: سأتصل بالجهات المعنية وأرى ماذا يجب أن نفعل»[6]. وبالفعل اتصل الأمير عبد الإله برئاسة أركان الجيش، ثم برئيس الوزراء فلم

---

(١) كان من المقرر أن يسافر الملك فيصل الثاني إلى إسطنبول في ١٤ تموز ١٩٥٨ على رأس وفد يضم نوري السعيد وتوفيق السويدي وفاضل الجمالي وبرهان الدين باشا أعيان لحضور اجتماعات رؤساء الدول الإسلامية في حلف بغداد، على أن يواصلوا السفر إلى لندن لبحث السبل الكفيلة بحل الأزمة اللبنانية. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص ٢٦٢.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي، ص ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٣) تسلّم عارف قيادة اللواء بعد أن تمكن من تضليل آمره العميد الركن أحمد حقي محمد علي بالتوجه بقوته الأمامية إلى الفلوجة. كما تمّ اعتقال العقيد الركن ياسين محمد رؤوف آمر الفوج الثاني الذي رفض التعاون مع عارف. ينظر: عبد السلام عارف، المصدر السابق، ص ٤١.

(٤) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٥) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٦) «الذاكرة التأريخية...»، ص ٨٧.

يجد جواباً[1].

ولم يطل انتظار القوات المهاجمة كثيراً ففي الساعة السادسة والربع فتحت النار باتجاه القصر، حيث أصابت رشقة الإطلاقات الأولى نوافذ غرفة نوم الأمير عبد الإله والطابق الأول[2]. ثم أخذ الرصاص ينهال من القوة المهاجمة على غير هدى، فيضيع أكثره طائشاً في حديقة القصر وكان بعض رجال الحرس الملكي يردون بطلقات متقطعة. وفي بهو القصر وقف الملك والأمير عبد الإله وحولهما عائلتهما يتبادلان الرأي، فقال الأمير: «أعتقد هذه حركة من الجيش ضدنا». ثم أخذ الأمير يتكلم باللغة التركية لما وجد أن بعض المستخدمين في القصر يصغون إلى كلامه. وفي هذه الأثناء لوحظت الملكة نفيسة تشد بكتف نجلها عبد الإله، والأميرة عابدية تطوق فيصلاً من شدة الخوف. بينما كان الأمير يردد: إذا كان وجودنا غير مرغوب فيه فنحن على استعداد للرحيل فوراً[3].

ويبدو أن الأمير عبد الإله لم يحسن تقدير الموقف فقد كان مقتنعاً منذ بداية الهجوم أن أسلوب التفاوض هو أفضل وسيلة للنجاة، معتقداً إن المقاومة تستفز المهاجمين وتؤدي إلى تعقيد الأمور. لذلك نجده يرفض محاولات ضباطه المقربين بالتصدي للقوة المهاجمة. فقد طلب النقيب ثابت يونس مرافق الملك، من الأمير عبد الإله إصدار الأوامر إلى قوات الحرس الملكي لسحق القوة المهاجمة. إلاّ أن الأمير رفض ذلك بشدة بالرغم من تفوق القوات الموالية له من حيث العدة والعدد[4]. وأبدى آمر الحرس الملكي العقيد طه البامرني، الذي استدعاه الأمير عبد الإله من قصر الزهور لبحث الموقف، استعداده للتصدي للقوة المهاجمة، لكن الأمير عارض ذلك وقال له: «هيئ نفسك وقواتك ولكن بدون أن تطلق أية رصاصة إلاّ بأمر مني»[5].

---

(١) الأميرة هيام تروي قصة خلاصها من الموت صبيحة ١٤ تموز، «القادسية»، العدد ٣٣١١، ١٢ تموز ١٩٩٠.

(٢) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ١٦٦.

(٣) فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤) «مجازر قصر الرحاب...»، ص ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٥) كان لواء الحرس الملكي من أقوى ألوية الجيش العراقي، تعداده أكثر من ٣ آلاف جندي مجهّزين بأفضل الأسلحة. وكان اللواء يرابط في ثكناته في قصر الزهور. ولا يشك أحد في أنه لو تدخّل الحرس ضد الثوار لتبدّل مجرى الحوادث. ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٦٤ ـ ٧٠.

(٦) فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

في هذا الوقت وصل الضباط الأحرار في مدرسة المشاة القريبة[1] من قصر الرحاب، بعد أن سمعوا إطلاق النار لنجدة رفاقهم، وقد ازداد حماس الثوار بوصول هذه الإمدادات، واشتدت نيران المهاجمين، بينما أحجم الحرس الملكي من الرد عليهم[2]. في غضون ذلك تمكّن الملازم الأول تامر خالد الحمدان مرافق الأمير عبد الإله، من دخول القصر وأبلغ ضباط الحرس بتوسع الهجوم، وحاول إقناع الأمير عبد الإله القيام بهجوم مضاد لطرد القوة المهاجمة فلم يوافق على ذلك. ثم طلب منه أن يهرب مع عائلته بسيارته الخاصة ما دامت الطرق الخلفية ما تزال مفتوحة، ويمكن التسلل منها إلى الطريق العام الذي يؤدي إلى الحدود العراقية ـ الأردنية، إلاّ أن الأمير رفض هذا العرض أيضاً[3].

وفي الوقت الذي استمر فيه وصول المساعدات للثوار، أطلق النقيب عبد الستار العبوسي ثلاثة قنابل (بازوكا) من مدفع (١٠٦) ملم مضاد للدروع باتجاه القصر، أصابت الطابق العلوي، وتصاعدت بفعل ذلك ألسنة اللهب من شرفة القصر. فطلب الأمير عبد الإله من أفراد أسرته النزول إلى أقبية وسراديب القصر والاحتماء هناك. أما هو فقد اصطحب مرافقه العسكري وصعد إلى الطابق العلوي حيث اجتاز النيران، ودلف إلى غرفته وفتح خزانته الخاصة وأخذ مبلغاً من المال وبعض الحاجات الضرورية، ونزل إلى الطابق الأرضي الذي لم تكن النيران قد بلغته[4]. وقام بتهدئة النساء ولم تفارق شفتيه اللفافة نافذاً دخانها بسرعة[5]. وفي هذه الأثناء اتصل ضباط الحرس بالأمير عبد الإله وأبلغوه أن المهاجمين على وشك اقتحام القصر، وطلبوا منه إصدار الأوامر بالرد على المهاجمين. فقال الأمير: «إيّاكم والهجوم... كل حركة منكم تعرضنا جميعاً للخطر»[6]. واستدعى النقيب ثابت يونس وأمره إبلاغ المهاجمين أنه لا يريد قتالاً حقناً للدماء، وإنما يود أن يفاوض المهاجمين وإنه يرغب في مغادرة البلاد[7]. فنقل النقيب ثابت يونس فحوى هذه الرسالة إلى بعض الضباط المهاجمين وطلب منهم مواجهة الأمير عبد

(١) الضباط الأحرار الملتحقين في دورة مدرسة الأسلحة الخفيفة في معسكر الوشاش القريب من قصر الرحاب.

(٢) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٤) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٥) فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٦) «مجازر قصر الرحاب...»، ص ص ٩٠ ـ ٩٢.

(٧) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ١٨٥ «مجزرة قصر الرحاب...»، ص ص ٧١ ـ ٧٧.

الإله في أحد سراديب القصر، لكنهم رفضوا طلبه[1]، لاعتقادهم أن هناك خدعة بالأمر.

وفي ظل هذه الأحداث ووسط اشتداد إطلاق النار في الخارج كان عبد السلام عارف يحث الجماهير من الإذاعة على مهاجمة قصر الرحاب ومساندة الجيش في هجومه[2]. ولم تعد للأمير عبد الإله بارقة أمل في السيطرة على الموقف، بعد أن انضم العقيد طه البامرني إلى الحركة، وأصدر أوامره بناءً على طلب الضباط الأحرار إلى قوات الحرس بوجوب التسليم[3]. وعندئذ تسللت إحدى المدرعات الموالية للثوار إلى داخل القصر، وتقدّم المهاجمون إلى الحديقة ودخلوها، كما تقدّم ضباط معسكر الوشاش المنتشرين حول القصر نحو مدخله الرئيسي، فواجههم النقيب ثابت يونس محاولاً تهدئة الموقف. إلاّ أن الأصوات تعالت مطالبين باستسلام الأمير عبد الإله حالاً، وإلاّ فإنّ الثوار سيقومون «بهدم القصر على رأسه»[4]. فتراجع النقيب ثابت إلى المطبخ حيث كانت العائلة المالكة موجودة فيه، وأخبرهم بمطالب الثوار، فناقش الأمير عبد الإله الموقف مع الحاضرين، واتخذ قرار التسليم وتنازل الملك عن العرش، وقد استحسن الملك والأميرات هذا القرار، ثم أمر عبد الإله كلاً من المقدم محمد الشيخ لطيف والنقيب ثابت يونس أن يبلغا القرار للضباط الأحرار المهاجمين لكي يكفوا عن إطلاق النار[5]. إلاّ أن الضباط كانوا غير واثقين، حتى تلك اللحظة، من جدية قرار الأمير، فطلب منهم المقدم محمد الشيخ لطيف أن يرسلوا ممثلاً عنهم ليسمع

---

(١) «الذاكرة التأريخية...»، ص ٤٣٨.

(٢) ذكر العقيد طه البامرني أن «ثابت يونس أخفى حظيرة من جنود الحرس الملكي في مدخل المطبخ وأمرهم برمي المهاجمين عند دخولهم إلى القصر للتفاوض، ولكن الضباط الأحرار لم يدخل أحد منهم». مقتبس في: د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ٤٥٧. وهو رأي لا يمكن قبوله لأنّ الأمير عبد الإله ومنذ بداية الهجوم فضّل التفاوض، فلا يعقل إذن أن يقدم على هذا الفعل بعد أن ضعف موقفه واشتد حصار القصر.

(٣) «مجزرة قصر الرحاب...»، ص ٩٤.

(٤) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٥) حميد السراج، أسرار جديدة حول كيفية اقتحام قصر الرحاب، «آفاق عربية»، العدد التاسع، أيلول ١٩٨٦، ص ٨٩.

(٦) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ١٨٥؛ محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ١٧١.

القرار من الأمير شخصياً. وفعلاً وقف ضابطان من القوة المهاجمة أمام الأمير عبد الإله فقال لهما: «إن كنتم طلاب حق وشهامة فإنّ هؤلاء الموجودين أمامكم أمانة بأعناقكم، ولقد قرّر الملك أن يتنازل عن العرش، وسنغادر العراق إذا سمحتم لنا بذلك، وإني أعطي عهداً بأن لا أعود إليه»[1]. ويبدو أن الأمير عبد الإله كان واثقاً أن الثوار سوف يكتفون بالنيل منه دون الملك والأسرة. وكان حريصاً على تهدئة أهل بيته والتخفيف من روعهم. فالتفت إليهم قائلاً: «أعتقد أنهم سيأخذونني لوحدي، أما أنتم فلا خوف عليكم. ثم وجّه كلامه إلى الملك: أما أنت فتنازل عن العرش وغادر البلاد»[2].

في الساعة السابعة والدقيقة العشرين تماماً خرجت العائلة المالكة يتقدمهم الملك فيصل الثاني، وكانت خلفه جدته الملكة نفيسة ثم الأمير عبد الإله الذي كان يتمتم بكلمات غير مسموعة، مرتدياً قميصاً وسروالاً، وقد وضع يده اليسرى في جيبه، أما يده اليمنى فقد كانت تحمل منديلاً أبيضاً والتفت خلفه ليرى زوجته الأميرة هيام[3]، وأخته الأميرة عابدية تسيران بالركب مع بقية الخدم والمراقبين. سار الرتل الملكي عبر ممر الشجيرات إلى باحة القصر، وتوقفوا بجوار درجات النافورة القائمة هناك، حيث أصبحوا بمواجهة ضباط القوة المهاجمة الذين شكلوا نصف حلقة دائرية. وكان المقرّر نقل الملك والأمير عبد الإله إلى وزارة الدفاع، وعلى حين غرة سمع الجميع صوت إطلاق نار لم يعرف مصدره، فسارع جميع الضباط بفتح نيران أسلحتهم باتجاه رتل الأسرة المالكة. فقتل الأمير عبد الإله في الحال مع أفراد أسرته باستثناء زوجته الأميرة هيام التي أصيبت بجروح طفيفة، وتمت معالجتها فيما بعد وأعيدت إلى أهلها[4].

أثار مصرع الأمير عبد الإله وأفراد الأسرة المالكة جدلاً بين المهتمين

---

(١) فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

(٢) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ١٧١.

(٣) يقول دي غوري: «لاحظ الأمير عبد الإله أن زوجته لم تكن ترتدي سوى ملابس النوم تحت سترتها، فقال لها: لا يصح أن تأتي على هذه الشاكلة، أسرعي وارتدي بعض ملابسك. فعادت مسرعة إلى الداخل في الوقت الذي خرجت بقية الجماعة ببطء من القصر». ينظر: جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٣٣٤.

(٤) للمزيد من التفاصيل عن مصرع عبد الإله تنظر: «القادسية»، العدد ٣٣١١، ١٢ تموز ١٩٩٠؛ فالح زكي حنظل، المصدر السابق، ص ص ١٢٧ ـ ١٣٢؛ «مجزرة قصر الرحاب...»، ص ص ٩٤ ـ ١٠٦.

والمعنيين بالموضوع، وتركز الجدل حول نقطتين مهمتين: الأولى اختلاف المصادر في تحديد الجهة التي قامت بفتح النار على الأسرة المالكة أول الأمر. فقائد المجموعة المكلفة باقتحام قصر الرحاب، النقيب منذر سليم يذكر أن المدرعة التي دخلت القصر هي التي حصدت العائلة المالكة[1]، الرأي الذي يؤيده العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي[2]. أما العميد المتقاعد خليل إبراهيم فيذكر: «اعتماداً على التقارير الموثقة التي قدّمها المشتركون في اقتحام قصر الرحاب، وللأمانة والتاريخ أستطيع القول إن الذي فتح النار أولاً هما عبد الستار العبوسي ومصطفى عبدالله أعقبتهما المدرعة بعد ذلك»[3]. فيما يقول العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي إن الذي بدأ بإطلاق النار هو حرس العائلة المالكة، إذ انفعل النقيب ثابت يونس مرافق الملك، وهو على سطح القصر فرمى بضع إطلاقات أصابت أحد الضباط الأحرار، مما أثار النقيب عبد الستار العبوسي الذي لم يستطع السيطرة على أعصابه، فرفع غدارته وأطلق النار على أفراد العائلة المالكة[4]. ويبدو أن هذا الرأي يفتقر إلى الدقة بعض الشيء، فالنقيب ثابت يونس قد دخل في صفوف العائلة المالكة بعد خروجها من القصر، وهذا ما أكّده شاهد عيان اشترك في اقتحام قصر الرحاب[5].

ومهما يكن من أمر، فإنّ العديد من الباحثين والمهتمين بتاريخ العراق المعاصر أجمعوا على أن الذي أطلق النار على العائلة المالكة هو عبد الستار العبوسي[6]، الذي ذكر أن سبب ذلك «أنه تذكر حوادث حركة مايس ١٩٤١ التحررية وما لاقاه الضباط الأحرار من إعدام وتنكيل، فأراد أن لا تتكرر المأساة مرة أخرى ويعود عبد الإله ليشنق ضباط الثورة»[7]. ويذكر البعض إن عبد الستار

---

(١) «الذاكرة التأريخية...»، ص ٨٩.

(٢) محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ١٥٦.

(٣) «الذاكرة التأريخية...»، ص ٩٠.

(٤) جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز. أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد ١٩٩٠، ص ١٣٠.

(٥) حميد السراج، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٦) ينظر على سبيل المثال: د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ١٨٥؛ طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٥٧٥؛ د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ٤٥٨.

(٧) مقتبس في: ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٨٨.

العبوسي توجه بعد مصرع العائلة المالكة إلى دار الإذاعة، ودخل على عبد السلام عارف مسرعاً وهو يقول: «قتلتهم... قتلتهم كلهم»[1]. ويبدو لنا أن جميع هذه المؤشرات تؤكد أن العبوسي أول مَن أطلق النار على العائلة المالكة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بقرار تصفية الثلاثة الكبار، هل كان وليد لحظته نتيجة الانفعالات والعواطف التي سيطرت على المنفذين؟ أم كانت جزءاً من خطة الثورة ونجاحها؟ ومن أجل تكوين صورة واضحة لا بد لنا من استعراض آراء أصحاب القرار. فقد ذكر رجب عبد المجيد سكرتير اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، أن اللجنة عقدت اجتماعين متواليين في دار عبد الوهاب الأمين لبحث مصير العائلة المالكة، واتفق أعضاؤها باستثناء عبد الكريم قاسم على إحالة الأمير عبد الإله ونوري السعيد إلى المحكمة لتقرير مصيرهما. أما الملك فيكتفى بتنازله عن العرش ولا تتخذ بحقه أية إجراءات لأنّه صغير السن وغير مسؤول عمّا حلّ بالعراق[2]. وهذا أيضاً هو رأي عضو اللجنة العليا محسن حسين الحبيب[3]. ويشير نعمان ماهر الكنعاني إلى أن محاور حركة الضباط الأحرار كانت مختلفة حول هذا الموضوع. فقد قرّر محور رفعت الحاج سري في الحادي عشر من مايس ١٩٥٨ سحب الجنسية العراقية من الأمير عبد الإله وتسفيره إلى الخارج لأنّه غير عراقي، وإعدام نوري السعيد، أما الملك فيتم الاحتفاظ به في وزارة الدفاع وتذاع البيانات باسمه، وبعد استقرار الثورة يصار إلى تنازله[4].

أما بشأن موقف عبد الكريم قاسم فهناك أكثر من مؤشر يوضح أنه اتخذ قراراً بقتل الثلاثة الكبار قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز بزمن طويل. فقد ذكر حسين جميل بأنه خلال الاتصال الأول جرى بينه وبين الضباط الأحرار (المتمثل بالزعيم عبد الكريم قاسم) عن طريق رشيد مطلك في تشرين الأول ١٩٥٦ تمَّ إبلاغه بأن الثورة المقبلة ستقوم بتصفية الثلاثة الكبار. كما إن الاتصالات الأخرى كانت تؤكد على ذلك ومن ضمنها عندما كلف عبد الكريم قاسم، حسين جميل في تموز ١٩٥٧ بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر وإبلاغه بأن الثورة المقبلة ستتم بقتل الملك والوصي ونوري السعيد[5]. وقد حظي عبد الكريم قاسم في موقفه هذا

---

(١) «مجزرة قصر الرحاب...»، ص ١٠٢.
(٢) «الذاكرة التأريخية...»، ص ص ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٣) محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص ٧٥.
(٤) «الذاكرة التأريخية...»، ص ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(٥) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص ٤٥٩.

بتأييد عبد السلام عارف الذي عدَّ تصفية الثلاثة الكبار أساس نجاح الثورة. فقد ذكر رجب عبد المجيد أن عبد السلام عارف كان يدعو إلى قتل الملك وعبد الإله ونوري السعيد ومما قاله في هذا الصدد «نقطع رأس ونموت خبر»[١]. ومما يعزز ذلك أن عبد السلام عارف ذهب في اليوم الثاني للثورة إلى داره فاستقبلته زوجته قائلة: «لماذا قتلتم الملك أما تخافون الله؟ أجابها عبد السلام: إذا لم تقطع الأفعى من رأسها فسوف لن تموت»[٢].

ومع اقتراب موعد تنفيذ الثورة عقد في الحادي عشر من تموز ١٩٥٨ اجتماع عام ضم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي ورشيد مطلك كُرّس للتداول في مصير الثلاثة الكبار فتقرّر قتل الأمير عبد الإله ونوري السعيد، أما مصير الملك فقد ظل مرهوناً باستشارة بعض السياسيين أمثال كامل الجادرجي[٣]. الذي أبدى موافقته على قتل الملك[٤]. ولذلك تقرّر قتله مع الأمير عبد الإله ونوري السعيد[٥]. ويبدو أن المنفذين للثورة ذهبوا إلى أبعد من هذا الاتفاق، فقد ذكر نعمان ماهر الكنعاني نقلاً عن مجيد كريم الذي كان قريباً من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي ليلة التنفيذ. إنَّ هؤلاء الثلاثة أقسموا على تصفية العائلة المالكة حتى لا يكون هنالك أي أمل في انتكاسة الثورة أو اتخاذهم ذريعة أو رمزاً لعودة الملكية إلى العراق[٦]. ويذكر شاهد عيان أن النقيب منذر سليم آمر القوة المكلفة باقتحام قصر الرحاب ترك قوته وذهب إلى لقاء عبد السلام عارف في دار الإذاعة بعد أن أوشك عتاده على النفاذ[٧]. ولا يستبعد أنه نقل لعارف رغبة الأمير عبد الإله بالتسليم ومغادرة البلاد فوراً. وحين عودته إلى موقعه تمَّ تصفية العائلة المالكة، وعلى الأرجح أنه تلقى أمراً من عبد السلام عارف بهذا الخصوص. وما يعزز هذا الرأي من أن النقيب عبد الستار العبوسي اتصل بعبد السلام عارف في دار الإذاعة فتلقى منه أمراً بالإسراع إلى

(١) «الذاكرة التأريخية. . .»، ص ١٤٩.

(٢) مقتبس في: محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب، ص ١٨٤.

(٣) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٤) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص ٧٠.

(٥) د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت ١٩٧٤، ص ٨٥.

(٦) «الذاكرة التأريخية. . .»، ص ١٢٠.

(٧) حميد السراج، المصدر السابق، ص ٨٨.

نجدة القوة التي تهاجم قصر الرحاب، كما تلقى تعليمات لتنفيذ «مهمة خاصة»[1]. لا يستبعد أن تكون تصفية العائلة المالكة.

ويبدو لنا أن قرار قتل الأمير عبد الإله ونوري السعيد كان أمراً مرغوباً فيه جداً في أعماق العديد من الضباط الأحرار، وأن محور اختلافهم كان يدور حول مصير الملك فيصل الثاني. أما قرار تصفية العائلة المالكة فقد اتفق عليه حصراً بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

وبعد أن حسم الأمر لصالح الثورة، تقرّر نقل جثث العائلة المالكة إلى وزارة الدفاع في سيارة شحن عسكرية، غير أن جماهير المتظاهرين اعترضت السيارة وسحبت منها جثة الأمير عبد الإله ومثلت بها قبل أن تعلقها على مدخل وزارة الدفاع في المكان الذي علق فيه جثمان صلاح الدين الصباغ عام ١٩٤٥[2]. ثم سحلت في شوارع بغداد[3]. وفي النهاية توارت الجثة في خضم التقطيع والتمثيل حتى لم يبق منها إلاّ أجزاء أحرقت في النهاية[4]. وفي هذا الخصوص ذكر الدكتور حازم طالب مشتاق من أنه زار صديقاً له في دمشق برتبة عقيد في الجيش السوري الذي أطلعه على دورق زجاجي مملوء بمادة الكحول «بداخله إبهام يد يسرى تعود إلى الأمير عبد الإله أرسل إليه هدية من بغداد»[5].

وهكذا أسدل الستار على حياة الأمير عبد الإله والعهد الملكي الحافل بالأحداث السياسية ليصبح جزءاً من تأريخ العراق المعاصر الذي كان الأمير عبد الإله واحداً من أبرز رموزه المؤثرة.

---

(١) «مجزرة قصر الرحاب...»، ص ٨٤.

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٨٩ ؛ أرسكين تشايلدرز، المصدر السابق، ص ٣٨٧.

(٣) «الشرق الأوسط»، ١٤ تموز ١٩٩٦؛ جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك، ص ٣٣٥.

(٤) توفيق السويدي، وجوه عراقية، ص ١٥٤.

(٥) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٥٧٥.

الخاتمة

الخاتمة:

إن عوامل كثيرة أثّرت في تكوين شخصية الأمير عبد الإله منذ نشأته، برزت آثارها في سيرته: وصياً على العرش وولياً للعهد ورمزاً للنظام الملكي طوال عقدين من تاريخ العراق المعاصر.

نشأ في الحجاز في مرحلة قلقة شهد فيها مخاضاً عسيراً، أسفر عن فقدان والده العرش، لينتقل به، وهو في صباه، منفياً في كنف عمه ملك العراق. وفي وطنه الجديد تهيأت أمامه ظروف أفضل للاستقرار، استغلها الأمير في متابعة تعليمه والتعرّف على طبيعة المجتمع الجديد.

تأثر الأمير عبد الإله بشخصية نوري السعيد القوية وأفكاره السياسية وانقاد لها لاسيما بعد انقلاب بكر صدقي. فقد أراد السعيد الاستفادة من الأمير عبد الإله القليل التجربة في أول الأمر، لدفعه لواجهة الحكم وجعله يدور في فلكه، إلاّ أن الأمير عبد الإله لم يكن مجرد أداة، فقد خرج من دور التابع إلى دور الشريك في الحكم، بل المزاحم لنوري في كثير من الأحيان.

تولّى الأمير عبد الإله مهام الوصاية على ابن أخته الملك غازي. لكنه يصعب التوصل إلى استنتاج محدد بخصوص ضلوع الأمير عبد الإله في تلك المأساة في ظل غياب الدليل المادي الملموس. لاسيما وأن اتهام الأمير عبد الإله قائم على ما ظن أنه حصل وليس ما حصل فعلاً، والشك الكامن بأن الأمير خطط أو أنه أدى دوراً مساعداً في مصرع غازي. وكان هذا، من وجهة نظر التاريخ اللاحق، واحداً من العوامل التي أحدثت شرخاً في السلطة المعنوية للتاج إلى حد كبير.

كان الأمير عبد الإله يعمل في السياسة بوحي من قناعاته بأن مصلحة البلاد ونظام حكمها هو في ارتباطها الوثيق بالسياسة البريطانية سبيلاً لمواجهة ما تصوره

من أخطاء خارجية وداخلية، مستفيداً من تجربة عمه الملك فيصل الأول، ومتعظاً من تجربة الملك غازي. ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك حقيقة أن ارتباط الأمير بالبريطانيين قد ازداد بعد تفجّر الموقف السياسي إبان حركة مايس ١٩٤١ وسحقها بالهراوة البريطانية. فالتجربة كانت قاسية عليه، ولم يستطع أن يتخلص مما عاناه من إهانة وتشريد. من هنا جاء إصراره على إعدام قادة الحركة، مما عرّضه لإنتقادات الرأي العام أكثر من غيره، وأثّر كثيراً على سمعته. فحاول تخفيف وطأة تلك السمعة، مستغلاً الظرف الدولي الذي رافق نهاية الحرب العالمية الثانية، بإعلانه تبني سياسة الانفتاح السياسي.

تبنى الأمير عبد الإله موقفاً مرناً من قضية تعديل معاهدة ١٩٣٠، فلم يصر على إبرام معاهدة بورتسموث، عندما أدرك أن الرأي العام لا يقبلها ويرفضها، وقد تمكّن بعمله هذا من احتواء الموقف المتفجر الذي أحدثته الوثبة في أعقاب الإعلان عن المعاهدة.

كان الأمير عبد الإله مناصراً للقضية الفلسطينية ولفلسطين، ولكنه لم يخرج عن الإطار العام الذي سار فيه الحكّام العرب وقتئذ، كما سعى إلى تحقيق الاتحاد العراقي ـ السوري تحت تاج الملك فيصل الثاني وليس مثلما أشيع بأنّه يسعى لإيجاد عرش يتربع عليه في سوريا.

ظلّ الأمير عبد الإله قوة مؤثرة في السياسة العراقية بعد انتهاء وصايته على حساب شخصية الملك اليافع، قليل التجربة مسلوب الإرادة، في أجواء تميّزت بأعلى درجات التوترات السياسية داخلياً وخارجياً، تصاعد خلالها مد الحركة الوطنية، فأفضى ذلك إلى قيام جبهة الاتحاد الوطني من جهة وإلى توسع تنظيم الضباط الأحرار من جهة ثانية.

وقع الأمير عبد الإله في خطأ التقدير عندما وضع ثقته المطلقة بالجيش الذي كان تنظيمه يسعى للإطاحة به وبالنظام الملكي، لكن يجب أن نقر أن ما آل إليه مصير الأمير عبد الإله يوم الثورة لم يكن نابعاً عن جبن أصابه، لكنه آثر الاستسلام للثوار حقناً للدماء، وربما تصوّر أن القوات التي أحاطت قصره كانت مقدمة لتحرك عسكري شامل فلم يكن راغباً في تكرار تجربة ١٩٤١، بعد أن أصبح على ما يبدو زاهداً وغير راغب في البقاء في العراق.

الأمير عبد الإله

(١٩٣٩ـ١٩٥٨)

يكشف هذا الكتاب، الّذي هو في الأصل بحث أكاديميّ، عن جوانب شخصيّة الأمير عبد الإله الّتي كانت وما زالت مثيرة للجدل، إذ شهدت المرحلة، الّتي كان فيها عبد الإله واحداً من أعمدة النظام الملكيّ في العراق (**١٩٣٩ـ١٩٥٨**). أحداثاً ومتغيّرات محلّية وعربيّة كثيرة لم تشهدها أيّ فترة أخرى.

وقد رجع المؤلّف إلى عدد كبير من المصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة المنشورة وغير المنشورة، وأجرى مقابلات شخصيّة مع عدد من معاصري ذلك العهد، ممّا جعل كتابه هذا مرجعاً شاملاً ومهمّاً للدارس والباحث والمهتمّ.

ويتوزّع الكتاب على مقدّمة وخاتمة وخمسة فصول: أمّا ***الفصل الأوّل*** فيلقي الضوء على مرحلة ما قبل (**الوصاية على العرش**)، حيث يتناول نشأة عبد الإله وثقافته وصفاته، وحياته المبكّرة في الحجاز وعمّان، ثمّ انتقاله إلى بغداد، ودراسته في القدس والإسكندريّة ولندن، وعمله في الدبلوماسيّة العراقيّة. وأمّا ***الفصل الثاني*** فيتصدّى لدراسة الفترة الممتدّة ما بين نيسان **١٩٣٩ وحزيران ١٩٤١**، وهي الفترة الّتي أصبح فيها عبد الإله وصيّاً على العرش، وما نشب فيها من خلاف بينه وبين **رشيد عالي الكيلاني** وقادة الكتلة القوميّة في الجيش العراقيّ، ممّا أسفر عن تنحيته وهربه إلى البصرة ثمّ إلى القدس، ثمّ عودته ثانية بدعم من الجيش الأردنيّ وقضائه على (**حركة مايس**) واستعادته منصبه. ويتطرّق ***الفصل الثالث*** إلى الدور الّذي لعبه عبد الإله في تصفية الحساب مع قادة (**حركة مايس**)، وتطهير الجيش بالتعاون مع **نوري السعيد**، والعمل على توثيق العلاقات مع معسكر الحلفاء، وسياسته على الصعيد العربيّ، وموقفه من قيام الجامعة العربيّة. وفي ***الفصل الرابع*** يبرز المؤلّف موقف عبد الإله من التطوّرات السياسيّة بعد الحرب العالميّة الثانية حتّى انتهاء وصايته في **٢ آذار ١٩٥٣**، وما رافق ذلك من قيام الأحزاب السياسيّة عام ١٩٤٦؛ كما يبرز دوره في معاهدات **بورتسموث** ١٩٤٨، وموقفه من القضيّة الفلسطينيّة، والعلاقات العراقيّة السوريّة، والعراقيّة الأردنيّة بعد عام ١٩٥٠، وانتفاضة تشرين الثاني، وما أعقب ذلك من انتهاء عهد الوصاية مع الاحتفاظ بولاية العهد. وأمّا الفصل الخامس فيكرّس لنشاطاته حتّى **فجر ١٤ تمّوز ١٩٥٨**؛ وموقفه من أبرز الأحداث المحلّيّة والإقليميّة.

لقد تبنّى الباحث رؤية تحليليّة أوصلته إلى تقديم قراءة واقعيّة متأنّية من منظ[illegible] عبد الأله بشكل موضوعيّ يبيّن ما له وما عليه.

إنّه كتاب قيّم للإطلال على حقبة مهمّة من تاريخ العراق والمنطقة العربيّة.

منشورات 2001
المؤسسة العربية للدراسات والنشر